

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.  
جامعة سطيف  
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

# السياسة الاقتصادية و آفاق التنمية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية

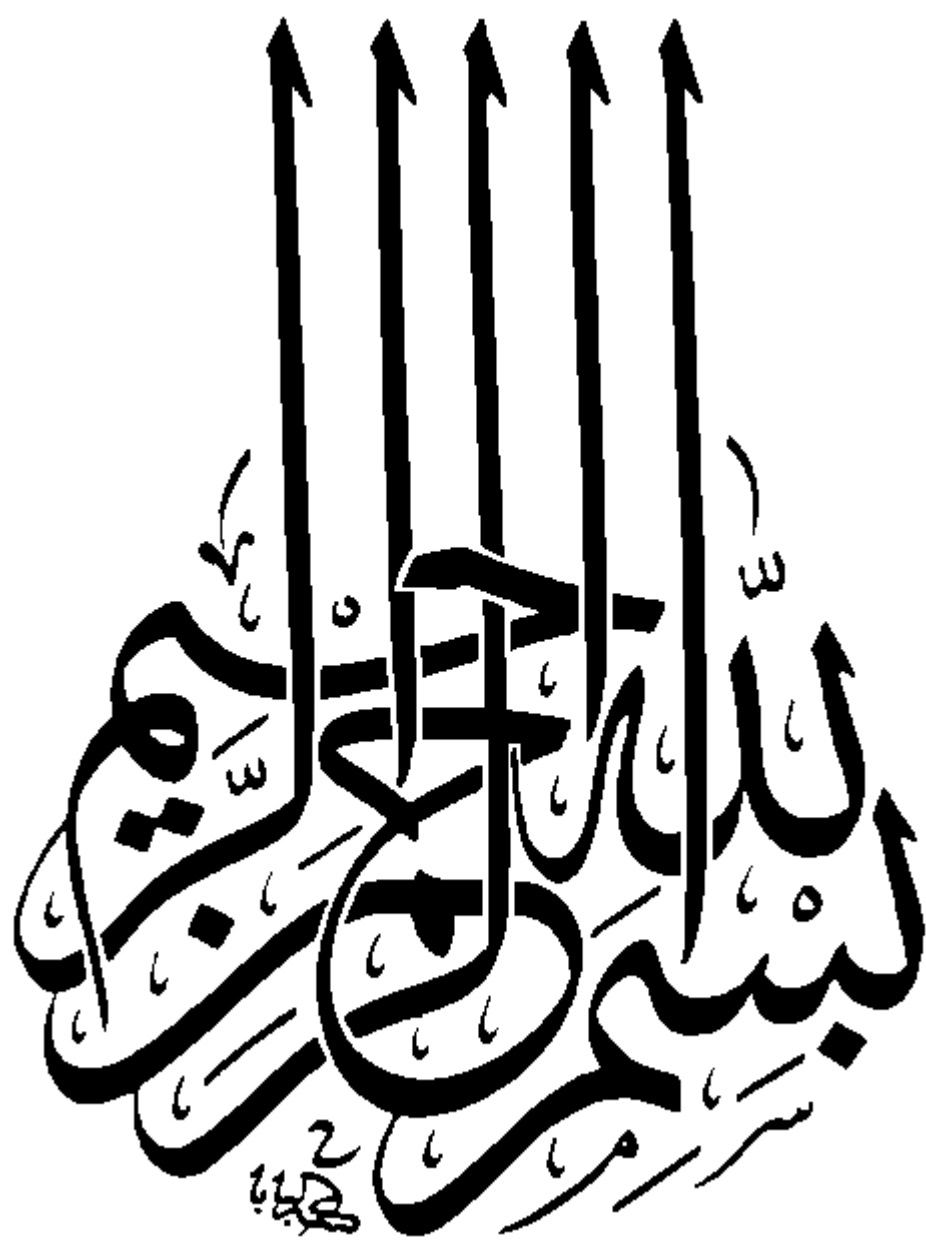
إشراف الأستاذ:  
الدكتور ملياني حكيم

إعداد الطالب:  
رضوان سليم

## أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	أ. د بقة الشريف
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر "أ"	د. ملياني حكيم
مناقشا	جامعة الجزائر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. كساب علي
مناقشا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر "أ"	د. بوخنم عبد الفتاح
مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر "أ"	د. فوزي عبد الرزاق

السنة الجامعية : 2010/2009



# الإهداء

الإهداء يذهب في المقام الأول إلى أبيي العزيز رحمة الله عليه الذي كان دوماً يحنيني وبإسرار كبير على إتمام الرسالة.

كما أهدى العمل أيضاً إلى أمي العزيزة أطال الله في عمرها، و زوجتي وإبني وبناتي وإلى الكتكوتة الصغيرة لنا وإخوتي وأخواتي وإلى روح أختي الطاهرة طليحة رحمة الله عليهما التي كانت لي سنداً في فرنسا بتقديمها العون لاستكمال التربصات التي كنت أقوم بها بهدف إنجاز العمل. كما أهدى العمل إلى كل العائلة الكبيرة وكذلك الزملاء في العمل أساتذة وإداريين وعمال .

إلى هؤلاء جميعاً أهدى هذا العمل المتواضع.

رضوان سليم

# الشكر و العرفان

الشكر والحمد لله وحده لا شريك له والعرفان بقدرته سبحانه وتعالى فهو على كل شيء قدير له الحمد وله الملك.

الشكر والعرفان أخص به أيضا كل من قدم لي يد العون و المساعدة سواء من قريب أو من بعيد في مقدمتهم السيد المشرق الدكتور هلياني حكيم الذي لم يبخل علي بالنصح حتى تمكنت من استكمال البحث.

كما أشكر كل من كان له الفضل من أساتذة كرام ومشرفين تآدروا وكذلك إداريين وأساتذة وعمال الذين لم يدخروا جهدا في مساعدتي على إنجاز هذا العمل .

كما لا يفوتني أن أشكر كل زملائي في الدراسة الذين كانوا دائما يشجعونني على استكمال هذا العمل

الطالب الباحث :

رضوان سليم

# فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الإهداء
II	الشكر والعرفان
III	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال.
أ	المقدمة العامة
ب	I طرح الإشكالية
ت	II فرضيات البحث
ت	III حدود الدراسة
ت	IV أهمية البحث
ث	V أهداف البحث
ث	VI المنهج المعتمد في الدراسة
ث-ج	VII موقع البحث من الدراسات السابقة
ح-ج	VIII خطة وهيكل البحث
1	الفصل الأول: تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر في الفترة 1967-1998
2	المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية
4	المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية
5	المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية
9	المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية
13	المطلب الرابع: علاقة السياسة الاقتصادية بالتنمية
24	المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية والتنمية في الجزائر في الفترة 1967-1998
24	المطلب الأول: السياسة الاقتصادية في مرحلة التخطيط المركزي 1967-1979
33	المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية في مرحلة التخطيط اللامركزي 1980-1989

43	المطلب الثالث:السياسة الاقتصادية في مرحلة الانتقال والتعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية 1990 – 1998
75	خلاصة الفصل الأول.
77	الفصل الثاني : نتائج وانعكاسات السياسة الاقتصادية في مرحلة التعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية للفترة 1994-1998
78	المبحث الأول:النتائج والانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التصحيح الهيكلي 1994-1998 .
80	المطلب الأول : التوازنات الاقتصادية الكلية مقابل النمو
87	المطلب الثاني: انعكاسات برنامج التصحيح الهيكلي على المستوى القطاعي
100	المطلب الثالث: الإصلاح الاقتصادي أم الانفتاح ؟
105	المبحث الثاني:النتائج والانعكاسات الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي للفترة 1994 – 1998
108	المطلب الأول: تدهور المستوى المعيشي للسكان
111	المطلب الثاني: تدهور القدرة الشرائية و تراجع استهلاك القطاع العائلي
114	المطلب الثالث: حماية أقل للطبقة الشغيلة
116	المطلب الرابع: تفشي البطالة
123	المطلب الخامس: الاتجاه نحو التفجير
126	خلاصة الفصل الثاني
128	الفصل الثالث:سياسات ما بعد التصحيح ورهانات المرحلة الجديدة 1999 – 2009
129	المبحث الأول:إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والتحول المتناقضة
135	المبحث الثاني: مؤهلات ونقائص الاقتصاد الجزائري في ظل العهد الجديد
137	المطلب الأول: مؤهلات الاقتصاد الجزائري
142	المطلب الثاني: نقائص الاقتصاد الجزائري
153	المبحث الثالث: الحل السياسي و أولويات المرحلة الجديدة
158	خلاصة الفصل الثالث.
159	الفصل الرابع : السياسة الاقتصادية وتحديات المرحلة الجديدة 1999 – 2009
161	المبحث الأول:الخطوط العامة لإستراتيجية التغيير المعتمدة في المرحلة الجديدة
165	المبحث الثاني:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

167	المطلب الأول: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
168	المطلب الثاني: هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
173	المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش والنمو الاقتصادي 2005 – 2009.
174	المطلب الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
174	المطلب الثاني: هيكل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
178	المطلب الثالث : أهمية تطوير البنى التحتية كمحور أساسي في المخطط الخماسي الثاني 2005 – 2009 .
187	خلاصة الفصل الرابع
189	الفصل الخامس: عرض وتقييم لخصيلة نتائج السياسة الاقتصادية للفترة 1999 – 2009 .
190	المبحث الأول:التطورات في جانب المؤشرات المالية والنقدية.
194	المطلب الأول: تطور الأداء على مستوى السياسة النقدية
198	المطلب الثاني: تطور الأداء على مستوى السياسة المالية
205	المطلب الثالث : تطور أداء الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي
209	المبحث الثاني :تطور أداء الاقتصاد الجزائري على مستوى النمو في مرحلة الإنعاش الاقتصادي.
209	المطلب الأول: النمو الاقتصادي وطبيعته في الجزائر
266	المطلب الثاني: النمو و البطالة في الجزائر
288	المبحث الثالث: آفاق التنمية في الجزائر
288	المطلب الأول: : تثمين وتطوير نشاطي الطاقة والمناجم .
290	المطلب الثاني: تركيز أكبر للمجهود التنموي خارج قطاع المحروقات.
296	المطلب الثالث: مزيد من الاستثمارات العمومية في مجال التنمية البشرية وتطوير البنيات التحتية الأساسية.
299	خلاصة الفصل الخامس.
301	الخلاصة العامة و نتائج الدراسة.
308	التوصيات

311	آفاق البحث
312	قائمة المراجع
312	أولاً - المراجع باللغة العربية
320	ثانياً - المراجع باللغة الفرنسية



# فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
32	تطور نسب التشغيل في الجزائر لسنوات 1967، 1978، 1973	01
38	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1986 - 1988	02
42	الواردات الجزائرية إلى غاية 1986	03
81	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995 - 1997	04
83	تطور الديون الخارجية وخدمتها خلال الفترة 1993 - 1998	05
83	الميزان التجاري الجزائري للفترة 1993 - 1998	06
84	تطور احتياطات الصرف في الفترة 1993 - 2000	07
86	معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993 - 1998	08
86	أسعار بعض المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990 - 1996	09
87	تطور معدلات نمو الإنتاج الصناعي العمومي الفيزيائي للفترة 1993 - 1997	10
89	تطور العجز المصرفي للمؤسسات العمومية ابتداء من عام 1994	11
93	تطور القدرة الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر في الفترة بين 1989 - 1995	12
104	مختلف المؤشرات الأساسية الاقتصادية خلال الفترة 1994 - 1998	13
106	حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني إلى غاية 30 جوان 1998 .	14
109	حركة أسعار الاستهلاك (المؤشر) للفترة 1989 - 1996	15
110	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك والمواد الغذائية في الجزائر في الفترة 1993 - 1997	16
112	تطور الأرقام الاستدلالية للقدرة الشرائية للأجراء خلال الفترة 1993 - 1996	17

113	معامل الميزانية الغذائية للعائلات بموجب الأبحاث حول الاستهلاك ومستوى المعيشة في الجزائر عام 1995 .	18
117	نسب البطالة في الجزائر في الفترة 1992- 1997	19
118	القوة العاملة في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة 1966- 1998.	20
121	تطور معدلات البطالة لدى الشباب و الرجال البالغين للفترة 1990- 2001	21
123	الفقر حسب انتشاره في الوسط السكاني عام 1995	22
132	التركيبة السوسيو مهنية للفئة الشغيلة في الجزائر.	23
137	تطور عدد الجامعات والمعاهد والطلبة في الجزائر في العهد الجديد.	24
143	هيكل الناتج المحلي حسب القطاعات (%)	25
149	الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2000	26
166	توزيع موارد مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004	27
184	الاستثمار في البنيات التحتية الاقتصادية بالنسبة المؤوية من ميزانية التجهيز	28
191	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1999-2007	29
192	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1999-2007	30
193	بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999 - 2007	31
204	جدول العمليات المالية للحكومة( بالنسبة المؤوية من الناتج المحلي الخام) للفترة 1996- 2006	32
208	الحسابات الجارية (بالنسبة المؤوية من الناتج المحلي الخام) للفترة 1996- 2006	33
212	مساهمات النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال لفترة 1990-2003	34
214	الناتج المحلي الخام في الجزائر بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2000- 2009	35
215	معدل النمو السكاني وعدد السكان في الجزائر في الفترة 2000 - 2006	36
217	توزيع صناديق المساهمة حسب القطاعات خلال الفترة 2001-2004	37

221	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و2004	38
223	معدلات النمو ودرجة تقلبها خلال الفترة 2001-2008	39
234	توزيع نسب الادخار، الاستهلاك، الاستثمار في الجزائر وبعض البلدان الأخرى ذات الدخل المماثل.	40
243	معدل ارتفاع الناتج المحلي الخام لكل رأس من السكان في الجزائر ومجموع من الدول الأخرى خلال الفترة 1970-2002	41
245	نسبة رأس المال إلى الإنتاج في الجزائر للفترة 1975-1985 .	42
248	الجزائر - التسجيل الرقمي المفسر للنمو	43
250	نمو الإنتاجية خلال كل عشر سنوات لمجموعة مختارة من البلدان	44
256	مساهمة الصناعات المانفكتورية في القيمة المضافة الإجمالية ( % )	45
261	مداخيل العائلات في الجزائر خلال الفترة 2002-2006، تراجع الأجور	46
264	تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة 1995-2005 (%)	47
272	تطور عدد السكان النشطين حسب القطاعات للفترة 1999-2007	48
274	تطور مؤشرات التوظيف في الجزائر خلال الفترة 2003-2006	49
278	عدد السكان في بطالة في الجزائر حسب الفئة العمرية خلال السنتين 2003 و2006	50
285	معدل نمو الناتج المحلي الخام ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2005.	51
294	توقعات عدد السياح الوافدين في أفاق 2020	52

# فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور الإنفاق الحكومي و الإيرادات العمومية (% GDP) للفترة 1963-2007.	198
2	تطور تغير الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الخام المتأتي من المحروقات	199
3	تطور كل من الإيرادات البترولية و عجز الموازنة الأساسي خارج قطاع المحروقات 1980 - 2000.	199
4	تطور كل من عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي وأسعار النفط 1975-2000.	199
5	تطور كل من النمو لاقتصادي، عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي، فوائد الدين العام و أسعار النفط (% GDP) للفترة 1993-2007.	200
6	الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2000-2001	215
7	تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة 1999-2007	275

## المقدمة العامة

تعد الجزائر من البلدان الغنية بثرواتها ومواردها الطبيعية، كما أن موقعها الجغرافي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط جعل منها بوابة لأوروبا ومنطقة عبور واتصال هامة مع إفريقيا. بجانب هذه الميزات تمتلك الجزائر مزايا من المؤهلات والإمكانات ما قد يجعلها قطبا اقتصاديا في منطقة إفريقيا والوطن العربي، فالجزائر تمتلك مساحة شاسعة الجزء الأكبر منها عبارة عن صحراء غنية بمواردها لا زالت دون الاستغلال المطلوب، كما تمتلك الجزائر شريطا ساحليا طويلا وجذابا قد يسمح بتطوير أنشطة سياحية قادرة على جلب موارد هائلة من العملة الصعبة. كما يمكن اعتبار الفلاحة ورقة أخرى رابحة قد توظفها الجزائر في تحقيق تنمية متوازنة انطلاقا من أن ترقية وتطوير النشاط الفلاحي سيسمح بتوفير الأمن الغذائي الذي يمثل المناعة الحقيقية لاقتصاد ناشئ يتطلع إلى التطور في زمن وظرف يشهد فيه الاقتصاد العالمي أزمات حادة و أزمة الغذاء تحديدا نتيجة لارتفاع أسعار معظم المحاصيل والمنتجات الزراعية وكذا المواد الغذائية. بالإضافة إلى الموارد الطبيعية والجغرافية بإمكان الجزائر أن تعيد استغلال وتطوير نسيجها الصناعي في إعادة بعث قطاع الصناعة والصناعة الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن المؤسسة الصناعية هي النواة الأولى للاقتصاد والقادرة على خلق الثروة وتنميتها. إن تطوير نشاط صناعي وفق إستراتيجية تنموية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار التكامل بين القطاعات يظل أمرا ممكن التحقيق في الجزائر، حتى ولو أن النتائج المحققة لازالت لم ترقى إلى مستوى الأهداف المسطرة والإمكانات المستخرجة. لذا فإن كل عوامل النجاح مهياً للصناعة وبقية النشاطات الإنتاجية لتجسيد الرؤية الإستراتيجية التنموية، وهي عوامل قد تضاف لعوامل أخرى لا تقل أهمية بالإمكان توظيفها في إرساء القواعد لبناء اقتصاد عصري وقوي خارج المحروقات يستجيب للمتطلبات المجتمعية. إن بناء اقتصادا وفق هذه الرؤية أخذت تتشكل معالمه بصورة واضحة ابتداء من المنتصف الثاني من عقد الستينات من القرن الماضي بتبني الجزائر خيار التصنيع كخيار استراتيجي في التنمية. إن فلسفة التصنيع كأحد البدائل المطروحة للتنمية والمنطلقة أساسا من الإمكانيات الذاتية (الفوائض المحققة في قطاع المحروقات) والتي عقدت عليها الآمال في تحقيق أهداف المرحلة في مجال الاستثمار و الإنتاج والتوظيف والصحة والتعليم والسكن لم يكتب لها النجاح التام، وبالنتيجة تعثرا للمسار التنموي في مهده مع محاولات متكررة لإعادة تقويمه وتصحيحه بواسطة تنفيذ حزمة من الإجراءات جاءت بها الإصلاحات. كما أن محاولات الاستدراك تجسدت أيضا من خلال تنفيذ مخططات للإنعاش الاقتصادي عبر مرحلتين، المخططات التي جاءت في سياق التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني الرامية إلى خلق ديناميكية وظرف مواتي لإحداث إقلاع اقتصادي حقيقي. فالسياسة الاقتصادية عبر أطوارها المختلفة، أي منذ النصف الثاني من عقد الستينات و إلى غاية يومنا هذا، على الرغم مما توفر لها من شروط للنجاح لم ترقى بعد إلى مستوى التطلعات، ومن ثم فإن أداء الاقتصاد الوطني على

المستوى القطاعي (خارج المحروقات) لازال يتأرجح بين الضعيف والمقبول ، مكرسا بذلك منطقا وحيدا ألا و هو منطق التبعية للمحروقات الذي يظل يشكل على الدوام احد مصادر الإعاقة للاقتصاد الوطني . من هنا تبرز أهمية هذا البحث في التعرض بالدراسة والتحليل لمختلف مراحل تنفيذ السياسة الاقتصادية و نتائجها وحتى يتحقق ذلك أبدأ أولا بتحديد إشكالية هذا البحث

## I- إشكالية البحث .

إن عدم نجاح الاقتصاد الوطني في تجسيد الرؤية الإستراتيجية التنموية يعكس الصعوبات التي كانت ولا زالت تعيق السير الحسن لعمل الآلة الاقتصادية في الجزائر . فالجهود التنموي الضخم الذي بذل عبر المراحل المختلفة على قدر أهميته لم يتمكن من تحقيق النجاح الشامل، وبالنتيجة استمرار في البحث عن حلول لاقتصاد ظل يتأرجح بين اقتصاد محروقات لازال غير قادر على الاستجابة الكلية لتطلعات المجتمع الجزائري ، واقتصاد صاعد الذي يمثل حجر الزاوية لبناء اقتصاد السوق وفق المعايير المتعارف عليها دوليا في إطار الابتكار والفعالية، أي بناء اقتصاد خارج ربوع المحروقات والمنظومة التجارية الريعية الطفيلية. إن عدم وضوح الرؤية بشأن الخيارات المصيرية كان والى عهد غير بعيد سببا في عدم تركيز الجهود التنموي الذي اتصف بالضعف من حيث الجودة ، مع تحقيق نتائج غير مستقرة وبعيدة عن التوقعات . إن عدم الوضوح هذا قد يجد تفسيراً له من خلال السياق التاريخي الذي تطور فيه الاقتصاد الوطني ، وكذا طبيعة الظروف والمستجدات التي كانت تطرأ من حين إلى آخر على الساحتين الوطنية والدولية . لذا فان الخيارات الأساسية التي تعقد عليها الآمال في بناء اقتصاد عصري وقوي كفيل بتحقيق النقلة النوعية ظلت تتأثر بشكل أو بآخر بهذه الظروف والمستجدات التي فرضت على الدولة حلولاً في المجال الاقتصادي اقل ما يقال عنها أنها حلول تميزت بالعجلة وعدم الواقعية ، فضلا عن سوء التقدير ، وبالتالي مزيدا من التأجيل للمشروع التنموي في الجزائر . من خلال ما تقدم تظهر إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

هل نجحت السياسة الاقتصادية عبر أطوارها المختلفة في إرساء القواعد لبناء اقتصاد بديل عن المحروقات قادر على تحقيق النمو والتنمية ؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل التصنيع في إطار نظام التخطيط الاقتصادي هو الخيار الذي جسد الرؤية الإستراتيجية التنموية ؟
2. لماذا تعثر المسار التنموي المرتكز على التصنيع في الجزائر ؟
3. ما مدى قدرة وفعالية الإصلاحات الاقتصادية في إعادة تقويم المسار التنموي ؟
4. هل يمكن اعتبار برنامج التصحيح الميكلي إطارا صحيحا و شاملا لحل المعضلة الاقتصادية في الجزائر ؟
5. هل الإنعاش الاقتصادي بواسطة الطلب على النمط الكيترزي أعاد بعث النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
6. هل النمو في مرحلة الإنعاش انعكس بشكل ايجابي على التوظيف و رفاهية السكان ؟

## II. فرضيات البحث

1. التصنيع خيار استراتيجي للدولة في نهاية الستينات لتحقيق التنمية الاقتصادية.
2. الإصلاحات الاقتصادية ضرورة أملتها الظروف لعلاج وضع متأزم .
3. تنفيذ برنامج للتعديل الهيكلي بهندسة أجنبية بهدف إعادة التوازنات الاقتصادية.
4. مخططات للإنعاش رؤية متجددة للحل تعد بالكثير من التفاؤل والنجاح الاقتصادي.

## III. إطار وحدود الدراسة.

إن إطار بحثنا هذا يتعلق بالسياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية متضمنا عرضا لمختلف السياسات ونتائجها باستخدام مؤشرات اقتصادية و أخرى اجتماعية تسمح بتسليط الضوء على مدى قدرة وفعالية السياسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف، خصوصا ما يتعلق بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا، وكذا ضمان نمو قطاعي حقيقي خارج المحروقات . الدراسة تناولت الفترة ما بين 1967 و 2009 وهي الفترة التي تجسد مختلف التطورات التي شهدتها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال.

## IV. أسباب اختيار البحث.

يرجع السبب في اختيار موضوع السياسة الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية إلى أهمية الموضوع في حد ذاته الذي يطرح الكيفية التي أديرت بها السياسة الاقتصادية في الجزائر ومدى قدرتها على تحقيق هدف النمو والتنمية. فمحاولة الكشف عن الأسلوب الذي أدير به الاقتصاد الوطني، ومعرفة مواطن ضعفه وقوته والاطلاع على التفسيرات والمعالجات لنتائج السياسة الاقتصادية في أطوارها المختلفة من مصادر محلية وأخرى مستقلة تعد كلها من صميم هذا الاختيار .

## V. أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول بالدراسة مختلف الأطوار التي مر بها الاقتصاد الوطني مع التركيز على المراحل الأخيرة التي تميزت بمباشرة الجزائر لعمليات الإصلاح الاقتصادي المتبوعة بسياسة للإنعاش لعب فيها الإنفاق الاستثماري العمومي دورا محوريا في تحقيق النمو والتنمية. اهتمام وتركيز خاص أولاه البحث لمسألة النمو الحقيق، وكذا مدى كفايته لتحقيق الإنعاش والتوظيف، فضلا عن تناول مسألة توزيع نتاج النمو انطلاقا من أن عملية التوزيع لا تقل أهمية عن النمو في حد ذاته.

## VI. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ألخصها على النحو الآتي:

## 1. أهداف البحث بالنسبة للباحث.

- أ. أن أول مهمة لهذا البحث هي الإجابة عن الإشكالية المطروحة.
- ب. تسليط الضوء عن الجوانب الخفية للموضوع الذي يعطي تشويقا أكبرا للباحث ويدفعه إلى المزيد من البحث.
- ج. اكتساب معلومات ومهارات بحثية بفعل الاطلاع والمعاينة .

## 2. أهداف البحث بالنسبة لحقل المعارف

تقديم معلومات إضافية نظرية وأخرى تطبيقية عن الموضوع محل البحث، العملية التي تتحول في النهاية إلى مصدر توثيق مهم للمكتبات ومرجعا يساهم في إثراء حقل المعرفة.

## 3. أهداف البحث بالنسبة للمجتمع

البحث قد يساهم في إيجاد بعض الحلول لبعض المشكلات المستعصية التي يعاني منها المجتمع، وهي الحلول التي قد تلجأ إليها بعض الأطراف و الجهات الرسمية في العلاج، مما يعني اختصارا للوقت والتقليل من عناء وجهد البحث.

## VII. المناهج المعتمدة في الدراسة .

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام منهجين .

1. المنهج التاريخي (الإستردادي) وذلك باسترجاع معطيات الماضي للتحقق من كيفية سير وتنفيذ السياسة الاقتصادية عبر الأطوار المختلفة و مدى تأثيرها على مؤشرات الأداء الاقتصادي .
2. المنهج الوصفي التحليلي الذي استخدم في البحث في تحليل معطيات وبيانات حول واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر ونتائجها .

## VIII. موقع البحث من الدراسات السابقة.

إن هذا البحث يعد امتدادا وتكملة لسلسلة من البحوث السابقة، كما قد يشكل أيضا سندا جديدا تنطلق منه الأبحاث اللاحقة . إن البحوث التي تم الاطلاع عليها لم تكن تجمع بين السياسة الاقتصادية والتنمية وإنما كانت تتعرض لبعض الجوانب ذات الصلة بالموضوع ،كالتطرق لمسألة الإصلاحات وأثرها على الاقتصاد الجزائري، والآثار الماكرو اقتصادية المحتملة لسياسات الإنفاق العمومي ،ودور السياسات المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية ،وفي هذا الخصوص تم الاطلاع على الدراسات التالية .

- دراوسي مسعود. السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 1990-2004 . دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر . 08 ماي 2006/2005.
- روابح عبد الباقي. المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر . دراسة تحليلية مقارنة. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية . جامعة باتنة . 2005/ 2006.



- عبد القادر بابا . سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر . 2004/2003.
- علاوة نواري . أثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري. دكتوراه في الاقتصاد. كلية التجارة وإدارة الأعمال. قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية . 2008/ 2007
- وليد عبد الحميد العايب . الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية. مكتبة حسن العصرية بيروت لبنان 2010.

## IX . خطة وهيكل البحث.

احتوى هذا البحث على مقدمة و خمس فصول نعرض مضامينها على النحو التالي:

**فصل أول تناول تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1967-1998** وفيه تام التعرض أولا بشكل نظري إلى مفهوم السياسة الاقتصادية وأدواتها وأهدافها وعلاقتها بالتنمية ليلها مبحثا تناول مراحل تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر ي تم تقسيمها الى مراحل ثلاث، مرحلة التخطيط المركزي 1967- 1979 ، مرحلة التخطيط اللامركزي 1980- 1989 ، مرحلة الانتقال والتعاون مع المؤسسات المالية و النقدية الدولية 1990-1998 .

**فصل ثاني تناول نتائج وانعكاسات السياسة الاقتصادية في مرحلة التعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية للفترة 1994-1998**، وفيه تم أولا عرض النتائج والانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التصحيح الهيكلي لنفس الفترة ليلها عرضا للنتائج والانعكاسات الاجتماعية .

**فصل ثالث تناول بالبحث سياسات ما بعد التصحيح ورهانات المرحلة الجديدة 1999- 2009**، وفيه تم التعرض لمسائل جوهرية مرتبطة بالمرحلة ، كإعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والتحول المتناقضة للمجتمع الجزائري، ليليه عرض عن نقائص ومؤهلات الاقتصاد الوطني في ظل الفترة الجديدة، وكذا الحل السياسي الذي تزامن مع التحولات التي تمت في الجنب الاقتصادي .

**فصل رابع تناول السياسة الاقتصادية والتحديات الجديدة للاقتصاد الوطني** وفيه انصب التركيز على عرض أهم محاور إستراتيجية التغيير ، و السياسات التي تضمنتها، مع تقديم عرض تفصيلي عن مخطط الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والمخطط التكميلي لدعم النمو والبرامج الأخرى التنموية المكتملة لهما. هذا الفصل تعرض أيضا لمسألة الاستثمارات المتعلقة بالبنيات التحتية على اعتبار أن هذه الاستثمارات تمثل محور مهم من بين المحاور التي تضمنتها مخططات الإنعاش .

فصل خامس تناول عرض لخصيلة نتائج السياسة الاقتصادية للفترة الجديدة 1999-2009، وفيه تم عرض خصيلة النتائج المرتبطة بأداء السياستين المالية والنقدية وكذا الأداء على المستوى الخارجي، ليلبعه عرضا عن نتائج أداء الاقتصاد الجزائري على مستوى متغير النمو، وفي هذا الخصوص تم التعرض لمسائل جوهرية ذات العلاقة بالنمو كطبيعة النمو وخصائصه و علاقة النمو بالبطالة للوقوف على مدى ثبوتهما من الناحية القياسية. البحث انتهى بتقديم عرضا عن آفاق التنمية الاقتصادية في الجزائر .

# الفصل الأول

**تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر في الفترة 1967-1998**

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية والتنمية في الجزائر خلال الفترة 1967-1998

## تمهيد:

يعد موضوع السياسة الاقتصادية من المواضيع التي استقطبت اهتمام العديد من الكتاب والباحثين، فهؤلاء حاولوا الوقوف على مدى قدرة وفعالية السياسة الاقتصادية في إيجاد الحلول السريعة والمناسبة للمشكلات المطروحة، فضلا عن إيجاد أفضل السبل لتكييفها مع المستجدات و الأحداث التي تطرأ من حين إلى آخر على المستوى المحلي و الدولي. الجزائر كدولة نامية شهدت مثل هذا الاهتمام نتيجة للأحداث المتراكمة والسريعة التي عرفتها الساحة الوطنية، الأحداث التي كانت سببا في التغييرات التي حدثت على نطاق السياسة الاقتصادية شكلا ومضمونا. إن وجود موارد اقتصادية هائلة كان دائما يشجع على تبني سياسة اقتصادية تنموية تهدف إلى إحداث تحولات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للقضاء على مظاهر التخلف والفقر، وإزالة كافة التشوهات. كما أن وجود فوائض مالية معتبرة في مراحل محددة كان يطرح مسائل جوهرية مرتبطة بالتنمية كالتخصيص الأمثل للموارد وتحقيق التوازنات القطاعية والجهوية والبيئية لما لهذه المسائل من أهمية ودور في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. إن بحث المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية سيجرنا في البداية إلى بحث المسائل النظرية ذات الصلة بالموضوع، لما لذلك من أهمية في فهم المفاهيم والمصطلحات. في هذا الخصوص سأعرض لمفهوم السياسة الاقتصادية والأهداف التي تسعى إليها وكذلك أدواتها. كما أقوم في هذا الفصل بتناول الجانب النظري المتعلق بمفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها وكذا علاقة السياسة الاقتصادية بالتنمية من خلال الدور الذي تلعبه كلا من السياستين المالية والنقدية في هذا المجال.

## المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية :

عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية يومنا هذا تطورات هامة في مجال السياسة الاقتصادية ونظرياتها. فأول بوادر السياسة الاقتصادية الحديثة ظهرت على يد المفكر " فريديريك ليست" الذي نادى بضرورة تدخل الدولة لحماية الصناعات الناشئة في ألمانيا بواسطة سياسة جمركية تنفذها الحكومة، إلا أن المعالجات التي قدمت في إطار السياسة الاقتصادية كانت عبارة عن معالجات لمشاكل ظرفية طرأت في ذلك الحين سميت بـ " Ad-Hoc-Intervention Policy" ولم تكن لهذه السياسة تصورا كاملا وشاملا عن العلاقات الاقتصادية الكلية، كما أنها لم تتضمن وجهة نظر محددة في السياسة الاقتصادية<sup>1</sup>.

إن تسارع الأحداث و بروز المشكلات الاقتصادية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين التي بلغت ذروتها بحدوث أزمة الكساد العظيم عام 1929 هيئت الظروف لتنامي فكر جديد ينادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار سياسات تهدف لمعالجة مشكلات الدورة. الفضل في نشأة هذا التيار يعود إلى النظرية الكثرية التي من خلال رصيدها الفكري أرادت أن تعطي مفهوما حديثا للسياسة الاقتصادية بوضع أسس النظرية الاقتصادية وتأسيس نظام جديد لتدخل الدولة تلعب فيه كلا من السياستين المالية والنقدية دور رئيسي مع نظام آلية

<sup>1</sup> محمد نظير بسبوني. دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي. دكتوراه في الفلسفة و الاقتصاد. كلية التجارة جامعة عين شمس. القاهرة. 1986. ص 100.

السوق في إدارة النشاط الاقتصادي، بدلا من الاعتماد كليا على آلية السوق والسياسة النقدية كما كان سائدا في عهد النظرية الكلاسيكية. خلاصة القول أن هذه الحقبة شهدت ميلاد فكر جديد يدعو إلى التزاوج بين نظام آلية السوق وتدخل الدولة وهو الفكر الذي امتدت أثاره لتشمل مجال الاقتصاد النظري والتطبيقي الكلي، مما سمح بوضع الأسس النظرية للسياسة الاقتصادية التي كان قد وضعها سابقا "فالتير أوكن" وطورها فيما بعد "جان تنبرجن" الذي حينها استخدم طرق ونماذج لترشيد السياسة الاقتصادية. من هذه النظريات استمدت النظرية الحديثة للسياسة الاقتصادية أسسها في صورتها النظامية "Systematic" حيث قام "هيربرت جيرش" بوضع هذه النظرية على أسس علمية دقيقة عام 1960، وبذلك أصبحت نظرية السياسة الاقتصادية في صورتها العلمية أقرب إلى الصورة الواقعية "Positive" بدلا من صورتها النظامية "Normative"<sup>1</sup>.

إن فترة الستينات من القرن الماضي كانت حافلة بالتطورات في مجال السياسة الاقتصادية، فمعظم البلدان الصناعية المتطورة شهدت تنمية اقتصادية قوية، مما دفع الاقتصاديين إلى البحث والتركيز على مسألة جوهرية ألا وهي التنمية المتوازنة بدلا من البحث في مجال دورات الانتاج<sup>2</sup>. ببروز هذا التوجه الفكري ساد نوعا من التفاؤل والأمل لدى الاقتصاديين من أن تراكم الثروة بواسطة التنمية المستدامة سيسمح في ذات الوقت بالوصول إلى مستوى التشغيل التام والتوزيع الأفضل للفائض الاقتصادي على أساس أن السياسة الاقتصادية التي تمارسها الدولة لها ثلاثة وظائف كما يراها الاقتصادي الأمريكي ر. موسقريف "R. Musgrave"، الوظيفة الأولى تتمثل في التصحيح والوظيفة الثانية تتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة أما الوظيفة الثالثة والأخيرة فتتمثل في توزيع الدخل والثروة<sup>3</sup>.

إن ظروف التفاؤل التي سادت الستينات من القرن الماضي وما صاحبها من توجهات في السياسة الاقتصادية تبددت في نهاية الستينات وفترة السبعينات التي شهد فيها العالم الغربي ارتفاعا مذهلا في الأجور وما نجم عنه من تسارع في تيرة التضخم وبروز بشكل لافت للفروقات في مجال التوزيع بين مكونات المجتمع. إن عدم القدرة على تحقيق العدالة في التوزيع أثار العديد من الشكوك لدى الاقتصاديين، ففي فرنسا مثلا وفي هذه الفترة بالذات كانت معظم النقاشات التي كان يديرها الساسة والمفكرون منحصرة حول قضايا العدالة الاجتماعية وإصلاح المؤسسات ورد الاعتبار إلى العمل اليدوي وإعادة النظر في النظام الجبائي والاهتمام أكثر بجانب التربية. هذه النقاشات لما لها من أهمية تدعمت من خلال الملف الذي قدمه نادي روما الذي أكد على ضرورة تنامي الوعي بشأن قضايا مهمة في حياة المجتمعات، كالمسائل المتعلقة بالتبذير وتكاليف التنمية الناتجة عن سوء استغلال الموارد والتلوث البيئي المصاحبة للتوسع الصناعي، فضلا عن اتساع الفجوة بين الدول الغنية

<sup>1</sup> محمد نظير بسويوي. مرجع سابق. ص 101.

<sup>2</sup> Vivien Levy, Garboua Bruno Weymuller. Macro économie contemporaine. Economica. Deuxième édition 1981. Page 547.

<sup>3</sup> Ibid. Page 547.

والفقيرة في العالم، وهي مظاهر تؤكد محدودية وضعف تأثير النمو الذي شاهده معظم البلدان الصناعية خلال هذه الفترة<sup>1</sup>.

في مواجهة هذه القضايا اتجهت السياسة الاقتصادية نحو التركيز أكثر على إعادة التوازنات، غير أن إجراءات إعادة صياغة خطط التحفيز والإنعاش بقيت عاجزة عن تصحيح الأوضاع بسبب الطبيعة الجديدة للأزمة. المنافسة بين الدول أخذت تتنامى في ظرف تميز بالركود الاقتصادي، كما أن استمرار التضخم والبطالة وعدم القدرة على تحقيق تنمية مستدامة قاد الاقتصاديين إلى الاعتقاد بعدم جدوى وفعالية السياسة الاقتصادية المقترحة في إطار الطرح "الكيتري" وهو التوجه الذي أخذت به المدارس الجديدة، كالكيثيون الجدد والنقوديون الذين رفضوا العلاج الكيتري المرتكز على سياسات إدارة الطلب. كما وجهت هذه المدارس انتقادات تتعلق بطريقة المعرفة الاقتصادية وكيفية إدارة المؤسسات الحكومية.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.

تعددت المفاهيم المرتبطة بالسياسة الاقتصادية، فمنها ما قام على أساس علمي ومنها ما ارتبط بوجهات نظر متغيرة، إلا أنني في هذا الجانب من البحث سأركز فقط على المفاهيم العلمية التي أخصها على النحو الآتي:

**1- مفهوم "جيف جن":** يرى هذا الكاتب أن السياسة الاقتصادية ما هي في الحقيقة سوى مجموعة من الحلول الاقتصادية توضع بغرض التأثير على الأحداث الاقتصادية.

**2- مفهوم "كارل شيلر":** يرى هذا الكاتب أن السياسة الاقتصادية ما هي إلا حزمة من الإجراءات والحلول لمشاكل تدخل في إطار التطور الاقتصادي والهيكلة الاقتصادي والنظام الاقتصادي تقوم بوضعها الدولة أو ما ينوب عنها.

من هذه التعريفات يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أ - مفهوم جيف جن يتضمن ضرورة وجود حلول بهدف التأثير على الأحداث الاقتصادية وهذا يعني أن هذه الحلول توضع فقط إذا وجد حدث اقتصادي. في هذه الحالة تعتبر السياسة الاقتصادية علاج ظرفي وهو بذلك لا يخرج عن إطار السياسة الاقتصادية. بمفهومها القديم وهذا يعني أيضا عدم وجود سياسة اقتصادية ثابتة في إطار عام.

ب - مفهوم جيف جن لم يظهر الجهة التي تقوم بوضع السياسة الاقتصادية.

ج - أما مفهوم كارل شيلر للسياسة الاقتصادية فعلى الرغم من كونه حدد الجهة المؤهلة للقيام برسم ووضع السياسة الاقتصادية، إلا أنه أظهر أن هذه السياسة إنما توضع من أجل معالجة مشاكل قد تنجم عن التطور

<sup>1</sup> وافي أحمد فوزي. تقييم السياسات الاقتصادية في تحليل أنماط الاستهلاك. رسالة ماجستير. كلية التجارة جامعة عين شمس. 1991. ص.1.

والهيكل والنظام و بذلك فإن هذا المفهوم لم يخرج أيضا عن مفهوم السياسة الاقتصادية في شكلها التقليدي<sup>1</sup>.

**3- مفهوم "تايشمان"**: يرى هذا الكاتب أن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة تدابير بهدف التأثير على أهداف المجتمع من حيث تحقيق الحرية والأمن والعدالة والرفاهية بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للسياسة الكلية المتمثلة في ضبط التضخم وتحقيق مستوى عالي من التشغيل وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق معدل عالي من النمو الاقتصادي وتوزيع الفائض الاقتصادي توزيعا عادلا وضمن المشاركة في اتخاذ القرار. إن مفهوم تايشمان يختلف عن المفهومين السابقين في كونه حدد الأهداف غير أن الأهداف الموضوعية بهذه الصورة قد تحصر دور الدولة في إطارها، ومن ثم قد يصعب تحقيقها دفعة واحدة<sup>2</sup>.

**4- مفهوم "هيربرت جيرش"**: يرى هذا الكاتب أن السياسة الاقتصادية تعكس مجمل التطلعات التي يهدف إليها المجتمع وكذا المعالجات والحلول للأحداث الاقتصادية الجارية في منطقة أو مجال ما بهدف إيجاد تنظيم أو تأثير مباشر أو غير مباشر بقصد معالجة ذلك.

بالإضافة إلى المفاهيم السابقة الذكر يمكن إضافة المفاهيم التالية<sup>3</sup>:

أ- السياسة الاقتصادية هي عبارة عن تلك التغيرات المقصودة في قيم الأدوات الاقتصادية التي تقع تحت سيطرة الحكومة من أجل تحقيق أهداف محددة وهذا المفهوم يقول به "جان تندرجن".

ب- السياسة الاقتصادية هي مجموعة إجراءات اقتصادية تحدها الدولة وتتخذها لتحقيق أهداف النشاط الاقتصادي التي تسعى لها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

انطلاقا من المفاهيم الواردة أعلاه يمكن إعطاء تعريفا شاملا للسياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة<sup>4</sup>.

### المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية.

إن تحديد أهداف السياسة الاقتصادية وأدواتها لا يمكن أن يدور من فراغ أو بمعزل عن ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وإنما تستمد السياسة الاقتصادية أهدافها من غايات المجتمع "The goals". من هنا فإنه من المتوقع أن تتحدد أهداف السياسة الاقتصادية في البلدان النامية على ضوء سعي هذه البلدان إلى تحقيق غاية التنمية الاقتصادية، وهو ما ينعكس ليس فقط على ماهية الأهداف، ولكن على ترتيب أهميتها. بينما يحتل هدف النمو المستقر المكان الأول في البلاد المتقدمة بالنسبة لأهدافها الاقتصادية، نجده يأتي بعد التوزيع والتنمية في البلاد النامية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد نظير بسويوي. مرجع سابق. ص 104.

<sup>2</sup> وفيق أحمد فوزي مرجع سابق. ص 2.

<sup>3</sup> محمد نظير بسويوي مرجع سابق ص 106.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد. السياسات الاقتصادية. تحليل جزئي وكلي. مكتبة زهراء الشرق القاهرة. 1997. ص 14.

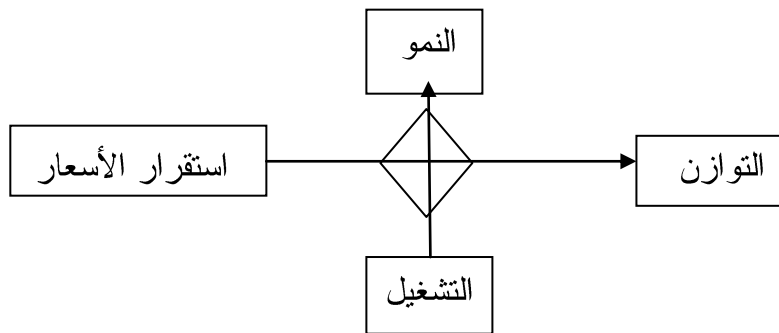
<sup>5</sup> كيني محمد عبد اللطيف احمد. العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في جمهورية مصر العربية. دكتوراه في الاقتصاد. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1999. ص 8.

السياسة الاقتصادية في البلاد النامية تهم ليس فقط بنمو الإنتاج، ولكن أيضا بخصائص هذا النمو، أي أنها لا تعنى فقط بزيادة الإنتاج ولكن أيضا بالتغيرات الهيكلية من كيفية تحقيق الإنتاج وكيفية توزيعه وذلك لمواجهة المشاكل الأساسية التي تعاني منها هذه الدول وهي سوء التوزيع والفقر.

إن إستراتيجية التوزيع مع النمو ستهتم بمعدلات نمو الفئات الدخلية المختلفة بالنسبة لبعضها البعض. لهذا فإن الاستثمارات سواء حكومية كانت أم خاصة لا بد أن تعطى بحيث يكون الهدف منها هو تغيير صورة توزيع الدخل من خلال تغيير معدلات نمو دخل الطبقات الفقيرة مقارنة بالفئات الغنية. حتى ولو اتجهت إستراتيجية التنمية المعتمدة إلى التوزيع الكلي للثروة أم لا فإنها لا بد وأن تحرص على النمو لاحقا<sup>1</sup>. إن توزيع الدخل سيعتمد أيضا على توزيع الرصيد غير المادي للمجتمع الذي يتم إنتاجه ويشمل التعليم والتدريب وتوزيع القوى السياسية وقوى السوق.

الشيء الذي يجب التركيز عليه أيضا عند الإشارة لأهداف السياسة الاقتصادية هو ضرورة تحديد أولويات التنمية بشكل واضح حتى يمكن تحديد الأهداف الفرعية بصورة غير متناقضة. فمثلا هدف التعليم قد يتناقض مع تخفيض البطالة الصريحة والمقنعة. فالتعليم قد يؤدي إلى مزيد من الهجرة الريفية باتجاه المدن، مما قد يسيب في تفشي البطالة وتفاقمها في المدن.

إن أهداف السياسة الاقتصادية نالت حيزا من البحث لدى الكتاب والباحثين، إذ نجد مثلا "كارل شيلر" يرى بان الأهداف التي يتطلع إليها المجتمع يمكن اختصارها في هدف أسمي ألا وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية<sup>2</sup>. هذا الهدف بدوره تم اشتقاقه من أهداف المجتمع السامية كالحرية والعدالة التي يعتبرها "شيلر" أهدافا أخلاقية. أما "جيف جن" فيحدد مجموعة من الشروط لاختيار واعتماد الأهداف الاقتصادية تتمثل في توافر الكمال في اختيار الأهداف، ووجود نظام ديمقراطي وأخيرا التعقل والترشيد في السياسة الاقتصادية عند تنفيذها. وفي الأدب الاقتصادي شاع أن للسياسة الاقتصادية أربعة أهداف يمكن تحقيقها على المدى البعيد وهي تعرف بالمرجع السحري "لكالدور kaldor" كما يظهر ذلك التالي<sup>3</sup>:



<sup>1</sup> لبني محمد عبد اللطيف مرجع سابق. ص 11.

<sup>2</sup> محمد نظير بسبوني. مرجع سابق. ص 114.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي. المدخل إلى السياسات الاقتصادية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2003. ص 34.



**1- تحقيق النمو الاقتصادي :** يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي من الأمور المرغوبة في حياة المجتمعات وهو يعبر عن الزيادة المضطردة الطويلة الأجل الحاصلة في الدخل القومي الحقيقي. ولكي يكون هناك نموا لا بد أن تكون هذه الزيادة أكبر من الزيادة الحاصلة في عدد السكان. بموجب هذا التعريف فإن النمو يتعلق بالارتفاع المستمر في الإنتاج والمدخيل وثروة الأمة بشكل عام<sup>1</sup>.

لقياس النمو الاقتصادي يعتمد الاقتصاديون على مؤشرات لعل أكثرها استخداما مقياس الناتج المحلي الخام، إذ تعبر الزيادة في هذا المقياس عن حدوث النمو. وعلى الرغم من أهمية الناتج المحلي كأداة لقياس النمو، إلا أنه عمليا قد تطرح بعض الصعوبات في عمليات القياس تتعلق أساسا بمضمون هذا الناتج بسبب اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، التكاليف الفعلية مثل تكاليف التلوث وتدهورا لبيئة، إضافة إلى مشكلة الاقتصاد الغير رسمي أي الموازي الذي يشمل على الكثير من الأنشطة الغير مصرح بها والتي تتسرب من حسابات هذا الناتج، مما لانعكس الواقع الحقيقي لاقتصاد البلد. كما أن استخدام هذا المقياس في قياس النمو يتطلب إزالة كل التغيرات في قيمة النقود التي يسببها التغير في الأسعار، أي تقييم الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بدلا من الأسعار الجارية لنحصل على نمو حقيقي الذي يعطي صورة فعلية عن مستوى الأداء الاقتصادي للبلد.

**2- استقرار التشغيل أو التوظيف:** نعني بالاستقرار هنا المحافظة على حالة التشغيل للطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية والمادية والبشرية المتاحة، لضمان عدم تعطل بعض الموارد لاستخدامها الاستخدام الأمثل بغرض الاستفادة القصوى منها، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الناتج القومي المحتمل وبالتالي على مستوى المعيشة المحقق، ويعتبر عجز المجتمع عن تحقيق ذلك المستوى من المعيشة في حقيقته عجزا عن واقع كان بمقدوره تحقيقه<sup>2</sup>. وبخصوص الطاقة الإنتاجية البشرية (حجم العمالة) فتعرف حالة العمالة الكاملة بأنها الحالة التي يصل إليها المجتمع بحيث يستطيع كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجده، وهذه الشروط الثلاثة لازمة لان غياب أحدها يؤثر على موقف هذا الشخص، فإن كان هناك شخص قادر على العمل وراغب فيه ولكنه لا يبحث عنه وكان هذا الشخص عاطلا فانه يندرج تحت إحصاءات البطالة في ذلك المجتمع، ويتفق وضعه مع شخص آخر يبحث ويرغب فيه ولكنه غير قادر على أداءه لأسباب صحية مثلا. ومن هنا فان المجتمع يكون في حالة عمالة كاملة إذا كان فعلا كل شخص قادرا وراغبا ويبحث عن عمل قد وجد هذا العمل بالفعل مع السماح بنسبة من التعطل اتفق الاقتصاديون على اعتبارها في حدود 5% إلى 6% من القوى العاملة وهي التي تعرف بالبطالة الاحتكاكية، أما أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم مهارات العمل ولا يستطيعون الحصول على عمل مهما كان الرواج والكفاءة التي يعمل بها الاقتصاد فيندرجون تحت ما يسمى بالبطالة الهيكلية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي. مرجع سابق. ص 34-50.

<sup>2</sup> محمد حلة توفيق. دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التطبيق على كل من نيجيريا وموريشيوس. رسالة دكتوراه في الفلسفة معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة. 1997. ص 03.

<sup>3</sup> سامي خليل. نظرية الاقتصاد الكلي. المفاهيم والنظريات الأساسية. الكويت وكالة الأهرام للتوزيع. 1994. ص 60.

كما يلاحظ أن تتابع الثورة العلمية والتكنولوجية في الدول الرأسمالية المتقدمة قد أحدث وما زال يحدث تغيرات اقتصادية واجتماعية لعل أهم وأخطر أحدثته هذه الثورة هو التغير الجذري في العوامل المادية لقوى الإنتاج. فقد أتمت هذه الثورة ارتباط الإنتاج الصناعي بالتوظيف الصناعي وهو ما يعني انفصال الإنتاج عن العمل ، فأصبح التحرك يتم من صناعات كثيفة العمالة إلى صناعات كثيفة العلم والتكنولوجيا ، وفي هذا الصدد تشير نتائج هذا الإحلال إلى أن إنتاجية العامل في المصنع قد تضاغت وبذلك فإن الأهمية النسبية لتكاليف العمالة أخذت تتضاءل كميزة نسبية في التجارة الدولية<sup>1</sup> .

**3- الاستقرار في الأسعار :** نعي بالاستقرار في الأسعار اجتناب كلا من حالي التضخم و الكساد وهي الحالات التي تصاب بها الدول الرأسمالية في مراحل الدورة الاقتصادية. الحكومات عادة ما تسعى بواسطة سياسة الاستقرار الاقتصادي إلى الحيلولة دون حدوث تغيرات مفاجأة و مستمرة في الأسعار، وهنا يجب التأكيد على ضرورة عدم التدخل المباشر الذي قد يعيق سهولة تغير الأسعار. لذا يجب ترك جهاز الأسعار يعمل بشكل حر على أن تبقى الأسعار النسبية للسلع المختلفة قادرة على التغير بحرية استجابة إلى التغيرات في ميول المستهلكين بصفة عامة و في نفقات الإنتاج بصفة خاصة.

لكي يصبح هدف الاستقرار في الأسعار موضع التنفيذ، فإنه يمكن أولاً تحديد مدى معين يتحرك في حدوده الرقم القياسي المختار سواء كان الرقم القياسي لأسعار الجملة أو أسعار التجزئة وإن كان الأول أكثر حساسية من الثاني ، حيث أن المدى المحدد لأسعار الجملة يجب أن يكون أوسع من المدى المحدد لأسعار التجزئة ويتم مراقبة هذا المدى و عدم السماح لمستوى الأسعار أن ينحرف خارج هذا المدى إلا في حدود معينة مسموح بها. فمن المؤكد أن ذلك لا يعني أن يظل هذا الرقم ثابتاً بشكل مطلق، كما يجب أيضاً التأكيد على التفرقة بين التضخم وارتفاع الأسعار<sup>2</sup>. فالتضخم يقصد به الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار، وعليه فإن حدوث ارتفاع طفيف في الأسعار ولمدة محدودة لا يعتبر ظاهرة تضخمية، إلا أن رجال الاقتصاد لم يتفقوا على نسب الارتفاع في الأسعار التي يمكن عندها اعتبارها ظاهرة تضخمية. هذا ونؤكد أيضاً على انه وبالرغم من أن العامة يطلقون على الارتفاع في الأسعار لفظ التضخم، إلا أن مفهوم التضخم في النظرية الاقتصادية يقصد به ارتفاع الأسعار المستمر لفترة معينة، والذي يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، وعلى ذلك- ومن منظور التضخم عن ضغط التكلفة مثل- فلا بد أن يكون عنصر التكلفة الدافع للتضخم منتشراً في كل أجزاء الاقتصاد القومي وليس بعض السلع.

**4- التوازن في ميزان المدفوعات :** يعتبر تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات من الأهداف الكبرى خصوصاً بالنسبة للاقتصاديات المفتوحة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات، فأى اختلال في الميزان التجاري سيتعدى أثره وبشكل آلي إلى ميزان المدفوعات ، مما قد يتسبب في حالة العجز في حدوث صعوبات مالية، إذ

<sup>1</sup> فؤاد مرسي. الرأسمالية تجدد نفسها. الكويت المجلس الوطني للثقافة والآداب. 1990. ص59 .

<sup>2</sup> محمد خلة توفيق. مرجع سابق. ص5.

كثيرا ما تلجأ البلدان التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إلى طلب مساعدات خارجية في شكل قروض وهي المساعدات التي كثيرا ما دخل هذه البلدان في فخ المديونية وما قد يترتب عن ذلك من مشاكل الدفع. وعن الخلل الحاصل في التوازنات الخارجية يذهب خبراء واقتصاديو المؤسسات المالية والنقدية الدولية إلى الاعتقاد بان السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الإفراط في التوسع النقدي وإلى السياسات الخاطئة في مجال الصرف أو سعر الفائدة. كما يرى هؤلاء أن التوسع النقدي هو المتسبب في إحداث تغيرات في الأسعار النسبية، مما يتسبب في توسيع وتشجيع عمليات الاستيراد وإعاقة الصادرات وهذا ما قد ينتج عنه تحركات غير ملائمة لرأس المال، ويعزى التوسع النقدي الزائد في الكثير من البلدان النامية إلى العجز المالي الضخم الذي يحققه القطاع العام والحكومة<sup>1</sup>. وتشير الأسس النظرية لبرامج الاستقرار الاقتصادي إلى إتباع المنهج النقدي المستند إلى أفكار المدرسة النيوكلاسيكية (تغليب السياسة النقدية) إزاء توازن الميزان المدفوعات حيث تعزى أسباب الاختلال في الميزان إلى الاختلال النقدي المحلي دون غيره، وتتمثل الفرضية الأساسية لهذا المنهج في أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية أكثر من كونه مستويات إجمالية للدخار والإنفاق. وتلعب النقود دورا بالغ الأهمية في حدوث الاختلال والاستقرار سواء بسواء، ومن ثم فإن الإصلاح النقدي هو وحده القادر على إزالة الاختلال.

### المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية.

إن نجاح أو فشل أي سياسة اقتصادية يعتبر إلى حد بعيد مرهون باختيار أدواتها، كما أن تصنيف هذه الأدوات للعمل داخل الاقتصاد يتطلب فحصا دقيقا وشاملا قبل البدء في اختيار المناسب منها، إذ أن نتائج عمل هذه الأدوات يختلف باختلاف طبيعة كل اقتصاد من حيث كونه اقتصاد متقدم أم اقتصاد نامي<sup>2</sup>. في هذا الخصوص أشار "شنيري Chenery" إلى أن هناك أدوات عامة للسياسة الاقتصادية تستخدم على نطاق واسع وبنفس النمط في معظم البلدان تتمثل في عرض النقود والميزانية العامة وقضايا مرتبطة بالاستثمار والاستهلاك وأدوات خاصة تطبق بشكل مختلف وخاص على قطاعات خاصة من الاقتصاد الوطني مثل تكلفة الإنتاج ومستوى الاستيراد وعرض العملة الماهرة والأسعار<sup>3</sup>.

**1- الأدوات العامة للسياسة الاقتصادية:** تستخدم الحكومات في إطار سياساتها الاقتصادية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف محددة سواء على المدى القصير أو المدى المتوسط والطويل وتشمل الأدوات العامة السياستين المالية والنقدية والسياسة التجارية.

**1-1- السياسة النقدية:** من الأمور التي لا تحتمل الشك أن ليس هناك مجال في الاقتصاد يكتب فيه الاقتصاديون

<sup>1</sup> مايكل أ. أوبادان وبرايت. أوكباري. الأسس النظرية لبرامج الإصلاحات البنوية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. القاهرة. مركز المطبوعات اليونيسكو. العدد 120 مايو 1989. ص 89-91.

<sup>2</sup> حسن حسن. السياسة الاقتصادية المصرية في الثمانينات. مجلة التمويل والتجارة العدد الأول 1985. كلية التجارة طنطا. ص 409.

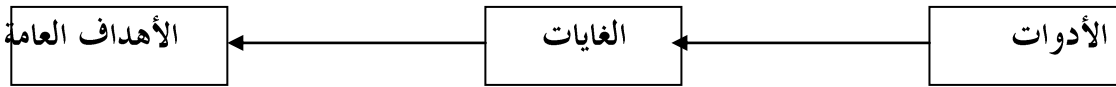
<sup>3</sup> وفيق أحمد فوزي. مرجع سابق. ص 3.

أكثر تأثراً بالأحداث والمشاكل الحارية في السياسة الاقتصادية مثل مجال السياسة الاقتصادية<sup>1</sup>. هذا وتعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات تتخذها السلطات النقدية على نطاق الدولة لتحقيق أهداف محددة تلخص فيما يلي:

- تحقيق مستوى عالي من التوظيف .
- تحقيق الاستقرار في الأسعار .
- تحقيق معدل مقبول للتبادل.
- تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي.

لتحقيق هذه الأهداف يتعين على السلطة النقدية أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة قيود ألا وهي تجنب الاضطرابات المالية، تجنب عدم الاستقرار المفرط في معدل الفائدة، ومحاولة كسب ثقة المستثمرين<sup>2</sup>. وبغرض تحقيق الأهداف السابقة تسعى الدولة لإملاك أدوات عمل تتيح لها إمكانية الإنجاز على المدين القصير والطويل. فمجموعة وسائل العمل التي تستخدمها الدولة على المدى القصير عادة ما تكون أدوات توضع من أجل تنفيذ سياسات اقتصادية ظرفية وتشمل السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسات الدخل والأجور والأسعار<sup>3</sup>.

على العموم يمكن القول بأن كل سياسة يتم تعريفها على أنها مجموعة من الإجراءات المرتبطة بأدوات تكون غايتها مراقبة عدد من المتغيرات لتحقيق الأهداف وهي الفكرة التي نعرضها من خلال المخطط التالي:



الغايات "cibles" هي عبارة عن تلك الأهداف التي تتخذها الدولة بحيث تكون مواعيد تحقيقها قصيرة مقارنة بالأهداف العامة، وعن طريقها تتمكن الدولة من ممارسة الرقابة على المدى القصير. من بين الغايات التي قد تكون محل اهتمام السلطات النقدية نذكر على سبيل المثال معدل الفائدة و الجامع النقدية لأنها مرتبطة بمتغيرات كالدخل والأسعار ومعدل التبادل من خلال علاقات سببية، وهي بذلك تستجيب بشكل سريع لأدوات السياسة الاقتصادية التي يتم استخدامها. أما بخصوص أهداف السياسة النقدية في المدى المتوسط فتتمثل أولاً في القضاء على البطالة وهنا تعتبر السياسة النقدية المناسبة هي تلك التي باستطاعتها تشجيع بشكل دائم النشاط الاقتصادي ومن ثم التحول إلى أداة فعالة لمحاربة البطالة<sup>4</sup>. إن تحليل النظريات المتعلقة بالمعدل الطبيعي للبطالة وكذلك التوقعات تشير إلى أن السلطات النقدية غير قادرة في الأجل الطويل التأثير على مستويات الإنتاج. أما الهدف الثاني فيتمثل في التخفيف من حدة الدورات الاقتصادية. فكل اقتصاد معرض

<sup>1</sup>Johnson.H.G.Essays in monetary economics.2<sup>nd</sup> edition .London .George Aelen.1969.Page 51.

<sup>2</sup>Thomas Mayer.James .S.Duesembury.Robert. Z.Aliber.Money.Banking and the economy.1981.Page 401.

<sup>3</sup>Patrice Poucet .Roland.Portrait.Dalloz gestion finance. Macro économie financiere.Dalloz.1980.Page318.

<sup>4</sup>Patrice Poucet.Roland Portrait.Op.cit.Page 322.

للصدمة والأزمات بسبب التغيرات التي قد تحدث على مستوى النشاط الاقتصادي. على عكس الهدف الأول يعتبر هذا الهدف إلى حد ما معقولا لعدم تعارضه مع نظريات معدل البطالة الطبيعي والتوقعات الرشيدة. أما الهدف الثالث فلا يقل أهمية عن الأهداف السابقة ويتمثل في دعم العملة الوطنية على نطاق سوق الصرف. السلطة النقدية بمقدورها إحداث فائض في الطلب على العملة المحلية من خلال تطبيق سياسة نقدية خانقة بحيث يكون الحجم القليل من العملة المحلية المتاح له تأثيرا مباشرا على سوق الصرف ومن ثم يكون صرف العملات الأخرى مرتبطا بشكل مباشر بالعرض والطلب الإجمالي من النقود من قبل المقيمين والغير المقيمين في البلد.

**1-2 - السياسة المالية:** تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها استخداما من قبل الحكومات خاصة في البلاد النامية لتنفيذ وإنجاز الأهداف المسطرة. وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات المالية وتشمل الضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة وهي الأدوات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>1</sup>.

من التعريف يتضح ما يلي:

أ- هناك ثلاثة أدوات أساسية للسياسة المالية وهي الضرائب التي تحصلها الحكومة والنفقات العامة والموازنة العامة وكلها أدوات تستخدمها السلطات المالية على النحو التالي:

- الزيادة أو التخفيض في الضرائب.
- الزيادة أو التخفيض النفقات العامة.
- إحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة.

ب - الهدف الأساسي للسياسة المالية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل في محاربة مشكلتي التضخم والانكماش. بموجب هذا الهدف ومن خلال سياستها المالية ستسعى الحكومة إلى الرفع من حجم النفقات العامة في فترات الكساد بهدف الرفع من مستوى التشغيل والدخل و تنتهج سياسة مالية عكسية في أوقات التضخم للحد من الارتفاع في الأسعار. إن الزيادة في النفقات غالبا ما تتم من خلال الزيادة في الاقتراض من الأفراد والبنوك. أما الضرائب فتقل في أوقات الكساد للرفع من مستوى الإنفاق وتقل في أوقات التضخم. ويعتقد أن السياسة المالية ومن خلالها المستويات التي تأخذها كلا من النفقات والضرائب والدين العام قد تكون من التدابير التي قد يكون لها أكثر فعالية في محاربة التضخم والكساد. ففي الأوقات التي يتجه فيها الاقتصاد نحو التضخم المطلوب سيكون مزيد من التخفيض في النفقات على المنتجات بالإضافة إلى التخفيض في المدفوعات

<sup>1</sup> خالد زكي محمد ديب . دور السياسة النقدية والمالية في خفض الفجوة الادخارية . دراسة تحليلية منذ 1974 . ماجستير في الاقتصاد. كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة 1999 . ص38 .

التحويلية (أي ما تحصل عليه الحكومة بواسطة الضرائب) أو زيادة حصيلة الضرائب<sup>1</sup>. إضافة لما سبق تستعمل السياسة المالية أيضا في الرقابة على التغيرات التي قد تحصل في المتغيرات الكلية التي تكون هدف السياسة الاقتصادية من ذلك نخص بالذكر الناتج القومي والواردات ويتم من ذل كمن خلال التغيرات التي قد تحدث في جانبي النفقات والضرائب للوصول إلى المستويات المناسبة لهما وهو ما يطلق عليه بالسياسة المالية النشطة . وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأثر المضاعف لهذه السياسة سيكون أكبر نسبيا في الاقتصاد المغلق عنه في الاقتصاد المغلق بسبب زيادة مقدار التسربات في الاقتصاد المفتوح من خلال عمليات الاستيراد والتصدير<sup>2</sup>.

**1-3 - سياسة التجارة الخارجية:** وهي تعد من أهم الأدوات في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لما تستخدمه من أدوات كمعدل التبادل التجاري والتعريف الجمركية، وهي أدوات تستخدمها السياسة التجارية للتأثير على تكلفة الواردات وأسعار الصادرات وميزان المدفوعات.

إلى جانب الأدوات العامة السابق ذكرها تضاف إلى الأدوات العامة كلا من السياسة الاستثمارية والسياسة الاستهلاكية وسياسة التوظيف وكلها تعد من الأدوات المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تستخدمه من أدوات ،كالاستثمار الأجنبي لتحريك عجلة الاستثمار ،وضريبة المبيعات لما لها من تأثير على الاستهلاك العام ،ومعدلات الأجور التي قد تؤثر على كل من تكلفة العمل والأرباح المحققة والاستثمار المطلوب، ودخل العمل (من الناحية السعرية). كما تستخدم أداة الهجرة وعدم الهجرة للتأثير على عرض العمل (من الناحية الكمية)<sup>3</sup>.

**2- الأدوات الخاصة للسياسة الاقتصادية:** وتشمل السياسة الإنتاجية التي تستخدم أدوات هامة للتأثير على الأرباح والإنتاج والاستثمار ،كالضرائب والاحتياطات والقياسات السعرية، كما تستخدم أيضا التدخل الحكومي والمساعدات الفنية للتأثير على مستوى الإنتاج وتكلفته<sup>4</sup>.

كما أن من الأدوات الخاصة الاستثمار الخاص الذي قد يلعب إلى جانب الاستثمار العام دور هام في التنمية وهنا تستخدم أدوات كسعر الفائدة والإعفاء الضريبي بغرض التأثير على الأرباح المحققة والاستثمار داخل القطاع.

ويعتبر الاستهلاك الخاص من الأدوات الخاصة أيضا، وفي هذا الشأن تستخدم ضريبة المبيعات للتأثير على استهلاك قطاع أو سلعة أو خدمة معينة كما تستخدم بعض الخدمات الحكومية كالتعليم والصحة كأدوات للتأثير على كل من الاستهلاك وتوزيع الدخل.

ويعد التوظيف (العمالة) من الأدوات الخاصة وهنا يستخدم القائمون على هذه السياسة أدوات كالأجور

<sup>1</sup> عبد المنعم راضي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة عين شمس، 1994، ص 521.

<sup>2</sup> خالد زكي محمد ديب، مرجع سابق ص 40 .

<sup>3</sup> وفيق أحمد فوزي سيد، مرجع سابق، ص 5 .

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 7-8 .

المقتطعة للتأثير على تكلفة العمل، وأسلوب العمل المدرب كأداة للتأثير على عرض العمالة الماهرة. لقد أشار "شكري Chenery" إلى أن السياسة الاقتصادية تهتم بالاختيار بين الأدوات العامة والخاصة وبين استعمال كل من الأسعار والكميات للتأثير في المتغيرات، كما أشار أيضا إلى ضرورة استعمال الأدوات العامة متى كانت الحاجة ملحة لذلك.

**المطلب الرابع: علاقة السياسة الاقتصادية بالتنمية:** يمكن معرفة علاقة السياسة الاقتصادية بالتنمية من خلال الدور الذي تلعبه كلا من السياستين المالية والنقدية في هذا المجال، وقبل التعرض لهذه المسألة أرى من المهم في هذه المرحلة من البحث التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها وكذلك عوامل النمو الاقتصادي.

**1- مفهوم التنمية الاقتصادية:** ليس من السهل إعطاء تعريف دقيق لمعنى التنمية الاقتصادية، فهي في بادئ الأمر من التنمية الشاملة للمجتمع، وبالتالي فإن العلاقة بين التنمية الشاملة وبين التنمية الاقتصادية تعتبر في غاية الأهمية.

لقد تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية واختلفت باختلاف الكتاب وذلك لكون عملية التنمية عملية معقدة تغطي كافة جوانب النظام الاقتصادي والاجتماعي.

"فهبجر Higgins" مثلا يرى أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن ارتفاع ملحوظ في الدخل القومي والفرد الحقيقي بحيث يكون هذا الارتفاع بين مختلف القطاعات وعلى أن يكون مصحوبا بالتغيرات الهيكلية وتضييق الفجوة بين مستويات الإنتاجية في مختلف القطاعات وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية المختلفة<sup>1</sup>. أما "كيندبرجر Kindelberger" فيعرف التنمية الاقتصادية بأنها الزيادة في الدخل الحقيقي الذي يتحقق من جراء من جراء التغيير في البنيان الاقتصادي.

أما "نيكولا كالدور N.Kaldor" فيعرفها بأنها مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المقصودة والتي تستهدف تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي بغرض تحقيق زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بحيث يستفيد من هذه الزيادة الغالبية العظمى من السكان.

بناء على هذه التعريفات فإن التنمية الاقتصادية ما هي سوى إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة، تتمثل في تغيير البنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد، عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من السكان. وتتميز التنمية عن النمو في كونها عملية شاملة لكل من التطور الاقتصادي والاجتماعي. فالتنمية عملية متكاملة لكل جوانبها الوظيفية والاجتماعية على كل المستويات، وهي مستمرة في حين أن النمو يتحقق لفترة محددة قد يتوقف عندها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد المنعم الشحات محمد علي، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري. دراسة قياسية. دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد. جامعة عين شمس. كلية التجارة. قسم الاقتصاد. 2000. ص. 10.

<sup>2</sup> نفس المرجع. ص. 12.

وللتنمية الاقتصادية أهدافا تتمثل في زيادة الدخل القومي ويعتبر هذا الهدف على رأس قائمة الأهداف في البلدان النامية، ذلك أن تحقيق مزيد من التنمية يعني مزيد من السلع والخدمات القابلة للتوزيع، مما قد يسمح في حالة التوزيع العادل بالقضاء على مظاهر الفقر وانخفاض مستويات المعيشة، خصوصا إذا ما أخذنا في الحسبان المعضلة السكانية التي تشهدها معظم هذه البلدان. كما أن من أهداف التنمية إحداث تحسينات في مستويات المعيشة بشكل دائم مما يعني ضرورة الاستجابة لكل المتطلبات المجتمعية الحيوية من مأكلا وملبس ومسكن ومستوى لائق من التعليم وتوفير الرعاية الصحية بأدنى التكاليف<sup>1</sup>. كما أن من أهداف التنمية إلى التقليل من التفاوت في المداخيل والثروات وبذا فهي تمثل صمام الأمان يحفظ المجتمعات من كل الاضطرابات كما ان تقليل الفجوة بين السكان في مجال توزيع الثروة سيعمل على رفع مستوى الإنفاق خاصة لدى فئة الفقراء التي تتميز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك مما قد يشجع على المزيد من الاستثمار والتوظيف وإنتاج الثروة.

**2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:** إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب من الحكومات رصد الأموال الكافية وفي الوقت المناسب، وتنقسم وسائل تمويل التنمية إلى وسائل محلية وأخرى أجنبية. أما المحلية فأهمها المدخرات القومية من كافة القطاعات والضرائب والإيرادات السيادية والقروض الداخلية وفائض القطاع العام والإصدار النقدي. بما فيه التمويل التضخمي<sup>2</sup>.

أما وسائل التمويل الخارجية (الأجنبية) فتتمثل في الأشكال التالية:

أ- منح وإعانات نقدية تأخذ شكل عملات قابلة للتحويل و عينية في صورة سلع وخدمات استهلاكية وأخرى إنتاجية. هنا تلعب العلاقات السياسية بين الدول المانحة والممنوحة دورا هاما في تحديد حجم المنح والإعانات الخارجية ومعدل تدفقها.

ب- القروض الأجنبية وهذه تؤخذ شكلين، قروض عامة وأخرى خاصة. أما العامة فهي التي تحصل عليها الدول المقترضة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج، وكذلك القروض التي تحصل عليها حكومات البلدان النامية من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للتنمية والتعمير "IBIRD" وصندوق النقد الدولي "IMF" والهيئة الدولية للتنمية "IDA" وصندوق الإنماء العربي... الخ.

أما القروض الخاصة الجائبة فهي تلك التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في الدول النامية من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المقيمين بالخارج او من المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل "IFC"، وقد يتم الحصول على القروض الخارجية وفقا لشروط التجارية التي تحددها السواق رأس المال لكل قرض على حدة، أو قد يتم الحصول عليها بشروط سهلة، أي بشروط اقل من تلك الشروط التي تحددها أسواق رأس المال.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية. محمد علي الميحي. التنمية الاقتصادية مقوماتها ونظرياتها، سياساتها. مؤسسة الشهاب الإسكندرية. 1994. ص 73- 74.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز. السياسات المالية. الدار الجامعية الإسكندرية 2003/2002 ص 201- 211.



ج- الاستثمارات الأجنبية التي تنقسم إلى قسمين:

-استثمارات غير مباشرة تتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في دولة أجنبية بشراء أسهم الشركات القائمة في البلاد النامية. كما قد تقوم بعض المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل بالاكتتاب في أسهم هذه الشركات.

- استثمارات مباشرة وتتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو إشراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة. ولاشك إن هذه الوسيلة التمويلية أصبحت اليوم تجذب إليها الكثير من البلدان النامية نظر لسهولة تدفقها، علما أن هذه التدفقات تكاليفها عالية بالنظر إلى حجم التحويلات التي تجريها الأطراف المانحة لهذا الشكل من الاستثمارات

### 3- عوامل النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي كأحد أهداف السياسة الاقتصادية، عادة ما يرتبط بمجموعة من العوامل التي تساهم في إحداث الزيادة المضطردة في مستوى الناتج الممكن **Potentiel**، هذا المستوى الذي قد يحدث توسع في الطاقة الإنتاجية من خلال الزيادة الحاصلة في حجم الأصول الرأسمالية والتحسينات المستمرة و في فنون الإنتاج المصاحبة للتوسع في الاستخدام، وبشكل مكثف للأصول الرأسمالية من جهة والتحسين في أداء القوة العاملة الناجم عن التطورات الحاصلة في قطاع التعليم والتكوين وكذلك التحسن الملحوظ في قطاع الصحة. في الأجل الطويل يعتمد النمو الطبيعي الذي نرسم له بالرمز **Gn** على عاملين هما: معدل نمو قوة العمل **L** ومعدل نمو إنتاجية العمل **Q**. على هذا الأساس تعطى صيغة النمو الطبيعي وفق الصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$Gn=L+Q$$

إن تحقيق النمو الطبيعي المشار إليه في الصيغة يتوقف على عاملين أساسيين هما:

أ- حجم الموارد المتاحة للاستثمار الذي يعبر عنه بمعدل الاستثمار ويعطى وفق الصيغة التالية:

$$S=I/Y$$

حيث **S** يمثل الادخار، **I** يمثل الاستثمار، **Y** يمثل مستوى الإنتاج.

ب- إنتاجية الاستثمار التي نرسم لها سميت بـ **v** تشير إلى نسبة رأس المال إلى الناتج **capital output ratio**.

طبقا لتحليل "هارود ودومار" فإن النمو الفعلي للناتج الذي يرمز له بـ **g** يعطى وفق الصيغة التالية<sup>2</sup>:

$$g=s/v \text{ حيث } s=S/Y$$

صياغة النموذج:

لنفترض أن دالة الادخار معطاة بالشكل **S=sY** أي أن الادخار هو حجم معين **proportion** من

<sup>1</sup> يحيى عدلي حسن احمد. تقدير فعالية السياستين النقدية والمالية في الاقتصاديات الإفريقية خلال الفترة 1975-1990 ماجستير في الدراسات الإفريقية. قسم الاقتصاد. معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة. 1998. ص18.

<sup>2</sup>Subrata Ghatak. Monetary economics in developing countries. London Mcmillan. 1981. PP49-52.

الدخل  $Y$ . وبإهمال الاندثار Depreciation نفترض أن  $K$  معدل تغير مخزون رأس المال والذي يفترض أنه يساوي التدفق الكلي للاستثمار  $I=K$  وبافتراض شكل معين للمعجل accelerator وأن  $v$  معامل المعجل ثابت، يمكن الآن كتابة  $K=vY$  أو  $K=vY$  وبالاستبدال نحصل على الصيغة التالية:

$$I=vY$$

وحيث أن في التوازن يشترط أن يكون الادخار يساوي الاستثمار  $S=I$  إذن:

$$Y/Y=s/v \text{ أو } sY=vY$$

وحيث أن  $g=Y/Y$  إذن  $g=s/v$  وتمثل  $g$  في هذه الصيغة معدل النمو الفعلي.

إن الوصول إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب يستدعي الأخذ بعين الاعتبار معدل نمو اليد العاملة أو نمو السكان والذي سنعتبر عنه ب  $n$  أي معدل النمو الطبيعي. *The natural rate of growth*. هذا ويشترط للوصول إلى تحقيق معدل نمو عند مستوى العمالة الكاملة أن يتحقق ما يلي:

$$g=s/v=n$$

لكن بما أن  $S$  و  $v$  و  $n$  يتحدد كل واحد منهما بمعزل عن الآخر، فإنه وبالصدفة فقط يمكن أن تتحقق المعادلة أعلاه، وهذا ما يمثل مشكل عدم الاستقرار الذي طرح في نموذج "هارود دومار" الذي أطلق عليه *Knife - edge*. ولعلاج هذا المشكل افترض اقتصاديو المدرسة النيو كلاسيكية  $v=K/Q$  مرنة، أما كالدور فحاول علاج مشكل عدم الاستقرار هذا بافتراض نسبة ادخار *saving ratio* مرنة.

#### 4 - دور السياستين المالية والنقدية في التنمية:

لقد تباينت وجهات نظر الاقتصاديين حول الدور الذي يمكن أن تلعبه كلا من السياستين المالية والنقدية في عملية التراكم ومن ثم تحقيق التنمية. إن الواقع الاقتصادي للكثير من البلدان النامية يشير إلى أن السياسة النقدية في هذه البلدان تعتبر أقل فعالية منها في البلدان المتقدمة ويرجع السبب في ذلك إلى الاختلال الحاصل في البنية الاقتصادية وكذلك علاقاتها الخارجية، إلى جانب ما تعانيه من تبعية اقتصادية وتخلف في الجانب النقدي على وجه التحديد.

#### أ- دور السياسة النقدية في التنمية:

إن تركز الدخل والعمالة في الكثير من البلاد النامية في قطاع الإنتاج الأولي *primary sector* وارتباطها الكبير بالتجارة الخارجية كان وما زال السبب المباشر وراء تعرض هذه البلدان لتقلبات اقتصادية عنيفة بسبب عدم انتظام واستقرار الطلب العالمي على منتجاتها التقليدية من المواد الأولية الخام في أغلب الأحيان. ويقدر ما تعزى هذه التقلبات إلى الظروف الخارجية فإن السياسة النقدية والائتمانية لم تستطع ان تساهم بشكل كبير في تدعيم حماية نموها الاقتصادي، ومن ثم إزالة أو على الأقل استبعاد ما تولده من موجات تضخمية وانكماشية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> خالد زكي محمد ديب. مرجع سابق ص 34-35 .

ويمكن حصر أسباب عدم فعالية السياسة النقدية في البلاد النامية فيم يلي<sup>1</sup>:

- ضعف و اختلال هيكل الائتمان.
- ضعف الوعي و غياب ثقافة التعامل مع البنوك بسبب انخفاض الدخول وارتفاع الميل للاكتناز، إلى جانب تمركز البنوك في المناطق الآهلة بالسكان أي بعدها عن المناطق المنعزلة في الريف مثلا.
- ضيق نطاق الأسواق المالية و النقدية و ضعف نشاطها .
- الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في الكثير من البلاد النامية ( اقتصاد زراعي في العموم).
- عدم تطور التقنيات المصرفية نتيجة تخلف الجهاز المصرفي و يتجلى ذلك من خلال قلة التعامل بالأوراق التجارية و الشيكات و النقود الالكترونية التي تعكس حداثة و عصرن هذا الجهاز في البلاد المتقدمة.
- نظرا للأسباب المذكورة أعلاه، اتجهت العديد من البلدان النامية إلى تطبيق سياسات إصلاح لنظامها النقدي بغرض الرفع من فعالية السياسة النقدية و جعل هذه السياسة أكثر تأثير على النشاط الاقتصادي و من ثم لعب الأدوار الأولى ق التنمية الاقتصادية. إن سياسات الإصلاح هذه و لظروف اقتصادية و مالية استثنائية ارتبطت ببرامج صندوق النقد الدولي في إطار عملية إعادة جدولة اضطرت إليها العديد من البلدان النامية المثقلة بالديون. إن من أهم الإجراءات التي تطالب بها هذه الهيئة التقليل من حجم الائتمان عن طريق وضع سقف ائتمانية محددة للقطاعين الخاص و العام و رفع أسعار الفائدة . إن هذه الرؤية تعتمد على المنهج النقدي الذي ينتسب إلى أفكار المدرسة النيو كلاسيكية و الذي يعطي أهمية كبيرة للسياسة النقدية و أدواتها في علاج المشاكل المشكلات الاقتصادية على رأسها الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات. و يعزي أصحاب هذا الفكر ذي الاتجاه الليبرالي مسؤولية العجز الخارجي إلى عوامل مرتبطة بالجانب النقدي تتمثل بالدرجة الأولى في الإفراط في الإصدار النقدي الأمر الذي يتطلب التحكم في الطلب على النقود و التقليل منه عن طريق التقليل من حجم الائتمان بوضع سقف ائتمانية و رفع أسعار الفائدة. و بخصوص سياسة أسعار الفائدة فتشير الدراسات التي أجريت على العديد من الدول النامية إلى أن وضع سقف جامدة لأسعار الفائدة أي سياسات أسعار فائدة منخفضة و غير مرنة قد عرقل نمو المدخرات المالية و كفاءة الاستثمار، مما كان له انعكاس سلبي على النمو في هذه البلدان. كما أن التضخم قد زاد من الآثار الضارة لمثل هذه السياسات التي تستند في واقع الأمر إلى ثلاثة حجج وهي<sup>2</sup>:

- الرغبة في زيادة الاستثمار استنادا إلى الحجج الكثرية المتمثلة في كون المعدلات المنخفضة لأسعار الفائدة سوف تقدم حافزا لتكوين رأس المال.

<sup>1</sup>عبد المنعم الشحات محمد علي. مرجع سابق ص 26-27 .

<sup>2</sup>إيمان عطية محمد العطوي. مدى فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الفترة منذ بداية السبعينات وحتى برامج الإصلاح الاقتصادي رسالة ماجستير في الاقتصاد. كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة. 1997. ص 68-69 .

- الرغبة في استخدام أسعار الفائدة المنخفضة كوسيلة لتحسين توزيع الدخل. استنادا إلى أن أسعار الفائدة المنخفضة سوف تساعد وحدات الإنتاج صغيرة الحجم والتي لا يمكنها تحمل الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة.

- الرغبة في الاحتفاظ بالنفقات المالية منخفضة لتساير الآثار التضخمية الممكنة لتحرير أسعار الفائدة. استنادا إلى أن الاحتفاظ بأسعار الفائدة عند مستوى منخفض سوف يكون بمثابة سلاح مفيد ضد التضخم .

إن هذه الحجج على قدر أهميتها، إلا أنها رفضت وتم التشكيك في مدى صلاحيتها من قبل العديد من الاقتصاديين منهم على وجه الخصوص "R.Mckinon" و "Shaw" اللذان بينا انه إذا تم تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية تحت مستوياتها التوازنية فإن الطلب على الاستثمار يتزايد بدون شك ، ولكن الاستثمار المنفذ سوف يتميز بالانخفاض ، نظرا لأنه عند أسعار الفائدة المنخفضة يتم توليد مدخرات غير كافية للاستجابة لهذا الطلب، ومن ثم فإن إزالة التشوهات في أسعار الفائدة قد يدر مكاسب محسوسة وواضحة في صورة معدل أكثر ارتفاعا من تكوين رأس المال الثابت المحلي الخاص على عكس ما يذهب إليه مؤيدو الاحتفاظ بتلك الأسعار عند مستوى منخفض. ويضيف مؤيدو تحرير أسعار الفائدة ، إن فائض الطلب على الاستثمار سوف يتطلب ترشيحا للموارد القائمة بين المستثمرين المتنافسين الراغبين في الاقتراض عند المعدل المنخفض للفائدة ، وحينما يكون هناك ترشيد للإقراض ومعدلات الإقراض يتم مراقبتها ، فمن المشكوك فيه أن المؤسسات المالية الوسيطة سوف تختار إقراض الأموال المتاحة وفقا لترتيب معدلات العائد على الاستثمار ، ومن ثم فمن الأرجح أن عوامل أخرى مثل القدرة على تقديم الضمان والتأثير السياسي سوف تلعب دورا هاما في قرار تلك المؤسسات ، وبالتالي فإن الاحتفاظ بسعر الفائدة عند مستوى منخفض لن يكون من شأنه فقط إعاقة الاستثمار وإنما أيضا تخفيض المعدل المتوسط للعائد على رأس المال تحت المعدل الأقصى الممكن التوصل إليه.

#### ب- دور السياسة المالية في التنمية :

يقصد بالسياسة المالية سياسة الدولة الخاصة بجانب الإنفاق الكلي وفرض الضرائب والمتمثلة في الميزانية العامة، وتعتبر السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة في تحقيق الأهداف الكلية كتحقيق مستوى عالي من الإنتاج والدخل مع ضمان استقرارهما، وتحقيق استقرار في الأسعار ورفع معدل النمو الاقتصادي مع ضمان مستوى عالي من الاستخدام . الحكومة تتبع سياسة مالية توسعية في فترات الركود الاقتصادي وسياسة انكماشية في فترات الانتعاش والتضخم.

إن دور السياسة المالية في التنمية يتجلى بشكل متعاضد من خلال حصيلة الإيرادات في الميزانية العامة، التي تمثل فيها الضرائب بمختلف أنواعها من أهم مصادرها. إن الطاقة الضريبية لأي اقتصاد تتوقف على عدة عوامل يأتي في مقدمتها هيكل الإنتاج والتجارة وحجم الدخل القومي وتوزيعه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نزار سعد الدين العيسى. مبادئ الاقتصاد الكلي. كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة عمان الأردن . 2001. ص 263 .

إن فرض الضرائب يصبح أكثر سهولة كلما توسعت وتطورت المشروعات لان ذلك سيحبرها على مسك الحسابات وبشكل منظم، مما يسهل عملية إخضاع الموارد المتاحة لها ومن ثم رقابتها. كما أن الطاقة الضريبية تزداد مع تزايد أهمية قطاع التجارة مما يفتح مجالاً لتنوع في الضرائب، كما أن سعر الصرف قد يمثل ضريبة ضمنية على كثير من الصادرات في البلاد النامية. ويرى بعض الاقتصاديين من بينهم " ثروال Thirwal" أن انخفاض متوسط الدخل الفردي في البلاد النامية يعتبر بالضرورة مفسراً لانخفاض حصيلة الضرائب، لذا فهو يرى أن الدخل القومي بعد استبعاد نصيب فئات الخلل الضعيف يكون هو المعبر الحقيقي عن المقدرة التكليفية الممكنة، أي ضرورة استبعاد دخل وإنفاق الفئات الضعيفة من الوعاء الضريبي. أما كالدور Kaldor فيرى ضرورة تحديد وعاء الضريبة بالفائض من الدخل عن الاستهلاك الضروري. الشيء الذي يمكن إضافته أيضاً هو إن المقدرة الضريبية تتزايد مع انتشار الوعي المالي وكذلك نضج وإحساس الأفراد بمسئوليتهم الوطنية، وهنا يلعب جهاز الإعلام وكذلك الإشهار الذي تقوم به المصالح المالية دوراً محورياً.

بالرغم من كون السياسة الضريبية تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية في تعبئة المدخرات في الكثير من البلدان النامية، إلا أن معظم هذه البلدان تبقى تعاني من ضعف في التحصيل بسبب ضعف الأجهزة المكلفة بذلك، مما تطلب إصلاحها. وحتى يتحقق هذا الإصلاح لا بد أن تتوفر الشروط التالية<sup>1</sup>.

- لا بد أن يتميز اقتصاد البلد بطابع المعاملات النقدية.
- انتشار مستوى معقول من التعليم بين الأفراد خاصة لدى دفعي الضرائب تفادياً للغش والتهرب الضريبي.
- وجود دفاتر وسجلات محاسبية دقيقة ومنظمة تتطابق فيها الحسابات المعلنة من قبل المكلفين مع حقيقة المعاملات والنتائج الفعلية المترتبة عنها.
- وجود إدارة ضرائب عصرية وذات كفاءة عالية.
- وجود مناخ سياسي ملائم.
- هذا ويجب على الحكومات القيام بتشجيع الادخار الخاص بمختلف أنواعه، الأمر الذي يتطلب إعفاء عائد الادخار أو على الأقل إخضاعه لضريبة بنسب منخفضة. في هذا الشأن قد تقوم الحكومة بتخفيف العبء الضريبي بالنسبة لفوائد السندات الحكومية أو سندات قروض الإنتاج الوطنية أو أرباح شهادات الاستثمار. كما قد تسمح للممول باستئصال كل أو بعض مدخراته من إجمالي الدخل الخاضع لضريبة الإيراد العام بما تقتضيه الظروف. نتيجة لأهمية الادخار الخاص في تعبئة الموارد اتجهت العديد من الدول إلى الاستعانة بسياسة الحوافز الضريبية، وفي هذا المجال يمكن إعطاء النماذج التالية<sup>2</sup>:
- إعفاء أنواع مختلفة من الودائع المصرفية في الأرجنتين وكوبا.
- إعفاء بعض المنشآت المالية والاستثمارية في قبرص والدومينيكان.

<sup>1</sup> لبي محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 30 - 33.

<sup>2</sup> خالد زكي محمد ديب، مرجع سابق، ص 44.

- إعفاء الدخل العقاري في جنوب إفريقيا وفترويليا.

- إعفاء المدخرات السائلة، ومبالغ المعونة ودخل شركات التأمين والمعاشات في ماليزيا ونيجيريا وهولندا.

إن الشيء الذي لوحظ على هذه الحوافز هو أنها قد تنجح في تغيير شكل الأصول المالية التي تعد مكونات الادخار ولا تغير حجم الادخار نفسه.

أما بخصوص السياسات المالية الخارجية، فيمكن القول بان دمج التمويل المحلي بالتمويل الخارجي سوف يجعل المؤسسات الأجنبية في إطار المنافسة تلزم المؤسسات المحلية للعمل بالثر كفاءة، كما تجررها على توسيع نطاق ما تقدمه من خدمات إلى جانب نقل التكنولوجيا المالية.

بالرغم من المزايا المذكورة أعلاه فإن فتح الأسواق المالية من الممكن أن ينجر عنه عدة مخاطر، كأن يؤدي إلى تقلبات في تدفق الأموال الذي قد يكون سببا في مضاعفة عدم الاستقرار المحلي. كما أن حرية دخول المؤسسات الأجنبية قد يؤدي إلى إحراج البنوك المحلية ذات التكاليف العالية في مجال الوساطة المالية. هذا وإن الانفتاح قد ينتج عنه التخلي على قدر كبير من الاستقلال في السياسة المالية والنقدية المحلية.

لقد حاول الاقتصاديون توضيح الدور الذي تلعبه كلا من السياستين المالية والنقدية في التنمية، وهنا تباينت وجهات النظر. الفريق الأول وهو ذو نزعة كلاسيكية ونيو كلاسيكية أعطى الأولوية إلى الادخار ومن ثم إبراز أهمية السياسات التي يجب أن تتخذ من قبل الحكومات لرفع حجم الادخار، سواء تعلق الأمر بالادخار الإجمالي أم الاختياري. ونقصد هنا الادخار الإنمائي الذي يتحول بصورة آلية إلى استثمار عبر قنوات للاستثمار تنشأها وتحديثها الحكومة والجهات المخولة لذلك، كالبنوك التقليدية وبنوك الاستثمار. من أهم مميزات هذا الاتجاه هو عدم استخدام التضخم كأداة لإحداث التراكم الرأسمالي<sup>1</sup>.

استنادا إلى قانون "ساي Say" فإن الموارد المتاحة تكون دوما في حالة استخدام تام، ومن ثم فإن كل ما يستطيع المجتمع أن يدخره يجب أن يتحول تلقائيا إلى استثمار بفعل آلية سعر الفائدة الذي يضمن التوازن التلقائي بين الادخار والاستثمار. فتخفيض الميل الوسطي للاستهلاك في بداية الاستثمار هو السبيل الوحيد الذي من خلاله يمكن كسر الدائرة الخبيثة للدخل في البلاد النامية. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن دور السياسة النقدية في التنمية يكمن في تطوير الوساطة المالية "Financial intermediary". فوجود نظام مالي متطور وكفاء من شأنه الرفع من مستوى الادخار والاستثمار، وبالنتيجة مزيدا من النمو والتنمية<sup>2</sup>. إن وجود وانتشار المؤسسات المالية التي تنشط في مجال الوساطة المالية سيعمل على تعبئة المدخرات من صغار المدخرين، وهو الاتجاه الذي دعمه بقوة الاقتصادي "آرثر لويس A.Lewis" من خلال نموذج التنمية الذي عرف بنموذج فائض العمل الذي اشتهر في الخمسينات من القرن الماضي، والذي جاء مؤكدا لتوجهات المنهج

<sup>1</sup> يحيى عدلي حسن أحمد. مرجع سابق ص 19-20.

<sup>2</sup> لبنى محمد عبد اللطيف أحمد مرجع سابق ص 16.

- الكلاسيكي. يعتقد أنصار هذا المنهج أن الوساطة المالية بإمكانها أن تحقق ما يلي:
- التشجيع على الادخار لأنها تتحمل المخاطر التي قد تنتج من الإقراض المباشر من المدخر إلى المستثمر.
  - تسهيل تمويل الاستثمار، كما أنه بمقدورها تخفيض متوسط سعر الفائدة، مما يضيق من مجال عمل القطاع المالي الغير منظم الذي يتميز في الغالب بارتفاع أسعار الفائدة فيه مقارنة بالقطاع المنظم.
  - أن وجود نظام مالي منظم وكفاء سيساهم في التوزيع الأمثل لرأس المال بين الاستخدامات المختلفة المتنافسة فضلا عن توجيه المدخرات إلى المجالات التي يعظم فيها عائد لاستثمار .
- إن تطور النظام المالي ذو المزايا المذكورة أعلاه يتطلب توفير بعض الشروط نحدددها على النحو التالي:
- ضرورة تحول الاقتصاد من الشكل العيني إلى الشكل النقدي.
  - ضرورة تطور النظام المصرفي بإنشاء البنوك المركزية والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة .
- وبخصوص السياسة المالية يعتقد أنصار هذا المنهج ضرورة الحياد المالي ومبدأ توازن الميزانية العامة. استنادا لفرضية التعادل "لريكاردو" **Ricardian equivalence** فإن تدخل الدولة من خلال فرض ضرائب جديدة لتمويل النفقات الاستثمارية ذات الطابع العمومي لا ينبغي أن تؤثر على العلاقات النسبية بين الدخل والثروات مقارنة بما كان عليه الحال قبل تدخل الأدوات المالية. كما يرى هؤلاء أن سياسة التمويل باستحداث عجز في الموازنة العامة يمول من خلال التوسع في الإصدار النقدي لن يكون له تأثير على المتغيرات الحقيقية، أي على الدخل والتوظيف<sup>1</sup> . كما أن تمويل العجز عن طريق القروض العامة ، مثل إصدار السندات الحكومية وبيعها للأفراد لن يغير من حجم الاستثمار الكلي، وبالتالي لن يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي (مزاحمة القطاع الخاص).
- إن منهج أولوية الادخار على الرغم من أهميته إلا أنه لم يخلو من النقائص التي تتلخص فيما يلي:
- كون قرارات الادخار والاستثمار غير مترابطة في الواقع العملي. فالزيادة في الادخار فيحد ذاتها لا تعني بالضرورة الزيادة في التراكم الرأسمالي الحقيقي، ومن ثم فإن الزيادة في الأموال المدخرة قد لا تذهب بالضرورة إلى الاستثمار الإنتاجي أو قد تتجه إلى استخدامات أخرى لا علاقة لها بالتنمية الاقتصادية كالاكتناز مثلا وفي هذه الحالة يكون الاستثمار هو المحدد الحقيقية للتنمية الاقتصادية.
  - يفترض منهج أولوية الادخار أن العرض من السلع والخدمات (الإنتاج) غير مرن في الدول النامية بسبب ندرة رأس المال لكن قد يكون بالإمكان رفع مستوى الإنتاج ضمن القيود المذكورة من خلال تغييرات في نسب عوامل الإنتاج أو تركيب الناتج.
  - ارتكز هذا المنهج على فكرة أن جدول الادخار **Saving Schedule** يعتبر مرنا مرونة عالية بالنسبة للتغيرات

<sup>1</sup>Patrick Villieu .Macro économie et épargne .Editions la découverte .Paris.1997. Page 64 - 67.

في سعر الفائدة، إلا أن هذا الاتجاه قد يؤخذ عليه من زاوية أن سعر الفائدة ليس هو المحدد للإدخار. فالإدخار قد يرتبط بمتغيرات أخرى كالدخل والنمو وهو ما يؤكد ما ذهب إليه "كيتر Keynes".

أما الفريق الثاني فينتهي إلى الفكر الكتري الذي يركز على الدور الاستراتيجي للاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية، رافضا بذلك فكرة أن الإدخار هو المحدد الأساسي للاستثمار ويذهب هؤلاء إلى الاعتقاد بأن الإدخار لا بد أن يلحق الاستثمار عبر آلية المضاعف إذا كان الاقتصاد يعمل في مستوى أدنى من مستوى العمالة الكاملة، أو عن طريق إعادة توزيع هيكل الدخل القومي لصالح الفئات التي يكون ميلها الحدي للإدخار مرتفع إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف التام.

حسب أصحاب هذا التوجه الفكري فإن الاستثمار له بعدين، جهة يزيد من الطاقة الإنتاجية للمجتمع ومن جهة ثانية يرفع من مستوى الطلب الكلي. أما الإدخار فيقدر ما أنه يدفع بالنمو قد يكون في المقابل عامل كايح له، فالإدخار لا يغير بالضرورة الإنفاق ومن ثم قد يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي. من هذه المنطلقات يرى أصحاب هذا المنهج الذي يعطي الأولوية إلى الاستثمار. إن نقطة الانطلاق الصحيحة في النمو والتنمية يجب أن تبدأ بالاستثمار في السلع الإنتاجية وليس في الإدخار. وإذا كانت الموارد الحقيقية لا تكفي لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب فيمكن اللجوء إلى الوسائل التضخمية (التمويل التضخمي) من منطلق أن التضخم يعمل في حد ذاته على تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق رفع معدل العائد الاسمي على الاستثمار الناتج عن الارتفاع في الأسعار مقارنة بالزيادة في مستوى الأجور. كما تستطيع الحكومات التأثير على الاستثمار من خلال تغيير الهيكل الضريبي. فقد ترفع من معدلات الضرائب الشخصية من جهة وتخفف من معدلات الضرائب على المؤسسات من جهة ثانية. في هذا المجال يمكن لصانعي السياسات تصميم سياسات ضريبية مختلفة نلخصها كالآتي<sup>1</sup>:

- تخفيض معدلات الضرائب على المؤسسات.

- تقديم إعفاءات ضريبية للاستثمار والسماح للمؤسسات بإهلاك سريع للأصول.

على الرغم من أن هذه السياسات قد تؤدي إلى تنشيط الاستثمار، إلا أن الإعفاءات الضريبية والتنازلات الممنوحة للمؤسسات والمتعلقة بالهلاك يعتبران الأكثر فعالية. فخفض الضرائب قد يمثل عبئاً وأكثر تكلفة للخرينة العمومية، والسبب في ذلك هو أنه يخفف من حصيلة الإيرادات الضريبية على الدخل المتولد من رأس المال القائم، في حين أن الأسلوبين الآخرين ليس لهما نفس التأثير مما يجعلهما أكثر تفضيلاً من حيث الاستخدام من قبل الحكومات.

بالإضافة إلى المنهجين السابق عرضهما ظهر منهج مدرسة "ستانفورد Stanford" في تفسير أسباب الكبح المالي

<sup>1</sup> مايكل أبديجان. ترجمة محمد إبراهيم منصور. الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة. دار المريخ للنشر 1999. ص 532-533.



Financial repression في الدول النامية . فسياسات التحرر المالي التي شهدتها العالم النامي في الثمانينات من القرن الماضي ارتكزت على فرضية الكبح المالي التي أخذت تبرز من الناحية النظرية في بداية السبعينات من القرن الماضي من خلال الأعمال المقدمة من قبل كلا من **Fry و Cameron و Shaw و Mchinon** الكتاب الذين دافعوا على أهمية الوساطة المالية ، ومن ثم الدور الذي يلعبه القطاع المالي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان<sup>1</sup>. إن فرضية الكبح المالي حاولت توضيح ضعف أداء المؤسسات المالية الرسمية في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما سبب انخفاض في معدلات الادخار والاستثمار في هذه الدول، والنتيجة مزيد من التاجر في التنمية. لقد عرف **Shaw** الكبح المالي على انه حزمة نمطية من وسائل التدخل الحكومي في القطاع المالي المنظم تتضمن أساسا تحديد أسعار الفائدة على الودائع الادخارية وكذلك القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الرسمية، بالإضافة إلى سيادة معدل تضخم مرتفع. أما **Mchinon** فينظر إلى الكبح المالي على انه يعكس المقدرة التمويلية للقطاع الخاص نتيجة قيام الحكومة بنهب وسلب مدخرات المؤسسات المالية. أما **Fry** فأشار إلى أن اتجاه الحكومات في البلدان النامية لا يهدف غالى الكبح المالي ، وإنما إلى التقييد المالي **Financial restrictions** الذي يعرفه بأنه رسم لسياسات تمويلية تعمل على تشجيع المؤسسات والأدوات المالية التي من خلالها تستطيع الحكومة الحصول على إيرادات هامة لتمويل العجز المالي في الموازنة العامة ومن ثم تشجيع المؤسسات المالية التي لا تفي بهذا الهدف. كما يقترح كلا من **Shaw و Mchinon** وجود اثر تكاملي بين النقود والأرصدة الحقيقية في محفظة القطاع الخاص في الدول النامية، وهذا عكس ما هو عليه في البلدان التقدمية التي تتميز بتطور أسواقها المالية. من هذا المنطلق يرى الكاتبان أن الأفراد في البلدان النامية ينظرون إلى حيازة الأرصدة النقدية الحقيقية على أنها بمثابة الوسيلة التي يمكن من خلالها إحداث التراكم الرأسمالي ، كما تؤدي الزيادة في إنتاجية رأس المال المادي الى ارتفاع الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية نتيجة الأثر التكاملي بين النقود والأصول الحقيقية (العينية). وبخصوص هذه الفرضية دائما يذهب أنصارها إلى الاعتقاد بأن الكبح المالي إلى جانب كونه سببا في انخفاض المدخرات التي بإمكان المؤسسات المالية تعبئتها فإنه أيضا قد يتسبب في سوء تخصيصها بتوجيهها إلى استخدامات لا تمثل الأولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من البلاد النامية خصوصا تمويل العجز المالي للموازنة العامة أو إقراض الشركات ذات الربحية المرتفعة في مجال الاستيراد والتصدير في حين يترك أمر استفاء الاحتياجات المالية للكثير من الوحدات كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القطاع المالي الغير رسمي الذي يتميز بالتكلفة العالية لرأس المال (سعر الفائدة). كما يضيف أنصار الفرضية إلى أن العديد من المؤسسات المالية في الكثير من البلاد النامية تمتنع عن المخاطرة بسبب التدخل الحكومي في أسواق المال. كما أن تركيز المصارف على نشاط التصدير والاستيراد في هذه البلدان يعتبر استجابة طبيعية لسقف

<sup>1</sup> يحي عدلي حسن أحمد. مرجع سابق. ص 23-26.

أسعار الفائدة على القروض الأخرى التي تتميز بدرجة عالية من المخاطرة.

### المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية والتنمية في الجزائر خلال الفترة 1967-1998.

إن المتتبع للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1967-1998 يرى أنها مرت بثلاثة مراحل، لكل مرحلة خصوصيتها بالنظر إلى طبيعة الأحداث والتطورات التي شاهدها الساحة الوطنية على مختلف المستويات. المرحلة الأولى عرفت بمرحلة التخطيط المركزي التي امتدت من عام 1967 إلى غاية 1979، أما المرحلة الثانية فاشتهرت بمرحلة اللامركزية والاستقلالية امتدت من عام 1980 إلى 1989. أما المرحلة الثالثة فعرفت بمرحلة الانتقال والتعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية التي امتدت من عام 1990 إلى عام 1998. إن هذه المراحل لما لها من أهمية فهم الأحداث و النتائج التي أفرزتها سأقوم بعرضها مركزا على طبيعة السياسات المعتمدة وكذا دور السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو والتنمية.

### المطلب الأول: السياسة الاقتصادية في مرحلة التخطيط المركزي 1967-1979.

بعد حصولها على استقلالها السياسي تبنت الجزائر سياسة اقتصادية تنموية اعتمدت على التخطيط المركزي كأداة للتخطيط الاقتصادي. فالإستراتيجية التنموية لهذه المرحلة حددت لها الدولة في إطار مبادئ الاقتصاد الاشتراكي أهدافا في غاية الأهمية بحكم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية وكذلك فترة الانتظار التي سبقت مرحلة التخطيط. إن هذه الأهداف تتلخص في ضرورة تحسين الإطار المعيشي للسكان بعد فترة من الحرمان، وتحرير الاقتصاد الوطني من كافة أشكال التبعية بإقامة اقتصاد عصري قادر على رفع التحديات تكون فيه للمؤسسة الإنتاجية الصناعية دور محوري ومحرك للألة الاقتصادية، من منطلق أن المؤسسة الإنتاجية هي الأداة الأولى لخلق الثروة في أي اقتصاد. إن تطبيق هذه الإستراتيجية ونجاحها كان يتطلب مزيدا من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي على أساس أن الدولة في إطار المذهب الاشتراكي هي المالك الأول لوسائل الإنتاج، هذا التدخل الذي اتخذ أشكالا متعددة سواء من خلال حجم الاستثمارات المتمركزة في القطاع العام، أم التواجد المكثف في بعض الأنشطة المكتملة للنشاط الإنتاجي كعمليات التوزيع مثلا. إن مرحلة الاقتصاد الموجه مركزيا الممتدة إلى غاية 1978 كانت مرحلة حاسمة بالنسبة للاقتصاد الوطني، إذ عرفت تنفيذ خطط وبرامج طموحة امتد أثرها الإيجابي إلى كافة القطاعات. إن من أهم ما أنجزه الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة تأمين الثروات الوطنية النفطية على وجه الخصوص ابتداء من فيفري من عام 1971، وهي العملية التي تعد بمثابة انتصارا وإعادة تقويم للمسارات باتجاه الاستفادة أكثر من الثروة الوطنية التي ظلت لفترة طويلة مستغلة من قبل الشركات الفرنسية. كما عرفت هذه المرحلة إقامة قاعدة اقتصادية تقوم على التصنيع كخيار إستراتيجي في السياسة الاقتصادية من منطلق أن التصنيع هو المفتاح لكل تنمية اقتصادية شاملة. نظرا لأهميتها في إشكالية التنمية سأعرض في المطلب الأول من هذه الرسالة إلى إستراتيجية التصنيع للتعريف بها وكذا التعرض إلى الأسس النظرية التي ارتكزت عليها.

## 1- إستراتيجية التصنيع المعتمدة في الجزائر.

إن إقامة الصناعات المصنعة في الجزائر كان خلال هذه المرحلة الخيار الاستراتيجي للسياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر ، وهو من حيث المفهوم يقترب من مفهوم الحلقات الرائدة للتنمية الذي ساد في الاتحاد السوفيتي سابقا المعتمد على المفهوم الذي وضعه "فرنسوا بيرو **F.Perroux**" في نظرية أقطاب النمو حول الوحدة المحركة التي حسب "بيرو" هي عبارة عن وحدة إنتاجية باستطاعتها ممارسة تأثيرات لا متناظرة وغير انعكاسية على المحيط الاجتماعي والمؤسسي وكذا الوحدات الإنتاجية الواقعة خلف أم أمام الإنتاج الخاص بالوحدة<sup>1</sup>.

إن نظرية الصناعات المصنعة التي وضعها "هنري دي برنيس **H.Debernis**" تنطلق من الأسس التي وضعها "بيرو" المرتكزة على إقامة الصناعات التي يمكن استخدامها منتجا في زيادة رفع مستوى إنتاجية الفرد. لتحديد هذه الصناعات تبني "دي برنيس" في تحليله مفهوم "الجذب" كمعيار نظرا لما يسببه هذا الجذب من ديناميكية وتعجيل في عملية التنمية<sup>2</sup>. لقد اعتمد "دي برنيس" على تحليل الدراسات التي قامت بها الدول المتقدمة فيما يخص الصناعات الرائدة أو "المحركة" التي أدت إلى تصنيع هذه الدول بواسطة جذبها للصناعات التي تمدها بمستلزمات الإنتاج ودفعها لصناعات تستخدم منتجات الصناعات الأولى كمواد أولية "مدخلات".

يعرف دي برنيس التصنيع بأنه عبارة عن إقامة صناعات تعمل على تحديث الزراعة (مكنتها) وتحويل الثروة الوطنية إلى منتجات و سلع استهلاكية أو إنتاجية موجهة لتغطية حاجات السوق الوطنية<sup>3</sup>. من هذا التعريف يتبين أن التصنيع هو تلك العملية التي بمقدورها خلق التكامل بين القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة ، مما يترتب عنه خلق تنمية مستقلة من خلال التخلص التدريجي من التبعية الاقتصادية وبهذا يتجاوز الأطروحات التي تربط بين النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي. وحسب دي برنيس تشكل الصناعات المولدة لصناعات أخرى من صناعة الحديد والصلب والصناعة الميكانيكية والكيمائية والصناعات الإستخراجية والالكترونية و مواد البناء والطاقة وهي الصناعات التي تتميز بضخامة حجمها مما يجعلها لا تتناسب مع الأسواق الصغيرة ، فضلا عن كونها تنتمي إلى قطاع إنتاج وسائل إنتاج القطاع الوحيد القادر على إعادة هيكلة التقنيات وجعل البلدان السائرة في طريق التصنيع تتحكم بمفردها في وتيرة إنتاجها، كما أن هذه الصناعات تتميز باستعمالها المكثف والعالي لرأس المال.

إن الصناعات المصنعة لما لها من أهمية في إرساء قواعد صلبة ومتمينة قادرة على تحقيق النمو والتنمية تتطلب تركيز لرؤوس أموال ضخمة ، مما طرح في هذه الفترة إشكالية التمويل إذا ما أخذنا بعين الاعتبار القيود المالية

<sup>1</sup>F.Perroux .L'économie du xx siècle cité par.Elhocine Benissad dans l'économie du développement en Algérie. Deuxième édition .OPU.Alger 1982 Page138.

<sup>2</sup> زغيب شهرزاد. إستراتيجية التصنيع في الجزائر للفترة 1967-1989. رسالة ماجستير في الاقتصاد. جامعة الجزائر. 30 جوان. 1992. ص 27-28.

<sup>3</sup> روايح عبد الباقي. المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. دراسة تحليلية مقارنة. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة. 2005 - 2006. ص.92.

المفروضة على الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد بشكل شبه مطلق على إيرادات الصادرات من الحروقات في تمويل كافة النشاطات الاقتصادية، علما أن هذه المداخيل كانت قبل عام 1971 تحت سيطرة الشركات النفطية الكبرى (الشركات متعددة الجنسيات). أما المصدر الثاني الذي راهنت عليه الدولة لتمويل الصناعات الناشئة القطاع الفلاحي من خلال عملية إصلاح تسمح بممارسة النشاط الفلاحي بكفاءة عالية من خلال مكنته هذا النشاط، الأمر الذي قد يسمح بتكثيف عالي للإنتاج الفلاحي<sup>1</sup>. فالصناعة ستلعب دورا محوريا في دفع نمو إنتاج القطاع الفلاحي بواسطة التزويد بكافة مستلزمات الإنتاج ذات المصدر الصناعي وهذا سيشجع على رفع إنتاجية العناصر بما في ذلك إنتاجية العمل مما يسمح في النهاية بخلق فائض زراعي يتم تعبئته. النتيجة النهائية التي يهدف إليها نموذج التنمية المرتكز على التصنيع هو تحقيق تنمية متمركزة على ذاتها بواسطة التكامل بين مختلف القطاعات عن طريق الحلقة صناعة- زراعة - صناعة لتلبية حاجات السوق الوطنية<sup>1</sup>.

حدد دي برنيس شروط تطبيق نموذج الصناعات المصنعة على النحو التالي<sup>2</sup>:

- ضرورة توفير سوق محلية واسعة قادرة على امتصاص الإنتاج ذو الكثافة العالية لرأس المال.
  - إحداث تنظيم فعال لانتشار الآثار التصنيعية للوحدات الكبرى .
  - ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للسماح لأجهزتها بمراقبة متابعة تنفيذ توجهات المخططات.
  - توفير موارد مالية ومادية لتنمية الادخار المحلي والاتجاه في المراحل الأولى حين يكون الاقتصاد ضعيف إلى استيراد المعدات والتجهيزات الضرورية لعملية التصنيع وهذا مما يشكل ضغطا على ميزان المدفوعات .
  - ضرورة وجود جهاز للتخطيط الاقتصادي ومباشرة الإصلاح الزراعي لوجود علاقة وثيقة بين الإصلاح والتصنيع. بموجب عمليات التمويل بمستلزمات الإنتاج الفلاحي التي يوفرها قطاع الصناعة (العلاقة التكاملية).
  - إن ترقية قطاع الصناعة بموجب نموذج الصناعات المصنعة المشار إليه سلفا تطلب من الدولة رصد مبالغ مالية معتبرة في شكل استثمارات عمومية تم اعتمادها في إطار المخططات المختلفة. بالنسبة لمرحلة التخطيط المركزي تم اعتماد وتنفيذ ثلاثة مخططات تنموية بالإضافة إلى مرحلة تكميلية خصصت للفترة 1978 - 1979.
- 1-1- المخطط الثلاثي 1967 - 1970:** بلغت الاستثمارات المخصصة لهذه الغاية 9.06 مليار دينار جزائري، أما تكاليف البرمجة فقدرت بنحو 19.58 مليار دينار جزائري، أما الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا فبلغ 10.52 مليار دينار جزائري<sup>3</sup>.
- لقد وزعت هذه الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات متجانسة هي:

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة ويتعلق الأمر بالسلع الصناعية والمنتجات الفلاحية. بمبلغ 6.79 مليار دينار، مع

<sup>1</sup> روايح عبد الباقي. مرجع سابق ص 94 .

<sup>2</sup> زغيب شهرزاد. مرجع سابق ص 30-32 .

<sup>3</sup> دراوسي مسعود. السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 1990-2004 . دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. 08 ماي 2006/2005. ص 341.

تركيز الاستثمارات أكثر على قطاع الصناعة الذي استحوذ بمفرده على 4.91 مليار دينار جزائري.

- الاستثمارات الشبه إنتاجية، كالتجارة والنقل والمواصلات التي خصص لها مبلغ 0.36 مليار دينار جزائري.

- الاستثمارات الغير إنتاجية المباشرة كالمدارس والتي خصص لها مبلغ 2.01 مليار دينار جزائري.

إن هذه المبالغ وكيفية توزيعها توضح أن الخطة التنموية كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى ترقية القطاعات الإنتاجية، مع تركيز خاص على قطاع الصناعة تماشياً مع توجهات السياسة الاقتصادية وأهدافها الرامية إلى التخفيف من التبعية الاقتصادية .

**1-2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973** : إن هذا المخطط تم وصغه لاستكمال وتعميق الخيارات التي جاء بها المخطط الثلاثي، ونظراً لهذه الأهمية وضعت له الدولة مجموعة من الأهداف تتلخص على النحو الآتي<sup>1</sup>:

- تدعيم وتطوير القاعدة المادية للاقتصاد الوطني.

- تطوير الصناعات القائدة لعملية النمو كالصناعات الميكانيكية والكيمياوية مثلاً.

- اعتماد اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

إن هذا المخطط لماله من أهمية في ترسيخ الخيارات المتمثلة في إعطاء الصناعة الأولوية لكونها تشكل العامل الحاسم في عملية التنمية فضلاً عن الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية لإحداث التكامل المنشود المتضمن في الإستراتيجية التنموية المعتمدة. وفي هذا الخصوص وبغرض تركيز الجهود التنموي ارتفعت الاستثمارات مقارنة بالخطة الثلاثية إذ ارتفعت تكاليف البرامج الاستثمارية إلى 68.56 مليار دينار جزائري<sup>2</sup>.

كما تجب الإشارة أيضاً إلى أن المخطط الرباعي الأول جاء في الوقت الذي شهدت فيه الجزائر عمليات التأميم للشروات الوطنية مما أعطى دفعا قويا لحركة التنمية في الجزائر من منطلق أن عمليات التأميم هذه مكنت الجزائر من الاستفادة أكثر من مواردها الاقتصادية وهذا ما كان له انعكاس ايجابي على الاستثمار الإنتاجي الذي عرف ارتفاعاً ملحوظاً كما سبق الإشارة إليه بالأرقام.

**1-3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977** : يعد هذا المخطط من المخططات الضخمة التي عرفتها الجزائر خلال فترة التخطيط المركزي بالنظر إلى حجم الاستثمارات التي خصصت له البالغة 110 مليار دينار جزائري أي بزيادة تعادل ثلاثة أضعاف المخطط الرباعي الأول وحوالي 12 مرة ما خصص للمخطط الثلاثي مما يؤكد تسارع وتيرة الاستثمار في الجزائر في هذه المرحلة الذي يعود سببها الرئيسي إلى الارتفاع الحاصل في أسعار النفط عام 1973. نظراً لأن قطاع النفط يمثل المصدر الرئيسي لتمويل التنمية، وبالنظر إلى الارتفاع الكبير الذي حصل في أسعار النفط عالمياً كان الاتجاه نحو مزيد من الإنتاج، إذ ارتفع إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون

<sup>1</sup> روايح عبد الباقي. مرجع سابق ص 96 .

<sup>2</sup> دراوسي مسعود مرجع سابق ص 342 .

طن عام 1963 إلى 63 مليون طن عام 1979، أما إنتاج الغاز الطبيعي فارتفع من 300000 طن إلى 30 مليون طن خلال نفس الفترة<sup>1</sup>. إن الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط عام 1973 أدى إلى تطور ملحوظ في الفائض الموازي الذي انتقل من 3.9% في الفترة 1970-1973 إلى 3 في الفترة 1974-1977 بسبب الزيادة الحاصلة في الجباية البترولية التي تعتمد على مستوى الأسعار في سوق النفط العالمي، وهو ما يمكن اعتباره تمويل خارجي غير مباشر<sup>2</sup>.

مدعمة بخطة تميمين المحروقات "Valhyd Plan" لجأت الحكومة الجزائرية إلى شكل ثاني لتمويل مخططات التنمية يعتمد على القروض الأجنبية مع استبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر. إن اللجوء إلى هذه الوسيلة كان أمرا حتميا لعدم كفاية وسائل التمويل المحلية، وبذلك حصلت الجزائر على موارد إضافية من المؤسسات المالية والنقدية الدولية بضمان حصيلة المحروقات لارتباط قدرة الجزائر على الوفاء بأداء قطاع المحروقات. إن التمويل الخارجي المباشر في شكل قروض ارتفعت حصته في هذه الفترة إلى 29%. يجمع التمويل الخارجي المباشر وغير المباشر نلاحظ أن تراكم رأس المال الثابت لم يولد القدرة على التمويل الداخلي المستقل انطلاقا من الجهاز الإنتاجي كما لوحظ انخفاض في ادخار المؤسسات وموارد الخزينة من 34% إلى 12% بسبب تراجع مرد ودية الشركات الوطنية. وإذا جمعنا كل مكونات التمويل الداخلي نجد أن حصته انخفضت إلى 38% بعدما بلغت 67%، علما أن التمويل النقد يمثل الحصة الأكبر من هذا التمويل<sup>3</sup>.

**1-4 - المرحلة الانتقالية 1978-1979** : إن هذه المرحلة حددت لها الحكومة الجزائرية أهدافا محددة تمثلت أساسا في القضاء على التأخر المسجل في وتيرة إنجاز المشاريع المتضمنة في المخططين الرباعي الأول والثاني. في هذا الخصوص تم اعتماد مخططين سنويين امتدادا للمخططات السابقة، مخطط سنوي لعام 1978 بلغ فيه حجم الاستثمار الفعلي 52.650 مليار دينار جزائري والمخطط السنوي لعام 1979 بلغ فيه الاستثمار الفعلي 34.78 مليار دينار جزائري<sup>4</sup>.

إن ما ميز هذه المرحلة هو الحجم الضخم للاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة بنحو 190.07 مليار دينار جزائري مع تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة متطلبات التنمية. كما عرفت هذه المرحلة إعادة تقييم أغلب الاستثمارات بسبب التغيرات الحاصلة في الأسعار الناجمة عن الأزمة العالمية، حيث بلغ مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها عام 1978 مبلغ 5.63 مليار دينار جزائري أما سنة

<sup>1</sup> علاوة نواري. آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري. دكتوراه في الاقتصاد. كلية التجارة وإدارة الأعمال. قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية. 2007/2008. ص 69-70.

<sup>2</sup> وليد عبد الحميد العايب. الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية مكتبة حسن العصرية بيروت لبنان 2010. ص 211.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ص 212.

<sup>4</sup> علاوة نواري. مرجع سابق ص 69.

1979 فكانت إنجازاتها المالية تعادل 54.78 مليار دينار من مجموع الترخيص المالي البالغ 64.77 مليار دينار<sup>1</sup>. إن مما لوحظ عن مرحلة التخطيط المركزي هو كون وتيرة التراكم كانت أسرع مما كان متوقعا وأن معدل الانجاز تجاوز المعدل النظري بالنسبة للمخططات الثلاثة، مع تسجيل تفاوت بين المخططات غير أن هذا التفاوت انحصر فقط في الجوانب المالية في وقت عرفت فيه مختلف البرامج تأخرا مما استدعى مزيدا من الأغلفة المالية، الذي دفع بدوره باتجاه اللجوء الى الاستدانة من الخارج. إن التأخر في انجاز المشروعات الذي أصبح ظاهرة ملاحظة خلال هذه المرحلة والتي امتدت إلى فترة تنفيذ المخطط الخماسي الأول 1980-1984 حيث خصصت الحومة لهذا الغرض مبلغ 196.9 مليار دينار جزائري للاستثمارات الغير منجزة سابقا إضافة إلى مبلغ 363.6 مليار دينار جزائري تم تخصيصها للبرامج الجديدة<sup>2</sup>. إن التأخر في انجاز البرامج الاستثمارية تقف وراءه مجموعة من الأسباب، منها نقص خبرة مؤسسات الانجاز المحلية الظاهرة التي بقيت مطروحة في الجزائر والتي سببها يعود لغياب التكوين في المجال المقاولاتي، وعدم الاحتكاك بشركات أجنبية متخصصة في هذا الانجاز. كما انم نيين العوامل المتسببة في التأخر ضعف التأطير من قبل مكاتب الدراسات لقلتها، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف استيراد المواد والتجهيزات لانجاز البرامج الإنتاجية خصوصا في الفترات التي كانت معظم الدول الغربية تمر بمرحلة الكساد التضخمي " Stagflation ".

**2- النتائج الاقتصادية العامة للفترة 1967 - 1978:** إن الجهود التنموي الكبير الذي ميز هذه المرحلة بما نتج عنه من إنجازات وتحولات عميقة هو جدير بالوقوف على نتائجه، النتائج التي على الرغم من كونها مقبولة لم ترقى إلى مستوى الجهود المالي الضخم الذي بذلته الدولة الذي فاق بكثير ما تحقق من إنجازات. إن الاستثمارات الضخمة التي خصصتها الدولة لتطوير الصناعات الناشئة في إطار إستراتيجية التصنيع تعكس لنا التطور الملحوظ في جانب النفقات العمومية، كما أن الاستثمارات البالغة 300 مليار دينار خلال مرحلة التخطيط المركزي المشار إليها في العناصر السابقة و التي تعكس الزيادات الحاصلة في التراكم الرأسمالي بقيت من حيث فعاليتها بعيدة عن المستويات المطلوبة، إذ لم تسمح سوى بإنتاج 46.5 مليار دينار جزائري كإنتاج إضافي شامل. كما أن في هذه المرحلة الحاسمة وبالتحديد في السنوات الأخيرة بدأ يبرز الاختلال في التوازنات، مع تعقد المشكلات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. إن مظاهر هذا الاختلال في التوازنات تجلت من خلال ما يلي:

- ارتفاع في الواردات من المواد الغذائية بسبب الركود الذي عرفه القطاع الفلاحي الذي كان متوسط نموه السنوي من سنة 1967 إلى عام 1978 يقدر بنحو 2.4 % أي بمعدلات تقل عن معدلات النمو السكاني

<sup>1</sup> دراوسي مسعود مرجع سابق ص 444 .

<sup>2</sup> روايح عبد الباقي. مرجع سابق ص 97-98 .

البالغة نحو 3.3 %، مما يعني عجز ي تغطية الزيادة المتضاعفة في عدد السكان بالاحتياجات من المحاصيل الفلاحية وكتيجة ارتفاع فاتورة الغذاء الناجمة عن التوسع في عمليات الاستيراد<sup>1</sup>.

- التطور السريع للمديونية الخارجية بسبب الاحتياجات الملحة للمخططات التنموية التي عجزت عن تغطيتها المصادر الداخلية التي ظلت تتبع عوامل وظروف خارجية غير متحكم فيها ذات الصلة بسوق النفط العالمي.

- فقدان التوازن في تنفيذ الاستثمارات الذي تجلّى من خلال التركيز المفرط للمجهود الاستثماري في قطاعات بذاتها دون غيرها كالصناعة والصناعة النفطية على حساب بقية القطاعات مما يعني حرمان هذه الأخيرة من الاستفادة من المجهود التنموي والمساهمة أكثر من حيث النتائج.

- الاستثمارات على قدر ضخامتها لم يراعي فيها من حيث التوزيع التوازنات الجهوية نظرا لتركزها في مناطق التواجد السكاني في الشمال مما حرم العديد من المناطق بالخصوص الجنوبية من الاستفادة من مجهود التنمية. كما أن توزيع الاستثمارات بهذا الشكل كان سببا في الانتقالات الحاصلة في اليد العاملة مما تسبب في حدوث اختلال في جانبي العرض والطلب على التوظيف بين المناطق.

أما على المستوى القطاعي فالنتائج المحققة كانت أبعد بكثير عن المجهود التنموي المبذول. فالمؤسسة الصناعية خارج الحر وقات التي راهنت عليها الدولة كأداة أولى لخلق الثروة بحكم استفادتها من أغلفة مالية معتبرة في شكل استثمارات وتوظيفها لأعداد هائلة من اليد العاملة بقي أدائها الاقتصادي والمالي محدودا. فالكثير من الوحدات الإنتاجية ظلت تعاني من عجز في تغطية نفقاتها، الوضع الذي أدى إلى تفاقم مديونيتها. إن هذا الحال تؤكد المعطيات الخاصة بهذه الفترة التي تؤكد بأن العجز العام للمؤسسات الصناعية العمومية انتقل من 408 مليون دينار جزائري عام 1973 إلى نحو 1.88 مليار دينار جزائري عام 1978 واستمر الوضع على هذا النحو وبأكثر حدة في السنوات اللاحقة خصوصا بعد عام 1986، السنة التي وقعت فيها الصدمة البترولية العالمية وما تبعها من انعكاسات على الاقتصاديات النفطية المعتمدة بالدرجة الأولى على عائدات النفط لتمويل نشاطاتها الاقتصادية<sup>2</sup>. إن العجز المالي للمؤسسة والمؤسسة الصناعية العمومية تحول إلى عجز دائم استدعى تدخلا ومعالجة خاصة من قبل الخزينة العمومية التي ظلت خلال هذه المرحلة والمرحلة اللاحقة تتحمل أعباء وخسائر مالية للمؤسسات وقوفا عند رغبة الدولة في الحفاظ على المكتسبات الصناعية المحققة في إطار نهج التصنيع.

أما عن النظام الإنتاجي وإن كان قد أبدى بعض مؤشرات التحسن في بداية انطلاق حركة التصنيع نتيجة الدعم المالي واللوجستي الممنوح من قبل الدولة للشركات العمومية، إلا أن الأمور بدأت تتعثر في السنوات الأخيرة من مرحلة التخطيط المركزي نتيجة التأخر الذي لوحظ على مستوى التموين بالمواد والمستلزمات

<sup>1</sup>Abdelouahab Rezig. Algérie. Brésil. Corée du sud. Trois expériences de développement. OPU. 2006. Page 96.

<sup>2</sup>Lhouari Addi. L'interminable crise algérienne. Revue relations. Numéro 680. Centre justice et foi. Novembre 2002. [http://www.Revue\\_relations.qc.ca.com](http://www.Revue_relations.qc.ca.com).



والعطل الفني المتكرر الذي أصاب بعض الوحدات الإنتاجية، مما انعكاس سلبا على خطط وبرامج الإنتاج التي عرفت تأخرا في الانجاز مع التأكيد على أن هذا الوضع امتد إلى فترة الثمانينات من القرن الماضي<sup>1</sup>. وفي مقال يسلط الضوء عن هياكل الاقتصاد الجزائري بعد 42 سنة من الاستقلال السياسي يقول الاقتصادي عبد المجيد بوزيدي أن مفهوم التنمية الاقتصادية في الجزائر ارتبط بمفهوم التصنيع وهذا لم يكن خيارا فحسب، بل حتمية أملت الظروف الداخلية والخارجية. الجزائر كبلد حديث العهد بالاستقلال لم يكن بوسعها اختيار طريقا آخر للنمو غير الطريق الذي يعتمد على التصنيع، لان الجزائر لم يكن بلدا زراعيا بحكم المساحة المزروعة التي لم تتجاوز 3% من إجمالي المساحة الوطنية<sup>2</sup>. فبعد عشر سنوات من التطبيق الفعلي لسياسة التصنيع عرف القطاع الصناعي تحولات عميقة نتج عنها العديد من الصعوبات أعاقت سير وعمل المؤسسات ككبر الحجم الذي طرح مشكلات تتعلق بجانب الإدارة والتسيير وبالنتيجة مزيد من التراكم في الخسائر نتيجة عدم التحكم في أعباء التسيير. إن بروز اختلالات مالية واتساعها كان يندرج بحدوث انهيار لحركة التصنيع التي لازالت في مهدها، الأمر الذي استدعى التفكير في عملية إصلاح لقطاع الصناعة، العملية التي شرعت الدولة في تنفيذها في بداية الثمانينات من القرن الماضي والتي سأعرض لها بأكثر تفصيل لاحقا.

إن مما لوحظ أيضا عن السياسة الاقتصادية التنموية لهذه المرحلة هو كون الانجازات الحقيقية تمت بمعدلات تختلف عن التوقعات التي تضمنتها المخططات التنموية. هذا التباين يعود الى تعميم ارتفاع الأسعار لجميع البرامج الاستثمارية مما تسبب في إعادة تقييم للمشروعات الإجراء الذي أصبح خلال هذه الفترة لا مفر منه بالنسبة للنتائج المتحصل عليها في مجال النفقات مع ظهور بعض العراقيل في مجال التخطيط كبقاء عدة منجزات من مخطط إلى آخر، حيث قارب مجموع الاستثمارات التي عجز عن انجازها سنة 1978 ما يعادل 210 مليار دينار جزائري وهو مبلغ هام جدا في هذه الفترة الحاسمة التي لو تم فيها توظيف هذه الأموال بفعالية لكانت النتائج مغايرة تماما للنتائج المتحصل عليها. إن عدم استخدام موارد مالية بالحجم المذكور سلفا يكشف عن ضعف على مستوى استيعاب الاستثمار<sup>3</sup>.

أما عن تطور دخول الأجراء وسوق العمل فالنتائج تؤكد حدوث زيادة في نسبة دخول الأجراء من الدخل الكلي من 47% عام 1969 الى 60% عام 1970، أما عن مناصب التشغيل التي تم خلقها والتي كانت من ضمن أولويات إستراتيجية التنمية الصناعية فإن بيانات الجدول الموالي تؤكد الجهود الذي بذل في هذه المرحلة إذ ترايدت نسبة التوظيف من 75% عام 1967 إلى نحو 76.5% عام 1973 لتبلغ النسبة إلى 81% عام 1978<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Abdelmadjid Djenane. Réformes et agriculture en algérie. Doctorat en sciences économiques. Université de Sétif 1996/1997. Page 33.

<sup>2</sup> Nadji Kaoua. Croissance et non développement en algérie. FSEG. Université de Annaba. <http://www.haribeyou.bordeaux.fr>.

<sup>3</sup> زرنوج يامينة. إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر. 2007. ص 161.

<sup>4</sup> علاوة نواري. مرجع سابق ص 75.

جدول رقم 1: تطور نسب التشغيل في الجزائر لسنوات 1967، 1973، 1978.

الفئة السكانية	1967	1973	1978
القادرون على العمل بالمليون	2.5	2.8	3.5
المشتغلون بالمليون	1.72	2.18	2.83
نسبة التشغيل (%)	75	76.5	81

المصدر: علاوة نواري. مرجع سابق. ص 75.

أما عن النقائص التي اكتنفت مسيرة التنمية في هذه المرحلة والتي كانت السبب في حدوث اختلالات في التوازن فتتلخص في المركزية المفرطة في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات والنشاطات الاقتصادية التي كانت تتم على المستوى المحلي. فكون الدولة المالكة لوسائل الإنتاج و صاحبة القرار الإداري و القوة والنفوذ كما يؤكد ذلك عبد المجيد بوزيدي، فإن ذلك تسبب في حدوث انحراف المؤسسة العامة عن أداء نشاطها وفق المقاييس الإنتاجية وتحمل المخاطر، هذا فضلا عن غياب الثقافة التسييرية لدى القائمين على ادارتها<sup>1</sup>.

أما النقص الثاني فيتمثل في التركيز والانشغال المفرط بانجاز مخططات التنمية من قبل الوزارات الوصية، الانشغال الذي كان على حساب أمور جوهرية ذات العلاقة بمسيرة التنمية كتهميش القطاع الفلاحي الذي كان سببا في حدوث اختلال في التوازن على المستوى الاستهلاكي بسبب ندرة وقلة السلع والمنتجات الفلاحية الذي صاحبه توسع في عمليات الاستيراد من هذه المواد، فضلا عن حدوث اختلال في مؤشرات الاستقرار النقدي بسبب إتباع سياسات توسعية في تمويل التنمية اعتمدت فيها الدولة على القروض المصرفية والمزيد من الإصدار النقدي.

إن هذه الاختلالات الناجمة عن النقائص المذكورة أعلاه كان يتوجب معالجتها لان الاستمرار في نفس النهج كان امراً غير ممكن بل كان محل صراع توج بصعود طرفا في السلطة يؤمن بالانفتاح على الخارج ويحمل توجهات ليبرالية تجسدت من خلال نوع السياسة الاقتصادية المعتمدة في عقد الثمانينات من القرن الماضي التي غلب عليها الطابع الإصلاحية الذاتي بهدف إلى استكمال مسيرة التنمية الاقتصادية وهو المحور الذي سنتناوله في المطلب الموالي.

<sup>1</sup>Abdelmadjid Bouzidi. Les années 90 de l'économie algérienne. Alger. 1999. Page 72.

## المطلب الثاني : السياسة الاقتصادية في مرحلة التنمية اللامركزية 1980 - 1989 :

إن تراكم المشكلات خلال فترة السبعينات وما نتج عنها من تراجع في الأداء الاقتصادي، و التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري ابتداء من الثمانينات من القرن الماضي بمرور مكونات جديدة للمجتمع الجزائري كانت من العوامل التي دفعت باتجاه تبني نهجا اقتصاديا أكثر تحمرا. و مما شجع على هذا التوجه أيضا الأزمات العالمية وخصوصا الصدمة النفطية المعاكسة التي حدثت عام 1986 التي زعزعت الاقتصاد الجزائري. في هذه السنة شهدت أسعار النفط انخفاضا ملحوظا تبعها بشكل موازي انخفاض في أسعار صرف الدولار عملة التبادل بالنسبة للجزائر وهي المظاهر التي تسببت في حدوث إختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما تطلب الدخول في عملية إصلاحات ذاتية أي إصلاحات تمت بدون تعاون من أطراف أجنبية. في هذه الفترة بالذات عرفت الجزائر مرحلة جديدة في التنمية الاقتصادية تسمى بمرحلة التنمية اللامركزية وفيها تم تحول نظام التخطيط الاقتصادي من النظام المركزي إلى النظام اللامركزي باعتماد مخططين تنمويين خماسيين امتدا من عام 1980 إلى عام 1989. إن هذين المخططين وما احتويا من سياسات ونتائج سيكونان محور البحث في العناصر التالية.

**1 - المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984:** إن الهدف الذي وضع من أجله هذا المخطط هو تقويم المرحلة السابقة التي و إن كانت قد حققت إنجازات في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، كحدوث ارتفاع في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الذي بدوره أدى إلى تحسن في الوضع المعيشي للسكان وكذلك تحسن بعض مؤشرات التنمية البشرية كمعدل التمدرس مثلا الذي ارتفع بشكل محسوس منذ الستينات من القرن الماضي بفعل الجهود الكبير الذي بذلته الدولة في مجال التربية والتكوين، إلا أن هذه المرحلة سجلت اختلالا في التوازن كان من الجوانب التي خصت بعناية ومعالجة خاصة من قبل السياسات التي تضمنها المخطط المتمثلة في التقليل من حجم الديون الخارجية واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار<sup>1</sup>. لقد سجلت الخطة الخماسية الأولى رفع في حجم الاستثمارات العمومية في مجالات عرفت تأخرا في الخطط التنموية السابقة كالزراعة والري و البنية التحتية والنفقات الاجتماعية، فضلا عن تدعيم المنتجين. أما توجهات المخطط بالنسبة لقطاع الصناعة فتمثلت في مضاعفة العمل الصناعي وترقيته خصوصا الصناعات الخفيفة مع التأكيد على ضرورة إنجاز كل ما تخلف من إنجازات. كما أن من ضمن توجهات المخطط منح الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاع الزراعة والري من أجل رفع مردود هذا القطاع الفلاحي بعد أن عرفت الجزائر تبعية غذائية للخارج وارتفاع فاتورة الغذاء بشكل غير مسبوق مباشرة بعد الصدمة النفطية العالمية. إن المخطط الخماسي الأول حدد ترخيصا ماليا للاستثمارات قدر بنحو 400.6 مليار جزائري وهو المبلغ الذي يعد أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560.5 مليار دينار جزائري، مما يعني أن جزء من الاستثمار المخصص لهذا المخطط لم ينجز في نهاية الفترة الذي سيتم تحويله بشكل ألي للمخطط

<sup>1</sup> عبد القادر بابا. سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. 2003/2004. ص 219.

اللاحقة. إن عدم إنجاز الاستثمارات المقررة يؤكد ما سبق الإشارة إليه من أن الجزائر لا تزال تعاني من نقص في مستوى استيعاب الاستثمارات الظاهرة التي ظلت تتكرر في كل المخططات المعتمدة<sup>1</sup>.  
 إن ما لوحظ عن الاستثمار في هذه المرحلة كونه ركز على النشاطات الإنتاجية، حيث أن 63.3% منه عبارة عن استثمارات إنتاجية وهي أولوية متوافقة مع أهداف المخطط المتمثلة في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة. أما النتائج التي حققها المخطط فكانت إلى حد ما مقبولة، فالنتائج المحلي الخام المقدر بالأسعار الجارية تضاعف حيث انتقل من 113.2 مليار دينار جزائري عام 1979 إلى 225.4 مليار دينار عام 1984 بزيادة قدرت بـ 5.8% من حيث الحجم في السنة مع الإشارة إلى أن قطاع الصناعة كان القطاع الأكثر مساهمة في هذه النتيجة بزيادة قدرها 9.5% ليليها كلا من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة بـ 8.6% و 1.2% على التوالي<sup>2</sup>.

**2- المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989:** يعتبر هذا المخطط آخر المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر في عهد التسيير الاشتراكي للاقتصاد. فلقد اعتبره واضعوه بأنه المخطط الذي تعلق عليه الآمال بشأن استكمال المسيرة التنموية التي عرفت تعثرا في مراحلها الأولى على الرغم من الجهود المبذول لاستدراك الوضع. إن هذا المخطط بكل ما يحمله من برامج وسياسات حددت له غايتان يجب بلوغهما ألا وهما<sup>3</sup>:  
 - تنظيم مختلف الأنشطة التنموية ومواصلة النمو.

- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.  
 وفيما يتعلق بجانب الاستثمارات فإن المخطط الخماسي الثاني خصصت له الدولة مبلغ 550 مليار دينار جزائري المبلغ الذي قد يسمح في حالة تمتع الجهاز الإنتاجي بالفعالية اللازمة مع رفع قدرات الاقتصاد الوطني على الإنجاز، بتحقيق أهداف المرحلة المتمثلة في توسيع قاعدة التنمية وتوفير الشروط الملائمة لتطوير موارد مالية خارج المحروقات لتمويل التنمية وهو ما قد يفتح الاقتصاد الوطني المناعة الكافية في مواجهة التقلبات المتوقعة في أسواق النفط العالمية مع كل ما تحمله هذه التقلبات من انعكاسات خطيرة على التوازنات الداخلية المالية والنقدية على حد سواء<sup>4</sup>. في هذا الخصوص اهتمت بعض النماذج بتأثير تغيرات أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية، ولعل أهمها " نموذج المرض الهولندي"، حيث أن المشكلة الأساسية التي يطرحها هذا النموذج تكمن في أن رواج الصادرات من المحروقات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل في حد ذاته عامل تنمية، فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للنفط بتحقيق تراكمات مالية هائلة، لكن المفارقة تكمن في أن استخدام هذه الموارد تسبب في حدوث اختلالات حادة في أنظمتها الإنتاجية كما حدث في الجزائر وبموجب ذلك يقترح النموذج بديلا يتمثل في القبول بمستوى رفاهية أدنى مع هيكل إنتاجي مرن<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد القادر بابا، مرجع سابق ص 221.

<sup>2</sup> نفس المرجع ص 221.

<sup>3</sup> توين علي، النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر 1970-2002، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003/2004 ص 64-65.

<sup>4</sup> زرنوج ياحمينة مرجع سابق ص 170.

<sup>5</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق ص 215.

أما عن توقعات الخطة الخماسية فتتمثل في تحقيق نسبة نمو تقدر بـ 7% سنويا مع توقع إنشاء نحو 180000 منصب عمل جديد سنويا أضف إلى ذلك معالجة مشكلة المديونية الخارجية وتحسين وضع ميزان المدفوعات لما لذلك من تحسين في الوضعية المالية الخارجية للجزائر<sup>1</sup>.

وفيما يخص التوجهات القطاعية فالمخطط الخماسي أعطى الأولوية لقطاعي الفلاحة والري بعد كل من الصناعة والمحروقات باستحواذهما على مبلغ 14.36 مليار دينار جزائري من إجمالي الاستثمارات. إن الأهمية المولاة لهذين القطاعين في التنمية نابع من إرادة الدولة الرامية إلى تخفيف حدة التبعية الغذائية للخارج والتمكن من تقليص فاتورة الغذاء التي أصبحت تكلف خزانة الدولة مبالغ كبيرة. كما تضمنت الخطة الخماسية توجهات فعلية نحو تامين طاقة التحويل في قطاع الصناعة لتعويض الواردات بمنتجات وطنية وبتكلفة أقل لتمكين المستهلك المحلي من اقتناءها، وهو ما قد يحمي المنتج الوطني من منافسة أجنبية محتملة<sup>2</sup>.

إن مرحلة تنفيذ المخطط الخماسي تزامنت مع حدوث صدمة بترولية عالمية عام 1986، الصدمة التي كان لها وقع سلبي على الاقتصاديات النفطية المصدرة للبتروول. فالأخبار الحاد لأسعار النفط الذي رافقه انخفاض في قيمة الدولار كعملة تبادل تجاري كانا سببا في حدوث اختلالات في التوازنات الخارجية والداخلية وهي الاختلالات التي عجلت بتنفيذ إصلاحات اقتصادية. إن خيار الإصلاحات لم يكن وليد هذه الأحداث، بل يمتد إلى سنة 1980 التي عرفت بداية تنفيذ عمليات إعادة هيكلة عضوية للقطاع الصناعي بتفكيك الشركات الوطنية إلى شركات ذات الحجم الأقل، وبذلك تعد سنة 1980 بداية تنفيذ الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية. إنه وبالنظر إلى أهميته من حيث كونه إجراء ترتب عنه الكثير من التغييرات في شكل السياسات ونتائجها في الجزائر، أرى أنه من المناسب بل الضروري في هذه المرحلة من البحث التعرض لمفهوم الإصلاح الاقتصادي وكذا إطاره النظري وهي النقطة التي سنفصل فيها في العنصر الموالي.

**3- مفهوم الإصلاح الاقتصادي:** إن الإصلاح الاقتصادي ما هو في جوهره سوى عملية تكيف هيكلية متعددة الأبعاد، ولكن محورها هو التكيف مع آليات السوق، حيث تتفاعل قوى العرض والطلب لتحديد الأثمان التي تتحرك ارتفاعا وانخفاضا وفقا لمحصلة تفاعل هذه القوى، وفي ضوء ذلك يتم تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات البديلة، وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج وتوزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار<sup>3</sup>.

و عملية التكيف هذه لا شك تضمن إعادة النظر في أسلوب إدارة الاقتصاد القومي بحيث ينتقل من الإدارة المباشرة بالأوامر والقرارات الإدارية إلى الإدارة غير المباشرة بالسياسات والحوافز الإيجابية والسلبية، وبذلك فإن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي قد يعني مجموعة إجراءات تتخذها الحكومة تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحرة، كما يمكن أن تتراوح هذه الإجراءات مع تحرير الأسعار في قطاع معين و لسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص في إطار ما يعرف

<sup>1</sup> عبد القادر بابا، مرجع سابق ص 221.

<sup>2</sup> نفس المرجع ص 222.

<sup>3</sup> عبد المنعم الشحات محمد علي، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري، دراسة قياسية، دكتوراه في الفلسفة والاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، سنة 2000، ص 6.

بعمليات الخوصصة.

أما الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر المؤسسات المالية و النقدية الدولية فهو عبارة عن وضع لسياسات انكماشية ترمي في النهاية إلى توفير موارد مالية تكفل للبلد المتلقي القدرة على الوفاء في المستقبل بأعباء الديون المتراكمة، و إزالة كافة المعوقات التي قد تحول دون تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي<sup>1</sup>. لقد حدد البنك الدولي في تقرير نشر حول التنمية في دول العالم الصادر عام 1988 مفهوم و حدود عملية الإصلاح الاقتصادي على أنها تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية و الجزئية و تشمل عملية الإصلاح القطاع العام المركزي و الحكومي و أيضا المخليات و المنافع العامة المملوكة للدولة<sup>2</sup>. كما ارتبط مفهوم الإصلاح الاقتصادي بعلاج المشاكل التي تعاني منها معظم دول العالم المتمثلة في وجود اختلالات ناتجة عن عجز في ميزان المدفوعات بإتباع إجراءات من شأنها زيادة الصادرات و خفض الواردات و جذب النقد الأجنبي للداخل، مما يتطلب إصلاحات نقدية و أخرى مالية للتقليص من العجز الحكومي من خلال الزيادة في الإيرادات و التقليل من النفقات، وهي إجراءات تهدف إلى التحكم أكثر في التضخم و رفع معدلات النمو الاقتصادي<sup>3</sup>.

هذا و يعرف " Krueger " التحرر الاقتصادي بأنه كل عمل يستهدف تخفيض القيود للضوابط الاقتصادية الحكومية، وذلك إما بإلغاء هذه القيود أو استبدالها بغيرها تكون أكثر مرونة<sup>4</sup>. إن مفهوم التحرر الاقتصادي أو الإصلاح الاقتصادي أي كانت التسمية وأي كان الشعار أصبح يتمثل في أمور ثلاثة<sup>5</sup>:

- إعادة النظر في دور الدولة في إدارة الاقتصاد القومي نحو المزيد من التخفيف من سيطرتها على النشاط الاقتصادي، وإتاحة المزيد من الفرص لآليات السوق وللعرض والطلب وترشيد اتخاذ القرار .
- المزيد من التشجيع للقطاع الخاص ليسهم بمدخراته ومبادراته في بناء الاقتصاد القومي وطاقته الإنتاجية.
- التقليل من القيود والإجراءات البيروقراطية، وإعادة النظر في القوانين واللوائح والقرارات القائمة بهدف تبسيطها وإزالة ما قد يوجد بينها من تناقض، وما يشوبها من غموض.

### 3-1 - الإطار النظري لمفهوم الإصلاح الاقتصادي:

إن فلسفة الإصلاح الاقتصادي تستند إلى إطار تحليلي يستمد أصوله من النظرية النيوكلاسيكية وفكر

<sup>1</sup> رهام حسن عبد الحكيم. أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة. ماجستير في الاقتصاد. جامعة عين شمس. القاهرة. سنة 2000. ص48.

<sup>2</sup> محمد ناظم حنفي. الإصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية. 1992. ص 191 .

<sup>3</sup> عبد المنعم الشحات. مرجع سابق. ص7.

<sup>4</sup> Anne.O.Krueger.Economic liberalization in developping countries .Bazil black well.London .1986.Page16 .

<sup>5</sup> مصطفى السعيد. تحرير الاقتصاد المصري ، مضمونه وأولوياته وأصوله.حلقات النقاش بعنوان تحرير الاقتصاد المصري .مركز البحوث والدراسات الإفريقية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة 11 مايو 1991. ص2 .

النقوديون<sup>1</sup>. فالمدرسة النيوكلاسيكية تعترف بطريقة غير مباشرة بأن وجود المرونة في الأسعار النسبية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأنها تؤدي إلى المزيد من النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي تعمل على تهيئة الظروف المواتية لقوى السوق وذلك برفع القيود الناشئة عن التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي. من المعلوم أن استناد النشاط الاقتصادي على قوى السوق سيساعد على تخصيص الموارد بصورة أكفأ، وبالتالي تحقيق معدلات نمو معقولة ومضطردة. تتكون برامج الإصلاح الاقتصادي من مكونين هما برامج التثبيت وتهدف إلى إحداث توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وهي إجراءات من اختصاص صندوق النقد الدولي " FMI " وتركز هذه البرامج على إدارة الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تستهدف معالجة الاختلالات الحاصلة في الموازنة العامة وكذا موازين المدفوعات للبلدان المعنية. أما المكون الثاني فهو برامج الإصلاح الهيكلي والتي تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وزيادة التكوين الرأس مالي الضروري لتحقيق النمو، وهي من اختصاص البنك الدولي. هذه المكونات لما لها من أهمية في البحث سنعيد تناولها لاحقا بأكثر تفصيل في معرض عرضنا لبرنامج التصحيح الهيكلي المطبق في الجزائر في التسعينات من القرن الماضي.

### 3-2- أسباب وأدوات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-1989:

في الفترة ما بين عامي 1980 و1989 شرعت الجزائر في تنفيذ الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية وهي إصلاحات ذاتية تمت دون تدخل أو مساعدة أطراف أجنبية. أول محاولة للإصلاحات تمت بشكل حصري على مستوى قطاع الصناعة الذي عرف أول محاولة لإعادة تقويمه ابتداء من سنة 1983، حيث تمت إعادة هيكلة الشركات الوطنية بتفكيكها لينشأ على أنقاضها وحدات إنتاجية صغيرة الحجم. أن الهدف من العملية هو تمكين مسيري الوحدات الجديدة من إدارتها وتسييرها بشكل أفضل بعد مرحلة أبدت فيها الشركات الوطنية ضعفا في الأداء والنتائج. إن عملية إعادة الهيكلة العضوية لقطاع الصناعة مست ما يقرب من 102 شركة عمومية كبيرة لينشأ عنها بعد التفكيك ما يقارب 400 مؤسسة ذات الحجم الأقل<sup>2</sup>.

من الإجراءات التصحيحية الأخرى التي عرفتها المؤسسة الصناعية في هذه المرحلة إعادة النظر في نظام اتخاذ القرار الذي أصبح لا مركزيا لكي يسمح للمسيرين على المستوى المحلي تنفيذ القرارات بأكثر مرونة وهذا ما قد يسمح بانجاز المهام بأكثر سرعة، الأمر الذي قد ينعكس على الأداء العام ويحسن من نتيجة الاستغلال. إن إعادة الهيكلة العضوية ونظام استقلالية المؤسسات هما من أدوات الإصلاحات المعتمدة خلال الفترة 1980-1989 ونظرا لأهميتهما في البحث سيتم عرضهما بشيء من التفصيل لاحقا.

### 3-2-1 - أسباب الإصلاحات الاقتصادية: إن من الأسباب التي عجلت بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

<sup>1</sup> عبد المنعم الشحات مرجع سابق ص 9.

<sup>2</sup> كريم جودي، كمال رضوان باديس. سلسلة بحوث ومناقشات وحلقات عمل. صندوق النقد العربي. ابو ظبي. العدد الثاني من 4 إلى 9 مايو 1996 ص 303.

في الجزائر ما يلي<sup>1</sup>:

أ- الصدمة البترولية العالمية المعاكسة لعام 1986 التي كانت سببا في انهيار أسعار النفط الذي رافقه انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي كعملة رئيسية للمبادلات التجارية للبلدان النفطية المصدرة للغاز والبترول. إن هذه الصدمة كان لها وقعا سلبيا على الاقتصاد الوطني الذي عرف منذ هذا التاريخ تراجعاً في معظم المؤشرات الاقتصادية كما يؤكد ذلك الجدول التالي<sup>2</sup>:

جدول رقم 2 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1986-1988 .

المؤشرات	1986	1987	1988
معدل نمو الإنتاج الوطني الخام%	1.6 -	1.4	2.7 -
رصيد ميزان المدفوعات بالمليار \$	2.2-	00.00	03 -
رصيد الميزان التجاري بالمليار \$	6.6	1.3 -	0.7 -
الدين الخارجي بالمليار \$	19.3	2.9	2.2
سعر العملة الوطنية / \$	4.70	4.85	5.92

المصدر: محمد حشماوي ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية .ماجستير في الاقتصاد. جامعة الجزائر . 1993 . ص 160 .

إن أرقام الجدول تؤكد بوضوح التراجع في معظم المؤشرات الاقتصادية بعد الصدمة ، كما أن انهيار أسعار النفط كان له أثرا بالغا على التراكم الوطني ، مما دفع الجزائر إلى تغيير خطتها وإستراتيجيتها التنموية. بما يسمح بمواصلة النمو بالنسبة للإنتاج، والحفاظة على الإستثمارات القائمة ،فضلا عن المحافظة على الاستقلال الاقتصادي واستقلالية القرار، والحرص على تلبية الحاجيات الأساسية للسكان بالتحكم أكثر في مواعيد الانجاز والمزيد من التأهيل لليد العاملة .

ب- تدهور وضع العديد من المؤسسات الصناعية في ظرف تنامي فيه الطلب المحلي على السلع والخدمات الذي شكل ضغطا حقيقيا على الدولة التي توجب عليها اللجوء إلى الاستيراد لمعالجة الطلب. كما أن هذا الضغط دفع باتجاه طلب المساعدات الخارجية في شكل قروض، وهذا يعني مزيدا من التبعية المالية للخارج (انظر أرقام الجدول أعلاه). إن عجز الدولة عن تغطية الطلب الاجتماعي كشف عن وجود اختلال توازني في الاقتصاد الوطني يتلخص في النقاط التالية<sup>3</sup>:

- عجز جهاز الإنتاج الوطني عن تحقيق إشباع مرضي للاستهلاك من السلع الغذائية و الصناعية، مع عدم قدرته على تحرير المجتمع من التبعية المتنامية للخارج من حيث التموين بالسلع البالغ 2 % من إجمالي قيمة

<sup>1</sup>GeorgeJoffé. The rôle of violence within the algerian economy .Article published in the journal of north african studies.7.1spring2002.

<sup>2</sup> محمد حشماوي .التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر .معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر . 1591993 . ص 160 .

<sup>3</sup> محمد بلقاسم هلول.الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية.تشریح وضعية . 1993 .ص 29-31 .



الواردات.

- عجز الجهاز الإنتاجي عن تموين نفسه و إعادة تموينه بالمواد الأولية و السلع الوسيطة، حيث أصبحت تبعيته إلى الخارج واقعا محتوما، إذ بلغت 32% من قيمة الواردات و هي النسبة التي تمثل معدل استغلال طاقته.

- عجز الجهاز الإنتاجي عن التقليل من الاعتماد على المحروقات في مجموع تركيبة هيكل الصادرات و ذلك من خلال التعويض التدريجي لها بمنتجات أخرى بديلة، و على هذا الأساس بقيت المحروقات تشكل الصدارة في هيكل الصادرات، مما يكشف عن هشاشة خصص بها الاقتصاد الجزائري الذي يبقى عرضة للتقلبات و الصدمات الخارجية. إن صدارة المحروقات في تركيبة الصادرات في ظل معطيات سوق النفط العالمي المتقلبة تسبب في أدخل الاقتصاد الجزائري في حالة من الانكماش و الركود الاقتصادي.

**3-2-2- أدوات الإصلاحات الاقتصادية :** إن الإصلاحات الاقتصادية التي شكلت في هذه الفترة الرهان الحقيقي للدولة لإعادة التوازنات المفقودة، وكذا إعادة بعث النمو بما يحقق متطلبات المرحلة حددت لها الدولة أدوات ووسائل تتلخص فيما يلي<sup>1</sup>:

**أ - إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية:** كما سبق الإشارة إليه فان عملية إعادة الهيكلة هو إجراء يندرج ضمن الإصلاحات التي تمت على مستوى المؤسسة الصناعية العمومية ابتداء من سنة 1980. إن تفكيك الشركات الوطنية كان من أهم المضامين التي احتوتها عملية إعادة الهيكلة العضوية والمالية بحيث أن الهدف كان إدخال المزيد من المرونة في نظام عمل المؤسسات وتخصيصها بالإضافة إلى ضرورة الفصل بين وظيفتي الإنتاج والتوزيع على أساس أن الجمع بينهما أعاق نشاط المؤسسات التي كان الواقع يفرض عليها نمطا جديدا من الإدارة والتسيير لوظيفة التوزيع بما يتيح لها فتح الآفاق نحو مزيد من إنتاج السلع، وبالنتيجة توسيع دائرة نشاطها وتواجدها في السوق المحلي والدولي.

أما عن مضمون إعادة الهيكلة المالية فتتمثل في مجموعة التدابير المتخذة قصد تجسيد الاستقلالية المالية مع إدخال عنصر المردية كمعيار أساسي للتسيير أضف إلى ذلك الاعتماد أكثر على التمويل بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل بدلا من التمويل القصير المدى.

**ب- استقلالية المؤسسات وإنشاء صناديق المساهمة:** بموجب المرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 16 مايو 1988 دخلت المؤسسة الاقتصادية العمومية مرحلة جديدة بتطبيقها لنظام الاستقلالية وبموجب هذا المرسوم أعطى لمسيري المؤسسات صلاحيات أوسع في مجال اتخاذ القرار على المستوى المالي وكذا الوظائف الأخرى للمؤسسة بما يسمح بإدخال المرونة في تسيير النشاطات الحيوية ويكفل أداء أفضل للمؤسسات . كما أنه بموجب المرسومين

<sup>1</sup>عبد القادر بابا. مرجع سابق ص 224.

88 - 119 و 88-120 المتعلقين بتوظيف صناديق المساهمة تم إنشاء 8 صناديق مساهمة توزعت على غالبية الأنشطة الاقتصادية (الصناعة، الخدمات، المواصلات، البناء الخ...). إن من مهام هذه الصناديق العمل كوسطاء لفائدة الدولة تمارس حق الملكية والمراقبة وتسير رؤوس الأموال التابعة للدولة وتنميتها وفق قوانين اقتصادية موحدة<sup>1</sup>.

**4- نتائج الإصلاحات الذاتية للفترة 1980-1989:** إن الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات من القرن الماضي وما نتج عنها من مساس بالعديد من المنشآت الإنتاجية والاجتماعية العمومية حالت دون تحقيق النتائج المرجوة من الإصلاحات خصوصا ما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية، وفك العزلة المفروضة على الاقتصاد الوطني الذي بدا مختلا داخليا وخارجيا<sup>2</sup>.

على المستوى الداخلي الأمور لم تجري كما كان متوقعا، فالنتائج على هذا الصعيد كانت متواضعة، إذ سجل تراجع في الاستثمارات الإجمالية المحلية التي لم تعد تمثل في نهاية الثمانينات سوى 27% من الناتج المحلي الخام بعد أن كانت تعادل 35% في السبعينات من القرن الماضي. إن هذا التراجع يعود بالدرجة الأولى إلى الانخفاض الحاصل في مستوى الادخار الوطني الحكومي والخاص. فبالنسبة للادخار الخاص التراجع سببه ضعف في المدخيل الفردية نتيجة عدم انتظام النمو الاقتصادي في وقت عرفت فيه المرحلة زيادة سكانية بلغ معدل نموها 3% سنويا، الزيادة التي دفعت تحت ضغط الطلب إلى ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك لغالبية السكان في الوقت الذي تراجع فيه الميل الحدي للادخار وبالنتيجة ضعف في تعبئة الموارد الادخارية الموجهة للاستثمار.

أما الادخار الحكومي فعرف هو أيضا نفس المنحى نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية التي تبقى فيها حصيلة الجباية البترولية تمثل المكون الأساسي. إن عدم انتظام النمو الاقتصادي بسبب تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات جعل الإيرادات الحكومية في حالة تذبذب وعدم استقرار وبالنتيجة ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على التعبئة والاستثمار.

إن عدم انتظام النمو الاقتصادي قد يفسر أيضا انطلاقا من الأداء المتواضع لبقية القطاعات خصوصا قطاع الصناعة الذي على الرغم من كونه القطاع الذي استحوذ على الجانب الأكبر من الاستثمارات العمومية المبرمجة في المخططات التنموية، إلا أن مساهمته في متغير النمو ظلت في حالة تذبذب وعدم استقرار. في هذا الخصوص تشير المعطيات الإحصائية أن الناتج المحلي الخام خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5% في المتوسط في الفترة ما بين 1986 و 1991 الذي يعود للأسباب التالية<sup>3</sup>:

- تراجع قطاع الصناعة والصناعة التحويلية بسبب الركود مع تسجيل الضعف في قدرات الاستخدام للقطاع (المعدل الوطني لطاقة الاستخدام لم يتجاوز 50%).

<sup>1</sup> عبد القادر بابا مرجع سابق ص 225.

<sup>2</sup> محمد راتول. تحولات الاقتصاد الجزائري. برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته. بحوث اقتصادية عربية. العدد 23. ربيع 2003. ص 46-47.

<sup>3</sup> حكيمي بوحفص. الإصلاحات الاقتصادية. نتائج وانعكاسات. دراسة حالة الجزائر. الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية. سطيف.

29-30 أكتوبر 2001 ص 2.

- انخفاض الإنتاج في قطاعي البناء والخدمات وكذلك الفلاحة مع تسجيل حدوث جفاف مس معظم مناطق الوطن خلال هذه الفترة.

أما عن النتائج الخاصة بالميزانية فلم تكن هي الأخرى مشجعة. فالميزانية شأها شأن الاقتصاد الوطني ظلت من حيث الإيرادات تابعة للمحروقات وهو نفس الوضع الذي شاهده معظم البلدان المصدرة للنفط. إن الميزانية التي كانت تسجل فائضا في بداية الثمانينات انقلب وضعها إلى عجز نتيجة التوسع في النفقات من جهة وتراجع حصيلة الإيرادات في الميزانية لمعظم البلدان العربية بعد انهيار أسعار النفط عام 1986<sup>1</sup>. عجز الموازنة تزامن مع وضع نقدي ميزه تأجج في الأسعار، أي حدوث تضخم بلغ حدود 8.2 % عام 1984، ليشهد بعد ذلك المعدل نموا سريعا بلغ 16.6 % عام 1990 ليستمر في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة مما يعكس حالة عدم الاستقرار النقدي التي عرفتها الجزائر ابتداء من منتصف الثمانينات<sup>2</sup>.

أما عن كفاءة السياسة المالية في هذه الفترة فمؤشراهما اتجهت نحو الانخفاض خاصة فيما يتعلق بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الخام ونسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي. فالانخفاض كان انعكاسا لتفشي ظاهرة التهرب الضريبي التي كانت خلال هذه الفترة مغطاة من قبل السياسة النقدية، إذ أن الخزينة العمومية كانت تلجأ إلى البنك المركزي للاقتراض من أجل تمويل عجز الموازنة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي لا يدوم طويلا<sup>3</sup>.

وفي الجانب النقدي وبغرض مواجهة الضغط في الطلب الاجتماعي عمدت الحكومة ومن خلالها السلطات النقدية إلى تبني سياسة نقدية توسعية ابتداء من عام 1986، حيث زاد حجم الكتلة النقدية المطروحة للتداول بنحو 21.2 %، وبما أن حجم المعروض من السلع والخدمات لم يعرف نموا، النتيجة كانت مزيدا من الارتفاعات في الأسعار<sup>4</sup>.

أما بخصوص المعاملات الخارجية، فالملاحظ خلال هذه الفترة التدهور الذي حصل في شروط التبادل التجاري حيث تم تسجيل توسع في عمليات الاستيراد مع ملاحظة ارتفاع في حصة الواردات من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية في الوقت الذي سجلت فيه الصادرات تراجعا من حيث القيمة. ولإعطاء صورة عن التطور الحاصل في جانب الواردات سنستعين بالجدول التالي المعد إلى غاية عام 1986<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أحمد سيد البواب. عجز الموازنة العامة للدولة والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج. الطبعة الأولى. كلية التجارة. جامعة عين شمس سنة 2000. ص 25.

2 Djenane Abdelmadjid. Op.cit. Page 31.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد مرجع سابق ص 219.

<sup>4</sup> محمد راتول. مرجع سابق ص 47.

<sup>5</sup> عجة الجيلالي. التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية. من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص. دار الخلدونية. الطبعة الأولى. 2007. ص 186.

جدول رقم 3: الواردات الجزائرية إلى غاية 1986 . الوحدة: مليار دينار

المواد	المبلغ	النسبة المئوية
مواد غذائية	13.6	20
مواد استهلاكية أخرى	38.9	6.8
مواد وسيطية	212.4	37.5
تجهيزات	203.2	35.8

المصدر : عجة الجليلي. التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية . 2007 ص1.

إن مما لوحظ خلال هذه المرحلة هو كون عمليات الاستيراد لم تقتصر على سلع بذاتها، بل شملت معظم المواد الغذائية من حبوب وزيت وسكر وحليب الذي يؤكد الاتجاه نحو تكريس التبعية الغذائية إلى الخارج. وفي أعقاب انهيار أسعار النفط عام 1986 اضطرت الدولة إلى تخفيض الواردات وهو ما شكل تراجع ظرفي في سياسة الانفتاح التجاري التي اعتمدها السلطات العمومية، إذ انخفض معدل الاستيراد من -10 % عام 1980 إلى -0.5 % عام 1985 لينتقل المعدل بعد ذلك إلى -16.4 % و-16.2 % عامي 1986 و1987 على التوالي<sup>1</sup>. بموجب هذه الأرقام يتبين أنه في غضون عامين انخفض تموين المستهلكين بنسبة 32.6 % في الفترة ما بين 1986 و1987 وهو ما يؤكد التقشف الذي فرض على السكان في الجزائر مباشرة بعد عام 1986. إن إتباع سياسة تقشفية بعد عام 1986 الهدف منها التحكم أكثر في جانب النفقات والنفقات الاستهلاكية على وجه الخصوص فضلا عن السعي إلى إعادة التوازن للميزان التجاري عن طريق تقليص حجم الواردات من المواد الغذائية مقابل تنمية الصادرات وتنويعها، السياسة التي يتوقع أن تمنح الاقتصاد الوطني مناعة كافية في مجابهة التقلبات المحتملة في الأسواق العالمية وسوق النفط خاصة.

أما عن هيكل الصادرات خلال هذه الفترة فعلى الرغم من السياسة المنتهجة من قبل الدولة المتمثلة في إعادة هيكلية التجارة الخارجية من خلال تنمية الصادرات خارج المحروقات ظل هذا الهيكل على حاله دون تغيير، حيث بقيت الصادرات النفطية تستحوذ على نسبة 97% من إجمالي الصادرات، النسبة التي تكشف عن هشاشة الاقتصاد الوطني ببقاء أداءه مرتبنا بشكل شبه مطلق بأداء قطاع المحروقات وما يتعرض له من تقلبات بشكل دوري<sup>2</sup>.

كما عرفت هذه الفترة اختلال في ميزان المدفوعات كنتيجة للاختلال الحاصل في الميزان التجاري مع تسجيل اتساع في حجم المديونية الخارجية (انظر أرقام الجدول رقم 2 أعلاه)، وهي كلها مؤشرات تؤكد حدوث اختلالات في التوازنات المالية الخارجية التي انعكست بشكل سلبي على التوازنات المالية الداخلية.

أما النتائج المحققة على الصعيد الاجتماعي فلم تكن سوى انعكاس لما تحقق على المستوى الاقتصادي. فبرنامج الإصلاحات بكل ما حضي من دعم لم يكن بوسعه تحسين الإطار المعيشي للسكان بسبب تعقيدات فرضت

<sup>1</sup> عجة الجليلي مرجع سابق ص 187.<sup>2</sup> نفس المرجع ص 187.

واقعا كان أقوى بكثير من الإمكانيات المسخرة في البرنامج. فالزيادة الديموغرافية نتج عنها ارتفاع في عدد السكان النشطين من دون أن يرافق ذلك زيادة مماثلة في العرض الكلي من السلع والخدمات، مما تسبب في لا توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي. وفيما يتعلق بالسكن والتجهيزات المصاحبة له فإن العجز كان كبيرا بلغ أكثر من مليون وحدة سكنية مع الإشارة إلى ارتفاع معدل التواجد  $le\ taux\ d'occupation$  أي عدد الأفراد المتواجدين في الغرفة الواحدة داخل السكن الواحد الذي فاق المعدل المقبول وهذا يعطينا إشارة عن معاناة السكان في هذه المرحلة. إن مما تجب الإشارة إليه بخصوص السكن هو سوء تسيير وإدارة هذا الملف من قبل القائمين على هذا القطاع، نقصد هنا سوء التوزيع الذي ظل يشكل في مراحل مختلفة ورقة ضغط تمارس على الحكومة، مع التأكيد أيضا على أن جزء من حظيرة السكن لازال غير مستغل وفي غياب سياسة صارمة للسكن فإن المزيد من المتاعب ستلحق بالحكومة في المستقبل.

### المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية في مرحلة الانتقال والتعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية 1990 - 1998 .

لقد شهدت الجزائر بموجب دستور عام 1989 انفراجا سياسيا حقيقيا تجلّى من خلال إقرار مبدأ التعددية السياسية، التوجه الذي كان يتعين أن يرفق بمزيد من الإصلاحات الاقتصادية لأن ذلك كان سيفتح آفاقا للوصول إلى الحلول السريعة والجذرية للمعضلة الجزائرية التي أخذت أبعادا سياسية واقتصادية وأخرى اجتماعية. على الصعيد الاقتصادي المهمة الأولى تمثلت في إعادة التوازنات المالية و الماكرو اقتصادية المفقودة منذ عام 1986، التوازنات التي ينتظر أن تعيد للاقتصاد الوطني عافيته، كما تجعله يستجيب بشكل أفضل للنمو الحاصل في الطلب الاجتماعي. في هذا الشأن ومن أجل تفعيل وتسريع الإصلاحات قامت الحكومة في الفترة ما بين 1989 و1991 وبصفة غير معلنة بتنفيذ برنامجين للتصحيح الهيكلي بإشراف من صندوق النقد الدولي احتويا على توجهات جديدة في السياسة الاقتصادية غايتها الإدارة الصارمة للطلب<sup>1</sup>. المفاوضات انتهت بإبرام اتفاقين للدعم، اتفاق استعادي أول بتاريخ 30 مايو 1989 واتفاق ثاني بتاريخ 3 يونيو 1991، وهما الاتفاقين اللذان تم التفاوض بشأنهما في سرية تامة، واللذان طبقا في ظروف سياسية واجتماعية استثنائية غير مناسبة. إن من جملة الأهداف التي تضمنتها الرسالة الموجهة من طرف الحكومة إلى صندوق النقد الدولي المؤرخة بتاريخ 27 أبريل 1991 المتعلقة بالبرنامجين ضرورة مواصلة تنفيذ الإصلاحات العميقة التي شرع في تنفيذها ابتداء من سنة 1986 وفي هذا الخصوص تم اعتماد ما يلي<sup>2</sup>:

- العمل على إبعاد الدولة عن الدائرة الاقتصادية وترك المبادرة للسوق .

<sup>1</sup>Adama Konate. La trajectoire économique des pays du Maghreb. Novembre 2002. Conjoncture économiques. 23. Page 16

<sup>2</sup>بوعروس عبد الحق. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتخفيض العملة في البلاد العربية. حالة الجزائر. بحوث اقتصادية عربية. العدد 12 / 1988. ص 87.

- اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد الاستهلاك الذي يتطلب مزيد من تحرير الأسعار والنقد.

أما عن اقتراحات الصندوق فجاءت بحملها تدور حول سعر الصرف، وفي هذا الخصوص يقترح خبراء الهيئة الدولية إجراء هدفهما منح الدينار الجزائري قيمته الحقيقية من خلال تحرير وتعويم العملة الوطنية أي الدينار ابتداء من خريف 1991 أو إتباع سياسة تخفيض الدينار ابتداء من نفس التاريخ.

استنادا إلى هذه الرؤية فإن سياسة تخفيض الدينار الجزائري مقابل أهم العملات الأجنبية كانت تمثل إجراء في غاية الأهمية و الحساسية في اتفاقية السند الأولى التي تم إبرامها عام 1991. بموجب هذه الاتفاقية تم تخفيض الدينار الجزائري بالنسبة للدولار كعملة مبادلات تجارية للجزائر من 22.2 دينار جزائري إلى 18.5 دينار جزائري وهو الإجراء الذي تم في فترة جد وجيزة لم تتجاوز 3 أشهر على الأكثر<sup>1</sup>.

كما تضمن البرنامج المبرم مع صندوق النقد الدولي ترتيبات خاصة باستغلال الثروات النفطية . في هذا الصدد فإن قانون استغلال المحروقات حدد الإجراءات المرتبطة بكيفية السماح للأجانب باستغلال الثروة النفطية و كذا المصالح و الامتيازات الممنوحة لهم، مع التركيز على أهمية الاستثمارات الأجنبية في مجال التنقيب و الاستكشاف عن الثروة النفطية التي ينظر إليها على أنها مفتاح النمو و التطور في الجزائر في المستقبل إذا ما أحسن استغلالها .

إن الترتيبات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة مع الصندوق كانت ترمي أيضا إلى اجتناب الاختلالات المحتملة بسبب الصدمات المتوقعة حدوثها على مستوى الأسواق العالمية و سوق النفط على وجه التحديد التي كانت و لازالت تستوعب حصة كبيرة من الصادرات الجزائرية . في هذا الخصوص فإن حكومة الإصلاحات كانت تمنع و ترفض الاقتراحات المتكررة لصندوق النقد الدولي بشأن تخفيض قيمة الدينار هذا على الأقل إلى غاية يونيو من عام 1991.

إن مما نضيفه بشأن السياسة الاقتصادية لهذه الفترة هو أن الإصلاحات التي مثلت حلا ظرفيا لوضعية التوقف عن الدفع وما ترتب عنها من تعقيدات لم تكن المفتاح الحقيقي للمعضلة بل إن الاعتقاد السائد كان يركز على الحل و الإصلاح السياسي لما له من أهمية في فتح الباب نحو المبادرات على المستوى الفردي والحزبي والسماح لكافة الطاقات في إيجاد الحلول المناسبة.

أما عن المعوقات التي تفسر جزئيا فشل برنامج حكومة الإصلاحيين فتتمثل في الممانعة التي أبدتها بعض الأطراف التي وصلت إلى حد الاستياء من الوضع الجديد. كما أن حكومة الإصلاحات واجهت صعوبات أخرى تمثلت في

<sup>1</sup> بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق ص 87-88 .

اتساع وثقل حجم المديونية الخارجية التي بلغت أرقاما قياسية وضعت الجزائر في دائرة الدول ذات السمعة و المصدقية المالية السيئة لدى الأوساط المالية الدولية. إن التفكك الذي عرفته الجبهة الاقتصادية على المستويين الداخلي و الخارجي التي تزامنت مع وضع سياسي و أممي على درجة عالية من الخطورة كانا السبب في نسف الإصلاحات الذاتية وفشلها ،وبذلك سقطت حكومة الإصلاحيين بصورة فعلية ، لتفتح معها المجال نحو توجهات أخرى في السياسة الاقتصادية .

ابتداء من عام 1992 أي مباشرة بعد توقف المسار الانتخابي دخلت الجزائر في مرحلة أكثر تعقيد على المستوى الاقتصادي حيث تعقدت أمور الميزانية ببلوغ العجز فيها حد 100 مليار دينار جزائري الرقم الذي يعادل 7.8 % من الناتج المحلي الخام العجز الذي يرجع السبب فيه إلى تراجع أسعار البترول التي انتقلت من 20 دولار عام 1992 إلى 5.17 دولار فقط عام 1993<sup>1</sup>. كما عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار انخفاضا متسببا في تراجع العائدات الحقيقية من الصادرات النفطية.

أما الجبهة الاجتماعية فلم تكن هي الأخرى بمنأى عن التقلبات وحالة عدم الاستقرار التي ميزت الجبهة الاقتصادية. فعلى الرغم من محاولات احتواء الوضع من خلال سياسة رفع الأجور سنة 1991 المرفقة بسياسة دعم لصالح الفئات الدنيا في سلم الأجور وكذلك عديمي الدخل ، الأمور على هذا النطاق لم تتحسن. فالوضع ازداد تعقيدا نتيجة الاختناق المالي الذي بلغ الذروة عام 1993 ، الأوضاع التي دفعت باتجاه تبلور فكرة اللجوء إلى أطراف أجنبية لفك الأزمة. إن هذا الاتجاه في السياسة الاقتصادية تم الإعلان عنه رسميا ابتداء من عام 1994 السنة التي قبلت فيها الجزائر بشكل معلن مباشرة عمليات إعادة الجدولة لديونها الخارجية. وقبل الشروع في بحث مسألة إعادة الجدولة وما رفقها من سياسات اقتصادية. بموجب تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي في مرحلة التعاون مع مؤسسات " بريتون وودز Bretton Woods " أرى ضرورة تناول مسألة الانتقال إلى اقتصاد السوق كمرحلة سبقت تطبيق الجيل الثاني من الإصلاحات من خلال تناول مفهوم الانتقال و شروط تطبيقه مع التركيز أيضا على إيضاح المفهوم الجديد لدور الدولة في ظل هذا النظام.

إن عجز نظام التخطيط الاقتصادي عن الوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية التي رفعت شعارها السياسات الاقتصادية التي تبنتها العديد من البلدان الاشتراكية عجل بقبول فكرة الانتقال إلى اقتصاد السوق كنمط جديد للتنظيم. فالجزائر كبلد طبق نظام التخطيط لم يكن ليختار طريقا آخر لتنظيم الاقتصاد سوى النظام الحر في إطار مبادئ اقتصاد السوق ، مع الحرص على التقارب مع أطراف أجنبية في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي المدروسة الرامية إلى الخروج بسرعة من الوضع الحرج الذي آلت إليه الجبهة الاقتصادية.

<sup>1</sup> محمد راتول. مرجع سابق ص 47 .

**1 - مفهوم وشروط الانتقال إلى اقتصاد السوق: إن عملية المرور من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يطلق**

عليها مرحلة الانتقال. أما الانتقال إلى اقتصاد السوق فهو عملية اجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها<sup>1</sup>. إن عملية الانتقال إلى النظام الجديد أخذت تتنامى في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بفعل الأحداث والتطورات التي عرفتها معظم بلدان أوروبا الشرقية. أما في الجزائر فإن الرغبة في التوجه إلى هذا النظام بدأت تبرز بعد صدور بيان السياسة العامة للحكومة الصادر في ديسمبر من عام 1990 أمام المجلس الشعبي الوطني. ففي رسالة النية والمذكرة اللتين وجهتهما الحكومة ونقصد وزارة المالية والاقتصاد في 21 أوت 1990 جاءت فكرة الانتقال واضحة المعالم لعل من أهم ما خصت به هذه الرسالة هو الانفصال عن نظام اقتصادي ثبت فشله وعدم فعاليته في معظم الدول بما فيها الجزائر وهو الانتقال الذي حدث في ظرف سياسي تميز بالتعددية والمشاركة السياسية الديمقراطية. على هذا الأساس فعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تحتاج إلى الدقة وفعالية الاختيارات الاقتصادية بالإضافة إلى تهيئة المناخ الملائم السياسي على وجه الخصوص مع العمل على تعبئة الجماهير لقبول وفهم النظام الجديد لكي يسهل التكيف مع مبادئه.

إن تجربة الانتقال للعديد من الدول في العالم والعالم العربي خصوصا توحى بوجود بعض المعوقات كانت تقف دون إتمام هذه العملية بالشكل المطلوب التي تتلخص فيما يلي<sup>2</sup>:

- وجود اختلال هيكلي في البنية الاقتصادية تجلّى من خلال ضعف تغطية الإنتاج المحلي للطلب في ظرف ميزه ارتفاع في معدلات النمو السكاني.

- الطابع الاحتكاري الذي يغلب على معظم الأسواق الذي من مظاهره احتكار القطاع العام لغالبية النشاطات الإنتاجية والتجارية.

- احتكار القطاع الخاص لنشاط الاستيراد وارتباط حركة التجارة الخارجية بالأسواق العالمية نتيجة الانفتاح الاقتصادي.

- معظم مؤسسات السوق تعاني من عدم النضج مع وجود تشوهات على مستوى الأسواق والأسواق المالية تحديدا، فضلا عن تشوهات الأسعار نتيجة الفرق بين الأسعار الجارية والأسعار الحقيقية مع وجود غموض يكتنف القوانين المنظمة لعمل السوق.

إن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق في ظل المعوقات التي تواجهها الدول ستتطلب إقامة أسس وقواعد متينة

<sup>1</sup> دراوسي مسعود مرجع سابق ص 366 .

<sup>2</sup> مصطفى عبد الله الكفري، الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، مجلة الحوار والتقدم، العدد 13 و14، المؤرخة بتاريخ 07/01/2004، ص 1.



لعمل وسير السوق وفق المقاييس والقوانين المعمول بها ، كفتح المجال نحو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج على النهج الليبرالي<sup>1</sup>. في هذا الإطار وضمن توجهات الحكومة تم اعتماد ابتداء من عام 1988 برنامج تصحيحا يهدف تدريجيا إلى تحقيق اللامركزية في صنع واتخاذ القرار وتطوير آليات السوق و إزالة كافة مظاهر الاختلال خصوصا ما يتعلق بمالية الدولة . وفي سبيل تحقيق الانتقال بالصورة المتعارف عليها تمت إصلاحات في قطاعات حساسة كالصناعة والفلاحة مع الاتجاه نحو خصوصية هذه القطاعات وتصفية كل ديونها . كما اعتمدت الحومة في إطار سياسة الإصلاحات نظام جديد للأسعار بتطبيق نظام الأسعار المقتنن والحر فضلا عن الاتجاه الفعلي نحو فصل الخزينة العمومية من الدائرة المالية بصدر قانون القرص والنقد عام 1990 الذي حدد صلاحيات كلا من الخزينة العمومية والبنك المركزي مع تحديد نوع العلاقة بينهما التي أصبحت بموجب القانون تعاقدية . كما حرصت الحكومة على الرفع التدريجي للدعم عن السلع الأساسية على الرغم من المقاومة التي واجهتها الحكومة من الجبهة الاجتماعية.

إن من المتطلبات الأخرى للانتقال إلى اقتصاد السوق إعادة النظر في دور الدولة كطرف أساسي في اللعبة الاقتصادية<sup>2</sup>. إن الحاجة إلى هذا الدور المتجدد لم تبرز في البلدان الليبرالية فحسب بل شملت أيضا البلدان النامية. فالمرور من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يؤدي حتما إلى تغيير جذري في مهام الدولة . فالارتباط المتبادل والمتزايد بين الاقتصاد الوطني وتدويل الأسواق يعني بالنسبة للدول إعادة هيكلة جوهرية للاستجابة لمتطلبات النجاعة والفعالية. إن الجزائر لاستطيع أن تتجنب هذه الإشكالية ، ومن ثم فهي مطالبة لإعادة النظر في الدور الذي يتعين على الدولة أن تلعبه في ظل المعطيات الجديدة ، خصوصا الدور المتعلق بالإنتاج من خلال حصر دقيق للقطاعات التي يمكن للقطاع الخاص أن يتكفل بها . إن الدولة في إطار اقتصاد السوق قد تلعب دورا مهما في عملية التنظيم وتصحيح نقائص السوق وهذا يتطلب تقوية أجهزتها بغرض التحكم والرقابة الصارمة.

إن إعادة النظر في دور الدولة كأحد متطلبات اقتصاد السوق كان من بين الأمور الهامة التي ركزت عليها تقارير البنك الدولي من منطلق أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى دولة فعالة تقوم بدور المحفز والمسير للتطور و تعمل على تشجيع أنشطة الأفراد ودوائر الأعمال الخاصة وتكملها<sup>3</sup>. الرسالة التي يوجهها البنك الدولي هي أن التنمية التي تسيطر عليها الدولة قد فشلت ، كما أن التنمية التي تتم بدون تدخل من الدولة هي أيضا محكوم عليها بالفشل، وهي الرسالة التي تصل إلينا من خلال ما تعانيه شعوب العالم المنهارة كالصومال وليبيريا. إن

<sup>1</sup> دراوسي مسعود مرجع سابق ص367.

<sup>2</sup> زرنوح ياسمينية . مرجع سابق ص174.

<sup>3</sup> فوزي سمير عزيز . دور الدولة الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة مع الإشارة إلى مصر. ماجستير في الاقتصاد . جامعة عين شمس . كلية التجارة . قسم الاقتصاد. سنة 2000 . ص. 66 .

العالم اليوم يتغير وتتغير معه وجهات النظر حول مفهوم ودور لدولة. لذا فالتطورات والأحداث المستجدة على الصعيد الدولي خصوصا الأزمات أصبحت تدفع باتجاه البحث في أسئلة أساسية متعلقة بهذا الجانب، كمثلا ماذا يجب أن يكون دور الدولة؟ وما الذي تستطيع الحكومة أن تفعله أو لا تفعله؟ وما أفضل الوسائل لأن تفعله؟

إن وجود الدولة الفعالة ضروري لتوفير السلع والخدمات وكذلك القواعد والمؤسسات وكلها تعتبر من متطلبات السوق، وتعمل على ازدهاره. بدون الدور الفعال الذي تلعبه الحكومة لا يمكن تصور تحقيق تنمية مستدامة سواء في حالها الاقتصادي أم الاجتماعي<sup>1</sup>. في هذا الشأن هناك بعض المهام لا مفر منها على الدولة أن تؤديها أداء صحيحا، وهي مجموعة عناصر حاسمة للتنمية المستدامة التي يشارك فيها الجميع للحد من الفقر، تتمثل في وجود قاعدة أساسية من القانون تضبط على أساسها القواعد التي تحكم السوق وكذلك سير عمله والاستثمار في العنصر البشري وإقامة البنية التحتية الأساسية وحماية الشرائح الضعيفة من السكان وكلها مجتمعة تمثل عناصر قد تساهم في تذليل العقبات وتمهد الطريق نحو إرساء اقتصاد قوي قادر على تحقيق النمو والتنمية.

## 2 - إعادة الجدولة وبرنامج التصحيح الهيكلي المطبق في الجزائر خلال الفترة 1994 - 1998 :اتجهت

العديد من الدول النامية منذ بداية الثمانينات إلى انتهاج السياسات الإصلاحية تحت تأثير الصدمات الخارجية الرئيسية لبعضها وتفاقم عبء الديون الخارجية لبعضها الأخر مع استمرار الحكومات في التوسع في النشاط الاقتصادي العام إلى أن تزايد العجز في الميزانية العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات وتضاعفت ظاهرة التضخم وهروب الكثير من رؤوس الأموال إلى الخارج حتى أصبحت الدول النامية مصدرا لتحويلات كبيرة إلى الدول الصناعية وكانت النتيجة في الكثير من الحالات حدوث أزمة في الاقتصاد الكلي وتبعاً لذلك لم تجد كثير من الدول النامية مفرًا من إتباع إجراءات صارمة للتكيف مع المتغيرات التي ظهرت على الساحة الدولية أو تحت تأثير المؤسسات المالية الدولية<sup>2</sup>.

شرعت الجزائر على غرار العديد من البلدان النامية الحديثة العهد بنظام اقتصاد السوق في تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي وبشكل معلن ابتداء من عام 1994، البرنامج الذي راهنت عليه الدولة للخروج من الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم الذي نجم عن الضائقة المالية التي عرفتها البلاد مباشرة بعد الصدمة البترولية لعام 1986، والتي امتدت انعكاساتها الخطيرة إلى ما بعد عام 1992 حيث أصبحت الجزائر رسميا في عداد الدول المتوقفة عن الدفع .

<sup>1</sup> فوزي سمير عزيز مرجع سابق ص 71 - 74.

<sup>2</sup> أميمة زكي شانة. أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. العدد الثاني. جامعة عين شمس القاهرة 1996. ص 355 .

إن هذا البرنامج بكل ما يشكله من أهمية في هذه الفترة يتوقع من تنفيذه إحداث إصلاحات جذرية وعميقة شمل إصلاح أنظمة الإنتاج والتوزيع للمؤسسات والإصلاح المالي وإصلاحات تخص السياستين المالية والنقدية للحد من الضغوط التضخمية وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية وإصلاح التجارة الخارجية. كما احتوى البرنامج على ترتيبات خاصة بشروط الحصول على القروض الخارجية وكذلك تدفق الموارد بما يغطي الاحتياجات الملحة والمستعجلة بالكيفية التي تسمح بفك الخناق المالي<sup>1</sup>.

إن المعرفة الدقيقة بجيئات وتفاصيل البرنامج تتطلب الإحاطة بالجوانب النظرية ويشمل ذلك التعريف ببرنامج التصحيح الهيكلي والإطار النظري الذي يستند إليه والأهداف المتوخاة من تنفيذه والأسباب الدافعة لتبنيه، فضلا عن فحوى السياسات التي يطرحها البرنامج للتنفيذ.

**2-1- التعريف ببرنامج التصحيح الهيكلي:** برنامج التصحيح الهيكلي عبارة عن مجموعة من الخطط والسياسات والبرامج الفرعية الملائمة التي يتوقع تنفيذها تدريجيا على مراحل في الفترة القصيرة وكذلك المتوسطة والطويلة، الرامية إلى إحداث تغييرات جذرية وشاملة باتجاه إصلاح الهيكل الاقتصادي، فضلا عن متابعة التغييرات المستمرة في جانب البنية الدولية<sup>2</sup>.

بموجب هذا التعريف البرنامج يمكن تقسيمه إلى شقين. الشق الأول يتعلق بسياسات التثبيت أو التكيف وهي عبارة عن حزمة من الإجراءات التصحيحية على المدى القصير تتعلق بجانب الطلب وهي من اختصاص صندوق النقد الدولي. هذه الإجراءات تهدف من تطبيقها تخفيف الامتصاص الداخلي (الطلب الداخلي)، وفي المقابل يتم توجيه الطلب نحو السلع الغير قابلة للتداول على مستوى السوق العالمي، ويتوقع أن يكون لهذه الإجراءات آثار انكماشية على الناتج المحلي والتشغيل. إن عمليات الامتصاص ستتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير على المستوى الداخلي والخارجي. الترتيبات الداخلية تمر عبر سياسات الميزانية ويكون هدفها إعادة التوازن بين الموارد والنفقات<sup>3</sup>. أما الترتيبات الخارجية فهي عبارة عن إجراءات نقدية هدفها إعادة توجيه الامتصاص الداخلي باستبدال الامتصاص بين السلع القابلة للتداول في السوق الدولي والسلع الغير قابلة للتداول، ويتحقق ذلك من خلال تنفيذ سياسات نقدية تتمثل في تخفيض قيمة العملة المحلية الذي قد يجعل السلع المستوردة أكثر تكلفة في حين تصبح السلع المنتجة محليا القابلة للتداول في السوق الأجنبي أكثر قدرة

على منافسة السلع الأجنبية عند القيام بعمليات التصدير، و ينتج عن ذلك ارتفاع في ربحية القطاعات

<sup>1</sup> بوعتروس عبد الحق، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر. الانجازات والتحديات. الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. سطيف. 29-30 أكتوبر 2001.

<sup>2</sup> رهام حسين عبد الحكيم، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة. رسالة ماجستير في الاقتصاد. جامعة عين شمس القاهرة. سنة 2000. ص 4.

<sup>3</sup> عبد الحميد بو الودين. تسيير مديونية الدول النامية. حالة الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 1994/1993. جامعة الجزائر. ص 94.

الرصدي مما يؤدي بالنتيجة إلى انتقال وتمركز عوامل الإنتاج في هذه القطاعات.

أما الشق الثاني من البرنامج فيتمثل في سياسات التعديل الهيكلي التي هي من اختصاص البنك الدولي و تهدف إلى تحقيق التوازنات طويلة الأجل . إن هذه السياسات تتعلق أساسا بجانب العرض و شروطه و كذلك قدرة تكيف اقتصاديات البلدان التي تعاني من إختلالات هيكلية مع الصدمات الخارجية . إن البرنامج يحتوي على مجموعة من التدابير التي من شأنها التقليل من التشوهات الناتجة عن الجمود الحاصل في أسواق العمل و السلع، فضلا عن أسواق المال الحديثة العهد بالنسبة لغالبية البلدان النامية. إلى جانب هذه المحاور تهتم سياسات التعديل الهيكلي بقضايا تحسين تخصيص الموارد وزيادة الفاعلية الاقتصادية ورفع معدلات النمو على المدى الطويل بما يضمن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. كما يطلق على السياسات والإجراءات التي يملها كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإصلاحات الاقتصادية الأصولية وهي إجراءات تملى على البلدان التي تلجأ إلى هذه الهيئات طالبة المعونة مقابل تسهيل الحصول على تمويل أو إعادة جدولة ديونها الخارجية<sup>1</sup>. ويطلق على مجموعة السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية والنقدية المصاحبة لعملية الإصلاح عدة تسميات بحسب الهدف المراد تحقيقه و النتيجة المتوقعة من تنفيذه. فقد تسمى ببرامج التقويم المالي إذا كان الإصلاح المالي هو الجانب الأساسي في علاج اختلال ميزان المدفوعات وإعادة التوازن الداخلي والخارجي. كما تسمى ببرامج التثبيت حين يكون الهدف هو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القصير باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية. ويطلق عليها برامج التكيف انطلاقا من كونها تعنى بتصحيح ميزان المدفوعات بواسطة تصحيح مكوناته مع الاهتمام بالتطور العام لمختلف المؤشرات الاقتصادية وتعديل الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي بغرض التخصيص الأمثل للموارد.

**2-2- إيديولوجية صندوق النقد الدولي:** تعد دراسة وفهم الإيديولوجية التي يستند إليها صندوق النقد الدولي في أداء وظائفه مسألة هامة، من حيث أن الكثير من النقاش الذي يدور حول دور الصندوق في العالم الثالث ينبع من الجدل بشأن وجود ومحتوى تلك الإيديولوجية. لذا فمن المهم أن تخضع الفلسفة الاقتصادية للصندوق والافتراضات السياسية التي تنطوي عليها للفحص والتدقيق، حيث أن الصورة الشائعة تصر على أن الصندوق هو منظمة غير سياسية، وتهتم فقط بالقضايا الاقتصادية. وفيما يتعلق بالعناصر التي تتكون منها إيديولوجية الصندوق فتتلخص فيما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> مولاي ولد أب الإصلاحات الاقتصادية وانعكاسها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا 1985 - 2004. ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006/2005. ص 17.

<sup>2</sup> زينب عبد العظيم. صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية. كتاب الأهرام الاقتصادي العدد 143 أول ديسمبر 1999. ص 20-21.

- يقوم الصندوق على أساس معاملة أعضائه بصورة متماثلة، ومن ثم فقد يرفض فكرة قبول أن المستويات المختلفة من التنمية تتطلب إجراءات مختلفة.

- يعد الاستقرار النقدي و المالي بمثابة الهدف الأساس للصندوق عند تصميم وتطبيق سياساته كما يؤكد ذلك **Iva Rooth** المدير الثاني للصندوق حتى عام 1955 الذي يرى أن الهدف الملائم للسياسة الاقتصادية في البلدان النامية هو التنمية مع التثبيت.

- أن جذور الفلسفة الاقتصادية للصندوق تكمن في الإطار الليبرالي. فعلى الرغم من أن الصندوق لا يمتلك إطارا نظريا مكتوبا، إلا أن الأساس التحليلي لبرامجه يتم صياغته في سلسلة أوراق يعدها خبراء الصندوق التي يستندون فيها إلى المنهج النقدي بالإضافة إلى أفكار أخرى مستمدة من الفكر الكيترتي.

**2-3- الأسس النظرية لبرنامج الهيكلية:** يركز خبراء الهيئات المالية والنقدية الدولية في تشخيصهم لأوضاع البلدان التي تعاني من اختلالات هيكلية، وكذا اقتراح الوصفات العلاجية المناسبة على أفكار مجموعة المذاهب والمدارس الفكرية على رأسها المدرسة النيوكلاسيكية التي تمثل بأفكارها المنبع الأساسي للسياسات المقترحة من قبل هذه الهيئات. فهذه المدرسة ذات الاتجاه الليبرالي تدعو إلى الحرية الاقتصادية أي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك قوانين السوق تعمل دون عوائق، وهي ذات الأفكار التي تتقاطع مع التيار النقدي **Monetarists** الذي يطرح التفسير النقدي لميزان المدفوعات. بالإضافة إلى هذين التيارين تستمد برامج التصحيح الهيكلية أسسها النظرية من فكر الكيترتيون الجدد **Post keynesians** الذين اعتمدوا في تفسيرهم على أسلوب الامتصاص وكذلك أفكار **Robinson** التي تدعمت بشرط **Marshall Lerner** وشكلت مرجعية مدخل المرونات.

**2-3-1- مقارنة ميزان المدفوعات :** بغرض تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وضع صندوق النقد الدولي نموذجا يمكن بواسطته علاج الاختلال حسب تصوره لطبيعة العجز الحاصل في الميزان، حيث يعبر هذا الأسلوب على أن الاختلال هو نوع من الاضطراب المرتبط بحالة لا توازن بين العرض والطلب المرتبط بالتكلفة النقدية وعليه فإن المعالجة للاختلال تتم بواسطة العمل على زيادة أو تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق<sup>1</sup>.

**2-3-2- مقارنة الامتصاص:** ويطلق عليها أيضا أسلوب الامتصاص أو طريقة الطلب الكلي وكلها مرادفات لنفس المعنى التي تعني أسلوبا يتم إتباعه قصد معالجة الاختلال الموجود في ميزان المدفوعات، يركز أساسا على دور السياسة المالية وأدواتها انطلاقا من التحليل الكيترتي، حيث يتم اللجوء إلى تخفيض مستوى

<sup>1</sup>مولاي ولد أب. مرجع سابق. ص 27.

النفقات العامة، أي تقليص نفقات المقيمين في الدولة على السلع والخدمات المحلية والأجنبية<sup>1</sup>. تستمد هذه الطريقة جذورها من الفكر الكيترزي الذي يرجع التضخم إلى الحالة التي يكون فيها فائض الطلب يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي وأن التضخم كمظهر من مظاهر الاختلال النقدي لا يحدث إلا بعد المرحلة التي يصل فيها النظام الاقتصادي إلى مستوى التشغيل الكامل. يعتقد خبراء صندوق النقد الدولي أن الإفراط في الطلب الكلي ناجم عن طموحات إنمائية وأخرى استهلاكية تفوق موارد البلد، كما أن هذا الإفراط قد يكون سببه أخطاء في السياسة الاقتصادية وسوء استخدام الموارد الاقتصادية، فضلا عن الزيادة الكبيرة في مقدار الدخل التي يتم توزيعها من قبل بعض الحكومات. استنادا إلى هذه المقاربة دائما يفسر عجز الموازنة على أنه زيادة عامل الامتصاص على الدخل القومي<sup>2</sup>.

**2-3-3- مقارنة مدخل المرونات:** يعتمد أسلوب المرونات على طريقة تحويل الإنفاق بواسطة تغيرات سعر الصرف إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف المقيمين وبالتالي الزيادة في الصادرات<sup>3</sup>. يركز هذا الأسلوب على صياغة مارشال ليرنر Marshal Lerner وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات.

#### 2-4- أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي:

تنقسم الأسباب التي تدفع بالدول إلى تبني برامج التصحيح الهيكلي إلى قسمين، الأولى ترتبط بعوامل خارجية تتمثل في صدمات قد تكون عبارة عن تقلبات حادة في أسعار بعض السلع النمطية ذات الطابع الإستراتيجي، كأسعار النفط مثلا أو أزمات مالية ذات انعكاسات خطيرة على النظام المالي العالمي برمته. هذه الصدمات عادة ما يكون وقعها أخطر على البلدان النامية بحكم العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية التي جعلت من هذه البلدان المتخصصة تقليديا في تصدير المواد الأولية في شكلها الخام في وضع أضعف في هذه المنظومة. إن المتاعب التي تتحملها هذه البلدان نتيجة حدوث هذه الصدمات عادة ما ترتبط بالجانب المالي، إذ سرعان ما يبرز الاختلال على هذا المستوى بسبب ضعف القادرات على الدفع الناجم عن العجز في ميزان مدفوعات الذي يتحول إلى ما يشبه فوهة تحتاج إلى موارد مالية ضخمة لا يمكن تأمينها إلا بواسطة الاقتراض من أطراف خارجية. إن الحاجة الملحة للأموال جعل هذه البلدان تسقط في أحضان الليبرالية العالمية ممثلة في مؤسسات

<sup>1</sup> محمد راتول. سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي تجربة الجزائر. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر. سنة 2000. ص 66.

<sup>2</sup> ماري فرانس لبييرتو. صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث. ترجمة هشام متولي. دار طلاس. دمشق. 1993. ص 155.

<sup>3</sup> سالم عفيفي حاتم. التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم. الطبعة الثانية. الجزء الثاني. دار المعرفة اللبنانية. القاهرة. 1983. ص 60.

بريتون وودز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اللذان سعيا منذ نشأتها إلى ترصد الفرص لمزيد من استتراف موارد البلدان التي تعاني من اختلالات . إن المنظمتين لهما من القدرات ما يجعلهما قادرتان على تطوير حلول في الجانب الاقتصادي والمالي ما قد يبدو لأول وهلة وكأنها حلول سحرية ، لكن سرعان ما تتحول هذه الحلول إلى طوق يشد هذه البلدان موقعا بها في فخ المديونية الذي يهدد الحقوق الاقتصادية لها في ظل نظام اقتصادي و مالي عالمي مجحف كما يؤكد ذلك الخبير المستقل السيد " برنار ميديو " الذي توصل إلى نتيجة مفادها أن آثار المديونية الخارجية و من خلالها برامج التصحيح الهيكلي على مسألة حقوق الإنسان في البلدان النامية تبقى للأسف معروفة وكذلك موثقة<sup>1</sup> . في هذا السياق يعتقد هذا الخبير أن التباين في وجهات النظر يبقى مطروحا بخصوص الارتباط بين انعكاسات برامج التصحيح الهيكلي والمديونية الخارجية والاهتمام الغائب بمسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية لهذه البلدان. على هذا الأساس يقترح بأن لجنة حقوق الإنسان على مستوى الأمم المتحدة يجب أن تهتم بمسألة المس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، كما يتعين عليها الاطلاع على الضغوطات التي تفرضها الحكومات على حقوق بعض الأطراف التي تمنع وتصمد في وجه الإجراءات المفروضة في إطار برامج التصحيح الهيكلي خصوصا قضايا تحرير التجارة الخارجية وخصوصة الخدمات العمومية وإيقاف الدعم على السلع الاستهلاكية الأساسية. كما يتوجب على لجنة حقوق الإنسان أن تعمل وفق فكرة الاعتراف المتبادل بين المقرضين والمقرضين بالمسؤولية المتقاسمة ،على الرغم من اختلافهما فيما يتعلق بمسألة بروز عبء المديونية الخارجية . كما أن هذه اللجنة قد تذهب إلى أبعد من مسألة تبني المقترحات ، أي الالتزام باتخاذ إجراءات عملية في حدود عهدتها القانونية من خلال وضع الأطر والميكانيزمات الكفيلة بخلق الأجواء التي تعمل على الاعتراف فعليا بالمسؤولية المشتركة حول قضية المديونية الخارجية للدول النامية. ينتهي التقرير المعد من قبل الخبير بالاقتراح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة ومناشدة الأعضاء في الجمعية و من خلالها أيضا المؤسسات المالية والنقدية الدولية وكذلك الأطراف المعنية لاتخاذ الإجراءات المطلوبة من أجل محاربة و تخفيف مشكلة الفقر، وكذا الظروف المشجعة على المديونية و الانعكاسات الخطيرة للإجراءات المتبناة من طرف الدول النامية للحصول على قبول تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي. في الأخير يمكننا حصر أهم الأسباب المؤدية إلى تدهور أوضاع البلدان النامية على الصعيد الخارجي على النحو التالي<sup>2</sup> :

- ارتفاع أسعار السلع المستوردة على رأسها أسعار السلع و المواد الغذائية و السلع الوسيطة.

<sup>1</sup>Bernard.Mudho.Programme d'ajustement structurel et dette extérieure .Commission des droits de l'homme .Rapport de l'expert indépendant.E/CN.4/23octobre2003.Page1-2.

<sup>2</sup> أحمد سيد أيوب..برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.مماورها، تحليلها، تأثيرها.الطبعة الثانية. كلية التجارة .جامعة عين شمس القاهرة. 2002 .

- تدهور شروط التبادل التجاري نتيجة ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات، الأمر الذي

جعل العديد من البلدان تصدر حجم أكبر من السلع والمواد الخام للحصول على نفس القدر من السلع المستوردة. إن الاختلال في جانبي العرض و الطلب على السلع على هذا المستوى الذي تحدته التقلبات في الأسعار يشكل وضعاً غير مقبول، إذ أنه يكرس التبعية الغذائية، مما يتطلب معالجة خاصة على المستوى العالمي في إطار مفاوضات تديرها الهيئات الرسمية الدولية و الدول الصناعية المتقدمة مع ممثلي البلدان المتضررة.

- تراجع أسعار الصادرات من المواد الخام بسبب الركود المترامن مع التضخم أو ما يصطلح عليه التضخم الركودي الذي شاهدهته البلدان الصناعية المتقدمة المستهلكة لهذه المواد. كنتيجة لذلك حدوث تراجع حاد في حجم الإيرادات الحقيقية من مداخيل الدول المصدرة لهذه المواد، مما انعكس سلباً على وضعها الاقتصادي الداخلي.

- الارتفاع الملحوظ الذي عرفته أسعار الفائدة على القروض المصرفية لدى البنوك التجارية و تسهيلات الموردين و أسواق السندات الدولية التي كان وقعها سيئاً على الجانب النقدي، إذ تسببت في متاعب حقيقية عند عمليات تسديد الفوائد و أقساط استهلاك القروض من قبل هذه البلدان.

- النزعة الحمائية التي تمارسها الدول الصناعية المتقدمة على صادرات دول الجنوب، ويتعلق الأمر حصرياً بالسلع المصنعة و النصف مصنعة، التي يعكسها الارتفاع في الرسوم و التعريفات الجمركية على هذه السلع. إن هذا الوضع الذي يميز العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية أصبح وضعاً مفروضاً و محققاً يخضع لميزان القوة بين الدول الذي تبقى انعكاساته السلبية على الأداء الاقتصادي لبلدان الجنوب معروفة تتمثل في إيقاف و تعطيل النمو و نمو الصناعات الناشئة على وجه التحديد. هذا الواقع الغير مشجع تحاول البلدان النامية تغييره باستخدام كل الأطر على مستوى عالمي مع السعي إلى تنسيق سياساتها على المستوى الجهوي و الإقليمي وإذا

إذا اقتضى الأمر على المستوى الدولي محاولة بناء إستراتيجية مضادة جماعية لمواجهة الأخطار المحتملة. كما أن سيادة هذا الوضع المختل الداعم لمصالح الدول الصناعية المتطورة كان سبباً في تأخر انضمام الكثير من بلدان الجنوب في المنظمات الاقتصادية و التجارية الدولية، كالمنظمة العالمية للتجارة نتيجة فرض شروط قاسية تعجز البلدان النامية عن الإيفاء بها في ظل الظروف الراهنة التي تحكم العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية.

- انتهاء عهد ثبات أسعار صرف العملات الأجنبية ليحل محله نظام التعويم الشامل للعملة و ما نتج عنه من مشاكل لا يمكن الاستهانة بها على مستوى النظام النقدي العالمي.

- تقلص حجم المساعدات لدول الجنوب بسبب الركود و التضخم الذي ساد العديد من البلدان الصناعية المتطورة في السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، وهي المساعدات التي على الرغم من ضعف حجمها إلا



أنها كانت تمثل بالنسبة للبلدان الأكثر فقرا في العالم المتنافس و المصدر الأساسي لتغطية الكثير من الحاجات الملحة في مجال الاستهلاك و التعليم و الصحة و كل ما يتعلق بالخدمات الحيوية الأساسية.

أما الأسباب الداخلية التي تدفع الدول إلى تبني برامج التصحيح الهيكلي فتتلخص فيما يلي<sup>1</sup>:

- الاتساع المستمر في فجوة الموارد ، نعي الفجوة بين معدل الاستثمار و معدل الادخار المحلي الذي أدى في مرحلة معينة إلى نمو الميل الحدي للاقتراض. إن السبب الرئيسي في اتساع هذه الفجوة يعود إلى الانخفاض في معدلات الادخار الخاص و العام نتيجة لضعف مستوى التحصيل الضريبي بالنسبة للمدخرات العامة و تدني مستوى الدخل الفردي بالنسب للنوع الثاني من المدخرات. إن وجود عوامل الكبح المالي في العديد من البلدان النامية عمل على تراجع الادخار الخاص و تتمثل هذه العوامل في عدم انتشار و تطور أسواق مالية حقيقية تعمل على تشجيع و تعبئة المدخرات الخاصة مما شجع على بروز مراهين ينشطون بصورة غير رسمية هدفهم وضع اليد على المدخرات الصغيرة الناشئة و تحقير فوارق في شكل عوائد نتيجة إقراضها. كما أن من عوامل الكبح المالي المسببة لضعف الادخار الخاص عدم وجود قنوات حقيقية للاستثمار تعمل على تشجيع الاستثمار في الريف من من قبل المزارعين و الحرفيين ، القنوات التي بمقدورها أن تحول بصورة آلية المدخرات الصغيرة إلى استثمارات من خلال نشر الوعي و ثقافة الادخار لدى هذه الأوساط ،متجنبين الوقوع في أحضان المراهين و الصيرافة المبتزين لحقوق صغار المدخرين.

-العجز الدائم و المستمر في الموازنات العامة لدول الجنوب لدرجة تحوله إلى عجز هيكلي بالنسبة للدول النامية مع ارتفاع نسبته من الناتج المحلي الخام و بروز الضغوطات التضخمية و المالية بسبب تبني سياسات التمويل بالعجز و زيادة الائتمان المصرفي لصالح الحومة و القطاع العام.

-العجز الكبير في موازين المدفوعات نتيجة عدم مواكبة الصادرات للنمو الحاصل في الواردات التي عرفت أسعارها اتجاهها تصاعديا خصوصا في الفترة التي تميزت ب بروز التضخم الركودي في البلدان الصناعية، العجز الذي كان سببا في تضخم مديونية البلدان النامية و استنزاف احتياطياتها من النقد الأجنبي، أضف إلى ذلك تدهور أسعار صرف عملاتها المحلية.

- تدني معدل النمو الزراعي و عدم استقراره بسبب الجفاف و قلة سقوط الأمطار و بالنتيجة تراجع في الفائض الزراعي السوقي سواء المحلي أو التصديري.

- فشل سياسات التصنيع التي تبنتها الكثير من البلدان المنتقلة حديثا إلى نظام اقتصاد السوق ما عدى بعض

<sup>1</sup> احمد سيد بواب.مرجع سابق.ص30-37.

الاقتصاديات الصاعدة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، الفشل الذي يعزى إلى تذبذب وغموض في سياسات التصنيع مع توقف عنيف في تنفيذ الخطط و برامج التصنيع بسبب الإصلاح أو التغيير وبالنتيجة توقيف عنيف للمسار في مهده مع تحمل كل الخسائر .

- الانفجار الديموغرافي و ما ترتب عنه من زيادة في عدد سكان الدول النامية، حيث انتقل من 1.7 مليار نسمة أي بنسبة 67% من مجموع سكان العالم البالغ 2.5 مليار نسمة عام 1950 إلى 5 مليار نسمة أي بنسبة 81% من مجموع سكان العالم البالغ 6.1 مليار نسمة سنة 2000، في حين عرفت الدول المتقدمة نموا بطيئا في السكان حيث انتقل من 0.8 مليار نسمة أي بنسبة 33% من إجمالي سكان العالم إلى 1.1 مليار نسمة أي بنسبة 19% خلال النصف الثاني من القرن العشرين، الذي يعزى بالأساس إلى انتشار الوعي و ثقافة تنظيم النسل لدى سكان الدول المتقدمة . لقد ترتب عن الزيادة الرهيبة في عدد السكان في معظم البلدان النامية زيادة في عرض اليد العاملة العاطلة دون القدرة على توظيفها ، أضف إلى ذلك تنامي ظاهرة التروح الريفي و بروز أماكن التجمع العشوائي للسكان في المدن، الواقع الذي نشأ عنه اختلال في التوازن بين الريف و المدينة وبالنتيجة بروز الفقر و التهميش و تصاعد الاقتصاد الغير رسمي الطفيلي<sup>1</sup>.

- الفساد السياسي الناجم عن احتكار السلطة و ما ترتب عنه من استحواذ للثروات و انتشار مظاهر الفساد و الرشوة في الأوساط الرسمية الذي ولد تدمرا و استياء لدى السكان مساهما في خلق بيئة خصبة لتنامي الصراعات بمختلف أشكالها.

## 2-5- أهداف برنامج التصحيح الهيكلي: لكل سياسة أو برنامج اقتصادي أهدافا يرمي إلى تحقيقها على

المدى القصير والبعيد. بالنسبة للمدى القصير نجد أن من أهداف برنامج التصحيح الهيكلي تحقيق الاستقرار بواسطة سياسات التثبيت أو الاستقرار "politiques de stabilisations" الرامية إلى إعادة التوازنات للاقتصاديات المختلفة، كإعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الضغط على الطلب الداخلي و الذي يمكن تحقيقه من خلال إجراءات عاجلة في جانبي السياستين المالية و النقدية كالتخفيض في حجم النفقات العامة بواسطة تجميد الأجور و الحد من الاستيراد و هي ترتيبات تتعلق بجانب السياسة المالية، وتخفيض قيمة العملة المحلية كإجراء مرتبط بجانب السياسة النقدية<sup>1</sup>. في معرض أبحاثه المخصصة جزئيا للأسس النظرية لبرامج التصحيح الهيكلي يحدد جيرارد قرولي Gérard Grellet مجموعة من الأهداف التي ترمي إليها برامج

<sup>1</sup> أحمد سيد أيوب مرجع سابق ص .

<sup>2</sup> زياد رداوي. أهداف برامج التصحيحات الهيكلية في البلدان العربية لاقتصاديات السوق. مقال نشر بتاريخ 3 ديسمبر 2006 .

التصحيح في المدى القصير التي لا تختلف عما تم ذكره سابقا نوجزها على النحو التالي<sup>1</sup>:

- تصحيح نظام صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية. من هذا الهدف يحدد هذا الكاتب هدفين فرعيين آخرين وهما:

• العمل على الرفع من الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي.

• البحث عن الأسعار الحقيقية و من خلالها وضع معدل وحيد لسعر صرف العملة على نطاق نفس الاقتصاد الوطني.

- التأطير لعمليات الائتمان. الهدف من تبني مثل هذه السياسة النقدية هو التوقف عن عملية المفاضلة بين المستفيدين من القروض، بالإضافة إلى وضع حدود لمديونية المؤسسات باتجاه الخزينة العمومية.

- الحد و التخفيض من عجز الموازنة العامة ، العجز الذي قد تزداد حدته مع تراجع في المداخيل الخارجية و التدهور في شروط التجارة الخارجية. إن هذه الدول التي تبقى تعيش في مستويات أدنى من الإمكانيات الفعلية المتوفرة لها تبقى مطالبة بموجب الأهداف المسطرة في هذه البرامج بتسريح العمال و البحث عن توازن دائم للمؤسسات العمومية للتخفيض من مستوى الأجور الحقيقية و الحد من نفقات التسيير و كذا عجز الموازنة و محاربة التضخم و التحكم في التوسع الغير مراقب للكثلة النقدية ، كما أن من الأهداف التي يطرحها الكاتب تحرير كلي للسوق و فتح الاقتصاد الوطني للخارج. أما على المدى الطويل، فالأهداف تندرج في إطار سياسات التكييف الهيكلي الرامية إلى تحسين وتطوير العرض المحلي من السلع و الخدمات، و تحسين مستوى أداء الجهاز الإنتاجي و السعي للحد من سوء استخدام الموارد والعمل على رفع القدرة التنافسية للجهاز الإنتاجي. إن تحقيق هذه الأهداف يستدعي إحداث إصلاح في النظام المالي و النقدي و التجارة الخارجية و سياسات الأجور و الأسعار و النظام الضريبي مع مراجعة طرق و آليات تدخل الدولة في الدائرة الاقتصادية. إن ملاحظة مسار التطور التاريخي لسياسات التصحيح الهيكلي و من خلالها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق في الكثير من البلدان النامية بما فيها العربية توحى لنا بأن هذا التطور مر بمرحلتين مهمتين وهما:

- المرحلة الأولى تم فيها تهيئة المناخ و الأرضية للسماح بالتحول لآليات السوق برفع القيود الإدارية في جانب السياستين المالية و النقدية، كإلغاء الدعم عن السلع و تخفيف الضغوط على أسعار الفائدة مع الإبقاء على الهيكل الجامد للأجور.

- المرحلة الثانية التي تم فيها السعي السريع إلى إحداث تغييرات جوهرية في هيكل ملكية وسائل الإنتاج و

<sup>1</sup>Djenane Abdelmadjid. Op.cit.Page 22-23.

العمل على توفير شروط آلية السوق وفق الإطار النيوكلاسيكي.

وفيما يخص معالجة الإختلالات الهيكلية فإن معظم هذه البلدان طبقت سياسة سعرية أقل ما يقال عنها أنها كانت تتميز بالجمود، بمعنى أنها لم تعكس التكلفة الحقيقية للسلع و الخدمات المنتجة، متسببة في حدوث الكثير من التشوهات في الأسعار . كما أن سياسات تخفيض سعر صرف العملة كأحد الإجراءات النقدية التي تضمنتها برامج التصحيح الهيكلي كانت في الكثير من الأحيان عديمة الفعالية و باهظة التكاليف ، كما ذهب هؤلاء إلى انتقاد الدور الذي يلعبه سعر الفائدة في إطار السياسات التصحيح من منطلق أن اقتصاديات البلدان النامية بما فيها العربية وفي ظل الظروف التي تحكمها ليس بمقدورها الاستجابة للتغيرات التي قد تحدثها البنوك على مستوى أسعار الفائدة ، مع الأخذ بعين الاعتبار بالنسبة للدول العربية المسألة العقائدية التي تقضي بجرمة أسعار الفائدة على أساس أنها ربي و هذا حال دون استخدام هذه الأداة بفعالية .

في النهاية يمكننا حصر الأهداف الرئيسية لبرنامج التصحيح الهيكلي من خلال النقاط التالية:

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و الخاص، مع الانسحاب التدريجي لدور الدولة في بعض النشاطات الاقتصادية مقابل تشجيع المبادرات الخاصة في مجال الإنتاج تحديدا.
- العمل على تخفيف أعباء الميزانية العامة و تكريس مواردها باتجاه دعم بعض القطاعات ذات الصلة بالجهة الاجتماعية، كالعليم و الصحة لأن ذلك سيمكن من تحقيق الانسجام و التناسق الاجتماعي
- " la cohésion sociale " المهم لتحفيز الشرائح الاجتماعية و الطبقة الشغلية لتبني السياسات المطروحة و تنفيذها بأكثر فعالية باتجاه التحسين المستمر لأدائها الاقتصادي .
- تطوير السوق المالي مع تنشيط و تفعيل دورها في تعبئة الموارد و إدخال الديناميكية على رأسمال الشركات بقصد تطويرها و رفع قدراتها الإنتاجية.
- خلق مناخ ملائم للاستثمار من خلال سن تشريعات و قوانين للاستثمار تتميز بالمرونة و تستجيب لأهداف المستثمرين المحليين و الأجانب على حد سواء.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة خاصة الموارد الغير متجددة ، مع تشجيع عمليات البحث و التطوير في مجال التنقيب و الاستكشاف عن الموارد سواء عن طريق الاستثمارات المحلية أو طلب المساعدة من شركات أجنبية بواسطة استثمارات مباشرة و غير مباشرة في حدود القوانين و القيود التي يفرضها قانون استثمار البلد.

- ضرورة استقرار عناصر الاقتصاد الكلي، كضبط التضخم و تحقيق التوازنات الكبرى كتوازن الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للدولة.

- العمل وبشكل جدي و صارم على عدم تأجيل عمليات الإصلاح الاقتصادي، لأن كل تباطؤ في هذا الجانب سوف يؤدي إلى تعميق و تعقد المشكلات التي وضعت لها خصيصا هذه الإصلاحات كما أن ذلك سيكرس المعاناة و يؤجل الانتعاش الاقتصادي الذي تنتظره الشعوب.

**2-6-1- السياسات المعتمدة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي:** إن الوصفة العلاجية التي تضمنها برنامج التصحيح الهيكلي تتضمن مجموعة من السياسات ذات الارتباط بالجانبيين الاقتصادي و الاجتماعي يمكن تلخيصها على النحو التالي<sup>1</sup>:

### **2-6-1-1- سياسات مصممة لرفع معدل النمو الاقتصادي تتشكل من المحاور التالية:**

أ- سياسات تحرير التجارة و إصلاح التعريفات الجمركية ، فضلا عن سياسات تحرير أسعار الصرف و أسعار الفائدة . في هذا الخصوص يتوقع مصممو هذه السياسات أنها ستمكن من إحداث تغيير في هيكل الحوافز و التخفيف من التشوهات و إصلاح النظام النقدي و التجاري على حد سواء.

ب- سياسات قطاعية توضع لتحسين الأداء الاقتصادي على المستوى القطاعي بإحداث تغيير على مستوى الأسعار باتجاه تحريرها حتى تعكس و بدقة تكلفة الفرصة البديلة في مجمل القطاعات.

### **2-6-2 - سياسات توضع من أجل تحسين تخصيص الموارد و تتضمن بالخصوص :**

أ- خطط و برامج لترشيد الاستثمار الحكومي و الخاص بما يتيح الرفع من مردوديت ه و فعاليته خاصة فيما يتعلق باحترام مواعيد الإنجاز و كفاءة الشركات المنجزة للاستثمارات و مكاتب الخبرة التي تقوم بتصميم و تقييم الاستثمارات المقترحة.

ب- برامج إدارة و تنظيم إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها المؤسسات المالية ، كالبانوك و شركات التأمين حتى تصير الإصلاحات التي يجري تنفيذها في الجانب المالي و النقدي تماشي و تنسجم مع نظيرتها في الجانب الحقيقي من الاقتصاد . هذا الانسجام يعتبر جد مهم لنجاح السياسات أي تنفيذها بأكثر فعالية.

ج- سياسات تخص تعبئة الموارد المحلية، تشمل سياسات تشجيع الادخار بواسطة رفع أسعار الفائدة الاسمية،

فضلا عن تسعير مختلف الخدمات التي كانت قبل تنفيذ البرامج تمنح مجاناً كالتعليم و الصحة و النقل، حتى

<sup>1</sup> تانني فتحي إبراهيم علي رضوان، تقييم برامج التكيف الهيكلي من أجل التنمية الشاملة . رسالة ماجستير في الاقتصاد . كلية التجارة . جامعة عين شمس القاهرة. سنة 2000 . ص15 .

تتمكن من تغطية تكاليفها بالكامل و لا تبقى تشكل عبئا دائما على الدولة. كما أن هذه السياسات ستسمح بإلغاء الدعم المطلق و توجيهه بشكل حصري لمستحقيه الفعليين مع تشجيع ضريبة المبيعات و الضريبة على القيمة المضافة، و زيادة تدفقات الأموال من الخارج مع وضع الشروط و القيود على خروجها حتى لا يتم هدرها أو استغلالها من طرف جهات في الخارج، أي تحويل استغلال الفائض.

د- سياسات تحسين إدارة و تسيير الديون الخارجية للتقليل من عجز الحساب الجاري، و خلق الفائض التجاري و استعادة الجدارة الائتمانية و تخفيض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام.

### 2-6-3- سياسات يتم تصميمها لمعالجة الآثار الجانبية الناجمة عن تنفيذ السياسات الاقتصادية : الأمر

يتعلق بالتدابير الكفيلة بالمحافظة على البيئة من التلوث و التدمير الناجم عن الاستعمال المفرط و السيئ لطرق الإنتاج، أضف إلى ذلك إجراءات تخصص للتخفيف من الانعكاسات السلبية المحتملة للسياسات على المستوى الاجتماعي ، كالترتيبات التي من شأنها ترقية الاستثمار البشري و توفير الرعاية الصحية و خلق شبكات للدعم و المساعدات الاجتماعية التي يجب أن تأخذ شكل تحويلات نقدية أو مساعدات عينية لصالح الفئات المتضررة من الفقراء و البطالين و كذلك ذوي الدخول المنخفضة من العمال و الموظفين .

### 2-7- مبررات اللجوء إلى إعادة الجدولة و حتمية تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر:

#### 2-7-1- مبررات اللجوء إلى أسلوب إعادة الجدولة: بموجب توقف المسار الانتخابي في الجزائر عام 1992

قامت الدولة بإجراء بعض التعديلات على المستوى السياسي من بينها إحداث تغيير على مستوى الجهاز التنفيذي كان الهدف منه تهيئة الظروف لمعالجة الملفات الشائكة في مقدمتها ملف المديونية الخارجية الذي أصبح في هذه المرحلة الحرجة مشكلا حقيقيا يعيق سير و عمل جهاز الدولة. إن بلوغ المديونية حدود 30 مليار دولار أمريكي أصبح يشكل وضعا لا يطاق و يدفع باتجاه تكريس التبعية للخارج بشتى أشكالها. إن مما زاد الأمور تعقيدا كون الديون القصيرة الأجل أصبحت تشكل أهم مكون في هيكل المديونية متحولة بذلك إلى ورقة ضغط على الحكومة التي كان عليها مباشرة عمليات التسديد الفوري في وقت لا الظروف و لا الإمكانيات المتاحة كانت تسمح بذلك. إن بنية الديون الخارجية و ما نتج عنها من صعوبات في عمليات التسديد أدت بالنهاية إلى وضع غير مرغوب أصبحت. بموجبه الجزائر في حالة التوقف عن الدفع بحلول سنة 1993 ، السنة التي أصبح فيها خدمة الدين الخارجي لوحدته يتطلع حل العائدات من الصادرات النفطية، أي نسبة تصل إلى نحو 86 %<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Mutin George .Le contexte économique et social de la crise algérienne. Page 9.

إن تطور الوضع المالي على هذا النحو الخطير وما ترتب عنه من مخلفات وتداعيات لم يترك مجالاً للخيارات والبدائل سوى اللجوء إلى عمليات إعادة الجدولة الخيار المر والغير المرغوب بالنظر لما يترتب عنه من تبعات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

إن القبول بهذا الحل للمعضلة المالية فتح الباب على مصراعيه للمفاوضات مع الأطراف الدائنة الذي توج في الأخير بقبول الجزائر الشروع في تنفيذ برنامجاً للتصحيح الهيكلي تحت إشراف الهيئات المالية والنقدية الدولية عبر مرحلتين. مرحلة أولى بدأت بتاريخ 01 جويلية 1994 تم فيها توقيع اتفاق استعادي مع صندوق النقد الدولي، تلتها مرحلة ثانية تمتد من جوان 1995 وتنتهي بنهاية عام 1998 يتم فيها الاتفاق مع الأطراف الدائنة على تنفيذ برنامج لتمويل الموسع يتبعه برنامج إعادة جدولة الديون لتتمكن الجزائر من الحصول على سيولة إضافية تضمن تغطية عمليات التمويل لمختلف البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه المرحلة.

إن من الأمور الملفتة للانتباه عند تناول سياسات إعادة الجدولة و البرامج التصحيحية المتمخضة عنها، هي كون إبرام الاتفاقيات ودخولها حيز التنفيذ لم ينتج عنها تقليص في حجم المديونية، بل على العكس من ذلك التخوفات من ارتفاع حجمها التي كانت دوماً تجدها مبررات لدى الحكومات السابقة خصوصاً حكومة بالعمري عبد السلام وقعت فعلاً، إذ انتقلت المديونية من 30 مليار دولار إلى 33 مليار دولار مما زاد من تعقيدات هذا الملف الشائك.

إن من النتائج التي تمخضت عن مفاوضات إعادة الجدولة قبول الجزائر تطبيق برنامج للصحيح الهيكلي مقترح من قبل خبراء الهيئات المالية والنقدية الدولية، البرنامج الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى إعادة التوازنات المالية والكلية الكبرى "les grands équilibres macro économique" تتضمن على وجه الخصوص تخفيض قيمة الدينار الجزائري من جديد ليصبح يبادل بـ 0.10 فرنك فرنسي FF عام 1995، فضلاً عن ترتيبات في جانب الميزانية ترمي إلى التحكم في العجز من خلال تبني سياسة مالية هدفها التحكم أكثر في النفقات بتخفيضها، مع السعي لإيجاد مصادر لتمويل الميزانية خارج إيرادات المحروقات. كما تضمنت الوصفة العلاجية المقترحة إجراءات تخص جانب الأسعار، حيث كان الاتجاه نحو تحريرها مع التزام الحكومة برفع الدعم عن العديد من السلع والمواد الاستهلاكية ماعدا السلع الأساسية كالخبز والحليب مثلاً<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى الإجراءات المذكورة، احتوى البرنامج أيضاً على حزمة من الإجراءات في جانب السياستين المالية والنقدية مع تحديد معالم السياسة التجارية التي يتعين على الحكومة تبنيها خلال هذه الفترة.

<sup>1</sup>Mutin George .Op.cit . Page10.

على المستوى الجزئي فإن المقترحات تضمنت سياسات لتصحيح عدم التوازن على مستوى القطاعات والفروع لإعادة بعث نموها ودفعتها باتجاه تحقيق فوائض تسمح بتنشيط كلا من الاستثمار والتوظيف.

بناء على ما تم عرضه يتبين أن برنامج التصحيح الهيكلي المعد للجزائر هو عبارة عن وصفة علاجية تناولت كافة الجوانب المختلفة للاقتصاد الوطني، كما يمكن اعتباره برنامجا يتوقع من تنفيذه السماح بفتح المجال نحو التعاون الدولي في إدارة الأزمة، الأمر الذي لم تعهده الجزائر من قبل .

قبل الشروع في عرض محتوى السياسات التي تضمنها البرنامج وكيفية تنفيذها ، نبدأ أولا بتقديم عرضا عن الأهداف التي تعتبر في فلسفة المؤسسات النقدية الدولية أهدافا نمطية تصلح لكل الاقتصاديات التي تعاني من اضطرابات في الجانبين الحقيقي والنقدي من الاقتصاد .

**2-7-2 - أهداف برنامج التصحيح الهيكلي المنفذ في الجزائر:** لقد صمم خبراء المؤسسات المالية والنقدية الدولية مجموعة من الأهداف يتوقع أن تسمح في حالة تحققها بإزالة كل مظاهر التشوه والاختلال التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري . إن هذه الأهداف حددت لها مقاييس ضمن البرنامج ستكون مرتبطة بالعامل الزمني، ومن هنا يمكننا التكلم عن أهداف قصيرة المدى وأخرى متوسطة وطويلة المدى<sup>1</sup>.

بالنسبة للفترة القصيرة فإن المقاييس المعتمدة يتوقع أن تسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تبني برنامجا للتثبيت " programme de stabilisation " يرتكز بالأساس على سياسات إدارة الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري دون إغفال وتيرة هذا الطلب محليا وخارجيا، وكذلك عملية تدفق السلع والخدمات خلال هذه المرحلة .

أما بالنسبة للمدى المتوسط، فالمقاييس المعتمدة ستعمل على تحريك آلة الإنتاج ودفعتها باتجاه رفع المعروض من السلع والخدمات من خلال اعتماد سياسات تكثيف الإنتاج من قبل المنتجين المحليين، سواء كانوا أفراد أم مؤسسات. كما أن المقاييس المعتمدة خلال هذه الفترة يتوقع أن تتيح الفرصة لتحرير المبادرات واستغلال كافة الطاقات باتجاه تحقيق هذا الهدف الذي يظل مطروحا بإلحاح في السياسات والبرامج التنموية المعتمدة من قبل الدولة منذ الاستقلال . كما تجب الإشارة إلى أن المقاييس المرتبطة بهذه الفترة يفترض أنها ستعمل على إزالة التشوهات التي تسبب فيها نظام الأسعار الذي تميز لفترة طويلة بالجمود وعدم المرونة وإزالة كافة مظاهر الاحتكار، كاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، مع محاولة القضاء على مظاهر التخلف في نشاط قطاعات حساسة ذات أهمية بالنسبة للتنمية، كالقطاع المالي والبنكي وهي القطاعات التي ظلت مشلولة تفتشت فيها مظاهر الفساد والغش، وهي المظاهر التي تنطبق على النظام الجبائي الذي على الرغم من عمليات الإصلاح

<sup>1</sup> لخضر عزي، محمد يعقوبي، السعيد فكرون، وجهة نظر آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي، الجزائر مثلا، الصفحة 01 .



التي حضي بها بقي أداءه متواضعا ، مع استمرار وجود الممارسات المشبوهة ذات الانعكاسات السيئة على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء. أما عن المدى الطويل ، فإن المقاييس سيكون هدفها رفع كفاءة وفعالية الاقتصاد الوطني من خلال توفير المناخ والظروف المناسبة للأداء الجيد بواسطة إقامة منظومة قانونية في مستوى الأهداف وتحديات المرحلة ، مع ضمان أيضا حرية ممارسة النشاطات و التخصيص الأمثل للموارد وتشجيع الادخار الخاص على حساب الاستهلاك.

بناء على التقسيم الذي سبق ذكره يمكننا الآن في نقاط مختصرة عرض وبالأرقام الأهداف التي تضمنها برنامج التصحيح الهيكلي المقترح على الحكومة الجزائرية للفترة 1994-1998 نوردتها على النحو التالي<sup>1</sup>:

أ - رفع معدلات النمو الاقتصادي لاستيعاب النمو الحاصل في القوة العاملة المتدفقة بكثافة إلى سوق العمل. في هذا الشأن حدد الخبراء نمو متوسط في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في حدود 5% سنويا كمعدل يكفي لتغطية العجز الملحوظ في جانب التوظيف الذي سببه الرئيسي ضعف الطلب من قبل المؤسسات والشركات لقلة و ضعف الاستثمار.

ب- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدل التضخم السائد في الجزائر ونظيره في الدول الصناعية المتقدمة حيث يفترض في مرحلة أولى تخفيض معدل التضخم إلى حدود 10.3% سنويا، وهو المعدل الذي يتناسب والوضع القائم، كما أنه سيسمح باستقرار نسبي في المتغيرات النقدية من حملتها قيمة العملة المحلية.

ت- التقليل من عجز الموازنة العامة ،حيث حدد الخبراء تحفيظا يقدر بنحو 1.3% مقابل 2.8% في الفترة 1994-1995 .

ث - خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي للمجموعات السكانية الأكثر تضررا لامتناع الآثار الجانبية المحتملة من تنفيذه.

ج- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الواقعة تحت احتكار الدولة منذ الاستقلال ،وهو الهدف الذي سيسمح بمرونة أكبر في حركة السلع كما يتوقع أن يتيح للجزائر فرصة الاندماج الأفضل في الفضاء الدولي باعتباره شرطا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

ح- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستوى مقبول ومناسب لاحتياجات الصرف من النقد الأجنبي .

في هذا الشأن الملاحظ أن الهدف الذي تم تسطيره ابتداء من عام 1997 يتمثل في الوصول إلى مستوى احتياطي يعادل ثلاثة أشهر من الاستيراد وهو الهدف الذي لم تحققه الجزائر منذ فترة بعيدة.

<sup>1</sup> حكيمي بوحفص مرجع سابق، ص5 .

خ- إزالة كافة التشوهات في الأسعار الناجمة عن اعتماد سياسات جامدة للأسعار ، وفي المقابل تتبنى الدولة ومن خلالها الجهات المختصة سياسة سعريه تتميز بالمرونة والكثير من التحرير قبل حلول عام 1996 مع وجود ميول فعلية لدى السلطة لرفع الدعم عن أغلبية السلع والمواد الاستهلاكية .

د - خدمة الدين الخارجي تبقى في حدود 45% إلى 50% إلى غاية عام 1998.

هذه الأهداف وما لها من أهمية في هذه المرحلة كان يتعين على الحكومة الجزائرية وبإشراف من الهيئات المالية والنقدية الدولية تحقيقها بأسرع ما يمكن للخروج من الضائقة التي أمت بالاقتصاد الوطني ، وأن تحقيقها لم يعد أمرا مرغوبا فيه فحسب، بل ضرورة تملئها الظروف وتحديات المرحلة ، إذ أن تحقيق التوازنات المالية و الكلية يفترض انه سيعيد للاقتصاد عافيته، ويهيئ الظروف لتبني سياسات تنموية في مستوى الإمكانيات التي تبقى دون مستوى الاستخدام المطلوب نتيجة وجود نقائص وضعف هيكل امتد لفترة طويلة. وحسب تقديرات خبراء الهيئات المالية والنقدية فان السياسات المصممة كان يتوقع من تنفيذها تحرير الاقتصاد الجزائري ودفعه باتجاه إحداث تغييرات و تجديدات في البنية والهيكل الاقتصادي بما يكفل تحقيق الأداء الأفضل على مستوى متغير النمو ، مع تلبية طموحات السكان في العيش والرفاهية في عالم أضحى صغيرا من حيث الحجم وعلى درجة عالية من الانكشاف بسبب تطور وسائل الاتصال والنقل وهذا ما شكل ضغطا حقيقيا على الدولة التي كان عليها الاستجابة السريعة و وبشكل أفضل لمتطلبات السكان.

**2-7-3- تمويل برنامج التصحيح الهيكلي:** إن خبراء الهيئات المالية والنقدية الدولية من خلال الوصفة العلاجية المقترحة لم يكتفوا بتحديد أهداف البرنامج فحسب، بل سعوا بالتعاون مع السلطات الجزائرية إلى تحديد الوسائل والإمكانيات المالية الكفيلة بتحقيق الأهداف السابق ذكرها وفق رزنامة البرنامج المقترح، وفي حدود القيود الزمنية المتفق عليها. في هذا الخصوص تم الاتفاق على تمويل البرنامج بواسطة أموال في شكل ديون تمنح للجزائر من قبل أطراف أجنبية عضو في الهيئات المذكورة، وبناء على هذه القاعدة بدأت الأموال تتدفق بشكل منتظم ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقيات. فبموجب إعادة جدولة 17 مليار دولار أمريكي لفترة أربعة سنوات تحصلت الحكومة على مساعدات مالية استثنائية من الأطراف الدائنة لتقويم ميزان المدفوعات قدرت بـ 5.5 مليار دولار أمريكي<sup>1</sup>. كما أن إعادة جدولة 4.4 مليار دولار أمريكي مع نادي باريس لفترة تمتد إلى 16 سنة ابتداء من ماي 1994 مع فترة سماح مدتها أربعة سنوات مكنت من تخفيض معدل خدمة الدين الخارجي إلى حدود 53.3% بعد أن كان يلتهم تقريبا جل عائدات الصادرات النفطية قبل إعادة الجدولة. على الرغم من هذا التطور الايجابي في المؤشر، إلا أن معظم الدلائل كانت تؤكد عدم استقراره ، إذ سرعان ما أخذ المعدل منحى تصاعدي وحاد ببلوغه نسبة 84% عام 1994، مما استدعى تدخلا سريعا من خلال الشروع في مفاوضات

<sup>1</sup> محمد راتول بحوث اقتصادية عربية .مرجع سابق ص49 .

مباشرة مع نادي باريس ولندن لإعادة جدولة ثانية بقيمة إجمالية تقدر بـ 20 مليار دولار مع إضافة التمويل المتحصل عليه بصفة استثنائية من مختلف المؤسسات والأطراف الدائنة الأخرى . إن عدم الاستقرار هذا يكشف لنا عن فسخ المديونية الذي تقع فيه الكثير من البلدان التي توجهت إلى إعادة الجدولة. فالأطراف الدائنة ظلت تسعى بشكل دعوب إلى استغلال الأوضاع المختلة و الضعف الهيكلي لاقتصاديات هذه البلدان باتجاه تعميق تبعيتها المالية وبالنتيجة إدخالها في الدائرة الجهنمية للمديونية وما قد يترتب عنها من تداعيات قد تفتح المجال نحو التدخل الأجنبي بغطاءات مختلفة، أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر. وفيما يخص هذا النشاط فإن الجزائر لم تكن محظوظة مقارنة بالكثير من الدول، إذ أن جل الاستثمارات الأجنبية تركزت في قطاع المحروقات مع التأكيد على ضعف تأثيرها على التوظيف. أما الاستثمارات خارج المحروقات فظلت تمثل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الخام.

#### 2-7-4- محتوى برنامج التصحيح الهيكلي المقترح تنفيذه من قبل الجزائر :

إضافة إلى سياسات الاستقرار الموجهة لتثبيت الاقتصاد الجزائري على المدى القصير ، احتوى البرنامج على سياسات اقتصادية ظرفية مكاملة *politiques conjoncturelles* تتكون من حزمة من الإجراءات في

جانبي السياستين المالية والنقدية لضمان الاستقرار المالي والنقدي ، مما قد يسمح بتحسين الأداء في جانب الاقتصاد الحقيقي (الإنتاج والتوظيف) لما لهذا الجانب من أهمية في إعادة تقويم الاقتصاد الوطني و إعادة بعث نموه . كما أن السياسات الظرفية المقترحة اهتمت بالسياسة التجارية وتحديد معالمها خلال فترة تنفيذ البرنامج على أساس أن الاقتصاد الوطني اقتصاد مفتوح يستدعي إجراء العديد من التعديلات على هذا المستوى ، يشمل ذلك تنظيم أحسن لنشاط التصدير والاستيراد ، وإعادة صياغة المسائل التقنية المتعلقة بالتعريفات والرسوم الجمركية، وكذا نظم حماية البضائع المحلية التي تهيمن عليها المحروقات بصورة شبه مطلقة ضمن هيكل الصادرات. كما أن السياسات الظرفية هذه تناولت الجوانب المتعلقة بإعادة تنظيم نشاط وأداء القطاعات الإنتاجية والخدمية ضمن فلسفة شاملة ومتكاملة للتغيير اعتمدت كإطار عام للحل الشامل للمشكلات التي عانى منها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة . إن هذه السياسات ومحتواها يمكننا الآن عرضها على النحو الآتي:

أ- **تصححات في جانب السياسة المالية :** إن من الأهداف الكبرى للسياسة المالية التي تم اعتمادها في إطار البرنامج التصحيحي القضاء على عدم التوازن في الميزانية العامة الذي تحول إلى عجز يكاد يكون دائم. فبالنظر إلى ما قد يسببه هذا العجز من مشاكل مالية واقتصادية قد تقيض نشاط الحكومة الداخلي والخارجي ذهب خبراء الهيئات الدولية إلى ضرورة الإسراع في تصحيح الأوضاع من خلال التحكم أكثر في جانب النفقات وتقليصها إلى ادني مستوى دون الإخلال بالمصلحة الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، وفي المقابل تسعى الحكومة إلى الرفع من مصادر تمويل الميزانية عن طريق رفع الضغط الجبائي و الجباية العادية على وجه التحديد التي تبقى

أداة بيد الجهاز الضريبي لم ترقى بعد خلال هذه الفترة إلى المستوى الذي يرغب فيه خبراء الهيئات المذكورة . أضف إلى ذلك أن استمرار حدوث العجز في الموازنة كما هو الحال في الكثير من البلاد المتخلفة قد يكون من الأسباب الرئيسية لتأجج الأسعار والتهابها متسببة في تراجع القدرة الشرائية للسكان وما يتبعها من مشكلات على هذا المستوى. نظرا لمحدودية موارد الدولة، وارتباطها بشكل شبه حصري بالعائدات من الصادرات النفطية، التي تحدد أسعارها وفق معطيات خارجية، ولتجنب الأضرار المحتملة على الميزانية بفعل التقلبات التي قد تحدث في الأسواق النفطية العالمية كما كان عام 1986، عمدت الحكومة باقتراح من الخبراء الدوليين وإشرافهم على تبني سياسة مالية متشددة لا ترمي إلى الخفض من عجز الموازنة فحسب، بل تسعى إلى تعظيم الفوائض على مستوى الميزانية من مصادر خارج إيرادات المحروقات، وهذا يعني الاتجاه الفعلي نحو الاهتمام بأنشطة إنتاجية بديلة ذات المصدر العالي للقيمة المضافة، كالزراعة والخدمات والأشغال العمومية عن طريق تكثيف الاستثمارات والتوظيف، وهي النشاطات التي قد تكون البديل الحقيقي للمحروقات النشاط المعرض على الدوام لتقلبات يصعب التحكم فيها حتى في ظل التكتلات. إن إتباع سياسة ميزانية محكمة وصارمة التي تعد من صميم السياسات التي يوصي بها خبراء الهيئات الدولية وكذا الوصول إلى تحقيق الفوائض كان يتوجب وفقا للبرنامج التصحيحي أن تبرز ابتداء من السنة المالية 1996-1997 ويبرر ضرورة توفيرها من خلال الأسباب التالية<sup>1</sup>:

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتجددة للموارد البترولية، وكذا توفير هامش تحرك ملائم لتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الانخفاضات الدورية في أسعار النفط.

- تقليص النفقات الحكومية الذي قد يكون سببا في رفع وبشكل ميسر للاستهلاك العائلي.

كما أن تحسين الميزانية يجب أن يتم من خلال العمل على جبهتين<sup>2</sup> :

- التحسين المستمر لمداخيل الدولة مع الاتجاه أيضا نحو تقليص وترشيد نفقاتها.

- في جانب الموارد الخاصة بالميزانية فإن إمكانية تحسينها يبقى أمرا ممكن التحقيق عن طريق إقامة نظام ضريبي مرن وكفئ من خلال السعي إلى توسيع الوعاء الضريبي، وفي هذا الشأن فإن البرنامج يتوقع تحقيق ارتفاع بنحو 1.5 % من الناتج المحلي الخام بين 1994-1995 و 1997-1998 مقابل تخفيض في النفقات بنحو 1.8 % خلال نفس الفترة.

أما عن جانب النفقات فإن سياسات الميزانية التي يقترحها البرنامج تميز بالكثير من الصرامة انطلاقا من أن الخلل

<sup>1</sup> Ammar Belhimer La dette extérieure de l'Algérie. Alger Marinooor. 1998. Page 139.

<sup>2</sup> Benbitour Ahmed .L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités. Alger. Édition marinooor. 1998. Page112.

يكمن في اعتقاد خبراء الهيئات الدولية في التوسع المفرط في النفقات إلى حد تبديد الأموال العامة. إن هذا الإفراط كان يتطلب من الحكومة إعادة النظر في سياسات الميزانية و بأسرع ما يمكن من خلال صياغة سياسات رشيدة للنفقات ميزتها الصرامة ، مع الحرص أكثر على مبدأ الفعالية في استخدام هذه الأموال وهي المشكلة التي تبقى مطروحة بالنسبة للجزائر والعديد من الدول النامية. في هذا الشأن يتعين على الحكومة في إطار الترتيبات الجديدة تبني سياسة للأجور أكثر تشددا مع التوجه نحو تحرير الأسعار بما يجعلها تتوافق مع ميكانيزمات السوق الحرة، حتى ولو كان هذا التوجه ذي أبعاد خطيرة على مستوى الجبهة الاجتماعية . إلى جانب الإجراءات المذكورة تضمنت سياسات الإنفاق المقترحة مجموعة من التدابير الجديدة تخص الاستثمارات العمومية ، حيث أعيد ترتيب الأولويات الخاصة بالبرامج الاستثمارية بإعطاء الأهمية للأنشطة الإنتاجية ذات الكفاءة العالية من حيث القدرة على تحقيق القيمة المضافة، مع التركيز أكثر على النفقات ذات الارتباط بالأنشطة التصديرية التي من المتوقع أن تشكل مصدرا لإيرادات معتبرة من العملات الأجنبية .

وبخصوص إصلاح النظام الضريبي وتسيير النفقات فإن التوجهات كانت نحو الحد من النفقات الحكومية الغير مبررة وكذا الإفراط في عمليات التقدير لها وهي تعد من الأسباب التي ينتج عنها العجز الموازي فذا إلى جانب ضعف الموارد الذي قد يعود إلى تساهل في ضبط الوعاء الضريبي ، والغش والتهرب الضريبي ، وبذلك فإن عمل الحكومية يتعين أن ينصب على تحقيق مايلي<sup>1</sup> :

-اعتماد نظام جبائي على درجة عالية من الشفافية و ال مرونة.

-إلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة للعيد من المواد والسلع الغذائية.

-فرض الضريبة على المداخل الغير القارة.

-إلغاء الإعفاء الجمركي على الواردات بالنسبة لبعض السلع الإستراتيجية كالأدوية وفرض التعريف الجمركية على الواردات من المحاصيل الزراعية التي كانت محظورة.

- تخفيض عدد الرسوم على القيمة المضافة وتوسيع وعائها.

-اعتماد نظام جبائي مرن على المنتجات البترولية.

أما في جانب المعاملات الخارجية المقترحات تضمنت ضرورة تبني سياسة متشددة للاستيراد تتمثل في التقليل

<sup>1</sup> زكرياء دمدم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري .رسالة ماجستير .جامعة الجزائر. 2002. ص26 .

من استيراد السلع والمواد الاستهلاكية، مقابل الزيادة في الواردات من السلع الوسيطة الإنتاجية و مواد التجهيز، علما أن عمليات الاستيراد خلال هذه الفترة كانت تمويل بشكل شبه كلي من حصيلة المحروقات، مما شكل ضغطا على الدولة التي كان يتوجب عليها البحث باستمرار عن مصادر لتمويل الواردات من خارج المحروقات . إن ضرورة الاعتماد على هذه المصادر وتعظيمها سيتطلب في ذات الحين إصلاحات عميقة في النظام الجبائي، الإصلاحات التي يجب أن تكون في حالة من الانسجام مع السياسات القطاعية الأخرى لضمان فعالية أكبر لعمليات التصحيح الشامل المتضمنة في البرنامج. إن إصلاح النظام الجبائي لم يعد مسألة يسهل تحطيمها ، بل أضحت أكثر من ضرورة بالنظر إلى واقع هذا النظام الذي أصبح في الجزائر كما هو الحال في العديد من البلدان المتخلفة يتميز بانتشار الممارسات الخاطئة التي تعكس مظاهر الفساد المالي نتيجة لاستمرار وجود نقائص و اختلالات في النظام ذاته ، كالغش والتهرب الضريبي و التصريحات الغير دقيقة للنتائج المحاسبية، المظاهر التي عجلت بتفعيل الإصلاحات ابتداء من عام 1993 ، الإصلاحات التي كان ينتظر منها تحسين الهيكل الضريبي بالشروع في العمل بنظام الضريبة على القيمة المضافة ابتداء من عام 1995 . إن من جملة ما احتوت عليه الإصلاحات الجبائية أيضا إعادة هيكلة ضريبة دخل الأفراد والشركات ابتداء من عام 1994 للتخفيف من العبء الضريبي مع العمل على توسيع نطاق الوعاء الضريبي.

من المواضيع الأخرى التي شملها الإصلاح المالي ضرورة التحكم و الرقابة الصارمة على نشاط السوق المالي (البورصة)، خصوصا ما يتعلق بالقروض لتفادي التمويل التضخمي. كما أن بسط الرقابة على نشاط هذه السوق سيسمح بتحسين أداءها تدريجيا بما يكفل لاحقا تعبئة أفضل للموارد التي يجتاحها الاقتصاد الوطني لتنشيط حركة الاستثمار التي تعاني من الخمول بسبب قلة الموارد من جهة وغياب المناخ المشجع على الاستثمار من جهة ثانية .

**ب- إصلاحات في جانب السياسة النقدية :** إن من أهم أهداف السياسة النقدية التي يطرحها البرنامج التصحيحي لصندوق النقد الدولي في الجزائر التحكم في إدارة الطلب الكلي عن طريق الرقابة المحكمة على العرض النقدي ، حيث أصبح البنك المركزي الجزائري مؤسسة مستقلة أوكلت لها مهمة إدارة السياسة النقدية والنظام البنكي وبالتالي في ظل هذا الإطار التنظيمي الجديد تم الاتفاق على مجموعة من الترتيبات تلخص فيما يلي:

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة في حدود سقف قدره 20 % .

- رفع معدل إعادة الخصم إلى 7 % سنة 1989، 5.11 % سنة 1991 .

- إنشاء سوق مابين البنوك كجزء من السوق النقدي.

تقليص الزيادة في الكتلة النقدية من 21 % سنة 1993 إلى 14 % سنة 1994 .

وضع سقف لمعدل هامش ربح البنوك التجارية قدره 5 %<sup>1</sup> .

ان الهدف الذي تنشده السياسة النقدية من جراء تطبيق هذه الإجراءات هو الحفاظ على سعر الصرف بعد التخفيض الذي عرفه بنسبة 17.40 % في أبريل من عام 1994 وكذلك الحد من الضغوطات التضخمية المحتملة والتخفيض من اثر المزاخمة بإعادة ضخ الموارد المالية للاقتصاد الوطني وامتصاص الفائض من السيولة النقدية المتراكمة خلال مرحلة التخطيط الاقتصادي، كما أن تخفيض سعر الصرف كان الهدف منه تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني<sup>2</sup> .

كما سبق وأن أشرنا أن من بين المتغيرات النقدية التي شملها برنامج التصحيح الهيكلي في جانب السياسة النقدية سعر الفائدة، هذا السعر الذي ظل حسب اعتقاد مصممي البرنامج ولفترة طويلة يتميز بالجمود *la rigidité* ، مما حد من قدرة السلطات النقدية في استخدام الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية على مستوى النقد و القرض، أضف إلى ذلك فإن إتباع سياسة لسعر الفائدة بهذا الشكل لم يكن ليساعد على ضبط القطاع المالي ومن ثم جعله يتكيف وبصورة تنسجم مع التحولات الجديدة، أي التكيف مع المبادئ والقواعد التي تحكم السوق كما هو معمول به عالميا. السياسة النقدية المقترحة في إطار عمليات التصحيح والإصلاح ميزتها الأساسية هي التخطيط المالي والنقدي الصارم للموارد التي يتم تعبئتها بواسطة الادخار وما ينجم عنها من خلق للائتمان، وكذلك الكتلة النقدية التي يتم إصدارها ، فضلا عن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها من جهات خارجية في شكل قروض وهبات. بالإضافة إلى التخطيط المالي والنقدي الذي يعتبر وظيفة مهمة في نشاط البنوك والمصارف ، فإن السياسة النقدية أوكلت لها مهام أخرى ذات أهمية بالغة خلال هذه المرحلة تمثلت في العمل على رفع احتياطات الصرف من النقد الأجنبي الذي سيعزز ويدعم سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى، كما أنه سيسمح تدريجيا بتحسين وضع ميزان المدفوعات المؤشر الذي قد يعطينا صورة فعلية عن الوضعية المالية الخارجية للجزائر.

إن من ضمن الترتيبات الأخرى التي شملتها التصحيحات في جانب السياسة النقدية استبدال جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي التي كانت تتم على مستوى بنك الجزائر بإنشاء سوق للنقد الأجنبي في ديسمبر 1995،

<sup>1</sup>Benbitour Ahmed .Présentation du programme économique et financier soutenu avec par un accord de

confirmation avec le FMI .Journée d'information sur l'accord stand by .Avril 1994 .Page 97.

<sup>2</sup>Abdelmadjid Bouzidi. Les années 90 de l'économie algérienne .Les limites des politiques conjoncturelles .ENAG. Alger 1999 .Page 39.

كما سمح بنك الجزائر بإنشاء مكاتب للصراف في ديسمبر 1996 المهدف منها تخفيف الضغط على البنوك التي عانت كثيرا من ضغط الجمهور خاصة في الأوقات التي يزيد فيها الطلب على النقد الأجنبي. كما تضمنت السياسة النقدية إصلاحات مهمة على مستوى سعر الصرف مع التركيز على إعادة تشكيل ميزان المدفوعات وفي هذا الخصوص شهد الدينار الجزائري تخفيضا قدر بـ 7.3% في مارس 1994<sup>1</sup>. ولتحرير سوق الصرف اتخذت السلطات النقدية إجراءات صارمة خاصة بالتعامل بين البنوك في مجال الصرف، حيث سمح للبنوك التجارية بعرض حر للعملة للزبائن مع الموافقة على مكاتب الصرف كما أشرنا إلى ذلك سابقا. إن المهدف الذي قصده هذا الإصلاح النقدي هو تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي الذي اخذ في الاتساع يوما بعد يوم.

من الإجراءات الأخرى ذات الأهمية على هذا المستوى تحرير أسعار الفائدة التي كانت تتميز بالكثير من الجمود، كما ظلت لفترة طويلة ذات قيمة حقيقية سالبة بسبب التضخم الذي عرفت معدلاته ارتفاعات لأسباب نقدية وأخرى هيكلية مرتبطة بأداء الاقتصاد الجزائري. بموجب برنامج التصحيح الهيكلي تم رفع القيود عن سعر الفائدة وأزيل بذلك الحد الأقصى أو ما يعرف بالسقف "Les plafonnements" عن أسعار الفائدة التي تطبقها البنوك التجارية المثبتة عند مستوى 20%. نتيجة للانخفاض الذي حصل في المستوى العام للأسعار الذي تزامن مع إدارة صارمة للطلب حدث تحول في القيمة الحقيقية لأسعار الفائدة التي أصبحت ذات قيمة موجبة خلال هذه الفترة.

بالإضافة إلى التحولات التي تم ذكرها عرفت السياسة النقدية في المرحلة التصحيحية ترتيبات تميزت بالكثير من الصرامة تخص التعامل النقدي، وفي هذا المجال تم اعتماد سياسة التنظيم النقدي حيث قام البنك المركزي ابتداء من عام 1994 بفرض شروط قاسية على البنوك التجارية تجبرها على الاحتفاظ باحتياطي قانوني ممول لديها بنسبة 3% من مجموع الودائع مع استبعاد الودائع من العملات الأجنبية. فبموجب هذه الترتيبات شرع في العمل بمزادات إعادة الشراء في مايو 1995 بهدف توفير السيولة النقدية للبنوك التجارية وهو ما قد يسمح لسعر الفائدة بلعب دور مهم في إطار السوق والمنافسة إلى جانب ضمان الشفافية التامة بخصوص المعايير الخاصة بعمليات الائتمان. تماشيا مع هذه الإجراءات اتجهت السياسة النقدية المعتمدة لهذه الفترة نحو إيجاد الظروف المناسبة وكذا الميكانزمات الخاصة بتطبيق عمليات السوق المفتوحة، الإجراء الذي شرع فيه رسميا

<sup>1</sup> Mohamed Ratoul. Economic reform and political openings. Lessons from Algeria. World Policy journal. Page 3.



في نهاية 1996 مع الإشارة إلى أن عمليات التطبيق الخاصة بهذه السوق شهدت تعثرا ومن ثم بداية محتشم نتيجة صعوبات واجهتها تمثلت في وجود فائض في السيولة لدى البنوك قابلها نقص ملحوظ في عرض الأوراق المالية القابلة للتداول. وفيما يتعلق بترتيب وإصلاح القطاع المصرفي فإن السياسة التي احتوى عليها برنامج التصحيح كانت ترمي إلى إعادة هيكلة البنوك التي ظلت وظيفتها الأساسية تتمثل في منح الائتمان إلى الاقتصاد ، ونقصد منح القروض للمؤسسات العمومية في المقام الأول، علما أن البنوك التي تمنح هذه القروض كانت يائسة من تحصيلها وهذا يعطينا إشارات واضحة عن الكيفية التي تم بها استعمال الأموال العمومية . شعورا منها بهذا التقصير وبغرض إزالة هذا الوضع بشكل نهائي سعى الجهاز التنفيذي إلى تطبيق إجراءات إعادة الرسملة وشراء القروض مقابل تكاليف تحملها الخزينة العمومية. في هذا الصدد تقدر الهيئات المالية الدولية أن هذه العملية امتصت ما يعادل 45% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1991-1997.

أما عن الإصلاح المصرفي فإن السلطات النقدية قامت ابتداء من عام 1997 باعتماد إستراتيجية متكاملة هدفها تحسين الأداء المالي للبنوك مع ضمان مبدئي الشفافية والمردودية فيما يخص المعاملات المصرفية. إن من جملة الأشياء التي تمخضت عن هذه التوجهات هي فتح مصارف جديدة بالإضافة إلى فتح المجال نحو الاستفادة من رؤوس الأموال الحكومية واعتماد إنشاء بنوك أجنبية لأول مرة على أرض الجزائر، مع إنشاء سوق للأوراق المالية والاستمرار في متابعة نشاط إعادة هيكلة البنوك التجارية، وهي كلها إجراءات سمحت للقطاع البنكي في الجزائر أن يشهد نوعا من الديناميكية والمنافسة بدأت تتضح معالمها أكثر فأكثر مع دخول البنوك الأجنبية في النشاط بشكل رسمي ، النشاط الذي تجلّى من خلال نوع الأداء والخدمات التي أصبحت تمنحها البنوك المحلية والأجنبية إلى زبائنها.

لعل من أهم الإصلاحات التي تمخضت عن الإصلاح المالي بموجب تطبيق سياسات التصحيح الانطلاق في عمل السوق المالية بإنشاء بورصة الجزائر عام 1998 التي كان الهدف من إنشائها تعبئة الموارد المالية لإعادة تمويل القطاع الاقتصادي ، فضلا عن المشاركة في عمليات الخوصصة عن طريق فتح رأسمال الشركات العمومية ، وفي هذا المجال فإن نظام بورصة الجزائر اهتم بتداول أسهم ثلاثة شركات كبرى ألا وهي صيدال، الرياض سطيف و سوناطراك بالإضافة إلى تداول أسهم فندق الأوراسي .

ج-سياسات قطاعية(إصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية): إن عمليات الإصلاح التي عرفتها المؤسسات العمومية بموجب إعادة الهيكلة ودخول قوانين الاستقلالية حيز التنفيذ وعمليات إعادة التأهيل والتطهير المالي بهدف خصوصتها كانت من أهم التحولات القطاعية التي عرفتها الجزائر في عهد الإصلاحات، غير أن النتائج المحققة على أرض الواقع تؤكد عدم فعالية هذه الإصلاحات، إذ أنها عجزت عن إيجاد حلا لتراكم خسائر المؤسسات التي امتدت للعديد من السنوات. لتخطي هذا الوضع قامت الحكومة في بداية

1994 بإتباع سياسة صارمة تخص مالية الشركات، حيث تم وضع قيود مالية متشددة مع تطبيق آلية البنوك / المؤسسات في سبتمبر 1996 " Dispositifs banques entreprises ، الميكايترم الرامي إلى القضاء على عمليات السحب على المكشوف المتراكمة بأسعار فائدة مرتفعة ، مع تمكين الشركات العمومية من استعادة جدارتها المالية تدريجيا. إنه بموجب التدقيق المالي لحسابات 399 شركة قامت البنوك التجارية والشركات القابضة بالتعاون مع البنك المركزي و الخزينة العمومية بتحديد الوحدات القادرة على الاستمرار في النشاط و تلك التي أصبحت عاجزة. فبمجرد الشروع في هذا التدقيق تم تطبيع العلاقة بين المؤسسات القوية والجهاز المصرفي مع تجميع نسبة كبيرة من المسحوبات على المكشوف في شكل قروض متوسطة بأسعار فائدة منخفضة حيث بلغ عدد الشركات التي استفادت من هذه الخطة التصحيحية 206 شركة علما أن المبلغ الذي خصص لتغطيتها قدر بنحو 160 مليار دينار جزائري.

إن من أهم الترتيبات التي اتخذت لإصلاح وضع المؤسسات العمومية في إطار البرنامج التصحيحي اعتماد أسلوب الخصوصية كأسلوب جديد للتسيير بعد الضعف الذي أبدته هذه المؤسسات و هو الخيار الذي بدا خيارا لا رجعة فيه على الرغم من المقاومة التي أبدتها بعض الأوساط . بموجب هذا التوجه تم وضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذه العملية بإصدار الأمر 95-12 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 1995 الذي عدل بموجب الأمر 97-12 المتعلق بخصوصية المؤسسات، أضف إلى ذلك صدور الأمر 95-25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة.

إنه وبمجرد صدور التشريعات و القوانين التنظيمية شرعت الدولة في عرض أول قائمة لعمليات الخصوصية عام 1995 شملت خمسة فنادق، غير أن العملية لم تشهد النجاح المرجو لعدم تلقي عروضها لشرائها لأسباب متعددة يقف على رأسها الأسباب الأمنية ، التي كانت تمثل خلال هذه الفترة مشكلة حقيقية حالت دون القيام بنشاطات تسمح بتطوير وترقية قطاع الفنادق ، القطاع الذي كان يتوقع منه ترقية وتطوير قطاع السياحة . إن ترددي الأوضاع الأمنية و ما ترتب عنها من إنزلاقات خطيرة أضف إليه عدم وضوح الرؤية السياسية وبروز الكثير من الصراعات خاصة على مستوى عالم الشغل كلها عوامل قيضت من إمكانيات النجاح وبذلك بقيت عمليات الخصوصية تراوح مكانها. فبعد ثلاثة سنوات من اعتمادها قانونيا لم ترقى العملية إلى المستوى المطلوب ، وظل الغموض يراودها بسبب حسابات كان يراعى فيها المصلحة السياسية لأطراف داخل السلطة و خارجها، الأطراف التي ظلت تتربص الوضع وتنتظر الفرصة لتحقيق مكاسبها. هذا ويجب الإشارة أيضا إلى أن عدم انطلاق العملية بقوة وبالوتيرة المتوقعة في المراحل الأولى يعود إلى أسباب أخرى أكثر تعقيدا نذكر منها المعارضة الشديدة التي كانت ترى في الأمر تهديدا مباشرا لمصالحها ووجودها. إن من الأسباب الأخرى التي يمكن إن تتخذ كحجة لتبرير فشل العملية في سوق مالي بآتم معنى الكلمة

ونقصد بذلك عدم إنشاء بورصة للقيم المنقولة التي تسمح بتداول رؤوس الأموال بين عارضي المدخرات وطالبي رؤوس الأموال من المستثمرين.

هذا ونشير إلى أن عملية الخصخصة تأخرت أيضا بسبب التأخر في وضع الأطر التنظيمية كمجلس الخصخصة، وهو التأخر الذي كان السبب في حدوث تردد لدى الهيئات المختصة بشأن إعداد القوائم الخاصة بالمؤسسات الخاضعة للعملية التي تأخرت إلى غاية عام 1998 التاريخ الذي تم الإعلان فيه رسميا عن قائمة تضم 140 مؤسسة تعرض للخصخصة. كما تحب الإشارة أيضا حين بحث هذه المسألة إلى أن الدولة ركزت في المقام الأول على تصفية وحل المؤسسات العمومية المحلية (EPL) بدل اعتماد خيار شامل يضم كل النشاطات المفلسة على النطاق الوطني. كما تضمن برنامج التصحيح الهيكلي على المستوى القطاعي مجموعة من الترتيبات تلزم من خلالها المؤسسات العمومية بمزاولة نشاط الأشغال كالبناى و الأشغال العمومية هذا مع التوجه نحو خصخصة بعض منها و حل البعض الأخر ، و إجراءات مماثلة خصصت أيضا الوكالات الحكومية ذات النشاط الخدمي النفعي<sup>1</sup>. كما حظي القطاع الخاص بعامله مميزة من طرف برنامج التصحيح الهيكلي من خلال إجراءات للتأثير عليه بواسطة برنامج يقضي لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية و كذا بتسييرها من طرف القطاع الخاص . كما سمح لهذا القطاع بالمشاركة في رأسمال هذه المؤسسات.

كما تضمن برنامج التصحيح الهيكلي ترتيبات تخص تحرير و إنهاء احتكار الدولة لشركات التأمين، و فتح المجال للاستثمار الأجنبي لدى المصارف التجارية . كما استفاد القطاع الخاص بامتيازات خاصة لترقية إنتاجه و استثماراته تتمثل في بعض الامتيازات المالية و الضريبية ، كفتح المجال بقيود أخف للاستثمار الأجنبي في المصارف التجارية ، مع منحه إعفاءات ضريبية في بداية النشاط و إعادة ملكية بعض الأراضي الفلاحية لأصحابها الأصليين، فضلا عن خصخصة الأراضي من خلال تحويل الملكية العامة للأراضي إلى ملكية خاصة ، مع الإشارة إلى أن مسألة العقار الفلاحي لم يتم الفصل فيها .

كما أهتم برنامج التصحيح الهيكلي بالإنتاج الفلاحي و كيفية تدعيمه ، فضلا عن اهتمامه بقطاع الصيد البحري من خلال ترقية عمليات الصيد البحري و إصلاح الموانئ و تقديم الدعم المالي في شكل قروض لتشجيع الصيادين لممارسة النشاط الحرفي الذي يهدف إلى الربح، مع العمل أيضا على جذب الاستثمار المحلي علما أن الثروة البحرية بقيت غير مستغلة مقارنة مع ما يجري في الدول المغاربية التي لا تمتلك شريطا ساحليا بطول الشريط الجزائري.

<sup>1</sup>Mohamed Ratoul Op. cit. Page 3.

هـ- السياسة التجارية كما يراها برنامج التصحيح الهيكلي : احتوى هذا البرنامج على إصلاحات مهمة في جانب السياسة التجارية و يتعلق الأمر باتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها رفع القيود عن الممارسات التجارية بالخصوص الخارجية ، كالتخفيف من العراقيل التي كانت تواجه عمليات الاستيراد بكسر احتكار الدولة لها ، يضاف إلى ذلك التخفيف من حدة نظام التعريفية الحركية. إن رفع هذه القيود في جانب الاستيراد كان يتم بالموازاة مع سياسة تهدف إلى تشجيع الصادرات عن طريق توسيع نطاق الائتمان ليغطي كافة نشاطات التصدير و تدعيم نظام التأمين لها بشكل ملائم<sup>1</sup>. إن تحرير عمليات الاستيراد من قبضة و احتكار الدولة دون قيد إداري بدأ العمل بها ابتداء من تاريخ 01 جانفي 1995. بموجب التعليم رقم 13 الصادرة بتاريخ 12 أفريل من عام 1994 .

إن الإصلاحات العميقة التي احتوى عليها برنامج التصحيح الهيكلي في الجانب التجاري كان يرجى منها ترقية الصادرات خارج المحروقات وهو الهدف الذي يفترض أنه سيمنح الاقتصاد الوطني المناعة الكافية مع القدرة على الاستجابة بشكل إيجابي للصدمات التي قد يتعرض لها من فترة إلى أخرى . إن هذا النشاط لم يكن ليستمر بدون وضع إطار تنظيمي يتمثل في إيجاد مؤسسات تأخذ على عاتقها تنمية الصادرات من غير المحروقات كإنشاء " CAGEX " والغرفة الجزائرية للصناعة "CACI" والديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية " PROMEX". ومن الترتيبات التي تضمنها البرنامج لترقية نشاط التجارة الخارجية التعديل في نسب التعريفات الجمركية حيث انتقل المعدل من 60% عام 1992 إلى 50% عام 1996 ليستقر عند 45% عام 1997.

تماشيا مع عقد اتفاق الشراكة الأور و متوسطي و بموجب الاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تم تحديد نسب مخفضة ومحفزة للتعريفية الجمركية و هي أقل من النسب المذكورة أعلاه، حيث لم تتجاوز في حدها الأقصى 30% في انتظار التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية في إطار الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية في حدود سنة 2010 .

<sup>1</sup>الطيب ياسين. النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية. العدد 2003/03. جامعة الجزائر. ص 55 .

## خلاصة الفصل :

لقد قامت الجزائر المستقلة بتحديد خياراتها الاقتصادية باعتماد سياسة اقتصادية تنموية واعدة ابتداء من سنة 1967 مستغلة في ذلك إمكانياتها الذاتية، وفي هذا الخصوص تركز محور السياسة التنموية في إنشاء قاعدة صناعية عريضة تضم صناعات ثقيلة شكلت فيها صناعة المحروقات الركيزة الأساسية باعتبارها الصناعة التي بمقدورها جر آلة الاقتصاد نحو تحقيق تنمية شاملة. إن المسار التنموي المرتكز على التصنيع كخيار استراتيجي للدولة في التنمية في مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي وبعد انطلاقة واعدة تميزت بتركيز الجهود التنموي في القطاعات الإنتاجية من خلال الحجم الضخم من الاستثمار، وخلق العدد الكبير من الوظائف وتحقيق مستوى مقبول من النمو تعثر في المهد بسبب انخفاض المداخيل النفطية التي كانت الدولة تعبئها لتمويل التنمية. إن هذا التراجع وما نتج عنه من آثار على مستوى الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية دفع باتجاه البحث عن مخرج لتصحيح المسار ومراجعة الإستراتيجية التنموية بواسطة توجيه الجهود التنموي نحو تطوير قطاعات أخرى بديلة كالزراعة والأشغال العامة بهدف إيجاد التكامل القطاعي لتفادي الانعكاسات السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط. إن متاعب الاقتصاد الوطني بدت واضحة ابتداء من المنتصف الثاني من عقد الثمانينات بعد الصدمة البترولية العالمية لعام 1986 التي كان من نتائجها بروز اختلالات هيكلية من مظاهرها الارتفاع الحاد في الأسعار والاختلال في ميزان المدفوعات وتضخم المديونية الخارجية، الاختلالات التي كانت سببا في مراجعة السياسة الاقتصادية التنموية بالبحث عن حلول عملية تجسدت من خلال خيار الإصلاح الاقتصادي. في هذا الشأن قامت الجزائر بتنفيذ جيل أول من الإصلاحات مع توفير الشروط الممهدة للانتقال إلى اقتصاد السوق والاندماج في الفضاءات الاقتصادية العالمية. ففي هذه الفترة شرعت الجزائر في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات بدأت بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الصناعية العمومية لتنتهي في نهاية الثمانينات باعتماد نظام استقلالية المؤسسات وهي تدابير تصحيحية مهمة، إلا أنها لأسباب متعددة عجزت عن إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية. كما أن محولات الاستنجد برأس المال الخاص المحلي والأجنبي فشلت هي الأخرى في إعطاء نفس جديد للاقتصاد الوطني الذي ظل في هذه المرحلة يعاني من تدني في مستوى الأداء و تفاقم الوضع المالي بسبب عجز الدولة التام عن دفع المستحقات من الديون الخارجية، وهو ما شكل ورقة ضغط دفعت باتجاه تبني جيل ثاني من الإصلاحات بالتعاون مع الهيئات المالية والنقدية الدولية ابتداء من عام 1994 تجسد من خلال قبول الجزائر تنفيذ برنامجا للاستقرار الاقتصادي و أخرا للتكييف الهيكلي لإعادة التوازنات المفقودة.

خلاصة القول أن الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1967-1998 عرف تحولات عميقة وهامة خصوصا في مرحلة التنمية المركزية التي عرف فيها الاقتصاد الوطني تركيزا للمجهود التنموي إلا أن هذا المجهود توقف بشكل عنيف بسبب تكلفته العالية، فضلا عن اتصافه بالضعف وعدم الجودة في مراحل الأزمة تحديدا. كما أن الإصلاحات التي كانت تعقد عليها الآمال للخروج من عنق الزجاجة لم تأتي أكلها حيث تميزت بالبطء في

التنفيذ و ارتفاع تكاليفها مع تسجيلها نتائج متواضعة على المستويين الجزئي (القطاعي) و الاجتماعي ، وهي النقطة التي أحاول أن التطرق إليها انطلاقا من عرض نتائج وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي في الفصل الموالي.

# الفصل الثاني

نتائج وانعكاسات السياسة الاقتصادية في مرحلة التعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية للفترة 1994 – 1998.

المبحث الأول: النتائج والانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التصحيح الهيكلي للفترة

1994 – 1998

المبحث الثاني: النتائج والانعكاسات الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي للفترة

1994 – 1998

## تمهيد:

لقد كان لبرنامج التصحيح الهيكلي الذي نفذته الحكومة الجزائرية بإشراف من الهيئات المالية والنقدية الدولية خلال الفترة 1994-1998 انعكاسات وآثار انكماشية على الاقتصاد الوطني كما هو الشأن بالنسبة للعديد من الدول التي طبقتها ، الانعكاسات التي أكد خبراء الهيئات المذكورة على حتمية حدوثها للوصول إلى تحقيق الأهداف المتوقعة. كما أن البرنامج كان ينتظر أن تكون له انعكاسات أخرى على درجة معينة من الخطورة نظرا لكونها تمس الجبهة الاجتماعية والفئة الشغيلة على وجه التحديد . فعلى عكس النتائج المحتملة في الجانب الاقتصادي ، فإن ما قد ينتج من مخلفات على النطاق الاجتماعي قد يحتاج إلى ترتيبات و معالجات خاصة تتطلب فترة زمنية أطول، لأن هذا النوع من المعالجات يتعلق أساسا وبصورة مباشرة بالإطار المعيشي للسكان الذي وفقا للبرنامج التصحيحي سيعاني خلال مراحل التنفيذ من بعض الآثار السلبية ، كالانتشار السريع لمظاهر البطالة والفقير التخلف، فضلا عن ضعف في تقديم الخدمات العمومية بسبب الانسحاب أو على الأقل التراجع المتوقع للقطاع الحكومي الذي كان سابقا يشرف عليها.

## المبحث الأول: النتائج والانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التصحيح الهيكلي للفترة 1994-1998.

لقد تباينت الرؤى حول تقييم انعكاسات برنامج التصحيح الهيكلي ، وكذا النتائج الناجمة عن تنفيذه وفي هذا الصدد يمكننا إدراج روئيتين نراهما الأكثر تجليا في الدراسات و الأبحاث التي أجريت خلال و بعد تطبيقه. الرؤية الأولى تنسب إلى التقييم الذي أعده خبراء الهيئات المالية والنقدية الدولية الذين يرون في تطبيقه حلا مناسباً للاختلالات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خصوصا بعد الصدمة البترولية العالمية وما نتج عنها من تداعيات البرنامج بكل ما احتوى عليه من ترتيبات يعد في نظر هؤلاء الخبراء فرصة سمحت بإحداث تحولات هامة وعميقة في بنيته و هيكل الاقتصاد الوطني الذي انتقل من نمط الاقتصاد المركزي المخطط إلى نمط الاقتصاد الحر الذي يعمل وفق قوانين و ميكانيزمات السوق. كما أن الاقتصاد الوطني تمكن في ظرف وجيز من استعادة توازنه المالي و الماكرو اقتصادي ، مع الالتزام بتطهير مؤسسات القطاع العام و إعادة هيكلتها لتهيئتها للانتقال إلى نظام الخوصصة كنظام جديد للتسيير يتمشى و متطلبات اقتصاد السوق، انطلاقا من أن الخوصصة تعد أحد أهم الإجراءات التي تضمنها برنامج التصحيح الهيكلي المقترح تنفيذه . أما السياسات الاقتصادية وأدواتها فالملاحظ أنه تم توظيفها من قبل خبراء صندوق النقد و بالتنسيق مع الحكومة الجزائرية في علاج الاختلال الحاصل في الميزانية ، بالإضافة إلى وضع ترتيبات عملية لإحداث إصلاح نقدي من خلال محاولات التحكم في معدلات التضخم و إعادة بناء احتياطات الصرف و العلاج السريع لملف المديونية الخارجية بما يتناسب مع القدرات المتاحة للجزائر في عمليات الدفع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> لخضر عزي، محمد الباعقوي ، السعيد فكرون . مرجع سابق. ص3.



في مقابل هذه الرؤية المتفائلة أجمع طرف ثاني يمثله باحثون أكاديميون ومختصون على أن الجزائر بتنفيذها للبرنامج لم يكن باستطاعتها الخروج نهائيا من دائرة الخطر، وأن التحسن الذي أبداه الاقتصاد الوطني من خلال بعض المؤشرات الكلية لا يمكن الاعتماد عليه للحكم على طريقة أداءه و قدرته على تحقيق الاستقرار و النمو في المدى الطويل. في هذا السياق يعتقد هؤلاء المختصون أن الاستقرار النسبي الذي تحقق على المستوى الكلي يعود بالدرجة الأولى إلى سياسة ترميم المحروقات التي انتهجتها الحكومة في هذا الوقت بالذات ، وهي السياسة التي مكنت قطاع المحروقات في ظرف مميز لسوق النفط من تحقيق أداء جيد سمح بانجاز الأهداف المسطرة من قبل البرنامج التصحيحي . بناء على هذه الملاحظة يعتقد هؤلاء المختصون أن هذا الوضع وما ترتب عنه من نتائج ظرفية يعتبر مشكلا في حد ذاته ، لأنه يكشف عن ضعف هيكلية يخص الاقتصاد الوطني، ألا وهو التبعية الشبه مطلقة من حيث الأداء للمحروقات ، إضافة إلى أن سياسة المحروقات تظل رهنا لمكانة و حصص الجزائر في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك التي تعادل 908 ألف برميل يوميا ، كما أن هذه السياسة تبقى باستمرار عرضة للتقلبات الخارجية في الأسعار بسبب التغيرات في جانب الطلب العالمي على مادة النفط ، فضلا عن المضاربة التي قد تسود سوق النفط الدولي<sup>1</sup>. إن هذا التفسير يمكن استخدامه بقوة في عملية التقييم لدحض الحجج التي استند إليها خبراء الهيئات المالية والنقدية الدولية في تبريرهم للنتائج الإيجابية المحققة على هذا الصعيد. و يضيف هذا الطرف بأن التأخر الملحوظ الذي عرفته الإصلاحات الاقتصادية و ما تبعها من اتساع في حجم العجز الغذائي مقارنة بالنمو الديموغرافي، والأداء السلبى لقطاع الصناعة والتذبذب الكبير في نتائج القطاع الفلاحي لارتباطها بالمتغير العشوائي المناخ ، كلها مؤشرات توحى بعدم تكيف الاقتصاد الوطني ومن خلاله قطاع الصناعة مع البرنامج المقترح، القطاع الذي كان هدفه الحفاظ على هامش من الربح مع تطبيق سياسة رفع الأسعار بدلا من الاتجاه نحو تخفيض التكاليف. كما أن نظام الخصخصة الذي اعتمد كنظام جديد للتسيير يهدف لعلاج الوضع المختل للعديد من المؤسسات الصناعية لم يرقى إلى مستوى الأهداف المخططة ، بل الأخطر من ذلك التحول في نمط التسيير كانت له آثار و انعكاسات سلبية على علم الشغل والجهة الاجتماعية عموما . إن من جملة هذه الانعكاسات تفاقم ظاهرة البطالة نتيجة عمليات التسريح الجماعي لعدد هائل من العمال الأجراء وما ترتب عنها من تفكير و تهميش و تدهور في مستويات المعيشة و الخدمات العمومية. إن الرؤى سيتم التأكد من صحتها انطلاقا من تقييم النتائج المحققة من قبل البرنامج على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من خلال التعرض لمجموعة من المؤشرات ذات الصلة بهما. إن النتائج والانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التصحيح الهيكلي يمكن تناولها من جوانب عدة لعل أهمها الجانب المتعلق بالإطار الماكرو اقتصادي ، الذي حسب خبراء صندوق النقد الدولي تجسد فيه نجاح البرنامج بالنظر إلى النتائج الجيدة المحققة في غالبية المؤشرات الكلية كما سيأتي معنا لاحقا.

<sup>1</sup> لخضر عزي، محمد الباعقوي ، السعيد فكرون . مرجع سابق، ص4.

## المطلب الأول : التوازنات الاقتصادية الكلية مقابل النمو.

إن الفحص الدقيق والعلمي لنتائج برنامج التصحيح الهيكلي خلال الفترة الممتدة من عام 1994 إلى غاية 1998 سمح لنا بإصدار حكم في غاية التحفظ عن هذا البرنامج و هو كون البرنامج قد حقق نجاحا على مستوى التوازنات الكلية قد تجاوز معايير الإنجاز التي حددها اتفاق تسهيل التمويل الموسع<sup>1</sup>. فهذه التوازنات تجلت من خلال فائض الميزانية و فائض الميزان التجاري وإعادة تكوين احتياطات الصرف الذي بواسطته استعادت الجزائر جدارتها المالية وكذا إمكاناتها وقدراتها على الدفع ، فضلا عن اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض نسبيا ابتداء من عام 1996. إعادة التوازنات الكبرى بما في ذلك التوازنات المالية كان له الأثر الحسن على معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية. إن الفلسفة التي تستند إليها برامج التصحيح الهيكلي تنطلق من فكرة أن هذه البرامج وكذا تنفيذها قد يترتب عنها حدوث آثارا انكماشية على المدى القصير خصوصا في جانب الطلب. في ظل هذه الانعكاسات ستعمل السياسات المنفذة على تطهير الاقتصاديات وإعادة توازناتها الكبرى على أن يكون الهدف النهائي من تطبيقها بعث الإنعاش و النمو الاقتصادي بأسرع ما يمكن. فبخصوص النمو الاقتصادي و استنادا إلى تجارب الدول أرى أنه من الصعوبة تقبل فكرة أنه بمجرد تطبيق الوصفة العلاجية الجاهزة فإن ذلك سيؤدي بشكل آلي إلى إعادة بعث النمو الاقتصادي ، كما أنه من غير الصحيح القول أنه بمجرد تنفيذ سياسات التصحيح سيتم القضاء بصفة مباشرة و نهائية على الركود الاقتصادي. فتجربة الدول الصناعية المتطورة في هذا المجال قد تكون مهمة بالنسبة للتقييم الأولي. فتحقيق التوازنات الكلية انطلاقا من التحسن الذي تبديه بعض المؤشرات الكلية لم يكن في يوم ما كافيا لإعادة انطلاق الآلة الاقتصادية و بعث النمو مجددا لدى هذه البلدان. فبرامج التصحيح واجهتها مشاكل حقيقية في مجال التنمية ارتبطت بالجانب البيئي و الاجتماعي ، مما يجعلني أتساءل عن قدرة الصفات التي يقترحها البرنامج في علاج مشكلات البلدان النامية التي تتميز بوجود بيئة اقتصادية واجتماعية لها خصوصيتها ، تتطلب فهما عميقا و دقيقا حتى تستجيب السياسات بشكل أفضل. فالطبيعة الثنائية للاقتصاد وما قد ينتج عنها من تشوهات (سيادة الاقتصاديات الغير رسمية الطفيلية وانتشار مظاهر الفساد ) سيستدعي القيام بمناقشات و دراسات عميقة و متأنية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المذكورة. انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن الصفات الجاهزة التي اعتمدت كحل في إطار البرنامج وكتقييم مسبق قبل عرض النتائج بعيدة عن العلاج الشامل و الجذري لحالات الاختلال التي تعاني منها الكثير من البلدان النامية. فاعتماد هذه الحلول قد يكون خيارا غير صائب لكون الحلول لم تأتي إلا بفعل الضغوطات الاقتصادية والمالية التي مورست على هذه البلدان نتيجة تضخم مديونيتها الخارجية التي لم يوجد لها حلا سوى اللجوء إلى إعادة الجدولة وما تبعها من سياسات تصحيحية فرضت على هذه البلدان فرضا ، مع التأكيد أيضا على أن تطبيق مثل هذه السياسات قد يكون سببا في فقدان هذه البلدان لحقوقها الاقتصادية بحكم العلاقة المختلة التي تربطها

<sup>1</sup>Facilité du Financement Elargi.

بمؤسسات بريتون وودز Bretton Woods وأطراف أخرى داخل اللعبة.

انطلاقاً من هذا التشخيص سنحاول الآن معرفة مدى تكيف الاقتصاد الجزائري مع هذا البرنامج من خلال عرض النتائج المحققة في المجال الاقتصادي بالتركيز على التطورات التي عرفتها المتغيرات الكلية. بموجب عمليات التنفيذ. التركيز سيكون كذلك على النتائج المحققة على المستوى القطاعي أي الجزئي، مع السعي إلى معرفة العوامل المتسببة في النجاح، أي التأكد مما إذا كانت النجاحات المحققة ناتجة فعلاً عن تنفيذ البرنامج التصحيحي، أم أن هناك عوامل و عناصر هيكلية خاصة بالاقتصاد الجزائري هي التي وقفت وراء النجاحات المحققة.

### 1 - النتائج المحققة على المستوى الماكرو اقتصادي:

**1-1 - النتائج على مستوى النمو الاقتصادي:** بخصوص النمو، الحصيلة التي قدمتها الحكومة الجزائرية بالأرقام التي تم مناقشتها على مستوى غرفتي البرلمان ركزت على تطور معدل النمو الاقتصادي خلال فترة أربع سنوات، و تشير المعطيات الرسمية بأن معدل النمو بلغ 4% عام 1996 وهو تقريبا نفس المعدل الذي تم تحقيقه عام 1995 وهذا ما تظهره أرقام الجدول أدناه<sup>1</sup>.

جدول رقم 04: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-1997

السنة	1995	1996	1997
معدل النمو الاقتصادي (%)	3.9	4	4.5

المصدر: عبد الحق بوعتروس. الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية حالة الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة. ربيع 2007 الصفحة 11.

كما تجب الإشارة إلى أن هذه المعدلات كانت سالبة خلال عامي 1993 و 1994 بنسبة -2.2% و -0.9% على التوالي<sup>2</sup>. إن هذا التراجع يفسر بالضغط الحاصل في الطلب الداخلي الذي بلغ 2.1% بالنسبة للاستهلاك و 2.7% بالنسبة للاستثمار، كما أن هذا التراجع يؤكد عدم انتظام النمو الاقتصادي في مرحلة تنفيذ البرنامج<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحق . بوعتروس . الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية حالة الجزائر . مجلة العلوم الإنسانية . جامعة منتوري قسنطينة . ربيع 2007 الصفحة 11 .

<sup>2</sup> عبد الله بلوناس . برامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري . الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية والتسيير . سطيف . 29-30 أكتوبر 2001 ص 8.

<sup>3</sup> بن ناصر عيسى . اثر برنامج التكييف والتعديل الهيكلي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر . حالة المؤسسة الفلاحية . الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . سطيف 29-30 أكتوبر 2001 ص 5 .

وفيما يخص التطور الايجابي لمعدلات النمو الاقتصادي (انظر الجدول السابق) فيفسره خبراء الهيئات الدولية بأنه كان نتيجة التحسن الملحوظ في الوضع المالي بعد الدخول بشكل مباشر في مفاوضات إعادة الجدولة مع الأطراف الدائنة الخارجية التي تمخض عنها حصول الجزائر على موارد مالية ضخمة بلغت أكثر من 22 مليار دولار أمريكي، 17 مليار منها في شكل إعادة جدولة و 5.5 مليار دولار تم الاستفادة منها في إطار ترتيبات استثنائية لإنجاح برنامج التصحيح الهيكلي<sup>1</sup>.

أما الرأي الآخر الذي يمثله المختصون والأكاديميون فيفسر هذا التطور في معدلات النمو من خلال الأداء الجيد لقطاع المحروقات و بدرجة أقل قطاع الفلاحة خصوصا عام 1996 السنة التي عرفت ارتفاعات في أسعار النفط و ظروف مناخية جيدة ميزها تساقط كميات هائلة من الأمطار ،الظروف التي لم تتكرر خلال سنة 1997 التي عرفت جفافا تسبب في عدم زراعة 60% من الأراضي الفلاحة خصوصا تلك المخصصة لزراعة الحبوب. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن معدل نمو القطاع الصناعي خارج المحروقات ساهم هو الآخر بدرجة في هذه النتائج. إن النمو الذي تحقق في هذه الفترة لم يكن بدون تكاليف، بل إن الاقتصاد الوطني كان عليه أن يتحمل عبء سياسات التصحيح خاصة في الجانب الاجتماعي كما سيأتي معنا لاحقا بسبب تطبيق سياسات تقشفية فرضت على السكان نتيجة التدابير الانكماشية التي مست الجانب الاستهلاكي والقدرة الشرائية على وجه التحديد .

**1-2- خدمة الدين الخارجي:** من المؤشرات التي تدل على النجاح الذي حققه البرنامج على المستوى الماكرو اقتصادي والتي كانت محل فخر بالنسبة للسلطات الجزائرية هو خدمة الدين الخارجي الذي انتقلت نسبته إلى 32% عام 1996 في حين أن التوقعات بشأنها كانت تشير إلى 42%<sup>2</sup>.

أما مخزون المديونية فارتفع من 29.5 مليار دولار أمريكي سنة 1994 إلى 33.5 مليار دولار سنة 1996 ليتراجع الرقم إلى حدود 28.3 مليار عام 1999 (انظر أرقام الجدول أدناه) ، إذ سمحت عمليات إعادة الجدولة بتوفير 16 مليار دولار خففت شيئا ما الضغوطات المالية الخارجية على الأقل إلى غاية 1998 كما أن مدة استحقاق الدين الخارجي انتقلت من 3 سنوات إلى 7 سنوات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> كريم النشايشي والآخرون. الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. دراسة خاصة. ص.ن. 1998.

<sup>2</sup> Ahmed .Bouyakoub .L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel. Automne 1997. page 78.

<http://www.confluences.mediterranee.com>.

<sup>3</sup> عبد الله بلوناس. مرجع سابق ص 8 .

جدول رقم 05 : تطور الديون الخارجية وخدمتها خلال الفترة 1993 - 1998 الوحدة: مليار دولار

البيان/السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الديون.م.أ	25.02	28.85	31.0	33.23	31.06	30.26	28.14
الديون.ق.أ	0.700	0.630	0.700	0.421	0.162	0.212	0.175
الإجمالي	25.72	28.90	31.7	33.65	31.222	30.473	28.315
خدمة الدين /الصادرات	82.2	47.1	38.9	30.9	30.3	47.5	39.1

Source : Revue conjoncture. Numéro 68.Algérie. Juillet 2000.Page9.

**1-3 - النتائج الخاصة بميزان التجارة:** من الآثار الأخرى الناجمة عن ضغط الطلب الزيادة في الصادرات والتراجع في الواردات . أما الصادرات فيعود ارتفاعها إلى التحسن في كلا من أسعار المحروقات وكذلك الارتفاع في حجم الكميات المصدرة أما التراجع في الواردات فيفسر من خلال الانخفاض في الاستهلاك العائلي نتيجة الانكماش الحاصل في المداخيل وكذلك القدرة الشرائية بسبب التدابير الانكماشية التي تم اتخاذها بموجب تنفيذ البرنامج.

إن مما تجب الإشارة إليه بخصوص النتائج المحققة على هذا المستوى هو تحقيق الاقتصاد الجزائري لرقم قياسي في الفائض التجاري في عام 1997 الذي يعود إلى عاملين ، التحسن الذي حصل في أسعار الخام في السوق العالمية من جهة، والحد من الواردات من جهة ثانية وهو ما تؤكد ذلك أرقام الجدول اللاحق<sup>1</sup> .

جدول رقم 06 : الميزان التجاري الجزائري للفترة 1993 - 1998 الوحدة: مليار دولار أمريكي

المركبات/السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات الاجمالية بمليار دولار	10.52	8.899	10.279	12.880	14.14	10.13
صادرات المحروقات مليار دولار	10.102	8.606	9.786	12.280	13.64	9.77
الصادرات خارج المحروقات مليار دولار	0.400	0.293	0.493	0.600	0.495	0.36
الواردات بالمليار دولار	7.774	9.158	10.100	9.441	8.35	9.32
الواردات الغذائية بالمليار دولار	1.889	2.755	2.753	2.561	2.49	2.66
الميزان التجاري	2.728+	0.259-	0.179+	3.439+	5.79+	0.839+
السعر المتوسط للبرميل بالدولار أمريكي	17.52	16.31	17.58	21.43	19.49	13.4

المصدر : عبد المجيد بوزيدي .تسعينات الاقتصاد الجزائري .الجزائر 1999 .ص 38 .

<sup>1</sup> عبد المجيد بوزيدي تسعينات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية .الجزائر 1999 .ص 38 .

**1-4 - النتائج والانعكاسات على مستوى ميزان المدفوعات:** فيما يتعلق بميزان المدفوعات فإن سجله لم يختفي فيه العجز إلا بفضل حصيلة عمليات إعادة الجدولة التي جرت خلال السنوات 1994/1995 ليعود سالبا عام 1999 بـ 2.41 مليار دولار أمريكي<sup>1</sup>. إنه بفضل عمليات إعادة الجدولة والفائض المحقق في الميزان التجاري استطاعت الجزائر إعادة بناء احتياطات الصرف بالشكل الذي يتيح التحكم في قيمة العملة الوطنية، وتقليص اللجوء إلى الاقتراض من أجل تمويل عمليات الاستيراد<sup>2</sup>. إن التطور الذي حصل في احتياطات الصرف يمكن ملاحظته من أرقام الجدول التالي :

جدول رقم 07: تطور احتياطات الصرف في الفترة 1993-2000

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المبلغ بالمليار دولار	1.5	2.6	2.1	4.2	8	-	4.6	11.9
الأشهر	1.9	2.9	2.1	4.5	8	-	-	أكثر من 15 شهر

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000، مايو 2001. ص 68.

**1-5 - النتائج والانعكاسات على مستوى سعر الصرف :** فيما يتعلق بهذا الجانب فالبرنامج حدد له في إطار التثبيت لعام 1994 هدفين بخصوص سعر صرف الدينار الجزائري، الهدف الأول يتمثل في برنامج تصحيح سعر الصرف ليلعب قيمته الحقيقية من خلال آلية العرض والطلب، أما الهدف الثاني فيتمثل في زيادة شفافية نظام الصرف<sup>3</sup>.

ونظرا لاتساع الفرق بين السعر الرسمي والسعر المرغوب تم تخفيض الدينار الجزائري على مراحل. فالسياسة المالية المنتهجة والاتجاه نحو تقوية وضع الاقتصاد الوطني على المستوى الخارجي سمحا بحدوث استقرار نسبي في سعر الصرف الاسمي، مما انعكس بشكل ايجابي على معدلات التضخم التي عرفت اتجاها تنازليا، وأصبح بذلك ميكانيزم الصرف يتميز بمرونة أكثر، إذ أضحي يحدد يوميا بفعل العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل حصة. كما تعززت سوق الصرف بإنشاء سوق للصرف مابين البنوك في جانفي من عام 1996 تقوم بموجبها البنوك التجارية والمؤسسات المالية بقبض العملة الصعبة والقيام بعملية المبادلات فيما بينها مع

<sup>1</sup> عبد الله بلوناس مرجع سابق ص 9.

<sup>2</sup> بن ناصر عيسى مرجع سابق ص 6.

<sup>3</sup> محمد راتول بحوث عربية مرجع سابق ص 73 - 74.

بقاء بنك الجزائر المهيمن الرئيسي على العملة الصعبة والممول الرئيسي لهذه السوق بالعملات الصعبة. كما تعززت هذه السوق بتوسيع فتح الحسابات الجارية بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين لتغطية نفقات متعلقة بالصحة والتعليم وأنشطة أخرى خارج الوطن بالإضافة إلى رفع القيود على منحة نفقات السياحة ابتداء من سنة 1997 .

**6-1 - النتائج والانعكاسات على مستوى الميزانية العامة:** إن عودة التوازنات الخارجية كان له الأثر الإيجابي على التوازنات الداخلية حيث استعادت المؤشرات توازنها، وفي هذا الشأن شهد المؤشر الكلاسيكي المتعلق بالميزانية العامة نتائج مرضية ، فسياسة الموازنة التي اعتمدها الدولة في إطار سياسات التصحيح سمحت بتخفيض العجز الذي انتقل من 8.7% من الناتج المحلي الخام عام 1993 إلى 1.4% عام 1995، متخطيا عتبة التوقعات التي حددها صندوق النقد الدولي، لتعرف الميزانية فائضا بـ 3% عام 1996 و 1.3% عام 1997<sup>1</sup>. إن النتائج الإيجابية المحققة على هذا الصعيد يفسرها الانكماش الذي حصل في نفقات التسيير مقابل زيادة في حصيلة الإيرادات نتيجة زيادة التحصيل الضريبي الذي شمل الجبايتين العادية و الجباية البترولية.

**7-1 - النتائج الخاصة بالتضخم:** فيما يتعلق بالتضخم فإن الأداء لم يكن جيدا بالنظر إلى الهدف المسطر من قبل خبراء صندوق النقد الدولي المقدر بـ 10.5%<sup>2</sup>. فمعدل التضخم بلغ حوالي 30% سنة 1995 مقابل 9% فقط في المتوسط خلال الفترة 1985 - 1995، مما يدل على أن برنامج الإصلاح الاقتصادي قد ساهم في إحداث ضغوط تضخمية أكثر ارتفاعا من ذي قبل بسبب عدم حدوث زيادات في الإنتاج المحلي في الوقت الذي شهدت فيه القوة الشرائية ارتفاعا، متسببة في زيادة الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع في الأسعار على الرغم من وجود بعض القيود الحكومية على الأسعار المحلية كما يشير لذلك تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1996<sup>3</sup>. هذا وتجب الإشارة إلى أن معدلات التضخم عرفت نوعا من التراجع بعد عام 1996، حيث انخفضت المعدلات إلى ادني مستوياتها أي إلى حدود 5% عام 1998 كما تؤكد ذلك معطيات الجدول الموالي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس. الملتقى الدولي. مرجع سابق ص 7.

<sup>2</sup> Ahmed Bouyakoub.Op.cit.Page78.

<sup>3</sup> حمدي عبد العظيم . الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة. دار الزهراء. 1998. القاهرة. ص. 235 .

<sup>4</sup> عبد المجيد بوزيدي مرجع سابق. ص. 40 .

جدول رقم 08: معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993 - 1998

البيان/السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسب التضخم (%)	20	29.0	29.8	18.5	5.7	5

المصدر : عبد المجيد بوزيدي .تسعينات الاقتصاد الجزائري.الجزائر 1999.ص.40

و لإعطاء صورة أبلغ عن الارتفاع في الأسعار المترامن مع تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي سأقوم بتقديم جدولاً لأسعار بعض المواد والسلع الاستهلاكية الأساسية<sup>1</sup>.

جدول رقم 09 :أسعار بعض المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990-1996 . الوحدة:الدينار الجزائري

المواد	الوحدة	1990	1991	1995	1996
الخبز	خبزة	1	1.5	6	7
الدقيق	كيلوغرام	2	4.5	20	36
الزيت	اللتر	4	16	50	75
الحليب	اللتر	1.5	4	10	15
العدس	الكيلوغرام	7	15	70	120

Source:Hocine Benissad. Le plan d'ajustement structurel. Confluences medétéranées.Automne1997.Page115.

هذا الجدول يوضح أن معظم السلع الأساسية التي تدخل في استهلاك العائلات عرفت أسعارها خلال هذه الفترة منحنى تصاعدي تحت تأثير سياسات الاستيراد وسياسات الصرف المعتمدة، إضافة إلى التراجع الحاصل في الطلب الكلي. كما شهدت هذه الفترة وبالخصوص بعد تشريعات 1997 اتجاه لارتفاع في الأجور الذي كان يتوقع أن يؤدي إلى مزيد من التكريس للاتجاهات التضخمية في ظروف انعدمت فيها الرقابة الإدارية على الأسعار بشكل شبه مطلق. هذا وتجب الإشارة إلى أن قطاع المستخدمين قد شهد ارتفاعاً أولاً في أجور ورواتب المستخدمين في شهر سبتمبر من عام 1991 والذي كان مرفقاً بتدابير أخرى في إطار الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري من عام 1992 وبموجب ذلك انتقلت الكتلة النقدية المخصصة للأجور من 71 مليار دينار جزائري عام 1991 إلى 110.3 مليار دينار عام 1992 بزيادة تجاوزت 50% بالقيمة الجارية وما يزيد عن 23% الحقيقية يضاف إليها الارتفاع الحاصل في النفقات التحويلية بنسبة 50% بالقيمة الحقيقية مما تسبب في عجز للخزينة عام 1993 أدى إلى ارتفاع نفقات الميزانية العامة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Hocine Benissad . Le plan d'ajustement structurel. Confluences medétéranées.Automne1997.Page115.

<sup>2</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي. الدورة العامة الثانية عشر. نوفمبر 1998 . ص 37 .



إن النجاح الذي تحقق بعودة التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني لم يكن ليخفي النتائج السلبية على المستوى الجزئي التي توحى بوجود أزمة عميقة على هذا النطاق تجلت من خلال التراجع الكبير للقطاع الصناعي خارج المحروقات، والأداء المتذبذب للقطاع الفلاحي لارتباطه بالمتغير العشوائي المناخ والمستوى المتدني للخدمات العمومية. إن التراجع الذي عرفته هذه القطاعات هو دليل على وجود تناقض بين النتائج المحققة على المستوى الكلي وتلك المحققة على المستوى الجزئي. لإعطاء صورة واضحة عن هذا التناقض سنقوم بتقديم عرض عن انعكاسات برنامج التصحيح الهيكلي على المستوى القطاعي.

المطلب الثاني: انعكاسات برنامج التصحيح الهيكلي على المستوى القطاعي.

### 1- الانعكاسات على قطاع الصناعة (خارج المحروقات).

إن قطاع الصناعة في الجزائر عرف خلال مرحلة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي انكماشا ملحوظا كان له انعكاسات سلبية وآثار امتدت لتشمل قطاعات أخرى. إن الانكماش الملازم للقطاع منذ عام 1989 يتجلى من خلال التراجع الكبير في الإنتاج الذي تسبب في تحقيق القطاع لمعدلات نمو سالبة خلال كل فترة تنفيذ البرنامج كما تظهره أرقام الجدول التالي<sup>1</sup>:

جدول رقم 10: تطور معدلات نمو الإنتاج الصناعي العمومي الفيزيائي للفترة 1993 - 1997 .

السنة/البيان	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو الصناعي فيزيائيا(%)	1.5 -	8.5 -	0.5 -	8.6 -	7.2 -

المصدر: محمد راتول. مرجع سابق الصفحة 83.

إن تحقيق معدلات نمو سالبة إن دل على شيء فإنما يدل عن عمق الأزمة التي أصابت قطاع الصناعة الذي على الرغم من محاولة إصلاحه ودعمه لم يبدي أي استجابة فعلية نحو تحسين الأداء، بل على العكس من ذلك الإجراءات التصحيحية والدعم المالي الكبير الذي استفاد منه القطاع في إطار عمليات إعادة الهيكلة لم ينتج عنها سوى أداءات معاكسة، الأمر الذي ادخل الشكوك لدى المهتمين بهذا القطاع في قدرة وإمكانية النهوض الفعلي به. إن لوضع المتأزم للقطاع يمكن ملاحظته انطلاقا من الأرقام الخاصة بمعدل النمو الفيزيائي المسجلة في بعض فروع الصناعة، على سبيل المثال قطاع الميكانيكا و المعادن التي وصل فيها معدل النمو نسبة - 27.6 % و الصناعات الحديدية معدل - 7.6 %، وهي الأرقام المحققة خلال عام 1997. ومما يدل أيضا عن تدهور قطاع الصناعة حدوث انخفاض إجمالي في مستوى النمو الذي وصل إلى حدود 20% خلال الفترة ما بين

<sup>1</sup> معدل راتول مرجع سابق ص. 49.

1989 - 1996<sup>1</sup>. إن هذا الوضع المخيف و ما يخفي وراءه من تعقيدات و ضعف انتهى بأهيار شبه تام للعديد من الصناعات المانفكتورية التي كانت في وقت من الأوقات محل فخر الصناعة الوطنية، كصناعة النسيج و الألبسة و صناعة الجلود و الأحذية و الصناعة الميكانيكية و الالكترونية و الحديدية و بقية الصناعات الأخرى التي أثار إنتاجها بما يعادل 21 نقطة خلال الفترة 1994-1997<sup>2</sup>. من المظاهر الأخرى التي تشير الى الضعف الذي آل إليه قطاع الصناعة التدي الملحوظ في استخدام الطاقة الإنتاجية لبعض الصناعات، كالصناعات الثقيلة الميكانيكية والحديدية والالكترونية التي تدار طاقتها بأقل من 50% عام 1995، الوضع الذي انتهى بحل واختفاء العديد من المؤسسات المانفكتورية بسبب صعوبات تعكس عدم القدرة على التكيف مع معطيات الوضع الجديد لاقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي الذي أصبح يفرض منطق جديد ميزته منافسة السلع الأجنبية للسلع المحلية. إن هذا الانفتاح تم تكريسه بشكل واضح من خلال قانون الاستثمار لعام 1993 الذي فتح المجال للاستثمار الأجنبي و كذلك الشراكة مع مؤسسات أجنبية، كما أن التحولات التي عرفها السوق الوطني من حيث تركيبته التي طغى عليها سيادة نشاطات القطاع الموازي الغير رسمي الذي أصبح بعد انسحاب القطاع الحكومي من الدائرة التجارية المشرف والمدير لعمليات بيع السلع والمنتجات المستوردة ذات الأسعار المنافسة، التحول الذي كان السبب في إزاحة الكثير من السلع المصنعة المحلية. إذا اعتبرنا 1989 سنة أساس فإن صناعة الجلود والأحذية أهدرت ب 53 نقطة، حيث بلغ مؤشرها 23.7 نقطة فقط سنة 1997<sup>3</sup>. نفس الاتجاه عرفته أيضا الصناعة النسيجية وصناعة الخشب و الصناعات الميكانيكية و الالكترونية التي واجهت مشاكل حقيقية تمثلت في قدم الأصول و عدم توفر قطع الغيار و مستلزمات الإنتاج، مما انعكس بشكل مباشر وسليبي على خطط و برامج الإنتاج التي عرفت تأخرا في الإنجاز وبالنتيجة أداء متواضع على مستوى النتائج. إن التراجع الذي أصبح ميزة العديد من فروع الإنتاج القديمة كان في نظر المهتمين بهذا القطاع ونقصد الوصاية سببا كافيا لحلها و غلقها، الإجراء الذي نتج عنه تسريح عدد معتبر من العمال الذين أصبحوا في وضع البطالة الإجبارية. إن من الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع التدهور الكبير لوضعية خريزة المؤسسات الصناعية وما أنجر عنها من مشاكل في التمويل والاستغلال. إن تطور العجز المصرفي للمؤسسات العمومية الذي ارتفع بقوة ابتداء من عام 1994 يمكن توضيحه انطلاقا من معطيات الجدول التالي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> Ahmed Bouyakoub Op.cit. Page 79 .

<sup>2</sup> CNES. Rapport préliminaire. Op.cit. Page 38.

<sup>3</sup> CNES. Ibid. Page 39.

<sup>4</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الوضعية الاقتصادية . ديسمبر 1996 .

جدول 11: تطور العجز المصرفي للمؤسسات العمومية ابتداء من عام 1994 الوحدة: مليار دينار

السداسيات	ديسمبر 1994	جوان 1995	ديسمبر 1995	مارس 1996	جوان 1996
العجز بالمليار دينار	10	58	92	120	109

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير الوضعية الاقتصادية للسداسي الأول 1996 .

إن العجز في جوان يمثل 30 % من رقم أعمال 1995 و 54 % من رقم أعمال السداسي الأول من عام 1996. إن هذا التدهور الخطير في خزانة المؤسسات والذي سبب في خسارة في المبادلات ، ديون ، تسديد ديون خارجية قد شكل عائقا كبيرا لهذا القطاع لعودة إلى النمو. إن هذه الوضعية الغير مشجعة دفعت السلطات العمومية للتفكير في إقامة أيام دراسية تجمع البنوك بالمؤسسات والتي نتج عنها تحديد الأهداف التالية :

- إقامة موازنة عقود النجاعة.

- وضع تدابير كفيلة بإيقاف العوامل التي قد تتسبب في دهور قطاع الصناعة.

- تشخيص أسباب التفكك المالي المرتبطة خصوصا بخزانة المؤسسات من خلال تسديد الديون الخارجية المتفاقمة بسبب خسارة الصرف (انخفاض سعر صرف الدينار ) فضلا عن عدم تحصيل الديون من طرف الدولة.

إن تشخيص وضع قطاع الصناعة مباشرة بعد تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي وكذا النتائج المتمخضة عنه يكشف عن وجود تناقض واضح في البرنامج. فمن جهة نجده يسعى في المقام الأول للقضاء على الاختلالات المالية الخارجية الناجمة عن المديونية ، الهدف الذي يعده خبراء الهيئات المالية والنقدية الدولية إنجازا ومكسبا ثمينا ، نجده في المقابل قد تسبب في أضرار جسيمة وغير محتملة في أحد أدوات الإنتاج الأساسية لقطاع الصناعة ، ألا وهو العامل البشري الذي أصبح وضعه سيئا للغاية نتيجة التوسع في عمليات التسريح التي طبقتها العديد من المؤسسات التي دخلت بشكل جزئي أو كلي في نظام الخصومة ، الإجراء الذي يأتي على رأس قائمة الإصلاحات التي يقترحها البرنامج التصحيحي لصندوق النقد الدولي بالنسبة لقطاع الصناعة العمومي. لإعطاء صورة واضحة عن الانعكاسات الخطيرة للبرنامج على قطاع الصناعة ، أرى أنه من الضروري تسليط الضوء عن بعض القيود الهيكلية التي ظلت تعيق الأداء الجيد المنتظر من القطاع.

إن كافة الأطروحات و الأبحاث الأكاديمية التي تطرح إشكالية الصناعة في الجزائر تتفق على وجود قيود هيكلية أعاق كثيرا نمو وتطور قطاع الصناعة ، لعل من أهمها الانهيار المالي للعديد من المؤسسات العمومية الناجم عن تراكم الخسائر بسبب تضخم أعباء وتكاليف الإنتاج، إضافة إلى عدم تحصيل الديون والانكماش الحاصل في جانب الطلب الكلي على السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات . كما يضاف إلى هذه الأسباب منافسة

السلع الأجنبية للسلع المحلية. بموجب عمليات الانفتاح، إذ أصبحت هذه السلع تتدفق بكثافة على السوق الوطني وبحكم فارق الأسعار فإن السلع الأجنبية لاقت رواجاً كبيراً على الرغم من عدم جودتها مقارنة بالسلع المصنعة محلياً. فهذه المشاكل والصعوبات تمثل أهم العوامل المفسرة للاهتزاز المالي الذي تعرضت له العديد من المؤسسات العمومية التي تنشط في هذا الميدان. كما تجب الإشارة أيضاً إلى أن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي كان له وقع

سلبى على الكثير من المؤسسات العمومية بسبب التراجع العنيف والغير مدروس لدور الدولة الذي كان سابقاً يمثل السند المادي والمعنوي لها. إن هذا الانسحاب السريع الذي يندرج في إطار سياسات التحرير والخصوصية جعل المؤسسات العمومية الغير مؤهلة أمام واقع ومحيط جديد تمليه القرارات الماكرواقتصادية المتمثلة أساساً في تحرير الأسعار ومعدلات الفائدة وتخفيض أسعار الصرف والانفتاح الاقتصادي. فإذا سلمنا بأن الاهتزاز المالي

للكثير من المؤسسات العمومية سببه يعود فقط إلى عمليات السحب على المكشوف فإنه يمكننا إبراز الارتباط القوي بين إجراء تخفيض الدينار الجزائري و تضخم مكشوفات هذه المؤسسات وصلت مبالغها بالنسبة لمجموع فروع القطاع الصناعي إلى ما يفوق 90 مليار دينار عام 1995 ثم لتقفز إلى حدود 113 مليار دينار في نهاية 1996، الرقم الذي يعادل 28% من مجموع رقم الأعمال أي 3.4 شهراً من الإيرادات في المتوسط<sup>1</sup>. حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي القطاع الصناعي كان سنة 1993 يتمتع بخزينة موجبة في حدود 8 مليار دينار، غير أنه ابتداء من هذا التاريخ الحسابات المكشوفة للمؤسسات العمومية أخذت منحى تصاعدي عدى فروع مواد البناء التي كانت تمثل الاستثناء نظراً كونها كانت تتمتع بخزينة موجبة<sup>1</sup>. و تشير الأرقام إلى أن الحسابات على المكشوف للمؤسسات العمومية بلغت 92 مليار دينار في نهاية ديسمبر 1995 بعد أن كانت لا تتجاوز 10 مليار دينار في نهاية ديسمبر من عام 1994 .

إن الاهتزاز المالي الشبه تام الذي لحق بمعظم المؤسسات العمومية قد نفسه جزئياً من خلال التعديلات التي تمت على المستوى الماكرواقتصادي. بموجب تنفيذ الإجراءات التصحيحية المتعلقة أساساً بسياسات الصرف التي كان من نتائجها حدوث تخفيض في قيمة الدينار تسبب في خسائر صرف معتبرة تكبدتها هذه المؤسسات.

إضافة إلى الانعكاسات السلبية المذكورة، فإن تخفيض قيمة الدينار كان له تأثيرات جانبية غير مباشرة على مالية المؤسسات، تجلت من خلال انهيار الخزينة بسبب تضخم مستحقات (ديون) المؤسسات تجاه البنوك بما في ذلك

الفوائد. إن تراكم خسائر الصرف لدى المؤسسات العمومية دفع باتجاه اللجوء إلى عمليات السحب على المكشوف التي أضحت ظاهرة معهودة والوسيلة المفضلة لدى مسيري المؤسسات للخروج من الأوضاع المالية

<sup>1</sup>CNES .Rapport Préliminaire Op.cit.Page 41 .

الخانقة، وبالنتيجة المزيد من تكريس التبعية للبنوك الوطنية ، وتقييد اكبر المؤسسات العمومية في مجال اتخاذ القرار. إن اتجاه الوضع نحو التأزم بالنسبة للعديد من المؤسسات العمومية كان سببا كافيا لحلها وبيعها من قبل الدولة ، الإجراء الذي شرع في تطبيقه بمجرد دخول قرارات الخوصصة حيز التنفيذ . إن من بين التفسيرات الأخرى التي يمكن تقديمها بخصوص الأهميار المالي للمؤسسات العمومية خلال هذه الفترة التضخم الذي حصل في المخزونات من السلع والمواد المنتجة دون أن تجد له هذه المؤسسات منافذ وإمكانيات فعلية للتصريف، العجز الذي قد يعود إلى انكماش الطلب على السلع التي تنتجها هذه المؤسسات ، فضلا عن النقائص المرتبطة بعمليات التوزيع ، أضف إلى ذلك تصاعد المنافسة التي أصبحت تفرضها السلع الأجنبية المتدفقة على السوق الوطني.

إن الضعف الهيكلي الذي أصبح ميزة قطاع الصناعة في الجزائر تجلّى أيضا من خلال تراجع صادراته، حيث عرف ميزان الصناعة عجزا تمثل في ضعف تغطية الواردات الصناعية بواسطة الصادرات إذ بلغت التغطية نسبة تقل عن 4 % في نهاية سنوات تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي .

إن الوضع المالي والاقتصادي الهش لقطاع الصناعة في هذه المرحلة لم يكن ليمنع السلطات العمومية من التدخل، إذ سرعان ما وضعت آليات لتطهيره تم الشروع في تطبيقها بصورة فعلية ابتداء من السداسي الأول من عام 1996 من خلال إنشاء صناديق المساهمة وكذلك إنشاء الشركات القابضة بموجب صدور القانون المتعلق برؤوس الأموال السلعية التابعة للدولة. إن الشركات القابضة تشكل أدوات لتحقيق سياسة صناعية جديدة باحترام القواعد الجديدة للعبة المتمثلة في الفعالية الإنتاجية ، والمردودية المالية ، والقابلية للمنافسة<sup>1</sup>.

إن القطاع العمومي الجديد سوف يعمل ضمن نظام اقتصادي تم تجديده بصورة كلية، غير احتكاري، معرض للمنافسة، وخاضع للحساب الاقتصادي وكذا لقواعد القانون التجاري. بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع العمومي الجديد أصبح مفتوحا بصفة موسعة للشركاء الخواص الأجانب والمحليين.

إن الشركات القابضة التي تم إنشائها باشرت عملها في مرحلة أولى بالقيام بعملية الفرز للمؤسسات للوقوف على قدراتها ، و من ثم الوصول إلى الفصل بشكل نهائي بين المؤسسات الفعالة التي باستطاعتها الاستجابة و التكيف مع المعطيات الجديدة، وتلك التي أبدت ضعفا وعدم القدرة على الاستمرار في النشاط ومن ثم يتعين إبعادها من فرصة الاستفادة من عملية التطهير المالي . بموجب عملية الفرز هذه فإن المؤسسات التي كانت نتيجة الاستغلال لديها موجبة استفادت بشكل مباشر من عملية إعادة جدولة ديونها مع تحويل حساباتها المكشوفة إلى

<sup>1</sup> عبد المجيد بوزيدي مرجع سابق . ص 55 - 56 .

ديون متوسطة الأجل. أما المؤسسات التي حققت نتائج ضعيفة فإن ترتيبات خاصة أعدت بشأنها، تمثلت في تهيئتها للدخول في عمليات إعادة هيكلة عضوية شملت نحو 768 مؤسسة عمومية بتكلفة إجمالية قدرت بـ 160.3 مليار دينار منها 100.3 مليار دينار في شكل دعم مصرفي و 60 مليار في شكل مساهمات من قبل الخزينة العمومية. إن النجاح المحقق على المستوى الماكرو اقتصادي الذي يعتبره خبراء صندوق النقد الدولي مكسبا ثميناً للاقتصاد الجزائري لم يكن ليتعدى هذا المستوى، إذ أن النتائج على المستوى الجزئي وقطاع الصناعة على وجه الخصوص لم تكن مشجعة، بل قد تعدد بالنسبة لبعض فروع الصناعة كارثية. فالوضع بالنسبة لهذا القطاع ازداد تعقيدا على الرغم من محاولات التقويم، إذ شهدت الكثير من المؤسسات الصناعية العمومية تدهورا ماليا خطيرا وهو ما تؤكد حصيلته السداسي الأول من عام 1998<sup>1</sup>. إن وصول الأوضاع إلى مستوى لا يطاق دفع بالدولة إلى إقرار حل العديد من المؤسسات وفي هذا الشأن تشير المعطيات إلى أن ما يقرب من 800 مؤسسة صناعية مسها إجراء الحل في فترة تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي، الإجراء الذي أنجز عنه تسريح عدد هائل من العمال بلغ نحو 212960 عامل بالإضافة إلى ذهاب إرادي لـ 50700 عامل و 100840 عامل أحيلوا على البطالة التقنية.

إن هذه التطورات الغير مطمئنة لقطاع الصناعة تؤكد بوضوح فشل سياسات التصحيح على المستوى الجزئي، مع التأكيد أيضا على وجود آثار جانبية تمس الجانب الاجتماعي. ففي الوقت الذي يشهد فيه قطاع الصناعة في الجزائر تراجعا ملحوظا على الرغم من الدعم الممنوح له، نجده في أنحاء شتى من العالم يبدي كفاءة عالية تجلت من خلال تحقيق نموا سريعا ومستقرا. فالقيمة المضافة العالمية شهدت ارتفاع محسوسا خلال فترة التسعينات، كما أن الصادرات من السلع المصنعة ارتفعت بشكل سريع مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي في معظم بلدان العالم وهو ما يؤكد وجود اتجاه عام نحو العولمة الصناعية.

مما سبق يمكن القول كتنقيح أولي أن المؤسسة الصناعية ظلت لفترة طويلة تنشط في محيط اقتصادي تميز بالحماية

المفرطة من قبل الدولة باعتبارها الطرف الأول المحتكر للنشاط الاقتصادي والمالك لوسائل الإنتاج في وقت شهدت فيه الساحة الوطنية توجهات جديدة في السياسة الاقتصادية رافقها سن قوانين و تشريعات كانت توحى بإمكانية انسحاب فعلي وتدرجي للدولة من الدائرة الاقتصادية، لتترك المبادرة لقوى السوق في إدارة وتنظيم النشاط الاقتصادي. إن هذا الانسحاب يعتبر مهما في هذه المرحلة لكونه سيسمح بتحرير قطاع الصناعة المحرك من الوصاية، كما سيمنحه فرص حقيقية لأخذ المبادرة وفق الشروط والمعايير المعمول به دوليا. إن استمرار

<sup>1</sup>CNES Rapport Préliminaire. Op.cit.Page 46.

توفير الدعم والحماية لقطاع الصناعة عن طريق المزيد من تنفيذ الإصلاحات لم يكن حلا مناسباً وواقعياً للخروج بالصناعة من وضع الركود، مما وهو الإشكال الذي يطرح أكثر من سؤال عن جدوى الإصلاحات.

إن السياسة الصناعية وما تمثله من أهمية في إشكالية التنمية ظلت إلى غاية هذه الفترة تدار وفقاً لحسابات و مصالح بعض الأطراف التي تدير اللعبة الاقتصادية، مانعة بذلك قطاع الصناعة من أخذ المبادرة بالطريقة تتيح إعادة ترتيب أوضاع القطاع وفق تصور يؤهل المؤسسة الصناعية من احتلال مكائنها كمحرك أول للآلة الاقتصادية ومصدر رئيسي لخلق الثروة كما هو الحال في بقية مناطق العالم. إن عدم التعامل بواقعية وبشكل جيد مع القطاع امتد أثره ليمس الجانب السوسيو مهني للفئة الشغيلة من العمال، الذين نتيجة العجز الذي عانت منه مؤسساتهم شهدت ظروفهم المهنية تدهوراً ملحوظاً. فالتوازنات الكلية لم تكن لتتحقق إلا بواسطة ترتيبات خاصة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي تتمثل في تجميد أجور معظم مستخدمي القطاع العمومي الاقتصادي الذي كان سبباً في تعقيد الأمور الحياتية للأداة الأولى للإنتاج ونقص العامل البشري<sup>1</sup>. إن التناقض الذي لم يتم فكه بين الاحتياجات في الجانب الاقتصادي والقيود المفروضة في الجبهة الاجتماعية يمكن اعتباره كأحد العناصر التي تعكس فشل البرنامج التصحيحي، وبالنتيجة المزيد من التدهور في القدرة الشرائية للعمال الأجراء كما يظهر ذلك الجدول التالي:

جدول رقم 12: تطور القدرة الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر في الفترة بين 1989 - 1995 .

المجموع	موظفي التنفيذ	موظفي التحكم	الإطارات	
331	336	270	247	مؤشر تطور الأجر المتوسط نهاية 1995 مقارنة 1989 كسنة أساس.
442	442	442	422	تطور المؤشر العام للأسعار نهاية 1995 بالنسبة لعام 1989
20% -	20% -	36% -	41% -	معدل تراجع (انخفاض) القدرة الشرائية في المتوسط نهاية 1995 مقارنة بـ 1989

Source: Ahmed Bouyakoub. Op.cit. Page 80 .

الأرقام تشير بوضوح إلى الانخفاض الكبير والخطير للقدرة الشرائية للعمال الأجراء البالغ في المتوسط حوالي

<sup>1</sup>Ahmed .Bouyakoub. Op.cit. Page80.

20% بين الفترتين 1989 و 1995. كما يشير الجدول أيضا إلى أن فئة الإطارات تعد الفئة الأكثر تضررا

من هذا الانهيار ، مما يؤكد أن البرنامج و ما تمخض عنه من نتائج ساهم بشكل أو بآخر في تراجع وضع الطبقة المتوسطة التي تشكلت و تطورت خلال مرحلة التصنيع في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي التراجع الذي تجلّى من خلال فقدانها لمكانتها ودورها الريادي في عملية النمو و التطور بصفتها الجهة المتحملة لأعباء الإدارة و التنظيم و توفير شروط الإبداع و التطور.

## 2- انعكاسات برنامج التصحيح الهيكلي على نشاط القطاع الفلاحي.

إن النتائج التي تحققت على المستوى الماكرو اقتصادي بموجب تطبيق البرنامج التصحيحي لم تكن لها انعكاسات ايجابية و مباشرة على أداء القطاع الفلاحي الذي تميزت نتائجه على مستوى متغير النمو بالتذبذب والعشوائية لاعتماد نشاطه بصورة شبه مطلقة على المتغير الخارجي ألا وهو المناخ. القطاع وبالنظر إلى وزنه وثقله لم يكن ليحقق التطلعات و الأهداف المسطرة، المتمثلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليص من فاتورة الغذاء. فباستثناء سنة 1996 التي تعتبر سنة مميزة من حيث النتائج بسبب الظرف المناخي الجيد تساقط كمية هائلة من الأمطار الذي أدى إلى تحسن في المردود بشكل قياسي، وارتفاع في نسبة مشاركة الفلاحة في الناتج المحلي الخام (من 15% عام 1995 إلى 21.5% عام 1996 مقارنة بحصة القطاع الصناعي التي تراجعت كثيرا من 15% في النصف الثاني من عام 1987 إلى 7% فقط خلال سنوات تطبيق البرنامج)، القطاع لم يشهد تحسنا يذكر، بل على العكس من ذلك النتائج في السنة اللاحقة أي سنة 1997 كانت سيئة بسبب الجفاف الذي عم معظم أطراف الوطن<sup>1</sup>. إن الاعتماد على الكميات المتساقطة من الأمطار وفي غياب أو على الأقل ضعف وسائل الري ظل النشاط الفلاحي من حيث الأداء يتميز بالتقلب وعدم الاستقرار. إن الطبيعة المتذبذبة للنتائج تفتح المجال نحو طرح الكثير من التساؤلات عن جدوى الإصلاحات التي تمت على هذا المستوى والكيفية التي صيغت ونفذت بها التي حسب ما أرى لم تؤخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع من حيث التركيبة البشرية واحتياجاتها، والإمكانيات الفعلية المسخرة لتنمية الريف التي إلى حد هذه الفترة بقيت دون المستوى المطلوب مقارنة بالتنمية التي استفادت منها المناطق الحضرية ذات التواجد الكثيف للسكان بالشمال. إن وجود العديد من النقائص على مستوى القطاعات و قطاع الفلاحة على وجه الخصوص يجعلني أقول بأن محاولات التقويم تتجاوز مجرد القيام بإجراءات ترقيعية ، بل الأزمة عميقة ومعقدة تتطلب تكفل حقيقي ورؤية شاملة للإصلاح مع وجود إرادة سياسية تتطلع إلى التغيير وفق التصور الصحيح.

إضافة لما سبق ذكره أرى أيضا أن سياسة تحرير الأسعار التي اعتمدت في إطار الإصلاح الزراعي ابتداء من عام 1982 على الرغم من توقيتها وأهميتها لم تسمح بالقضاء على الشبهات و كذا الاختلالات التي أصابت

<sup>1</sup>Y..Benabdellah.L'économie algérienne entre réforme et ouverture. Quelles priorités?Cread.Alger



القطاع، كما أنها لم تتمكن من احتلال المكانة التي تليق به بالنظر إلى ما يحتوي عليه من طاقات لازالت عاطلة. فالزراعة تظل مصدرا هائلا للقيمة المضافة في الكثير من البلدان، فضلا عن كونها تمثل النشاط الذي باستطاعته توفير الحلول العملية والسريعة لمشكلة التوظيف في الوقت الذي يشهد فيه قطاع الصناعة تراجعاً وعدم قدرة على امتصاص فائض القوة العاملة المتزايد بفعل الزيادة السكانية وعملية الانتقال الديموغرافي التي شاهدها الجزائر منذ الثمانينات .

إن الإصلاح الزراعي الذي طالب بتنفيذه خبراء صندوق النقد الدولي للتخفيف من الانعكاسات السلبية المحتملة للإجراءات الانكماشية على مستوى الطلب لم يكن بمقدوره التأثير كثيرا على الإنتاج الفلاحي ( كما ونوعا ) لغياب رؤية إستراتيجية تنموية للقطاع من جهة، وبقاء نفس العوامل تحكم وتحدد الإنتاج الفلاحي من جهة ثانية . في ظل هذا الإشكال وبغرض تغطية العجز الغذائي شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة توسع في عمليات الاستيراد للمحاصيل الزراعية من الحبوب و البقول والحليب، مما تسبب في المزيد من تكريس التبعية الغذائية للخارج. بموجب هذا التوجه فإن حصة الواردات من المحاصيل الزراعية التي كانت لا تمثل سوى 25.5% سنة 1985 قفزت لتبلغ 30% سنة 1995 ثم 29.3% سنة 1997 لتستقر عند 28% في السداسي الأول من سنة 1998، علما أن الحبوب و الحليب مثلت حصة الأسد من الواردات بنحو 60%، و أن نسبة تغطية الطلب المحلي من المادتين ظلت ضعيفة لا تتجاوز 40%<sup>10</sup>.

كخلاصة يمكن القول بأن تكثيف عمليات الاستيراد للمنتجات والمحاصيل الزراعية، وكذا العجز الكبير عن تغطيتها بواسطة الإنتاج المحلي للدليل واضح عن ضعف تأثير برنامج التصحيح الهيكلي على أداء هذا القطاع، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الجزائر في ظل هذا البرنامج عجزت عن تحقيق الأهداف المسطرة المتمثلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال التحسين الدائم لمعدل تغطية الصادرات للواردات أي تحقيق ميزان موجب للزراعة.

إن النهوض بهذا القطاع بما يسمح تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص فاتورة الاستيراد لازال أمرا مطروحا بحدة للنقاش على المستوى الرسمي. فالسياسة الزراعية لأسباب عدة على الأقل إلى غاية هذه المرحلة لم ترقى إلى مستوى الانشغالات الفعلية لعالم الريف و الفلاحة. فالتكفل الشامل بالقطاع لا زال لا يمثل الأولوية بالنسبة للحكومة التي راهنت على الصناعة لتحقيق التنمية، الخيار الاستراتيجي الذي تؤكد الاستثمارات التنموية المخصصة للصناعة التي فاقت بكثير تلك المخصصة للفلاحة في كل الفترات تقريبا. إن احتلال قطاع الفلاحة لمكانة متأخرة ضمن انشغالات الدولة لم يكن ليشجع على تحقيق الرؤية الإستراتيجية التكاملية لكل من

<sup>1</sup>CNES Rapport Préliminaire. Op.cit. Page 47.

الصناعة والزراعة التي طرحها النموذج التنموي للستينات والسبعينات من القرن الماضي. كما أن اقتصاد السوق بمفرده لا يمكنه أن يخلق الإطار و الظروف الملائم لتحقيق التنمية الفلاحية ، فالتخطيط الزراعي يبقى مطروحا بقوة ، و في هذا المجال دور الدولة يفترض أن يكون مهما ومهيما ، كما أن خصوصية القطاع و السياق التاريخي الذي تطور فيه والقيود الخارجية المتمثلة في ثقل فاتورة الاستيراد في ظرف يشهد نمو ديموغرافي وتحولات في أنماط الاستهلاك يتطلب تكفل حقيقي بالقطاع من قبل الدولة . إن الدولة في إطار عمليات التخطيط ستسعى إلى إقامة علاقات تعاقدية مع المزارعين ومساعدتهم من الناحية الفنية ، بتزويدهم بمعلومات متخصصة ، فضلا عن تزويدهم بالدعم المالي . بمنحهم قروض بتكاليف منخفضة وميسرة من حيث الإجراءات. إن هذه التدابير في إطار نظام التخطيط الذي تشرف عليه الدولة سيحول الفلاحين من مجرد ممارسين لنشاط إلى شركاء فعليين في عملية التنمية. في هذا الاتجاه يتعين على الدولة أن تتحمل مسؤولياتها الكاملة باتجاه تطوير الفلاحة من خلال تبني إستراتيجية متكاملة للتنمية الريفية تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للفلاحين ، بمنحهم امتيازات مادية تحفيزية تسمح بتثبيتهم في مناطق النشاط.

إن التقييم الأولي لانعكاسات البرنامج على القطاع الفلاحي سمح لي بملاحظته بعض النقائص من جملة ما أن البرنامج طبق دون دراسة وتقييم للوضع السائد في القطاع في كل جوانبه خصوصا ما يتعلق بمسألة الأراضي المسحوبة من أصحابها الأصليين ، وأسعار عوامل الإنتاج التي عرفت ارتفاعا ملحوظا ، وتوجه النشاط الفلاحي نحو تشجيع إنتاج السلع المضاربة ذات المصدر العالي للربح في مقدمتها اللحوم بفعل التحول الحاصل في الأنماط الاستهلاكية للعائلات الجزائرية . إن ضعف تأثير برنامج التصحيح الهيكلي على القطاع الفلاحي يتأكد أيضا من خلال نتائج بعض الدراسات التي سعت إلى إظهار الارتباط القوي بين مستوى تعبئة الربح الناجم عن المحروقات و الركود الملحوظ في بعض المحاصيل الفلاحية المتسبب في نمو سريع للواردات من بعض المحاصيل الزراعية ، و هو ما يعتبر مرفوضا في بلد كالجائر تبقى فيه المساحة المخصصة للزراعة دون المستوى المطلوب ، إذ لا تتجاوز حدود 3% من المساحة الإجمالية ، علما أن المساحة المروية تبقى أقل من ذلك بكثير، هذا فضلا عن ضعف الاستثمارات الخاصة باستصلاح الأراضي في الوقت الذي استفادت فيه الجزائر من موارد مالية معتبرة في إطار إعادة الجدولة وظفت في قطاعات تميزت بالإخفاق والأداء المعاكس على غرار قطاع الصناعة<sup>1</sup> . إلى جانب هذه النقائص القطاع عانى خلال هذه المرحلة من ضعف وقلة كمية المياه بسبب التذبذب الحاصل في المناخ. فالسياسة المائية ظلت تشكل النقطة السوداء بالنسبة للفلاحة الجزائرية نتيجة ضعف إمكانيات الاسترجاع التي تعود إلى قلة السدود والآبار وضعف الاستثمارات مع التأكيد أيضا على قلة استخدام الطرق الحديثة للري كطريقة التقطير و الرش المحوري و اقتصارها على بعض المحاصيل الزراعية دون

<sup>1</sup>CNES. Rapport Préliminaire Op.cit .Page 48.

غيرها في مناطق محددة .

يحمل القول أن الفلاحة ظلت خلال مرحلة تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي تابعة لعامل المناخ كمتغير خارجي، كما أنها بقيت تعاني من مشاكل عالقة في مقدمتها مشكلة العقار الفلاحي. في هذا الشأن النقاش حول خصخصة الأراضي طرح من قبل الهيئات المختصة لمحاولة ترسيخ فكرة التملك التي تعتبر خطوة مهمة في اتجاه إيجاد الحلول الصحيحة و النهائية للمشكلات التي عانى منها القطاع منذ أكثر من ثلاثة عقود ، ذلك أن ملكية الأراضي من قبل الفلاحين ستساهم في استقرارهم وارتباطهم أكثر بأراضيها وبالنتيجة تحسن في أداء الفلاحين و القطاع بشكل عام.

### 3- انعكاسات برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع المحروقات.

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر القطاع الأول و الاستراتيجي الذي تتوقف عليه مختلف أنشطة الفروع الأخرى مشكلا بثقله ومكانته الأداة المحركة للآلة الاقتصادية . إن تبعية كافة الأنشطة للمحروقات وبصورة تكاد تكون شبه مطلقة يمكن النظر إليها من زاويتين ، الزاوية الأولى تتمثل في تبعية الاقتصاد الوطني لحصيلة الصادرات من المحروقات، أما الثانية فتتمثل في تبعية الميزانية العامة من حيث الإيرادات للحجاية البترولية . بموجب هذه الطبيعة المزدوجة ظل القطاع محط أنظار و اهتمام السلطات العمومية أولا لما يدره من عوائد والشركات الأجنبية ثانيا التي رأت فيه النشاط الذي يتمتع بأكثر جاذبية للاستثمار ، فضلا عن امتلاكه لمؤهلات تجعل من النتائج أي الأرباح مؤكدة . إن المكانة التي اكتسبها هذا القطاع على مدار السنوات جعلت منه الرهان الحقيقي للدولة في تحقيق الرؤية الإستراتيجية التنموية عبر تنفيذ جميع المخططات والبرامج خصوصا في مرحلة تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي . على عكس قطاع الصناعة الذي شهد تراجع وانكماش، الأمور بالنسبة للمحروقات جرت في الاتجاه الصحيح والمرجو ، إذ عرفت مختلف نشاطاته نموا وتوسعا سريعا . بموجب الإستراتيجية الجديدة المعتمدة من قبل الدولة ابتداء من عام 1995، الرامية لجعل القطاع المصدر الأول لتعبئة كافة الموارد الكفيلة بإعادة تحريك آلة الاقتصاد بما يسمح بإعادة بعث النمو من جديد بعد فترة من التراجع والركود. إن مما شجع في تبني مثل هذه الرؤية المتفائلة النتائج المشجعة التي حققتها المحروقات على مستوى متغير النمو، حيث تؤكد المعطيات الخاصة بهذه الفترة أن المحروقات (الطاقة خارج الحساب) نمت بمعدل 6.4% عام 1996، علما أن التوقعات كانت تشير إلى إمكانية تحقيق معدل في حدود 8% واحتمال وصوله إلى حدود 11% بحلول عام 1997<sup>1</sup>. إن هذا النجاح على مستوى النتائج يفسره اعتماد المشرفين على

<sup>1</sup>CNES. Rapport Préliminaire Op.cit. Page 49.

القطاع لبرنامج واعد في مجال البحث والتنقيب عن الغاز والبتروول، المجال الذي أصبحت الاستثمارات فيه مهياًة للانجاز. بموجب آثار التعديلات الناجمة عن قانون المحروقات لسنة 1986 المعمول بها رسمياً عام 1991. إن الظروف الجديدة للنشاط الناجمة عن دخول القانون المذكور حيز التطبيق مكنت الشركات النفطية بما فيها الشركة الأم سونطراك بتكثيف عمليات استغلال أبار البتروول والغاز القائمة، مع تحسين معدلات الاسترجاع الخاصة بمخزونها، كما اتجهت سياسة المحروقات الجديدة إلى الرفع من قدرات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز خصوصا في المناطق المعزولة بالتعاون مع شركات أجنبية ذات الخبرة العالمية العالية في الميدان. لإنجاز هذا البرنامج توقعت شركة سونطراك أن يكون حجم الاستثمارات ضخم قد يصل إلى ما عادل 19 مليار دولار أمريكي منها 9 مليار دولار بالعملة الصعبة و هذا بحلول عام 2000. كما تم فتح المجال للشركات الأجنبية لانجاز هذه الاستثمارات تم ذلك بموجب توقيع 23 عقد شراكة 18 منها مع متعاملين أجنبياً<sup>1</sup>. كما أن هذا البرنامج الاستثماري يتوقع منه رفع حجم الصادرات من النفط الخام بنسبة 46% والغاز الطبيعي (GNL,GN) بـ 75% و GP بـ 75%. إن الأولوية المعطاة لهذا القطاع من جعلت منه المصدر الأول للنفقات الخاصة بمختلف النشاطات الاقتصادية المحلية، كما أن أداءه الجيد بعد الترتيبات التي تضمنها قانون المحروقات الجديد سمح له بتخطي حالة الركود العميق الذي عرفها الاقتصاد الوطني و قطاع الصناعة على وجه الخصوص. فالقانون الجديد مكن من اندماج أكبر للقطاع في إستراتيجية الشركات النفطية العالمية، كما أن الدولة من خلال تركيزها على قطاع المحروقات أرادت أن تجعل منه أداة تسمح للاقتصاد الوطني باحتلال مكانة مريحة ضمن التقييم الدولي الجديد للنشاطات. إن مما تجب الإشارة إليه عند تناول نشاط قطاع المحروقات في الجزائر هو كون تأثيره على النمو والتنمية ظل محدوداً على الرغم من الديناميكية والفعالية التي أبدأها في مرحلة تطبيق البرنامج التصحيحي. فإيرادات المحروقات بقيت شبه عقيمة، بمعنى أن أثرها على أداء القطاعات الأخرى و رفاهية السكان تكاد تكون معدومة. إن برنامج التصحيح الهيكلي حاول استغلال التحسن المالي الناجم عن المحروقات باتجاه تطبيق إجراءات انكماشية في جانب الميزانية من خلال وضع قيود في جانب النفقات وهي إجراءات ترتب عنها تراجع ملحوظ في المستوى المعيشي للكثير من السكان و تدهور غير مسبوق للجبهة الاجتماعية، كما انه في ذات الوقت عمل على استنزاف الفوائض المحققة في شكل تدفقات إلى الخارج لصالح الأطراف الدائنة في إطار الترتيبات الخاصة بإعادة الجدولة. لقد نتج عن تطبيق البرنامج تناقض عميق لازالت آثاره و انعكاساته الخطيرة قائمة إلى غاية يومنا هذا يتمثل في وجود دولة غنية بثرواتها إمكنياتها مقابل وجود اقتصاد ضعيف من حيث الأداء و مجتمع فقير تزداد أحواله سوء يوماً بعد يوم. إن هذا التناقض الذي أصبح الحقيقة البارزة في الجزائر يدفعنا إلى التساؤل عن إشكالية النمو و التطور في الجزائر خلال

<sup>1</sup>CNES Rapport Préliminaire. Op.cit. Page 49 - 50.

و بعد تطبيق سياسات التصحيح. في هذا الشأن لا بد أن نتساءل عن الأسباب الحقيقية التي تبقي هذا التناقض قائما على الدوام. وهنا يمكن تصور عدة أسباب قد تكون مرتبطة بطبيعة الاقتصاد الوطني من حيث كونه اقتصاد ريع، وفي هذه الحالة نتساءل لماذا لم تطبق سياسات على مستوى قطاع المحروقات تسمح بالاستفادة إلى ابعد الحدود من المزايا التي قد يحققها اقتصاد الريع ومن ثم فك خيوط التناقض وجعل الاقتصاد الجزائري ينمو بصورة تتناسب ومنطق الإمكانيات المتاحة له. أم أنه اقتصاد ناشئ(صاعد) يتوجب رعايته ودعمه في إطار إستراتيجية شاملة ترمي إلى تطوير أنشطة إنتاجية بديلة يتوجب توفير الدعم اللوجستي والمالي لها بما يمكنها من التفوق و يمنحها القدرة على تحقيق نمو مستقر يسهل عملية الإقلاع المنشودة و هو التوجه الذي أخذت به العديد من الاقتصاديات الصاعدة التي كونت شركات عملاقة في مجالات متعددة كما حدث في الصين و الهند والعديد من البلدان الآسيوية التي وظفت مؤهلاتها في تطوير نشاطات في مجال الإنتاج والخدمات مكنتها من تحقيق التفوق على المستوى المحلي والدولي وتحولت إلى نماذج حقيقية يحتذي بها في مجال النمو.

#### 4- انعكاسات برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع التجارة.

يعتبر قطاع التجارة في الجزائر القطاع الذي تجسدت فيه بشكل أوسع إجراءات الإصلاح التي تضمنها برنامج التصحيح الهيكلي بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي التي كرسها البرنامج وشجعها بقوة. إن اعتماد مثل هذه السياسة في هذا التوقيت بالذات كان له الأثر البالغ على القطاع الذي شهد تحولا جذريا في إدارته و تسييره بعد أن كان مجاله حكرا للدولة وأجهزتها. إن هذه التحولات وما تمثله بالنسبة للاقتصاد الوطني تم التمهيد لها من قبل قانون القرض و النقد الذي أعطى الحق لمعاملين حواص بالحصول على اعتمادات في مجال الاستيراد و التصدير، مع قبول إقامة وكلاء معتمدين أجنب في الجزائر. ففي ظروف تميزت بوجود فارق ملحوظ في سعر صرف الدينار بين السوق الرسمي و السوق الموازي نمت وانتشرت بشكل سريع نشاطات تجارية ارتبطت أساسا بعمليات الاستيراد يديرها متعاملون حواص، غير أن هذه النشاطات ظل تأثيرها محدودا على النشاط الإنتاجي. إن مما ساعد على الانتشار السريع للنشاطات التجارية في الجزائر خلال هذه الفترة الظروف الصعبة لقطاع الصناعة، الظروف التي ساهمت في بروز و تشكل فئة جديدة من المتعاملين الاقتصاديين تجلّى فيها السلوك الريعي الذي كان سابقا محصورا في الدائرة الاقتصادية على مستوى المؤسسة الاقتصادية العمومية. فموجب عمليات الانفتاح تحول النشاط التجاري إلى نشاط غالب، وفي هذا الشأن المعلومات تشير إلى أن الواردات من السلع بلغت عام 1996 مثلا عشرة مليار دولار أمريكي، قام بها ما يقرب من 25000 متعامل خاص و فقط 300 مؤسسة عمومية، وهي أرقام تعكس درجة وسرعة التحولات التي تمت خلال هذه المرحلة وكذلك الأطراف المستفيدة منها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>George Mutin .Opcit.Page12.

إن اقتصاد السوق في الجزائر الذي يعد خطوة أولى نحو التغيير فرض نفسه لا من خلال الأنشطة الإنتاجية ، بل عن طريق الأنشطة التجارية وعمليات المضاربة المنتشرة في أسواق غابت عنها الضوابط ووسائل الردع بسبب ضعف الأجهزة المختصة التي لم يعطى لها الوقت الكافي لتهيئة نفسها لممارسة نشاطها الرقابي.

إن مما تجب الإشارة إليه بخصوص النتائج هو أن عودة التوازنات الاقتصادية الكلية التي قد ندرجها في خانة النجاحات لم تنعكس آثارها الايجابية (في ظل الانفتاح الاقتصادي الكبير و عمليات الخوصصة) على الجبهة الاجتماعية، وهو ما نلتمسه من مختلف التقارير و الأبحاث التي تناولت بالتحليل هذا الجانب، التي كلها تؤكد كما توقع خبراء صندوق النقد الدولي حتمية حدوث انعكاسات سلبية على هذا المستوى .فالتائج الغير مشجعة على هذا النطاق تعد نتيجة طبيعية للسياسات الاقتصادية الانكماشية المنفذة و ومن ثم فان تصحيح الاختلال في الجانب الاجتماعي يجب أن يكون في مرحلة لاحقة أي بعد أن يستعيد الاقتصاد الوطني عافيته على مستويين الكلي والجزئي . وقبل التعرض إلى النتائج والانعكاسات الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي أرى ضرورة التطرق في هذه المرحلة من البحث إلى موضوعي الإصلاح و الانفتاح على اعتبار أنهما خياران مطروحيان للبلدان من أجل إعادة تقويم الأوضاع الاقتصادية، وفي هذا الخصوص يمكن طرح التساؤلات الآتية: هل يجب على الدول في سبيل تحقيق الهدف المذكور سلفا مباشرة الإصلاح الاقتصادي أولا ثم يلي ذلك انفتاح تدريجي؟ أم يتعين القيام بالعملية المعاكسة؟ أم يجب أن تتم العمليتين في زمن واحد؟ إن هذه التساؤلات و الإجابة عنها سيتطلب مني تقديم مختلف وجهات النظر التي تناولت الموضوع، مع محاولة عرض بعض النماذج لبلدان طبقت الانفتاح والإصلاح الاقتصادي وهي النقطة التي نبحثها في المطلب الموالي.

### المطلب الثالث: الإصلاح الاقتصادي أم الانفتاح؟

إن الأسئلة التي قمنا بطرحها فتحت المجال نحو أبحاث نظرية و تطبيقية كانت نتائجها متضاربة وفي هذا الشأن سنقوم بتقديم رأي يتعلق بالطرح الاندماجي الذي دافع عنه بقوة كل من **J.Sachs** و **A.Warner** عام 1995<sup>1</sup>، الطرح الذي يستند إلى الفكرة التي تعتقد أن الاقتصاديات المفتوحة شهدت خلال الفترة 1970-1995 نموا اقتصاديا عاليا فاق بقية الدول الأخرى التي باشرت عمليات الإصلاح أولا. إن الفارق في النمو بين الاقتصاديات الصاعدة المفتوحة و الاقتصاديات ذات الطابع المغلق كان معتبرا و مهم جدا، مما يؤكد أن الانفتاح الاقتصادي المدروس قد يسمح للدول النامية بفضل تسارع حركية النمو، وفي ظل الاستخدام و التخصيص الأمثل للموارد أن تدخل في عملية انسحاج مع الدول الغنية ، أي الدخول في عملية اندماج تفتح لها آفاقا حقيقية للنمو والتطور.

أما الطرف الثاني الذي يرفض هذا الطرح بشكل مطلق فيظهر من خلال أعمال " **D.kRodic** " و **د.روديك**

<sup>1</sup>Y.Bnabdellah.Op.cit. Page1.

"وج. رودريغز J.Rodriguez" المنشورة عام 2001. إن هؤلاء ذهبوا إلى القول بأن الانفتاح الاقتصادي لا يمكنه أن يكون مجديا إلا إذا ارتكز على سياسات داخلية تهيئ الأجواء والظروف الملائمة لنجاحه. بناء على الرأيين سأجري مقارنة بين الدول للوقوف عن الأسباب التي جعلت البعض منها ينجح في الإقلاع في حين عجزت بلدان أخرى عن تحقيق الهدف. المقارنة ستتم بين تجربة بعض الدول الآسيوية التي باشرت عملية الانفتاح أولا ونجحت في مسيرتها التنموية، مع تلك التي قامت بالإصلاح أولا و تعثرت في مسيرتها. إن الطريقة التي أخذت بها البلدان الآسيوية تمثلت في مباشرة عملية الانفتاح الاقتصادي بكيفية مدروسة، آخذة في الحسبان عامل التدرج والحذر وكذلك عامل الزمن، العوامل التي لم تؤخذ بها العديد من الدول التي عاشت مرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق بما فيها الجزائر. إن عملية الانفتاح لدى هذه البلدان تمت بطريقة أقل ما يقال عنها أنها كانت إلى حد ما عنيفة بسبب تسارع الأحداث وتعمدها، دافعة هذه البلدان لمباشرة عملية الانفتاح في وقت لا الظرف الداخلي و لا الخارجي كان يسمح بنجاحها. فالجزائر مثلا كان عليها أن تباشر سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في ظرف صعب ومعقد لم يعطي الفرصة لأخذ الوقت الكافي لاتخاذ قرار التوقيع، وهو نفس الظرف الذي ساد قبل مراحل التفاوض بشأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. إن هذا الظرف يتلخص في وجود وضع اقتصادي داخلي مختل يميزه التراجع في أداء الكثير من المؤسسات و المؤسسة الصناعية العمومية خاصة التي لم يتم تأهيلها بالشكل المطلوب للدخول في بيئة دولية تنافسية. إن الانفتاح العنيف الذي أخذت به العديد من البلدان النامية كان يلاحظ بالخصوص على مستوى الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات و سلع هذه البلدان التي تختلف عن تلك المفروضة على السلع التي تنتجها بعض الاقتصاديات الناشئة المتواجدة في حوض البحر الأبيض المتوسط، مما شكل عائقا حقيقيا في وجه المبادلات التي تقيمها البلدان النامية مع الأطراف الأخرى على النطاق الإقليمي والعالمي. أما الجزائر فقامت بتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في ذات الوقت الذي عرفت فيه رزمة الإصلاحات الاقتصادية بطئا و تأخرا ملحوظا. فعمليات إعادة الهيكلة كخطوة لإصلاح المؤسسة الاقتصادية عموما، والمؤسسة الصناعية خاصة كان من المفروض أن تسبق عملية الانفتاح الاقتصادي على المحيط الأورو متوسطي، غير أن العملية تميزت بالبطء وعدم الوضوح، فضلا عن كونها عملية مكلفة للخزينة العمومية. كما أن التحولات جرت في وقت عانى فيه الاقتصاد الوطني من عدم استقرار في النمو مع تأكيد ارتباطه بنشاط قطاع المحروقات، وبالنتيجة سيادة اقتصاد ريع ميزته الهشاشة و التقلب بالنظر إلى التقلبات التي يشهدها سوق النفط العالمي من حين إلى آخر. كل هذا قد يضاف إليه التراجع الحاصل في الصناعة في الوقت الذي يشهد فيه هذا القطاع نموا و تقدما ملحوظا في شتى أنحاء العالم. في هذا الخصوص شهدت القيمة المضافة العالمية لقطاع الصناعة زيادة معتبرة في العشرة الأخيرة بمعدل قدر بنحو 7%، كما ارتفعت الصادرات من السلع المصنعة في الكثير من الاقتصاديات الصاعدة بسرعة مقارنة بالنتائج المحلي الخام، وهنا تجدر الإشارة إلى أن النتائج التي حققتها هذه الاقتصاديات فاقت في بعض الأوقات تلك التي حققتها البلدان الصناعية المتقدمة، مع الإشارة أيضا

إلى التمرکز القوي لصادراتها من السلع المصنعة وتواجدها الكثيف في الأسواق العالمية بأسعار تنافسية كتلك التي تعرضها بعض البلدان الآسيوية كالصين و اندونيسيا و تايوان و كوريا... الخ و كذلك بعض بلدان أمريكا اللاتينية كالأرجنتين و البرازيل والمكسيك، فضلا عن بعض بلدان الحوض الأبيض المتوسط كتركيا مثلا<sup>1</sup>.

إن هذه البلدان باشرت عملية الانفتاح بهدوء و بطريقة متدرجة مستغلة كل عوامل النجاح المتاحة لها في مقدمتها العامل البشري. فالاستخدام الأمثل للطاقات والإمكانيات الذاتية والقدرة على الإبداع والتجديد في ظل شح الموارد الطبيعية يفسر سر نجاح هذه البلدان، العوامل التي لازالت مفقودة في العديد من البلدان النامية . أما الجزائر كدولة غنية بمواردها الطبيعية والبشرية فلم تجد إلى غاية هذه المرحلة ضالتها ، فتعثر المسار التنموي والإخفاقات المتكررة للعديد من القطاعات عدى قطاع المحروقات يفتح المجال للتساؤل عن أهمية و جدوى الإصلاحات المنفذة من قبل الحكومة ، وأقصد هنا مسألة التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وكذا تكلفتها الضخمة البالغة نحو 30 مليار دولار أمريكي تحملتها الخزينة العمومية. إن هذه العملية المكلفة لم تأتي أكلها، إذ أن نشاط المؤسسات المعاد هيكلتها ظل دون المستوى المطلوب ، مع تحقيق نتائج مالية متواضعة وتسجيل تأخر في تنفيذ إجراءات الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة، الإجراءات التي بقيت في مهدها لعدم اتضاح الرؤية . إن هذا التشخيص للوضع يسمح بالحكم على عملية الانفتاح والإصلاح الاقتصادي التي في حالة الجزائر لم تتم في انسجام تام . فالانفتاح تم بطريقة عنيفة وسريعة تبعه إصلاح اقتصادي تميز بالبطء و عدم الوضوح ، وهي النقائص التي بدت جلية في السياسات المنبثقة عن برامج الإصلاح التي كانت في كل مرة تظهر بثوب جديد، فضلا عن كونها سياسات ظرفية ذات التأثير الضعيف على الأداء الاقتصادي العام.

بعد تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الوضع الاقتصادي في الجزائر لم يكن في أحسن حال. ففي السداسي الأول من عام 1999 الأمور على المستوى المالي ازدادت تعقيدا بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط ، وبالتالي الأوضاع الاقتصادية والمالية أخذت منحى خطيرا على الرغم من التعبئة التي قام بها بنك الجزائر لدعم ميزان المدفوعات، بتخصيص نحو 80 مليون دولار أمريكي لدى صندوق النقد العربي و 300 مليون دولار أمريكي لدى صندوق النقد الدولي في إطار ما يسمى تسهيل التمويل التعويضي بدون شروط<sup>2</sup>. ومما يدل عن التدهور المالي في هذه الفترة التراجع الكبير في احتياطات الصرف التي انخفضت إلى مستوى 4.7 مليار دولار أمريكي في نهاية جوان 1999. أما السداسي الثاني من نفس السنة فشهد بعض التحسن بعد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع

<sup>1</sup>Y.Benabdellah.Op.cit. Page3.

<sup>2</sup>عبد الوهاب كيرمان . التطور الاقتصادي والنقدي . تقرير صادر عن بنك الجزائر. نوفمبر 2000 سنة. ص4 .



من جديد، وطبقا لهذه التطورات يمكن القول أن تحسن الوضعية المالية لم يكن بفعل التطبيق الصارم لبرنامج التصحيح الهيكلي، وإنما يعود إلى التحسن في أداء نشاط المحروقات الذي يبقى المحدد الأساسي لإيرادات الدولة وما يرتبط بها من نشاطات اقتصادية أخرى.

بعد هذا العرض لنتائج وانعكاسات البرنامج أقوم فيما يلي بتقديم عرض كمي لمختلف المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي.

جدول رقم 13 : مختلف المؤشرات الأساسية الاقتصادية خلال الفترة 1994-1998

1998	1997	1996	1995	1994	البيانات / السنوات
27.6	34.1	33.1	30.4	29.5	الإيرادات (%)
31.2	31.0	30.0	32.0	33.9	النفقات %
23.6	23.7	22.0	22.5	23.4	الإنفاق الاستهلاكي (%)
7.5	7.2	7.0	7.3	8.0	الإنفاق الاستثماري (%)
3.8 -	2.4	3.0	1.4 -	4.4 -	فائض أو عجز/الناتج المحلي الإجمالي
5.0	5.7	18.7	29.8	29.0	المستوى العام للأسعار (%)
4.7	1.2	3.8	3.9	0.9 -	معدل النمو الاقتصادي (%)
10.1	13.8	13.2	10.2	8.9	الصادرات بالمليار \$
8.6	8.1	9.1	10.4	9.2	الواردات بالمليار \$
12.9	19.5	21.7	17.6	16.3	سعر البرميل من النفط \$
30.5	31.2	33.6	31.5	29.5	رصيد الدين الخارجي بالمليار \$
47.5	30.3	30.9	38.8	47.1	خدمة الدين الخارجي/الصادرات (%)
5.20	4.46	4.30	4.37	4.53	خدمة الدين الخارجي بالمليار \$
3.2	2.36	2.00	2.57	3.13	أقساط الدين بالمليار \$
2.0	2.1	2.3	1.8	1.4	الفوائد بالمليار \$
1.74 -	1.19	2.09 -	6.3 -	4.4 -	فائض أو عجز ميزان المدفوعات بالمليار \$
6.84	8.05	4.23	2.1	2.67	الاحتياطيات الدولية بالمليار \$
7.39	9.56	4.32	2.3	2.9	الاحتياطيات الدولية بالأشهر
0.501	0.260	0.270	م.غ	0.018.	الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليار \$
58.8	54.7	54.7	47.6	36	سعر صرف الدينار / \$
9.5	11.0	13.0	14.0	15.0	معدل إعادة الخصم %

المصدر: الجدول من إنشاء المتر شح انطلاقا من المعطيات التالية:

- روايح عبد الباقي مرجع سابق ص 229 .

-Banque d'algérie.Rapport 2001.évolution économique en Algérie .juillet 2002.Page 97.

-Annuaire statistique.ONS.Résultats1996.Edition1998.Page 332.

إن الأرقام الواردة في الجدول السابق تؤكد في مجملها ما سبق عرضه حول النتائج المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث تشير إلى تحسن جل المؤشرات مع تسجيل تذبذبا في النتائج في بعض السنوات نتيجة عدم انتظام النمو الاقتصادي في الجزائر الذي يبقى محوره المحروقات .

### المبحث الثاني: النتائج والانعكاسات الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي للفترة 1994-1998 .

لقد انتهى تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر بتحقيق نتائج متناقضة على المستوى الاقتصادي، فمن جهة عرف الاقتصاد الوطني نجاحا و تحسنا ملحوظا في معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو بذلك يعد خيرا انجازا ومكسبا ثمينا يتعين على السلطات الجزائرية الحفاظ عليه وتوظيفه من أجل تحقيق المزيد من النجاحات في المستقبل ، نراه من جهة ثانية وعلى المستوى الجزئي لم يبدي إشارات حقيقية لإمكانية النجاح . فالإخفاق بدا واضحا على هذا النطاق و نلتمسه من خلال انهيار شبه تام لقطاع الصناعة، وفشل عمليات إعادة الهيكلة المكلفة ماليا ، وبطئى وتأخر إجراءات الخوصصة التي تمثل أصعب تحول اقتصادي تم تنفيذه تزامنا مع البرنامج التصحيحي. إن الخوصصة كإجراء تنظيمي جديد عرفته المؤسسة الاقتصادية العمومية لم تمر بدون تكاليف، إذ أنها تسببت في آثار وانعكاسات غير محمودة بالنسبة للأداة الأولى للإنتاج ألا وهي القوة العاملة ، التي وجدت نفسها تتحمل الآثار الجانبية السلبية لعمليات التصحيح. فبموجب الشروع في تنفيذ عمليات الخوصصة بدأت الفئة الشغيلة تفقد مناصب عملها نتيجة حل العدي من المؤسسات و المغادرة الإرادية للعمال في إطار ترتيبات خاصة تضمنتها العملية. وتشير الحصيلة التي تم إعدادها في السادس الأول من عام 1998 إلى أن إجراءات الحل مست نحو 815 مؤسسة منذ عام 1994 مع تسجيل نسبة أعلى في قطاع الصناعة بنحو 54% وهو ما تؤكدته بيانات الجدول التالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> بن ناصر عيسى .مرجع سابق .ص7.

جدول رقم 14 : حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني إلى غاية 30 جوان 1998 .

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاعات
25	02	18	5	الفلاحة
443	-	383	60	الصناعة
249	-	195	54	البناء والأشغال والسكن
98	-	93	15	الخدمات
815	02	679	134	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي. الدورة العادية الثانية عشر. نوفمبر 1998. ص 55 .

إن تسريح عدد هائل من العمال نتيجة حل المؤسسات تسبب في انتشار ظاهري البؤس و الفقر في الأوساط العمالية لانعدام المداحيل، أو قتلها بالنسبة للعمال الذين أحيلوا على البطالة التقنية. فالتدهور الخطير في أحوال الفئة الشغيلة كان يلاحظ يوما بعد يوم نتيجة تطبيق إجراءات انكماشية لم يكن من الممكن تجنبها من قبل الحكومة على اعتبار إن هذه الإجراءات تمثل صلب السياسات التصحيحية المقترحة، التي كان على الجهاز التنفيذي تحمل تبعاتها، مع السعي في ذات الوقت لإيجاد نوع من الانسجام والتوافق بين السياستين الاقتصادية والاجتماعية. إن الإجراءات الانكماشية التي تضمنها برنامج التثبيت كانت تهدف أساسا لفرض مزيد من القيود في جانب الطلب من خلال تبني سياسات مالية و نقدية على درجة عالية من الصرامة. ففي الجانب المالي كان يتعين على الحكومة تخفيض عجز الموازنة بالتحكم أكثر في النفقات مقابل الرفع من الضغط الضريبي لمزيد من التحصيل في أوقات الركود، أما في الجانب النقدي فالتوجهات كانت ترمي إلى فرض القيود على العرض النقدي، والتحكم فيه تجنباً لحدوث فجوات تضخمية. بالنسبة للقيود المفروضة على الميزانية فتتلخص في رفع الدعم عن الكثير من السلع الاستهلاكية، وتثبيت أجور المستخدمين، و تخفيض نفقات التسيير والاستثمارات العمومية. إن هذه الترتيبات العملية في جانب الميزانية نتج عنها تخفيض محسوس في عجز الميزانية بالدينار الجاري وكذلك بالدينار الثابت، و في هذا الصدد المعطيات تشير إلى أن عجز الموازنة قدر بالقيمة الجارية لعام 1997 بـ 38.4% على اعتبار 1993 سنة أساس، أما بالقيمة الثابتة فإن هذه النسبة كانت أقل في حدود 18.2%<sup>1</sup>. إن انخفاض عجز الموازنة خلال هذه الفترة كان نتيجة تطبيق سياسة مالية هدفها بلوغ معدل مقبول من النمو للإيرادات. بمتوسط سنوي يقدر بـ 40.5% في وقت شهدت فيه النفقات ارتفاعا

<sup>1</sup>CNES Rapport Préliminaire. Op.cit.Page53.

بمعدل لا يتجاوز 22% سنويا. إن الانخفاض في النفقات امتد ليشمل النفقات على الخدمات العمومية التي تراجعت بشكل ملحوظ من الناحيتين الكمية و النوعية.

إن الدراسة التي أجراها المكتب الوطني للاقتصاد التطبيقي والتخطيط CENEAP عام 1998 أشارت إلى أن انخفاض نفقات التسيير تبعه ركود نسبي في نظام التعويضات بالقيمة الثابتة ، كما أن الانكماش الذي حصل في نفقات التسيير أدى إلى انخفاض في عدد موظفي الإدارة، مع عدم تجديد الوظائف الإدارية القديمة ، مما انعكس سلبا على مرودية قطاع الوظيف العمومي ، الذي شهد بموجب ذلك ضعفا في كمية و نوع الخدمات المقدمة للجمهور<sup>1</sup>. إن التصور الجديد الذي طرحه برنامج التعديل الهيكلي لمفهوم الدولة ينحصر في حتمية الانسحاب التدريجي للجهاز من الدائرة الاقتصادية وتضييق مجال عملها ، خصوصا ما يتعلق ببعض النشاطات المرتبطة بالخدمات العمومية ، كالنقل و الصحة و المياه ، مع استثناء وحيد يخص نشاطات التضامن والحماية الاجتماعية لما لها من أهمية و دور في الحفاظ على استقرار و توازن الجبهة الاجتماعية. إن هذه النشاطات النفعية تتطلب حضورا و رعاية خاصة من قبل الدولة ، خصوصا إذا علمنا أنها في الجزائر وكذلك العديد من البلدان الأخرى لم تكن في يوم ما محل جذب من قبل القطاع الخاص الذي تبقى نشاطاته يجردها حافز الربح . إن الانسحاب العنيف و الغير مدروس للدولة وأجهزتها من نشاط الخدمات العمومية وترك المبادرة للقطاع الخاص لم يكن ليخفف من وطأة الوضع ، بل الأمور على هذا النطاق ازدادت تعقيدا ، حيث أصبحت الفئات الضعيفة الدخل وكذلك المعتمدة الدخل تواجه معاناة حقيقية في تغطية نفقات بعض الخدمات كانت سابقا تمنح لها مجانا أو حتى بتكاليف رمزية . إن هذه المعاناة تسببت في بروز و انتشار الأمراض المرتبطة بالفقر و تنامي ظاهرة التسرب المدرسي لدى الفتيات وفي الريف خصوصا، والعزوف عن دور الثقافة والتعليم وكافة الأنشطة الترفيهية التي أصبح لها بموجب الترتيبات الجديدة ثمنا لا يمكن بأية حال تغطيته من قبل الفئات المنتمة للشرائح الدنيا من السكان.

إن النتائج الايجابية التي حققها الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي باستعادة التوازنات وكذا عودة المؤشرات الكلية إلى الاستقرار لم تكن لتتعدى هذا المستوى لتشمل النواحي الاجتماعية. فعودة النمو الاقتصادي بعد فترة من الركود لم تسمح بمعالجة حقيقية للمشكلات الاجتماعية المستعصية ، كالسكن و

<sup>1</sup>CENEAP. Enquête sur les ménages.1998.

التوظيف، وفي غياب الحلول العملية السريعة ظلت هذه المشكلات تمثل مصدر عدم ارتياح لدى السلطة والمجتمع على حد سواء. إن مسألة التوظيف لأعداد كبيرة من المتوافدين الجدد إلى سوق العمل من فئة الشباب الحاملين للشهادات و المسرحين، والانهيار الخطير للظروف المعيشية بسبب مخلفات التضخم كانت كلها مظاهر تعكس واقعا معقدا تطلب المزيد من التكفل من قبل الدولة. هذا وتجب الإشارة أيضا إلى أن الجبهة الاجتماعية خلال هذه الفترة أخذت منعطفا خطيرا تجلى من خلال عمليات التخريب للمنشآت العمومية و انعدام الأمن في جو سادته نوع من عدم الاستقرار السياسي، وهي الظروف التي دفعت باتجاه تبني إجراءات تخفيفية بواسطة استحداث آليات جديدة مهمتها توفير الدعم المادي والحماية الاجتماعية للشرائح المتضررة من السياسات الانكماشية، غير أن هذه الحلول بدت ضعيفة و فاقدة للفعالية، وهو ما أحاول أن أؤكد من خلال عرضي للنتائج الخاصة بالجانب الاجتماعي .

### المطلب الأول: تدهور المستوى المعيشي للسكان.

إن التراجع الذي حصل في الطلب الاستهلاكي للقطاع العائلي في الجزائر بموجب تنفيذ برنامج التعديل الميكلي أدى بالتعبير الحقيقي إلى تدهور خطير في المستوى المعيشي خلال هذه المرحلة . فبالنسبة لخبراء صندوق النقد الدولي الانكماش في الطلب يعد أحد الأدوات الأساسية التي يجب أن تتضمنها السياسات العلاجية لإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية ، كما يعد تكلفة اجتماعية يتوجب تحملها مقابل الوصول إلى هذه التوازنات. فالتدهور الزاحف للمستوى المعيشي إلى غاية 1993، ثم المتسارع بعد ذلك أدى إلى اتساع دائرة الفقر و ترسخها في العديد من مناطق التواجد السكاني، الاتجاه الذي تؤكد الانخفاضات الحاصلة في بعض المؤشرات ذات الارتباط بالرفاهية، كالنتائج الفردي والاستهلاك الشخصي. في هذا الخصوص نجد مثلا أن الاستهلاك الشخصي قد شهد تراجعا من 1250 إلى 1040 دولار أمريكي خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1995<sup>1</sup>. إن اتجاه الاستهلاك الشخصي نحو الانخفاض في هذه الفترة قد يجد تفسيره في طبيعة الإجراءات المتخذة في إطار البرنامج التصحيحي، المتمثلة في تحرير الأسعار ورفع الدعم عن الكثير من السلع الاستهلاكية، و تجميد أجور التوظيف العمومي التي يضاف إليها صعوبات لاقتها بعض المؤسسات العمومية في دفع مستحقاتها من الأجور، وكذا النمو الديموغرافي وما تبعه من ارتفاع في معدلات البطالة البالغة 28% عام 1996 مقابل 19% عام 1986، والتخفيضات التي حصلت في قيمة الدينار الجزائري وما صاحبها من

ارتفاعات في أسعار المواد والسلع الاستهلاكية . كما أن تراجع الاستثمارات الإنتاجية و عمليات الفصل التي

<sup>1</sup>Hocine Benissad .Op.cit.Page 114.

تعرضت لها الفئة الشغيلة من العمال تعد أيضا عوامل مهمة مفسرة لتدني مستوى الاستهلاك في الجزائر في مرحلة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي. إن احتواء آثار هذا الانكماش والتدهور في الأحوال المعيشية للسكان تطلب من الدولة في هذه المرحلة استحداث آليات ووضع الصيغ التي تسمح بتحسين الأوضاع المعيشية ويشمل ذلك الصيغ المختلفة للتوظيف، وكيفية الاستفادة من الدعم المالي الممنوح من قبل الدولة، غير أن هذه التدابير ظلت قاصرة في تحقيق الحماية الاستهلاكية للشرائح السكانية، وهو ما نلتمسه من خلال تتبعنا للتطورات الحاصلة في بعض المؤشرات ذات الارتباط بالاستهلاك كالأسعار والدخل والقدرة الشرائية.

وفيما يتعلق بالأسعار، المعطيات الإحصائية تدل على أن المؤشر العام عرف خلال فترة التسعينات مراحل نمو و تطور متباينة، فبعد الارتفاع الذي سجل بين عامي 1991 و 1995 عاد المؤشر ليشهد تراجعا ابتداء من عام 1996 وهو ما يظهر من خلال معطيات الجدول الموالي. فسياسة تحديد الأسعار التي اعتمدها الحكومة ابتداء من عام 1991 عملت على تكريس الضغوط التضخمية، الضغوط التي كانت محل اهتمام وانشغال من قبل صندوق النقد الدولي الذي كان يرى في تصاعد الأسعار خطرا حقيقيا قد ينتهي بتدمير الجبهة الاجتماعية<sup>1</sup>.

#### جدول رقم 15 : حركة أسعار الاستهلاك (المؤشر) للفترة 1989-1996

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	الفترة
19	29.8	29	20.5	31.8	25.9	18.6	9.3	مؤشر الأسعار (%)

Source: Hocine Benissad. Op.cit. Page 115.

إن تطور المؤشر العام للأسعار خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي يؤكد بأن التطور مس فقط وبطريقة جزئية أسعار السلع الغذائية التي تشكل في المتوسط 60% من نفقات القطاع الاستهلاكي العائلي، مع الإشارة إلى أن التطورات الكبرى في المؤشر حدثت في بداية التسعينات، أي في الفترة التي بلغت فيها الأزمة ذروتها، ليعرف المؤشر بعد ذلك ارتفاعات لكن بمعدل أقل بين عامي 1996 و1997<sup>2</sup>. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن التطور الذي حصل في مؤشر أسعار المواد الغذائية كان أكبر من تطور مؤشر أسعار الاستهلاك، وهي الظاهرة الملاحظة منذ السنوات الأولى من إجراءات تنفيذ عمليات إعادة الجدولة. إن

<sup>1</sup>Hocine .Benissad. Op.cit. Page 115.

<sup>2</sup>CNES. Rapport Préliminaire Op.cit. Page 56.

التباين في التطور بين المؤشرين يعود بالدرجة الأولى إلى النمو الكبير و السريع الحاصل في جانب الطلب على المواد الغذائية، المواد الغذائية، الوضع الذي تسبب في حدوث ضغوطات تكاد تكون عنيفة على الأسواق من قبل المستهلكين لشرائها وحيازتها في ظرف كان الاقتصاد الوطني يعاني فيه من انكماش في إنتاج هذه المواد وندرة حقيقية على مستوى الأسواق، على الرغم من أن إجراءات تصحيحية بواسطة عمليات الاستيراد كانت تتم للتحكم في الاتجاهات التضخمية لأسعار المواد الغذائية. وبخصوص مؤشر الأسعار والارتفاعات التي عرفها خلال هذه المرحلة يعتقد خبراء صندوق النقد الدولي أنه بمجرد أن يحدث تراجع في الطلب الكلي فإن الآثار المترتبة عن إجراءات تحرير الأسعار والتخفيضات الحاصلة في أسعار الصرف يجب أن يتبعها وبشكل أوتوماتيكي انخفاض في الأسعار مما قد يسمح بتعويض أعباء تردي الأوضاع المعيشية للسكان التي تعتبر نتيجة حتمية لتطبيق الإجراءات الانكماشية لبرنامج التصحيح الهيكلي بإقرار وتأكيد خبراء الهيئات الدولية. وفيما يلي جدول عن تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك وأسعار المواد الغذائية خلال الفترة 1993-1997 على اعتبار سنة 1989 سنة الأساس.

جدول رقم 16 : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك والمواد الغذائية في الجزائر في الفترة 1993 - 1997 .

البيانات/ السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
أسعار الاستهلاك (%)	235.5	303.9	394.4	468.1	494.9
أسعار المواد الغذائية (%)	230.4	325.6	426.9	510.8	539.7

Source : CNES. Rapport préliminaire. Op.cit. Page 56.

إن الارتفاع الأقل سرعة للأسعار ابتداء من عام 1996 كان نتيجة الانكماش الحاصل في الطلب الناجم عن تطور و بمعدل أقل لمداخيل العمال الأجراء، مع الإشارة إلى أن مداخيل المستقلين كانت تتطور بشكل أسرع من التطور الحاصل في مداخيل العمال الأجراء ضمن هيكل مداخيل القطاع العائلي في الجزائر. إن هذا التباين يؤكد أن حصة العمال الأجراء من إجمالي الدخل القومي عرفت تراجعا ملحوظا. أما مدفوعات الحكومة أي التحويلات في شكل منح و التأمينات الاجتماعية فعرفت هي الأخرى اتجاها نحو الانخفاض، حيث انتقلت نسبتها من 19.5% إلى 17.8% بين عامي 1994 و 1997، مما يعكس معاناة شريحة المتقاعدين التي بفعل الضغوطات المعيشية اضطرت إلى العودة مرة ثانية إلى العمل في سن متقدم و ظروف صحية غير مواتية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> CNES. Rapport Préliminaire. Opc.it. Page 56.



و في دراسة له عن هيكل دخول القطاع العائلي التي تمت في شهر مارس من عام 1998 قدم المركز الوطني في الاقتصاد التطبيقي والتخطيط CENEAP مؤشرات هامة عن مستوى دخل العائلات بحسب المهن التي يمارسها رؤساء العائلات. البحث شمل عينة من 2001 عائلة بمعدل صبر آراء 2260/1 علما أن عدد العائلات قدر بـ 4.520 مليون عائلات خلال نفس السنة. إن رؤساء العائلات الذين شملهم البحث هم بالأساس من فئة الرجال و الذين يمثلون 89% و أن 35.8% منهم أميين و 22.8% من ذوى المستوى الثانوي و العالي . حسب الدخل المتوسط الذي تم بحثه تم اعتماد التصنيف التالي<sup>1</sup>:

- العائلات التي رئيسها عامل تشغيل تتحصل على دخل يعادل 2.12 مرة الدخل المتوسط.
- العائلات التي رئيسها يمارس نشاطا مستقلا تتحصل على دخل يعادل 1.46 مرة الدخل المتوسط.
- العائلات التي رئيسها مصنف في الفئة الأخرى من الذين لا يمارسون عملا تتحصل على دخل يعادل 0.85 مرة الدخل المتوسط.
- العائلات التي رئيسها أجير تتحصل على مدا خيل أقل بكثير من الفئات السابق ذكرها يعادل 0.76 مرة الدخل المتوسط.
- العائلات التي رئيسها بطل تتحصل على دخل يعادل فقط 0.40 مرة الدخل المتوسط .

إن التحليل الأولي لهذه الدراسة يشير إلى أن العائلات التي رئيسها متقاعد تتحصل على دخل نسبيا مرتفع و هذا قد يفسر على أساس أن هذه الفئة لها مصادر أخرى إضافية للدخل غير مدا خيل الرئيس المتقاعد وهي قد تكون مدا خيل خاصة بأحد أعضاء العائلة يتم ضمها إلى دخل الرئيس.

من النتائج الأخرى التي توصل إليها البحث كون المداخيل العليا تتركز لدى فئات المتقاعدين و الموظفين و المستقلين الذين يحصلون على مدا خيل تفوق في المتوسط مدا خيل الفئات الأخرى من البطالين و الأجراء بحسب العينة التي تم بحثها. انتهى البحث إلى النتيجة التي مفادها أن الفئات التي تحصل على دخل ثابت و هي على العموم الفئة العمالية من أصحاب الأجور و الرواتب هي الفئات التي تضررت أكثر من مخلفات تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

### المطلب الثاني: تدهور القدرة الشرائية و تراجع استهلاك القطاع العائلي.

تشير كل الملاحظات المستقاة من الدراسات الميدانية التي أجريت حول هذا الجانب إلى تراجع العديد من

<sup>1</sup>CENEAP. Enquête sur les ménages en algérie.Mars 1998.

المؤشرات ذات الارتباط المباشر بالمستوى المعيشي للسكان و كذا نوعيته خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي. بموجب دراسة أنجزها البرنامج الإطار للأمم المتحدة من أجل التعاون و التنمية PNUD في جويلية 2003 الذي عكست نتائجه التدهور الكبير في القدرة الشرائية و من خلالها المستوى المعيشي للجزائريين. فبخصوص القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل الثابت من الأجراء و الموظفين التي تمثل 3/2 المجتمع تراجعت من مرتين إلى خمس مرات من الأعلى إلى الأسفل في سلم المداخيل من سنة 1986 إلى سنة 1996<sup>1</sup>. كما أن الدراسة أكدت أن 3/1 المتبقي من السكان يتحصل على دخل متغير، 80% منهم يتكونون من عائلات تعيش من نشاطات صغيرة غير رسمية. إن هذا التدهور في القدرة الشرائية الغير مسبوق في الجزائر تم تأكيده أيضا من خلال تقرير أعده المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الذي أشار فيه إلى أن مداخيل العمال الأجراء الموجهة نحو الاستهلاك انتقلت من 9600 دج للفرد إلى 9400 دج بالقيمة الثابتة و هو ما يشير إلى انخفاض في القدرة الشرائية ب 2% بين عامي 1996 و 1997. كما يفيد نفس التقرير بأن الفئة التي تضررت أكثر هي الفئة ذات الدخل المتوسط من الموظفين و الإطارات التي فقدت عام 1996 ما يقارب 3/1 قدرتها الشرائية<sup>2</sup>. و إذا عدنا إلى الأرقام الاستدلالية الخاصة بالأجور (القاعدة سنة 1988) والأسعار عند الاستهلاك (القاعدة 1989) يتبين من خلال المعطيات (انظر الجدول الموالي) التديني الحاصل في القدرة الشرائية لدى الطبقة المتوسطة (الإطارات و الأعران التقنيون و عاملو التنفيذ) خال الفترة 1993-1996<sup>3</sup>.

#### جدول رقم 17: تطور الأرقام الاستدلالية للقدرة الشرائية للأجراء خلال الفترة 1993-1996

السنوات	1993	1994	1995	1996
الإطارات	87.5%	85.3%	71.5%	68.7%
الأعران التقنيون	90.1%	82.7%	73.7%	69.6%
عاملو التنفيذ	117.4%	94%	85.1%	82.5%

المصدر: بن ناصر عيسى اثر برنامج التعديل الهيكلي على المؤسسة الاقتصادية. في الجزائر. حالة المؤسسة الفلاحية. الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية. سطيف 29-30 أكتوبر 2001.

أما عن الاستهلاك العائلي، فالمؤشرات تؤكد تراجعها خلال هذه الفترة، فباستثناء سنة 1991، النفقات الاستهلاكية للفرد معبر عنها بالقيمة الثانية لدينار عام 1989 انخفضت بشكل معتبر خلال الفترة 1990-

<sup>1</sup>PNUD. Etude sur le pouvoir d'achat en Algérie. Juillet 2003.

<sup>2</sup>CNES. Rapport de conjoncture économique 1996-1997.

<sup>3</sup>بن ناصر عيسى مرجع سابق ص 8.

1995، حيث تراجعت بنسبة 1%<sup>1</sup> وحسب دراسة ميدانية أجراها المكتب الوطني للإحصاء عام 1995 المتعلقة بتقييم مستويات المعيشة في الجزائر فإن ما يعادل 10% من العائلات الأكثر فقرا من مجموع السكان يستهلكون ما يعادل نقديا 10/1 ما يستهلكه 10% من السكان الأكثر غنى، مما يؤكد الهوة الكبيرة في مستويات المعيشة بين الشريحتين. أما عن هيكل النفقات الاستهلاكية فالملاحظ أنه بعد فترة عرف فيها معامل الميزانية الغذائية تراجعاً بستة نقاط، عاد ليرتفع بشكل ملحوظ عام 1995 ليستقر تقريبا في حدود المستوى الذي بلغه عام 1966 كما يظهره الجدول الموالي<sup>2</sup>:

جدول رقم 18: معامل الميزانية الغذائية للعائلات بموجب الأبحاث حول الاستهلاك ومستوى المعيشة في الجزائر 1995 .

السنوات	معامل الميزانية الغذائية (%)	المصدر
1966	58.2	بحث حول الاستهلاك AARDES
1980	55.7	بحث حول الاستهلاك DP-DCSN
1988	52.5	بحث حول الاستهلاك ONS
1995	58.5	banque mondiale-ONS بحث حول المستوى المعيشي *
	44.6	بحث حول الاستهلاك (غير معلن) ONS

Source: la pauvreté en Algérie. Op.cit.page2.

إن هذه الأرقام تؤكد التراجع الذي حدث في الوضعية المعيشية للسكان سنة بعد سنة بسبب ارتفاع تكلفة الغذاء مقابل النمو البطيء للمداخيل. فأسعار معظم المواد والسلع الغذائية التي تم تحريرها تدريجيا عرفت اتجاهها نحو الارتفاع بعدما كانت مدعومة من طرف الدولة، إن هذا التغير في الأسعار أدى بالنتيجة إلى التغير في الأنماط و العادات الاستهلاكية، حيث لوحظ أن الكثير من السكان المتضررين عادوا إلى نفس الأنماط التي سادت خلال

<sup>1</sup>La pauvreté en Algérie. Une conséquence des contraintes de l'environnement? Synthèse de Greddaal.Page2.

<http://www.greddal.com>.

<sup>2</sup>La pauvreté en Algérie .Opc.it.Page 2.

فترة ما بعد الاستقلال ، وهو السلوك الذي تؤكد الدراسة الميدانية التي أجراها CENEAP في الفترة 1993-1997<sup>1</sup>. وحسب ذات الدراسة فإن الانخفاضات الخاصة بتكرارات استهلاك المواد الغذائية مست السلع الحيوية كالحوم و البيض و بدرجة أقل الحليب و مشتقاته و الخضرا و الفواكه في حين أن تكرار استهلاك مواد أخرى ارتفع بشكل ملحوظ، الأمر يتعلق بالعجائن و الأرز و الحبوب الجافة. أما بخصوص تكرارات استهلاك الحبوب فتكاد تكون ثابتة خلال هذه الفترة . إن التخفيض في التكرارات الاستهلاكية يفسر لئ أيضا الاتجاه نحو تخفيض مشتريات المواد الغذائية في ميزانيات العائلات، وفي هذا المجال فإن 42% من العائلات التي تم استجوابها تؤكد الانخفاض الحاصل في مشترياتها من السلع و المواد الغذائية خلال الفترة 1993-1997 وأن 14% من المستجوبين أكدوا التوقيف التام عن شراء بعض المواد الغذائية وهذا يخص المشتريات من اللحوم و لفواكه و المواد الدهنية.

### المطلب الثالث: حماية أقل للطبقة الشغيلة.

إن تراجع المداخيل و القوة الشرائية لدى الفئة الشغيلة كانت له آثار وانعكاسات سلبية على مستوى الخدمات العمومية التي كانت سببا تمنح لهذه الفئة مجانا من قبل الدولة ، ونخص هنا الخدمات الصحية و التعليمية و السكن . في هذا الشأن تدل المعطيات بأن النفقات الحكومية على التربية و الصحة بالنسبة للنتاج المحلي الخام انخفضت بشكل محسوس خلال هذه المرحلة. فبالنسبة للنفقات الحكومية على التربية تراجع من 7.7% من الناتج المحلي الخام عام 1993 إلى 6.4% عام 1996. نفس الاتجاه عرفته أيضا النفقات على الصحة التي انتقلت من 1.7% من الناتج المحلي الخام إلى 1.5% خلال الفترتين المذكورتين أعلاه<sup>2</sup>. إن التراجع في هذه النفقات يمكن أيضا ملاحظته من خلال الانكماش الحاصل في حصة كلا من قطاعي التربية و الصحة من مجموع النفقات في الميزانية. فحصة النفقات على التربية الوطنية من الميزانية انتقلت من 23% عام 1993 إلى 17.8% عام 1997 أما حصة النفقات على الصحة فانتقلت خلال نفس الفترة من 5.5% إلى 4.7%<sup>3</sup>. الشيء الذي تجب الإشارة إليه أيضا هو أنه في الوقت الذي عرفت فيه نفقات التربية تراجعا ملحوظا فإن عدد التلاميذ المتمدرسون عرف اتجاهها تصاعديا من سنة إلى أخرى مع بعض التراجع ابتداء من عام 1994 حيث أن معدل التمدرس الصافي أي النسبة بين عدد التلاميذ المتمدرسون بين 6 سنوات و 15 سنة و

<sup>1</sup>CENEAP. Enquête sur les ménages 1993-1997.

<sup>2</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مرجع سابق ص 76 .

<sup>3</sup> نفس المرجع ص 76 .

العدد الإجمالي للتلاميذ في هذه الفئة العمرية تكاد تكون ثابتة بمعدل 89% ، مع الإشارة إلى الثبات النسبي لمعدل تدرس الإناث الذي يبقى أقل من معدل الذكور المقدر بـ 94.6%، المعدل الذي يجب التعامل معه من زاوية الفروقات بين الريف و المدينة بالنسبة للإناث ،والذي قد يكون مختلفا من حيث الثبات في الريف .

أما عن التربية فالملاحظات تؤكد على الارتفاع في مصاريف التمدرس كالمصاريف الخاصة بالمستلزمات من أدوات و كتب التي بارتفاع أثمانها حرمت الكثير من الأطفال من التمدرس ،خاصة البنات في الريف .

أما تراجع النفقات الصحية فتحلى من خلال محدودية الهياكل الصحية و اقتصارها فقط على الهياكل الخفيفة، أي المراكز الصحية و بعض دور العلاج ،أما الهياكل الثقيلة كالمستشفيات فلم تشهد سوى نمو بطيء مقابل نمو سريع للعيادات الخاصة بعد الشروع في خوصصة القطاع. إن السياسة الصحية التي انتهجتها الحكومة في هذه الفترة تعبر عن خيارات و توجهات تدخل في إطار التدابير التي تضمنتها السياسة الاقتصادية العامة الرامية إلى الحد من النفقات الحكومية ،غير أن هذه التوجهات وان كانت تخدم مصلحة الميزانية ،نجدها في جانب آخر أضرت بمصلحة السكان نتيجة ارتفاع فاتورة العلاج تجلت من خلال ارتفاع أسعار الكشف الطبي لدى الخواص و إلغاء الدعم عن الكثير من الأدوية ،والتسديد الإجباري لفاتورة الاستشفاء بعد أن كانت مجانية ،والتخفيضات التي شهدتها نظام التعويضات على مستوى الضمان الاجتماعي. إن هذا التراجع في الخدمات الصحية كان سببا في ضعف التأطير الصحي والطبي الذي انعكس سلبا على الصحة العمومية ، حيث لوحظ عودة بعض الأمراض المرتبطة بالفقر في مناطق التواجد الكثيف للسكان.

إلى جانب تراجع الخدمات الصحية و التعليمية عرفت هذه الفترة عجزا ملحوظا في عدد السكنات المنجزة مقابل نمو سريع في الطلب بفعل التزايد الديموغرافي و حركة الانتقال السكاني طيلة عشرية كاملة بسبب تدهور الظروف الأمنية للبلاد. إن الانتشار العشوائي للسكنات المهشة وارتفاع معدلات التواجد السكاني تعد من المشكلات التي يتعين على الحكومة التكفل بها في هذه المرحلة التي شهدت تراجعا ملحوظا في النفقات الحكومية على السكن ،إذ تشير المعطيات بان حصة قطاع السكن من مجموع نفقات التجهيز انتقلت من 8% إلى 4.5% فقط بين عامي 1993 و 1997، و بلغ الانخفاض من حيث القيمة الثابتة نسبة 44% بين الفترتين المذكورتين<sup>1</sup>.

إن مما يدل عن تفاقم أزمة السكن في الجزائر خلال هذه الفترة معدل التواجد السكاني ( عدد الأفراد المتواجدين في الغرفة الواحدة وفي السكن الواحد) الذي وإن كان يبدو مستقرا نسبيا بـ 7.7 عام 1977، 7.4 عام 1987 و 7.5 عند انتهاء برنامج التعديل الهيكلي، إلا أنه يبقى من المعدلات الأكثر ارتفاعا في العالم، ويعكس درجة معاناة

<sup>1</sup> بن ناصر عيسى .مرجع سابق ص9 .

السكان التي تضاف إلى بقية النقائص السابق ذكرها<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع: تفشي البطالة .

تعد البطالة من الظواهر الاجتماعية الأكثر تعقيدا بالنسبة للاقتصاديات التي تعاني من الركود الاقتصادي وضعف في الاستثمارات. وهي ظاهرة قد تتسبب في هدر للطاقات البشرية، فضلا عن كونها ظاهرة قد تتسبب في بروز الكثير من المشكلات والأمراض الاجتماعية ذات الانعكاسات والآثار السلبية على العضو البطال والمجتمع أيضا . الجزائر على غرار الكثير من البلدان النامية شهدت موجة من الإصلاحات خلال العقدين الأخيرين نتج عنها تسريح عدد كبير من العمال بدافع البحث عن المردودية المالية المفقودة في المؤسسات العمومية، وكذا تهيئة المؤسسات وتأهيلها للدخول في محيط اقتصادي يتميز بالتنافسية و الانفتاح على الفضاءات الدولية. ففي هذه الفترة فقد عالم الشغل نحو 300000 منصب عمل جُلها من الوظائف الحكومية ، فاسحا بذلك المجال إلى تنامي ظاهرة البطالة وتفاقمها إلى حد أصبحت تهدد فيه النسيج الاجتماعي وكذا الاستقرار الاقتصادي والسياسي<sup>2</sup> . إن التحولات العميقة التي عرفها الاقتصاد الوطني في التسعينات من القرن الماضي تزامنت مع صدور تشريعات وقوانين تنظم عمليات التوظيف، القوانين التي اعتمدت أساسا بهدف الوصول إلى تحقيق التوازنات المالية الهدف الذي أصبح يفرض على المؤسسات المزيد من تقليص مناصب الشغل بواسطة تقديم عروض لتسريح العمال بشكل طوعي أو إحالتهم إلى التقاعد المسبق، فضلا عن إنشاء صندوق للتأمين على البطالة في حال حل أو خصومة المؤسسات، كما فتحت التشريعات الجديدة المجال نحو تبني سياسة توظيف تقوم على تشجيع الوظائف المؤقتة التي أصبحت الصيغة المفضلة لدى مسيري المؤسسات بالنظر إلى تديني تكاليفها مقارنة بالوظائف الدائمة، التوجه الذي أخذت به الحكومة ودعمته بقوة على الرغم من مساوئه. إن هذا الخيار تسبب في زيادة عدد العمال المؤقتين نسبة إلى مجموع العمالة المهيكلة، حيث تشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد العمال المؤقتين إلى ثلاث مرات بين عامي 1993 و 2003<sup>3</sup> . وفيما يخص انعكاسات هذه التدابير على المستوى القطاعي نجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو القطاع الأكثر تضررا من إجراءات التسريح، حيث بلغ عدد المسرحين 53165 نحو حالة التي أضيفت إلى العدد القائم من البطالين ، مما زاد الوضع تعقيدا، إذ أصبحت سوق العمل في ظل ضعف الطلب تواجه تحديات من نوع خاص. إن الارتفاع السريع لعدد البطالين خصوصا في الفترة الممتدة من 1992 إلى 1995 من 1.5 مليون شخص إلى 2.1 مليون شخص أي بارتفاع يعادل 582000 بطالا، علما أن معدل

<sup>1</sup>CNES.Rapport préliminaire.Op.cit.Page74.

<sup>2</sup>Mohamed Ratoul.Economic reform and political openings.Lessons from algeria. World Policy Journal.

Page6.

<http://www.arab insight.org>

<sup>3</sup> روايح عبد الباقي مرجع سابق .ص 246- 247 .

معدل طلب التشغيل الإضافي تجاوز حد 250000 شخصا سنويا وان تقديرات آفاق 2000 تشير إلى أن عدد

الإجمالي للسكان قد يصل إلى حوالي 31.6 مليون نسمة فإنه من المتوقع حدوث ارتفاعا في عدد السكان النشطين بأكثر من مليون نسمة ، كما سيبلغ عدد البطالين في حدود هذا التاريخ نحو 3 ملايين نسمة<sup>1</sup>. ولكي تتمكن الجزائر من إبقاء معدلات البطالة مستقرة يتوجب خلق ما بين 250000 و 300000 وظيفة جديدة سنويا، أما تلبية مجموع الطلب فيتطلب إنشاء حوالي 700000 إلى 750000 منصب عمل جديد سنويا.

إن ارتفاع معدلات البطالة في فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي كما تظهره أرقام الجدول الموالي إن دلت على شيء فإنما تدل على عجز سياسات التصحيح في تحقيق نمو كافي لامتناس حجم الفائض من القوة العاملة المتوافدة بقوة إلى سوق العمل. إن الانكماش الكبير في حجم الاستثمارات الإنتاجية على المستوى القطاعي وقطاع الصناعة خارج المحروقات تسبب في الركود الذي عرفته آلة الإنتاج الذي امتدت آثاره بشكل مباشر على التوظيف.

#### جدول رقم 19 : نسب البطالة في الجزائر في الفترة 1992-1997.

السنة	1992	1995	1996	1997
نسب البطالة (%)	21.3	28	28	28.2

المصدر: عبد المجيد بوزيدي تسعينات الاقتصاد الجزائري. موفم للنشر والتوزيع الجزائر. 1999. ص 101 .

إن تحليل الظروف التي تطورت فيها ظاهرة البطالة في الجزائر يقود إلى الاعتقاد بأن وراء هذا التطور أسباب متعددة يأتي على رأسها النمو الديموغرافي الذي شاهده البلاد قبل عام 1983، البالغ في المتوسط 2.8% سنويا الذي كان سببا في ارتفاع قوة العمل من فئة الشباب الطالبين للتوظيف لأول مرة ، وهي الفئة التي تمثل نسبة 70% من مجموع السكان النشطين. ابتداء من عام 1983 بدأ النمو الديموغرافي يعرف مسارا تنازلي استجابة لسياسة التباعد في الولادات التي أخذت بها الدولة ، والتي كان نجاحها مرهون بالتحسن في المستوى التربوي والتعليمي للمرأة<sup>2</sup>. إن تسارع الأحداث والتحويلات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني لم تكن لتسمح بتحقيق التوقعات في مجال التوظيف ، بل إن سوق العمل عرفت مزيدا من الضغط وبالنتيجة تفاقم مشكلة البطالة. إن هذا الوضع تؤكد المعطيات الخاصة بعالم الشغل التي تشير إلى أن قوة العمل خلال هذه الفترة عرفت اتجاهها نحو التزايد بانتقالها من 5.85 مليون عام 1990 إلى 8.25 مليون عام 1998، مع الإشارة إلى الارتفاع الملحوظ في قوة العمل النسائية التي عرف معدل نشاطها ارتفاعا من 1.8% عام 1966 إلى 9.6% عام 1998 كما يوضح ذلك الجدول التالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> عبدالمجيد بوزيدي مرجع سابق. ص 102 .

<sup>2</sup> Mohamed Said Musette, Mohamed Arezki Isli, Nacereddine Hamouda. Eléments pour une politique nationale de l'emploi profil des pays. Bureau de l'OIT. Alger. Octobre 2003. page 18.

جدول رقم 20: القوة العاملة في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة 1966-1998. الوحدة: بالآلاف

1998	1987	1977	1966	الجنس	المؤشرات
8057	5280	3008	2565	المجموع	السكان
6669	4849	2847	2455	ذكور	الناشطون
1388	431	161	110	اناث	
29272	22601	15646	11821	المجموع	العدد الإجمالي
14801	11425	7773	5817	ذكور	للسكان
14.471	11176	7873	6004	اناث	
27.52	23.36	19.23	21.70	المجموع	معدل النشاط (%)
45.06	42.44	36.63	42.20	ذكور	
9.59	3.86	2.04	1.83	اناث	

**Source:** Mohamed Said Musette, Mohamed Arezki Isli, Nacereddine Hamouda. Eléments pour une politique nationale de l'emploi profil des pays. Bureau de l'OIT. Alger. Octobre 2003. page 19.

<http://www.ilo.org>

إن ارتفاع العمالة النسائية في الجزائر لم يكن سوى انعكاسا للتحسن الحاصل في المستوى التربوي والتعليمي لدى المرأة، الذي كان يتطلب مزيدا من الاندماج في عالم الشغل، ومن ثم المشاركة الفعلية في حركة التغيير التي عرفت بها البلاد خلال هذه المرحلة. بالإضافة إلى العامل التربوي والتعليمي ساهمت بعض العوامل الأخرى في دخول المرأة عالم الشغل نذكر منها التدهور الخطير في المستوى المعيشي للكثير من العائلات و انتشار الفقر وتأخر سن الزواج و الديناميكية التي عرفها الاقتصاد الموازي الغير رسمي، و تنامي بعض الأنشطة الإنتاجية المتزلية الممارسة من قبل المرأة الريفية. إن تزايد في عدد النساء الراغبات في العمل في وقت عجز فيه الاقتصاد الوطني عن خلق

<sup>1</sup>Mohamed Said Musette, Mohamed Arezki Isli, Nacereddine Hamouda. Op.cit. page 19.



الحجم الكافي من الوظائف الدائمة تسبب في تنامي ظاهرة البطالة لدى النساء، الظاهرة التي تؤكدتها الأبحاث الميدانية كالبحت الذي أجراه CENEAP حول القطاع العائلي الذي يؤكد فيه تزايد عدد البطالين من فئة النساء في الجزائر ابتداء من عام 1993. البحت تناول عينة تضم 2001 عائلة مكونة من 10934 شخص، وتوصل إلى نتائج سمحت بحساب معدل البطالة، الأول يتضمن البطالين الذين لا يبحثون عن عمل و النتائج كانت على النحو التالي<sup>1</sup>:

- معدل البطالة عند الرجال يعادل 29.40% و عند النساء 45.58%، في حين المتوسط يساوي 33.92%.  
أما المعدل الثاني فتم حسابه بدون دمج البطالين الذين لا يبحثون عن عمل و النتائج كانت على النحو التالي:

- معدل البطالة عند الرجال 25.78% و عند النساء 32.13% في حين المتوسط فيعادل 27.34%. بالنظر إلى هذه النتائج يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

- أن البطالة تمس بشكل أكثر فئة النساء و الفارق يقدر بـ 16 نقطة في الحالة الأولى و 6.5 نقطة في الحالة الثانية.

- أن الاستجابات و التحريات تؤكد أن فئة الشباب الذين لم يسبق لهم العمل تمثل النسبة الأكبر من اليد العاملة العاطلة.

- شريحة مهمة تقدر بـ 26.7% من البطالين الذين تم استجوابهم صرحوا بعدم رغبتهم في البحث عن توظيف و هي تخص بالأكثر فئة الشباب. إنه من أصل 381 شخص مستجوب 22 فقط صرحوا بأنه سبق لهم مزاولة عمل مقابل 359 شخص صرحوا بعدم ممارستهم لأي نشاط من قبل.

إن هذه الاستجابات و ما ترتب عنها من نتائج أكدت أن عددا من البطالين كانوا في حالة عدم الرغبة الفعلية في تغيير أوضاعهم المهنية، و من ثم فإنهم إما يحصلون على مصادر أخرى للدخل لم يتم التسريح بها، أو أنهم يفضلون بطريقة إرادية البطالة نتيجة اليأس لاعتقادهم بعدم وجود فرصا الحقيقية للتوظيف في المستقبل.

إن مما تجب الإشارة إليه بخصوص العمالة النسائية في الجزائر خلال هذه المرحلة هو بقاء التوظيف الخاص بهذه الفئة غير مضبوط من الناحية الإحصائية لأنه ارتبط بنشاط القطاع الموازي الغير رسمي الذي كان له ميل و تفضيل خاص للعمالة النسائية لكونها تتميز بتكلفتها المنخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة الرجال، أضف إلى ذلك

<sup>1</sup>CNES. Rapport préliminaire. Op.cit. Page79-80.

كون العديد من النشاطات الإنتاجية الممارسة من قبل النساء تتم داخل البيوت، مما جعل عملية مراقبتها و إحصائها أمرا في غاية الصعوبة.

إن من المظاهر الأخرى التي عرفها عالم الشغل والتي يمكن اعتبارها من مخلفات تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الاستخدام الكثيف لعمل الأطفال من قبل القطاع الموازي الغير رسمي. الكثير من الأطفال و بسبب التسرب المدرسي تم استغلالهم في بعض الأعمال الشاقة بصفة غير قانونية في عمليات البناء و الفلاحة و بعض الصناعات الحرفية و بأجور جد منخفضة. إن عمالة الأطفال التي تعد أمرا ترفضه كافة التشريعات والتنظيمات ظلت في الجزائر كما هو الشأن في العديد من بلدان العالم النامي ظاهرة يصعب حصرها بطريقة كمية لصعوبة قياسها، غير أنها تبقى ظاهرة ملاحظة ويمكن قراءتها على المستوى السوسولوجي. إن ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر ارتبطت بمجموعة من العوامل منها التطور الحاصل في ظاهرة الفقر والتسرب المدرسي الكبير وارتفاع نسب الأمية في أوساط الأطفال ، المظاهر السلبية التي سعت الدولة إلى إزالتها من خلال توفير الحماية للأطفال القصر وإبعادهم عن العمل أو على الأقل حمايتهم. فالأطفال ما بين 16 سنة و 18 سنة بإمكانهم مزاوله نشاط لكن في حدود ظروف وشروط محددة. وبحسب القانون فإنه يمنع منعاً باتاً من مزاوله أي نشاط اقتصادي كل طفل يقل عمره عن 15 سنة. كما أن الجزائر انضمت إلى الاتفاقية رقم 182 للمنظمة العالمية للعمل لعام 1999 التي تقصي كل أشكال العمل الشاق من مزاولتها من قبل الأطفال القصر<sup>1</sup>.

ان من الاسباب الاخرى التي ساهمت في تطور ظاهرة البطالة في الجزائر خلال هذه المرحلة الإصلاحات الهيكلية المتكررة للقطاع الصناعي وما تمخض عنها من استغناء عن عدد هائل من العمال. فهذه الإصلاحات وكما سبق الإشارة إليها كان هدفها إحداث تحولات عميقة ترمي إلى تحسين نجاعة المؤسسات من خلال التحكم العقلاني للتكاليف وتكاليف الأجور خاصة، مع اعتماد المقاييس الاقتصادية (مقياس المدودية المالية) في أداء النشاطات، و إيجاد المناخ المناسب للدخول في منافسة مع أطراف أجنبية تماشياً مع سياسة الانفتاح المعتمدة. كما أن الإصلاحات الهيكلية تزامن تنفيذها مع تراجع وانسحاب تدريجي للدولة من الدائرة الاقتصادية بما يتناسب و أهداف المرحلة الجديدة، الأمر الذي تسبب في حدوث اختلال على مستوى التوظيف الذي كان سابقاً من مهام الدولة بصفتها المالك الوحيد لوسائل الإنتاج. إن ترك المبادرة للقطاع الخاص في مجال التوظيف وفي غياب الضوابط التي تحكم العملية ظلت البطالة في وسط الشباب خاصة تمثل معضلة تستدعي تكفلاً خاصاً من قبل الدولة حتى لا تتفاقم وتصبح ذات أبعاد خطيرة. في هذا الشأن الواقع يؤكد أن البطالة كانت على الدوام أعلى في أوساط الشباب منها لدى البالغين حتى في الأوقات التي شهدت فيها الجزائر نوعاً من الراحة المالية. إن

<sup>1</sup>Mohamed Said Musette, Mohamed Arezki Isli, Nacereddine Hamouda. Opcit Page22 .

انتشار الظاهرة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات العليا كان يمثل أكبر تحدي واجهته الدولة بالنظر إلى الانعكاسات الخطيرة المحتملة سواء على مستوى العضو البطال وكذلك المجتمع ، إذ قد يتولد شعور بالتذمر واليأس لدى الشباب العاطلين قد ينتهي بالإجرام وهذا ما لا تحبذه الكثير من المجتمعات . شعورا منها بالمسؤولية عن الوضع سعت الدولة إلى إعادة حساباتها بشأن الانسحاب ومن ثم العمل بشكل جدي لإيجاد الحلول الكفيلة بإنقاذ هذه الفئة من براثن البطالة ،ومن ثم إرسال إشارات توجي بالأمل و تجعل فئة الشباب أكثر تمسكا ورغبة في العمل ، حيث تم اعتماد برامج للتوظيف هدفها تقليص الهوة بين الشباب والبالغين . كما أن المعايير الميدانية أكدت بان الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 سنة و 19 سنة كانوا خلال هذه الفترة بحاجة إلى التكوين بدلا من التوظيف ،و من ثم كان على الجهات المختصة (الوصاية) وضع آليات خاصة لحماية الشباب القاصرين الذين هم في سن العمل و الذين كانوا ضحية سياسة توظيف تطبق نوع من التمييز لصالح فئة البالغين. فالفرق بين فئة الشباب والبالغين مقارنة بالمتوسط الدولي يبدو معتبرا ،مما زاد في متاعب و صعوبات فئة الشباب القصر. إن هذه الصعوبات تزداد حدة إذا ما تمت المقارنة بين الشباب الذكور و الإناث. فالامتياز كان وما زال لصالح الإناث نظرا لكون الذكور يخضعون لبعض الشروط على رأسها شرط مزاوله الخدمة الوطنية العسكرية. إن فترة التسعينات شهدت تطورا للبطالة لدى الشباب مع بقاء مشكل الاندماج مطروحا لدى الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 سنة مع تسجيل معدلات بطالة جد مرتفعة لدى هذه الفئة كما تظهره أرقام الجدول الموالي:

جدول رقم 21 : تطور معدلات البطالة لدى الشباب و الرجال البالغين للفترة 1990 – 2001 .

العمر/السنوات	1990	1992	1995	2001 (نساء+رجال)
15 إلى 19 سنة	64.8%	66.6%	61.1%	51.4%
20 إلى 24 سنة	48.2%	44.3%	52.5%	54.9%
25 إلى 29 سنة	18.1%	25.5%	35.3%	37.6%
30 إلى 59 سنة	20.4%	24.4%	26%	27.3%

Source: Mohamed Said Musette, Mohamed Arezki Isli, Nacereddine Hamouda.Opcit.page2.

إن الملاحظته الأولى لأرقام الجدول تؤكد أن الفارق بين معدل البطالة في وسط الشباب و المعدل الوطني تقلص بشكل محسوس في نهاية فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي والسبب في ذلك يعود إلى تبني الدولة لسياسات جديدة للتوظيف لفائدة الشباب باعتماد آليات وصيغ هدفها دمج فئة الشباب في عالم الشغل وإشراكها بشكل مباشر في حركية التغيير التي عرفتها البلاد خلال هذه المرحلة. في هذا الشأن تم إنشاء ما يعرف Esil (العمل بأجرة بمبادرة محلية) و Tuphimo (الأشغال ذات المنفعة العمومية العالية) و CPE (عقود ما قبل التشغيل)<sup>1</sup>، كما وضعت آليات للتكفل بالفئات التي كانت ضحية عمليات التسريح باعتماد صيغ للتمويل خاصة بإنشاء مؤسسات صغيرة في إطار صيغة القرض المصغر tcredi micro، غير أن هذه الصيغة على قدر أهميتها لم تتوفر لها الشروط التنظيمية الكافية على الأقل إلى غاية هذه الفترة للتكفل الحسن بمشاكل الشباب، مما حد في النهاية من فعاليتها في معالجة الملفات المطروحة وهو ما دفع الدولة بإجراء تعديلات في شكلها و مضمونها حتى تتواءم مع متطلبات عالم الشغل.

إن مما يؤخذ عن سياسات التوظيف لهذه المرحلة هو كونها سياسات ظرفية ترقيعية، الأمر الذي جعلها سياسات فاقدة للحل الشامل والجزري للمشكلة. فمحرارة البطالة باعتماد صيغة عقود ما قبل التشغيل مثلا وإن كانت تلي المصالح الظرفية للحكومة، نجدها في الجهة المقابلة أضرت كثيرا بمصلحة الفئة الشغيلة التي ظلت تعتقد في هذا الحل تهديدا حقيقيا لمصيرها. فاعتماد صيغة العقود المؤقتة أدخل الشك و عدم الاطمئنان لدى العمال الذين أصبح التحاقهم بجيش البطالين امراً محتوما لا مفر منه. ففي غياب الحوافز فإن النتيجة المتوقعة ستكون المزيد من التراجع في إنتاجية العمل و تكريس أكبر للفوارق و تغذية الصراعات العمالية التي قد تكون مصدر لعدم الاستقرار في عالم الشغل.

إن هذا الوضع وما نتج عنه من مخلفات يمثل احد الانعكاسات السلبية لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي امتدت آثاره السلبية إلى فترة ما بعد التصحيح كما سيأتي معنا في الفصول القادمة.

<sup>1</sup> -Emplois salariés d'initiative locale.

-Travaux d'utilité publique a haute intensité.

-Contrat de pré emploi.

## المطلب الخامس: الاتجاه نحو التفقير.

إن الانتشار السريع للفقر وتوسعه ليشمل الطبقة المتوسطة كان السمة المميزة للمجتمع الجزائري خلال فترة التسعينات من القرن الماضي. تشير بعض المصادر بأن ما يقرب عن 40% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر و هذا بالرغم من محاولات الدولة التخفيف بواسطة برامج و سياسات دعم في إطار ما يعرف بالشبكة الاجتماعية. ففي عام 1995 وحسب تعريف الأمم المتحدة ONU لعتبة الفقر فإن جزائري من أصل خمسة أي ما يعادل تقريبا 22.6% يعيشون في مستوى أدنى من خط الفقر . إن من أهم خصائص ظاهرة الفقر في الجزائر كونها مرتبطة إلى حد بعيد بالوسط الريفي و هذا ما تؤكدته الدراسة الأولى التي قام بها كلا من المكتب الوطني للإحصاء ONS و البنك الدولي BM عام 1995. إن هذه البحوث تدعمت لاحقا بدراسة ثانية عام 2001 أعدت من طرف برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية PNUD كان من نتائجها السماح بأخذ معدل لانتشار الفقر في الوسط الريفي يفوق بكثير المعدل في الوسط الحضري و هذا ما تؤكدته المعطيات الموجودة في الجدول التالي<sup>1</sup>:

جدول رقم 22: الفقر حسب انتشاره في الوسط السكاني عام 1995 الوحدة: (%).

الفقر حسب انتشاره في الوسط السكاني عام 1995 (%)			
مناطق الإقامة	عتبة الفقر الغذائية	عتبة الفقر الإجمالية (الأقل)	عتبة الفقر الإجمالية (الأكثر)
المناطق الحضرية	3.6	8.9	14.7
المناطق الريفية	7.8	19.3	30.3
المجموع	5.7	14.1	22.6

المصدر: بحث حول مستويات المعيشة المكتب الوطني للإحصاء 1995.

إن الدراسة الأولى التي أجريت في عام 1995 سمحت بتقدير عدد الفقراء في الجزائر بنحو 1.6 مليون شخص يعانون من نقص ملحوظ في التغذية من بينهم 1 مليون يتواجدون في الريف و ما يقارب 4 ملايين شخص لا يتعدى دخلهم عتبة الفقر الإجمالية الأدنى، من ضمنهم 2.7 مليون في المناطق الريفية و ما يزيد عن 6.3 مليون يتعدى دخلهم عتبة الفقر الإجمالية الأدنى، من ضمنهم 2.7 مليون في المناطق الريفية و ما يزيد عن 6.3 مليون

<sup>1</sup>La pauvreté en algérie.Op.cit.Page1.

شخص يعيشون في مستوى أدنى من عتبة الفقر الإجمالية الأعلى من بينهم 2 مليون يتواجدون في الريف . لقد خلصت الدراسة إلى تقرير مفاده أن الشريحة الأكثر تضررا من الفقر هي تلك التي تعيش بدخل يقل عن 1.6 دولار أمريكي يوميا التي تشكل ما يقارب 23% من مجموع السكان خلال سنة 1995.

إن هذا الاتجاه نحو التفتير تكرر أكثر بشكل مخيف بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي. فالظاهرة مست فئة السكان من دون عمل و كذلك الفئة بدون دخل، فضلا عن العمال الأجراء الذين تدهورت قدرتهم بسبب سياسات الاستقرار و التحرير الاقتصادي التي مست معظم أسعار المواد الغذائية و الاستهلاكية الأساسية. في هذا الصدد نعيد لنؤكد على البعد الخطير الذي تمثله هذه الظاهرة و المتمثل في التحاق الطبقة المتوسطة بشريحة الفقراء.

كما أن ظاهرة الفقر أخذت في الانتشار بسبب التفكك الأسري و غياب الروابط العائلية و أساليب التضامن التقليدية للمجتمع الجزائري، أضف إلى ذلك انعدام الهياكل العمومية التي تعمل على التخفيف من الانعكاسات السلبية لهذا التفكك الاجتماعي. شعورا بخطورة الوضع سعت الدولة في إطار الشبكة الاجتماعية التي تم استحداثها ابتداء من عام 1992 إلى معالجة الأوضاع، غير أن الملاحظ أن هذه الأجهزة أبدت عدم قدرتها و فعاليتها في الحد من انتشار و تفاقم الظاهرة. إن التدخل الحكومي تجلّى من خلال المنح الممنوحة لفئة البطالين و عديمي الدخل، كمنحة تعويض الفئة الاجتماعية بدون دخل ICSR و منحة تعويض النشاط ذي المصلحة العامة IAIG و المنحة الجزافية للتضامن SAF التي وضعت عام 1994. الشيء الملاحظ عن هذه الآليات هو محدودية و تواضع الموارد المخصصة للدعم، أضف إلى ذلك الأهمية المتزايدة لعدد المستفيدين، مع غياب المعايير الدقيقة و المدروسة لاختيار المستفيدين الحقيقيين. إن الدعم الحكومي كان يصب في غير موضعه مما يظهر لنا ضعف كفاءة الأجهزة الإدارية المشرفة عن عمليات توزيع المنح. كما يجب الإشارة أيضا إلى التراجع الملحوظ في عدد المستفيدين من هذه المنح حيث انتقل العدد من 1.5 مليون عام 1995 إلى أقل من مليون شخص عام 1997، و هو الاتجاه ذاته الذي عرفه الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC الذي بقي يهتم فقط بعمال المؤسسات العمومية الذين تم تسريحهم لأسباب اقتصادية البالغ عددهم 173.360<sup>1</sup>.

إن العودة إلى النمط الاستهلاكي القائم على تكثيف استهلاك الحبوب و مشتقاتها كان سببا في سوء التغذية خصوصا لدى فئة الأطفال و النساء . فبحسب المعطيات التي وردت في اليوم العالمي للتغذية المعدة بواسطة عملية

<sup>1</sup>La pauvreté en algérie .Op.cit.Page2 .

الاستقصاء من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، فإن ما يزيد عن مليون طفل يقل سنهم عن 5 سنوات يعانون من سوء تغذية حاد في الجزائر.

إن عدم القدرة على تأمين الحاجيات الغذائية الأساسية اليومية بالطريقة الصحية التي يراعى فيها التوازن الغذائي لشرائح كبيرة من السكان ظل يشكل خطرا على الوضع الصحي. فعلى الرغم من تخصيص الفئات الفقيرة لكل دخلها المتحصل عليه في إطار الشبكة الاجتماعية للاستهلاك، إلا أن شبح وخطر سوء التغذية بقي مطروحا ، مما كان ينذر بانتشار الأمراض القاتلة التي عادة ما ترتبط بالفقر كالسل و التيفويد والعديد من الأمراض الباطنية الفتاكة التي أخذت تبرز بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة في ظل التراجع الكبير للخدمات الصحية خاصة في الأوساط الريفية المعزولة بسبب الترتيبات التي تضمنها برنامج التصحيح الهيكلي بالنسبة لهذا القطاع.

## خلاصة الفصل:

تميزت مرحلة ما بين 1994-1998 بتنفيذ برنامجا للتصحيح الهيكلي من قبل الحكومة الجزائرية بمهندسته من قبل خبراء مؤسسات بريتون وودز وهو برنامجا طرح حلولا قصيرة المدى غايتها إعادة الاستقرار الاقتصادي وأخرى طويلة المدى تخص العرض من خلال الاستخدام والتخصيص الأمثل للموارد. إن هذا البرنامج الذي جاء استجابة لطلب الحكومة الجزائرية بعد ضائقة مالية و انسداد الوضع الاقتصادي بعد فشل الإصلاحات الذاتية لم يكن ليحقق النتائج المتوقعة، إذ سرعان ما برزت التناقضات على هذا المستوى. فإذا كان البرنامج قد نجح في تحقيق نتائج مشجعة على المستوى الكلي بعودة الاستقرار والتوازن لمعظم المؤشرات، نجده في المقابل أخفق في تحقيق نفس الأداء على المستوى الجزئي. فالنتائج على هذا النطاق تؤكد استمرار حالة الركود، إذ سجل القطاع الإنتاجي عدى قطاع المحروقات أداء ضعيفا إن لم نقل سلبيا على الرغم من المحاولات المتكررة للتصحيح عبر الإصلاحات. فالصناعة مثلا لم تستجب بطريقة ايجابية للإصلاحات وبقيت المؤسسة الصناعية تعاني من التفكك وتدهور خطير في وضعها المالي، حيث عرفت حساباتها المكشوفة تضخما ملحوظا وبالتالي تبعية مالية غير مسبوقة للبنوك. إضافة إلى هذا تميز الوضع على المستوى الجزئي بالتباطؤ في تنفيذ برامج الإصلاحات و برنامج الخصخصة تحديدا التي ظلت تراود مكائها بسبب عدم وضوح الرؤية واقتصارها على قطاعات بذاتها دون غيرها وهذا يعد احد مواطن إخفاق سياسات الإصلاح التي تضمنها برنامج التعديل الهيكلي. إلى جانب نتائجه السلبية على المستوى القطاعي البرنامج كانت له نتائج و انعكاسات غير محمودة على المستوى الاجتماعي. ففي هذه الفترة شهد عالم الشغل تدهورا ملحوظا بارتفاع عدد البطالين بعد شروع في عمليات حل المؤسسات وبداية تنفيذ إجراءات عمليات التسريح. إن هذه الترتيبات التي فرضت قسرا أو اختيارا على العمال كانت سببا في تدهور الأوضاع المعيشية لهذه الفئة على الرغم من محاولات الحكومة احتواء الوضع بواسطة بعض التدابير في إطار ما يعرف بالشبكات الاجتماعية للدعم. إضافة إلى البطالة عرفت مرحلة تنفيذ البرنامج التصحيحي تدهورا ملحوظا للإطار المعيشي بعد تنفيذ الحكومة لإجراءات انكماشية من خلال رفع الدعم عن معظم السلع الاستهلاكية وتجميد أجور المستخدمين وتخفيض أسعار الخدمات العمومية وهي التدابير التي تسببت في تراجع حاد في استهلاك العائلات وتغيير في أنماط الاستهلاك أضرت كثيرا بالصحة العمومية. فانتشار مظاهر الفقر ومناطق التواجد العشوائي للسكان وعودة الأمراض ذات العلاقة بالفقر كلها من مخلفات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي. إن هذه الانعكاسات الخطيرة وان كانت متوقعة من قبل خبراء الهيئات المالية والنقدية الدولية لتحقيق النجاح على المستوى الاقتصادي، إلا أن النتائج في مجملها توحى بان البرنامج سجل إخفاقا على مستويات عدة بما، وان البرنامج لم يكن سوى حل ظرفي لا يمكن اعتباره إطارا شاملا وصحيحا لعلاج المشكلات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.



إن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وما ترتب عنه من نتائج وانعكاسات كان سببا في بروز العديد من التناقضات ارتبطت تاريخيا بعملية الانتقال الديموغرافي وما ترتب عنها من إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي في الجزائر وهي التركة التي ورثتها الحكومة الجديدة المنبثقة عن انتخابات ابريل من عام 1999 ، الحكومة التي كان عليها وضع حلول جديدة في الجانب الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار هذا الوضع المعقد وهي النقطة التي سأتناولها بالبحث في الفصل الموالي.

# الفصل الثالث

سياسات ما بعد التصحيح ورهانات المرحلة الجديدة 1999-2009

المبحث الأول: إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والتحويلات المتناقضة

المبحث الثاني: مؤهلات ونقائص الاقتصاد الجزائري في ظل العهد الجديد

المبحث الثالث: الحل السياسي و أولويات المرحلة الجديدة

## تمهيد:

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بتنفيذها الحكومات المتعاقبة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي وما تمخض عنها من نتائج هبت الأجواء و الظروف لحدوث تحولات عميقة في النسيج الاجتماعي الذي شهد إعادة تشكيل شبه كلي في معظم مكوناته . ففي هذه المرحلة التي يمكن أن نصفها بالمرحلة تعقدت أمور الاقتصاد الوطني أكثر فأكثر نتيجة تدهور الوضع المالي و ما ترتب عنه من أثار وانعكاسات سلبية امتدت لتمس كل مكونات المجتمع الجزائري تقريبا . إن هذا الوضع الذي آلت إليه كلا الجبهتين يمثل في نظر المتبعين التركة التي ورثها الاقتصاد الوطني ذي التوجهات الجديدة في السياسة الاقتصادية التي بدأت معالمها تتشكل بوضوح ابتداء من عام 1999 ، فقضايا التشغيل والسكن والصحة والتعليم و تحسين المستوى المعيشي للسكان شكلت مجتمعة أهم الملفات التي وضعت على طاولة النقاش، فارضة بذلك نمطا وأسلوبا خاصا من التكفل والمعالجة من قبل الجهات الرسمية سواء محليا أم وطنيا. إن هذه التطورات وما نتج عنها ظلت تدفع وبصورة عفوية باتجاه إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي الذي أصبح يفرض في حدود الإمكانيات المتاحة تبني سياسة اقتصادية أكثر واقعية وأكثر سرعة، سياسة بمقدورها التكيف مع المتطلبات المجتمعية الظرفية والمستقبلية. إن فلسفة التغيير الجديدة التي اتضحت ملامحها مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية لعام 1999 استمدت مقوماتها وجذورها من تحاليل وفحوصات دقيقة للتجارب السابقة ، وهي رؤية متجددة تؤمن بضرورة البحث عن الحل الشامل الذي يكفل التوازن والتماسك لكافة الجبهات كشرط أساسي لإحداث الإقلاع الاقتصادي . إن هذا التصور وما يحمله من آمال وتطلعات بالنسبة للمجتمع الجزائري أخذ يبرز و يتجسد على أرض الواقع من خلال سياسات اعتمدت للمرحلة جعلت من التحولات في النسيج الاجتماعي المنطلق الأول للخيارات والحلول المرغوبة. انطلاقا مما سبق ذكره وبالنظر لأهمية هذه التحولات في فهم السياسات أرى أنه من الضروري في هذه المرحلة من البحث تقديم عرضا عنها ، مع إبراز التناقضات التي أنتجتها التي قد تفسر ولو جزئيا بعض جوانب الإخفاق السابق للاقتصاد الوطني.

## المبحث الأول: إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والتحول المتناقضة.

إن النمو السكاني الذي عرفته الجزائر خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي الناتج عن تحسن ملحوظ في عامل الخصوبة كان سببا في حدوث عملية انتقال ديموغرافي ترتب عنها تحول عميق في التركيبة السكانية ميزها الصعود الكبير لفئة الشباب كمكون أول في هذه التركيبة . فجزائري من بين اثنين أصبح عمره يقل عن عشرين عام، كما أن الفئة التي يقل عمرها عن 15 سنة أضحت تشكل نسبة 40% من مجموع السكان ، وهي نسبة تعكس الديناميكية السكانية التي شاهدها هذه الفترة والتي فرضت على السلطة

أسلوبا خاصا في إدارة الاقتصاد<sup>1</sup>.

إن دراسة النمو الديموغرافي الذي حصل في العالم يقود إلى تقسيمه إلى مراحل رئيسية يطلق عليها بالدورات الديموغرافية التي تتميز كل منها بسمات خاصة<sup>2</sup>.

المرحلة الأولى وتعرف بالمرحلة الابتدائية وتتميز بارتفاع المواليد والوفيات إلى أرقام كبيرة قد تصل إلى حد 250 في الألف كما أن نصف الأطفال يموتون قبل وصولهم وهي المرحلة التي سادت العالم في القرن 17 عشر. المرحلة الثانية تعرف بمرحلة التزايد السكاني المبكر أو المرحلة الديموغرافية الشابة وتتميز بالنمو المتزايد والسريع للسكان الناتج عن انخفاض معدل الوفيات مع استمرار معدل المواليد مرتفعا ومن ثم تتسع الهوة بين المواليد والوفيات وترتفع نسبة الزيادة الطبيعية ويتميز الهرم العمري للسكان باتساع (أي القاعدة) وذلك بارتفاع نسبة الصغار وهي الحالة التي تنطبق على الجزائر في هذه المرحلة .

المرحلة الثالثة وتعرف بمرحلة التزايد المتأخر وهي المرحلة تعيشها الدول ذات الخصوبة المتوسطة (معدل المواليد أقل قليلا من 20 في الألف) ووفيات منخفضة (معدل وفيات 10 في الألف) ويتميز النمو السكاني بأنه أقل من مستوى المرحلة السابقة ذات التزايد المبكر وتتراوح الزيادة الطبيعية فيما بين 1% إلى 1.5% سنويا وهي المرحلة التي تنطبق على بعض البلدان الآسيوية كسنغافورة وكوريا واندونيسيا والصين وهي البلدان التي بدأت عوامل التغيير الاقتصادي والاجتماعي تحدث تأثيرها أبرزها في معدلات الخصوبة ومن ثم معدلات النمو.

المرحلة الرابعة وهي المرحلة الأخيرة في الدورة الديموغرافية وهي تشمل الدول التي وصلت إلى مرحلة الثبات والاستقرار الديموغرافي، حيث انخفض فيها معدل المواليد والوفيات انخفاضاً ملحوظاً وبالتالي حبط معدل النمو السكاني بما إلى أدنى مستوياته في العالم حيث لا يتجاوز في أحسن الأحوال 1.5% كما هو الحال في معظم البلدان الأوروبية المتقدمة.

إن النمو السكاني الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من البلدان النامية يعد ظاهرة صحية وورقة رابحة كان من المفروض توظيفها في تحقيق التنمية، خصوصا في الأوقات التي شهد فيها الاقتصاد الوطني شحا وقلّة الموارد. فالنمو السكاني كعامل حاسم في التنمية تقف وراءه أسباب وعوامل متعددة منها ما ارتبط بالجانب الاجتماعي كالعامل الديني، حيث ترغب الشريعة الإسلامية في الزواج المبكر وتحث على تعدد الزوجات ترغيبا في التكاثر. كما يعد عدم انتشار وسائل منع الحمل وتناقضها مع التقاليد والأعراف و المعتقدات من الأسباب المهمة للنمو السكاني في الكثير من البلدان الإسلامية، فضلا عن وعمالة الأطفال في الزراعة، حيث يعد الأولاد

<sup>1</sup>GeorgeMutin.Op.cit.Page13.

<sup>2</sup>توين علي مرجع سابق.ص33-23 .

بالنسبة للآباء رأسمال حقيقي ومصدر نماء للنشاط<sup>1</sup>.

أما العوامل الاقتصادية المسببة للنمو السكاني فتتلخص في الفقر الذي بانتشاره يتدنى المستوى الثقافي والتربوي للسكان، وينعدم معه الوعي والشعور بالمسؤولية وبالنتيجة المزيد من التكاثر و الإنجاب. كما أن من الأسباب الاقتصادية الأخرى التقدم الطبي وتحسن وسائل وطرق العلاج التي من شأنها العمل على تقليل الأمراض المسببة للوفيات، كما أن هذا التطور سيعمل على تحسين الظروف الصحية لمجموع السكان وبالنتيجة ارتفاع في معدل الخصوبة والإنجاب.

إن صعود فئة الشباب على رأس الهرم السكاني في الجزائر نتيجة الأسباب السابق ذكرها أنتج في هذه الفترة وضعاً اقتصادياً واجتماعياً معقداً كان على الدولة التكيف معه باتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة بسرعة للمتطلبات الحيوية للشباب من تكوين وتعليم وسكن. إن الضغط الكبير في جانب الطلب الاجتماعي بفعل التزايد السكاني يعد التركة التي ورثتها الدولة في المرحلة الجديدة، التي بدأت معالمها تتشكل سياسياً واقتصادياً ابتداءً من عام 1999.

إن مدة خمس وعشرين عام بعد الاستقلال كانت كافية لإعادة تكوين وهيكلية المجتمع الجزائري بشكل عميق بعد أن كان في الفترة الاستعمارية مجتمعاً ذا طابع ريفي يهيمن عليه النشاط الزراعي ويمثل فيه الفلاحون الفئة الغالبة من مجموع السكان النشطين، ما يعادل النصف، لتشهد هذه النسبة بعد ذلك تراجعاً ملحوظاً، حيث أصبح الفلاحون لا يشكلون سوى 23% من الفئة النشطة عام 1992، علماً أن هذه النسبة تتشكل في أغلبيتها من فئة المسنين، وهو ما يعطي فكرة واضحة عن التراجع الكبير الذي حصل في النشاط الزراعي في الجزائر<sup>2</sup>. إن هذا النشاط أصبح بعد التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر أقل جاذبية للشباب الذين بحكم تكوينهم أصبحوا يفضلون الوظائف الأخرى المنتشرة في المدن والمناطق الحضرية في مجال البناء والأشغال العامة والإدارة وبدرجة أقل الصناعة. إن التحول العميق الذي حدث في هيكل التوظيف في الجزائر تعكسه التركيبة السوسيو مهنية للفئات الشغيلة من السكان وهذا ما نكتشفه من الجدول التالي:

<sup>1</sup> توين علي مرجع سابق ص 34 .

<sup>2</sup>George Mutin. Op.cit.Page13.

جدول رقم 23: التركيبة السوسيو مهنية للفئة الشغيلة في الجزائر. الوحدة: بالآلاف

الموظفون	58	1.54%
المستقلون	72.1	19.15%
المعاونون	13	0.35%
الأجراء الدائمون	1571	68.71%
الأجراء المؤقتون	142	3.72%
المتقنون	14	0.38%
مساعدو العائلات	242	6.40%
المجموع	3761	

المصدر: جورج موتان مرجع سابق الصفحة 13 .

الجدول يلخص الوضعية المهنية في الجزائر عام 1986 التي توحى بهيمنة فئة العمال الأجراء على النشاط المهني بنسبة تفوق 70%. إن هذه الهيمنة لم تكن سوى نتيجة لظاهري التوسع الصناعي والتمدن اللتان شاهدتها البلاد في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، الظاهرتان اللتان أحدثتا تحولا حقيقيا وعميقا في بنية المجتمع الجزائري الذي أصبح نسيجه يتميز بثنائية كانت سببا في بروز العديد من التناقضات الاقتصادية والاجتماعية. فمن جهة تشكل قطاع حضري تميز بدرجة عالية من التمدن، تجلت فيه مظاهر التوسع العمراني وتمركز للاستثمارات والوظائف ، ومن جهة ثانية استمرار وجود قطاع ريفي تميز بانتشار مظاهر التخلف ومناطق التواجد العشوائي للسكان ، مع تصاعد ظاهرة الهجرة الريفية التي لازمت عمليات التصنيع التي عرفتها مختلف المناطق الشمالية. وبخصوص الهجرة الريفية تشير المعطيات أن رصيدها بلغ 2.7% سنويا، النسبة التي تعادل 1.7 مليون شخص، أي متوسط عدد سنوي للمهاجرين يقدر بنحو 130000 شخص، وهي أرقام تعكس شكلا من أشكال التحولات التي تمت على مستوى النسيج الاجتماعي خلال هذه الفترة<sup>1</sup>. وفيما يخص التمدن دائما، فالملاحظ أن عدد سكان المدن في الجزائر شهد منحى تصاعديا ، حيث تضاعف أربع مرات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سرعة التحولات التي ميزت هذه المرحلة ، التحولات التي كانت تتم بصورة عفوية ، فارضة بذلك واقعا عجزت الدولة عن التحكم فيه بالنظر إلى محدودية الإمكانيات وكذلك

<sup>1</sup>George Mutin. Op.cit. Page14.

قدرات الانجاز. إن التمدن كظاهرة ارتبطت بشكل وثيق بحركة التصنيع في الجزائر حتى وإن كانت تعكس مستوى معين من التطور الذي بلغه المجتمع الجزائري، إلا إنها في غياب الضوابط ساهمت بشكل أو بآخر في تدهور البيئة والمحيط، حيث تحولت العديد من الأراضي والمساحات الزراعية التي كانت سابقا تتميز بالإنتاج الوفير كمنطقة المتيجة مثلا، إلى أراضي مخصصة للبناء مع انتشار سريع لمناطق التواجد العشوائي للسكان وبكثافة سكانية عالية إلى جانب افتقارها لكل شروط ومتطلبات الحياة من مياه وقنوات للصرف الصحي والإنارة.

إن هذه التركة التي يضاف إليها الملفان الشائكان السكن والتوظيف تعد من أصعب القضايا التي ورثتها الحكومة الجديدة المنبثقة عن انتخابات 1999. فملف السكن طرح بحدة نتيجة ارتفاع معدل التواجد السكاني خلال كل فترة التسعينات تقريبا، مع وجود تركيبة أسرية معقدة ميزها تعايش ثلاثة أجيال (الوالدين والأبناء والأحفاد) تحت سقف واحد. إن قلة عرض الهياكل السكنية من قبل الدولة الذي قد يعود إلى تدني حصة قطاع السكن من إجمالي الاستثمارات العمومية كان سببا في انتشار بعض المظاهر الغير مألوفة في المجتمع الجزائري، كانتشار السكنات الهشة بشكل مكثف في المدن، وتأخر سن الزواج لدى الجنسين، وارتفاع نسب التسرب المدرسي لدى الأطفال. ومن الظواهر الأخرى التي شاعت في المجتمع الجزائري بعد انقضاء برنامج التصحيح الهيكلي والتي كانت محل انشغال من قبل الدولة ندرة السلع الأساسية في الأسواق وما ترتب عنها من اضطرابات في التموين أضرت كثيرا باستهلاك الكثير من العائلات، غير انه وبموجب تحرير التجارة الخارجية ورفع الاحتكار عن عمليات الاستيراد بدأت هذه الظاهرة تختفي شيئا فشيئا، وعرف السوق الجزائري عرضا كبيرا من السلع المستوردة اغلبها من السلع الاستهلاكية. إن تحرير التجارة الخارجية كخطوة أولى في اتجاه تحقيق الانفتاح الاقتصادي وإن كانت قد ساهمت في حل بعض المشكلات المستعصية كمشكلة الاستهلاك المحلي، إلا أن العملية نتيجة سرعة تنفيذها أدت إلى بروز بعض المكونات الجديدة داخل الدائرتين الاقتصادية والتجارية لم تكن سوى وبالا على المجتمع، تمثلت في تشكل فئة من المتعاملين الاقتصاديين أخذ عددها ونفوذها يتزايد يوما بعد يوم. إن اقتصاد السوق في الجزائر قبل أن يكون نموذجا للتنظيم الاقتصادي فرض نفسه من خلال الانتشار السريع والغير منظم لأنشطة تجارية يديرها تجار ومضاربون استطاعوا في وقت قياسي الاستحواذ على جزء كبير من الفائض الاقتصادي المحقق، وهذا ما يعد تحولا مهما في النسيج الاجتماعي الجديد للجزائر. المكونات الجديدة للنسيج الاجتماعي لم يقتصر وجودها على الدائرة التجارية فحسب، بل امتد نشاطها ليشمل مختلف الأعمال عن طريق تنويع النشاط الإستراتيجية التي سمحت بوضع اليد على جزء كبير من الفائض سواء بطرق مشروعة أم مشبوهة. في ظل هذه التحولات التي طبعت النسيج الاجتماعي في الجزائر الملاحظ خلال هذه الفترة التقاعس الكبير للقطاع الخاص المحلي والأجنبي عن لعب الأدوار الأولى في

مجال الاستثمار بعد ترقيته بموجب التشريعات القانونية الصادرة في أكتوبر من عام 1993. إن الاستثمارات التي قام بها القطاع الخاص خارج المحروقات على قدر ضعفها لم تكن نتائجها بالمرضية. وفيما يخص المساهمة القطاعية في الإنتاج، القطاع الخاص في الجزائر لم يساهم سوى بـ 15% من إجمالي الإنتاج خارج المحروقات، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها القطاع التي تظل دون مستوى الاستخدام المطلوب<sup>1</sup>. إن عمليات الخوصصة التي كان يرجى منها ترقية وتطوير نشاط القطاع الخاص بالنظر إلى الامتيازات الممنوحة له من قبل الدولة بقيت هي الأخرى تراوح مكانها وتأرجح بسبب عدم وضوح الرؤية السياسية بشأن العملية. فالمخاوف من احتمال تفكك الجبهة الاجتماعية بسبب المقاومة الشديدة التي أبدتها الطبقة الشغيلة وكذلك النقابات العمالية للعملية أخذت في التصاعد يوما بعد يوم، دافعة بذلك السلطة إلى مراجعة حساباتها بشأن الخوصصة وربما إلغائها تماما إذا تحولت إلى مصدر خطر يهدد السلم والاستقرار الاجتماعي. إن استمرار وجود هذه التعقيدات على مستوى الجبهة الاجتماعية شكل في نظر خبراء صندوق النقد الدولي سببا من بين الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي بالكيفية المرجوة، فعدم نجاح عمليات الخوصصة على الرغم من الجهود المالي الضخم الذي خصص للعملية في إطار عمليات التطهير المالي وإعادة الهيكلة يؤكد وجود خلل في الحسابات لدى الأطراف المعنية أي السلطة، كما أن عدم النجاح يؤكد أن اقتصاد الريع يبقى هو الحقيقة الوحيدة التي يخضع لها المنطق الاقتصادي في الجزائر، و من ثم فإن الريع البترولي كان ولا زال يشكل المصدر الأول لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية العمومية والخاصة، الأنشطة التي تظل رهنا لأداء سوق النفط العالمي الذي تحكمه العديد من المتغيرات يصعب التحكم فيها حتى في وجود التكتلات الاقتصادية.

ففي غياب الرؤية الإستراتيجية للتنمية القائمة على تطوير المؤسسة الصناعية كنواة أولى للاقتصاد ومصدر حقيقي للثروة المتجددة، فإن التحول الوحيد الذي برز على أرض الواقع في هذه المرحلة لم يتعدى حدود نشاط التجارة والتجارة الخارجية الذي مثل الأرضية التي تم فيها استهلاك الريع البترولي الذي كان في عهد التخطيط الاقتصادي مستهلكا من قبل المؤسسات العمومية. إن تقاسم ما يقرب من عشرة مليار دولار أمريكي سنويا كقيمة للواردات يعد أمرا في غاية الأهمية، إذ أن تقاسم مبلغ بهذا الحجم كان محل أطماع العديد من الأطراف التي بحكم نفوذها استطاعت أن تحرم المجتمع الجزائري من إمكانيات حقيقية للتطور والرفاهية.

<sup>1</sup>George Mutin Op.cit.Page 11.



## المبحث الثاني: مؤهلات ونقائص الاقتصاد الجزائري في ظل العهد الجديد.

إن المتتبع لحركة النمو والتطور التي عرفتتها العديد من بلدان العالم الحديثة العهد باقتصاد السوق يرى أن العملية تمت في ظل وجود عوامل قد يختلف البعض في تقييمها وتقديرها . ففي الوقت الذي يعتبرها البعض عوامل محفزة ، يذهب آخرون إلى الاعتقاد بأنها عوامل كابحة للنمو ومن ثم يتعين البحث عن عناصر أخرى يكون لها أكثر تأثير على متغير النمو . فالاقتصاد كل بلد من البلدان يشكل في الحقيقة جزءا من تركيبة تتشكل من مجموعة من الدوائر قد تكون سياسية وثقافية واجتماعية وحتى دينية ، وبحكم التداخلات التي تربطها فقد يؤثر بعضها في بعض . فالدائرة الاقتصادية كجزء من هذه التركيبة لا بد أن يجري عليها ما يجري على بقية الدوائر ، وبالنتيجة فإن عملية التغيير والتحول لا يمكنها أن تتم بمجرد تغيير القوانين والبرامج، بل إنها تحتاج إلى تغيير في الذهنيات والسلوكيات، ونقصد هنا تغيير السلوك الاقتصادي الجماعي<sup>1</sup>.

إن الإصلاحات التي طبقت بشكل متواصل على الرغم من أهميتها في إعادة تقويم المسار المتعثر للتنمية ، إلا أن الذي لوحظ في حالة الجزائر هو وجود بعض المعوقات التي حالت دون إتمام العملية بنجاح ، كمقاومة بعض الأطراف التي تدير اللعبتين الاقتصادية والسياسية التي سعت في هذه الرحلة إلى الحفاظ على المصالح التي ظل يمنحها إياها النظام الريعي. من هذا المنطلق يعتقد أن التغيير بواسطة الإصلاحات لا يمكن اعتباره مجرد إجراء منعزل ، بل إجراء شامل لا بد أن يمس كافة الدوائر بدرجات مختلفة و بحسب أهمية كل دائرة.

إن قراءة التاريخ الاقتصادي للكثير من البلدان التي عرفت عملية انتقال إلى اقتصاد السوق تعطينا إشارات واضحة عن الكيفية التي تمت بها عملية الإقلاع الاقتصادي. فهذه البلدان أتاحت لها ظروفًا فسحت المجال للدائرة الاقتصادية بممارسة أنشطتها بدرجة معينة من الاستقلالية ، الأمر الذي يعد مفقودا في الجزائر حتى بعد تسجيل الانسحاب التدريجي للدولة من الدائرة الاقتصادية. فهذه الدائرة لازالت في الجزائر كما هو الشأن في العديد من البلدان النامية تابعة للدائرة السياسية من حيث اتخاذ القرار ، الوضع الذي حرّمها من المعرفة الحقيقية لقدراتها الذاتية وإمكاناتها في معالجة المشاكل التي تطرأ من حين إلى آخر.

إن التطور الاقتصادي الذي بلغته العديد من بلدان العالم لا يمكن حصره في النمو الذي يحدث في بعض المؤشرات المتعارف عليها لدى الاقتصاديين كالنمو في الإنتاج والاستثمار الخ...، بل إن النمو والتطور أصبح يتعدى هذه المتغيرات الكمية ليشمل مؤشرات أخرى ذات أهمية في رفاهية و حياة السكان، وهي الفلسفة التي

<sup>1</sup> Ahmed Bouyakoub. Croissance économique : Atouts et blocages d'un véritable développement économique de l'Algérie. Ecosphere. Texte numéro 08. Page 1.

يستند إليها برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD<sup>1</sup>. فالمستوى المعيشي اللائق وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية كلها عناصر تستخدم لقياس درجة النمو والتطور للمجتمعات. وفي هذا الشأن يستخدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشرا للتنمية البشرية IDH<sup>2</sup>، كمقياس يقيس درجة تطور المجتمعات ترتب على أساسه الدول، وهو مؤشر إحصائي يحسب باستخدام ثلاثة مؤشرات هي الأمل في الحياة و المستوى التربوي أو التعليمي والمستوى المعيشي.

بالارتكاز على ما تم عرضه يمكن التعرف على تناقض حقيقي للاقتصاد الوطني، فمن جهة نلاحظ تعبئة لموارد بشرية وأخرى مادية ضخمة في إطار برامج للإنعاش ودعم النمو، و من جهة ثانية ضعف في الأداء مع تحقيق نتائج متواضعة وهو ما تؤكد العديد من التقارير الصادرة عن جهات محلية وكذلك خارجية. إن الفارق بين الموارد المعبئة والنتائج المحققة ليس بالظاهرة الجديدة، بل هو ظاهرة ظلت تلازم الاقتصاد الوطني منذ فترة بعيدة وتتطلب دراسات عميقة وفهما صحيحا لتجاوز هذا الإشكال. إن هذا التناقض يمكن تأكيده انطلاقا من بعض المؤشرات كالاتثمار الفردي "teêt/investissement" الذي تعدى في الجزائر نظيره المغربي بمرّة ونظيره التونسي بمرّة ونصف في الفترة 1970 - 1998، في الوقت الذي لم يتعدى فيه نمو متوسط الناتج المحلي الخام أي الثروة التي يخلقها كل شخص في الجزائر نسبة 1% مقابل 1.4% في المغرب و 2.4% في تونس<sup>2</sup>. كما تؤكد بعض الأوساط الأكاديمية أن أداء الاقتصاد الجزائري سيظل دون المستوى المطلوب في الفترة الطويلة على الرغم من الاستثمارات الضخمة التي ترصد له في إطار البرامج التنموية المتعاقبة، وهو الاتجاه الذي يمكن التحقق منه بواسطة اعتماد مؤشرات ذات الارتباط بالنمو. في هذا الخصوص تشير التنبؤات أن نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر ستظل لفترة طويلة قريبة من المستوى الذي يغطي النمو الديموغرافي، مع التأكيد أيضا على المستوى المتدني للناتج المحلي الفردي. إن التناقض بين الإمكانيات المتاحة الأقل بكثير في الدول المجاورة والنتائج المتواضعة على مستوى متغير النمو يمكن تفسيره من جوانب متعددة باللجوء إلى بعض العوامل التي تبقى محل جدل واختلاف بين الباحثين. فمنهم من يرى أن عوامل معينة أتاحت لبعض الاقتصاديات يمكن إدراجها ضمن العوامل المشجعة على النمو، في حين يذهب البعض الأخر لاعتبار نفس العوامل مصادر إعاقلة للنمو ومن ثم يمكن إدراجها ضمن النقائص. انطلاقا من هذا التباين في وجهات النظر سأحاول فيما تبقى من البحث توضيح كيف تم التعامل مع هذه العوامل في الجزائر.

<sup>1</sup>Indice de développement humain.

<sup>2</sup>Programme des nations unis pour le développement.

<sup>3</sup>Ahmed Bouyakoub.Opc.it.Page1.

## المطلب الأول: مؤهلات الاقتصاد الجزائري.

إن الجزائر كدولة نامية تتواجد في محيط جغرافي استراتيجي غني بموارده أتيحت لها على مدار السنين مجموعة من العوامل نعدها ورقة رابحة من المفروض توظيفها بالشكل الذي يسمح بتحقيق نتائج جيدة ومستقرة على مستوى متغير النمو تكون لها انعكاسات ايجابية على رفاهية السكان . في هذا الخصوص يمكن التأكيد على أن العاملين البشري و الجغرافي يأتيان على رأس قائمة هذه العوامل. إن الجزائر تمتلك ثروة بشرية هائلة معظمها من فئة الشباب الذين لا يتعدى سنهم 24 سنة ، مع وجود معدل للتدريس مرتفع نسبيا عدى المستوى الجامعي الذي يبقى معدله في حدود 20% خلال هذه الفترة مقابل 58% في فرنسا و 36% في تونس<sup>1</sup> .

وبخصوص تأهيل القوى العاملة فإن الجزائر ظلت تمتلك يد عاملة على درجة عالية من التأهيل بحكم تكوينها و نخص بالذكر الفئة العاملة من خرجي الجامعات والمعاهد العليا في مجال التكنولوجيا والعلوم الدقيقة وفي مجال التسيير، وهي إطارات متخصصة ذات التكوين الجيد التي في غياب التكفل بها اضطرت إلى الهجرة إلى الخارج. بلغة الأرقام الجزائر عرفت تطورا بشكل متواصل في عملية التكوين وفي كافة المستويات وهو ما يؤكد الجدول الموالي.

جدول رقم 24 : تطور عدد الجامعات والمعاهد والطلبة في الجزائر في العهد الجديد.

السنوات	2001/ 2000	2002/ 2001	2003/ 2002	2003/2001 (%)
الجامعات	17	25	25	47+%
المراكز الجامعية	13	14	14	8+%
المدارس والمعاهد	12	10	10	17-%
المسجلين في التدرج	466084	543869	589993	27+%
المسجلين في ما بعد التدرج	22533	26000	26579	18+%

Source: Mohssen Toumi et Abdeldjalil Bouzidi. Lancer la croissance de l'économie algérienne par la performance de ses entreprises. Page4.

<sup>1</sup> Mohssen Toumi et Abdeldjalil Bouzidi. Lancer la croissance de l'économie algérienne par la performance de ses entreprises. Page4.

إن التطور الذي حصل في جانب الهياكل التعليمية والتربوية وكذا الارتفاع في عدد المكونين في مختلف الأطوار يعكس الجهود الكبير الذي بذلته الدولة في هذا الميدان منذ عام 2000 ، الجهود الرامي إلى الارتقاء بالعنصر البشري وإعداده الإعداد الجيد لتحمل أعباء المرحلة ،انطلاقا من أن تجارب الدول تؤكد بأن النهضة الكبرى التي شاهدها لم تكن سوى نتاج حسن التعامل مع هذا الجانب الحيوي.

إن مما تجب الإشارة إليه بخصوص سياسة التكوين في الجزائر هو أنه لغاية سنة 2000 ظل عدد الطلبة الحاملين للشهادات العليا دون المستوى المطلوب ، إذ أن عددهم لم يتجاوز الواحد مليون شخص، الرقم الذي جعل الجزائر تبلغ عدد 3000 طالب لكل 100000 نسمة<sup>1</sup>.

إن مقارنة الأرقام الخاصة بعملية التكوين في الجزائر مع أرقام بعض البلدان في أوربا الوسطى والمغرب العربي تضع الجزائر في موضع مقبول باحتلالها موقع وسط ضمن هذه البلدان ،فضلا عن كون العملة الجزائرية تتميز بميزة أخرى تتمثل في استيعابها وسهولة استعمالها للغات الأجنبية ،مما جعلها محل جذب من قبل المستثمرين الأجانب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي .

إن وجود يد عمالة مؤهلة بتكلفة نسبيا منخفضة في الجزائر مقارنة بنظيرتها في دول الاتحاد الأوربي يعتبر إحدى الورقات الأخرى الراجحة التي يفترض توظيفها في اتجاه تحقيق المزيد من المكاسب على مستوى النمو. فوجود تكلفة منخفضة لعنصر العمل سيسمح بتقليل الاعتماد على عنصر رأس المال ذا الكلفة العالية ، كما أن تحسين إنتاجية العمل ستمكن من معالجة مشكلة تدي مردود رأس المال الذي ظل يشكل احد مواقع النقص الذي عانت منه العديد من المؤسسات الإنتاجية . هذا وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض تكلفة العمل في الجزائر قد يسمح بمنافسة تكلفة العمل المعمول بها في دول الاتحاد الأوربي، إذ أنها تقل عنها بنحو 15 إلى 20 مرة<sup>2</sup>. إن هذه الميزة التي يمتاز بها الاقتصاد الوطني لازالت دون الاستغلال المطلوب ، فالاستغلال الوحيد لها بقي محصورا في قطاع المحروقات ذا الكفاءة العالية و الاستثمارات الضخمة الذي استغل فرصة انخفاض تكلفة التشغيل لتعظيم مكاسبه من الأرباح وبالنتيجة تضخم حجم الأموال المحولة إلى الخارج من قبل الشركات النفطية التي تنشط في الجزائر.

إن من العناصر الأخرى التي قد تشجع على تحريك عجلة الاقتصاد و النمو في الكسير من بلدان العالم العامل الجغرافي . فالجزائر بما لديها من مؤهلات في هذا المجال كالمساحة الشاسعة و الشريط الساحلي والإطالة على القارة الأوربية والثروات الباطنية التي تحتوي عليها الأرض في الصحراء تحديدا هي عوامل للنجاح تظل غير مستغلة بالكيفية المطلوبة . إن عدم الاستغلال الأمثل للموقع الجغرافي وكذا الموارد يزداد وضوحا إذا ما قارنا

<sup>1</sup>Ahmed Bouyakoub .Op.cit.Page1

<sup>2</sup>Mohssen Toumi et Abdeldjallil Bouzidi.Op.cit .Page 4-5.

الجزائر بالدول المجاورة كتونس والمغرب التي خلال السنوات الأخيرة عرفت اتجاهها نحو الاستفادة والتخصيص الأمثل لمواردها مع قلتها وندرقتها. فهذه البلدان بفضل تطبيق سياسة صارمة في إدارة الموارد تمكنت من استغلال محيطها وموقعها الجغرافي بشكل أفضل، فتح لها الآفاق لمزيد من النجاحات على مستوى النمو كما مكنتها سياستها في إدارة الموارد الاندماج بشكل أفضل في الفضاءات الاقتصادية الدولية بتبنيها سياسة تصديرية ناجحة للمحاصيل الزراعية كالحمضيات والزيتون الخ... . كما أن استغلال الموقع الجغرافي في تونس مثلاً أدى إلى تطوير قطاع السياحة والنشاطات المكمل له بشكل أصبح يمثل فيه القطاع المصدر الأول من العملة الصعبة وهو ما لم يتحقق للجزائر التي تمتلك موقعا جغرافيا جذابا .

الورقة الأخرى الراجعة التي يمكن استثمارها في اتجاه تحريك عجلة النمو التوازنات المالية التي تحققت في منتصف التسعينات من القرن الماضي التي سمحت بتطهير المؤشرات الماكرو اقتصادية الأساسية وكذا معافاة الاقتصاد الوطني بعد مرحلة من الركود دامت لفترة طويلة. إن هذه المعافاة وإن كانت تعد ظرفية ، يتعين تثمينها وتوظيفها بشكل جيد في المرحلة الجديدة لتكون حافزا باتجاه تحقيق المزيد من النجاحات على المستوى الجزئي والمؤسسة الاقتصادية التي ظل وضعها غير مشجع . نقول أن التوازنات المالية والكلية التي تحققت تعتبر من الورقات الراجعة بالنظر إلى الوضع المالي الخطير والخائق الذي كان عليه الاقتصاد الوطني . إن انجاز التوازن لم يكن أمرا سهلا حتى ولو ذهب البعض إلى القول بأن هذا التوازن هو توازن ظريفي سببه التحسن الذي طرأ على الوضعية المالية الخارجية نتيجة الارتفاعات في أسعار المحروقات. إن حدوث الطفرة المالية ابتداء من عامي 1999 و 2000 أدى إلى تحسن ملحوظ في معظم مؤشرات التوازن المالي الداخلي والخارجي. على النطاق الخارجي تراجعت المديونية إلى مستوى 21.4 مليار دولار أمريكي عام 2000 بعد أن بلغت أقصاها ب 32 مليار دولار أمريكي عام 1994 . كما أن الإدارة النشطة للملف يتوقع أن تسمح بتقليص المديونية إلى أدنى مستوى ، أي إلى حد 4 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2004 ، علما أن بعض الأطراف من الأحزاب والشخصيات الوطنية عارضت التسديد المسبق للديون على أساس أن تحسن الوضع المالي هو مكسب وطني ثمين يتوجب التصرف فيه بحكمة بتوظيفه محليا في استثمارات حقيقية تعيد إنتاج الثروة<sup>1</sup>.

من المؤشرات المالية التي تعد مكسبا يجب تدعيمه والمحافظة عليه على الأقل في هذه المرحلة الجديدة احتياطات الصرف من النقد الأجنبي التي شهدت نموا معتبرا بحلول عام 2007 ، أي بعد سنتين من تنفيذ المخطط التكميلي للإنعاش ودعم النمو، إذ بلغ احتياطي الصرف مستوى قياسي قدر بنحو 110 مليار دولار أمريكي، المبلغ الذي يغطي أربعة سنوات من الاستيراد بعد أن كانت الاحتياطات في زمن الأزمة لا تغطي سوى شهرين

<sup>1</sup>Mohssen Toumi et Abdeldjalil Bouzidi.Op.cit .Page 6 .

إلى ثلاثة أشهر من عمليات الاستيراد، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التحسن الكبير في المالية الخارجية وهو وضع مالي استثنائي ايجابي قد لا يتكرر، يتعين استثماره لا ادخاره واكتنازه<sup>1</sup>. أما على المستوى الداخلي فالنتائج تشير في معظمها إلى عودة المؤشرات إلى التوازن بعد مرحلة من عدم الاستقرار دامت لفترة طويلة، وهذا يعد انعكاسا للتحسن في الوضع الخارجي. إن عجز الموازنة الذي استمر لسنوات عدة أصبح متحكما فيه، والتضخم عرف تراجعا ملحوظا مع بلوغ النمو الاقتصادي مستويات مقبولة في حدود 5.2% عام 2004<sup>2</sup>.

أما عن الاستثمار المحلي فالجزائر سجلت معدلات الأكثر ارتفاعا عالميا بمتوسط يقدر بـ45.22% من الناتج الخام معبرا عنه بالدولار الثابت للفترة 1970-1999، النسبة التي تبقى بدون مقارنة مع البلدان المجاورة، حيث نجد المغرب مثلا سجلت نسبة تقدر بـ24.60%، في حين سجلت تونس بـ29.30%. كما أن النسبة التي حققتها الجزائر في هذه الفترة فاقت تلك التي حققتها كوريا الجنوبية التي لم تتجاوز 30.80%<sup>3</sup>. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنه خلال نفس الفترة الجزائر استثمرت في المتوسط لكل فرد من السكان 2.5 مرة القيمة التي استثمرت في المغرب و1.5 مرة نظيرتها في تونس. أما بالقيمة ولنفس الفترة فقد بلغ المتوسط السنوي للاستثمار لكل فرد من السكان في الجزائر 679 دولار أمريكي في الوقت الذي لم يتجاوز فيه الرقم 275 دولار بالنسبة للمغرب و505 دولار بالنسبة لتونس. أما الاستثمارات الإجمالية للجزائر المقيمة بالدولار الثابت لعام 1995 ولفترة ثلاثون سنة فقدت بنحو 466 مليار وهو مبلغ ضخم تجاوز بكثير المبالغ المستثمرة في كلا من المغربي وتونس البالغة 188.2 مليار و113.2 على التوالي. إن استثمار الجزائر لهذه المبالغ إن دل على شيء فإنما يدل على الجهود الضخمة الذي بذلته الدولة في هذا الميدان، والذي يتعين تثمينه وتوظيفه مع الحرص على الرفع من فعالية الاستثمارات التي تفضل النقطة السوداء للاقتصاد الوطني.

على الرغم من التحسن الملحوظ في معظم مؤشرات المالي والكلية إلا أن أداء الاقتصاد الوطني لازال غير مقنعا انطلاقا من أن النتائج المحققة وان عدت في خانة الورقات الراجعة ومكسبا يجب المحافظة عليه إلا أنها تبقى نتائج ظرفية مرهونة بأداء قطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات وهو وضع لم يتغير منذ فترة بعيدة و يتوجب كسره للخروج نهائيا من دائرة اقتصاد الربيع بإنشاء قواعد سليمة لاقتصاد بديل عصري ينطلق من هذه

<sup>1</sup> Ahmed Bouyakoub .Op.cit.Page1

<sup>2</sup> Mohssen Toumi et Abdeldjalil Bouzidi.Op.cit .Page.6.

<sup>3</sup>Ahmed Bouyakoub.Les trois recules de l'économie algérienne. 1983-2003.LE Quotidien d'Oran.19mai2005.Page.1.

النجاحات و يعمل على تميمها. إن إقامة اقتصاد بديل عن المحروقات سيكون بمثابة صمام الأمان الذي يظل الاقتصاد الوطني بحاجة إليه على الأقل في المراحل الأولى للانطلاقة الاقتصادية المنشودة.

إن تحسن الأوضاع المالية على الجبهتين الداخلية والخارجية يعد من الورقات الراجحة التي وظفتها الحكومة الجديدة المنبثقة عن انتخابات 1999 التي رصدت مبالغ ضخمة كاستثمارات عمومية أخذت شكل مخططات تنموية تهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي وإعادة بعث النمو بعد مرحلة طويلة من الركود. في هذا الخصوص شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج للإنعاش الاقتصادي لمدة ثلاث سنوات يغطي الفترة 2001-2004 خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي<sup>1</sup>. لقد حاولت الدولة بواسطة هذا المخطط تطبيق فكرة تحديد الإنفاق الحكومي والتركيز على فعاليته، حيث أن التحدي كان في كيفية إدارة هذا الإنفاق وليس في كميته. بموجب هذا التوجه عرفت السنة المالية 2000 ارتفاع الإنفاق الحكومي بـ 6.10% مقارنة مع سنة 2001، كما ارتفع الإنفاق الاستثماري ارتفاعا طفيفا بـ 6 مليار وبلغ 509 مليار دينار. انطلاقا من سنة 2005 سارعت الجزائر في تنفيذ برنامجا تكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 - 2009 تضمن محورين أساسيين<sup>2</sup>:

- المحور الأول يتمثل في بعث برنامج استثماري بمبلغ 55 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نحو 4200 مليار مليار دينار جزائري بهدف تدعيم البنيات التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية المنتجة .

- المحور الثاني فيسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وإدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

إن الراحة المالية التي عرفتها الجزائر ابتداء من عام 1999 سمحت بتعبئة حقيقية لموارد ادخارية ضخمة حرصت الدولة على توظيفها توظيفا مربحا بتوجيهها نحو استثمارات إنتاجية و تطوير البنى التحتية الأساسية تماشيا مع الرؤية الجديدة . إن استعمال الموارد الادخارية استعمالا جيدا يتطلب توفير مناخ أعمال محفز وظرف سياسي وامن مستقر، ذلك أن غياب هذه العناصر سيؤدي إلى مزيد من تبيد و سوء استخدام الأموال العامة الظاهرة التي لازمت الاقتصاد الوطني لفترة طويلة. على الرغم من أن شروط نجاح الاستثمار في الجزائر لازالت على الأقل إلى غاية هذه الفترة غير متاحة نتيجة ثقل الإجراءات و تعقيدات قانونية وبيروقراطية ، إلا إنني اعتقد أن الطفرة المالية التي تحققت ابتداء من عام 1999 مكنت الدولة من اكتساب هوامش للتصرف والتحرك من

أجل متابعة الإصلاحات وفق أسلوب صارم في إدارة الأموال العامة ، وهي الإصلاحات التي يتوقع أن تمس

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب مرجع سابق . 229- 230 .

<sup>2</sup> نفس المرجع ص 230.

بالدرجة الأولى المؤسسة الاقتصادية مع الاستمرار في تطهير المؤشرات الاقتصادية الكلية لضمان التوازنات . فالمؤسسة تعد النواة الأولى للاقتصاد ومصدرا أساسيا لخلق الثروة وإعادة خلقها وبالتالي فإن نجاحها من سيعكس درجة التطور الذي بلغته الأمم . انه بحكم وزنها في المنظومة الاقتصادية وكذا دورها المحوري في تحقيق النمو والتنمية أرى أن المؤسسة الاقتصادية والصناعية تحديدا يجب إعادة النظر في دورها ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية كما جرى ويجري في البلدان التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال النمو، هذا الدور الذي سيتطلب تبني سياسة واقعية في غاية الوضوح لترقية المؤسسة الاقتصادية تنطلق من أسس صلبة وثقافة جديدة تقوم على أساس المشاركة وتطبيق المعايير الاقتصادية (معياري الربحية). ان توفير مثل هذه الشروط لم يعد أمرا ياستهان به ، بل أمرا يتعين على السياسة الحرص على توفيره لضمان انطلاقة صحيحة للمؤسسة في الجزائر. إذا كانت المؤسسة الاقتصادية تمثل النبض الاقتصادي للأمم ومصدر نمو وتطور فلماذا هذه الغفلة والتهاون بشأنها. وما جدوى تحقيق فوائض مالية معتبرة بواسطة نشاط المحروقات إذا كانت آلة الاقتصاد عاجزة عن توظيفها في هذه النواة بشكل يضمن النماء الدائم لهذه الفوائض ؟

إن هذه التساؤلات والإجابة عنها يقود إلى الاعتقاد بأن وفي حالة الجزائر عوامل محددة عملت مع مرور الزمن على منع المؤسسة من لعب الدور الريادي وهي عوامل تراكمت لتأخذ شكل نقائص تسببت في ضعف الأداء والمشاركة في متغير النمو . إن وجود مثل هذه القيود التي أعاققت حركة الاقتصاد الوطني عامة والمؤسسة الاقتصادية خاصة سيتطلب تشخيصها ومعرفتها معرفة دقيقة وهو ما سأحاول التعرض له في المطلب الموالي

**المطلب الثاني: نقائص الاقتصاد الجزائري .**

إن من بين النقائص التي عانى منها الاقتصاد الوطني والتي ظلت تعيق حركته ونموه التبعية الشبه مطلقة للمحروقات. فهذه الحقيقة التي ظلت قائمة في الجزائر لسنوات طويلة التي تخفي وراءها خلفيات و صراعات لها جذور مرتبطة بطبيعة التنظيم السياسي في الجزائر كانت سببا في حرمان الاقتصاد الوطني من فرص التنوع ودفعته نحو تخصص لازال عاجزا عن تحقيق الرؤية الإستراتيجية في مجال التنمية . فهذا التخصص ترتب عنه إقامة اقتصاد ريع شكلت فيه الصادرات من النفط والغاز مصدرا رئيسيا للإيرادات الوطنية ببلوغ المتوسط السنوي لحصة المادتين نسبة 97% من إجمالي الصادرات ، الحصة التي جعلت نصيب المحروقات من الناتج المحلي الخام تتعدى الثلث منذ سنة 1996 كما تؤكد ذلك أرقام الجدول التالي<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> Mohssen Toumi et Abdeldjallil Bouzidi.Op.cit .Page.9.



الوحدة: (%)

جدول رقم 25 : هيكل الناتج المحلي حسب القطاعات

القطاعات/ السنوات	1996	2000	2004
الفلاحة	19	9	9
الصناعة خارج المحروقات	9	8	6
المحروقات	33	44	36
الخدمات	36	32	32
البناء والأشغال العمومية	2.5	6.5	11.5
الحقوق والرسوم	0.5	0.5	5.5

Source: . Délégation du plan. Données statistiques. Algérie.

إن أرقام الجدول تؤكد بما لا يدع للشك أن اقتصاد الريع في الجزائر تم ترسيخه لا من جانب الموارد فحسب التي تحتل فيها حصيلة المحروقات الصدارة من إجمالي الإيرادات، بل من حيث كونه نشاط يتوقف عليه أداء بقية الفروع الإنتاجية . إن هيكله الاقتصادي الوطني على هذا النحو كان سببا كافيا لتحويله إلى اقتصاد ضعيف وهش عرضه لتقلبات دورية في سوق النفط العالمي انعكست أثارها السلبية على تنفيذ الخطط والبرامج التنموية وبالنتيجة مزيدا من عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي.

أما الجانب الثاني الذي قد يكون أخطر على الاقتصاد الوطني هو الانتشار السريع للسلوك الريعي الذي يعد نتيجة حتمية للتخصص التقليدي للجزائر في إنتاج وتصدير مادة النفط . إن العوائد النفطية التي يدرها هذا النشاط و التي توزعها الحكومة في شكل ميزانيات تستهلكها مختلف الدوائر الرسمية أصبحت محل جذب و طمع من قبل كل من ينشط في الدائرة الاقتصادية. إن عدم وجود تقييم حقيقي لكيفية استهلاك الأموال العامة من قبل المسؤولين وغياب الوسائل الرقابية أدى إلى سوء الاستخدام والأبعد من ذلك تبديد حقيقي للموارد . إن هذا الوضع بكل ما ترتب عنه من مساوئ ساهم بشكل أو بآخر في انتشار سلوك ريعي متجذر أخذ مع مرور الزمن الطابع التنافسي بعد أن توفرت له بعض المنابع كالقروض الممنوحة من قبل البنوك التي استهلكت دون إعادة تحصيلها، والاعتمادات التي منحت في إطار عمليات الانفتاح وتحرير التجارة والعقارات التي استفادت منها بعض الأطراف بضمن رمزي ثم أعيد بيعها و كذا التعويضات و هي الأموال التي ظلت تشكل المنبع الرئيسي وهدفا للجميع دون أن تراعى في ذلك القيم والأخلاق و كنتيجة اختلال في السلوك الجماعي . إن ترسخ السلوك الريعي في المجتمع الجزائري أصبح يمثل احد جوانب الإعاقة لكل حركة نمو وتطور مما تطلب

ضرورة معالجة الظاهرة و محاربتها وهي العملية التي تستدعي تجنيد جميع مكونات المجتمع كما أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل ربما يمتد إلى أجيال بأكملها كما أكد ذلك رئيس الجمهورية في كلمة له في جمعية عامة أقامها مع أعضاء الحكومة وولاية 48 ولاية في مايو من عام 2006، التي أشار فيها إلى أن تصحيح الاختلال الحاصل في السلوك الجماعي لا يمكن أن يتحقق إلا بعد 30 عام وهو عمر جيل بأكمله<sup>1</sup> . كما أكد أن الاقتصاد الجزائري برمته أصبح هشاً ويتميز بالكثير من عدم الفعالية، بل الأبعد من ذلك أصبح مبددا للثروات، إذ أن الكل أفراداً ومؤسسات أصبحوا يستفيدون من أموال الدولة مقابل نتائج ضعيفة و متواضعة يقدمونها للمجتمع. إن إعادة التوازن للسلوك الجماعي بطريقة تتيح وضع القطر على السكة الصحيحة تطلب من الدولة إعادة صياغة سياساتها في إدارة الأموال العامة وفق منهج وتصور جديد يعطي الحق في استغلال الأموال بكيفية تراعى فيها المصلحة العامة واحترام قوانين الجمهورية، وهي السياسات التي تتلخص عناوينها الكبرى في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- ضرورة تطهير المديونية الخارجية في الفترة ما بين سنة 2000 ونهاية أكتوبر من سنة 2008.
- استثمارات ضخمة في مشاريع و ورشات كبرى في مجالات حساسة كالسكن والأشغال العامة والسكة الحديدية لضمان قفزة نوعية واستقرار في النمو.
- استثمارات ضخمة في قطاع التربية والتكوين .
- بما أن آلة الاقتصاد تكاد تكون معطلة في هذه الفترة فإن الدولة رأت من الأفضل اللجوء إلى دفع مسبق للديون لتفادي الأثر السلبي الذي قد يحدثه الامتناع عن التسديد على قدرات الدفع ومصداقية الجزائر المالية.
- تحسين أداء الجهاز الإنتاجي الوطني بواسطة استثمارات حقيقية في مجال التكوين والتمهين.
- بسبب ضعف إمكانيات الأنجاز الوطنية وبهدف الرفع من وتيرة الأنجاز وضمان استخدام امثل للموارد رأت الدولة ضرورة الاستعانة بشركات الأنجاز الأجنبية .

إن هذه المحاور وما تحمله من آمال بالنسبة للمجتمع الجزائري كان من المتوقع أن تواجهها بعض المعوقات قد تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة. فالتوقيت واختيار الأولويات ليسوا في مستوى التطلعات، وهذا يشمل بالخصوص عملية تأهيل الكفاءات التسييرية التي يقع على عاتقها إدارة و تنفيذ المشروعات الكبرى المقترحة

<sup>1</sup>OmarCherif Zemirli.Les priorités de la relance économique algérienne.Zemirli Blog.09/05/2008.Page1.

<http://www.Zemirli.com>.

<sup>2</sup>OmarCherif Zemirli.Op.cit.Page1-2.

وهي ليست بالعملية السهلة، إذ أنها ستتطلب إعداد كبير ووقت طويل لانجازها . فإذا كانت الدولة قد فضلت مشاركة الشركات الأجنبية في انجاز الورشات الكبرى وإعطاءها الأولوية، فإن ورشة التكوين ومتابعة الإطارات الوطنية يفترض أن يعطى لها نفس القدر من الأهمية والأولوية . فالكفاءة والخبرة كمنتوج وخدمة مستوردة قد تكون ذات كلفة باهظة ، ومن ثم فإن عملية التكوين والتأهيل للإطارات التسييرية الوطنية ستمثل الضمان الوحيد لحسن استخدام الأموال العامة ، فضلا عن كونها ستتيح فرصة امتلاك رصيد حقيقي من رأس المال البشري المؤهل الذي قد يغني الدولة عن اللجوء إلى الأطراف الأجنبية.

إن المشاشة التي تميز بها الاقتصاد الوطني لسنوات طويلة نتيجة التخصص التقليدي في إنتاج وتصدير المحروقات والتي تعد احد مصادر إعاقته نموه وتطوره قد تنجح الجزائر في القضاء عليها بتوفر شروط معينة من مجملتها وجود إرادة سياسية تعمل على وضع آليات حكومية تضمن إدارة صارمة للفوائض المالية التي يتيحها قطاع النفط من خلال إعادة توظيف الفوائض بشكل مربح ينمي الثروة الوطنية سواء عن طريق المزيد من التكثيف لإنتاج المحروقات مع الحرص على إقامة صناعة نفطية رائدة أو إقامة المشروعات البديلة في نشاطات قادرة على جر النمو وخلق التوظيف. من هنا أقول أن المشكلة لا تخص مسألة التخصص في حد ذاتها بقدر ما تخص الكيفية التي يتم بها الاستفادة من هذا التخصص وكذلك الكيفية التي يوزع بها الفوائض الاقتصادي الناجم عن هذا التخصص . إن الفكرة التي تقول بأن نشاط إنتاج وتصدير مادتي الغاز و البترول حرم الاقتصاد الوطني من تحقيق تنمية شاملة بالنظر إلى الأفضلية الممنوحة له من حيث الاستثمارات ليست بالفكرة السليمة خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار التطور الهائل الذي شاهده البلدان النفطية في العالم . فالجزائر يمكنها تجاوز بعض مواطن الإعاقه التي قد يسببها هذا التخصص بواسطة سياسة تثمين المحروقات التي تعمل على ترقية إنتاج وتصنيع المنتجات النفطية الخام ، فضلا عن تشجيع الاستثمارات في مجال التنقيب والكشف عن مادتي الغاز والبترول باستغلال خبرة شركة سونطراك والشركات الأجنبية الشريكة لها . كما أن هذه الإعاقه يمكن تداركها بالتوظيف الصارم والمربح للفوائض التي يتيحها الربيع البترولي من خلال اعتماد و تطوير أنشطة بديلة لها من الإمكانيات ما يؤهلها لاحتلال المراتب الأولى من حيث المشاركة في متغير النمو ، كالصناعات المتوسطة والصغيرة و الفلاحة والخدمات والاتصال ، وهي نشاطات فرضت نفسها بقوة في بعض البلدان النفطية. إن التفكير في مرحلة ما بعد البترول لم يعد مسألة ثانوية بالنظر إلى النتائج المحققة على مستوى متغير النمو والكيفية التي سير بها الاقتصاد الوطني على مدار السنين . إن الوقت قد حان لتطوير إستراتيجية ما بعد البترول تسمح بالخروج نهائيا من دائرة وقفص الربيع البترولي والدخول في دائرة جديدة تتوافر فيها شروط ومتطلبات النمو والتنمية . فالكثير من فروع النشاط الإنتاجي والخدمي في الجزائر لم تنل حظها وفرصتها الحقيقية في النمو وهي تحتاج فقط إلى تعبئة جيدة للإمكانيات والاستفادة من الطاقات والمبادرات المهمشة التي إذا أعطيت لها الفرصة ستمكن من القيادة الناجحة للمرحلة الجديدة . إن هذه الرؤية للتغيير أصبحت تفرض

نفسها بقوة في هذه المرحلة، وهي مستوحاة من تجارب ونجاحات بعض الاقتصاديات الصاعدة في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية التي استطاعت مع قلة مواردها رفع التحدي وتحقيق النتائج السريعة والعالية في مجال النمو فاقت حتى تلك التي حققتها البلدان الصناعية المتقدمة . إن النمو الذي تحقق في هذه البلدان ساهم فيه التطور السريع لأنشطة اقتصادية على درجة عالية من التفوق والقدرة على المنافسة على المستويين المحلي والخارجي، أنشطة طورت أساليب وفنون للإنتاج تعتمد على التفوق الذي حصل لدى العنصر البشري على مستوى الإنتاجية بفعل التراكمات والتجارب التي اكتسبتها نتيجة الممارسة وفي وجود نظام عادل للتعويضات. إن هذه الدول لم تكن بهذا فحسب ، بل سعت إلى تحقيق تنمية بشرية حقيقية بواسطة التكوين والتدريب وهي الورقة التي راхنت عليها في تحقيق النمو والتطور.

إن تطوير اقتصاد بديل في الجزائر على النمط المذكور أعلاه أصبح أمرا مطروحا بجدة بالنظر إلى المآزق الذي آل إليه الاقتصاد الوطني المتمثل في التبعية الشبه مطلقة للمحروقات ، وهو توجهها مشروعا ومنسجما مع الطرح الأول المتمثل في تميم المحروقات .

إن من النقائص الأخرى التي تشكل مصدر ضعف للاقتصاد الوطني وجود نسيج اقتصادي مجزئ في ظل تراجع ملحوظ في أداء قطاع الصناعة . فالصناعة والصناعة المانفكتورية شهدت على مر السنوات عملية تفكك وانهار حقيقي، إذ أنها أنتجت عام 2006 بالقيمة الثابتة تقريبا نفس القيمة التي أنتجتها عام 1983، وفي الوقت الذي تراجع فيه قطاع الصناعة في الجزائر نجده في أنحاء شتى من العالم شهد ديناميكية عالية. فمثلا خلال الفترة 1970-2005 تضاعف الإنتاج الصناعي في تونس 12 مرة و في اندونيسيا 25 مرة و في تركيا 6 مرات مقابل مرتين فقط في الجزائر وهو يعد تطورا ضعيفا مقارنة بالإمكانات التي سخرت للقطاع التي فاقت كل التصورات. إن بقاء وضع الصناعة على هذا النحو لفترة طويلة يوحي بحصول الصناعة على حماية أقل من قبل الدولة الأمر الذي نلتمسه من المستوى المنخفض للرسوم الجمركية المطبقة التي لم تتجاوز نسبة 9% عام 2007 وهي تقل عن تلك المطبقة في البلدان المجاورة تونس والمغرب مثلا، أين بلغت النسبة 15%، كما تقل عن النسبة المطبقة في مصر البالغة 22%<sup>1</sup>. إن ضعف الحماية الممنوحة للصناعة الجزائرية نابع من طبيعة الاختيارات التي ارتبطت بعملية الانفتاح وما تبعها من تحرير للتجارة ، حيث هيئ المناخ لتوسيع عمليات الاستيراد من السلع والمواد التجهيزية ، النشاط الذي تدعم بواسطة فرض رسوم منخفضة. إن تطبيق سياسة الرسوم المنخفضة على الواردات التي لم تكن بالسياسة الجيدة بالنظر لانعكاساتها السلبية على قطاع الصناعة ظلت تمارسها الدولة وتقف وراءها أطراف ذات نفوذ في السلطة وخارجها، الأطراف التي كانت دوما تنظر

<sup>1</sup>Ahmed Bouyakoub.Op.cit.Page3.

إلى نشاط الاستيراد على أنه بديلا عن الربح الذي كانت سابقا تحصل عليه من حصيلة المحروقات.

إن قطاع الصناعة العمومي بكل ثقله ضل وضعه معقدا، إذ لم تجد له الدولة حلا على الرغم من المحاولات المتكررة لتقويمه، كما أن القطاع الخاص الصناعي عجز عن ملأ الفراغ والنقص الذي تسبب فيه القطاع العمومي وهذا قد يعود إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطة بشأن دور ومكانة هذا القطاع، كما أن الدولة لازالت تمسك بالعصا وتهمين على القرارات المصيرية. فالقطاع الخاص الذي يدير جانب كبير من النشاط الاقتصادي في الجزائر لازال بحاجة إلى المزيد من الدعم والتنظيم حيث نجده ينتشر بطريقة فوضوية وغير رسمية، وأن محاولات إدماجه في المنظومة الاقتصادية لم ترقى إلى مستوى النتائج التي يحققها سواء ما يتعلق بالمشاركة في متغير النمو أو التوظيف.

أما عن النسيج الاقتصادي فالملاحظ أنه بقي ومنذ فترة بعيدة يتميز بدرجة من التجزؤ إذا ما قارناه ببعض الدول المجاورة و العربية التي شهدت تفوقا لا من حيث متوسط عدد الشركات المقامة فحسب، بل من حيث الإمكانيات المالية التي تملكها هذه الشركات. في هذا المجال نلاحظ نقص من حيث إنشاء شركات الخدمات الخاصة ذات القيمة المضافة العالية في الجزائر، فضلا عن كون الشركات الأولى خارج شركة سونطراك المقدر عددها 50 شركة يظل رقم أعمالها المتراكم هو الأدنى في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا. كما تشير الأرقام أن رقم أعمال هذه الشركات لم يتجاوز و في أحسن الأحوال مبلغ 7 مليار دولار مقابل 17 مليار دولار في المغرب و 10 مليارات في جمهورية مصر العربية<sup>1</sup>.

أما من حيث الإمكانيات المقاولاتية التي تقاس بعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشاءها،الجزائر لازالت تواجه ضعفا ونقصا على الرغم من المحاولات الجادة لرفع عددها من قبل الدولة من خلال استحداث منظومة قانونية في مستوى تطلعات الأطراف المعنية وتوفير مناخ أعمال مناسب، فضلا عن توفير التأطير على كافة الأصعدة.

إن ما يمكن ملاحظته في هذا الجانب الذي قد نعده من النقائص أيضا هو تركيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على نشاطات محددة دون غيرها كنشاط البناء والأشغال العمومية والخدمات والأنشطة الحرفية لكن بتركيز أقل و ضعيف في نشط الصناعة. أما فيما يتعلق بوتيرة إنشاء هذه المؤسسات فالأرقام تشير إلى أن عددها بلغ 86 مؤسسة لكل 10000 نسمة خلال عام 2006 في الوقت الذي بلغ عددها في فرنسا بالنسبة لنفس الكثافة السكانية 344 مؤسسة و700 مؤسسة في بعض الدول الأخرى<sup>2</sup>. إن هذا الفارق الشاسع

<sup>1</sup> Mohssen Toumi et Abdeldjalil Bouzidi.Op.cit .Page10.

<sup>2</sup>Ahmed Bouyakoub.Op.cit.Page4.

بين الجزائر وبقية دول العالم يعود في اعتقادنا إلى قلة الاهتمام بالتكوين في مجال إنشاء المقاولات و إدارتها وتسييرها. إن الجزائر مقارنة بالبلدان الأخرى التي قطعت أشوطا كبيرة في هذا الميدان عليها أن تنشط هذا الجانب بأسرع ما يمكن خصوصا في هذه المرحلة الجديدة التي تشهد تكثيف للاستثمارات في مجالات عدة تتطلب تهيئة خاصة في المجال المقاولاتي لضمان مرد وديتي عالية وأداء أفضل على مستوى الاستثمار.

إن الضعف الملاحظ في الجانب المقاولاتي يضاف إليه ضعفا آخر يتمثل في غياب مناخ أعمال يتميز بجاذبيته للاستثمارات محلية كانت أم أجنبية، المناخ الذي قد يساهم في تطوير أنشطة اقتصادية بديلة قادرة على جر النمو وخلق التوظيف . فباستثناء نشاط المحروقات الذي يظل على الدوام محل جذب واهتمام من قبل الشركات الأجنبية ،فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تشهد أي تطور ايجابي ، اذ بقيت في أدنى مستوياتها في حدود لم تتجاوز 200 مليون دولار أمريكي سنويا للفترة 1999-2001 والسبب يعود إلى الفوضى وعدم الاستقرار على الجبهات الثلاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حرمت الاقتصاد الجزائري من إمكانيات حقيقية في مجال الاستثمار<sup>1</sup> . إن تمركز الاستثمارات في نشاط المحروقات بشكل شبه حصري يعود إلى عدة أسباب تقف على رأسها الضمانات والحماية الممنوحة لهذا النشاط من قبل الدولة، أضف إلى ذلك البعد عن مواطن الصراع والتراع جعل الشركات الأجنبية المستثمرة أكثر ارتياح وانجذاب له. كما يجب التأكيد أيضا على أن الاستثمارات الأجنبية في مجال المحروقات على قدر أهميتها من حيث قيمتها، إلا أن تأثيرها على التوظيف يبقى محدود لكونها بعيدة عن مناطق التمركز السكاني، فضلا عن تفضيل الشركات الأجنبية للعمالة الخارجية مما حرم العمالة المحلية من فرص حقيقية للتوظيف وبالنتيجة تكريس أكبر للبطالة . كنتيجة نقول أنه باستثناء نشاط المحروقات و الاتصال فإن الاستثمارات الأجنبية لم تعرف أي اتجاه نحو الارتفاع وهذا ما يؤكده تقييم أعده مكتب دراسات دولي عام 2004 حيث تظل الجزائر الدولة المغاربية الوحيدة الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر كما تأكده أرقام الجدول الموالي :

<sup>1</sup>Omar Benderra et Ghazi Hidoussi. Algérie: économie, prédation et état policier. dossier numéro 14. mai 2004. Page 11.

[http://www.algerie-tpp.org/tpp/Pdf/dossier14\\_economie.PDF](http://www.algerie-tpp.org/tpp/Pdf/dossier14_economie.PDF).

جدول رقم 26 : الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2000 الوحدة: المليار دولار أمريكي

الإجمالي	خارج المحروقات	الاستثمارات	البلد
1.3	0.2		الجزائر
2.9	2.8		المغرب
2.5	1.5		تونس

Source : FMI. Consultation au titre de l'article 4 par pays. Année 2000.

الأرقام تشير بوضوح إلى التأخر الملحوظ الذي تعاني منه الجزائر في هذا المجال مقارنة بالدول المغاربية و هو التأخر الذي نفسره من خلال استمرار وجود بعض المعوقات التي تحول دون إعطاء الفرص الحقيقية للمبادرات المحلية و الأجنبية للمساهمة في بناء اقتصاد حقيقي منتج في إطار الضوابط التي يسمح بها قانون الاستثمار دون المساس بالمصالح العليا للدولة. فهذه المعوقات ترتبط أساسا بالمعاملات التجارية و الممارسات الإدارية البيروقراطية الغير محفزة للاستثمار حسب ما تؤكد عملية صبر آراء قام بها المكتب الوطني للإحصاء بالتعاون مع البنك الدولي عام 2002 من خلال عينة تم معاينتها تتكون من 536 مؤسسة جزائرية<sup>1</sup>.

الدراسة انتهت إلى إحصاء مجموعة من المعوقات تتلخص على النحو التالي:

- صعوبة الحصول على التمويل المصرفي.
- صعوبات إدارية تعكسها القرارات المتضاربة التعقيدات البيروقراطية.
- ضعف محدودية نظام الإعلام الذي يبقى بعيدا عن التزويد بالمعلومات و المعطيات الضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة في هذا المجال.
- سوق العمل الذي يبقى يتميز بالجمود و عدم الديناميكية بسبب الضعف الشديد في جانب الطلب أي الاستثمار.
- ضعف وعدم ملائمة البنايات و الهياكل القاعدية القائمة لشروط الاستثمار المعمول بها دوليا.
- جمود و عدم فعالية النظام القانوني و الجبائي القائم.

<sup>1</sup> Mohssen Toumi et Abdeldjalil Bouzidi.Op.cit .Page13.

- جمود و عدم فعالية النظام القانوني و الجبائي القائم.

وفيما يخص ترتيب الدول من حيث مناخ الأعمال السائد فإن الجزائر تبقى حسب الصندوق الفرنسي للتجارة الخارجية و البنك الدولي تحتل مرتبة متأخرة، أي المرتبة 125 وراء كلا من تونس و المغرب. و تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الترتيب يقوم على أساس اعتماد مجموعة من المعايير على رأسها عدد الإجراءات المطبقة لإنشاء المؤسسة التي في الجزائر بلغ عددها 25 في حين لم تتجاوز 6 إجراءات في الدول العضو في المنظمة من أجل التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE و9 في بعض الدول المجاورة ، وهو ما يعطينا صورة واضحة عن التعقيدات التي لازالت تطرح في هذا المجال بالرغم من محاولات الإصلاح المتبناة في إطار التعديلات التي شملتها قوانين الاستثمار المتعاقبة<sup>1</sup>.

إن هذا الاتجاه تؤكد أيضا بعض المؤشرات الأخرى ذات الارتباط بمناخ الأعمال التي تبقى فيها الجزائر تحتل ذيل الترتيب و هي على التوالي:

- مؤشر خلق المؤسسات المرتبة 119.

- مؤشر منح شهادات القبول المرتبة 104.

- مؤشر توظيف العمال المرتبة 121.

- مؤشر تحويل الملكية المرتبة 153.

- مؤشر الحصول على القروض و التمويلات المرتبة 111.

- مؤشر دفع الضرائب و الذي يبقى النقطة السوداء في الجزائر، إذ تحتل فيه المرتبة 168 عالميا.

إن هذه المؤشرات على درجة أهميتها تبقى في نظرنا من العناصر التي قد تفسر لنا و لو جزئيا الصعوبات التي ما تزال تطرح بخصوص تحويل الفوائض المحققة (الادخار الوطني) إلى استثمارات حقيقية منتجة سواء من قبل المستثمرين المحليين أو الأجانب ، مع استمرار الدولة بالتكفل بطريقة خاطئة بقطاعات اقتصادية ثبت عمليا فشلها من حيث كونها لا تزال تعرقل حركة النمو الاقتصادي فضلا عن كونها مبددة للثروات على حساب قطاعات

أخرى قد نراها مصدر ثروة حقيقية كالزراعة و قطاع الخدمات و السياحة كما جرى في الدول المجاورة.

إن الفوائض المحققة بسبب الطفرة المالية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية تبقى في غياب مناخ

<sup>1</sup>Ahmed Bouyakoub.Op.cit.Page 4.



أعمال مناسب معطلة، فضلا عن كون جزء كبير منها يتم الاستفادة منه خارجيا في شكل ودائع لدى المصارف الأجنبية، و في غياب نمو اقتصادي حقيقي فإن جزء هام من الثروة الوطنية سوف تستهلكه عمليات الاستيراد لسلع ومواد استهلاكية. و عن ضعف الاقتصاد الوطني في تحويل الفائض إلى استثمارات حقيقية، فإن المعطيات التي نشرها التقرير الإحصائي الأخير لصندوق النقد الدولي تشير إلى أن نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الخام PIB لم تتجاوز 15% في أحسن الحالات علما أن هذه النسبة بلغت 3% في بعض الاقتصاديات الصاعدة السريعة النمو<sup>1</sup>. و في تقريره الأخير الخاص بممارسة أنشطة الأعمال لعام 2008 صنف البنك الدولي الجزائر في المرتبة 125 عالميا معتمدا في ذلك على العراقيل التي لا تزال مطروحة و التي تتلخص في مجملها في تعقيد إجراءات التراخيص لإنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة التي تكلف صاحبها أزيد من 400% من معدل دخل الفرد في الجزائر مقارنة بنسبة 60% فقط في الدول النامية. أضف إلى ذلك التعقيدات الخاصة بإجراءات التوظيف و في هذا الشأن تشير المعلومات أن الجزائر حصلت على مؤشر ضعيف لمهونة سوق العمل مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة.

إن من القضايا التي تعاضم الاهتمام بدراستها في السنوات القليلة الماضية في الأوساط الرسمية محليا و دوليا هي قضية الحوكمة " nancela gouver" و ما ارتبط بها من سلوكيات في مجال استخدام المال العام. فمؤشر الحوكمة كما يراه البنك الدولي يحتوي على مجموعة من العناصر من بينها المشاركة في المسؤولية و الاستقرار المحصلة دولة السياسي والعنف و فعالية الخدمات العمومية و نوعية الضبط و ترقية القطاع الخاص و سيادة القانون و مراقبة الرشوة والفساد. في المحصلة نقول أن مؤشر الحوكمة يتعلق بسلوك الموظفين وعلاقتهم بالسلطة و في هذا المجال يعتقد أن الرشوة و الفساد المالي هلم من المظاهر الأكثر إعاقة لنمو و تطور المجتمعات عبر العالم. في هذا المجال فإن الجزائر هي من الدول التي تتميز بمستوى ضعيف من الحوكمة مع وجود مناخ خصب لتفشي الرشوة و الاستغلال الغير مشروع للمال العام وهو ما تأكده العديد من المصادر و الهيئات المستقلة. فالشفافية الدولية و البنك الدولي مثلا يضعان الجزائر في المرتبة 15 من بين 20 دولة عربية من حيث انتشار وصعود ظاهري الرشوة و الفساد المالي على الرغم من محاولات ضبطها من قبل الدولة بوسائل قانونية. فالجزائر على غرار العديد من بلدان العالم عرفت فضائح مالية أضرت كثيرا بمصداقية الدولة وهيبتها لعل أهمها فضيحة آل خليفة التي كشفت عن نقائص لازالت مطروحة، ومن ثم فإن الطريق في هذا المجال صعب و يتطلب النفس الطويل فضلا عن كونه يستدعي إقامة منظومة قانونية و سلطة قضائية على درجة عالية من الاستقلالية، مع تجنيد ووعي سكاني كبير باستخدام مكثف للوسائل التعليمية والتثقيفية المتاحة.

<sup>1</sup> عبد الوهاب بوكرواح، الإصلاحات الاقتصادية تموي غالي المتعلق على الجليد.

وفي تقرير له حول النمو في الشرق الأوسط و إفريقيا الشمالية لاحظ البنك الدولي أن النمو في هذه المناطق تباطأ بسبب عراقيل سببها الرئيسي ضعف في إدارة الحكم العمومي<sup>1</sup>.

إن النظام الإداري العمومي يبقى يتميز بالثقل و تفشي الرشوة و استغلال النفوذ، وهو ما يفسر التأخر الذي عرفته هذه الدول مقارنة ببقية دول العالم في مجال إدارة الحكم العمومي. هذا التأخر حسب نفس التقرير أخذ يتعمق و يتسع أكثر بالنسبة للبلدان ذات المداخل العالية و التابعة مباشرة لقطاع المحروقات.

إن الرشوة و الفساد المالي خلال هذه الفترة، أخذت أبعاد خطيرة مقارنة بالكثير من الدول. فالطفرة المالية الكبرى التي عرفت الجزائر في السنوات القليلة الأخيرة فصححت المجال للكثير من الأطراف للاستحواذ على المال العام بطرق غير مشروعة باستغلال نفوذها الذي سمح لها بالحصول على عمولات من صفقات أبرمتها مع أطراف أجنبية او محلية. فكما قال الرئيس الراحل هواري بومدين في إحدى مداخلاته، لا يمكن جني العسل بدون غمس الأصابع. إن مظاهر الفساد تكرست بشكل اكبر ابتداء من عهد الثمانينات، حيثما عرفت الجزائر تعميما لاقتصاد الريع بوصول سعر البرميل من النفط إلى مستوى 40 دولار أمريكي وهو الارتفاع الذي سمح بمضاعفة عمليات الاستيراد خاصة في المراحل التي عرفت الذروة (ارتفاع في مستوى الطلب) وهو ما مكن المستوردين من الحصول على امتيازات في شكل رشاوى و عمولات بمبالغ ضخمة. إن هذا الاتجاه تعمق فيما بعد في أسواق مرتبطة مباشرة بمعيشة السكان، كسوق المواد الغذائية و الزراعية و سوق الأدوية. العديد من المواد الإستراتيجية أصبحت هدف للثقل كثير من الأطراف التي تنشط في المحيط الاقتصادي، وفي غياب المتابعة و المراقبة و المنافسة الشريفة فإن النتيجة المزد من انتشار للفساد. فحسب الوزير الأسبق إسماعيل قومي فإن اقتصاد الريع المعمم منع ميلاد نسيج صناعي حقيقي في الجزائر. إن منطق المضاربة تغلب على منطق الإنتاج ومن ثم فإن التوجه كان نحو المحافظة على مستوى معين من الاستيراد دون التركيز على الإنتاج المحلي للتمكن من الحصول على رشاوى و عمولات باستمرار. فقطاع التجارة أصبح إذن بموجب عملية الانفتاح أرضية خصبة نشأت و تطورت فيها مظاهر الفساد التي ساعدت في ترسيخها صعود اقتصاد موازي غير رسمي أصبح بموجب الانفتاح الاقتصادي يدير جزء كبيرا من النشاطات و يساهم بجزء معتبر من الثروة التي يتم خلقها وطنيا. إن الجزائر بالنظر لمؤهلاتها ونقائصها واجهتها تحديات ورهانات تطلبت تصميم سياسة اقتصادية أكثر واقعية، آخذة بعين الاعتبار أولويات المرحلة و إفرزاتها. إن المواضيع المرتبطة بالشق الاقتصادي على الرغم من كونها طرحت بقوة إلا أن طبيعة المرحلة فرضت تصورا و معالجة خاصة ملف شائك و في غاية

<sup>1</sup>Nicola Beau.les sept plaies de l'économie algérienne.l'expansion.

الخطورة ألا و هو الملف السياسي و الأمني. إن الحل الجذري للوضع المتأزم على هذا المستوى مثل أولوية الأولويات بالنظر إلى الخسائر الكبرى في الأرواح وكذلك الممتلكات الخاصة و العامة التي تكبدتها الجزائر خلال عشرية كاملة . إن رهانات على المستوى الاقتصادي ظلت في هذه المرحلة معلقة على الشق السياسي و الأمني وكيفية معالجته وبدون الوصول إلى حلول جذرية فإن الاقتصاد الوطني سيبقى عاجزا عن تحقيق الإقلاع حتى في ظل التراكمات المالية التي يتيحها قطاع النفط.

### المبحث الثالث: الحل السياسي و أولويات المرحلة.

بعد استكمال تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي و قبل إجراء انتخابات 15 أبريل 1999 و ما أفرزت من أوضاع سياسية جديدة كان الاقتصاد الجزائري ومن خلاله السلطة السياسية في مفترق الطرق. فالجزائر خلال هذه المرحلة التي قد نسميها مرحلة انتظار و ترقب كانت أمام مهمتين الأولى تتمثل في تامين النتائج المتحصل عليها في إطار برنامج التصحيح الهيكلي و من ثم السعي الحثيث للمحافظة عليها من خلال الاستمرار في مباشرة و تنفيذ إصلاحات هيكلية في الجانب الاقتصادي و التجاري و المالي هدفها النهائي إرساء قواعد صلبة لتنمية شاملة و مستدامة. أما المهمة الثانية و هي في غاية الأهمية من حيث أن السلطة راهنت عليها لبلوغ الأهداف و إنجاز السياسات المرتبطة بالشق الاقتصادي ألا و هي العمل على إيجاد الحلول النهائية و الجذرية للأزمة السياسية و الأمنية التي دخلت فيها الجزائر بعد توقف المسار الانتخابي. لإعطاء صورة عن الأبعاد الخطيرة التي أخذتها الأزمة الأمنية في الجزائر و كذا قيم الخسائر الناجمة عنها فإن تقريرا دوليا نشر بتاريخ 26 نوفمبر 2007 يفيد بأن الاقتصاد الجزائري خسر ما يقرب من 60 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الفاصلة ما بين 1990 و 2006 بسبب الأزمة التي عاشتها البلاد في مواجهة العمليات الإرهابية، مشيرا إلى أن الرقم المذكور يشمل الخسائر المباشرة على النشاط الاقتصادي و أيضا النفقات المالية لتمويل البرامج و السياسات الأمنية للحكومة وكذا التعويضات الممنوحة للضحايا و الفواتير الخاصة بإعادة بناء ما خربه الإرهاب الذي يشكل في مجموعه 20% مما خسرتة الاقتصاديات الإفريقية مجتمعة من جراء النزاعات المسلحة التي كانت تنخر القارة السمراء خلال تلك المرحلة<sup>1</sup>.

نفس التقرير الذي أعده مجموعة من الخبراء ينتمون إلى ثلاث منظمات تنشر دوريا بحوثا حول انتشار و استعمال الأسلحة الخفيفة في العالم و هي " سايف وورلد و أوسفام " أكد أن الأضرار و الخسائر التي تكبدتها الجزائر تخص الهياكل و التجهيزات الاقتصادية، فضلا عن الضحايا من القتلى و الجرحى. حيث بلغ عدد القتلى ما يزيد

<sup>1</sup> حسان صوابر. أهداف الألفية للتنمية. التجربة الجزائرية. الديوان الوطني للإحصاء.

عن 150 ألف شخص. كما أشار التقرير إلى أن واردات الجزائر من الآليات و الأسلحة المصنفة خفيفة خلال المدة المذكورة يعادل 4.1 مليار دولار، وشكل عام 2001 طفرة في الإنفاق على هذا النوع من الأسلحة، ويبدو ذلك مقبولا على اعتبار أن هذا العام عرف بداية تفكك الحصار الغربي المضروب على مبيعات السلاح للجزائر.

إن المبالغ الضخمة التي خسرها الاقتصاد الجزائري من جراء الأزمة الأمنية تعطينا صورة واضحة عن المعاناة و كذا الصعوبات التي لا تزال مطروحة على هذا المستوى ، التي قد يشكل أي تأخر في علاجها خطرا فعليا يحدق بالدولة و مؤسساتها في أي وقت من الأوقات. فالحل الأمني و السياسي أضحى يشكل الانشغال الأول للسلطة. هذا الانشغال الذي تم تكريسه باتجاه إعادة ترتيب الأمور بما يحقق فرض سلطة القانون كإحدى القواعد الأساسية للدستور الأمر الذي يتيح عودة المؤسسات الدستورية للعمل بشكل طبيعي فضلا عن أن سيادة القانون سيعطي هذه المؤسسات مصداقية أكبر لدى كافة الأوساط محليا و خارجيا . إن إنجاز هذه المهمة أصبحت هدفا تراهن عليه السلطة بقوة خلال هذه المرحلة من خلال التعبئة الإعلامية و السياسية لإقناع كل الأطراف للمشاركة في صياغة القرار و إحداث التوازن و الاستقرار السياسي من خلال الاستحقاقات الانتخابية.

إن الانتخابات الرئاسية التي جرت في أبريل من عام 1999 و التي انتهت بانتخاب الرئيس الجديد تجددت معها و بشكل مباشر المعالم الكبرى للسياسات المستقبلية التي يتعين على الدولة تبنيتها خلال السنوات الخمسة التي تلت هذا التاريخ.

إن الحل الأمني بكل ما يمثله من ثقل كان و لا يزال يشكل الملف الأول المطلوب معالجته. في هذا الصدد التوجه الحكومي كان باتجاه إرساء قواعد المصالحة كخطوة أولى لإيجاد الحل للضرورة، الاتجاه الذي توج بقلنون الوثام المدني المعتمد بتاريخ 13 جويلية 1999، القانون الذي مهد الطريق لقانون المصالحة الوطنية الصادر بتاريخ 27 فبراير 2006 .

بموجب تنفيذ إجراءات قانون الوثام المدني بدأت الأزمة الأمنية تعرف انفراجا ابتداء من عام 2000 حيث تراجع عدد العمليات الإرهابية و بدأ الأمن يستتب شيئا فشيئا ، و بدأت الدوائر الاقتصادية تعرف حركية جديدة من خلال ما تم ملاحظته من تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية و إن كان الكثير يرجع هذا التحسن إلى الظروف المالية التي تزامنت مع الوضع السياسي و الأمني الجديد.

إن هذا الظرف المريح تم استثماره من طرف الدولة باتجاه المحافظة على المكاسب المحققة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي. في هذا الإطار تم التركيز على سياسات ترمي إلى متابعة استكمال برامج الإصلاحات بالموازاة مع تنفيذ برامج استثمارية بمبالغ مالية ضخمة هدفها تحقيق الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو. وعن محاولات الاندماج في

الاقتصاد العالمي سعت الدولة إلى إبرام اتفاق عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي ابتداء من عام 2005 ، مع تهيئة المناخ للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و رفع القيود عن الاستثمار الأجنبي .إن هذه التوجهات شكلت المحاور الكبرى للسياسة الاقتصادية المعتمدة خلال هذه المرحلة التي يتعين عرضها و تقييمها للوقوف على مدى قدرتها في انجاز الأهداف المسطرة، مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف الألفية للتنمية. المصادق عليها في قمة نيويورك أيام 6 إلى 8 سبتمبر من عام 2000 بحضور 147 رئيس دولة وحكومة و ممثلي 189 بلد<sup>1</sup> . إن التصريح المصادق عليه في القمة ارتكز على قيم الحرية و المساواة و التضامن و تقاسم المسؤوليات، كما تضمن التصريح تحديد أولويات المجتمع الدولي في مجال التنمية في بداية القرن الجديد . على أساس هذا التصريح تم الإجماع حول انجاز ثمانية أهداف يتعين تكثيف الجهود من أجل تحقيقها هي:

- القضاء على الفقر و محاربهه.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة.
- محاربة داء فقدان المناعة و حمى المستنقعات و أمراض أخرى.
- كفاءة الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

إن الجزائر بصفتها عضوا في الأمم المتحدة التزمت بتحقيق هذه الأهداف في إطار البرامج و المخططات التنموية و الاجتماعية التي تم اعتمادها ابتداء من عام 2000 ، وهي البرامج التي كان ينظر إليها على أساس أنها مكافأة حقيقية للشعب الجزائري و تعويض عن المآسي و الآلام التي لحقت به من جراء العمليات التخريبية و الإرهابية و كذلك النتائج السلبية التي أفرزتها سياسات التصحيح.

إن العهد الجديد بكل ما يحمله من آمال و تطلعات بقي خلال الفترة 1999-2002 يتميز بأوضاع اقتصادية متناقضة لعل أهمها تلك الملاحظة على المستوى الكلي و الجزئي و ما نجم عنها من انعكاسات خطيرة على النطاق الاجتماعي. إن هذا التشخيص للوضع يعكس لنا الصورة الحقيقية التي استقر عليها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة. ففي نهاية عام 2002 كان الوضع الاقتصادي و الاجتماعي كما تم تشخيصه من قبل

<sup>1</sup>Ivan Martin .Algeria's political economy1999-2002. An economic solution to the crisis.Article published in the journal of north african studies. vol8 number 2.Summer2003.Page35.

المجلس الوطن الاقتصادي و الاجتماعي CNES يتلخص في عدم وجود اتجاهات توحى بتحسين الوضع الاقتصادي على الرغم من الوضع المالي المريح الذي عرفته هذه الفترة بالذات مقارنة بالفترات السابقة. فمن الناحية العملية النجاح الماكرو اقتصادي لم يتبعه تحسنا في المتغيرات ذات العلاقة المباشرة بالسكان، كالتوظيف و نمو المداخيل و الاستفادة من الخدمات التحتية العمومية ، بل العكس من ذلك الوضع على هذا الصعيد تميز بالتأزم و التعقيد و كان ينذر بحدوث ضغط و انفجار اجتماعي بسبب التذمر السكاني و الصراعات التي وصلت إلى حد المصادمات كما حدث في منطقة القبائل في أبريل 2001<sup>1</sup> . إن هذه التطورات و ما ترتب عنها من مخلفات يفسر لنا جزئيا غياب أو قلة الدراسات التحليلية المرتبطة بالسياسات، الدراسات التي تقوم بتحليل الأوضاع و تستشر المستقبل و تسعى من خلال التقييم إلى اختيار ووضع الحلول المناسبة. إن غياب مثل هذه الأبحاث المتخصصة والمعقدة يجعلنا نعتقد بأن الأوضاع على هذا الصعيد ستظل تلازم الاقتصاد الجزائري . كما تجب الإشارة إلى أن الدراسات و الأبحاث التي أجريت على الاقتصاد الوطني تبقى عبارة عن وصف لأوضاع دون تشريح و تحليل معمق، مما يجعل التفسيرات المعطاة سطحية . في هذا الصدد فإن التفسير الذي تردد في الأبحاث بخصوص الأزمة يستند إلى مفهوم الحكم الريعي المدير للاقتصاد الرؤية التي تسعى لتفسير التطورات التي تشهدها الجزائر من خلال طبيعة اقتصاد الريع، و السلوك الريعي على مستوى المؤسسات و الأشخاص الذي أدى إلى استنزاف الريع البترولي و ما ارتبط به من انتشار لظواهر الفساد و العنف ملم جعل العديد من الباحثين انطلاقا من الدراسات المشار إليها يعتقدون بوجود علاقة ارتباط مباشرة بين السلوك الريعي و الفساد و العنف.

إن السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الدولة مباشرة بعد حدوث الانفراج السياسي الاقتصادي كان عليها أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع المعقد و المشاكل الهيكلية التي تراكمت عبر السنوات التي تتلخص في انتشار العنف بشتى مظاهره و النمو الديموغرافي و تضخم الطلب الاجتماعي و اتساع التبعية إلى الخارج وهي كلها مشاكل أصبحت تفرض تحديات جديدة و تتطلب رؤية للحلول تمتاز بالواقعية و تستند إلى نتائج التجارب السابقة و تستغل الظروف و العوامل المواتية للنجاح.

ففيما يتعلق بالعامل الديموغرافي ، الجزائر على غرار ما يجري في الكثير من البلدان المتخلفة عرفت ديناميكية ملفتة للنظر. فمعدل الخصوبة خلال عام 2000 بلغ 2.54 لكل امرأة و هو معدل مرتفع نسبيا إذا ما قارناه بالمعدل الدولي. إن زيادة الخصوبة نتج عنها نمو سكاني تميز في شكله العام بارتفاع شريحة الشباب في الهيكل السكاني، حيث شكلت نحو 70% من الفئة التي يقل عمرها عن 30 سنة و هذا أصبح يسبب ضغطا على الدولة

<sup>1</sup>Ivan Martin.Op.cit .Page 35 .

على الأقل إلى غاية آفاق 2010. كما تجب الإشارة أيضا إلى أن هذا النمو السكاني نتج عنه نمو في القوة العاملة بمعدل 4 % ، مع بقاء معدل البطالة في مستوى أعلى مقارنة بالكثير من البلدان العربية بمعدل 30% من القوة العاملة أي ما يعادل 3 ملايين شخص جلهم من الشباب الذين لم يسبق لهم العمل.

إن الديناميكية السكانية التي ميزت هذه الفترة و ما ا نج عنها من مخلفات تعطينا صورة عن حجم التحديات و حسامة المسؤولية التي تقع على الدولة في مجال التوظيف بالنظر لعدد للمتوافدين الجدد على سوق العمل حاضرا و مستقبلا. فحسب بعض التقديرات الجزائر يتعين عليها خلق 300000 منصب شغل سنويا على الأقل في آفاق 2010 لكي تتمكن من كبح النمو الحاصل في البطالة و إلا فان الجزائر ستشهد مستقبلا حركة هجرة جماعية مثلما حدث في الكثير من الدول التي شهدت عملي انتقال ديموغرافي .

إن الحركية السكانية الملحوظة ابتداء من عام 2000 وضعت السلطة أمام امتحان عسير، إذ كان يتعين عليها التكفل بحجم ضخم من الاحتياجات السكانية، ففي ظل الكثافة السكانية العالية التي تجاوزت 250 شخص في الكيلومتر، الجزائر ظلت في هذه المرحلة تعاني من عجز في تغطية بعض الاحتياجات الأساسية كالغذاء و المياه و السكن على وجه الخصوص. بعداد سكاني يفوق 30 مليون نسمة سنة 2000 التقديرات تشير إلى أن الجزائر بحاجة إلى امتلاك نحو 4.100000 وحدة سكنية لمواجهة الطلب، علما أن معدل التواجد السكاني بلغ حد 7.3 شخص للوحدة السكنية الواحدة و هو نسبيا مرتفع إذا ما قارناه على الأقل مع بعض الدول العربية كالمغرب مثلا الذي لم يتجاوز المعدل 5.7. ففي عام 2001 مثلا قدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES العجز في مجال السكن بـ 1.600000 وحدة سكنية، علما أن عدد السكنات التي تم توزيعها خلال نفس العام لم يتجاوز 66000 مع الإشارة أيضا إلى العدد الكبير من السكنات الشاغرة.

في النهاية نعتقد أن المشكل الكبير المطروح الذي كان محل انشغال الدولة في هذه المرحلة هو التبعية للخارج في مقدمتها التبعية الغذائية التي وصلت حد 45% وهي التبعية التي أخذت تتسع بسبب ضعف المردود الفلاحي. إن بقاء التغطية الغذائية ضعيفة في الجزائر سينجر عنها مزيد من سوء التغذية وبالنتيجة مزيد من انتشار الأمراض، مما قد يضاعف من الضغوطات ويرفع من حجم التحديات التي يتعين على الدولة رفعها في المستقبل.

## خلاصة الفصل:

إن ما يمكن استخلاصه بعد هذا العرض هو أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر مباشرة بعد إتمام تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي لم يكن في أحسن حال، وأن الجزائر أصبحت مقدمة على عهد جديد بتحديات جسيمة تفرض رؤية جديدة في إدارة الاقتصاد الوطني تتطلب البحث عن حلول تنطلق من الواقع ونتائج التجارب السابقة مع التطلع إلى المستقبل بأكثر تفاؤلاً باستعمال كل الورقات الراجعة المتاحة. فالجزائر التي عرفت إعادة تشكيل نسيجها الاجتماعي بشكل عميق بعد عملية انتقال ديموغرافي صادفتها صعوبات كبيرة في مجال التنمية تمثلت في ضرورة الاستجابة إلى حجم كبير من الطلب الاجتماعي الذي لم يعد يقبل التأجيل بعد التأخر المسجل في الفترات السابقة. إن أبرز ما ميز النسيج الاجتماعي الجزائري في هذه الفترة هو صعود فئة الشباب، وتشكل تركيبة سوسيو مهنية يهيمن عليها العمال الأجراء ونزوح ريفي وانتشار كثيف لمناطق التمركز العشوائي للسكان في المدن وارتفاع معدل التواجد السكاني و تركيبة أسرية معقدة ميزها تعايش ثلاثة أجيال وانتشار البطالة والفقر و بروز الفوارق الاجتماعية بتشكل فئة التجار والمضاربين بعد عملية الانفتاح وما نتج عنها من توسع للنشاط التجاري . فالجزائر بعد أن ورثت هذه التركيبة كان عليها أن تتعامل مع هذا الواقع بكل صرامة وان تنطلق في مسيرتها التنموية من رصيدها المتمثل في المؤهلات وكذا الورقات الراجعة المتاحة للنمو كالعامل البشري والجغرافي والمكتسبات المحققة بعد تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي، هذا دون التغاضي عن النقائص والمعوقات التي تتلخص في تبعية الاقتصاد الوطني لنشاط المحروقات و النسيج الاقتصادي الجزأ و تراجع قطاع الصناعة العمومي و انتشار نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات لا تحقق الرؤية الإستراتيجية التنموية وضعف الاستثمارات الخاصة والأجنبية في القطاعات الإنتاجية عدى قطاع المحروقات ومعوقات أخرى لا تقل أهمية كصعوبة التمويل المصرفي والتعقيدات البيروقراطية وجمود سوق العمل وضعف وعدم مواثمة البنى والهياكل القاعدية للشروط المعمول بها دولياً وضعف الحاكمية .

إن من جملة ما انتهى إليه البحث في هذا الفصل هو أن الحل السياسي في هذه المرحلة الحاسمة أصبح يفرض نفسه بقوة وان أي محاولة للإصلاح أو الإنعاش لا يمكن أن تكفل بالنجاح إلا بإعادة ترتيب الأمور على هذه الجبهة. في هذا الشأن وبعد انتخابات 1999 بدأت تتحدد معالم السياسة المستقبلية للدولة التي وضعت الحل الأمني فوق كل اعتبار بإرساء قواعد المصالحة كخطوة أولى لينتهي الأمر بالمصادقة على قانون الوثام المدني، القانون الذي مهد الطريق لقانون المصالحة الوطنية المصادق عليه في فبراير من سنة 2006 . باعتماد هذه الحلول عرفت الساحة السياسية والأمنية بعض الانفراج تم توظيفه باتجاه إطلاق سياسة اقتصادية تنموية بواسطة إحلال المشاريع الكبرى مستغلة في ذلك الظرف المالي الإيجابي بعد ارتفاع أسعار المحروقات وهي السياسات التي سأقوم بعرضها بشكل مفصل في الفصل الموالي .



# الفصل الرابع

**السياسة الاقتصادية وتحديات المرحلة الجديدة 1999 – 2009**

المبحث الأول: الخطوط العامة لإستراتيجية التغيير المعتمدة في المرحلة الجديدة

المبحث الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش والنمو الاقتصادي 2005 – 2009

## تمهيد:

يعتبر الكثير من المهتمون بقضايا الاقتصاد الجزائري أن سنة 1999 تمثل نقطة تحول هامة في السياسة الاقتصادية بالنظر إلى التوجهات الجديدة التي جاءت بها والتي حملت معها الكثير من الأمل في إقامة اقتصاد قوي قادر على الاستجابة لمتطلبات المجتمع الجزائري بعد مرحلة من المآسي والعجز تراجع فيها أداء الاقتصاد الوطني بشكل غير مسبوق امتدت آثاره لتمس الإطار المعيشي للسكان وبشكل سلبي . ابتداء من هذه السنة وبعد الانسداد السياسي الذي عرفته البلاد نتيجة توقف المسار الانتخابي ، دخلت الجزائر في مرحلة جديدة تميزت بحدوث انفراج سياسي و آخر مالي سمح بإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية باتجاه إقامة عقد اجتماعي هدفه إعادة بناء الاقتصاد الوطني وفق تصور وفلسفة جديدة للتغيير تقوم على أساس الصرامة ومبدأ العدالة واحترام قوانين الجمهورية ، المقومات التي تكفل للدولة العودة السريعة وبقوة للعب الأدوار الأولى في اللعبة الاقتصادية بعد انسحاب دام لبضع سنوات احدث خلالها في الوظائف الحيوية للدولة . إن الدولة في صيغتها الجديدة وبتصوراتها للحل المطروح رفعت شعار التحدي والقطيعة مع الماضي في ظرف لازال يتميز بالغموض وعدم الاستقرار ، مما استدعى مزيدا من الحذر والحيطه لضمان حسن سير وتنفيذ السياسات والوصول إلى تحقيق الأهداف التي سطرها هذه المرحلة الفارقة.

إن الرؤية المتجددة لإدارة الاقتصاد الوطني بكل ما تحمله من آمال وتطلعات شكلت الرهان والتحدي الأكبر للدولة التي كان عليها استغلال كل الورقات الراجعة ، بما في ذلك الظرف المالي الاستثنائي الايجابي باتجاه تبني سياسة اقتصادية تسعى في ظرف قياسي إلى التخفيف من آثار الأزمة ، وكذا الانعكاسات السلبية للسياسات الانكماشية التي جاء بها برنامج التعديل الهيكلي . كما أن السياسة الجديدة ونجاحها استدعي من الدولة توفير مناخ ملائم وقدر عالي من الصرامة لاجتناب كل أخطاء الماضي مع الحرص الشديد للحفاظ على المكتسبات المحققة في إطار تنفيذ سياسات التعديل الهيكلي ابتداء من منتصف التسعينات، التي بفضلها استعاد الاقتصاد الوطني عافيته بعودة التوازنات الكلية التي تعد مكسبا ثمينا لم يتحقق سابقا ومن ثم يتعين الحفاظ عليه وتوظيفه باتجاه تحقيق المزيد من النجاحات. إن مما يشد الانتباه بخصوص هذه السياسة هو كونها تبدو جديدة من حيث مكوناتها وأهدافها وهذا أمر طبيعي لان كل سياسة تطرح للتنفيذ لابد أن تبدو في ثوب جديد ، إلا أنه بتفحصها نجد أنها سياسة معهودة على النمط التقليدي المتعارف عليه ، إذ أنها ركزت على قضايا مألوفة لدى المهتمين بشؤون الاقتصاد الجزائري ، كمسألة الإصلاحات الهيكلية وتحرير الاقتصاد والتجارة والاندماج وأهمية الاستثمار العمومي، التي كلها تعد محاور للسياسة العامة سبق للجزائر طرحها للتنفيذ. إن مما بعث على الارتياح وشجع على تبني التوجهات الجديدة في السياسة الاقتصادية هو التطور الايجابي للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بعد فترة ركود شهدت فيها هذه المؤشرات تراجعا ملحوظا . فالاقتصاد الجزائري بدأ شيء فشيء يتعافى بعودة التوازنات الداخلية والخارجية ، الأمر الذي عجل بتطبيق قواعد اقتصاد السوق وتعميق فكرة

الانفتاح والتحرر الاقتصادي ، مع دعم الإصلاحات الهيكلية . إن هذه المحاور بما تمثله من أهمية في هذه المرحلة شكلت الإطار الذي يفترض أن يتم بواسطته تأهيل الاقتصاد الوطني للدخول في ديناميكية جديدة يتوقع أن تساهم في تحقيق النمو المنشود ، أي مستوى عالي ومستقر من النمو يسمح بترتيب أفضل للوضع الداخلي ويمنح للاقتصاد الوطني مكانة تليق به في الفضاء الجهوي والدولي .

#### المبحث الأول: الخطوط العامة لإستراتيجية التغيير المعتمدة في المرحلة الجديدة.

إن الإستراتيجية التي اعتمدها الدولة الجزائرية ابتداء من عام 2000 تكمن في استغلال الطفرة المالية الكبرى التي تتيحها المحروقات باتجاه تبني أسلوبا صارما في إدارة الموارد يكفل للدولة إنجاز المهام المخططة في الآجال المحددة ، ويسمح للجهات المعنية الاستجابة السريعة للمتطلبات المجتمعية التي بلغت من النمو ما قد لا يسمح بالتأخر . في هذا المجال التحدي أضحي كبيرا، إذ أن الدولة أصبحت مطالبة بتزويد السكان بكافة الحاجيات التي شهدت في مرحلة من المراحل تخلفا ملحوظا، كالتوظيف والسكن والتعليم والصحة ،فضلا عن التزويد بالماء والإمداد بقنوات الصرف المائي والكهرباء و الغاز . إن تلبية طلبا اجتماعيا بهذا الحجم وبحجم عدد السكان المتزايد في هذا التوقيت بالذات يشكل أكبر تحدي واجهته السلطة منذ الاستقلال ، التحدي الذي ندرجه في إطار إستراتيجية الدولة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة التي رفع شعارها برنامج الأمم المتحدة التي سبق عرضها .

إن الجزائر بصفتها عضوا في منظمة الأمم المتحدة التزمت بشكل رسمي بتحقيق هذه الأهداف ، كما حددت الجاهود الذي يتعين أن يبذل و الإمكانيات المسخرة لتحقيقه ،فضلا عن التزامها بتقديم حصيلة النتائج المحققة و عرضا تقديريا عما تبقى من إنجازات. في هذا الإطار اعتمدت الجزائر نظام خاص للمعلومات يسمح بتحديد مؤشرات للتقييم ومتابعة الانجاز ،هذا النظام الذي سيعمل على تسهيل عملية تجميع البيانات من مصادر موثوقة يعتمد عليها رسميا في إعلام الأطراف الخارجية ذات الصلة بالبرنامج . إن التزام الجزائر بانجاز أهداف الألفية تجسد على أرض الواقع من خلال تطبيق سياسات مالية تنموية في إطار فلسفة جديدة في إدارة المال العام تقوم على مبدأ الصرامة والتخصيص الأمثل للموارد .

ففي جانب الإيرادات حرصت الدولة على تعبئة قدر أكبر من الموارد عن طريق رفع الضغط والتحصيل الجبائي، مع العمل على إيجاد مصادر أخرى خارج إيرادات المحروقات لتمويل الميزانية ،على أن تكون هذه الإيرادات بالحجم الذي يكفي لتخفيف تبعية الموازنة العامة لحصيلة المحروقات . أما في جانب النفقات ، فالسياسة تمثلت في تخصيص جانب كبير من الموارد في تمويل ورشات كبرى تخص مجالات شتى من النشاط ،في مقدمتها نشاط الاستثمار الخاص بتطوير البنيات التحتية الأساسية بصفتها حجر الزاوية للنمو والتطور الاقتصادي ، مع التوجه الفعلي نحو إعادة بعث نمو الأنشطة الإنتاجية في فروع وقطاعات متعددة. إن السياسة

المالية كأحد أدوات السياسة الاقتصادية مثلت في هذه المرحلة الحاسمة الأداة المفضلة لمباشرة تنفيذ سياسات الإنعاش التي نظريا كانت تعد بالكثير من النجاحات، وهي السياسة التي عقدت عليها الآمال في بناء اقتصاد عصري متنوع وفق مبادئ السوق. إن سياسات الإنعاش وما حملته من تطلعات وظفت من قبل الدولة في هذا التوقيت بالذات باتجاه خلق ديناميكية وإطار للنمو كان مفقودا يتمثل في تطوير البنيات التحتية و تنشيط عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأشغال العامة والبناء والخدمات والاتصال والفلاحة وهي النشاطات التي ظلت لفترة طويلة ضحية سياسات وممارسات خاطئة. كما وظفت سياسات الإنعاش في اتجاه تحسين الإطار المعيشي للسكان بعد فترة من الماسي والحرمان أحدثت تفككا اجتماعيا خطيرا لازالت انعكاساته السلبية قائمة إلى حد الساعة، فعدد السكان في الجزائر في تزايد و تكلفة الطلب الاجتماعي آخذة في الارتفاع بوتيرة سريعة، مما فرض على الدولة تكفل والتزام أكبر حفاظا على الانسجام والتوازن الاجتماعي. إن عدم التكفل الحقيقي بالسكان ومطالبهم سيعمل على تأجيج الأوضاع ويولد تدمرا لدى السكان قد يكون سببا في عدم تجاوبهم مع الخيارات الجديدة . انطلاقا من التجربة الماضية أدركت الدولة أهمية التركيز على عنصر الاستقرار الاجتماعي كخطوة لا بد منها باتجاه الحل الصحيح، الحل الذي يرسى القواعد المتينة لمجتمع عصري قادر على رفع التحدي على مستوى التنمية . إن السياسة المالية كاداه للسياسة الاقتصادية وظفتها الحكومة في هذا التوقيت وبواسطة المخططات الحماسية في تحسين أداء الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي بالحفاظ على استقرار مؤشرات، وهو الهدف الذي أصبح ممكن التحقيق بفعل الإدارة الصارمة لهذه السياسة .

إن الإستراتيجية الجديدة التي أخذت بها الدولة و كذا السياسات المنبثقة عنها مثلت في هذه الفترة إطارا نظريا مناسباً ومصدر إلهام للكثير من الحلول لمشاكل كانت عالقة، غير أن الذي يأخذ عنها هو كونها من حيث المضمون ظلت تفتقر إلى الوضوح والتفصيل ، إذ أنها جاءت كتلة واحدة . فالإستراتيجية لم تكن مرفقة بالوثائق التفصيلية المتعلقة بالأهداف والوسائل المتضمنة في البرامج والمخططات المعتمدة ، الأمر الذي جعل السياسات المطروحة للتنفيذ مجرد خطوط ومحاور عامة فقط ، وبالنتيجة بروز بعض الانحرافات في التنفيذ التي قد تسببت بالنتيجة في إخفاقات وتأخيرات في إنجاز بعض الورشات المهمة . على الرغم من هذه النقائص وفي ظل استمرار وجود أوضاع غير مستقرة اقتصاديا فإن المحاور الكبرى لهذه الإستراتيجية يمكن تلخيصها في النقاط التالية<sup>1</sup> :

- محاربة الرشوة والغش، وترقية الشفافية، وتحقيق فعالية عمل الإدارات العمومية وإصلاح النظام القضائي.
- استخدام الموارد العمومية بهدف إعادة الاستقرار المالي و الماكرو اقتصادي مع السعي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وكذا التراكم الرأسمالي عن طريق رفع احتياطات الصرف من النقد الأجنبي . كما أن

<sup>1</sup>Ivan Martin.Opc.it. Page 7.

الإستراتيجية المعتمدة يتوقع أن تهدف إلى إيجاد الأرضية الملائمة لفك الارتباط مع الأطراف الأجنبية الدائنة باعتماد سياسة لإدارة المديونية تقوم على التصفية المسبقة للديون، أي التسريع في عملية التصفية لتمكين الحكومة من اكتساب هامش أكبر من الحرية والاستقلالية في العمل . الإستراتيجية تتضمن أيضا إجراءات لحل مشكلات اجتماعية أنهكت كاهل الحكومات المتعاقبة على اجتماعية على مدار عشرينيتين من الزمن في مقدمتها البطالة والسكن .

أما السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الدولة لتحقيق هذه الإستراتيجية فترتكز على المحاور الثلاثة الآتية<sup>1</sup>:

أ- وضع القطاع العام والقطاع الخاص. في هذا الخصوص السياسة المعتمدة تتمحور حول ضرورة متابعة الإصلاحات على نطاق السوق ، مع ترقية القطاع الخاص الإنتاجي ، والسعي إلى إدماجه ضمن الإستراتيجية الشاملة للتنمية، فضلا عن توفير المناخ الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي باعتباره العامل الحاسم الذي قد يفتح آفاقا حقيقية لتطوير العديد من الأنشطة الإنتاجية المبدعة والخلاقة للثروة. إن هذا التوجه الجديد في جانب السياسة القطاعية تطلب من الحكومة مباشرة تنفيذ لعمليات برنامج الخوصصة ، حيث تم خوصصة ما لا يقل عن 910 مؤسسة عمومي بعد إتمام عمليات إعادة هيكلتها .

ب- إحداث انفتاح تجاري غايته ترقية المنافسة، وجذب أكبر للاستثمارات الأجنبية. فسياسة الانفتاح في الجزائر يجب أن تندرج في إطار المفاوضات التي تجرى مع الأطراف الأجنبية سواء في الفضاء المتوسطي مع الشركاء الأوروبيين ، أو من خلال إقامة مناطق للتبادل التجاري الحر ، مع تهيئة الظروف والشروط المناسبة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

ج- التحكم أكثر في الإصلاحات الهيكلية. إن إصلاح هياكل ومؤسسات الدولة في مجالات جد حساسة كالعدالة والتعليم والإدارة سيسمح بإعادة تثبيت دور الدولة في إطار قانوني ، باتجاه تحمل المسؤولية والمراقبة الصارمة للبرامج والسياسات المعتمدة في الفترتين القصيرة والمتوسطة . إن هذه الرؤية المتجددة لدور ووظائف الدولة ستتهيئ المناخ لمتابعة عمليات إعادة الهيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية ، فضلا عن إصلاح القطاع المالي بما في ذلك التطهير المالي للبنوك العمومية ، وكذا إصلاح عميق للنظام الجمركي و تحرير أكبر لقطاع المحروقات وإجراءات أخرى مكملتها ذات الصلة بالعقار الصناعي و الفلاحي .

إن السياسة الاقتصادية المطروحة للتنفيذ المتوقع أن تستجيب بصفة سريعة لمتطلبات المرحلة الجديدة وفق التصور المشار إليه لم يكن ينتظر من تطبيقها في هذا الظرف إيجاد الحلول الجذرية لكُلّ المشكلات لأن ذلك في

<sup>1</sup>Ivan Martin Op.cit.Page7-8.

ظل المعطيات و القيود التي تحكم الواقع الاقتصادي في الجزائر أمرا يكاد يكون صعبا، إن لم نقل مستحيلا. لذا أرى أن السياسات في هذه المرحلة تنحصر مهمتها فقط في التخفيف من حدة الضغوطات والمشاكل باعتبار أن هذه المرحلة مرحلة إعداد تهيئ فيها الظروف والشروط المناسبة للانتقال إلى الوضع الجديد بأقل الخسائر، بحيث تكون فيه فرص النجاح ممكنة وقائمة . إنه حرصا منها على امتصاص الطلب الكبير في جانب التوظيف عمدت الحكومة على رفع سقف معدل النمو الاقتصادي المطلوب لمواجهة هذا الطلب إلى حد 8% سنويا خلال العشرية القادمة ، المعدل الذي يظل بعيدا عن تقديرات بعض الجهات المستقلة كصندوق النقد الدولي الذي قدره في حدود 2.9% فقط الرقم الذي يعطي فكرة عن الإفراط في التفاؤل وعدم واقعية الأهداف المسطرة من قبل الجهاز التنفيذي<sup>1</sup> . إنالتباين في الأرقام من المصدرين يجعل الشكوك حول قدرة وإمكانية السياسة الاقتصادية في تجسيد الأهداف أمرا مطروحا على الدوام خصوصا ما يتعلق بالتوظيف وبالنتيجة سوء تقدير للسياسة ومزيادا من الخداع للرأي العام على أساس أن لغة الأرقام هي لغة عمياء مضللة. إن محاور السياسة الاقتصادية التي قمت بعرضها لم تكن لتتجسد إلا من خلال تبني الحكومة لسياسة إنفاق عمومي على النمط الكينزي بتوظيف التراكمات المالية في استثمارات بواسطة دفعة قوية تساهم وبشكل مباشر في نشيط عنصري الإنتاج والدخل عبر آلية المضاعف. إن سياسة التوسع في الاستثمارات العمومية كخيار استراتيجي لتحقيق الإنعاش والنمو أخذت تتجسد على ارض الواقع بشكل واضح ابتداء من عام 2001 من خلال إطلاق برنامجين طموحين للإنعاش امتد إلى غاية 2009، البرنامج اللذان يمكن اعتبارهما مكملان للبرامج الاستثمارية الأخرى المعتمدة لنفس الفترة . إن أهمية هذين البرنامجين تكمن في التوقيت وكذلك حجم الموارد التي رصدت لهما التي بلغت حدودا يمكن اعتبارها قياسية إذا ما قارناها ببلدان أخرى سواء في الفضاء المغاربي أو علي النطاق الدولي.

إن اعتماد سياسة استثمارية عمومية بحجم المخططات الخماسية لم يكن قرارا سهلا، بل إن الظرف والمتطلبات الملحة للمجتمع هي التي سارعت في اتخاذه، ومن ثم يمكن القول أن اعتماد مثل هذه السياسة، وكذا فرص نجاحها يتطلب قليلا من التريث وعدم الاستعجال. إن القرار يستدعي الدراسة المتفحصة لمختلف جوانب الاستثمارات العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج التجارب السابقة في هذا المجال لتفادي حدوث تكرار الأخطاء . الدراسات المالية والفنية المدققة من طرف مكاتب الدراسات ومكاتب الخبرة ستمكن من تجاوز

<sup>1</sup>World economic Outlook 2002.

مخاطر الاستثمار ورفع مردوديته وفعاليتها من الناحيتين المالية والفنية . وفيما يتعلق بفحوى هذه المخططات، فالملاحظ أنها غطت العديد من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية منها و الخدمية وكذلك النشاطات ذات الطابع الاجتماعي . وللوقوف على هذه النشاطات و أهميتها سأقوم فيما يلي بتقديم عرض مفصل عن مخططات الإنعاش الاقتصادي والبرامج التنموية المكتملة لها مبرزاً الأهداف المسطرة للمخططات و الإمكانيات المالية التي رصدت لها، مع تحديد كيفية توزيع وتخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة.

#### المبحث الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004.

لقد حقق الناتج المحلي الخام نمواً في حدود 3 % سنوياً في المتوسط في الفترة 1999 - 2001 ليشهد تحسناً في سنة 2002 بتحقيقه نسبة 4.1 %، كما حولت أسعار المحروقات حالات العجز المالي إلى فوائض معتبرة بحلول عام 2001، الفوائض التي ساهمت في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني على الادخار بشكل غير مسبوق، كما أن الانخفاض الحاصل في التضخم الذي انتقل معدله من نسبة تفوق قليلاً 20% عام 1994 إلى 1.4% عام 2002 وهي مؤشرات ايجابية تنبؤ بالتفاؤل وتدفع باتجاه تبني سياسات اقتصادية واعدة تعمل في المقام الأول على مواصلة الحفاظ على الاستقرار المحقق في فترة تعدد حرجة<sup>1</sup>. أن التوجه الجديد تجسد من خلال اعتماد برنامجاً للإنعاش الاقتصادي الذي أطلقته الدولة في أفريل من عام 2001، وهو مخطط تنموي ضخم على نمط المخططات التنموية المعتمدة خلال فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي. إن الدولة استخدمت العائدات النفطية لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في مجالات شتى من النشاط الاقتصادي. المخطط يعكس رغبة الدولة في المحافظة على النمو بشكل مستديم ودعمه من خلال إجراءات موجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية، مع السعي إلى توفير الفضاء الاقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية الإنتاجية وحشد الادخار الوطني والتي بدونها لا يمكن الحديث عن دعم للنمو واستدامته. إن هذا البرنامج الطموح رصدت له السلطات العمومية مبلغ مالي معتبر قدر بـ 7 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 525 مليار دينار جزائري (الذي يعادل

<sup>1</sup>Bilan du programme de soutien à la relance économique .Sept 2001 à décem 2003.Page3.

13% من الناتج المحلي الخام لعام 2000 ) وهو المبلغ الذي توزع على النحو الآتي<sup>1</sup>:

جدول رقم 27: توزيع موارد مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 . الوحدة: المليون دولار أمريكي.

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاع
589	-	-	196	392	دعم الإصلاحات
854	157	292	264	139	دعم الفلاحة و الصيد البحري
1491	39	467	561	425	تنمية محلية
2253	26	492	1.019	1.216	أشغال عمومية
1177	46	227	391	515	تطوير الموارد البشرية
6.869	268	1.481	2.432	2.687	المجموع
	%0.4	%2.2	% 4.0	% 4.7	النسبة من PIB

Source : Ivan Martin.Op.cit. Page 10.

المخطط احتوى أيضا على إجراءات تخفيفية على المستوى الجبائي هدفها تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية لممارسة أنشطة بديلة في قطاعات تمتلك من المؤهلات ما قد يجعلها تلعب الأدوار الأولى في خلق القيمة المضافة، كقطاع الفلاحة و الصيد البحري و البناء و الأشغال العمومية و الاتصال. إنه و بالنظر إلى ضخامة المبالغ المشار إليها في الجدول أعلاه، فإن بعض الأوساط الأكاديمية تصف المخطط بأنه مكافأة حقيقية من الدولة للأمة مقابل الماسي و الأضرار التي لحقت بها خلال عشرينين. كما تصفه بعض الأطراف الأخرى مخططا

اعد خصيصا لاستكمال الإصلاحات التي باشرت في تطبيقها الدولة بداية من نهاية الثمانينات من القرن الماضي، و هي الإصلاحات التي تميزت بالتباطؤ على أكثر من صعيد. إن مخطط الإنعاش الذي تعتبره السلطة الجزائرية مخططا طموحا يعد بالكثير من الانحازات يبقى في اعتقادي و بالنظر إلى حجم التحديات التي رفعتها

السلطة عاجز عن إيجاد الحلول الجذرية و النهائية لكل المشاكل التي أفرزتها الأزمة الجزائرية.

<sup>1</sup>Ivan Martin .Op.cit. Page10.



المخطط وحسب ما يذهب إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يغدو عن كونه مجرد عمليات تعاقدية عادية دون أن يكون لها أثرا عميقا واستراتيجي بإمكانه إحداث تحولات هيكلية م ن شأنها إعادة بعث الأنشطة الإنتاجية القادرة على خلق القيمة المضافة. و كنتيجة لما سبق يمكننا القول بان الأزمة الجزائرية تبقى أزمة عميقة وخطيرة، ومن ثم فإن التعامل معها يتطلب تعبئة إمكانيات مادية وبشرية وتنظيمية تفوق بكثير تلك التي تم رصدها في هذا المخطط ، كما أن الأزمة تستدعي من الجهات الفاعلة وقفة خاصة ، بمعنى دراسة متفحصه للأسباب التي أنشأتها قبل القيام بإطلاق أي برنامج من هذا الشكل ، حتى يتم تجنب الأخطاء السابقة. الشيء الملاحظ هنا هو أنه في حالة الجزائر الدراسات والأبحاث المعمقة عن الآثار الناجمة عن الاختيارات الكبرى في مجال السياسات الاقتصادية تبقى إلى حد كبير غائبة إن لم نقل منعدمة . فغياب المعطيات الصحيحة عن الأوضاع القائمة قد يترتب عنها نتائج واستنتاجات خاطئة أوأما تخفي في الكثير من الأحيان حقائق قد تكون مرة.. إن هذه النتائج التي قد تتعارض مع تحليلات واستنتاجات بعض الأطراف أو المصادر المستقلة ذات المصدقية الدولية التي بحسب تقاريرها تؤكد على الضعف الكبير في جانب الإعلام الاقتصادي في الجزائر المرتبط بشكل مباشر بضعف المعطيات، الأمر الذي قد يساهم في انعدام المتابعة وكذلك يحول دون تصميم سياسات اقتصادية متناسب وطبيعة الظروف القائم.

#### المطلب الأول: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

بوصفه مكملا للبرامج الاستثمارية الأخرى المعتمدة لنفس الفترة فإن الهدف الأساسي الذي وضع من أجله المخطط هو إعادة تنشيط الطلب الكلي بعد فترة من الضعف والتراجع، فضلا عن دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة و الموفرة للتشغيل. هذا ويمكن تلخيص أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي على النحو التالي<sup>1</sup>:

- إرساء الإطار و الوسط المعيشي المناسب للمواطن الجزائري .
- إعادة الاعتبار للمحيط الريفي في أبعاده الثلاثة، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي.
- معالجة الفروقات و الاختلالات الإقليمية.
- إيقاف التزوح والهجرة التي عرفت اتجاهها تصاعديا في العشرية 1990-2000، فضلا عن خلق الفرص الحقيقية للتوظيف.

<sup>1</sup>Bilan du programme de soutien à la relance économique. Op.cit.Page3.

لو أمعنا النظر في هذه الأهداف لوجدنا أن حجم التحديات المفروضة على السلطة خلال هذه المرحلة كبيرة وكبيرة جدا ومن ثم فإن كسب الرهانات تطلب مزيدا من التجنيد والالتزام الصارم بتنفيذ المخططات من قبل الأطراف المتلقية . إن الأهداف التي تم الإعلان عنها تتناول في مجملها مسائل تتعلق بتحسين الإطار المعيشي للسكان بعد فترة طويلة من الحرمان خصوصا في الفترات التي عرفت فيها الجزائر تدهور امني خطير. إن الأهداف المذكورة أعلاه تعكس بوضوح رغبة السلطة في محو الفوارق، وتحقيق التوازن الجهور ي و الإقليمي لإتاحة الفرصة لكافة المناطق الاستفادة من الطفرة المالية الاستثنائية في إطار برامج للتنمية المحلية تخصص لها أغلفة مالية معتبرة.

#### المطلب الثاني: هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

إن هيكل برنامج الإنعاش الاقتصادي المعتمد من طرف الدولة خلال هذه الفترة يمكن تلخيصه على النحو الآتي<sup>1</sup>:

- تحسين الإطار المعيشي للسكان حدد له مبلغ 155 مليار دينار جزائري.
- تحسين البنيات التحتية الأساسية خصص لها مبلغ 124 مليار دينار جزائري.
- تطوير النشاطات الإنتاجية خصص لها مبلغ 74 مليار دينار .
- الحفاظ على البيئة والمحيط خصص له مبلغ 20 مليار دينار جزائري.
- الموارد البشرية والحماية الاجتماعية خصص لها مبلغ 76 مليار دينار جزائري.
- بنية تحتية إدارية خصص لها مبلغ 29 مليار دينار جزائري.

بملاحظة هذا التوزيع لهيكل النفقات العمومية التي تضمنه مخطط الإنعاش تتضح لنا الأولوية الممنوحة لتحسين الإطار المعيشي للسكان، من خلال توفير كل المتطلبات الأساسية كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب وتوفير قنوات الصرف المائي والتزويد بالكهرباء والغاز، مع التركيز على المناطق النائية المعزولة والمحرومة. كما تبدو لنا الأهمية الخاصة التي منحتها السلطات العمومية لتطوير البنيات التحتية الأساسية مقارنة بالأنشطة الإنتاجية وهذا نابع من الرؤية الجديدة التي بموجبها رأت الدواق بأن الدفعة القوية في مجال النفقات الاستثمارية العمومية يجب أن تتركز في تطوير وترقية هذا النوع من الاستثمار لما له من أهمية في دعم وتشجيع النشاطات الإنتاجية الخلاقة للثروة، فضلا عن كونها تساهم في جذب الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية لتطوير القطاعات

<sup>1</sup>Bilan du programme de soutien a la relance économique. Op.cit.Page 4.

البديلة.

إن الجزائر خلال هذه المرحلة الحاسمة حاولت أن تحذو حذو الاقتصاديات المتطورة وكذلك التي أصبح الاقتصاديات الصاعدة التي أولت أهمية خاصة لهذا الجانب الحيوي، مما سمح لها بتحقيق قفزة نوعية في وقت قياسي ككبلدان شرق آسيا مثلاً. إنه بحكم أهميتها في إشكالية التنمية الشاملة في الجزائر يتعين علينا في المباحث اللاحقة بعد إتمام عرض سياسات الإنعاش للفترة 2005-2009 التطرق وبشكل تفصيلي وتحليلي لمختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار العمومي في مجال البنيات التحتية للوقوف على أهميته، ومساهمته في تحقيق الأهداف التنموية الحاضرة والمستقبلية.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي كإطار عام للسياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر للفترة 2001-2004 يتطلب لنجاحه إرفاقه بتوجيهات وتعليمات من قبل الحكومة لضمان حسن سير وتنفيذ البرامج خصوصاً على المستوى المحلي. في هذا المجال تم اعتماد ما يلي:

- ضرورة وضع إطار مرجعي للتحرّك والعمل .
- ضرورة احترام وتطبيق التعليمات الصادرة عن رئيس الجمهورية .
- الالتزام بتوجيهات رئيس الحكومة .
- وضع لجان للمتابعة على مستوى الولايات .
- زيارات دورية لمتابعة وتقييم المشروعات.

أما بخصوص المحتوى القطاعي لهذا المخطط فإن التحدي الكبير الذي تم رفعه هو ضرورة النهوض بالقطاع الإنتاجي من خلال دعم وترقية الأنشطة الإنتاجية في مختلف الفروع ويأتي على رأسها الفلاحة والصيد البحري باعتماد 1668 مشروعاً خاصاً بالصناعة باعتماد 59 مشروعاً. إن الأولوية المعطاة للفلاحة والصيد البحري تنبع من الاختيارات الجديدة للدولة في السياسات، على اعتبار أن الفلاحة والصيد البحري يشكلان البديل الحقيقي للقطاع الصناعي المانفكتوري الذي يبقى يتميز بالأداء الضعيف على الرغم من محاولات التصحيح المتكررة عبر سياسات إعادة الهيكلة و الخوصصة . فالقطاعان يجب إعادة بعث نموّهما من خلال الاستغلال الأمثل لمؤهلاتهما ومن ثم الرهان عليهما للعب الأدوار الأولى في مجالي الاستثمار والتوظيف.

إن الدولة الجزائرية وشعورها منها بأهمية القطاع الفلاحي قامت بإدراج البرامج التنموية المخصصة لهذا القطاع ضمن مخطط وطني للتنمية الفلاحة، الهدف منه النهوض بالقطاع من خلال تبني سياسة فلاحيه تتمثل في تكثيف الإنتاج من المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، مع اعتماد الطرق الحديثة للإنتاج كالزراعة البلاستيكية،

مع تطوير وترقية الأنشطة المكتملة كالتخزين وإنشاء مصانع للتحويل. أضف إلى ذلك ترقية نشاط التربية الحيوانية ودعمه من خلال إجراءات تحفيزية ويتعلق الأمر بتوفير العلف بأسعار مخفضة مع حماية النظام البيئي الرعوي. إن الهدف من وراء هذه التدابير التي تضمنها المخطط هو تثبيت اليد العاملة في المناطق الريفية مع فتح الآفاق وكذا الفرص الحقيقية للتوظيف لإيقاف التزوح الريفي المتصاعد. إن الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الدولة في إطار مخطط الإنعاش صممت خصيصا لمواجهة التحديات الكبرى المرتبطة بالأمن الغذائي في وقت تشهد فيه أسعار المواد الغذائية ارتفاعا فاحشا في الأسواق العالمية، مما تسبب وباستمرار في ارتفاع فاتورة الغذاء ومن ثم تكريس التبعية الاستهلاكية. إن هذه الظروف التي تزامنت مع وضع عالمي يتميز بالتأزم على المستوى المالي والاقتصادي أصبحت تستدعي من الدولة إعداد سياسات في جانب الغذاء تتميز بالاعتماد أكثر على القدرات الذاتية من خلال تقديم الدعم للفلاحين بمنح قروض موجهة نحو الإنتاج بأدنى التكاليف، فضلا عن توفير كافة الشروط التي قد تساهم في رفع مردود دبة هذا القطاع الحيوي. إلى جانب النشاط الفلاحي اهتم مخطط الإنعاش بنشاطات أخرى ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني نخص بالذكر نشاط الصيد البحري الذي يمتلك هو الآخر من المؤهلات ما قد يجعله يلعب الأدوار الأولى في النمو. إن هذا القطاع بقي لفترة طويلة يعاني من التهميش علما أن الجزائر تمتلك شريطا ساحليا الأطول في كل منطقة شمال إفريقيا والمقدّر بـ 1200 كلم، هذا مع العلم أن هذا الشريط يحتوي على ثروة سمكية معتبرة بقيت لفترة طويلة دون الاستغلال المطلوب<sup>1</sup>. إن التدابير التي احتواها مخطط الإنعاش للنهوض بهذا القطاع تتمثل في التزويد بالعتاد وتوفير شروط الصيانة للأجهزة المتاحة إلى جانب منح الصيادين أجهزة للتبريد والتكييف للمحافظة على سلامة الإنتاج. كما استفاد هذا القطاع من تدابير مالية جد مخفضة في شكل مخصصات وقروض وتحفيزات جبائية وشبه جبائية وجمركية، فضلا عن معالجة كافة الديون المتراكمة لدى البنوك العمومية وهذا ما ورد في قانون المالية لعام 2001.

أما القطاع الصناعي فحضي هو الآخر باهتمام خاص من قبل مخطط الإنعاش عل الرغم من التراجع و الانكماش الكبير الذي عرفه منذ الصدمة البترولية لعام 1986. المخطط احتوى على مجموعة من التدابير التصحيحية التي تنسجم مع السياسات التي تم اعتمادها سابقا تمثلت في إعادة الاعتبار إلى 21 منطقة صناعية و 5 مناطق نشاط صناعي، بالإضافة لعمليات إعادة التأهيل لـ 38 وحدة صناعية<sup>2</sup>.

إن مخطط الإنعاش الاقتصادي المعتمد من طرف السلطات العمومية لم يكتفي فقط بدعم الأنشطة الاقتصادية

<sup>1</sup> عبو هودة. جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة. ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات. جامعة حسنية بن بوعلي الشلف 2008/12/12. ص 23-24.

<sup>2</sup>Bilan du programme de soutien a la relance économique. Op.cit.Page 07.

فحسب ، بل امتد أيضا ليشمل العديد من الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي بغرض التحسين النوعي للإطار المعيشي للسكان وفق ما تقتضيه طبيعة المرحلة. إن تطوير هذه الأنشطة تجسد من خلال إطلاق برامج للتنمية المحلية بقيمة 113 مليار دينار جزائري بالإضافة إلى ترتيبات أخرى تخص دعم التشغيل في المناطق التي تعاني من الحرمان والعزلة بتخصيص 16 مليار دينار لترقية الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة<sup>1</sup>. وفي جانب الحماية الاجتماعية تضمن المخطط إجراءات استثنائية للنهوض بالأنشطة الاجتماعية المتضمنة في سياسات التضامن و التي خصص لها غلافًا ماليًا قدر بـ 3 مليار دينار مع تخصيص 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المحرومة، فضلًا عن تخصيص 3 مليار دينار لتأطير سوق العمل. كما أولى مخطط الإنعاش أهمية خاصة للخدمات العمومية من خلال التزويد بتجهيزات هيكلية موجهة لتطوير البنى التحتية بمبلغ 210.5 مليار دينار، المبلغ الذي يشمل أيضا السكة الحديدية والأشغال العمومية والموانئ والمطارات والطرق. كما اهتم المخطط أيضا بتطوير الموارد البشرية التي خصص لها مبلغًا قدر بـ 90.3 مليار دينار لتغطية احتياجات السكان في مجال الصحة والتعليم والتكوين والثقافة والاتصال والبحث العلمي. إن تعزيز الجبهة الاجتماعية أصبح يمثل أكثر من تحدي بالنسبة للدولة بعد التفكك وعدم الاستقرار الذي عانت منه الجبهة الاجتماعية لسنوات طويلة. فالترتيبات التي اتخذت على هذا الصعيد يتوقع أن تعيد بناء الجسور وإعادة الانسجام بين السلطة والقاعدة، مما يوفر مناخًا مناسبًا يعزز من فرص نجاح المخططات الخماسية للإنعاش. كما اهتم مخطط الإنعاش بحماية البيئة والمحيط وكذا الحفاظ على التوازن البيئي والقضاء على كل المظاهر الملوثة للبيئة في الفضاء الريفي وفي المدن الساحلية والواحات وهي المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التكفل لضمان استدامة التنمية.

إن هذه التدابير التي أتت بها مخطط الإنعاش الاقتصادي و التي يتوقع أن تعزز الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية ستحتاج إلى نمو دائم ومكثف في التوظيف الذي يبقى بدوره متوقفا على مستوى الدعم الممنوح من قبل الدولة لهذا الجانب وكذلك الوتيرة التي تتم بها عملية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. فالجزائر أصبحت بموجب سياسات الإنعاش تتجه نحو تكوين مجتمع يتميز بما يلي<sup>2</sup>:

- المعرفة واكتساب التكنولوجيا.

- القضاء على كافة الفروقات بين الجنسين ويتعلق الأمر بنسبة الإناث إلى الذكور في التعليم بأطواره الثلاثة

- معدل الأمية لدى النساء بين 15 و 24 سنة مقارنة بالرجال.

- نسبة النساء الذين يتقاضون أجورًا خارج القطاع الفلاحي.

<sup>1</sup> عبو هودة. مرجع سابق ص 25 .

<sup>2</sup>Farial Fatima. Rapport National .Algérie1. Page 03. <http://www.actrav.courses.it.cilo.org>.

- حصة النساء من المقاعد في البرلمان وكذلك في المجالس المنتخبة على المستوى المحلي.
- في نهاية عرضنا لهذا المخطط الطموح أشير إلى أن الحوار الذي يجري بين السلطة وأطراف المجتمع المدني يعكس وجود ثلاثة رهانات أساسية للاقتصاد الجزائري على مستوى النمو وهي :
  - استخدام الاحتياطات من البترول والغاز لفائدة التطور الاقتصادي على المدى الطويل.
  - خلق النمو والتوظيف خارج قطاع المحروقات لاحتواء النمو الحاصل في عدد السكان الناشطين وتفادي الاضطرابات التي قد تسببها البطالة .
  - ضمان خدمات عمومية بنوعية عالية الذي قد يساهم في تحفيز الفئات النشطة من السكان فيا لمساهمة بطريقة جدية في تطوير كافة الأنشطة التي تشهدها الساحة الاقتصادية في الظرف الراهن.
- من المشروعات الكبرى التي تم اعتمادها من قبل الدولة تزامنا مع إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ،المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA"<sup>1</sup> الذي وضع خصيصا من أجل تمويل الاستثمارات الفلاحية الرامية لتحفيز الفلاحين على ممارسة أنشطة فلاحية مكثفة عن طريق التطوير و الاستخدام الموسع للطرق الحديثة للري مع اعتماد الأساليب الحديثة للزراعة في قطاع لازال يعاني من التقلبات المناخية ( قلة الأمطار والجفاف ) ، المتغير الذي يجعل من النشاط الفلاحي في الجزائر عرضة للأخطار والخسائر مع استمرار وجود ضعف هيكلية على مستوى الأداء.إن هذا المخطط النشط يتوقع أن يتم ترقيته بدعمه بإجراءات تمس بالدرجة الأولى قضية العقار الفلاحي التي تبقى في نظر الفلاحين المشكلة الأولى التي تعيق تطور ونمو القطاع . إن هذا الملف وما يمثل من أهمية يبقى إلى حد هذه الفترة ملفا عالقا لم تبث فيه الدولة نظرا لحساسيتها تعقيدات الكبيرة.

<sup>1</sup> Plan National De Développement Agricole.

## المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش والنمو الاقتصادي 2005 - 2009.

إن حرص السلطات العمومية على الاستمرار في تطبيق قواعد اقتصاد السوق وتكريس الانفتاح الاقتصادي كان يستدعي مزيدا من الدعم والتكفل المالي ، من خلال الاستمرار في تطبيق سياسة تنمية بإحلال المشاريع الكبرى باعتماد مخططا خماسيا جديدا للاستثمار العمومي ابتداء من سنة 2004 رصدت له الدولة مبلغا إجماليا قدر بـ 55 مليار دولار أمريكي تحت اسم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي<sup>1</sup>. كما شهدت هذه الفترة أيضا إطلاق برنامجين تكمليين آخرين. الأول يتعلق بدعم و تنمية ولايات الجنوب . والثاني يتعلق بتنمية مناطق الهضاب العليا، بحيث يكون مجموع الغلاف المالي المخصص للبرامج الاستثمارية العمومية للفترة 2004-2009 مقدرا بـ 150 مليار دولار أمريكي. إن هذا المبلغ الضخم من النفقات العمومية ينتظر أن يساهم في توفير الإطار الأفضل لمعيشة و حياة السكان، فضلا عن كونه سيعمل على توفير الأرضية والمناخ المناسب لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

كما أن الدولة ستسعى من خلال هذا البرنامج للحفاظ على المكاسب المحققة في إطار المخطط الخماسي الأول انطلاقا من أن المكاسب حتى وان لم تسمح بتحقيق كافة الأهداف إلا أنها تعد الإطار المناسب المشجع على الاستمرار في نفس النهج والسياسة التنموية .

إن تبني سياسة للاستثمار العمومي بالحجم المعلن عنه من قبل الدولة للدليل واضح عن الحجم الضخم من الأموال التي أصبحت تتراكم لدى الخزينة العمومية، وهي لأموال التي تتطلب البحث عن أفضل الطرق لاستهلاكها بتوظيفها في استثمارات حقيقية تعمل على تنمية الثروة الوطنية و بالتالي الابتعاد عن عمليات اكتناز الثروة التي تعني فرض التقشف الإجباري في وقت يحتاج فيه السكان إلى مزيد من الاستخدام للثروة عبر الاستهلاك والاستثمار . لذا يجب القول بان مجرد توفر موارد مالية بهذا الحجم في ظرف استثنائي يشهده سوق النفط العالمي قد لا يدوم طويلا لا يعطي بالضرورة الحق في التصرف فيها بأي شكل ،انطلاقا من أن تجربة السنوات السابقة تعطي دروسا في مجال استخدام الأموال العمومية . فالجزائر توفر لها في مراحل معينة كم هائل من الموارد المالية إلا أن سوء الاستخدام غياب الفعالية كانا سببا في تبيد الثروة الوطنية. لذا أرى انه حان الوقت لتدارك الوضع و بأسرع ما يمكن بالأخذ بعين الاعتبار كل النقائص المرتبطة بالاستثمار العمومي و اعتماد سياسة واضحة للاستثمار يكون فيها للقطاع الخاص كلمته ووزنه إلى جانب القطاع العمومي.

<sup>1</sup> Ambassade d'Algérie en suisse. Consolidation et soutien a la croissance économique .Page 1.

المطلب الأول : أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

كما كان الحال بالنسبة للمخطط الخماسي الأول فان البرنامج التكميلي لدعم النمو حددت له الدولة مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها على النحو التالي<sup>1</sup>:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار من خلال سن الكثير من النصوص التنظيمية فضلا عن تبني كل التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال أحداث تعديلات على مستوى قانون الاستثمار لجعله يتكيف بشكل أفضل مع تطلعات و رغبات المستثمرين.
- انتهاج سياسات باتجاه ترقية الشراكة والخصوصية ، مع اعتماد سياسات محفزة على التوظيف وترقية المنافسة.
- مواصلة التكييف المالي والاقتصادي مع الأوضاع الدولية للسماح باندماج أفضل في هذه الفضاءات وهي الهدف الذي يندرج في إطار التحديات الكبرى التي يرفعها الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة. كما يعد تحسين الإطار المعيشي للسكان من الأهداف الكبرى التي تأتي على رأس القائمة كما سنكتشف ذلك من خلال عرضنا لهيكل البرنامج التكميلي.

المطلب الثاني: هيكل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

يمكن تلخيص المحاور الكبرى التي تضمنها المخطط التكميلي للفترة 2005-2009 على النحو التالي<sup>2</sup>:

- تحسين الإطار المعيشي للسكان بتوفير كافق المتطلبات التي تليق بحياة أفضل للمواطن الجزائري في غالبية المناطق، ونذكر بالخصوص السكن والتعليم والتكوين المهني والصحة، مع السعي لإزالة كل التشوهات وكذا مظاهر التخلف والحرمان في مناطق عدة من التراب الوطني. إن هذا المحور الهام في إستراتيجية التغيير المعتمدة خلال هذه المرحلة سيعمل على ترقية العنصر البشري بما يكفل له المشاركة الجادة في النمو. إن تحسين الظروف المعيشية للفئة النشطة من السكان سيكون عاملا منسظا ومحفزا مما سينعكس إيجابا على أداءها ومرد وديتها ، وهو ما لوحظ في الكثير من الدول التي عرفت تطورا ملحوظا في السنوات القليلة الأخيرة. شعورا منه بهذه الأهمية رصدت السلطات العمومية لهذا المحور 25 مليار دولار أمريكي.

- تطوير البنيات التحتية ويشمل ذلك المنشآت الأساسية القاعدية من طرقات ومطارات وسكة حديدية

<sup>1</sup> عبو هودة. مرجع سابق ص17.

<sup>2</sup> Medibtikar.Eu.General Profile of Algeria .Tuesday 6 February 2007.

<http://www.mebtikar.eu/general-economic.profile.of.html>.



وسدود وأشغال عمومية وتمهئة الإقليم، التي رصد لها غلafa ماليًا يعادل 22 مليار دولار أمريكي.

- تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا لفك العزلة عنها وهي النشاطات التي رصد لها مبلغ مالي يقدر بـ 10 مليار دولار أمريكي.

- دعم التنمية الاقتصادية ويشمل التنمية الفلاحية والريفية وتطوير الصناعة بمختلف فروعها، مع التركيز على تطوير وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة التقليدية، فضلا عن تطوير نشاط الصيد البحري وترقية الاستثمار السياحي. هذا المحور رصد له مبلغ 04 مليار دولار أمريكي.

- عصره المصالح العمومية ويشمل ذلك تحديث قطاع الخدمات العمومية ذات الارتباط المباشر بحياة المواطنين ونذكر هنا قطاعات العدالة والمالية والتجارة والبريد والاتصال... الخ. هذا المحور حدد له مبلغ 03 مليار دولار أمريكي.

- تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال كشبكة الهاتف والهاتف النقال وفضاء الانترنت. هذه النشاطات خصص لها مبلغ 01 مليار دولار أمريكي.

بملاحظة هيكل توزيع النفقات الذي شمله هذا المخطط يتضح لنا جليا ترتيب الأولويات، حيث يأتي المحوران الأول والثاني على رأس القائمة بامتصاصهما على التوالي 48.4% و 40.5% من الغلاف المالي الإجمالي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حجم التحديات التي ترفعها الدولة في هذين المجالين الحيويين اللذان بقيا لفترة طويلة يعانين من الضعف، مما انعكس سلبا على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية التي بدورها أدت في فترة من الفترات إلى التفكك الاجتماعي الذي تسبب في حدوث الأزمة المتعددة الأبعاد التي كادت أن تعصف بكل مقومات الدولة الجزائرية<sup>1</sup>.

بحسب القطاعات فإن حصة الأسد استحوذت عليها البرامج الخاصة بتطوير البنيات التحتية الأساسية. إن الغاية التي تنشدها الدولة من وراء تركيزها للنفقات الاستثمارية العمومية في هذا المجال هو الاستدراك السريع للتأخر والعجز المتراكم في الطلب الاجتماعي المتعلق بالسكن، التعليم، الصحة، النقل... الخ. إن الدولة من خلال هذه الرؤية أرادت استعادة دورها الاقتصادي المفقود بعد فترة تراجع دامت لسنوات. إن التركيز الكبير على

<sup>1</sup>Les grandes lignes du programme complémentaire de soutien a la croissance.2004/2009.

تطوير البنى التحتية يستمد تبريره من تجارب الدول في هذا الميدان . فالملاحظات تشير إلى أن البلدان التي تمتلك شبكة متطورة من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية هي البلدان المتقدمة والغنية ، ومن ثم فإن العلاقة السببية بين مخزون البنى التحتية والنمو الاقتصادي تبقى موضوع إشكالية مطروحة للنقاش . في هذا الصدد تباينت الآراء ، فمن الباحثين من يرى في البنى التحتية العامل الحاسم في التنمية ومنهم من يرى غياب هذا الارتباط أي ضعف استجابة النمو للتغيرات الحاصلة في هذا الميدان. في الجزائر النشاط الحكومي في مجال الاستثمار العمومي تجسد من خلال اعتماد الأطروحة التي تقضي بضرورة ربط النمو بتطوير الهياكل والبنى التحتية الأساسية، وهو الاتجاه الذي تجسد على أرض الواقع بإطلاق مجموعة من المشروعات التي تضمنها المخطط التكميلي التي أوردتها على النحو التالي<sup>1</sup>:

- إنجاز مليون وحدة سكنية من خلال اعتماد صيغ متعددة للسكن، كالسكن التساهمي و الريفي و الإيجازي الترقوي والنمط الاجتماعي.

- تطوير مؤسسات النظام التربوي في كل أطواره.

- دعم الهياكل والبنيات التحتية الخاصة بقطاع الصحة من خلال إنجاز 17 مستشفى و 55 مجمع استشفائي

- توسيع شبكات التزويد بالكهرباء لفائدة ما يقرب من 400000 مسكن جديد، والتزوي بالغاز لنحو مليون مستفيد جديد، فضلا عن التزويد بالماء الصالح للشرب.

- ترقية التوظيف والتضامن الاجتماعي من خلال بناء 150000 محل تجاري لفائدة العاطلين عن العمل في

كافة البلديات، مع دعم برامج البلديات الموجهة لتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا التي تشكل أهم محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية الأساسية فإن البرنامج التكميلي احتوى على مشروعات لفتح ورشات كبرى في مجالات متعددة كالنقل ، حيث اعتمدت إستراتيجية عصرنه شبكات النقل بالسكة الحديدية للمنطقة الشمالية لمسافة تقدر بنحو 1220 كلم ، مع توفير الإنارة لشبكة الطرقات لمسافة تقدر بـ 2000

كلم . البرنامج احتوى أيضا على تدابير لإتمام إنجاز مترو الجزائر العاصمة مع تزويده بكافة الأجهزة الضرورية،

<sup>1</sup> Ambassade d'Algérie en suisse.Op.cit.Page 01.

فضلا عن مشروع لإقامة خطوط الترام واي " tram way " في كافة المدن الكبرى<sup>1</sup>. أما عن الأشغال العامة فالندابير تمحورت حول تطوير شبكة الطرقات من خلال مشروع ضخم للطريق السيار شرق غرب لمسافة 1213 كلم، مع إعادة الاعتبار لشبكة الطرقات القائمة و دعم وتطوير الهياكل الخاصة بالمطارات والموانئ للسماح لها بالانسجام أكثر مع الحركية الجديدة التي تشهدها نتيجة الانفتاح الاقتصادي . أما عن قطاع المياه فهو الآخر تدعم من خلال اعتماد العديد من المشروعات كإنجاز 08 سدود و08 محولات كبرى للمياه و إعادة الاعتبار لنحو 20 محطة لتصفية المياه بالإضافة إلى مشاريع أخرى لا تقل أهمية كمشروع تحليه مياه البحر مثلا.

إن البرنامج التكميلي الذي جاء خصيصا لاستكمال النشاطات و دعم نتائج المخطط الخماسي الأول لم يكن ليغفل عن دعم وتطوير أنشطة ذات الطابع الاقتصادي والخدمي ، تجلّى ذلك من خلال الموارد المخصصة للتنمية الريفية والفلاحة وعصرنه الخدمات العمومية وتطوير المقدرات في مجالات حيوية كالتيكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

إن من الأمور التي نرى ضرورة مناقشتها قبل عرضنا لنتائج وانعكاسات مخططات الإنعاش الاقتصادي هي الإستراتيجية التي اعتمدها الدولة في إطار مخططات الإنعاش لإعادة الاعتبار و التطوير السريع للبنى التحتية الأساسية باعتبارها المحور الذي نال حصة الأسد من إجمالي الغلاف المالي المخصص للمخطط الخماسي الثاني 2005- 2009 وهي النقطة التي سأعرض إليها في المطلب الموالي.

<sup>1</sup> Ambassade d'Algérie en suisse. Op.cit.Page 02.

## المطلب الثالث : أهمية تطوير البنى التحتية كمحور أساسي في المخطط الخماسي الثاني 2005 - 2009.

إن القيود في جانب المالية العامة التي كانت في فترة من الفترات أحد مواطن ضعف وتهديد بالنسبة للاقتصاد الوطني تذللت بشكل شبه كلي بسبب الارتفاع الحاصل في أسعار المحروقات ، هذا الوضع المالي المريح ساهم في تحقيق فوائض معتبرة في جانب إيرادات الميزانية، مما أعطى فرصة سانحة للسلطات العمومية لإبقاء النفقات الاستثمارية في مستوى عالي . من هنا نقول أن المشكلة بالنسبة للاقتصاد الجزائري تبقى تخص بالدرجة الأولى جانب الفعالية أي فعالية سياسات الإنفاق العمومي وكذلك طريقة حوكمة البنى التحتية الناجمة عنها وليس حجم الموارد المالية التي يتم ضخها . على هذا الأساس وبالاستناد إلى النتائج المسجلة في الفترات السابقة، يمكننا القول بأن مرد وديق وكذا تأثير هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي يكاد يكون ضعيفا، بمعنى أن النمو الذي تحقق لم يرقى إلى مستوى وحجم هذه النفقات. بناء على هذه المعايير التي سيتم التحقق من صحتها كما سيأتي معنا لاحقا يتعين علينا البحث عن الأسباب التي تقف دائما خلف الأداء المتواضع والمعاكس على مستوى النمو وفي هذا الشأن نقوم بطرح السؤال الآتي. هل التأثير الضعيف على النمو من قبل النفقات الاستثمارية العمومية في مجال البنى التحتية والكثير من المشروعات العامة الأخرى سيظل باستمرار يستخدم كتبرير للحكم على فشل أي محاولة تقوم بها الدولة للتصحيح، أم أن هذا التأثير الضعيف على النمو يطرح فقط مشكلة مردودتي الاستثمار العمومي ؟

للإجابة عن هذا السؤال سنعتمد على الدراسات النظرية والأبحاث التطبيقية التي تؤكد على الدور المتعاظم للنفقات العمومية كعامل حاسم في تحقيق النمو الاقتصادي الذي شاهده العديد من الدول في السنوات الأخيرة ، و أن تركز رأس المال الاستثماري في البنى التحتية الأساسية أدى في الكثير من الأحيان إلى تحسن ملحوظ في الأداء، فضلا عن كون هذه الاستثمارات قد تمثل مصدرا لرفع الإنتاجية الكلية للعناصر. إن نظرية النمو الداخلي تعطي تصورا متجددا لدور الدولة، فالسياسة الاقتصادية في معناها الواسع قد تلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي، كما إن وجود ما يطلق عليه الاقتصاديات الخارجية يمكن تبريره انطلاقا من كون الدولة باستطاعتها بواسطة السياسات الاقتصادية التي تتبناها توجيه المتعاملون الخواص لممارسة نشاطات ذات المساهمة الفعالة في بعث و خلق النمو. هذه السياسات تركز أساسا على استخدام الأدوات التقليدية كفرض الضرائب والدعم وسياسات الإنفاق العام المباشر الموجهة لإقامة البنى التحتية الأساسية . إن نظرية النمو الداخلي

the endogenous growth theory ترى أن هناك مجموعة من العناصر الأساسية التي بإمكانها التأثير على معدل النمو الاقتصادي التي أخصها كالتالي<sup>1</sup>:

- الإمكانيات والفرص المتاحة لتراكم رأس المال الفيزيائي المادي .

- أن الاستثمار في رأس المال الفيزيائي الذي قد تقوم به مؤسسة ما لن يحدث نموا في إنتاجها فحسب، بل سيسمح برفع إنتاجية بقية المؤسسات من خلال ظاهري التعلم والممارسة التطبيقية.

- البحث والتطوير بلحتم أن النمو الاقتصادي يبقى مصدره بشكل كبير التجديدات التي تحدثها المشروعات في التجهيزات وحتى المعارف بهدف تحقيق أعلى الأرباح في محيط أصبح يتميز بدرجة عالية من المنافسة

- التأثير الايجابي للبنيات التحتية العمومية الذي أصبح يطرح للنقاش للوقوف على الدور المحوري الذي تلعبه البنيات التحتية في خلق وبعث النمو، هذا النقاش الذي يستند بالأساس على الأبحاث والدراسات التجريبية التي تستمد فكرتها من نظرية الدفع القوية "لروزشتاي رودان Rostein Rodhan". فحسب هذه النظرية التطورات التي تحدث في جانب البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ستكون عاملا حاسما ومحفزا في حدوث الإقلاع الاقتصادي . كما تجب الإشارة أيضا إلى أن تأثير البنيات التحتية على النمو يبقى هو الآخر مرتبطا بعوامل ذات أهمية ، نذكر منه حجم السوق و درجة توسعه ومدى انتشار اقتصاديات الحج . كما يتوقع من تطوير البنيات التحتية أن تلعب دورا مهما في التأثير على الاستثمار الخاص الذي قد يساهم في رفع مرد وديق تسيير رأس المال البشري والعمل، مما سيحدث ارتفاعا في مردودية الاستثمارات و مستوى الطلب الاستثماري كنتيجة لذلك.

إن التأثير الايجابي على النمو للبنيات التحتية كشكل من النفقات العمومية يستدعي حسب الكثيرين إعادة النظر في الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة كطرف أساسي إلى جانب بقية المتعاملين. في هذا الإطار تعددت النقاشات والآراء التي كلها تجمع على الدور المتجدد للدولة في هذا الميدان .فالبنك الدولي ومن خلال تقاريره التي يعدها منذ سنة 1990 يؤكد ويتقبل الدور والأهمية التي يلعبها القطاع العام كطرف توكل له مهمة القيام

<sup>1</sup> Y.Benabdallah .Le développement des infrastructures en Algérie .Quels effets sur la croissance économique et l'environnement. Cread .Page 02.

بهذا النوع من الاستثمارات وهذا للأسباب الآتية:

- وزن وثقل القطاع العام مقابل ضعف القطاع الخاص في العديد من البلدان.
  - بقاء الحكومات في الكثير من البلدان النامية تلعب الدور الأول والمسئول عن البنيات التحتية.
  - حتى وإن تدخل القطاع الخاص الديناميكي، فإن الكثير من النشاطات في هذا الجانب تبقى حكرا على الدولة نذكر من ذلك الطرقات و الأشغال العمومية الخ...
  - كون القطاع العام قويا وفعالا سيشكل السند لدعم وتسهيل مشاركة القطاع الخاص.
  - الكثير من الحكومات في البلاد النامية تحول دون دخول أطراف أخرى في ممارسة نشاط الاستثمار في البنيات التحتية وكذا تسييرها من زاوية الحفاظ على مصالحها السياسية بالدرجة الأولى . فوجودها وانتشارها على هذا المستوى سيمنحها الفرصة للعب الأدوار الأولى، لا كجها ز تنفيذي فحسب، بل كطرف أساسي في اللعبة الاقتصادية مما يؤدي بالنتيجة إلى الاستحواذ على الفوائض و الربوع المحققة.
- إن الدراسات التي أجريت حول مدى تأثير البنيات التحتية على النمو أعطت نتائج متباينة . في الوقت الذي يرى البنك الدولي أن النمو الكبير الذي حققته الكثير من الدول الآسيوية ارتبط بتطور البنيات التحتية وكذا الدور الكبير الذي لعبته الدولة ومؤسساتها في هذا المجال ، نجد أن العكس حدث تماما في إفريقيا. ففي هذه القارة تم فعلا توجيه الكثير من الموارد كما هو الحال في الجزائر لإقامة بنيات تحتية جديدة، غير أن هذه الاستثمارات أهملت الدور الكبير الذي بإمكان الصيانة أن تلعبه في الحفاظ على سلامة ومردودية الاستثمارات. بالنتيجة وعلى عكس ما جرى ويجري في آسيا يلاحظ تدهور كبير في الهياكل والتجهيزات في الكثير من البلاد الإفريقية متسببا بالنتيجة في ضعف وغياب الارتباط بين النمو والاستثمار العمومي . إن هذا الضعف يبقى للأسف الواقع الملازم للعديد من البلدان الإفريقية وهو يترجم فشل السياسات الحكومية في إدارة مخزوناتنا من البنيات التحتية في ذات الوقت الذي حدث فيه تراكم كبير في الأعباء التي تتحملها الحكومات باعتبارها المسئول الأول عنها. وفيما يخص الجزائر نلاحظ أن التطور الملحوظ في جانب البنيات التحتية ارتبط بشكل كبير ومباشر بالسياسة المتبناة منذ عام 2001 الرامية إلى إعادة الاعتبار لدور الدولة في هذا المجال الذي قد يكون احد مفاتيح النمو والتطور في السنوات المقبلة.
- إن الدور المتجدد للدولة وأهميته في هذه المرحلة قد يجدر تبريره من كون الدولة في الجزائر تبقى هي الخنك ر والمتصرف الأول في الثروات الطبيعية مما يتيح لها فرصة لعب الأدوار الأولى في جانبي الاستثمار والنمو. إن هذه الأدوار تدعمت بشكل أكبر بعد المستوي القياسي الذي بلغته المدخرات على مستوى الميزانية العامة نتيجة الفوائض المحققة من صادرات المحروقات. فالجباية البترولية ظلت تمثل الأداة الأولى بيد الدولة لتعبئة الادخار

بالشكّل الذي يتيح عودة سريعة للنشاطات الحكومية خصوصا على النطاق المحلي من خلال إطلاق برامج تنموية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي . إن الدولة من خلال هذه العودة المتجددة أرادت استدراك الأوضاع على كافة المستويات بعد أن كادت الأمور تقلت منها بسبب انتهاجه سياسة التراجع والانسحاب التدريجي خصوصا في مرحلة الإصلاحات. كما تجب الإشارة أيضا إلى أن هذه العودة تعززت بشكل أكبر بعدا الدور المحتشم الذي أبداه القطاع الخاص في المجال الإنتاجي على الرغم من الامتيازات التي تحصل عليها. فمعظم نشاط هذا القطاع انحصر في جانب الاستيراد والتجارة ، دون أن يكون له أثر بالغ على النمو والتوظيف، بل الأكثر من ذلك القطاع ظل يستنزف الأموال العامة من خلال الاعتمادات الممنوحة له في إطار برامج وسياسات خاصة ، الوضع الذي ترتب عنه فساد مالي كبير مما عزز فكرة الرجوع السريع والمتجدد للدولة باتجاه حماية المال العام ومن ثم ممارسة الرقابة على استخدام المال العام من قبل القطاعين العام والخاص على حد سواء. إن هذه الرؤية تجسدت على أرض الواقع من خلال إطلاق برنامجين ضخمين للاستثمار العمومي للفترة 2001-2009، البرنامجان اللذان أطلقتتهما السلطات العمومية لصالح الهيئات والمؤسسات المحلية واللذان يتوقع منهما إحداث تغييرات مهمة باتجاه انجاز تنمية محلية تسمح بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. إن هذه السياسات الطموحة على الرغم من أهميتها في هذه المرحلة إلا أنها لم تسلم من الانتقادات ، حيث رأت بعض الأوساط أنه كان من الأجدر استثمار الأموال الضخمة المتراكمة في شكل ادخار دون استعماله من زاوية الحفاظ بشكل ثابت على الثروة الصافية . إن هذا الرأي استند بالأساس إلى التجربة الناجحة لدولة النرويج في إدارة مدخراتها وفي ذات الوقت فشل العديد من البلدان النفطية التي استخدمت مدخراتها. إن هذا الرأي الذي تبنته هيئات رسمية دولية على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تكشف لنا عن محاولات هذه الهيئات طمس فشل سياساتهما وبرامجهما المطبقة في الجزائر بحكم النتائج والانعكاسات الخطيرة لها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي كما جاء معنا في الفصول السابقة. إن التفشي الكبير للبطالة وتراجع النمو في قطاعات حساسة وهامة كقطاع الصناعة والفلاحة يجعلنا نعتقد بضرورة وحمية استخدام الأموال العمومية في المجال الاستثماري الإنتاجي مع مراعاة شروط ومتطلبات الاستثمار لضمان نجاحه. فالمشكل في اعتقادنا لا يكمن في الاستثمار في حد ذاته بل في فعاليته التي تبقى بناء على تجارب سابقة مفقودة ومن ثم يتعين على الدولة حرصا منها على نجاح الاستثمارات معالجة كل النقائص التي تم ملاحظتها والمرتبطة أساسا بشركات الانجاز وقدراتها على إنهاء تنفيذ البرامج بأقل التكاليف وفقا للمعايير والشروط المعمول بها دوليا، مع توفير مناخ ملائم للاستثمار أيضا . إن إطلاق برامج للاستثمار العمومي في الجزائر أصبحت فكرة تبناها الدولة وبقوة ، خصوصا إذا علمنا أن الاستثمارات الغير عمومية سجلت تراجعا ملحوظا خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 22% عام 1995 إلى 14% فقط عام 1999، التراجع الذي قد نفسره من خلال الارتفاع الذي حصل في جانب الاستثمار العمومي الذي استحوذ عليه بشكل كبير قطاع المحروقات ، مع الإشارة إلى أن جانب كبير من الاستثمارات العمومية لم يكن تأثيرها قويا لا على التوظيف ولا على مستوى

إنتاج بقية القطاعات خصوصا الصناعة التي بقي أداءها ضعيفا، مع تسجيل تذبذب في أداء القطاع الفلاحي الذي لازال يعتمد على المتغير الخارجي في المناخ. إن الاقتصاد الوطني بحكم كونه اقتصاد ريع بامتياز فإن سياسة الاستثمار العمومي كانت ولا تزال موجهة باتجاه تطوير وترقية قطاع المحروقات حيث تستحوذ شركة سونا طراك لوحدها على ما يقرب من 80% من إجمالي الاستثمارات التي في معظمها سخرت لتجديد أصول مركبات الغاز الطبيعي وكذا عمليات البحث والتنقيب<sup>1</sup>. إن هذه السياسة الاقتصادية تعكس لنا بوضوح سلوك السلطات العمومية الذي يظل هدفه الأساسي التركيز بشكل شبه حصري على قطاع واحد، علم أن هذا السلوك دفع ومنذ فترة بعيدة باتجاه نشوء قطبية اقتصادية أقل ما يقال عنها أنها تسبب في حدوث اختلال قطاعي واضح. إن إقامة قطبا اقتصاديا في الجزائر على درجة عالية من التفضيل والتركيز من قبل الدولة ظل يمثل مصدر إعاقة نمو وتطور القطاع الأولي " le secteur primaire " الذي إن أحسن التكفل به سيكون مفتاح الحل للكثير من المشكلات في مقدمتها مشكلة البطالة. إن الاستثمارات الثقيلة التي تشكل الإضافات الحقيقية لرصيد الأمة من رأس المال التي تحتاج إلى بنى تحتية تبقى في الجزائر خارج اهتمامات القطاع الخاص والأمر قد يعود لأسباب عدة منها عدم وجود سوق مالي متطور فادر على تعبئة الموارد بما يتيح تبني سياسات تعمل على جذب الخواص نحو هذا النوع من الاستثمارات ذات العائد المنخفض نسبيا مقارنة بالاستثمارات البديلة. فكون عائد الاستثمارات الثقيلة لا يتحقق إلا في المدى البعيد فإن القطاع الخاص في الجزائر بالنظر إلى تجربته كان دائما يفضل الابتعاد عنها لا بسبب قلة المصادر التمويلية، بل بسبب الطبيعة التاريخية لها المتمثلة في غياب التزعة المقاولاتية في هذا المجال التي تظل حكرا للقطاع العام. كما يمكن إضافة سببا آخر نراه مهما في حالة الجزائر وهو ذا طبيعة سوسيو سياسية. إن اليسر المالي الذي عرفته الجزائر على مستوى الميزانية بعد الأزمة الخانقة لم يصاحبه تحسنا ملحوظا في المستوى المعيشي للسكان، مما ولد الشكوك حول قدرة الدولة في الاستجابة للمتطلبات السكانية الملحة و بالنتيجة اتساع الهوة بين السلطة و السكان. شعورا بهذا التباعد وكذلك الخطر الذي قد يهدد الجبهة الاجتماعية، سارعت الدولة عبر سياساته الاتفاقية المباشرة بتعجيل تنفيذ برامج ضخمة تتعلق بتطوير البنى التحتية الأساسية، وهي المشروعات التي دعمتها الحكومة بقوة من خلال توفير إمكانيات ووسائل معتبرة للانجاز محلية وأجنبية لتتخطى مشكلة الانجاز التي تمثل النقطة السوداء بالنسبة للمشروعات العمومية.

إن هذا التوجه الذي يعكس رغبة الدولة في إيجاد التوافق المفقود يمكننا التماسه من خلال هيكل توزيع النفقات العمومية الذي يعكس تطور ملحوظ لميزانية التجهيز ابتداء من عام 2001، مع الإشارة أيضا إلى تجاوز ميزانية

<sup>1</sup>Bahiri .K. La politique économique en question, entre chômage et choix d'investissements. El watan 21 janvier 2008. Page 05.



التجهيز لميزانية التسيير ابتداء من سنة 2006 الأمر الذي يؤكد توجهات سياسة النفقات في هذه المرحلة. الأمر الآخر الذي يتعين التأكيد عليه هو أن ميزانية التجهيز في الجزائر عرفت ابتداء من سنة 2007 ارتفاعات معتبرة التي يعود السبب إلى إعادة تقييم برنامجي الإنعاش الاقتصادي وكذلك برامج تنمية الجنوب والهضاب .

ومما تجب الإشارة إليه بخصوص سياسة النفقات الترتيبات التي اتخذت من قبل الدولة في جانب الميزانية لتجنب الأخطار المحتملة من اتساع حجم المديونية العمومية . في هذا الإطار ترتيبات جبائية اتخذت مكنت من إنشاء صندوقا لضبط الموارد لمجابهة الطوارئ ، الصندوق الذي قد تلجأ إليه الحكومة لضمان استمرار وتيرة إنجاز المشروعات خصوصا في حالة حدوث تقلبات حادة في أسعار المحروقات . إن تراكم موارد مالية ضخمة في صندوق ضبط الموارد سيمكن الدولة من الاستمرار في تبني سياسة مالية مدعومة في المدى الوسيط وهو التوجه الذي أكدته مجلة النفقات العمومية الصادرة عن البنك الدولي عام 2007. وفيما يتعلق بالمديونية العمومية بمكونها الخارجي فإن الدولة أصبح بمقدورها التحكم فيها بشكل أفضل على المدى الطويل نتيجة اليسر المالي، إذ أنها تراجعت إلى أدنى مستوياتها (أقل من 30% في السنوات الأخيرة).

إن الجهود الاستثمارية الكبيرة الذي المبذول في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2009 الذي يتوقع استمراره خلال السنوات المقبلة يكشف عن رغبة الدولة الفعلية في تجاوز التأخر الملحوظ في مجال الإنشاءات الأساسية وكذلك التعمير. وفي هذا الصدد انتقلت نسبة الاستثمارات في البنيات التحتية من 8.9% عام 2000 إلى 48% عام 2006. وفيما يلي جدول عن توزيع الاستثمارات في البنيات التحتية الاقتصادية معبرا عنها بالنسبة المئوية من ميزانية التجهيز<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Y.Benabdallah. Op.cit.Page11.

جدول رقم 28: الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية بالنسبة المؤوية من ميزانية التجهيز. الوحدة: (%)

البيانات / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
مجموع البنية التحتية الاقتصادية	8.90	16.0	19.3	19.3	12.8	40.9	47.5	29.9
الطرق	4.7	9.6	10.9	10.3	6.6	25.7	21.9	15.7
الموانئ	0.8	1.5	1.4	1.5	1.3	1.3	2.10	1.5
المطارات والأرصاد الجوية	1.42	1.10	1.5	2.3	2.6	1.7	0.5	1.4
السكة الحديدية	2.00	3.8	5.5	5.2	2.3	12.3	23.0	11.3

المصدر: البنك الدولي مجلة النفقات العامة. أوت 2007.

إن إستراتيجية الدولة في مجال الاستثمار تتجلى لنا بوضوح من خلال أرقام الجدول أعلاه الذي يشير إلى الأهمية المعطاة إلى قطاع النقل لما له من دور في تطوير الأنشطة الاقتصادية، ويشمل ذلك الطرق والموانئ والمطارات والسكة الحديدية. هذه الاستثمارات نالت حصة الأسد من الغلاف المالي المخصص للبرنامج التكميلي، حيث تجاوزت حصتها 40% من مجموع المبالغ مع إضافة مخصصات تتعلق ببنية اقتصادية أخرى كالكهرباء والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال التي كانت بدورها محل اهتمام وعناية من قبل المخطط الخماسي الثاني. إن الأولوية التي منحت لقطاع النقل وبالخصوص النقل البري ترجع بالدرجة الأولى إلى أهميته من حيث كونه لازال يشكل الوسيلة الأكثر استخداما لنقل الأشخاص والبضائع في الجزائر. كما أن تطويره جاء استجابة للحركية الاقتصادية التي عرفتها البلاد بموجب الانفتاح الاقتصادي التي كان من مظاهرها حدوث نمو كبير في حركة الطرق من خلال النمو السريع لحظيرة الركاب، فضلا عن النمو الحاصل في جانب قدرات الحمولة بسبب تعدد أنشطة القطاع الخاص. بالرغم من التركيز الكبير على قطاع النقل في مجال الاستثمارات القاعدية، تبقى سياسات الإنفاق العمومي المتبناة من طرف الدولة في هذا المجال عاجزة عن تدارك كل النقائص، المتمثلة في تأخر عمليات الإنجاز وما ترتب عنها من تراكم في الأعباء بسبب عمليات إعادة

التقييم المستمرة لهذه المشروعات ، فضلا عن ترددي ملحوظ في وضعية الطرقات لقلة الصيانة أو انعدامها . إن الصيانة الدورية للطرقات وفقا للمعايير والشروط المعمول بها دوليا تتطلب معالجة في حدود 10% سنويا في حين أن هذا المعدل لا يتعدى حدود 3.6% بالنسبة لمعظم الطرقات الوطنية<sup>1</sup>.

أما فيما يتعلق بالطريق السيار الذي يمثل أهم مرفق ضمن شبكة الطرقات، فالجزائر تبقى من البلدان التي عرفت تأخرا ملحوظا من حيث الانجاز. ففي الوقت الذي تشهد فيه حظيرة السيارات ارتفاعا كبيرا ، الجزائر لازالت إلى غاية زمن غير بعيد تمتلك شبكة من الطريق السيار تكاد لا تذكر 1 كلم لكل 750 كلم من الطرقات الملبسة في حين نجد الجارتين تونس والمغرب تجاوزتا هذا الرقم بكثير 90 كلم و56 كلم على التوالي، علما أن إمكانيات الجزائر المالية الموجهة لتطوير هذه الشبكة تفوق بكثير نظيرتها في البلدين . في ظل هذا التأخر ورغبة منها في تطوير وعصرنه شبكة الطرقات أولت الحكومة من خلال المخطط التكميلي 2005-2009 أهمية فائقة للطرقات ،تحلى ذلك من خلال إطلاق برنامجا ضخم لانجاز الطريق السيار شرق غرب الذي عرف ابتداء من سنة 2005 وتيرة انجاز سريعة من خلال اعتماد سياسة جديدة تقوم على أساس الصرامة والفعالية النقطة السوداء بالنسبة لشركات الانجاز المحلية. إن هذه النقائص شجعت و دفعت باتجاه اعتماد سياسة الشراكة مع مؤسسات أجنبية ذات الخبرة في ميدان الانجاز التي توكل إليها هذه المهمة مع الحرص على إنهاء تنفيذ البرامج بجودة عالية و في زمن قياسي.

إن عصرنه قطاع النقل وشبكة الطرقات شكلا معا المحاور الكبرى لمخططات الإنعاش، لا لكونهما ارتبطا بأهداف تنموية داخلية فحسب ،بل لأنهما ارتبطا بأهداف أوسع و اشمل تندرج في إطار مشروع الوحدة المغاربة الذي تضمن انجاز طريقا سيارا بطول 7000 كلم يربط نوا قشربطرابلس الليبية، هذا المشروع الضخم الذي يدخل في إطار تنسيق السياسات الرامية إلى تسهيل حركة الأشخاص والبضائع بما يكفل لهذه البلدان استغلال أمثل للموارد والإمكانيات لتحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة. إن الجزائر في إطار هذا المشروع الطموح تكفلت بانجاز 1126 كلم من الطريق السيار يربط المنطقة الشرقية بالمنطقة الغربية والمتوقع أن يصبح هذا المشروع عملي بحلول سنة 2009 . إن الطريق السيار سيقطع 18 ولاية ويتوقع أن يغطي 4% من

<sup>1</sup> Y.Benabdallah .Op.cit.Page13.

التراب الوطني، فضلا عن كونه يمثل أحد المحاور الأساسية لمضمون المخطط التكميلي لدعم النمو<sup>1</sup>. إن مما ينتظر من إنجاز هذا الطريق هو تسهيل حركة مرور الأشخاص والبضائع فضلا عن كونه سيشكل المتنفس الحقيقي للاقتصاد الوطني. بمساهمته في إنعاش العديد من النشاطات الحيوية في مجال الصناعة و التجارة على وجه التحديد . كما تضمن مخطط الإنعاش طريقا سيارا ثانيا خاص بالمضاب العليا يربط الجنوب بالشمال الذي يتوقع أن يغطي 12 ولاية. المشروع يهدف إلى خدمة الأقطاب الاقتصادية المتواجدة في الشمال الساحلي والمناطق الجنوبية المحاذية للمضاب العليا، وهو مشروع يندرج في إطار مخطط وطني لتسيير وإدارة الطرقات المعد للفترة 2005-2025 الذي يتوقع بعد الانتهاء من تنفيذه رفع مستوى أداء شبكة الطرقات في الجزائر.

<sup>1</sup> Y.Benabdallah .Op.cit.Page14.

## خلاصة الفصل:

إن الخلاصة التي انتهى إليها هذا الفصل هو أن الجزائر عرفت ابتداء من عام 1999 ميلاد عهد جديد في ممارسة السياسة الاقتصادية وتطبيقها ، العهد الذي اخذ بعين الاعتبار خصوصية المرحلة ومتطلباتها كما أن الرؤية الجديدة سعت إلى اعتماد حلول في الجانب الاقتصادي تنسجم مع أهداف التنمية للألفية الثالثة التي رفع شعارها هيئة الأمم المتحدة. في هذا الخصوص تلتخص الخطوط العامة للإستراتيجية في محاربة كافة أشكال الرشوة و تحقيق فعالية عمل الإدارات العمومية وإصلاح النظام القضائي فضلا عن استخدام الموارد المالية العمومية والخاصة بهدف إعادة الاستقرار والتوازن والسعي إلى تنمية الثروة الوطنية عن طريق المزيد من التراكم الرأسمالي مع الحرص على إعادة توظيف الفائض توظيفاً مربحاً . لتحقيق هذه الإستراتيجية تم اعتماد سياسة اقتصادية تعمل على متابعة الإصلاحات مع ترقية القطاعين العام والخاص وإحداث انفتاح تجاري غايته ترقية المنافسة وجذب الاستثمارات الأجنبية . كمال تضمنت السياسات الجديدة التحكم أكثر في الإصلاحات الهيكلية. إن اعتماد سياسة للتنمية الاقتصادية بواسطة إحلال المشاريع الكبرى عبر مخططات للإنعاش ومخططات تنمية مكتملة بمبالغ ضخمة فتحت أفقا جديدة وحقيقية للنمو والتنمية في الجزائر في مجالات ظلت تعاني نقصا في الاستثمارات المنتجة، كالفلاحة والبناء والأشغال العامة والخدمات . كما أن اعتماد مثل هذه السياسة وفي هذا التوقيت بالذات كان الهدف منه بعث تنمية محلية حقيقية في إطار رؤية شاملة للتنمية يراعى فيها التوازنات الجهوية والحفاظ على البيئة والمحيط مع ترقية وتطوير البنى التحتية الأساسية باعتبارها حجر الزاوية لكل تنمية اقتصادية . كما أن مخططات الإنعاش أولت اهتماما خاصا للإطار المعيشي للسكان بتحسين ظروف السكن والنقل والتزويد بشبكات الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب اعد مرحلة من الحرمان دامت لفترة تفوق العشرون عاما إن الجهود التنموي الضخم الذي رصدت له الدولة مبالغ ضخمة واجهته صعوبات عديدة لعل أبرزها صعوبات في الأنجاز نتيجة ضعف وقلة إمكانيات الأنجاز المحلية ، مما فسح المجال للاستعانة بالشركات الأجنبية ، أضف إلى ذلك طول فترة الأنجاز التي كانت سببا في إعادة تقدير للاستثمارات ترتب عنها ارتفاع في تكاليف الأنجاز . كما أن المشروعات التي طرحت للتنفيذ عانت من ضعف في المتابعة لغياب آليات المتابعة والرقابة خصوصا على المستوى المحلي وهذا يخص على وجه التحديد قطاع البناء والأشغال العمومية وبالنتيجة بروز انحرافات نتج عنها سوء الاستخدام والتبديد للمال العام. ومن النقائص الأخرى التي تم ملاحظتها في مراحل تنفيذ وكذلك بعد إتمام الأنجاز قضية حوكمة المشروعات خصوصا في مجال البنيات التحتية الأساسية التي طرحت بجدة والأمر هنا يتعلق بمشكلة تسيير وإدارة للمرافق الجديدة المنجزة ، مع غياب شبه تام لبعض الأنشطة المكتملة كالصيانة وهذا يشكل مصدرا تهديد لهذه الاستثمارات التي مع مرور الزمن ستفقد جزء من إمكانياتها مما قد ينعكس سلبا على مردودها . على الرغم من الصعوبات والمعوقات التي

واجهت مسار التنمية في هذه المرحلة، إلا أن النتائج المحققة كانت إلى حد بعيد مقبولة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار وضع الاقتصاد الوطني مباشرة بعد برنامج التصحيح الهيكلي . كما أن النتائج المحققة في إطار التوجهات التنموية الجديدة لازالت تؤكد البعد بين النتائج المحققة والإمكانات المسخرة وان أداء الاقتصاد الوطني على مستوى النمو بقي أيضا في هذه المرحلة يتبع أداء قطاع المحروقات مع ضعف تأثير هذا النمو على رفاهية السكان وهي النقاط التي سأتناولها بالتحليل في الفصل الأخير من هذه الرسالة.

# الفصل الخامس

عرض وتقييم لخصيلة نتائج السياسة الاقتصادية للفترة 1999 – 2009.

المبحث الأول: التطورات في جانب المؤشرات المالية والنقدية

المبحث الثاني: تطور أداء الاقتصاد الجزائري على مستوى النمو في مرحلة الإنعاش الاقتصادي

المبحث الثالث: آفاق التنمية في الجزائر

## تمهيد:

إن لكل سياسة اقتصادية حيلة من النتائج يجب الوقوف عليها لتقييم الأوضاع بما يتيح الفرصة لإعادة النظر في مواطن الضعف، والتوظيف الجيد للنجاحات المحققة. و مما لاشك فيه أن السلطات العمومية ومن خلال سياسات الإنفاق العمومي المعتمدة في إطار المخططين الخماسيين 2001-2004 و 2005-2009 وضعت مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تترجم حجج التحديات الفعلية التي تم رفعها والتي تتلخص في مجملها في ضرورة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تمكن من امتصاص الطلب الكبير والمتزايد في التوظيف، فضلا عن الاستجابة للمتطلبات الحياتية للسكان بعد أن عرف النسيج الاجتماعي تحولات هامة وعميقة عميقة في بفعول أسباب متعددة منها التمدن وانتشارا لتعليم وتغير الأنماط الاستهلاكية والتركيبية الأسرية الجديدة ... الخ. إن التقييم العلمي والموضوعي لحيلة برنامجي الإنعاش الاقتصادي يتطلب مني قراءة متفحصة لكافة المؤشرات، وكذا التطورات الحاصلة فيها بعد استكمال مراحل التنفيذ. في هذا الصدد سأركز بشكل مكثف في تقييمي لحيلة المخططات على أداء الاقتصاد الوطني على مستوى النمو مبرزا طبيعته وكيفية توزيعه، مع الإشارة إلى علاقة النمو بالبطالة . وفي معرض تقييمي لهذه المسائل سأحاول أولا التعرض إلى قضايا متعلقة بأداء السياستين المالية والنقدية للوقوف على المؤشرات والتغيرات الحاصلة فيها ابتداء من سنة 2001 .

## المبحث الأول: التطورات في جانب المؤشرات المالية والنقدية.

إن تحقيق الاستقرار في الجانبين المالي والنقدي يعد من أهداف السياسة الاقتصادية لهذه المرحلة، وهو يمثل أحد الشروط الضرورية للاستمرار في نهج الإصلاح والتغيير . إن هذا الهدف الذي قد يأتي على رأس قائمة الأهداف المسطرة لهذه الفترة لا يمكن فصله عن بقية الأهداف الأخرى كهدف النمو والتطور مثلا، كما انه هدف يتطلب لتجسيده تعبئة الموارد على مستوى الميزانية، مع الحرص على تخصيصها تخصيصا أمثالا. ففي جانب الموارد شهدت الميزانية خلال الفترة 1999-2009 نشاطا تميز بالكثير من الإيجابية بفعل التحسن في التحصيل الضريبي، الأمر الذي شجع الحكومة على تبني سياسة مالية تنموية بواسطة مخططات وبرامج تنموية تغطي الفترة وتعد بالكثير من النجاح . لإعطاء صورة عن حجم الموارد واستخداماتها سأستعين بأرقام الجدولين الآتيين اللذان يوضحان تطور هيكل إيرادات ونفقات الميزانية خلال المرحلة الجديدة<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> شايي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد . الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية في الجزائر. دراسة تطبيقية. جامعة أبو بكر بلقايد . تلمسان . ص 10- 11 .



جدول رقم 29: تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1999-2007 الوحدة: 10<sup>9</sup> دينار جزائري

الفترة	الجبائية البتروولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل والطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
1999	588.2	314.8	149.7	12.7	80.2	43.6
2000	1213.2	349.5	165.0	16.2	86.3	15.4
2001	1013.4	398.2	179.3	16.8	103.7	90.3
2002	1007.9	482.9	223.5	18.9	128.4	112.2
2003	1350.2	524.9	233.9	19.3	143.8	69.7
2004	1570.7	580.4	274.0	19.6	138.8	63.7
2005	2352.7	640.5	308.8	19.6	143.9	89.5
2006	2799.0	720.8	341.3	23.5	114.8	119.7
2007	2796.8	766.7	347.4	28.1	133.1	116.4

Source: Statistical appendix 1998/2004/2006/2009. IMF Staff Country Report.

جدول رقم 30 : تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1999-2007 الوحدة: 10<sup>9</sup> دينار جزائري

الفترة	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب والأجور	معاشات المجاهدين	مواد وتجهيزات	خدمات عمومية
1999	187.0	166.8	126.4	278.1	59.9	53.6	81.9
2000	321.9	200.0	162.3	281.1	57.7	54.6	92.0
2001	357.4	276.8	147.5	315.4	54.4	46.3	114.6
2002	452.9	334.3	137.2	339.9	73.8	68.5	137.6
2003	570.4	326.1	114.0	392.8	62.7	58.8	161.4
2004	646.3	396.0	85.2	442.3	69.2	71.7	176.5
2005	810.6	332.7	73.2	490.1	79.8	76.0	187.5
2006	1019.0	430.1	68.6	531.3	92.5	95.7	215.5
2007	442.3	488.7	80.5	628.7	101.6	93.8	273.0

Source : Statistical appendix 1998/2004/2006/2009. IMF Staff Country Report.

إن الراحة المالية التي عرفتها الجزائر في ظل العهد الجديد كما تعكس ذلك بيانات الجدول الخاص بالإيرادات العامة تم استغلالها من طرف الدولة من خلال تبني سياسة مالية تنموية نلتبسها انطلاقاً من الارتفاع الحاصل في النفقات

العامية ( انظر جدول النفقات العامة )ضمن ما اصطلح عليه مخططات الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي ،حيث سجلت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام ارتفاعا ملحوظا بين عامي 2000 و 2003 ،إذ انتقلت النسبة من 28.31 % إلى 345.87% .إن تخصيص مبالغ ضخمة خارج ميزانية الدولة لتمويل هذه البرامج يعبر عن الرغبة الفعلية لدى الجهاز التنفيذي في تبني سياسة مالية تنموية هدفها الرفع من مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع النفقات الاستثمارية العمومية ذات الارتباط بالمشروعات الكبرى.إن هذه السياسة المالية التنموية الواعدة لما لها من أهمية في هذه المرحلة الحاسمة استطاعت أن تساهم في إحداث نوع من التحسن وبشكل ظاهري في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالتراجع الحاصل في المديونية الخارجية وتحقيق نسب للنمو الاقتصادي يمكن اعتبارها إلى حد ما مقبولة بحكم ارتباطها بشكل مباشر بأداء قطاع المحروقات. كما ساهمت هذه السياسة في تراجع كلا من البطالة والتضخم بعد أن بلغت معدلاتها مستويات قياسية وخطيرة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي. إن التحسن الملحوظ في المؤشرات الكلية يمكننا التماسه من خلال أرقام الجدول الموالي:

جدول رقم 31 : بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999 – 2007 .

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	3.2	2.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	1.8	4.6
معدل البطالة %	29.2	29.5	27.3	25.9	23.71	17.7	15.26	12.3	11.8
معدل التضخم %	2.64	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	1.8	4.6
المديونية الخارجية بالمليار \$	27.99	25.27	22.58	22.82	23.52	22.15	16.83	5.58	4.88

Source : Statistical appendix1998/2004/2006/2009 IMF Staff Country Report.

قبل عرض حصيلة مخططات الإنعاش على مستوى النمو أرى أنه من الضروري في هذه المرحلة تقديم تقييم كمي عن تطور أداء السياستين المالية والنقدية وكذا أداء الاقتصاد الوطني على المستوى الخارجي ، وهو التقييم الذي يسمح بإعطاء حكم عن قدرة وفعالية السياسة الجديدة في تحقيق أهداف المرحلة .

### المطلب الأول: تطور الأداء على مستوى السياسة النقدية:

لقد كان من نتائج الإصلاحات النقدية صدور قانون النقد والقرض عام 1990 الذي وضع النظام المصرفي الجزائري في المسار الصحيح من خلال إعادة تنشيط دور الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق الاستخدام التام و الاستقرار في الأسعار وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي<sup>1</sup>. لقد استطاع القانون أن يمنح النظام المصرفي استقلالته كم أعاد للبنك المركزي سلطته وصلاحيته في تسيير النقد والاعتماد ، فضلا عن وضع القيود على مستوى المالية العامة وكذا تأثيرها على الجانب النقدي بعزل دائرة الميزانية عن الدائرة النقدية .لقد حدد قانون النقد والقرض الإطار التشريعي للسياسة النقدية ،أضف إلى ذلك الأهداف التي يتعين على السياسة النقدية أن تضطلع بها خلال الفترة الجديدة المتمثلة في التحرير المحلي للتضخم المكبوح ،بالإضافة للتعديل الاسمي لمعدلات الفائدة وانزلاق سعر صرف الدينار إلى مستواه التوازني. كما وضع القانون مجموعة من الترتيبات للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية لضمان التنفيذ الحسن للأهداف المعلنة في إطار السياسات العامة. أما فيما يخص تمويل الخزينة العمومية فإذ التشريع الجديد وضع قيودا تجبر الخزينة على تسديد ديونها في شكل أقساط على مدار 15 سنة بناء على اتفاق بين الطرفين. كما اتخذت تدابير للتقليل من آثار المالية العامة على النقد من خلال تحديد حجم الائتمان المقدم للخزينة من قبل البنك المركزي الذي يفترض أن يكون في حدود 10% من إيرادات السنة المالية الماضية. كما أقر القانون الجديد ضرورة منع تراكم دين الدولة تجاه البنك المركزي بإجبارها على تسديد مستحقاتها غي نهاية السنة المالية الجارية. إن هذه الترتيبات وغيرها سمحت بتحسين أداء السياسة النقدية في الجزائر ، كما فتحت المجال والآفاق نحو ممارسة الوظيفة المصرفية بالاعتماد على التخطيط المالي ومبدأ الحيطة المالية ،هذا التخطيط الذي يقتضي الحد من التوسع في منح القروض الداخلية ، مع البحث عن رفع احتياطات الصرف من النقد الأجنبي لأجل دعم سعر صرف الدينار الجزائري وإحداث تعديل في ميزان المدفوعات الملازم للانخفاض في التوسع النقدي. إن أهم إجراء جاء به نظام الإصلاح على مستوى السياسة النقدية تمثل في هيكلة النظام المالي بما يستجيب ومتطلبات السوق عن طريق تخصيص مبالغ مالية في شكل دعم لفائدة البنوك التجارية فضلا عن السعي لإيجاد المناخ المجال ابتداء من عام 1994 للشركاء الأجانب للمساهمة في رأسمال البنوك المحلية مع منح الاعتماد لبنوك

<sup>1</sup> رضوان سليم. دور السياستين المالية والنقدية في التنمية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .سطفيف. العدد 08 / 2008. ص. 103 .

خاصة أول مرة منذ الاستقلال.

إن ما ميز العهد الجديد، أي ما بعد عام 1999 هو اتجاه بنك الجزائر نرج تبني سياسة نقدية صارمة غايتها الرقابة على العرض النقدي والسيولة البنكية للتخفيض من المخاطر المحتملة للتضخم، مع تشجيع الاستثمار الخاص ومن ثم أقول أن أهم تحدي بالنسبة لبنك الجزائر في هذه الفترة يتمثل في التقليل من الآثار المحتملة للتغيرات النقدية التي قد يسببها وجود فائض في السيولة لدى البنوك. هذا الفائض الذي شهدت معدلاته المحلية اتجاهها نحو الارتفاع ابتداء من عام 1998، مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي في الجزائر حيث تجاوز معدل 50% في أغلب السنوات وهي الظاهرة التي تجد تفسيراً لها من خلال الزيادة المستمرة للأرصدة النقدية الصافية الخارجية، وكذلك اعتماد وتنفيذ مخطط الانتعاش الاقتصادي بدءاً من عام 2001 الذي تطلب تعبئة موارد مالية هائلة<sup>1</sup>.

فيما يتعلق بسير السياسة النقدية فإنه بموجب التعديلات التي عرفها قانون القرض والنقد تم تدعيم أدواتها الغير مباشرة بتقديم أداة جديدة في أبريل 2002 ارتبطت منطقياً بحالة فائض السيولة الأداة التي تمثلت في الإعلان عن مناقصات لامتناس الفائض تم بموجبها امتناس مبالغ تتراوح بين 100 و160 مليار دينار جزائري. ويهدف الامتناس الفعال للأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي القانوني الإلزامي ابتداء من فبراير 2001 لحمل البنوك التجارية على التسيير الجيد للسيولة وتفادي الأثر السلبي للصدقات الخارجية على السيولة المصرفية. في هذا الصدد تم قياس معدل الاحتياطي الإلزامي بناء على تطور الاحتياطات الحرة للبنوك، حيث عرف هذا المعدل ارتفاعاً إلى مستوى 6.55% في ديسمبر 2001 بعد أن كان في حدود 4.25% الأمر الذي قد يساهم في تقليص إضافي لفائض السيولة المعروض<sup>2</sup>.

إن السياسة النقدية التي تبنتها الجزائر خلال هذه المرحلة رفعت هدف تحقيق الاستقرار النقدي عبر تحقيق الاستقرار في الأسعار وهو الهدف الذي تطلب دعم و تقوية نظام الإشراف على البنوك التجارية من قبل بنك الجزائر واللجنة المصرفية وفق للمعايير المعمول بها دولياً. في هذا الشأن يتكفل البنك المركزي بموجب الأمر 03-11 الصادر بتاريخ 20 أوت 2003 بإدارة وتوجيه السياسة النقدية، فضلاً عن تحديد الإطار القانوني لها وكذا تحديد صلاحيات وسلطة قانون القرض والنقد ومسؤولية بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية. وفي سبيل الدعم والحفاظ على المتحصلات الخارجية وكذا دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي المرتكز على أدوات الميزانية استمر بنك الجزائر في تبني الأسلوب الصارم والحذر في إدارة السياسة النقدية، ما يتيح الرقابة الفعلية على نمو

<sup>1</sup> محمد عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع. مجلة الباحث، العدد 06/ 2008. جامعة ورقلة، ص 118.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 118.

حجم الكتلة النقدية وكذلك السيولة المصرفية من أجل احتواء أكبر لمخاطر التضخم دون المساس بحركية

الاستثمار الخاص. هذا ويجب التأكيد على أن التحدي الكبير لبنك الجزائر خلال مرحلة تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي بقي يتمثل في التحكم في فائض السيولة لدى البنوك الناجم عن الزيادة المعتبرة في الحصيلة الصافية الخارجية التي شهدت نموا ملحوظا، أضف إلى ذلك النمو الحاصل في جانب الموارد المعبئة من طرف البنوك التي فاقت وتيرتها وتيرة استخدامها، مما تسبب في وجود حجم كبير من الموارد المتراكمة والحاملة بجزارة البنوك. في

هذا الخصوص تدل المعطيات بأن مؤشر السيولة المقاس بنسبة M2/PIB انتقل من 65.3% إلى 65.5% بين عامي 2003 و 2004<sup>1</sup>. إن الاستمرار في تطبيق سياسة نقدية حذرة من خلال ممارسة الرقابة الصارمة على السيولة البنكية سيسمح للسلطة النقدية بالتنبؤ السريع بالمخاطر ومن ثم الأخذ بمبدأ الحيلة المالية من خلال تفادي تطور كل عمليات الإقراض المصرفي التي لا يرحى منها أي نفع أي عديمة الفائدة.

أما عن الجوامع النقدية فيلاحظ أنها عرفت اتجاهها نحو الارتفاع خلال هذه المرحلة فـ M2 شهد نموا بنحو 15.8% عام 2004 النمو الذي ارتبط أساسا بنمو الرصيد النقدي في الجزائر أما M1 فبلغ نموه 26.3% الذي يجد تفسيره بشكل أكبر من التطور الحاصل في حجم النقود القانونية وكذلك ودائع الخزينة العمومية وحسابات الشبكات البريدية وليس الارتفاع في حجم الودائع الجارية لدى البنوك<sup>2</sup>.

وفيما يتعلق بسرعة التداول النقدي فالملاحظ أنها بقيت تتميز بالكثير من الضعف، مما يعكس الانتشار الكبير لظاهرة الاكتناز في الجزائر. فالبنوك مازالت تعاني من عدم القدرة على تعبئة الموارد السائلة المتاحة لدى الأفراد،

أي غياب السياسات المثلى الكفيلة بتعبئة المدخرات الصغيرة وهذا قد يجد تفسيره ولو جزئيا من خلال وجود عوامل تشجع على انتشار ما يطلق عليه بظاهرة الكبح المالي وما قد يترتب عنها من انعكاسات سلبية على

المستوى المالي والنقدي، وكنتيجة تدني في مستويات النمو. أما بخصوص معامل الاستقرار النقدي الذي يرى "ملتون فريدمان" أنه يشير إلى وجود استقرار نقدي كامل إذا كانت قيمته تعادل الواحد الصحيح وإلى وجود تضخم إذا فاقت قيمته الواحد وإلى انكماش إذا تدنت قيمته إلى ما دون الواحد فإن المعطيات الخاصة به في الجزائر تبين حالة من عدم التوافق بين التغيرات الحاصلة في الكتلة النقدية والتغيرات المقابلة في الناتج المحلي الخام<sup>1</sup>. ففي عامي 1999 و 2000 لوحظ تزايد متسارع في الناتج المحلي لم يقابله زيادة موافقة في الكتلة

النقدية، ثم حدث العكس في السنتين الموالتين 2001 و 2002 وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على غياب

<sup>1</sup>African economic outlook.2004/2005.Page3.

www.OECD.Org.

<sup>2</sup>Ibid. Page3.

الاستقرار النقدي التام في الجزائر، الأمر الذي يجعلنا نحكم بعدم فعالية السياسة النقدية في تحقيق أحد الأهداف الكبرى لها ألا وهو الوصول إلى الاستقرار النقدي الكامل<sup>1</sup>.

أما عن دور السياسة النقدية في تمويل الاقتصاد الوطني فيمكن طرح هذه الإشكالية من خلال مفهوم المضاعف النقدي ومضاعف القروض. في هذا الشأن يؤكد التقرير السنوي لسنة 2003 الصادر عن بنك الجزائر على استقرار المضاعف النقدي كمؤشر للاستقرار النقدي. فالمضاعف النقدي هو العلاقة بين العنصر النقدي

الأساسي ( إجمالي العملة الائتمانية التي يصدرها البنك المركزي) والكتلة النقدية (M1 أو M2) وهو يبين إمكانيات الإنشاء النقدي من طرف البنوك لتمويل القروض التي تمنحها لزمائنها. وحسب الإحصائيات يلاحظ أن المضاعف ل M2 قد انتقل من 3.7 سنة 2000 إلى 2.9 سنة 2003 أي بنسبة انخفاض قدرت بنحو 22%، مما يعني أن المضاعف لم يكن مستقرا لكن تراجع عزم السياسة النقدية لاسيما أن البنوك كانت تنشئ نسبيا أقل العملة<sup>2</sup>. كما أن هذا يعني أن البنوك أصبحت تمنح نسبيا أقل قروض. في هذا الصدد يمكن احتساب مضاعف آخر وهو مضاعف القرض الذي يشير إلى العلاقة بين القاعدة النقدية وحجم القروض (كل سنة مثلا). وتظهر الإحصائيات أن مضاعف القروض ( التي تمنحها البنوك التجارية للدولة والاقتصاد) قد ارتفعت من 3.2 سنة 2000 إلى 1.94 سنة 2003 أي انخفاض بنحو 40% وهذا ما يؤكد الملاحظة التي سبق ذكرها، لكن المضاعف الأكثر أهمية هو المضاعف الذي يراعي القروض الموجهة للاقتصاد فقط.

في هذا الصدد وبالنسبة لنفس الفترة انتقل هذا المضاعف من 1.8 إلى 1.2 أي انخفاضا بأكثر من 33% وهو انخفاضا يقل عن انخفاض المضاعف الأول. وهكذا يلاحظ أن البنوك بشكل عام منحت أقل قروض لكن أقل بكثير للدولة بالمقارنة مع الاقتصاد. خلال سنة 2004 سجل إقبال طفيف للبنوك على نشاطات القروض كما يبرز ذلك ارتفاع المضاعف، وهذا لفائدة الاقتصاد الذي سجل ارتفاعا في المضاعف النسبي بحوالي 11% ما بين 2003 و 2004 في حين تزايد المضاعف الإجمالي بالنسبة 3% فقط. إن هذا الجهد الذي يعد بادرة طيبة، يبقى محتشما وغير كافيا بالنظر إلى أهمية الموارد التي تتوفر عليها البنوك<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مصطفى عبد اللطيف. مرجع سابق. ص 118.

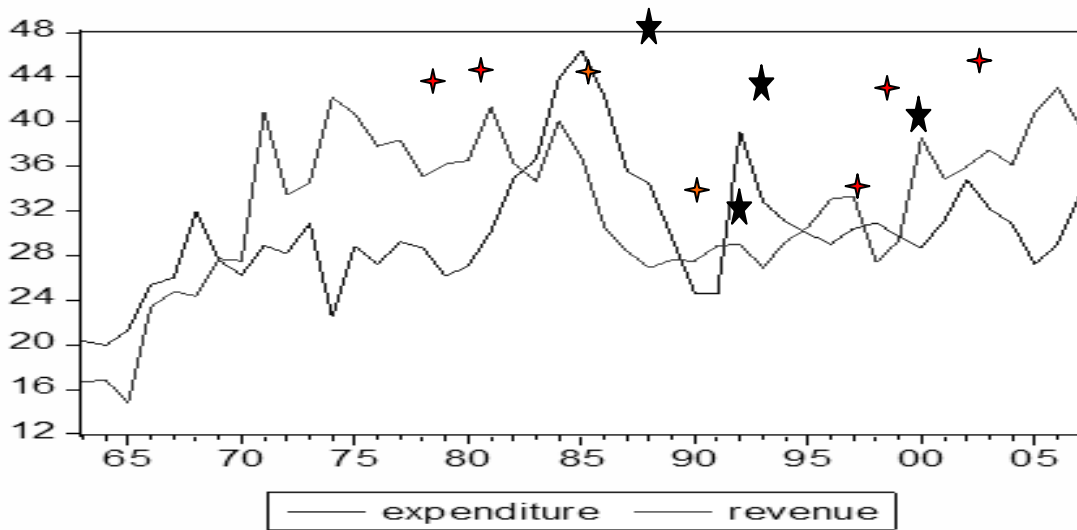
<sup>2</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مشروع تقرير. نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر. الدورة العامة العادية السادسة والعشرون جويلية 2005. ص 56-57.

<sup>3</sup> نفس المرجع. ص 58.

## المطلب الثاني: تطور الأداء على مستوى السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأوسعها استخداما في الجزائر بحكم طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يمكن وصفه اقتصاد ريع بامتياز، مما شجع الدولة على مر السنين على تطوير هذه الأداة وتكييفها لخدمة مصالحها المتمثلة في الحفاظ على مكتسباتها وكذا كيانها الذي تعرض في وقت من الأوقات للتهديد والزوال . وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة، وهي المحدد الاقتصادي والمذهبي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي والمحدد الاجتماعي المتمثل في الضغط على الطلب على الخدمات العمومية والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن التحسن في أداء قطاع المحروقات. فالسير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازي تبقى كلها معطيات مرهونة بحجم الإيرادات العامة التي باستطاعة الاقتصاد الجزائري تعبئتها. فبحكم أهمية حصيلة المحروقات فغن الجباية البترولية تظل تشكل المصدر الأول لتمويل الميزانية وكنتيجة لهذا الوضع فإن القدرة على تحمل السياسة المالية وكذا العجز الموازي تبقى في حالة الجزائر مرهونة بأسعار المحروقات وتقلباتها في السوق الدولي وهو ما تؤكد تبعية السياسة المالية وضعفها مما انعكس سلبا على أداء الاقتصاد بشكل عام. ومن أجل إعطاء صورة واضحة عن هذا الوضع سنستعين بالأشكال التالية<sup>1</sup>:

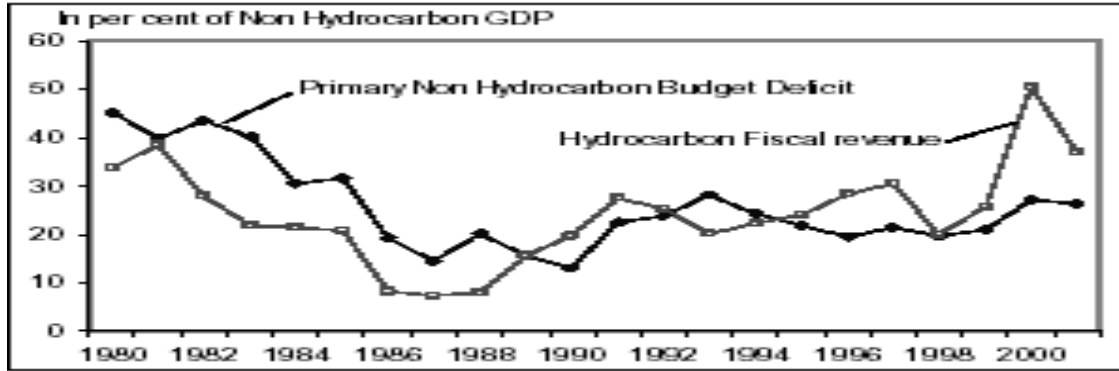
الشكل 1 : تطور الإنفاق الحكومي و الإيرادات العمومية (% GDP) للفترة 1963-2007.



<sup>1</sup> شايبي عبد الرحيم . بن بوزيان محمد. شكوري سيدي محمد. مرجع سابق ص5.



الشكل 2: تطور تغير الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الخام المتأتي من المحروقات: (%)



Source: IMF Country Report No: 05/50. (2005).P

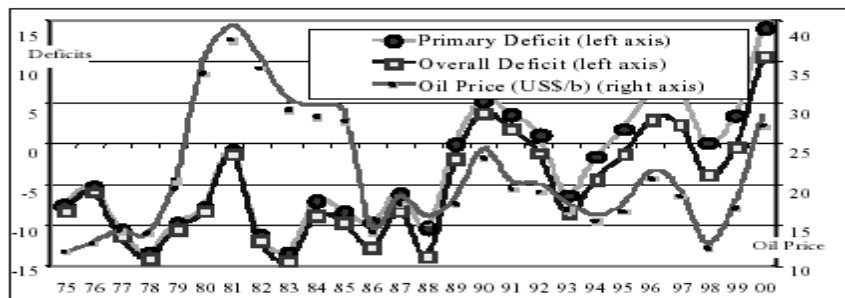
الشكل 3: تطور كل من الإيرادات البترولية و عجز الموازنة الأساسي خارج قطاع المحروقات للفترة 1980-2002



Source : Document du Groupe de la Banque mondiale Rapport No. 25828-AL. (2003). P: 4.

الشكل 4: تطور كل من: عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي، و أسعار النفط (% GDP) للفترة

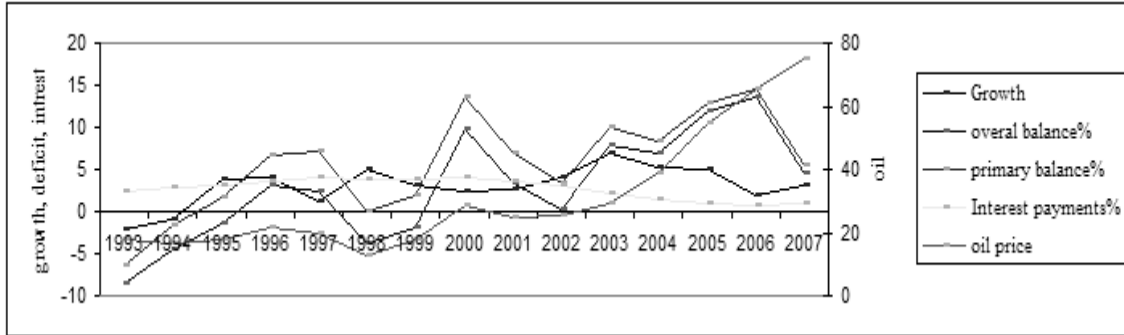
1975-2004.



Source: World Bank staff,

Source:World bank staff.

الشكل 5: تطور كل من النمو لاقتصادي، عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي، فوائد الدين العام و أسعار النفط (GDP %) للفترة 1993-2007:



Source: Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report.

انطلاقاً من الأشكال البيانية المقدمة أعلاه ، يتضح أن أهم ميزة تتصف بها النتائج الموازنة بالجزائر هي تبعيتها الكلية لتقلبات (volatilité) أسعار النفط ، حيث شهدت الفترة 1975-2000 عجزاً موازناً أساسياً قدر بـ 3% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي لهذه الفترة، و هذا ما أعطى ديناميكية غير محتملة للدين العام إلى غاية بداية التسعينات، أين لعبت التعديلات الموازنة دوراً مهماً في تحويل هذا العجز الأساسي إلى فائض قدر بـ 2,3% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي للفترة 1996-2000.

إن هذا الوضع يضل قائماً في الجزائر ويبقى محل انشغال على الدوام طالما أن النتائج الموازنة مرهونة بأداء ونتائج قطاع النفط. إن تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي كانت سبباً في حدوث عجز مزمن في الموازنة أخذ يبرز بشكل واضح ابتداءً من منتصف السبعينات ثم امتد إلى غاية سنة 2000. أضف إلى ذلك تؤكد المعطيات في جانب المالية العامة مدى تأثير عجز الموازنة الأساسي بالإيرادات البترولية مما يجعل التوازنات على مستوى الميزانية تتغير بشكل دوري تبعاً للتغيرات الحاصلة في أسعار البترول. إن هذه التقلبات التي قد تكون في بعض الأحيان عنيفة ومتسببة في حدوث صدمات كما حدث عام 1986 دفعت السلطات العمومية للآخذ بمبدأ الحيطة على مستوى الميزانية من خلال استغلال الظرف المالي المريح ابتداءً من سنة 2000 في إنشاء صندوق لضبط الموارد (FRR) لضمان حسن سير البرامج الاقتصادية التي تم إطلاقها<sup>1</sup> ، كما يتوقع أن تساهم البحوث المالية المتاحة خلال هذه الفترة في تخفيض نسبة الدين العمومي الكلي من الناتج المحلي الخام إلى أدنى

<sup>1</sup> Fond de régulation des ressources.

مستوى لها، وهو التوجه الذي تأكد فعلا، إذ انتقلت النسبة من 98.9% عام 1995 إلى 16% عام 2006<sup>1</sup>.

الجزائر بانتهاجها لهذا التخطيط على مستوى السياسة المالية ستعمل على التخفيف من حدة تبعية الميزانية للمحروقات مع الاتجاه نحو التركيز أكثر على الجباية العادية من خلال رفع التحصيل الجبائي مع التنوع في مصادر التحصيل وهذا لا يتأتى إلا من خلال تشجيع الأنشطة الإنتاجية البديلة الخلاقة للقيمة المضافة، مع مراعاة أيضا الطاقة الاستيعابية للمكلفين حتى لا تتحول الضرائب إلى عامل كابح لنشاط المؤسسات والأفراد. إن السياسة المالية من خلال أدواتها المباشرة والغير المباشرة عرفت تطورات مهمة خصوصا منذ التسعينات من القرن الماضي. فهذه الأداة استخدمتها الحكومة في تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي تحت إشراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية البرنامج الذي حددت له أهداف محددة تتمثل في تقليص عجز الموازنة في المقام الأول من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية من شأنها الرفع من الإيرادات والتقليل من النفقات بتطبيق أسلوب التسوية للاستيعاب المعروف في سياسات التسوية. أما الأهداف الأخرى للسياسات المالية التصحيحية المطبقة خلال هذه الفترة فنعرضها على النحو التالي<sup>2</sup>:

- الخفض من مخزون الديون الداخلية الذي ارتفع بفعل التقييم الناتج عن التخفيض الحاصل في قيمة العملة أي الدينار.

- تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير محفظة البنوك.

- بعث ادخار عمومي اعتيادي على المدى المتوسط والبعيد بهدف المساعدة على إحداث انبعاث اقتصادي.

إن السياسة المالية التي تبنتها الدولة في الفترة الجديدة تتلخص في تبني سياسة للإفناق الكلي على النمط الكيترزي مستقلة عن تقلبات حصيلة المحروقات، هدفها الرفع من مستوى الطلب الكلي الاستثماري على وجه الخصوص بعد فترة من الركود والتراجع عرفها الاستثمار امتدت لسنوات عدة. إن هذه السياسة حولت الجزائر إلى ورشة كبرى من خلال إطلاق مشروعات ضخمة تدعم في المقام الأولى الأنشطة الإنتاجية الخلاقة للثروة. لتحقيق ذلك عمدت الدولة إلى إصلاح جبائي لتقليص تبعية الميزانية لإيرادات المحروقات، مع العمل على توجيه الموارد نحو استخدامات يكون هدفها تهيئة المناخ لتأهيل الاقتصاد الوطني لاندماج أفضل في الفضاءات الاقتصادية العالمية بعد عمليّة الانفتاح الكبير التي شهدتها في هذه المرحلة. إن الإدماج في الاقتصاد العالمي أصبح يفرض نفسه بحكم العلاقات الاقتصادية التي تقيمها الجزائر مع بقية دول العالم، هذا الاندماج الذي أصبح يستدعي إدارة على أعلى مستوى من الصرامة لتتمكن الجزائر في ظروف تنافسية شديدة من

<sup>1</sup> شايبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد. مرجع سابق ص7.

<sup>2</sup> رضوان سليم، مرجع سابق ص102.

تعظيم المكاسب واحتلال مكانة تليق بها على هذا المستوى. في إطار الرؤية المتجددة للاقتصاد حرصت السياسات على توجيه النفقات باتجاه القطاعات التي يفترض أنها ستجر قاطرة النمو والتطور في الجزائر، ألا وهي قطاعات التعليم والتكوين والصحة لما لها من أهمية في ترقية رأس المال البشري الذي يمثل المتغير الأساسي المراهن عليه في مجال خلق الثروة الدائمة. إن تبني هذه الرؤية بكل ما تحملها من تفاؤل تطلب من الدولة تعبئة كبيرة للموارد، حيث عرفت الميزانية العامة ارتفاعا محسوسا في جانب الإيرادات قدر بنحو 12% سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 وبذلك شكلت هذه الزيادة 37.1% من الناتج المحلي الخام لعام 2004. على الرغم من أن الإيرادات العامة عرفت نموا ملحوظا خلال هذه الفترة، إلا أنه من حيث المصدر لم تتغير ببقائها تابعة بشكل حصري لحصيلة المحروقات، حيث بلغت 1569 مليار دينار جزائري عام 2004 أي ما يفوق 71% من إجمالي إيرادات الحكومة، علم أن حصة الإيرادات تم حسابها على أساس سعر مرجعي للبرميل يقدر بـ \$19<sup>1</sup>. كما تجب الإشارة إلى أن الزيادة في حصة قطاع المحروقات سمحت أيضا بتغذية صندوق ضبط الموارد بشكل معتبر حيث استفاد الصندوق من 448.9 مليار دينار عام 2003 وهو ما خلق راحة مالية أكبر لدى الحكومة شجعت على الاستمرار في تنفيذ البرامج التنموية خاصة المشروعات الكبرى التي تطلب إنجازها المزيد من الموارد بفعل عمليات إعادة التقييم المتكررة الخاصة بمخطط الإنعاش 2001-2004 أو البرامج الأخرى المستقلة. إن التحسن الملحوظ في جانب المالية العامة لم يكن ليتحقق إلا بفعل عاملين مهمين، الأول مرتبط بعامل خارجي والتمثل في ارتفاع أسعار النفط حيث انتقل سعر البرميل الواحد من 25.5\$ إلى 28.9\$ بين عامي 2003 و2004. أما الثاني فمرتبط بالارتفاع الحاصل في الكميات المصدرة التي بلغت 24.9% من الناتج المحلي الخام عام 2003 بعد أن كانت في حدود 23.2% عام 2002<sup>2</sup>. إن هذا الوضع يقودنا إلى القول بان الارتفاع الحاصل في أسعار النفط على المستوى العالمي أصبح يجر بفعل جاذبيته آلة الإنتاج نحو مزيد من الضخ لمادة النفط، ومن ثم الاتجاه نحو المزيد من التصدير للثروة النفطية عوض المحافظة عليها في شكل مخزونات قد تشكل في وقت من الأوقات السلاح الاستراتيجي الفعال في مواجهة الطوارئ، خاصة أن العالم اليوم أصبح يتميز بالكثير من التنافس والصراعات بسبب قلة الموارد الغير متجددة. فالحكمة تقتضي التفكير في الاستراتيجيات البديلة، بمعنى العمل على تطوير أنشطة إنتاجية أخرى باستغلال كل عوامل النجاح بما في ذلك الثروة النفطية. إن هذا التوجه يجب أن يتجسد من خلال إنشاء شركات عملاقة قادرة على المنافسة والتفوق على نمط شركة سونطراك، فوجود شركات بحجم شركة سونطراك ليس بالأمر السهل، بل

<sup>1</sup> African economic outlook. Op.cit. Page1.

<sup>2</sup> Perspectives économiques en Afrique. 2004/2005. Page 88.

يتطلب وجود إرادة سياسية تعمل على تركيز الجهد والإمكانيات والعمل في إطار هذه المبادرة على تقديم الدعم الكافي لمثل هذه الشركات بوصفها الأداة التي بإمكانها جر الكثير من الشركات الصغيرة الناشئة نحو ممارسة نشاطها بطريقة صحيحة وبأكثر فعالية، مما قد يرفع من مساهمتها في تحقيق الفائض الاقتصادي. إن تنوع النشاط سيكون حينئذ الصمام الذي يقي الاقتصاد الوطني من أي طارئ ويعمل على توسيع دائرة النشاط بالكيفية التي تؤدي إلى امتصاص أكبر للموارد الادخارية المعطلة و استخدام مكثف للطاقة البشرية الغير مستغلة، مما قد يفتح بالنهاية آفاقا حقيقية للنمو. إن الضعف الهيكلي الذي يبقى السمة الأساسية للاقتصاد الجزائري يعتقد أن سببه المباشر هو التبعية المزدوجة من جهة للصادرات النفطية و من جهة ثانية تبعية الميزانية العامة بصورة تكاد تكون مطلقة لخصيلة المحروقات. إن الضعف الملاحظ على مستوى الميزانية لا يغدو عن

كونه انعكاسا لأداء متواضع إن م تقل ضعيفا على مستوى التحصيل الجبائي خارج المحروقات. فإيرادات الميزانية خارج صندوق ضبط الموارد عرفت انخفاضا بنسبة 3.5% سنة 2003 مقارنة بسنة 2002 كما شهدت الضرائب المباشرة ومختلف الرسوم بما في ذلك الرسوم الجمركية تراجعاً من حيث النسب المطبقة، مما يؤكد لنا ضعف التحصيل على مستوى الجباية العادية. إن التحصيل الضريبي خارج المحروقات الذي من المفروض أن يلعب الأدوار الأولى في عمليات التمويل لازال يعاني من الكثير من النقائص وعدم القدرة على تفسير تبعية الموازنة لإيرادات المحروقات. إن بقاء النظام الضريبي يعمل بهذه الصورة هو أمراً غير مقبول وقد يزيد من متاعب الدولة في حالة حدوث أي تقلبات في أسعار النفط. إن استمرار الوضع على هذا النحو استدعى من الدولة القيام بعملية إصلاح عميقة للنظام الجبائي، غير أن النتائج لم ترقى إلى المستوى المطلوب، مع بقاء ممارسات خاطئة تدار على هذا المستوى دون إمكانية استئصالها، كالغش والتهرب الضريبي والرشوة والفساد والمحاباة. إن استمرار وجود مثل هذه المظاهر سيضلل يمثل مصدر إعاقة لهذا النظام ومن ثم عدم السماح له بمواكبة مختلف الإصلاحات والتحويلات التي يفرضها منطق الانتقال إلى اقتصاد السوق.

أما فيما يخص جانب النفقات العامة فهي الأخرى عرفت تطورا ملحوظا خصوصا خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي الأول، إذ بلغت نسبتها 7.1% عام 2004 متعدية بذلك المستوى الذي بلغته عام 2003 على الرغم من أن حصتها من الناتج المحلي الخام عرفت بعض التذبذبات بتراجعها إلى مستوى 31.8% عام 2004 بعد أن كانت في حدود 33.1% عام 2003<sup>1</sup>. إن هذا التطور الحاصل في جانب النفقات العمومية تبعه تعديل تقني على مستوى الميزانية تمثل في إعادة توازن (reequilibrage) بين النفقات الجارية و نفقات التجهيز. بموجب تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية المعتمدة في إطار مخطط الإنعاش والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

<sup>1</sup> Perspectives économiques en afrique.Op.cit.Page88.

وفيما يلي جدولاً عن العمليات المالية للحكومة الجزائرية خلال فترة تنفيذ مخططات الإنعاش.

جدول رقم 32: جدول العمليات المالية للحكومة (بالنسبة المؤوية من الناتج المحلي الخام) للفترة 1996 - 2006

2006	2005	2004	2003	2002	2001	1996	البيانات/السنوات
توقعات	توقعات	تقديرات					
36.7	38.3	37.1	38.2	36.0	34.9	32.2	حصيلة إجمالية (من ضمنها الهبات)
9.3	9.3	9.4	9.7	10.4	9.0	11.0	حصيلة جبائية
25.5	27.2	26.0	27.6	23.1	24.0	20.8	حصيلة بترولية
30.2	29.8	31.8	33.1	35.8	31.5	29.2	إجمالي النفقات (والقروض الصافية)
18.9	19.0	21.0	22.6	24.9	23.2	22.4	نفقات جارية
17.9	17.8	19.2	20.4	21.8	19.7	18.9	بدون فوائد
6.3	6.4	7.0	7.4	7.8	7.6	8.7	أجور
1.1	1.2	1.8	2.3	3.1	3.5	3.5	تسديد فوائد
11.2	10.8	10.6	10.8	10.2	8.4	68	نفقات رأسمال
7.5	9.7	7.4	7.4	3.3	6.9	6.4	رصيد أولي
6.5	8.5	5.3	5.1	0.2	3.4	2.9	رصيد إجمالي

Source: Perspectives économiques enafrique2004/2005

www.oecd.org/dev/pea.Page88.

لقد عرف نصيب نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة تطورا ملحوظا ابتداء من عام 2001، حيث انتقلت حصتها من الناتج المحلي الخام من 8.4% عام 2001 إلى 10.6% عام 2004، مع تسجيل تراجع طفيف عام 2003 بلوغ الحصة 10.8%. إن هذا التخصيص للموارد العمومية يعكس لنا بوضوح اختيارات الدولة خلال هذه المرحلة. فالتوسع في نفقات التجهيز تدخل في صميم سياسات الإنعاش الرامية إلى جر الاقتصاد الجزائري نحو استفادة أكبر من الطفرة المالية الاستثنائية بما يتيح الاستجابة إلى متطلبات السكان، ومن ثم تحقيق الرفاهية التي تبقى الشعار الأكبر الذي ترفعه هذه السياسات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Perspectives économiques en afrique.Op.cit.Page 89.

وفيما يتعلق بالفوائد على المديونية العمومية فالملاحظ أنها تراجعت خلال فترة تنفيذ مخططات الإنعاش الاقتصادي حيث انتقلت نسبتها من الناتج الداخلي الخام من 3.5% عام 2001 إلى 1.8% عام 2004 وهذا يؤكد حرص السلطات العمومية على التخفيف من الأعباء العامة التي كانت في الكثير من الأوقات تشكل عبئا ثقيلا يعيق نشاط الدولة ويجرمها من موارد حقيقية كانت ستوجه نحو استخدامات أفضل إذا ما توفرت الشروط الملائمة لذلك.

إن مجمل ما يمكن استخلاصه من استعراض سياسات الميزانية خلال فترة تطبيق مخططات الإنعاش، هو نمو حصيلة الإيرادات بوتيرة فاقت النمو الحاصل في جانب النفقات، مما ترتب عنه تحقيق الفائض على مستوى الميزانية، إلا أن الشيء الذي يجب التأكيد عليه بهذا الخصوص هو أن الفوائض المحققة لم تكن لتعكس وضعاً قويا للدولة وكذا أجهزتها المخولة بتنفيذ السياسات على هذا المستوى، بل أن سياسات الميزانية يبقى يميزها الأداء الضعيف والهشاشة بحكم تبعيتها الشبه مطلقة لأداء قطاع المحروقات، وهذا ما قد يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات باستمرار حتى وإن أخذت الدولة بمبدأ الحيطة المالية من خلال صندوق ضبط الموارد، بمعنى أن التراجع الذي قد يحدث في أسعار المحروقات الذي يبقى احتمال وارد في كل حين سيتسبب في استنزاف الموارد المعبئة في هذا الصندوق، مما سيعمل أيضا على رفع درجة الانكشاف المالي، ومن ثم الضعف على هذا النطاق سيؤدي بالنتيجة إلى تراجع في أداء الاقتصاد الوطني. فالسياسة المالية الأنجع يجب أن تركز على الأداء الجيد للاقتصاد في مختلف فروع وأنشطته لأن تنوع الأنشطة سيؤدي إلى تنوع المصادر وفي ظل وجود جهاز مالي وجبائي كفي قادر على التعبئة بالإمكان الخروج من هذه الدائرة الخائفة التي لازمت ولا زالت تلازم الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى طبيعته وخصائصه.

### المطلب الثالث : تطور أداء الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي .

إن التخصص التقليدي للاقتصاد الجزائري في المجال التصديري للمحروقات جعل منه اقتصادا مفتوحا يتفاعل مع المحيط الخارجي بكل معطياته وتعقيداته، المحيط الذي أصبح يفرض نفسه من خلال سيادة منطق القوة والتنافس الذي تتحكم فيه القوى العظمى في العالم من خلال المنظومة التجارية التي تديره وتطبقها على أرض الواقع. إن هذا الظرف بكل ما يحمله من تعقيدات و بسط للنفوذ من قبل الأطراف الأقوى في اللعبة التجارية العالمية أصبح يستدعي من الدول ذات الطابع التصديري كالجزائر تهيئة وإعداد أفضل الشروط للاندماج في هذا الفضاء من خلال عمليات التأهيل لاقتصاديتها تجنبها النتائج السلبية التي قد تكون انعكاسا مباشرا لهذه المنظومة. إن الجزائر من خلال عضويتها في منظمة الأوبك عملت على تكييف سياستها التصديرية بما يتلاءم مع الشروط التي تفرضها هذه المنظمة، بالسعر الذي تحدده الدول الأعضاء بناء على معطيات السوق النفطية. إن تنسيق السياسات على هذا المستوى كان له أثرا إيجابيا على أداء الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي،

حيث عرفت فترة تنفيذ المخطط الخماسي الأول 2001-2004 نوا في الصادرات من المحروقات بل معدل 35.3% بفعل التأثير المنشط لكل من الأسعار والكميات. إن هذا الأداء جعل مبيعات المحروقات تشكل ما يعادل 97% من موارد الدولة من النقد الأجنبي، الرقم الذي يعطينا صورة عن المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في المنظومة الاقتصادية الجزائرية. أما القيمة الإجمالية للصادرات من السلع فبلغت مستوى قياسي في حدود 33.3 مليار \$ عام 2004 مقابل 24.5 مليار \$ عام 2003، أي بمعدل ارتفاع بلغ 36.1%، علما أن هذا الارتفاع سببه المباشر النمو والحاصل في صادرات المحروقات. أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها نحو الارتفاع خصوصا سنة 2004 ببلوغها نسبة 79.3%، إلا أن حصتها من إجمالي هيكل الصادرات تظل ضعيفة، إذ لم تتجاوز حدود 2.5%<sup>1</sup>. إن ملاحظة هيكل الصادرات يعطينا إشارة واضحة عن أداء القطاع التصديري في الجزائر الذي يبقى يهيمن عليه بشكل دائم قطاع المحروقات المعرض للتقلبات الخارجية. إن سوق النفط تحكمها متغيرات قد تجعلها في وضع غير مستقر على الدوام كعدم استقرار الطلب العالمي وخضوع السوق لعمليات المضاربة، ولم ينتج عنه تقلبات قد تكون حادة في أسعار النفط. في ظل هذه المعطيات التي يصعب التحكم فيها حتى في ظل التكتل الدولي، الجزائر مطالبة ببذل جهد مضاعف لإصلاح المنظومة الاقتصادية، هذا الإصلاح الذي يجب أن يتجه نحو الانفتاح والاندماج الحذر في الفضاءات الخارجية بموجب المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الدولة مع الأطراف الأجنبية في مقدمتها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن من الشروط التي يتعين إيجادها لتسهيل و تسريع عمليات الاندماج ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تنشيط القطاعات البديلة الأكثر تأهيلا بمدى بكل المساعدات، مع توفير الشروط المادية والتنظيمية لها لضمان رفع قدراتها التنافسية. هنا العمل لا يتوقف على توفير الشروط التقنية المتمثلة في إعطاء أهمية أكبر لسعر الصرف، وإنما يجب تسريع عمليات الإصلاح الهيكلي التي باشرت في تطبيقها الدولة وهي الإصلاحات التي من شأنها تشجيع الاستثمار الخاص المنتج، مع العمل على إعادة بعث القطاع الصناعي المانفكتوري رمز وفخر الصناعة الجزائرية في السنوات الماضية. إن ضرورة منح الأولوية لهذا القطاع نابعة من الاختيارات الجديدة للدولة المتمثلة في توفير الشروط اللوجستية لضمان حسن سير العمليات، فضلا عن تقديم الدعم المالي الكافي عن طريق منح قروض بشروط ميسرة. إن الامتيازات الممنوحة للقطاع المانفكتوري الصناعي يتوقع أن تساهم في إعادة بعث نموه بعد أن شهد تراجعاً و عملية انقراض حقيقية كما هو الشأن بالنسبة للصناعة النسيجية وصناعة الجلود والأحذية.

<sup>1</sup> Perspectives économiques en afrique. Op.cit. Page 90.



أما الواردات من السلع فالملاحظ أنها خلال فترة تنفيذ المخططات الخماسية شهدت اتجاهها نحواً لنمو و إلا أن نسبتها المؤوي من الناتج المحلي الخام عرفت انخفاضاً. إن النمو الذي حصل في جانب الواردات ارتبط بشكل مباشر بطبيعة السياسات المعتمدة خلال هذه الفترة، والتي يميزها التوجه نحو التوسع في الاستثمار. بموجب إطلاق الورشات الكبرى في مجال البنية التحتية الأساسية والسكن والري. هذه المشروعات الضخمة التي تطلبت مزبداً من الاستيراد لسلع التجهيز على حساب السلع الاستهلاكية، مما يعكس لنا التوجهات الجديدة لسياسات الاستيراد التي صممت لخدمة أهداف السياسات العامة المتمثلة في تحقيق الإنعاش ودعم النمو.

وبخصوص وضع الميزان التجاري النتائج المحققة في جانب الصادرات والواردات تؤكد بأن رصيد التجارة الخارجية عرف وضعاً إيجابياً أي فائضاً الذي استمر على مدار كل فترة تنفيذ مخططات الإنعاش. إن ما يجب الإشارة إليه بخصوص وضع التجارة الخارجية هو أن النتائج الإيجابية التي تم تسجيلها تبقى هي الأخرى تتبع نفس المنطق الذي سبق وأن أشرنا إليه من أن الاقتصاد الجزائري بما في ذلك نشاط التجارة الخارجية لازال يتبع أداء قطاع المحروقات وكذا الطلب الخارجي على المواد النفطية التي ينتجها.

وعن الوضع المالي الخارجي الملاحظ خلال هذه الفترة تعززه بشكل ملفت، حيث تجاوز فائض الرصيد الخارجي 13.5% من الناتج المحلي الخام عام 2003 ليبلغ 15.5% عام 2004 وبموجب هذا الارتفاع قفزت احتياطات الصرف إلى 37.5 مليار دولار، الرقم الذي يعادل سنتين من الاستيراد في نهاية 2004<sup>1</sup>. كما عرفت هذه الفترة تراجعاً كبيراً في المديونية الخارجية، إذ استغلت السلطات العمومية الوضع المالي الجديد المريح باتجاه فك الارتباط مع الأطراف الدائنة، مما أدى إلى انخفاض نسبة المديونية من الناتج المحلي الخام إلى مستوى 25% عام 2004 بعد أن بلغت 35% عام 2003.

ولمعرفة مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القطاع المالي نستخدم مؤشرات الحيلة الكلية وهي مؤشرات تسمح بالكشف عن مدى سلامة استقرار القطاع المالي كما تساعد في تقييم قدرة هذا القطاع في مقاومة الآثار الناجمة عن الأزمات المالية والاقتصادية. كما أن ميزة مؤشرات الحيلة الكلية هي كونها تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المالي للمخاطر وهي تعطي إشارات واضحة وفي الوقت المناسب القطاعات. وبخصوص هذه المؤشرات في الجزائر، فإن التذبذب الذي عرفه معدل النمو الاقتصادي ابتداءً من عام 1999 كان من العوامل التي ساهمت في عدم استقرار القطاع المالي. إن حدوث نمو بهذا الشكل أضعف من قدرات المقترضين المحليين على خدمة ديونهم خصوصاً ديون النشاطات التي يعتمد نموها على متغيرات خارجية كالزراعة مثلاً، مما أدى بالنتيجة إلى الرفع من درجة مخاطر الائتمان. فبموجب هذا الواقع أصبحت

<sup>1</sup>مصطفى عبد اللطيف. مرجع سابق. ص 118.

البنوك تعاني من عدم القدرة على استرداد ديونها في الآجال المتعاقد عليها، مما انعكس سلبا على أداءها. وبخصوص ميزان المدفوعات فالمعطيات تؤكد أن هذا الميزان أغلق سنة 2004 بفائض يقدر بنحو 9.7 مليار دولار، وهو يشكل بذلك تطورا هاما يسمح للدولة بمواصلة الجهود المبذولة منذ سنة 1999 الرامية إلى تعزيز احتياطات الصرف<sup>1</sup>. فيما يلي جدولاً عن الحسابات الجارية في الجزائر خلال مرحلة تنفيذ مخططات الإنعاش.

جدول رقم 33: الحسابات الجارية (بالنسبة المؤوية من الناتج المحلي الخام) الوحدة: (%)

البيان/السنة	1996	2001	2002	2003	2004	2005	2006
					(تقديرات)	(تنبؤات)	(تنبؤات)
ميزان تجاري	8.8	17.5	12.0	16.7	21.5	25.1	23.8
صادرات سلع (f.o.b)	28.2	34.8	33.5	36.8	40.2	43.5	41.4
واردات سلع (f.o.b)	19.4 -	17.3 -	21.5 -	20.0 -	18.7 -	18.4 -	17.6 -
خدمات	3.0 -	2.8 -	2.1 -	2.0 -			
مداخيل عناصر	5.3 -	3.1 -	4.0 -	4.1 -			
تحويلات جارية	1.9	1.2	1.9	2.6			
رصيد الحسابات الجارية	2.4	12.9	7.8	13.2			

Source: Perspectives économiques en Algérie. Op.cit .Page91.

<sup>1</sup> Perspectives économiques en afrique. Op.cit. Page 90 .

المبحث الثاني : تطور أداء الاقتصاد الجزائري على مستوى النمو في مرحلة الإنعاش الاقتصادي.

في الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد الجزائري تحسنا واستقرارا ملحوظا على المستوى المالي والنقدي كما تم الإشارة إليه في المباحث السابقة، الأوضاع والنتائج لم تكن على نفس الدرجة من النجاح في جانب الاقتصاد الحقيقي. فتأثير السياسة المالية على نمو الناتج المحلي الخام بقي محدودا، كما أن انعكاس النمو على الدخل الشخصي والإنفاق الكلي لم يكن بالمستوى المطلوب لتحقيق تطلعات المستهلكين والمستثمرين في الجزائر. إن ضعف استجابة النمو وكذا ضعف تأثيره على رفاهية السكان يدفعني إلى بحث بعض المسائل المهمة ذات الصلة بالموضوع، كطبيعة النمو في الجزائر وكيفية توزيعه، وعلاقته بالتوظيف وهي المسائل التي طرحت للبحث والنقاش على عدة مستويات والتي سأعرضها في المطالب الموالية.

### المطلب الأول : النمو الاقتصادي وطبيعته.

إن من الأهداف الكبرى التي تضعها الحكومات عند تصميمها للسياسات الاقتصادية هـ و تحقيق معدلات عالية وسريعة للنمو الاقتصادي ، ذلك أن وجود حجم كافي من السلع والخدمات سيساهم في تسهيل عمليات التوزيع. بما يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية، أضف إلى ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يتميز بالكثير من الجودة سيجلب فرصة الوصول إلى مستوى عالي من التطور والرفاهة للمجتمعات ، هذا التطور الذي يبقى رهنا بالشروط والكيفيات التي يتم بها توزيع الفوائد المحقق . إن الكثير من البلدان قطعت أشواطاً لا بأس بها في مجال النمو، إلا أن سوء توزيع نتائج النمو تسبب في احتدام الصراع بين السكان وصل في بعض الأحيان إلى حد الاقتتال المسلح. إن تحقيق النمو يبقى من الأمور المطلوبة والمرغوبة لدى الدول غير أن عملية التوزيع تظل تشكل أهمية خاصة من حيث كونها قد تدفع باتجاه رقي وتطور الأمم أو إلى انحطاط وتخلف إذا لم يحسن التوزيع.

وعن النمو الاقتصادي في الجزائر، فالملاحظ أنه عرف خلال هذه المرحلة مع الكثير من التحفظ اتجاهها نحو التحسن مع التأكيد على هيمنة نشاط المحروقات، والخدمات والأشغال العمومية كمصادر أولى له. إن التبعية الشبه مطلقة للنمو لهذه النشاطات وبدرجة أعلى للمحروقات تمثل في نظرنا أهم خاصية للنمو في الجزائر في الوقت الراهن المحور الذي سنتناوله بشيء من التفصيل في العنصر الموالي.

### 1 - نمو اقتصاديا تجره المحروقات، الخدمات والأشغال العمومية.

إن التحدي الأكبر للسياسات الاقتصادية المتبناة من طرف الحكومات المتعاقبة خلال المرحلة الجديدة هو الوصول إلى تحقيق معدلات نمو تكفي لتغطية الارتفاع الحاصل في الطلب الاجتماعي الذي تنامي بشكل سريع بفعل التزايد السكاني. فالجزائر شهدت عملية انتقال ديموغرافي أدت إلى إحداث تغييرات مهمة على مستوى التركيبة السكانية وكذلك كيفية انتشارها. كما أن الوضع الديموغرافي الجديد فرض بقوة على الجهاز التنفيذي

ظرفا قاسيا تطلب التدخل السريع للتكفل بمتطلبات السكان في مجالات حيوية كالتوظيف والسكن والخدمات العمومية... الخ. بموجب هذا الواقع عمدت الحكومة بواسطة مخططات الإنعاش والبرامج الاستثمارية المكتملة لها على رفع سقف الأهداف بما ينسجم مع حجم الإمكانيات المسخرة التي تجاوزت في معظم الأحيان كل التوقعات. فالاقتصاد الوطني عاش فترة من الركود تميزت بتسجيل معدلات نمو سالبة منذ تطبيق الجيل الأول من الإصلاحات، الوضع الذي استمر إلى غاية 1995. فمتوسط نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي لهذه الفترة استقر في حدود - 0.6% ليشهد بعد ذلك تحسنا ملحوظا ببلوغه 3.2% بين عامي 1995 و2000 الفترة التي شهدت تطبيق الجيل الثاني من الإصلاحات المدعومة من قبل الهيئات المالية والنقدية الدولية التي فرضت نمطا جديدا وصارما لتسيير الاقتصاد الوطني مع تحمل كل مخاطر وقسوة الإجراءات على مستوى الجبهة الاجتماعية<sup>1</sup>. هذا الاتجاه نحو التحسن في الأداء على مستوى النمو الاقتصادي استمر بعد عام 2000، أي على مدار الأربعة سنوات التي شهدت تنفيذ المخطط الخماسي الأول 2001-2004، حيث قدرت النسبة المتوسطة للنمو بـ 5.4%، وهي النسبة التي تجسد تفسيرا لها من خلال الأداء الجيد لقطاع المحروقات الذي استفاد من الوضع الخارجي الاستثنائي المتمثل في ارتفاع الأسعار. الوضع الذي دفع باتجاه رفع حجم الصادرات من المواد النفطية مستغلا في ذلك التحسينات الفنية والتكنولوجية التي شهدها القطاع في جانب العرض، التي كانت ثمرة للاستثمارات الضخمة التي قامت بها شركة سونطرا ك مع شركائها الأجانب. فالتعديلات التي أجريت على قانون المحروقات في السنوات القليلة الأخيرة فتحت المجال نحو جذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية، مما أضفى على القطاع ديناميكية جديدة أدت إلى تحسن ملحوظ في قدرات الإنتاج القائمة، فضلا عن تطوير عمليات البحث والتنقيب عن مادتي الغاز والبتروول في صحراء شاسعة تعد بالمزيد من الثروة إذا تبنت الدولة ومن خلالها شركة سونطرا ك إستراتيجية مناسبة للمحروقات تعمل على تحقيق المزيد من الاكتشافات مع تعظيم الصادرات دون تبديد هذه الثروة الغير قابلة للتجديد. أي أن الإستراتيجية يجب أن تتجه باتجاه تكوين المخزونات من المواد النفطية التي مآلها الزوال مع السعي لتطوير نشاطات إنتاجية لمصادر الطاقة البديلة كما هو الشأن بالنسبة للأمم العظمى.

أما النمو خارج المحروقات، فالملاحظ خلال هذه الفترة اتجاهه نحو التحسن مقارنة عما كان عليه سابقا غير أنه لا يزال يشكل سوى نسبة بسيطة من معدل النمو الاقتصادي. في هذا الشأن بلغ متوسط النمو بالنسبة لهذه النشاطات 6.5% سنويا، النسبة التي تجسد تفسيرا لها من خلال التحسن الملحوظ في قطاعي البناء والأشغال

<sup>1</sup> مولود حشمان وعائشة مسلم. اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004. ص 2-3.

العمومية وكذلك قطاع الخدمات<sup>1</sup>. إن التحسن الكبير في نتائج هذه القطاعات يرجع بالدرجة الأولى إلى استفادتها من أغلفة مالية معتبرة في إطار الورشات الكبرى التي تم إطلاقها بموجب مخططات الإنعاش الرامية إلى انجاز العديد من المشروعات في فائدة السكان، كبناء مليون وحدة سكنية و انجاز الطريق السيار والسكة الحديدية وإتمام انجاز مشروع مترو الجزائر لفك الحصار والضغط عن العاصمة في ميدان النقل. كما عرفت نشاطات أخرى حركية غير مسبوقة كانت هي الأخرى وراء النتائج المحققة على مستوى النمو تشمل نشاط الاتصال والهاتف النقال والانترنت وهي كلها نشاطات تدرج في إطار ترقية الخدمات العمومية التي وضعت ضمن الأهداف التي رسمتها السياسات الجديدة. إن مخططات الإنعاش كإطار للسياسات تضمنت محاور خاصة بتحسين الخدمات العمومية كما وكيف بعد أن عرفت هذه الخدمات تدهورا إلى أدنى مستوياتها قبل عام 1999. شعورا منها بأهمية هذه النشاطات ومواكبة للتطورات التي تشهدها مختلف دول العالم في مجال الاتصال والتكنولوجيات الحديثة تم تخصيص أغلفة مالية معتبرة لدعم وتطوير هذه الأنشطة ذات الارتباط المباشر بالوظائف الحيوية للسكان، ونقصد هنا الوظائف التعليمية والتثقيفية التي ترفع من درجة التحضر والتمدد للسكان. أضف إلى ذلك أن إحداث تحسينات مستمرة في هذا الميدان سيعمل على رفع مردود هذه القطاعات، وكنتييجة مساهمة أكبر في النمو، مما قد يجنب الجزائر نتائج وانعكاسات الصدمات الخارجية التي قد تعيد الاقتصاد الوطني إلى نقطة الصفر. إن تطوير نشاطات بديلة، كالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والخدمات لم يعد اختيارا فحسب بل حتمية تفرضها إشكالية التنمية في الجزائر، التنمية التي يجب البحث عنها في قطاعات قادرة على خلق القيمة المضافة باستمرار، مع ضمان نمو عالي ومستدام خارج قطاع المحروقات. إن الجزائر بكل ما تمتلكه من مؤهلات عليه أن تكسب الرهان من خلال تركيز أكثر للاستثمارات العمومية في هذه الأنشطة التي من شأنها ترقية رأس المال البشري الذي يشكل الرصيد الحقيقي والثابت للأمة. إن التجربة الجزائرية في التنمية مليئة بالدروس وفي هذا الصدد النتائج المحققة عبر كل الفترات السابقة توضح لنا أن المجهود المالي الذي بذل لدفع عجلة النمو من خلال التركيز بشكل متكرر على قطاعات أثبتت التجربة الميدانية فشلها يبقى مجهودا ضائعا و تبديدا لمقدرات المجتمع. التلميذ عليه أن يستفيد من دروس الماضي، حتى وإن كانت نتائجها مؤلمة، وهذا شأن الكثير من البلدان التي أصبح يضرب بها المثل من حيث كونها تشكل نماذج يحتذى بها نتيجة قدرتها على تجاوز الأوضاع المحتلة مع التوفيق في تركيز الجهد باتجاه أنشطة ذات مردودتي عالية.

هذه البلدان سعت إلى إقامة شركات عملاقة ورائدة في مجالات عدة من النشاط الخدمي، كالنقل والسياحة والاتصال والهاتف، فضلا عن التأمين والمال والأمثلة في ذلك كثيرة لعل أهمها تجربة البلدان الآسيوية، كما ليزيا

<sup>1</sup>مولود حشمان وعائشة مسلم، مرجع سابق ص 4.

وسنغافورة وتايوان وهون كونغ والهند ، البلدان التي عرفت اقتصادياتها معدلات نمو عالية وسريعة نتيجة التركيز الكبير لاستثماراتها المحلية والأجنبية، و توفيرها للشروط و المناخ الملائم لاستقطاب مثل هذه الاستثمارات. من حيث القيمة المضافة الإجمالية فان مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2003 تتلخص من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم 34: مساهمات النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال لفترة 1990-2003.

القطاعات	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	البناء والأشغال العمومي	الخدمات
القيمة المضافة (%)	8.6	18.6	30	13	29

المصدر: مولود حشمان عائشة مسلم. مرجع سابق الصفحة 04.

بملاحظة الأرقام المتعلقة بمساهمة النشاطات المنتجة في متغير النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة يتأكد لنا بوضوح الاتجاه العام للنمو في الجزائر الذي يبقى يجره وبدرجة عالية نشاط المحروقات ، هذا النشاط الذي يساهم بنسبة 30% من القيمة المضافة، ثم يتبعه نشاط قطاع الخدمات بنسبة 29% وهي نسبة عالية تكشف لنا عن الديناميكية الكبيرة التي أصبح يشهدها هذا القطاع منذ سنة 2000 ، الديناميكية التي يمكن تفسيرها من خلال حجم الاستثمارات الهائلة التي استفاد منها القطاع خاصة في مجال الاتصال والهاتف النقال، المجال الذي يشهد اكتساحا حقيقي لرأس المال المحلي والأجنبي نتيجة توفير مناخ أعمال ملائم عمل على منح الثقة للمستثمرين باتجاه تحقيق القيمة والقيمة المضافة، وبالنتيجة مساهمة أكبر في متغير النمو. كما تجدر الإشارة إلى أن ما يزيد عن 80% من القيمة المضافة التي تحققت خارج المحروقات مصدرها القطاع الخاص ، القطاع الذي يهيمن على الكثير من نشاط الخدمات، فضلا عن تواجده بكثافة في الإنتاج الصناعي المانفكتوري، وهما القطاعان اللذان يمكن اعتبارهما من الناحية النظرية مصدرا للنمو الاقتصادي على المدى البعيد. على الرغم من أهميته كمحرك للنمو إلا أن القطاع الخاص في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب، فمساهمته في الناتج المحلي الخام لازالت محدودة وبعيدة عن الأهداف التي رسمتها له السياسات العامة ، المساهمة التي لم تتجاوز في أحسن الأحوال 10% من الناتج المحلي الخام<sup>1</sup>. كما أن نصيب القطاع الخاص من إجمالي الصادرات لا يزال ضعيفا إذ يشارك فقط بنسبة تقل عن 5%، وهي نسبة لا تعبر عن حقيقة الإمكانيات والمؤهلات التي يملكها هذا القطاع. فالأداء المتواضع سيجعل القطاع الخاص بكل ثقله لا ينسجم مع طبيعة المرحلة وكذا التحولات

<sup>1</sup>Hélène jouklift .Rente et développement du secteur productif et croissance en algérie.Document de travail.

التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، مما قد ينتج عنه تكريس الضعف الهيكلي المتمثل في تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات .

إن اتجاهات النمو في الجزائر يبقى محورها المحروقات و بدرجة أقل الخدمات، ففي سنة 2005 مثلا النمو الاقتصادي تم جره بنسبة 50% من قبل المحروقات و 35% من طرف قطاع الخدمات. أما الفلاحة فساهمت بـ 12% فقط وهي نسبة متواضعة إذا ما قارناها بالإمكانات المتاحة للقطاع في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وكذا عمليات الاستصلاح التي استفاد منها ، مع التأكيد على أن نمو في هذا القطاع يبقى في الجزائر مرتبنا بدرجة عالية بالظروف المناخية، جاعلا من مساهمته في النمو الإجمالي غير منتظمة. أما قطاع المانفكتورة الصناعي الذي يهيمن عليه بشكل شبه كلي القطاع الخاص فيبقى أداءه هو الأضعف حيث لا يشكل سوى نسبة 2.6% من النمو. إن هذا الأداء الغير مشجع للقطاع الصناعي المانفكتوري أصبح محل اهتمام وانشغال خاص من قبل السلطات العمومية التي ازدادت قناعتها بضرورة إعادة ترتيب أمور القطاع من خلال تركيز أكبر للمجهود بالطريقة التي تسمح باحتواء النمو ودعمه في المدى الطويل. فالمرود الضعيف لقطاع المانفكتورة ومساهمته المتواضعة في الصادرات يؤكد لنا بان القطاع مازالت وجهته السوق المحلي الأمر الذي قد يجعل الجهد المبذول في إطار عمليا ت الإصلاح في مستوى أقل من حيث القدرة على الإبداع والتنافس، مما قد يترتب عنه تقليل فرص النمو في الأجل الطويل . إن هذا الوضع الغير محفز يجب أن يتغير <sup>1</sup>. فالقطاع الصناعي بشكل عام أي العمومي والخاص الذي كانت حصته في النمو تعادل 13.3% عام 1990 عرف تراجعا ملحوظا عام 2003، إذ لم تتجاوز مساهمته 8.6% كما تؤكد ذلك أرقام الجدول السابق. فهذا الوضع يدل عن استمرار وجود صعوبات و نقائص تستدعي مزيدا من الإصلاحات لإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية وتميئتها في إطار الرؤية الجديدة للسياسة الصناعية الرامية إلى إحداث تحولات عميقة في بنية وأداء بما يسمح لها الاستجابة أكثر للطلب المحلي، مع العمل على توفير المناخ المناسب وكذا الشروط لاندماج أفضل وسريع في الفضاء الدولي في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الأطراف الأجنبية في مقدمتها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

إن التحليل الموضوعي لمتغير النمو يجعني أوكد حقيقة مفادها أن الاقتصاد الوطني ومن خلال الأرقام المسجلة على هذا المستوى قد تمكن من تجاوز مرحلة الخطر و التأزم التي عرفتها البلاد خلال عشرية كاملة، أي كل فترة التسعينات، لكن مع ذلك الأرقام المسجلة تبقى بعيدة عن الأهداف والطموحات. معدلات النمو تبقى في مستوى أدنى من الحد المطلوب لتغطية الطلب الاجتماعي خصوصا في جانب التوظيف كما سيتم بحثه

<sup>1</sup>Hélène Jouklift.Op.cit.Page 6-7.

لاحقا. إن معدلات النمو الاقتصادي التي تم تسجيلها في فترة تطبيق مخططات الإنعاش سممتها الأساسية التآرجح وعدم الاستقرار، فضلا عن كونها معدلات قريبة من معدلات النمو السكاني . إن المستوى الغير كافي للنمو الذي يمكن اعتباره أحد الخصائص الأساسية للنمو في الجزائر ينسجم إلى حد بعيد مع العديد من الآراء والأبحاث التي أجمعت في معظمها على أن تحقيق مستوى لائق لمعيشة السكان يتطلب الوصول إلى نسبة نمو للناتج المحلي الخام لا تقل عن 6% عندما يكون عدد السكان يتزايد بمعدل 1%. فالنمو في الجزائر الذي عرف تحسنا في السنوات الثلاث الأولى من تطبيق مخطط الإنعاش (انظر الجدول والرسم البياني الموالي)<sup>1</sup>، إلا أنه لازال غير كاف لتحقيق ما يلي ما يلي:

- تلبية الحاجات الناجمة عن النمو الديموغرافي .

- تغطية العجز الاجتماعي والقضاء على الفوارق المتراكمة منذ العديد من السنوات .

- الاستجابة المباشرة إلى الطموحات الجديدة للسكان في مجال الاستهلاك والناجمة عن التحسن الملحوظ في المستوى التعليمي والثقافي للسكان، فضلا عن التركيبة الجديدة للأسرة الجزائرية التي أصبحت تفرض واقع و نمطا استهلاكيا أكثر انفتاحا وعصرنة.

جدول رقم 35: الناتج المحلي الخام في الجزائر بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2000-2009

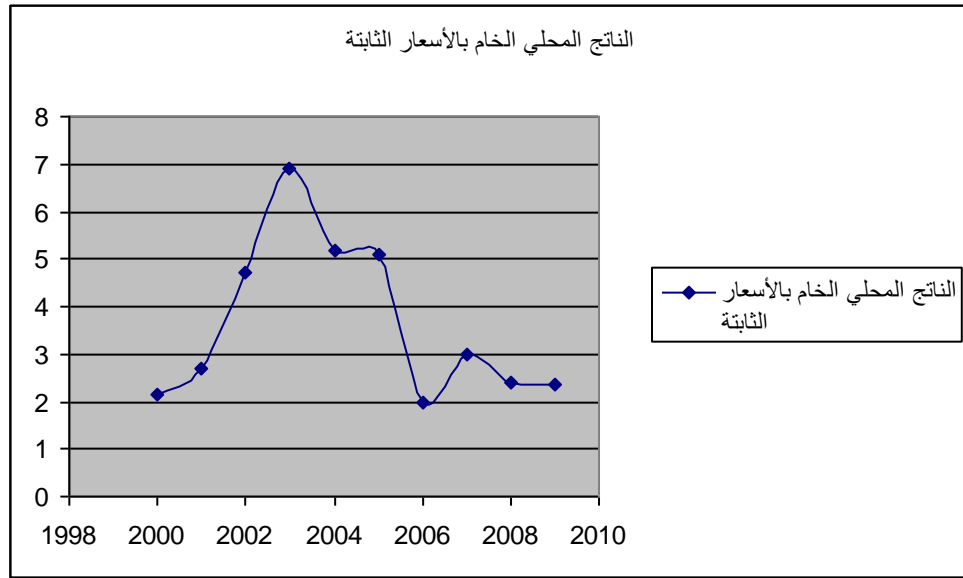
البيانات / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الخام بالاسعار الثابتة (%)	2.15	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.375

Source: Fonds monétaire international . World Economic Outlook2010 .Page1.

<sup>1</sup>Fond monétaire international . World Economic Outlook. .2010 Page1.



الشكل 6: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2000-2001



المصدر: الرسم البياني من إنشاء الباحث انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

أما النمو السكاني فالملاحظ أنه عرف خلال فترة تنفيذ مخططات الإنعاش اتجاهها نحو الارتفاع بمعدلات متباينة كما يظهر من أرقام الجدول الموالي. فبعد فترة من الاستقرار النسبي بين سنتي 2000 و2003 عاد ليشهد معدله نموا أسرع ابتداء من عام 2004 مشكلا بذلك ضغطا على الحكومة التي أصبحت يتعين عليها الاستجابة إلى حجم أكبر من الطلب الاجتماعي.

جدول رقم 36: معدل النمو السكاني وعدد السكان في الجزائر في الفترة 2000 - 2006 .

البيانات / السنوات	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل النمو السكاني (%)	1.78	1.69	1.63	1.58	1.53	1.5	1.43
عدد السكان في منتصف العام $10^3$	33481	32906	32364	31848	31357	30836	3086

Source: Office National Des Statistiques.2008.

هذا ويجب التأكيد على أن النمو السكاني وإن كان قد شكل ضغطا على الحكومة، إلا أنه في ظل الظروف الراهنة الذي تشهد فيه الساحة الاقتصادية ديناميكية غير معهودة بسبب حجم الاستثمارات والمشروعات المعتمدة قد يمثل ورقة رابحة لأنه قد يسمح بزيادة حقيقية في الرصيد البشري، أي اليد العاملة الرخيصة التي بتأهيلها وإعدادها إعدادا جيدا ستتحول إلى مصدر أساسي وأول لخلق الثروة في المدى الطويل. فالاختلال الذي قد يحدث بين الزيادة في عدد السكان النشطين والنمو الاقتصادي سيفرض حينئذ وتيرة جديدة وتوزيع

أفضل وعادل لتتاج النمو ، الاستجابة التي إن تحققت ستمكن الجزائر من تجنب الأخطار المحتملة على المستوى الاجتماعي في مقدمتها مشكلة الفقر، الظاهرة التي أصبحت تمس بشكل تقريبي ما لا يقل عن 2/3 السكان علما أن 20% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر أي بدخل يقل عن 1 دولار يوميا<sup>1</sup>. بالرجوع إلى أرقام الجدول السابق يلاحظ أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام الذي غطى في معظم الفترات معدل النمو الديموغرافي شهد في هذه المرحلة تحسنا ملحوظا تخلله أيضا تذبذب في بعض السنوات ، الأمر الذي يجعلني أؤكد الطبيعة الغير منتظمة للنمو في الجزائر السمة الرئيسية التي تلازم الاقتصاد الوطني بحكم ارتباطه بمتغيرات خارجية يصعب التحكم فيها. إن هذه العوامل وان كانت تساهم من حين إلى آخر في تحسين الأداء يبقى وزنها ثقيل وقد تكون لها أثارا معاكسة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بنية الاقتصاد الوطني التي لازال يسيطر عليها الجمود. فالصناعة التي تمثل قاطرة النمو في العديد من البلدان تبقى تعاني من الجمود وعدم الاستجابة للتغيرات الفنية والتنظيمية ، كما أن الزراعة التي قد تمثل احد المخارج المهمة للمشكلة الاقتصادية لم ترتقي إلى مستوى الدعم والإصلاح التي استفادت منها في إطار المخططات والبرامج التنموية ، مع بقائها تابعة بشكل شبه مطلق للظروف المناخية. إن وجود مثل هذه العوامل الغير مشجعة إلى جانب العوامل الخارجية قد تعيد في أي وقت الاقتصاد الوطني إلى نقطة البداية، وهو الخطر الذي يهدد باستمرار البلدان النفطية المصدرة لسلعة واحدة الوضع الذي يدفعها إلى المزيد من الضخ لهذه الثروة واستنزافها وفي غياب إستراتيجية حقيقية للنمو خارج المحروقات فان الاقتصاد الوطني سيظل يعاني من الضعف والهشاشة .

كما أن تحقيق المزيد من الأرباح في أوضاع استثنائية للسوق النفطية قد يعمل على تكريس المزيد من الضعف الهيكلي للبلدان المنتجة للنفط التي قد ترى في الأسعار دافعاً كافياً نحو إعادة توظيف الأرباح المحققة باتجاه رفع إنتاجية مادة النفط في حد ذاتها على حساب إنتاجية السلع الأخرى في القطاعات البديلة . إن هذا الوضع يجب ألا يسمح به ، بل المطلوب هو الإدارة الجيدة للقطاع والفائض ، انطلاقاً من أن سوق النفط هو سوق غير منظم وتحكمه المضاربة مما يجعل نتائجه غير مؤكدة. إن محاولات إدارة وتسيير الفائض المالي المتاح بشكل أفضل تجسدت عملياً من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد ، وهو الصندوق الذي يتوقع أن يعمل على تسهيل تكيف الاقتصاد الوطني مع التقلبات الخارجية ، كما قد يسمح بتنفيذ السياسة الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد مستقلة عن هذه التقلبات .

<sup>1</sup>Acc Reports .Algeria investment report.2002.Page 2.

السياسة التي اعتمدت في إطار هذه الرؤية اهتمت بمسألة تخصيص الموارد من خلال الحرص على توجيهها نحو استثمارات حقيقية و تسخيرها في تحسين عمل المؤسسة مع العمل أيضا على تفعيل الشراكة وفتح رأس المال و التحضير الجدي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تطبيق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. إن التجسيد العملي لهذه السياسات تطلب إنشاء صناديق للمساهمات أعرضها من خلال معطيات الجدول التالي<sup>1</sup>:

جدول رقم 37: توزيع صناديق المساهمة حسب القطاعات خلال الفترة 2001-2004 الوحدة: مليار دينار.

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات/ السنوات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنه إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والمشاركة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	هيئة المناطق الصناعية
2		0.7	1	0.3	ترقية المنافسة الصناعية
	-	-	0.05	0.03	نموذج التنبؤ
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر: عبو هودة مرجع سابق الصفحة 16 .

إن من بين المسائل التي أصبحت محل اهتمام خاص من قبل الدولة في فترة تنفيذ مخططات الإنعاش مسألة عصرنه إدارة الضرائب النابع من رغبة الدولة في النهوض بهذه المصلحة بعد الشروع في عمليات إصلاح عميقة ترتب عنها استحداث منظومة ضريبية جديدة تتماشى وطبيعة التحولات. إن التطور الملحوظ لمبالغ المساهمات المخصصة لهذا النشاط كما تعكسه أرقام الجدول السابق يعطي صورة واضحة عن الدور الكبير الذي من المتوقع أن تلعبه مصالح الضرائب في تمويل الميزانية العامة التي كما اشرنا في المباحث السابقة لا تزال من حيث الإيرادات تابعة لحصيلة المحروقات. إن عصرنه الجهاز الضريبي سيعمل وفق ما ترمي إليه الدولة على كسر هذا القيد بتوفير الشروط المادية و البشرية وكذلك التنظيمية التي تسمح بتعبئة موارد الميزانية خارج نشاط

<sup>1</sup>عبو هودة. مرجع سابق. ص 16.

المحروقات، الوسيلة التي ستسمح في إطار المنظومة الجبائية الجديدة . بمراقبة أحسن للنشاطات الاقتصادية من خلال إجبار المشروعات والخصائص على مسك الحسابات ،ومن ثم الإقرار الحقيقي بمدخلهم . إن تحسين هذا النظام سيعزز من قدرات جهاز ضرائب في إدارة نشاطه ، كما سيعمل على محاربة ظاهرة الغش الضريبي بواسطة الرفع من الضغط الضريبي دون المساس بمصلحة المكلفين وهي التدابير التي تعمل باتجاه تحصيل أكبر للموارد تكون مصدرا لإيرادات الميزانية تضاف إلى الجباية البترولية . إن الاعتماد على مصادر الجباية العادية في تعبئة موارد الميزانية يبقى حلا مناسباً ومهما للدولة وهو الحل الذي اخذ يتجسد من الناحية العملية ابتداء من سنة 2001 ،حيث أخذت المبالغ في الارتفاع كما يظهر من معطيات الجدول السابق.

من ضمن النشاطات التي كانت محل اهتمام ودعم خاص أيضا من قبل الدولة نشاط المؤسسات على رأسها المؤسسة الصناعية ،حيث تم إنشاء عدة صناديق في إطار السياسة الصناعية الجديدة، منها صندوقا لهيئة المناطق الصناعية وصناديق للمساهمة وترقية المنافسة الصناعية وهي تدابير في الجانب المالي تدرج في إطار الرؤية الجديدة الرامية إلى إعادة بعث القطاع الصناعي ومن خلاله المؤسسة الإنتاجية والعودة بقطاع المانفكتورة إلى عهده المزدهر . فالقطاع لازال يعاني من عدة نقائص منها قدم الأصول و اندثارها وضعف مردودية القوة العاملة وضعف القدرات التنافسية خاصة بعد عمليات الانفتاح التي شهدتها الاقتصاد الوطني في السنوات القليلة الأخيرة. فالجزائر أصبحت اليوم تشهد اندماجا كبيرا في الاقتصاد العالمي من خلال تواجد العديد من الشركات والمؤسسات الكبرى في قطاعات شتى من النشاط كالإنتاج والخدمات والمال من أمثلتها " أوراسكوم " المنتجة للاسمنت عالميا و "أرسيلورميتال " المنتجة للفولاذ والعملاقين النرويجيين " ستاتال وهيدرو" المتخصصين في إنتاج المحروقات وإنشاء مجموعة من البنوك الأجنبية "كاسوسيتي جنرال" الفرنسية وبنك الخليج والبركة ومجموعة بنوك الادخار الشعبي SHBC وهي تحولات فرضتها الظروف الراهنة للاقتصاد الجزائري الذي يسعى إلى إعادة ترتيب الأوضاع داخليا وخارجيا، إلا أن هذه الاختيارات على قدر أهميتها لم تمر بدون تكلفة<sup>1</sup>.

من حيث اتخاذ القرار نجد أن الشركات والمؤسسات الجزائرية الفاعلة أصبحت في موضع ضعيف في هذا الجانب. إن العديد من القرارات المتعلقة بالإنتاج والمال لم تعد تنفرد بها المؤسسات المحلية، بل إنها أضحت تابعة للمجمعات الكبرى التي تفرض أساليبها في اتخاذ القرار بالشكل الذي يسمح لها بالاستفادة أكثر من الفوائض التي يحققها الاقتصاد الجزائري ،وبالنتيجة ضعف تأثير النمو على رفاهية السكان . على الرغم من كل

<sup>1</sup> Abdelatif Benachenhou.Pour une meilleure croissance .Alpha design .Juin 2008. Page12.

هذا العديد من المهتمين يروا أن تواجد الشركات والمؤسسات الأجنبية في الجزائر لم يكن في كل الأحوال ظاهرة سلبية، بل إن الكثير من النشاطات عرفت في ظل تواجد هذه الشركات تحسنا من حيث النمو، مما يؤكد أن الجزائر تمتلك من المؤهلات ما قد يفتح لها الآفاق لتحقيق المزيد من النمو بوتيرة سريعة وعالية.

الجزائر لم تخرج خاسرة من تواجد شركات ومؤسسات عملاقة، فهذه الشركات قامت بالاستثمار والتوظيف والتكوين في إطار الشراكة والتعاون المتبادل، وهي بذلك تكون قد ساهمت بقسط كبير في تغيير قواعد اللعبة الاقتصادية بما يتيح الوصول إلى أداء أفضل في المستقبل. إن آفاق النمو والتنمية أصبحت ممكنة وبشكل أكبر في العديد من النشاطات والفروع الأقل ديناميكية، كالفلاحة والسياحة والنقل والتكنولوجيات الحديثة للاتصال. إن هذه النشاطات وعلى رغم من الدعم الذي منح لها لازالت تعاني من الركود و الجمود في السياسات. ففي غياب الرؤية الصحيحة والواضحة في جانب الاستراتيجيات والسياسات أصبحت هذه النشاطات ضحية لممارسات خاطئة في مجال إدارة الموارد، كتنفسي مظاهر الغش والاختلاس والرشوة، مما يقض فرصها في النجاح والتطور. كما أن هذه الفروع لم تعطى لها الاستقلالية التامة في اتخاذ القرار على الرغم من أن التصريحات والتوجهات الرسمية توحى بعكس ذلك وهو ما يلتمس من خلال محاولات خصوصية أنشطة هذه الفروع، غير أن العملية لا تزال تتميز بالغموض والبطء في الكثير من جوانبها. إن البحث عن النمو الاقتصادي في إطار عمليات الاندماج في الاقتصاد العالمي لم تعد فكرة مرفوضة على الأقل من المنظور الأكاديمي. فالتجارب السابقة والنتائج المتمخضة عنها تطرح بإلحاح فكرة البدائل في ميدان التنمية. فالواقع المعاش في الوقت الراهن يفرض نمطا جديدا للتعامل مع الأطراف الخارجية باستغلال الورقات الراجعة باتجاه الاستفادة أكثر من الإمكانيات والتجارب الناجحة للغير، خصوصا في مجال إدارة الاقتصاد. إن عمليات الانفتاح لازال يشوبها الكثير من الغموض والضبابية على المستوى الرسمي بالرغم من الوجود الواضح على الساحة الاقتصادية لأطراف جديدة قد تمثل في المستقبل أقطابا للنمو. ففرص النمو أصبحت بموجب الانفتاح ممكنة لكن في وقت يتميز بغياب إرادة سياسية حقيقية تدفع في هذا الاتجاه، وهذا ما يشكل إحدى التناقضات التي يجب فكها والقضاء عليها إذا ما أرادت الجزائر أن تستفيد من الميزات التي تمنحها لها الأطراف الخارجية. الكثير من القطاعات الاقتصادية الفاعلة بدأت تعطي إشارات عن إمكانية تحقيق النمو والتوظيف بشكل دائم، فضلا عن وجود نظام عادل للتعويضات وهي الأمور التي لم تعد خفية عن الأطراف الفاعلة في الدائرة الاقتصادية، بل إن هذه الأطراف أصبحت تستوعب جيدا الظرف والواقع لكن الخلل يكمن أساسا في عدم انسجام رغبات وتوجهات هؤلاء مع توجهات السلطة التي تبقى قراراتها تتميز بالكثير من الغموض والعشوائية. إن استمرار وجود عدم الانسجام بين هذه الأطراف والسلطات العمومية سيظل يشكل حاجزا نحو تحرير الاقتصاد، ومن ثم سيعمل على تضيق فرص حقيقية للنمو، إذ أن الأطراف الفاعلة في هذه الحالة ستمتنع

عن ممارسة الأنشطة الإنتاجية القادرة على خلق القيمة المضافة والاكتفاء بممارسة أنشطة ريعية في الدوائر التجارية ذات التأثير الضعيف على النمو. إن الجزائر بكل ما تمتلكه من مقدرات ومؤهلات ستحتاج لإرادة فعلية للتغيير من قبل السلطات العمومية لتحقيق نمو دائم ومستقر، الإرادة التي يجب أن تتجسد على أرض الواقع لتحرير الطاقات وبعث الاطمئنان والثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين. إن وضوح السياسة الاقتصادية مع توفر الإمكانيات سيعمل على تحفيز الاستثمار المنتج، ويدفع بقوة نحو التطور وهذا ما لم تحدثه السياسة المصممة من طرف الدولة إلى حد الآن. الدولة قامت منذ الستينات من القرن الماضي بتبني سياسة اقتصادية نمطية لم تتغير كثيرا في شكلها ومضمونها، مع تحمل التكلفة الاجتماعية لهذه السياسة التي كانت في أغلب الأوقات باهظة، السياسة التي ميزها تركيز شديد للنفقات العمومية في قطاعات دون غيرها في وقت أثبت فيه الواقع والتجربة فشل هذه القطاعات على مستوى الأداء والنتائج.

إن التحسن الذي عرفته معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2003 سمحت بتنشيط عمليات التوظيف، حيث تم استحداث 717000 منصب عمل جديد عام 2004<sup>1</sup>، كما تقلصت دائرة الفقر بنسبة 6.8% خلال نفس السنة حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون عند مستوى عتبة الفقر ضعيفا<sup>2</sup>. إن النمو الذي تحقق في نهاية المخطط الخماسي الأول 2001-2004 سمح بحدوث تحسن ملحوظ في معظم المؤشرات المالية والكلية، الاتجاه الذي تؤكد معطيات الجدول التالي:

<sup>1</sup> مولود حشمان وعائشة مسلم، مرجع سابق، ص.4.

<sup>2</sup> عتبة الفقر تعكس مستوى معيشي للسكان يعادل واحد دولار أمريكي يوميا.

جدول رقم 38: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و 2004.

المؤشرات	الشغل	البطالة	الفقر	التضخم	رصيد	الديون	الناتج	الناتج
		%	%	%	ميزان	الخارجية	الداخلي	الداخلي
					المدفوعات	مليار	الخام/ فرد	الخام/ فرد
					مليار دولار	دولار	دولار	دولار
سنة 2000	22215	28.8	12.1	0.3	7.9	25.1	54.7	1801
سنة 2004	717000	17.7	6.8	3.6	9.6	21.4	84.6	26200

المصدر: مولود حشمان وعائشة مسلم مرجع سابق الصفحة 05 .

## 2- نمو غير مستقر و عاجز عن تغطية الطلب الاجتماعي:

إن معدلات النمو الاقتصادي التي عرفت خلال فترة تطبيق المخططات الخماسية للإنعاش نوعا من التحسن يبقى يميزها التقلب وعدم الاستقرار، فضلا عن ضعف تأثيرها على الطلب الاجتماعي. فالتذبذب في معدلات النمو ليست بالظاهرة الجديدة بالنسبة للاقتصاد الوطني، بل هي ظاهرة ملاحظة وبشكل دائم منذ فترة بعيدة وبرزت بشكل واضح عام 2006، حين عرف معدل النمو تراجعا عنيفا يبلغه نسبة 1.6% كما تؤكد ذلك بعض المصادر الإحصائية الموثوقة<sup>1</sup>. إن هذا التراجع قد يطرح أكثر من سؤال عن حقيقة وأسباب عدم انتظام النتائج التي تتطلب الكشف والبحث عن العناصر الهيكلية التي تقف وراء ذلك. إن الملاحظات الميدانية حول نشاط مختلف قطاعات الإنتاج خلال عام 2006 أفضت إلى النتيجة التي مفادها أن التراجع الكبير في النمو يقف وراءه عاملين مهمين. الأول مرتبط بالجانب الفني لعمليات الإنتاج المتمثل في التوقف العنيف لإمكانات الصيانة، مع حدوث خلل في العديد من الأجهزة الفنية على مستوى الأحواض وقنوات الإنتاج بالنسبة لقطاع

<sup>1</sup> Abdelatif Benachhou.Op.cit.Page17.

الإنتاج الأول في الجزائر المحروقات. أما العامل الثاني فمرتبط بخط إنتاج المواد النفطية التي عرفت هي الأخرى بعض التذبذبات تسببت في حدوث هبوط حاد في حجم الإنتاج الفيزيائي. إن وضع اليد على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء التراجع في الأداء على مستوى النمو يسمح بالقول أن ظاهرة عدم استقرار النتائج ما هي في الواقع إلا نتاجا لإختلالات واضطرابات يشهدها قطاع المحروقات من حين إلى آخر. هنا يجب ألا نركز على العوامل الداخلية ذات العلاقة بالإدارة الفنية للإنتاج فحسب، بل يتعين الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية التي تعد في غاية الأهمية من حيث تأثيرها على أداء هذا القطاع و النمو بشكل عام. فلمكونات السوق الخارجي للنفط وزن ثقيل بإمكانها أن تجر الاقتصاد الجزائري في لحظة من اللحظات وفي ظروف معينة إلى الأعلى، كما أن نفس المكونات بإمكانها إن تدفع به إلى مستوى أدنى من النمو. أما بقية قطاعات النشاط الاقتصادي فلم يكن وضعها هي الأخرى بالجيد خلال عام 2006 وهذا شأن قطاع الخدمات الذي تضرر كثيرا على مستوى الأداء بسبب الخلل الذي حدث على مستوى التجهيز، حيث لوحظ تراجع على مستوى الواردات من السلع التي يحتاجها القطاع، مما تسبب في ابتعاد معدل النمو عن النسبة المتوقعة أي تسجيل نسبة 3% بدلا من 10%<sup>1</sup>. النمو البطيء في جانب الواردات يمكن تفسيره من خلال التأخر في انطلاق المشروعات الكبرى للتجهيزات العمومية ( الطريق السيار، السكة الحديدية والمترو والموانئ والمطارات... الخ) وهي كلها مشروعات مرتبطة بعمليات التمويل بواسطة الواردات، ومن ثم فإن نموها سيؤدي بالضرورة إلى نمو الواردات. إن هذا الارتباط بين النشاطين على قدر أهميته يعطي تفسيراً واضحاً عن طبيعة النمو في قطاع الخدمات الذي تبقى ميزته عدم الانتظام والتقلب بسبب بطء تنفيذ العمليات، أضف إلى ذلك الاضطرابات في جانب التمويل بمسئزمات وتجهيزات الإنتاج النشاط المرتبط بمتغيرات خارجية في غاية الأهمية، مما يؤكد مرة ثانية أن النمو في الجزائر تتحكم فيه عوامل خارجية وهو الاتجاه الملاحظ من معطيات الجدول التالي:

<sup>1</sup> Abdelatif Benachhou. Op.cit. Page 18.



جدول رقم 39: معدلات النمو ودرجة تقلبها خلال الفترة 2001-2008 .

								السنوات
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيانات
5.2	3.4	1.8	5.1	5.2	6.9	4.2	2.1	الناتج المحلي الخام PIB (%)
6.6	6.6	5.3	4.7	6.2	6	6	5	نمو خارج المحروقات (%)
		46.3	44.7	38	35.6	32.5	33.9	حصة المحروقات من PIB (%)
		2.2-	4.5-	1.3-	3.5	1-	1-	النمو المانفكتوري العمومي (%)
		78.1	76.3	70.4	68.4	62.9		الجباية العمومية %
		57	54.9	47.7	44.9	40.8	42	معدل الادخار (%)

المصدر: مصالح التخطيط وتقديرات صندوق النقد الدولي بالنسبة لسنتي 2007 و 2008.

إن الملاحظة الدقيقة لأرقام الجدول تؤكد بوضوح أن أداء الاقتصاد الجزائري و قدرته على خلق المداخيل و تعبئة المدخرات تبقى رهن النتائج التي يسجلها قطاع المحروقات الذي يتميز بدرجة عالية من التقلب وهو ما يلاحظ من النتائج المحققة عامي 2006 و 2007، حيث سجل القطاع تراجعاً في الصادرات من حيث الحجم تسبب في تسجيل معدلات سالبة من النمو في حدود - 2.5% و - 0.3% على التوالي<sup>1</sup>. إن هذه النتائج إن دلت على شيء فإنما تدل على هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يظل يصارع ظروف خارجية الصعب التحكم فيها خاصة في ظل المعطيات الراهنة التي تميز الساحة الدولية المتمثلة في أزمة مالية وما سببته من تداعيات وانعكاسات خطيرة على الاقتصاديات المفتوحة المعتمدة بالدرجة الأولى على الصادرات كما هو الحال بالنسبة للجزائر. الأزمة و بكل أبعادها فرضت على الاقتصاديات المفتوحة نمطاً آخر في إدارة سياساتها الاقتصادية والمالية بما ينسجم مع ما أفرزته الساحة الدولية. إنه وبموجب المنظومة الضريبية المعتمدة ستعمل هذه الاقتصاديات على تشجيع النشاط الإنتاجي المبدع والخلاق، وتقديم كافة أشكال الدعم لعمليات الإنتاج والتوزيع التي كلها شروطاً تعمل على رفع فرص النجاح. إن الاقتصاد الجزائري المندمج أكثر في الاقتصاد العالمي لم يكن في وقت من الأوقات بمنأى عن هذه التقلبات ومن ثم فإن نتائجه تبقى ميزتها التقلب، مما يتطلب

<sup>1</sup> Abdelatif Benachhou.Op.cit.Page18.

درجة عالية من الحيطة والحذر، خصوصا في أوقات الرخاء التي تفرض على الجزائر حسن استخدام نتاج النمو باتجاه التخفيف من حدة الانعكاسات والآثار الناجمة عن التغييرات التي تحدث في اللعبة الاقتصادية على الساحة الدولية. الرهانات على هذا المستوى صعبة وغير مضمونة، والتعامل معها فرديا قد يكون وقعه خطيرا وعالي التكاليف، الأمر الذي يدفع بدول العالم باتجاه التكتل و تنسيق أكبر للسياسات . الجزائر كدولة نفطية عضو في منظمة الأوبك عليها أن تنشط أكثر في إطار المنظمات الجهوية والدولية لإيجاد إطار للسياسات يسمح لها من جهة بامتصاص الآثار السلبية للازمات، واعتماد من جهة ثانية سياسات وبرامج على المستوى المحلي تنسجم مع مصلحة الأطراف الأخرى ذات الرؤية والمصالح المشتركة وهو ما تسعى لتحقيقه في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا "NEP AD"،<sup>1</sup> حاذيه بذلك حذو التكتلات الكبرى كتكتل مجموعة السبعة.

إن النمو الاقتصادي في الجزائر الذي تبقى طبيعته عدم الاستقرار لم تستطع الدولة أن تجد له حلا من خلال السياسة القطاعية المعتمدة في إطار الرؤية والفلسفة الجديدة للتغيير. القطاعات التي تراهن عليها الدولة لازالت تعاني من الركود وعدم الاستجابة للإصلاحات. إعادة هيكلة القطاع الصناعي المانفكتوري وخصخصته كانت من بين الإجراءات التصحيحية الهامة بالنظر إلى حجم الإمكانيات التي سخرتها السلطات العمومية لإعادة تنشيط وبعث نمو القطاع، غير أن هذه التدابير لم تفضي إلى النتائج المرجوة ، إذ أن معدلات نمو القطاع المانفكتوري العمومي بقيت تراوح مكانها بتسجيل معدلات سالبة خلال كل فترات تنفيذ المخططات الخماسية ( انظر إلى أرقام الجدول السابق) . إن تسجيل نتائج سلبية غير مطمئنة على الرغم من محاولات التقويم يفتح المجال للكثير من التساؤلات حول الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الأداء الغير مشجع لهذا القطاع. هل الخلل يكمن في طبيعة السياسة الصناعية في حد ذاتها التي حددت لها أهداف صعبة التحقق مع افتقارها للواقعية؟ أم أن السياسة الصناعية في الجزائر لم يوفر لها المناخ وكذا الإطار المناسب للتنفيذ بما في ذلك المحيط الخارجي الذي لازال يتميز بالجمود وعدم الاستجابة؟

إن النقائص التي يعاني منها قطاع الصناعة عديدة ومعقدة وتتطلب وقتا طويلا لمعالجتها، والأمر يتعلق بتصحيحات تخص تجديد واستعمال الطاقة الإنتاجية، وكذا إنتاجية العناصر التي تستدعي تبني سياسة تعويضات مناسبة تتميز بالعدل و الشفافية ، مع الاهتمام والتكفل الحقيقي بالجوانب السوسولوجية للعمل، العوامل التي قد تدفع باتجاه خلق المناخ المناسب للقوة العاملة للرفع من مردوديته ا ومردودتي القطاع بشكل عام . إن هذه الشروط التي تكاد تكون غائبة بالنسبة للمؤسسة الصناعية العمومية لا تقتصر فقط على المحيط الداخلي، بل الأمر قد يتعدى ذلك ليشمل المحيط الخارجي الذي هو الآخر لازال يعاني من النقائص والجمود.

<sup>1</sup>Le nouveau partenariat pour le développement en afrique.

وبخصوص الجانب المالي كأحد الشروط المهمة لعمليات تطوير أداء المؤسسات فإن السياسة تقتضي ضرورة إيجاد قطاع مالي كفى يعمل على خلق الموارد وتوظيفها بشكل حقيقي وفق القواعد الاقتصادية (المردودية)، مع تجنب كل أشكال التوظيف الخاطئة لرأس المال التي لا يرجى منها عائدا. الجزائر عانت كثيرا من سوء استخدام الموارد، فالكثير من القروض منحت لمؤسسات عمومية استهلكت دون أن يكون لها مفعولا ايجابيا على نشاط ومردود المؤسسة، كما أن المبالغ الضخمة التي رصدتها الدولة لتطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية تبذرت كما تبذرت معها كل الآمال المعلقة على هذا القطاع وهذا بتأكيد من السلطات العليا. إن القطاع المالي في الجزائر ومن خلال سياساته الائتمانية وقف عاجزا عن تجسيد الأهداف التي رسمتها له السياسات العامة. التجارب السابقة تشير إلى أن القطاع المالي ظل وباقتراح من الوصاية يقوم بنشاطات تمويلية لمؤسسات أثبت الواقع والنتائج فشلها، فضلا عن كونه ظل باستمرار يلاحظ ويسجل الانحرافات وسوء الاستخدام للأموال العامة دون أن تكون له القدرة الكافية على وضع حد لذلك. إن هذا الوضع الخاطئ الذي كان يجب ألا يسمح به على الأقل من جانب الفعالية المالية كان من المفروض أن يتوقف ويتغير بسرعة. المؤسسات المالية لا بد لها أن تكتسب ثقافة جديدة للتعامل مع المؤسسة الاقتصادية مبنية على القواعد الاقتصادية، أي منح الائتمان بشروط ميسرة وفقا للمعايير المالية التي تحقق للطرف المانح أكثر ربحية مع متابعة حقيقية للأموال الممنوحة لضمان استهلاكها وفقا للشروط المتفق عليها دون الإخلال بمصالح الأطراف المستفيدة، أي ترك هامش من الحرية للعمل للمؤسسات المستفيدة بتمكينها من إدارة أموالها بطريقة مستقلة بعيدا عن الضغوط والممارسات الخاطئة. إن هذه الممارسات أصبحت ملاحظة وبشكل فاضح من خلال سوء استخدام الأموال العامة الممنوحة للمؤسسات العمومية في إطار مخططات الإنعاش ودعم النمو، حيث لوحظ استهلاك موارد مالية ضخمة بسبب سوء التقدير والتأخر في عمليات الإنجاز، الوضع الذي استدعى عمليات إعادة تقييم للمشروعات الاستثمارية ومن ثم استنزاف أكبر للمال العام. إن وفرة الأموال لدى الدولة يجب التفكير في توظيفها بشكل جيد وفعال من خلال المفاضلة بين مختلف البدائل المطروحة للاستثمار والتوظيف. هنا المفاضلة يجب أن تقوم على أساس المقارنة بين العوائد والتكاليف المتوقعة، وهو ما يتطلب دراسات متفحصة للاستثمارات المقترحة من قبل مكاتب الخبرة قبل الشروع في تنفيذها، لأن ذلك سيعمل على التقليل من المخاطر، ويرفع من درجة النجاح. الغاية إذن يجب ألا تكون التخلص من الأموال العامة بأسرع ما يمكن بإطلاق برامج استثمارية عائدها ضعيف أو منعدم، لأن ذلك سيمثل هدرًا للأموال و مصادرة لحقوق أجيال القادمة. إن تنمية الثروة بواسطة الاستثمارات العمومية الذي يبقى التوجه الاقتصادي الطاغي في الجزائر لا يمكن النظر إليه دائما على أنه توجهها خاطئا خصوصا إذا نظرنا إلى النتائج المحققة في بعض الميادين

الحيوية كالسكن والنقل والطرفات، غير أن هذا التوجه مازال يعاني من الكثير من النقائص تتعلق في المقام الأول بدرجة تطور العنصر البشري الذي يبقى غير مدركا لأهمية المال العام كثروة للأمة. إن عدم الإدراك هذا يفسر بعدم انتشار ثقافة حقيقية للتعامل مع المال العام لغياب الممارسات الصحيحة وانعدام الردع بالطرق القانونية التي من شأنها أن تصحح الأوضاع وتخلق هيبه حقيقية لدى الجمهور تدفعه إلى الانضباط وعدم المس بالململكات العامة. إن هذه النقطة تمثل النقطة السوداء بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فاستغلال المال العام بطريقة غير صحيحة من خلال استغلال النفوذ والسلطة يبقى ممارس بشكل واضح على مستوى المؤسسات الاقتصادية والمالية والإدارات العمومية، وهذا ما تم التماسه في الكثير من الفضائح المالية بسبب الرشاوى والعمولات المدفوعة وعمليات التهريب. إن هذا السلوك الموروث من النظام السابق مازال متغلغلا في الجسم الاقتصادي واخذ أشكالا متعددة بحكم تعدد النشاطات وتنوعها ولم يتغير على الإطلاق، وهذا يعد بحد ذاته عاملا مهما من عوامل التي شجعت على الجمود والركود الملاحظ في الكثير من القطاعات. الجزائر مطالبة في ظل هذا الواقع أن تهتم بالقضايا الخاصة بالتركيبة البشرية والثقافة الاقتصادية التي تحملها من خلال الحرص على نشر الثقافة الصحيحة والعمل على بث الطرق التعليمية التي تهتم بالممارسات الاقتصادية سواء على مستوى المؤسسات التعليمية أو من خلال الإعلام بمختلف أشكاله. إن أكثر ما تحتاج إليه الجزائر في الوقت الراهن هو الثورة على الأفكار والثقافات والممارسات الخاطئة. إن الموارد متاحة وبالقدر الكافي لإنجاز أهداف التنمية، غير أن السلوكيات والأفكار لازالت غائبة ولم تستوعب إلى حد الآن المعنى الحقيقي للنمو والتطور كمرحلة تصل إليها المجتمعات تسمح بتحقيق تكافؤ الفرص لدى المواطنين، سواء من حيث الاستفادة من نتاج النمو أو من حيث المشاركة في تحقيق النمو في حد ذاته. إن عملية الاستيعاب هذه لا تقتصر على المواطن العادي فقط سواء كان عاملا أم موظفا، بل الأمر يتعدى ذلك ليشمل كافة الأطراف المسؤولة والفاعلة في مختلف الدوائر بما فيها الدائرة السياسية. فالانسجام بين ما تتطلع إليه السلطات العمومية بواسطة السياسات وبين ما تطلبه الفئات المشاركة في تحقيق التنمية مهم جدا لرفعي المجتمعات، بيد أن التوافق في المصالح لا يمكن أن يحصل إلا في ظل وجود منظومة سياسية واقتصادية تتميز بالكثير من الشفافية ويكون قوامها العدل.

إن عدم الاستقرار الذي يعد السمة الأساسية للنمو يضاف إليه عجز وعدم كفاية هذا النمو على تغطية الطلب الاجتماعي في الكثير من جوانبه. إن تحقيق معدلات نمو في حدود 2% إلى 3% تبقى بعيدة عن تحقيق اللحمة بين السلطة و المجتمع المشار إليها سابقا، فالبطالة المتفشية في الأوساط الشبابية من حاملي الشهادات وانتشار

الفقر والسكن العشوائي المهش وعودة الأمراض القاتلة ذات العلاقة المباشرة بالفقر، كلها مشكلات تضع الدولة أمام امتحان عسير حتى في ظل وجود الموارد. فالدولة في وجود طلب اجتماعي ضخم بحجم عدد السكان المتزايدون يوميا ستعمل في هذه المرحلة فقط على التخفيف من وطأة المطالب الاجتماعية، مع الحرص على تحسين أداء الاقتصاد الجزائري على مستوى النمو بشكل مضطرب وهو التوجه الذي تجسد من خلال النتائج المسجلة في فترة تطبيق مخططات الإنعاش التي تعد إلى حد ما ايجابية . فبعد أن شهد الاقتصاد الوطني تراجعاً في النمو الاقتصادي إلى مستوى يقترب من 2% عام 2006 نتيجة التراجع الحاصل في نمو إنتاج المحروقات بـ 2.5% عاد الناتج المحلي الخام ليسجل نمواً في حدود 3.2% عام 2007<sup>1</sup>. أما النمو خارج المحروقات (PIB HH) فاستقر عند 6.4% نتيجة ضخامة النفقات العمومية مع تسجيل تحسن في أداء بعض القطاعات الحاملة للنمو كقطاع البناء و الأشغال العمومية الذي سجل نمواً في حدود 9.5% عام 2007 مقابل 11.5% عام 2006، القطاع الأكثر تأثراً بالنفقات العمومية هذا مع تسجيل تحسن في أداء قطاعي الخدمات والزراعة اللذان حققا معدلات جيدة بـ 6.9% و 5.9% على التوالي. كما شهدت هذه المرحلة استقراراً نسبياً في معدل التضخم حيث بلغ المعدل 3.8% عام 2007 بعد ان كان في حدود 2.5% عام 2006 وهذا الارتفاع يعود إلى التوسع في عمليات الاستيراد للسلع والسلع التجهيزية التي كانت تحمل معها التضخم<sup>2</sup>. إضافة إلى هذه النتائج سجلت هذه الفترة ارتفاعات في جل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. فالناتج المحلي الخام ارتفع بالقيمة من 4123.5 مليار دينار عام 2001 إلى 8460.5 عام 2006، أما الناتج الوطني الإجمالي لكل فرد من السكان PNB/Habitant من 1724.9 دولار أمريكي عام 2000 إلى 3346.3 دولار عام 2006<sup>3</sup> أما معدل البطالة فعرف هو الآخر تراجعاً معتبراً بانتقاله من 29.5% عام 2000 إلى 12.3%، كما سجل معدل النشاط نفس الاتجاه إذ انتقل بين الفترتين من 28.60% إلى 42.5%. أما عن المؤشرات الأخرى المرتبطة بالإطار المعيشي فعرفت أيضاً شيء من التحسن، فاستهلاك القطاع العائلي ارتفع بـ 4.7% عام 2007 مقارنة بسنة 2006 كما أن وتيرة نمو الاستهلاك فاقت وتيرة نمو الناتج المحلي الخام ابتداء من عام 2005 وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن العائلات الجزائرية أصبحت تخصص جزءاً

<sup>1</sup> Perspectives économiques en afrique.BAFD/OCDE.2008.Page132.

<sup>2</sup> Ibid .Page132.

<sup>3</sup>Office national des statistiques 2008.

كبيرا من مداخليها للاستهلاك<sup>1</sup>.

و بخصوص التنمية البشرية فالتقارير تنفق حول اتجاهها نحو التحسن . مؤشر التنمية البشرية الذي كان يمثل 0.722 عام 2002 انتقل إلى 0.760 عام 2006 أي بمتوسط نمو سنوي يعادل 1.29% خلال الفترة . أما عن مكونات المؤشر فالملاحظ إن مؤشر الأمل في الحياة انتقل من 0.805 عام 2005 إلى 0.845 عام 2006 وهو مستوى يقترب من مستوى بعض البلدان ذات المستوى المرتفع لمؤشر التنمية كالمجر وبولندا والأرجنتين مثلا. بموجب هذه الأرقام فإن الأمل في الحياة لدى الجزائريين انتقل من 72.5 سنة عام 2000 إلى 75.5 عام 2007 أي بزيادة ثلاثة سنوات تقريبا خلال هذه الفترة وهذا ما يعكس تحسن المستويات المعيشية والصحية للسكان في الجزائر.

أما مؤشر الفقر IPH<sup>2</sup>، الذي يعتبر مؤشرا إحصائيا مفسرا لظاهرة الفقر وتغيراتها في الأوساط السكانية فالمعطيات تشير إلى انتقال معدله من 24.67 عام 1998 إلى 18.95 عام 2006 وهذا نتيجة الإستراتيجية التي اعتمدها الدولة لمحاربة الفقر بتقليص حجم العجز في الاحتياجات الأساسية للسكان وفي هذا المجال النتائج تعتبر إلى حد كبير مشجعة . فمعدل التزويد بالماء الصالح للشرب بلغ حد 92% عام 2007 مقابل 82% عام 2000 كما أن المتوسط الفردي للتزويد بهذه المادة انتقل من 123 لتر عام 1999 إلى 160 لتر عام 2007.

وفيما يخص التمدرس ومحاربة الأمية فالجزائر بعد تنفيذها لمخططات الإنعاش وانسجاما مع أهداف الألفية للتنمية التي رفع شعارها أعلى هيئة أممية المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة قطعت أشواط مهمة بانتقال النسبة الإجمالية للتمدرس من 93.6% في السنة الدراسية 2000/1999 إلى 96.8% في السنة 2002/2003 وبذلك اقتربت النسبة الثابتة للتمدرس من نسبة 97% لمجموع السكان مع تسجيل تقليص الفرق بين الجنسين<sup>3</sup> . أم نسبة الأمية فعرفت هي الأخرى تراجع ملحوظا خصوصا للفئة العمرية بين 15 و 24 سنة ولدى الجنسين حيث انتقلت النسبة الإجمالية من 12.4% عام 1998 إلى 9.9 عام 2008 لتتخفف بعد ذلك إلى حدود 8.2% عام 2006، وهي الأرقام التي تعكس الجهد المبذول من قبل الدولة في هذا الميدان والساعي إلى محاربة كافة أشكال ومظاهر التخلف البشري .

<sup>1</sup> CNES. Dossier : état économique de la nation 2005-2006-2007.Éléments de synthèse. Page5.

<sup>2</sup>Indice de pauvreté humaine.

<sup>3</sup>حسان صوابر. أهداف الألفية للتنمية. التجربة الجزائرية. الديوان الوطني للإحصاء. ص1.

و فيما يخص عالم الشغل سمحت مختلف الورشات التي تم فتحها في إطار برامج الإنعاش ودعم النمو وكذلك البرامج الاستثمارية المكتملة لها بخلق العديد من الوظائف وفق صيغة عقود ما قبل التشغيل "CPE" أو الوظائف الدائمة<sup>1</sup>. هذه السياسة الجديدة للتوظيف وإن لاقت بعض المقاومة من قبل الفئة الشغيلة بالنظر إلى المستويات المتدنية للأجور وعدم توافق نظام التعويضات المعتمد مع مقتضيات ومتطلبات المعيشة اليومية للعمال، كما أن صيغة عقود ما قبل التشغيل تعتبر حلا يهدد مصالح الفئة الشغيلة التي ستشعر دائما بعدم استقرار وضعها المهني، في الوقت الذي وجدت فيه الحكومة حلا مناسباً ومفضلاً لإتاحته فرصاً أكبر لامتناس البطالة وتكلفة مالية أقل. إن سياسة التوظيف التي تبنتها الدولة خلال هذه المرحلة المركزة على تطبيق صيغ متعددة بما في ذلك عمليات التوظيف المدرجة في إطار الشبكة الاجتماعية سمحت كلها بامتصاص عدد كبير من البطالين من الفئات الشابة حيث انتقلت نسبة البطالة في الجزائر من 30% إلى 17% خلال السنوات الستة الأخيرة<sup>2</sup>.

إن من الأمور الملفتة للنظر عند التطرق إلى مسألة التوظيف في الجزائر هو ضعف مشاركة قطاع المحروقات في عمليات التشغيل على الرغم من وزنه الثقيل في الاقتصاد الوطني. القطاع بكل حجمه لا يوظف سوى 1% من الفئة النشطة من السكان، في حين أن فرص التوظيف تبقى في معظمها متوفرة في القطاعات البديلة كقطاع الخدمات الذي يشغل 42%، الفلاحة 16%، الإدارة العامة 12%، التجارة 10%، البناء 9% الصناعة للمانفكتورية 7% وهي نسبة ضعيفة لكنها قد تفوق في بعض الأحيان النسبة التي تساهم بها المانفكتورية في القيمة المضافة، وهذا يؤكد الركود الكبير الذي لازال يلزم قطاع الصناعة الذي يتطلب الكثير من التصحيحات إذا أرادت الجزائر أن تتبنى سياسة سليمة للتوظيف تقوم على أساس توفير الفرص الحقيقية للتشغيل تسمح بتثبيت الفئة الشغيلة بشكل دائم في هذا القطاع لكونه يمثل البديل الحقيقي عن المحروقات في المستقبل.

إن مجمل الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الست الأخيرة استدعى مجهوداً مالياً معتبراً حيث تم رصد أكثر من 3000 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 38 مليار دولار أمريكي تم إنفاقه في شكل استثمارات عمومية يضاف إليه مبلغ يقارب 1900 مليار دينار أي ما يساوي 25 مليار دولار كاستثمارات خاصة من قبل مؤسسات وأفراد جزائريين وأجانب. بموجب سياسة الاستثمار الجديدة التي فتحت المجال للقطاع الخاص المحلي والشراكة الأجنبية، خصوصاً في القطاعات البديلة التي أبدت الكثير من الحركية والفعالية من حيث الأداء والنتائج.

<sup>1</sup> Contrats de pré emploi

<sup>2</sup> Hélène Jouklift. Op.cit. Page 7.

إن تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي عند مستويات لا تكفي لتغطية الطلب الاجتماعي تكشف عن صورة أخرى من صور الضعف الهيكلي التي لازالت تلازم الاقتصاد الجزائري المتمثلة في عدم القدرة على استثمار الفائض المالي المتاح من الطفرة المالية وتحويله إلى ثروة حقيقية التي قد تتحول بدورها إلى مصدر للرفاهية والتطور للسكان. إن عدم الاستفادة الفعلية من الثروة التي ينتجها النفط تدفع إلى الحديث عن شكل آخر من التناقضات ألا وهو وجود بلد غني بثرواته وموارده مقابل وجود شعب فقير أو على الأقل مصيره التفقير والتهميش بكل ما تحمله هذه الكلمات من معاني . ففي ظل غياب القواعد التي يقوم عليها الحكم الرشيد " La bonne gouvernance " كما هو الحال في الكثير من البلدان النامية بما في ذلك الجزائر فإن الأشخاص هم الذين توكل إليهم مهمة اتخاذ القرار بدلا من المؤسسات المؤهلة. إن هذا النمط من التسيير لمقدرات الأمة يخضع في الكثير من الأحيان لأهواء ومصالح هؤلاء الأشخاص، وهي المصالح التي تقف ورائها دوافع سياسية و حزبية قد تتسبب في الكثير من الأحيان في حدوث انحرافات خطيرة تتجلى من خلال عمليات الاستحواذ على الثروة المتاحة وانتشار الممارسات الخاطئة في دواليب السلطة والدوائر الاقتصادية. فغياب الحكم الرشيد في ظل التحولات الكبرى التي تشهدها الجزائر يقف في اعتقادنا وراء النتائج المتواضعة التي تخضعت عن هذه التحولات و التي يأتي على رأسها البطء والتأخر الذي عرفته الإصلاحات، أضف إلى ذلك وجود ضعف مؤسسي ملحوظ نتيجه الحتمية لأداء اقتصادي غير مشجع تعكسه النوعية الرديئة للنمو .

إن الجزائر كدولة غنية بمواردها النفطية دخلت منذ ما يقرب من 20 عام في عملية انتقال transition من نظام سياسي أحادي إلى نظام تعددي ديمقراطي ومن نظام اقتصادي موجه مركزي إلى نظام اقتصاد سوق الأمر الذي يجعلنا نعتقد بأن الجزائر وضعت بطريقة أو بأخرى في فخ عملية الانتقال الدائم والنتيجة هي لا إقامة نظام سياسي أحادي مناسب، ولا وجود لديمقراطية حقيقية، ولا إقامة نظام اقتصادي موجه بطريقة سليمة، ولا وجود لاقتصاد سوق يعمل وفق المقاييس والقواعد الصحيحة المعمول بها دوليا أضف إلى ذلك الضعف المؤسسي والنوعية الرديئة للنمو، كل هذه العوامل مجتمعة دفعت باتجاه الوقوع في فخ الفقر والبؤس الدائم وما ترتب عنه من تدمير واحتجاج على المستوى الاجتماعي بسبب العجز عن تغطية الطلب<sup>1</sup> . إن عدم استقرار الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية انعكس بشكل مباشر على الجبهة السياسية التي عرفت هي الأخرى اضطرابا وعدم استقرار انتهى بالنتيجة إلى تدهور خطير في الجانب الأمني امتد إلى المس بالملكات العامة.

<sup>1</sup>Ahmed Benbitour . Pays riche peuple pauvre. Lundi 19 novembre 2007. Page1.



بالاعتماد على ما تم عرضه يمكن تشخيص وضعان أصبحا يميزا الاقتصاد الجزائري و اللذان لم يتغيرا كثيرا حتى في ظل السياسة الجديدة المتبناة في إطار المخططين الخماسيين 2001 - 2009، الوضع الأول مرتبط بالعمل الداخلي للاقتصاد الجزائري الذي فيه اتجاها نحو فرض واقع قاسي على المجتمع من خلال تبني سياسة تقشف مبالغ فيها في الوقت ذاته الذي يلاحظ فيه توجه كبير نحو اكتناز الثروة. أما الوضع الثاني فيخص علاقة الجزائر ببقية العالم، هذه العلاقة التي تكشف عن توجه خطير للاقتصاد الوطني يتمثل في تصدير الثروة أي مزيدا من إنتاج وتصدير للثروة النفطية بهدف رفع احتياطات الصرف دون أن تنعكس بشكل مباشر على حياة ورفاهية السكان ومن ثم فإن الاستفادة الأكبر منها أطراف أجنبية من خلال التصفية المسبقة للديون الخارجية التي تراكمت في الفترات السابقة، أو عمليات الادخار التي تقوم بها الحكومة في البنوك والمصارف الأجنبية .

فالاقتصاد الجزائري ينتج كل سنة ثروة هائلة من خلال القيم المضافة التي تحققها مختلف فروع النشاط الاقتصادي. هذه الثروة التي يتوزع جزءا منها على الاستهلاك المحلي للعائلات والإدارات أما الجزء المتبقي فيحتفظ به كمدخرات بدافع الاستثمار والاكتناز. من أجل قياس درجة التقشف المفروضة على السكان في الجزائر سيتم حساب نصيب استهلاك القطاع العائلي من مجموع الناتج المحلي الخام. السؤال الذي يطرح لتحليل الوضع الأول هو: من أصل كل 100 دينار جزائري يتم خلقها كثروة في السنة الجارية ما هو المبلغ المخصص لاستهلاك العائلات في الجزائر؟ في عام 2006 هذه الحصة لم تتجاوز نسبة 31.6% أي بتراجع ملحوظ عن سنة 2002 حين بلغت النسبة 43.8% وهي النسبة التي تبقى بعيدة بكثير عن تلك المحققة في الأوقات الصعبة بين عامي 1992 و1995 حينها استقرت في حدود 54.6%. إن تحقيق نسبة متدنية للاستهلاك العائلي في حدود 31.6% تبقى بعيدة كثيرا عن النسبة المتوسطة للبلدان الأخرى ذات الدخل المماثل، أي القريبة من الجزائر من حيث الترتيب والبالغة 61%<sup>1</sup>. إن هذه الأرقام تكشف بوضوح التحول الذي حدث في هيكل توزيع الدخل القومي في الجزائر الذي كان على حساب القطاع العائلي الاستهلاكي. هذا القطاع الذي لم يحصل سوى على أدنى من الثلث من الثروة المحققة أي 31.6 دج من أصل 100 دج مقابل 61 دج في الدول ذات الدخل المماثل. إن هذا التوزيع للثروة في الجزائر يعطي صورة واضحة عن درجة التقشف التي فرضت على السكان في هذه الفترة وما نتج عنها من تراجع في استهلاك العائلات لضعف المداحيل وكذلك التحولات الواضحة في الأنماط الاستهلاكية للكثير من الأسر، تجلت من خلال استهلاك أكبر للحبوب الجافة والبقول والعجائن على حساب اللحوم والفواكه والخضر والألبان. إن هذا التغير في النمط الاستهلاكي كان فرض على الأسر الجزائرية تكيف ميزانياتها مع هذه الأوضاع حتى ولو كان ذلك سيتسبب في عدم التوازن الاستهلاكي وما قد ينجر عنه من مخاطر على الصحة .

<sup>1</sup> Ahmed Benbitour .Op.cit.Page2.

إن حرص الدولة على إيجاد الصيغ المثلى لتوزيع الثروة المحققة لا يقل في اعتقادنا أهمية عن خلق الثروة في حد ذاتها . إن منح السكان فرصة الاستهلاك المناسب و السليم وفقا للشروط التي تضمن صحتهم يجب أن تندرج ضمن الاختيارات الأولى للدولة عند تصميمها لسياساتها خصوصا إذا كانت الدولة تتمتع بالكثير من الثروة كما هو الحال بالنسبة للبلدان النفطية في الوقت الراهن. إن حصول السكان على مداخيل بالقدر الذي يكفي لتغطية طلبهم سيكون له وقع إيجابي على سلوكهم الجماعي إذ أن ذلك سيعزز من درجة المواطنة والتمسك أكثر بقوانين الجمهورية ، كما يولد الشعور بالانتماء لدى المواطنين مما ينعكس في النهاية على أدائهم الاقتصادي . إن هذه القيم السامية التي تدفع باتجاه الرقي والتحضر لا تتشكل في اعتقادنا إلا بطريقة عفوية أي دون تخطيط مسبق لها. فتجارب الدول المتطورة تعطينا الدروس الكثيرة في هذا الميدان ، حيث أن هذه الدول بعد تحقيقها للإفلاحة الاقتصادي والوصول إلى مستويات عالية من التراكم للثروة وضعت فقط الشروط المادية المناسبة تحت تصرف مواطنيها بالشكل الذي يعمل على إحداث التحسينات المستمرة في مستويات معيشتها، مع السعي على إيجاد منظومة سياسية وأخرى اقتصادية تضمنان حسن إدارة دواليب الحكم تمكنت من وضع القطار على السكة الصحيحة وبعفوية تامة تمكنت من إنجاز أهدافها التنموية. إن القرار الذي يمكن الدول من ترسيخ القيم المشار إليها سلفا، التي تعزز من درجة المواطنة لا تعود في رأينا للأفراد وإنما تعود للمؤسسات. إن وجود حكم راشد مبني على القيم التي سبق ذكرها يتوقف على العمل المؤسساتي الجاد المرتكز على سلطة القانون بالدرجة الأولى ، هذا الحكم الذي يحتاج لبنائه إلى الوقت، بمعنى أن ترسيخ القيم السامية في أذهان المواطنين ثم تحولها بعفوية إلى سلوكيات إيجابية ليس بالأمر اليسير الذي يتم إنجازها في وقت وجيز، بل الأمر يتطلب الكثير من الوقت والصبر ، كما يحتاج لإنجازه تسخير كافة الوسائل على رأسها الوسائل التربوية والتعليمية والتثقيفية التي تعمل على ترقية العنصر البشري الذي يبقى العامل الحاسم في تطور وتحضر المجتمعات وليس الثروة في حد ذاتها. مقابل الاتجاه نحو فرض سياسات تقشفية على السكان وما نجح عنها من تراجع و تدهور في الأوضاع الحياتية على كافة المستويات، عمدت الدولة على ادخار جزءا كبيرا من الثروة المحققة نتيجة الظروف المالية الاستثنائية الإيجابية، ففي عام 2006 مثلا بلغ معدل الادخار في الجزائر 57% متجاوزا بذلك النسبة المحققة عام 2002 البالغة 40.8 % . هذه النسب تزداد أهمية لو ما قارناها بتلك المحققة في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، حيث تم تسجيل معدل 28.85% بالنسبة لكل فترة الثمانينات و 35.4% بالنسبة للفترة 1992-1995 وهي تمثل أصعب الفترات وأشدّها على الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى ما آلت إليه مختلف الجبهات من تدهور خطير فرض على الدولة نمط معين في تسيير الموجودات المالية المتاحة بما في ذلك القروض والمساعدات المتحصل عليها من الخارج باتجاه تخفيض الادخار كما تؤكد ذلك النسب

السابقة. في المقابل اتجهت السياسات نحو تشجيع أكثر للاستهلاك خصوصا في نهاية الثمانينات حين واجهت الدولة عاصفة من الاحتجاجات السكانية في إطار أحداث الخامس من أكتوبر 1988<sup>1</sup>. إن نسب الادخار التي ذكرناها تزداد أيضا أهمية إذا ما قارناها بتلك المحققة في الدول ذات الدخل الوطني المماثل، وهنا تؤكد المعطيات بأن النسبة لدى هذه البلدان لم تتجاوز في المتوسط 23% مما يجعلنا نتساءل عن جدوى تبني مثل هذه السياسة الادخارية في الجزائر بهذا الحجم بالذات. كما نرى أنه من الواجب في حالة الجزائر تسليط الضوء عن الاستفادة المباشر من هذا الادخار. إن الإجابة الشافية عن هذه التساؤلات المشروعة يمكن اكتشافها من خلال تحليل نسبة الادخار المشار إليها أعلاه المقدرة بـ 57%. إن هذه النسبة تعني بموجب عملية حسابية بسيطة أنه من أصل 100 دينار جزائري كثروة يتم تحقيقها، الجزائر تدخر بصورة فعلية 57 دينار جزائري خلال عام 2006، المبلغ الذي نجزته إلى 29.9 دج كقيمة مخصصة للاستثمارات التي بدورها نجزئها إلى قسمين، جزء مقدر بـ 22.8 دج يمثل التراكم الإجمالي للموارد الثابتة تظهر في شكل زيادات حقيقية من التجهيزات الرأسمالية وجزء آخر مقدر بـ 7.12 دج يمثل الزيادة في المخزونات من المواد. أما المتبقي من مجمل الادخار أي الفرق بين 57 دج و 29.9 دج تم توزيعه كآلاتي. 2.5 دج خصصت لتسديد المديونية الخارجية بموجب السياسة الجديدة التي اعتمدها الدولة الرامية إلى تصفية نهائية للديون باتجاه الغير، السياسة التي أرادت الدولة من خلالها فك الارتباط مع كافة الأطراف الأجنبية بعد أن كادت هذه الأطراف أن تشكل طوقا يهدد المصالح وكذا السيادة.

إن إدارة المديونية الخارجية بهذه الصورة، أي السعي إلى التسديد المسبق للديون المتراكمة باستغلال الموارد المالية الاستثنائية التي يتيحها قطاع النفط تكشف لنا عن الأطماع الكبرى التي لازالت تراود الكثير من الأطراف الأجنبية، التي تستغل الظرف المالي الإيجابي باتجاه دفع السلطات الجزائرية نحو اتخاذ مثل هذه القرارات التي يمكن اعتبارها في الظروف الراهنة للاقتصاد الوطني غير مناسبة، وهي تعد تصدير وتحويل للثروة كان بالإمكان استغلالها بواسطة الاستثمار باتجاه نماء أكثر لهذه الثروة وتأجيل مسألة التسديد إلى حين تستتب الأوضاع على مختلف الجبهات. إن الجزائر في الوضع الراهن ليست في موقع الخطر على الأقل من الناحية المالية الوضع الذي في اعتقادنا يستدعي مزيدا من ربح للوقت وتفاذي الوقوع في أحضان الليبرالية العالمية ومن خلالها المنظمات والهيئات المالية والنقدية الممثلة لها التي تسعى بطرق شتى لاستغلال الأوضاع المريحة للدول النفطية باتجاه استنزاف الثروات والعمل باستمرار على وضع الرجل في هذه البلدان من خلال سياساتها النقدية التي تفتح لها الأفاق نحو ربط هذه الدول نقديا بمؤسساتها من خلال عمليات الإقراض. إضافة إلى 2.5 دج

<sup>1</sup> Ahmed Benbitour .Op.cit. Page 3.

كمبلغ مخصص لتسديد الديون الخارجية ، الجزائر تخصص 24.6 دج كمبلغ يتم اكتنازه قد يكون في شكل مدخرات يتم وضعها في بنوك أجنبية وهي الصورة الأخرى من عمليات التصدير والتحويل للثروة. إن هذه الموارد ستتسرب هي الأخرى من دائرة الاستثمار والاستهلاك المحلي باتجاه الخارج ليستفيد منها سكان في أطراف أخرى من العالم على حساب الجزائريين الذين فرض عليهم التقشف بصورة قصرية. بالعودة إلى لغة الأرقام من أصل 57 دج كمدخرات فعلية 22.8 دج فقط خصصت لتجهيز البلد و 24.6 دج بقيت في شكل أموال خاملة مكتنزة لم يتم الاستفادة منها في جانب الاستثمار الذي قد يمنح فرصة لنماء حقيقي للثروة بشرط انجاز الاستثمارات بدرجة عالية من الفعالية، ولا في جانب الاستهلاك فيفسح المجال نحو التخفيف من الوضع والظرف الصعب المفروض على السكان خلال فترة طويلة من الزمن. بالاستناد إلى ما تم تحليه باستطاعتنا القول بأن سياسة التقشف المفروضة على السكان خلال هذه المرحلة وكذا الاتجاه نحو الاكتناز المفرط للثروة لا يمكن بأية حال تبريرهما ، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار المعطيات المتعلقة بالمجموع الكبرى ذات الارتباط باستعمال الثروة وقمنا بمقارنة وضعي الجزائر بوضعية البلدان الأخرى ذات الدخل القومي المماثل كم يظهر في أرقام الجدول التالي .

جدول رقم 40: توزيع نسب الادخار، الاستهلاك ، الاستثمار في الجزائر وبعض البلدان الأخرى ذات الدخل المماثل.

البيانات / البلدان	الجزائر	بلدان أخرى ذات دخل مماثل
معدل الادخار (%)	57	23
معدل الاستثمار (%)	29.9	21
معدل الاكتناز (%)	24.6	ضعيف لا يكاد يذكر
معدل استهلاك العائلات (%)	31.6	61

Source: Ahmed Benbitour .Op.cit..Page 3.

إن أرقام الجدول تعطينا إشارة واضحة عن سوء توزيع هيكل الدخل القومي بين المحددات الكبرى للاقتصاد الوطني، مع اتجاه واضح نحو الاكتناز الغير مبرر. فالسكان في الجزائر على غرار البلدان الأخرى ذات المستوى المماثل من الدخل يتحملون عبئ هذه السياسة الدخيلة التي تتركس التفاوت و الفروقات بين مختلف شرائح السكان ، فضلا عن كونها تتركس كل مظاهر الاستخدام السيئ للثروة .فوجود معدل عالي من الاكتناز والادخار دون توظيفه بشكل جيد قد يكون مصدرا للكثير من الممارسات الخاطئة والغير مسموح بها الناشئة عن عمليات توزيع الثروة كمظاهر الفساد المالي والرشاوى والاختلاسات للأموال العمومية. هذه الممارسات

التي تبقى في الجزائر للأسف الشديد تخضع لإجراءات وتحقيقات تستعمل مقاييس بعيدة كل البعد عن هيكل توزيع الدخل القومي. إن الفجوة بين ما تحققه الجزائر من ثروة في ظل الظرف المالي الاستثنائي الراهن وما يستفدي منه السكان في مجال الاستهلاك من خلال عملية توزيع هيكل الدخل القومي تبقى عميقة ، وهو ما نلتمسه بوضوح من خلال معدل الاستهلاك الذي يظهر في الجدول أعلاه الذي يعطينا إشارة واضحة عن سوء توزيع الثروة في الجزائر و النتيجة الحتمية المزيد من التقشف المفرط واتجاه الوضع الحياتي للسكان نحو التفتير ، الشيء الذي لا يجري بنفس الكيفية في البلدان الأخرى التي استطاعت أن توظف عملية توزيع هيكل الدخل القومي باتجاه منح الأولوية الكبرى لرفاهية سكانها حيث تخصص مالا يقل عن 61% من مجموع دخلها للاستهلاك مع انعدام كلي لظاهرة الاكتناز وما قد يترتب عنها من سوء استغلال للأموال العامة) انظر الجدول أعلاه). إن الحرص الشديد على التوزيع الجيد للثروة والقضاء على كافة المظاهر المسببة للفساد المالي تكشف لنا في حقيقة الأمر عن درجة التحضر والرقى التي بلغتها الأمم المتطورة. فتطبيق المقاييس الصحيحة والعادلة للتوزيع و التخصيص الأمثل للموارد المتاحة إنما هو انعكاس لوجود منظومة سياسية و اقتصادية واجتماعية على درجة عالية من الانسجام والوضوح وهذا في نظرنا يعد انتصارا بحد ذاته على الواقع المعقد والصعب ، بمعنى أن الأمم التي تبني نفسها وتتطور بهذا الشكل بإمكانها أن تواجه الطوارئ وتخرج من المحن بكل حكمة وبأقل الخسائر والتكاليف، الأمر الذي لازال مفقودا في الجزائر حتى في ظل العهد الجديد الذي على الرغم من الانفراج الذي عرفه على كافة المستويات ، فان ما نتج على أرض الواقع بخصوص استعمالات الثروة يبقى في نظرنا غير كافي لتجسيد الفلسفة المشار إليها أعلاه . إن سوء توزيع الموارد وانتشار مظاهر الفساد والغش والرشوة على المستوى الفردي والجماعي تبقى كلها مظاهر يتكرر حدوثها في الجزائر ،متسببة في الكثير من الانحرافات عملت ومازالت تعمل على تعميق الفجوة بين مختلف الشرائح السكانية ، الوضع الذي لازالت الجهات الرسمية عاجزة عن تصحيحه واستئصاله ، مما قد يؤخر عملية التنمية والتحصن و ما قد ينجم عنها من تحسن في الأوضاع الحياتية للسكان. إن غياب التخطيط السليم والإدارة الجيدة للموارد المالية المتاحة وضعف قدرات الامتصاص أي تحويل الموارد إلى استثمارات حقيقية منتجة كلها تمثل نقائص ومواطن ضعف وإخفاق يعاني منها الاقتصاد الوطني، لا لأنه لا تمتلك الإطار المسير الكفء، بل إن الذي يقف وراء كل هذا هو انعدام الوعي والشعور بالمسؤولية حين اتخاذ القرارات الحاسمة والمصيرية،الذي يعود إلى استمرار ممارسات السابقة المتمثلة في سلطة ونفوذ الوصاية وكذلك بعض المسيرين وما نشأ عنه ا من سلوكيات فاسدة، كالحباية و استغلال النفوذ لخدمة مصالحهم الضيقة على حساب مصلحة مؤسستهم ،والنتيجة مزيد من تكريس الضعف والرداءة مع كل ما تحمل هذه الكلمات من معاني . بموجب هذا الوضع أعود مرة ثانية لأقول أنه في حالة الجزائر الأشخاص وليس المؤسسات هم المؤهلون لاتخاذ القرار وهو عكس تماما ما يجري في البلدان المتطورة وحتى في بعض البلدان الصاعدة، مما يعطينا صورة واضحة عن غياب الحكم الراشد في الجزائر.

إن العمل الجدي في هذا الميدان يجب أن لا يتخلف عن السياسات التي تطلقها الدولة في إطار المخططات ومختلف البرامج التنموية. الدولة في ظل المعطيات الجديدة للاقتصاد الوطني مطالبة أكثر مما مضى على العمل باتجاه تطهير كافة الأجواء وإقامة المؤسسات التي تحترم قوانين الجمهورية ومصالح السكان خاصة ما يتعلق بمسألة توزيع الثروة وتوفير فرص التشغيل لكل من يرغب في العمل، الأمور التي يتكرر ذكره في الخطابات الرسمية دون أن تتجسد بصورة عملية وبشكل كلي على أرض الواقع.

إن من الدلائل الأخرى التي يمكن الاستناد إليها للتأكيد على ظاهرة سوء استغلال الثروة النفطية وكذا الاتجاه نحو تصديرها الفائض التجاري الكبير الذي عرفته الفترة 2002 - 2006 الذي بقي على نفس المنوال تقريبا إلى غاية يومنا هذا. فالفائض المتراكم للميزان التجاري بلغ حدود 92.65 مليار دولار أمريكي الذي يعني استنزافا كبيرا للثروة النفطية الناضبة على اعتبار النفط أهم مكون في هيكل الصادرات، كما أن هذا الرقم يعكس الاتجاه نحو تفكير البلد لأن الجزائر بالنظر إلى الحجم المتزايد للطلب المحلي من السلع والخدمات، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي لتغطية هذا الطلب وفي وجود ضعف هيكله في حجم الصادرات خارج المحروقات، الجزائر فرض عليها بطريقة أو بأخرى واقع اقتصادي واجتماعي كان يدفع دائما باتجاه المزيد من الضخ للثروة النفطية ومن ثم تصديرها نحو الخارج دون أن ينعكس ذلك على رفاهية الجزائريين كما تبين من خلال أرقام الجدول السابق الخاصة باستهلاك القطاع العائلي. كما تجب الإشارة إلى أن هذا التصدير المفرط للثروة النفطية وإن كان قد سمح بتحقيق التوازنات المالية خصوصا على المستوى الخارجي بتقليص حجم المديونية وتحقيق التوازن و الفائض في ميزان المدفوعات بسبب التدفقات المعتبرة من النقد الأجنبي حوالي 53.35 مليار دولار كاحتياطات صرف في المدة المذكورة، إلا أن هذه الفوائض لم تعمل سوى على تحقيق تراكمات في الاحتياطات، بمعنى أن السياسة التجارية وظفت فقط باتجاه إحداث تراكمات مستمرة في احتياطات الصرف، وفي ظل غياب التوظيف الجيد لهذا الرصيد من الثروة فإن النتيجة تبقى التوجه المفرط نحو الاكتناز وما قد تمثله هذه الظاهرة من عبئ على المجتمع.

من المظاهر الأخرى للاقتصاد الجزائري التي قد تستخدم للكشف عن مواطن التناقض في السياسات المتبناة المطالبة الملحة من قبل السلطات العمومية بتكثيف نشاط الاستثمار الأجنبي وضرورة دعمه وتخفيفه في الوقت الذي تتواجد فيه ثروة محلية مكنتة وخاملة وبجهد ضخم. لماذا إذن هذا الإلحاح في المطالبة بدخول الطرف الأجنبي عبر آليات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظرف سياسي وأمني غير مستتب، مع احتمال أن تزيد هذه الاستثمارات من فرص تكريس ظاهرة تصدير الثروة. فالشركات الأجنبية تستطيع من خلال تواجدها خارج إقليمها الجغرافي بواسطة استثماراتها إقامة تحويلات مالية ضخمة في شكل أرباح باتجاه البلد الأم وهنا الأرقام بالنسبة للجزائر تشير إلى أن التدفقات الصافية في شكل استثمارات مباشرة بلغت نحو 2.82 مليار دولار أمريكي خلال عامي 2005 - 2006 في الوقت الذي تجاوزت فيه المبالغ المحولة بما فيها أرباح شركاء شركة

سونطراك بكثير هذا المبلغ، حيث وصلت إلى نحو 10.03 مليار دولار أمريكي خلال نفس المدة. إن هذه الاختيارات وما تسببه من استنزاف للموارد تبقى غير مفهومة في حالة الجزائر في هذا الظرف بالذات، وربما تكشف عن ضعف هيكلية آخر للاقتصاد الوطني ألا وهو عدم القدرة على الاستفادة من الفائض وتحويله بواسطة الاستثمار المحلي إلى ثروة حقيقية قابلة للنماء، الضعف الذي في حالة بقاءه سيشكل تهديدا حقيقيا لكيان الدولة ومصالحها ويدفعها على الدوام للبحث عن حلول ومخارج مصدرها خارجي بواسطة المساعدات والشراكة عبر الاستثمارات الأجنبية في نشاطات ذات العائد المضمون كالمحروقات، لأن حلا مثل هذا سيكون الأفضل والأنسب في هذا التوقيت لضمان استمرار الوظائف الحيوية للجهاز التنفيذي للدولة. أليس من الأجدر والأفصح للدولة الآن التفكير في تطهير الأجواء الداخلية من كافة مظاهر الفساد المالي وسوء استخدام المال العام والسعي في ذات الوقت لإيجاد الوضع الصحيح لتنشيط الثروة الخاملة والمكتترة من خلال إيجاد المناخ الملائم لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي الخاص والعمومي، وجعل هذا الاستثمار تحت المحهر على الدوام لمراقبة تنفيذه وعدم انحرافه، مستفيدة في ذلك من التجارب والنتائج الماضية التي كانت في الغالب غير مرضية. إن هذه الرؤية التي تستند بالأساس إلى فلسفة الاعتماد على المقدرات الذاتية في مجال الاستثمار لا تعني بالضرورة إقصاء كلي للطرف الأجنبي. فالشراكة المرغوبة يجب أن تكون مسخرة باتجاه خدمة الاقتصاد الوطني وكذا المصالح العليا للأمة، بمعنى الاستفادة ماليا وفنيا بأسرع ما يمكن من الطرف الأجنبي بما يحقق للشركات المحلية بناء ذاتها بالشكل الصحيح، وأخذ زمام المبادرة مع فرض وجودها على الساحتين المحلية والدولية. إن هذه الرؤية لا يمكنها أن تتجسد عمليا إلا في وجود إرادة سياسية ترغب فعلا في التغيير بهذه الكيفية، وهذا يتوقف على مدى انسجام وتوافق مصالح الأطراف التي تدير اللعبتين السياسية والاقتصادية في الجزائر. إن هذا الخيار الاستراتيجي الذي قد يترتب عنه الكثير من النجاحات في المستقبل سيكون في رأينا بديلا مناسباً للخيار الذي يدفع بالجزائر نحو الارتقاء في أحضان الليبرالية التي تترقب الفرص من خلال آليات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر من أجل بسط سياساتها ونفوذها على مواقع الثروة ومصادرها والسعي الدءوب إلى استنزاف أكبر قدر من الموارد من خلال ما يتيحها نشاطها الاستثماري خارج إقليمها الجغرافي. إن هذا التحول في الرؤية بخصوص استعمالات الثروة نراه أكثر من ضروري في هذه المرحلة التي يشهد فيها الاقتصاد الوطني بجوحة مالية غير مسبوقة، هذا التحول ينبغي له أن يتجاوز مرحلة الخطاب السياسي والدعاية الإعلامية ليصبح عبارة عن ممارسات فعلية حتى وإن بدت في مهدها ضعيفة وهنا ستكون الدولة وهيئتها المختصة هي اللاعب الرئيسي والحامي لهذا التحول. إن الدولة كجهاز وسلطة يجب أن تلعب الدور التقليدي كضابط للنشاط الاقتصادي *rôle de régulation* من خلال التكفل بشروط الاستثمار ومراقبة تنفيذه، فضلا عن توفير الإطار المناسب لترقيته بصورة دائمة، مع إعطاء هامش من العمل والحرية للأطراف المستفيدة أفراد كانوا أم مؤسسات في ظرف يتميز بالانفتاح وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

إن حتمية إحداث التغيير في دواليب الحكم وإقامة حكم راشد يجب أن تتم بطريقة سلسلة بالكيفية التي تسمح بقبول قواعد التغيير من طرف كافة الأطراف، بما في ذلك السلطة، التغيير الذي لا ينبغي أن يكون مجرد واجهة، بل المطلوب هو إحداث تغييرات عميقة تخص كيفية إدارة الحكم والمشاركة فيه بصورة حقيقية من طرف كل الفئات، خاصة من ذوي الكفاءات على كافة الأصعدة. إن الجزائر في هذا الميدان لازالت بعيدة عما هو مطلوب من قبل القاعدة الشعبية إذا ما نظرنا إلى ما يجري على أرض الواقع. فمهام إدارة الحكم والمال كثيرا ما تسند إلى غير المؤهلين عن طريق الانتخابات أو بواسطة التعيينات الفوقية، في الوقت الذي تمتلك فيه الجزائر من الكفاءات من ذوي التكوين والخبرة العالية معظمهم شهد عملية تهميش حقيقية وهروب جماعي للكثير منهم (مسيرين ومهندسين وأطباء و أساتذة جامعيين) باتجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط، والإحصائيات في هذا المجال مخيفة حيث تشير المعطيات أن الجالية الجزائرية في أمريكا الشمالية لوحدها بلغت 25000 فرد معظمهم من هؤلاء الكفاءات<sup>1</sup>. إن ما شجع على هذا التزيف البشري ذي التكوين العالي في الغالب هو غياب الفرص الحقيقية المتاحة لهؤلاء للمشاركة الفعلية في إقامة حكم راشد قد يشكل الأرضية المرجوة لإتاحة فرص أكبر للمبادرات والإبداعات التي من شأنها مضاعفة النتائج التي تمنح فرص حقيقية للنمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده العديد من بلدان العالم. هذا الغياب الذي تقف وراءه أسباب مرتبطة بالجو العام بما في ذلك الجو السياسي. إن المناخ السياسي الجديد في الجزائر الذي تميز بالتعددية الحزبية والانتشار الكبير والغير مفهوم أحيانا للجمعيات بما في ذلك الجمعيات السياسية لم يكن في يوم ما ليرغب ويحفز هذه الكفاءات للدخول والاندماج في العملية، ربما لأن المنطق والرؤية السليمة للتغيير التي تحملها النخبة في الجزائر كانت دوما السبب وراء ابتعادها عن الساحة، ظنا منها أن المشاركة على النحو الذي يجري على أرض الواقع لن تفضي إلى النتائج والتطلعات التي تتوقعها من عملية التغيير. إن النخبة التي اختارت الهجرة كإقامة بدلا من المشاركة في التغييرات التي تمت في الجانب السياسي فتحت المجال للكثير من الفاشلين والانتهازيين الذين وجدوا في الدائرة السياسية مرتعا لترواتهم ومصالحهم الضيقة على حساب إقامة نظام حكم سليم تراعى فيه المصالح العليا للأمة. إن سيادة هذا الواقع الذي يكرس باستمرار الرداءة يعد أحد الأسباب الكافية للإقصاء الحقيقي للإطارات المهاجرة التي بحكم وعيها ونظرتها الصحيحة فضلت الانسحاب وعدم الاندماج حتى لا تدخل في صراع حقيقي مع الأطراف الأخرى المناقضة لها فكريا. إن عدم الانسجام في الرؤى لعدم وجود قواسم مشتركة دفع بالنخبة نحو الانسحاب الطوعي من هذه اللعبة وتفضيل الهجرة حتى

<sup>1</sup>Olivier Beau et Jean Marc Liolier. Bilan du monde 1996-2001. Bilan économique et social. Page 11.



وإن تسببت الهجرة في الكثير من المتاعب والاستغلال . إن هذا الاختيار كان له وقعا شديدا على الجبهة الاقتصادية التي خسرت النخبة من الإطارات والمهندسين الذين كانوا من المفروض أن يجروا قطار التنمية ، من خلال مساهمتهم الجدية في إنجاز المخططات والبرامج التنموية التي أطلقتها الدولة خلال هذه الفترة. إن هذه الفئة لو وجدت حدا أدنى من الشروط التي تشبثها داخل الوطن الأم لكانت الأمور على مستوى الأداء والنتائج مختلفة تماما عما سبق ذكره. إن نظام التعويضات في شكل أجور وعلاوات المطبق في الجزائر لم يكن في يوم ما ليشجع على هذا التثبيت وبالتالي الاستفادة إلى أبعد الحدود من خدمات النخبة باتجاه تطوير الأداء في مجال إدارة الحكم والمال و إرساء قواعد راسخة لإقامة الحكم الراشد. إن هذه الكفاءات في مرحلة من المراحل وجدت مصالحها تدمر، حيث تراجع مستواها المعيشي بشكل مخيف واقتربت شيئا فشيئا من الفئات السكانية المحرومة. فكيف لا يتم إذن التفكير في الهجرة إذا كان الدخل الفردي يشهد تراجعا ملحوظا وأن الفئة من السكان التي تمثل الرئة التي يتنفس بها المجتمع بالنظر إلى كونها مصدرا للإلهام والتغيير وجدت نفسها تتدمر وتتضرر في الصميم نتيجة تدهور مستواها المعيشي . كما شهدت هذه الفترة تفشي مخيف لظاهرة الفقر حيث تؤكد المعطيات أن نحو 14 مليون جزائري أي واحد من بين اثنين أصبح مهددا بالفقر أي يعيش في مستوى ادني من عتبة الفقر (اقل من 1 دولار أمريكي يوميا) وان ناشط من بين ثلاثة أصبح في حالة من البطالة الإجبارية. إن معاناة الفئة العاملة من السكان يمكن التماسها بوضوح من خلال قيمة الأجر القاعدي " Le SMIG " المدفوع للعامل الجزائري التي لم تتجاوز خلال هذه الفترة 550 فرنك فرنسي في الوقت الذي تشير فيه بعض التقديرات من بعض الأوساط الأكاديمية أن هذا الأجر يجب أن يتجاوز حدود 1700 فرنك فرنسي لضمان تغطية حاجات العمال الأساسية.

إن السياسة الاقتصادية التي اختيرت من طرف الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة الجديدة والمرتكزة على النهج الليبرالي في التغيير من خلال اعتماد برامج للإنعاش الاقتصادي ودعم النمو لم يكن بمقدورها بالنظر إلى ما سبق ذكره القضاء على مظاهر العجز في جانب الطلب الاجتماعي . إن التوقعات بتحقيق سقفا للنمو يسمح بامتصاص أكبر للبطالة وتوفير الشروط المناسبة لحياة السكان بقيت كلها مجرد أهداف وشعارات يتكرر ذكرها في الخطابات الرسمية. كما أن النهج الليبرالي المعتمد على الرغم من أهميته في هذه المرحلة من التحول والتغيير ، إلا أنه ظل من حيث التطبيق نهجا محتشما ميزته الثقل والتأخير في التنفيذ وهذا ما نلتمسه بشكل واضح من خلال التأخر في تطبيق عمليات الخصخصة وكذلك الترتيبات والإجراءات المرتبطة بالاستثمار الخاص الذي يفترض أن يحل محل الاستثمار العمومي . إن التباطؤ و وعدم الوضوح في السياسات جعل من النتائج المحققة على مستوى النمو الاقتصادي لم ترقى إلى المستوى الذي يسمح بتغطية الطلب الاجتماعي في مختلف جوانبه،

بل الأبعد من ذلك الجزائر عرفت في مراحل معينة تحقيق مستويات مقبولة من النمو دون أن ينعكس على حياة السكان وبالنتيجة مزيدا من انتشار مظاهر الفقر والتخلف.

إن النمو الاقتصادي و نوعيته تحددهما إنتاجية عنصري العمل ورأس المال ، الإنتاجية التي بقيت في الجزائر لمدة طويلة تتميز بالضعف والتدني على الرغم من التحسينات الفنية التي تمت على مستوى الإنتاج سواء ما تعلق بالتجهيزات الرأسمالية التي اكتسبتها المؤسسات الوطنية في إطار عمليات تجديد أصولها أو ما تعلق بالجانب البشري وما اكتسبه في إطار عمليات التدريب والتكوين .

إن محاولات تحسين إنتاجية العناصر الذي يبقى هدفا تنشده مختلف المؤسسات لازال يلاقي العديد من الصعوبات على الرغم من الامتيازات التي تحصلت عليها المؤسسات الوطنية في مراحل معينة ،الصعوبات التي تنحصر في ضعف تأهيل العنصر البشري وعدم موائمة وتكيف نظم التسيير لنوع التحولات التي تجري على الساحة الاقتصادية بعد عملية الانفتاح التي سمحت بدخول شركات أجنبية قوية أصبحت تفرض منافستها على الشركات الوطنية ،و دافعة بها إلى إعادة ترتيب أمورها ،خصوصا ما يتعلق بأنماط التسيير و استخدام عوامل الإنتاج وهما العاملان اللذان يشكلان مصدر النمو في الإنتاجية.

إن التفاوت الكبير في النمو بين مختلف بلدان العالم يجعلنا دائما نتساءل عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ذلك،وفي هذا الشأن قد يتبادر في أذهاننا العديد من الأطروحات . هل التفاوت تقف وراءه السياسات في حد ذاتها، بمعنى أن السياسات تصمم بطريقة تجعلها في الكثير من الأحيان لا تستجيب لمتطلبات وشروط النمو؟ وهل وجود الموارد الاقتصادية والموقع الجغرافي والمناخ المناسب كانت مجتمعة العناصر التي تفسر اتساع الفجوة بين الدول في هذا الميدان ؟ أم أن الأداء الجيد والتخصيص الأمثل للموارد في ظل وجود سياسات محكمة هي العوامل التي عملت على نجاح بعض الدول مقارنة بدول أخرى ؟ بالنسبة للجزائر يعتقد أن عوامل النمو المادي ونقص الموارد و الموقع الجغرافي والمناخ كانت ولا زالت متاحة لإحداث نقلة نوعية في مجال النمو والتنمية ، إلا أن الأداء الاقتصادي لم يرقى إلى نظيره في الكثير من البلدان التي تمتلك نفس المؤهلات ،سواء في آسيا أو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " MENA ". وللكشف عن هذه المسألة سيتم بحث الكيفية التي تطور بها النمو في الجزائر في الفترات الماضية ومن ثم تسليط الضوء بصورة دقيقة عن الأسباب الفعلية التي تقف وراء تحقيق النتائج المتواضعة.من خلال هذا العرض سأحاول تبيان الفجوة بين النمو الممكن والنمو الفعلي في الجزائر متعرضا إلى مسألة الإنتاجية والإنتاجية الكلية للعناصر وهي الأدوات التي بواسطتها تتضح لنا الرؤية بخصوص الهوة بين الجزائر وبقية الدول في هذا المجال<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>Mohamed .Abdelbasset Cheminguil. What macro economic factors explain Algeria's poor economic growth performance . Revised version January 2003.Page2.

نعني بالنمو الاقتصادي الزيادة المضطردة الطويلة الأجل في مستوى الدخل القومي، أي أن النمو الاقتصادي هو النمو عند مستوى معين من الدخل القومي . في هذا الصدد يستعمل الاقتصاديون عدة قياسات للدخل القومي لعل أكثرها شيوعا و استخدامها مقياس الناتج المحلي الخام . بموجب هذا المقياس يقاس النمو على أساس معدل التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام ، وهنا نرى أنه من المهم أن نأخذ فقط نسبة الناتج المحلي الخام على أساس أن النمو قد يتبع التغيرات الحاصلة في الدورة ، بمعنى أننا سنتكلم عن فترات الرواج التي يكون فيها النمو سريعا. والتي قد تتبعها فترات من الركود قد تتسبب في حدوث انكماش في النمو الاقتصادي. كما أن مقياس الناتج المحلي الخام كمقياس للنمو يجب أن يأخذ بعين الاعتبار بعض التكاليف المرتبطة أساسا بالعوامل الخارجية " externalities " كالتلوث والمشاكل المتعلقة بالبيئة والمحيط التي أصبحت تفرض نفسها كعوامل محددة لشكل ونوعية النمو. إلى جانب ذلك يتعين أيضا الأخذ بعين الاعتبار في عمليات القياس النشاطات المرتبطة بالاقتصاد الموازي الذي أصبح في الكثير من الدول بما في ذلك الجزائر يساهم وبشكل كبير في متغير النمو. إن الجزائر التي قد نعتبرها حالة خاصة من بين دول شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط من حيث كونها تمتلك عدد من المؤهلات قد تؤهلها لتحقيق قفزة نوعية في مجال النمو لم يكن بمقدورها في الكثير من الأوقات تحقيق ذلك ، بل أن المؤهلات الحقيقية المتاحة كالمساحة الواسعة والموارد والمناخ لم يتم توظيفها بالشكل الذي يسمح بضمنا حدا مقبولا من الرفاهية للسكان وهو عكس ما جرى ويجري في العديد من بلدان العالم بما في ذلك دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط .

إن النمو الاقتصادي الذي يبقى في الجزائر ميزته البطء والتقلب منذ ما يقرب من 20 سنة، عاد ليستقر عند متوسط 1.4% في الفترة بين 1986 و 2002 وهو معدل ضعيف لا يكاد يغطي الطلب الاجتماعي في جوانبه الحساسة كالتوظيف والسكن مثلا. كما أن ضعف أداء الاقتصاد الجزائري مقارنة بالدول المذكورة أعلاه يمكن التماسه من خلال الأرقام الخاصة بنمو الناتج المحلي الخام كمقياس للنمو الذي وإن شهد بعض التحسن في السنوات الأخيرة بارتفاعه بمتوسط يعادل 3% بين 1998 و 2002، إلا أنه يبقى رقما بعيدا عما هو متوقع أي متوسط يقدر بـ 5% إلى 6% وهو الرقم الذي يفترض أن يكون كافيا لتغطية العدد الكبير من المتوافدين الجدد لسوق العمل المقدر بـ 250000<sup>1</sup> بطلال<sup>1</sup>. إن من المؤشرات التي تدل عن وجود أداء معاكس في مجال النمو هو مقياس الدخل لكل فرد من السكان "Revenu /Tête" الذي كان في الجزائر في الستينات من القرن الماضي أكبر بنحو 60 % نظيره في تونس، بيد أن الوضع انقلب رأسا عن عقب في الثلاثين سنة الأخيرة، حيث

<sup>1</sup>William .C Byrd Algérie contre performance économique et fragilité institutionnelle. Confluences méditerranée n°45 Printemps2003.Page 2.

تؤكد المعطيات أن هذا الدخل في تونس تجاوز نظيره في الجزائر بنحو 7% علما انه لا وجود لوجه المقارنة من حيث المؤهلات والإمكانات بين البلدين. إن السر وراء النجاح الذي عرفته تونس في هذه الفترة يكمن أساسا في التنوع الذي يميز اقتصادها وحسن استغلال وإدارة الموارد ، فضلا عن وجود مناخ سياسي واجتماعي دفع باتجاه تعظيم المكاسب الأمر الذي لم يتم بنفس الكيفية في الجزائر. إن الهوة التي تزداد اتساعا يوما بعد يوم بين الجزائر وبقية بلدان العالم بما في ذلك البلدان المجاورة يمكننا ملاحظتها بوضوح من خلال الجدول الموالي الذي يظهر أرقاما حول معدل ارتفاع الناتج المحلي الخام لكل فرد من السكان Pib/ tête في الجزائر مقارنة بنظيره في البلدان المجاورة وكذلك بعض الاقتصاديات الصاعدة والدول الصناعية المتطورة.

جدول رقم 41: معدل ارتفاع الناتج المحلي الخام لكل فرد من السكان في الجزائر ومجموع من الدول الأخرى خلال الفترة 1970-2002  
الوحدة: (%)

2002	1998	1985	1970	البلدان / السنوات
1.00	1.00	1.00	1.00	الجزائر
0.73	0.80	0.21	0.47	المغرب
1.26	1.31	0.42	0.60	تونس
0.76	0.83	0.35	0.42	مصر
9.21	10.62	2.07	3.59	إسرائيل
1.02	1.03	0.69	0.64	الأردن
1.61	2.00	0.49	0.095	تركيا
5.60	4.21	0.83	0.51	كوريا الجنوبية
2.26	2.01	0.72	0.75	ماليزيا
13.58	14.94	3.44	5.37	فرنسا
6.99	6.96	0.89	1.46	البرتغال
21.14	19.62	6.42	9.38	الولايات المتحدة

Source: William .C Byrd Algérie contre performance économique et fragilité institutionnelle. Confluences méditerranée n°45 Printemps2003. Page 2.

إن الأرقام المتعلقة بمقياس الناتج المحلي الفردي تؤكد بما لا يدع للشك الفجوة الكبيرة بين الجزائر وبقية دول العالم . فلو أخذنا فرنسا كمثال نجد أن الناتج الفردي الذي كان 5.37 مرة نظيره الجزائري عام 1970 عرف بعد ذلك اتجاها تصاعديا حيث أصبحت الهوة أكثر اتساعا ابتداء من عام 1998 حيث بلغت 14.94 مرة لتتقلص بشكل طفيف عام 2002 ببلوغها 13.58 مرة.

أما المقارنة مع البرتغال وكوريا فتبدو لنا ملفتة للنظر. ففي عام 1985 كان الناتج المحلي الخام لكل رأس من السكان في الجزائر يفوق نظيره في الدولتين، ثم في 13 سنة الموالية جرت الأمور بشكل مغاير تماما حيث بلغ هذا الناتج في البرتغال وكوريا 7 مرات و5.6 مرة نظيره في الجزائر على التوالي<sup>1</sup>. إن هذا الوضع الغير مشجع يمكننا أيضا ملاحظته من خلال المقارنة مع بعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، التي على عكس الجزائر استفادت من إمكانياتها وركزت جهودها نحو خلق اقتصاديات بديلة أكثر تنوعا مستغلة في ذلك الميزات النسبية التي يوفرها السوق المحلي (الطلب الكبير)، فضلا عن الامتيازات الممنوحة لها في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية التي تقيمها مع أطراف أجنبية كفتح الأسواق الخارجية لسلعها وضمها حد ادني من الطلب لتصريفها فضلا عن الامتيازات الجمركية التي استفادت منها في إطار مبادلاتها التجارية. إن الاتجاه نحو اتساع الهوة بين الجزائر وبقية بلدان العالم في مجال النمو لازالت ظاهرة ملاحظة وهذا ما تؤكد بعض الجهات الرسمية المستقلة. حسب توقعات صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة فإن الناتج المحلي الخام لكل فرد Pib/Tête في فرنسا مثلا سيكون 15.42 مرة نظيره الجزائري سنة 2004 وبالتالي اتساع الفجوة بين البلدين مما يطرح أكثر من تساؤل حول أسباب هذا التفاوت الذي أخذ يتعمق عاما بعد عام<sup>1</sup>. فلا سياسة الإصلاحات الذاتية لفترة الثمانينات ولا سياسات التصحيح الهيكلي لفترة التسعينات ولا سياسات الإنعاش الاقتصادي للعهد الجديد استطاعت أن تقلص من الفجوة. إن الجزائر التي كانت خلال الفترة 1926 - 1999 البلد الأسرع نموا اقتصاديا من بين مجموعة بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط. بمتوسط سنوي يقدر بـ 5.0% لم تحافظ على هذه المكانة المتميزة نظرا لأن متوسط النمو المحقق كان باستمرار يتميز بالانقطاع وعدم الاستقرار مع الإشارة أيضا إلى أن الفترة 1962-1985 كانت الفترة التي ازدهر فيها النمو، حيث بلغ نسبة متوسطة تقارب 7% النسبة التي تم جرها أساسا بواسطة القطاع الصناعي المانفكتوري الذي استفاد من دعم مكثف في شكل استثمارات عمومية. هذا النمو الذي لم يدم طويلا ليعود الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة من الركود ابتداء من عام 1985 مع تسجيل معدلات جد ضعيفة في الفترة 1985-1988 وهي أصعب مرحلة عرفتھا الجزائر حيث تم تسجيل تراجع ملحوظا في مستوى النمو ببلوغه معدل 0.7% سنويا<sup>2</sup>.

إن الجزائر التي اعتمدت خلال السبعينات من القرن الماضي سياسة استثمارية عمومية تميزت بضخامة المبالغ المخصصة للمشروعات في شتى المجالات كالصناعة والفلاحة والبنيات الأساسية البالغة نحو 45% من إجمالي الدخل القومي، أي ما يعادل 1/2 من حصيله المحروقات لم يكن وقعها على أداء الشركات والمؤسسات ايجابية، إذ ظلت مردوديتها تتميز بالتدني والضعف. فرأس المال الذي تم تعبئته للفترة الطويلة لم يلعب دور المنشط وبقية عائدته ضعيفا إن لم نقل منعدما. المشروعات التي استفادت من الاستثمارات العمومية ظلت لفترة طويلة

<sup>1</sup>William .C Byrd.Op.cit.Page.2

<sup>2</sup>Mohamed .Abdelbasset Cheminguil.Page 3.

تعمل بأدنى من طاقتها الفعلية بسبب تدني مستويات الطلب المحلي والخارجي على السلع التي تنتجها الوضع الذي قد يجد تفسيراً له من خلال ضعف المداخيل على المستوى المحلي وضعف القدرة التنافسية للبضائع المحلية على مستوى الأسواق الخارجية، مما جعل عملية تصريفها على هذا النطاق جد صعبة. بالرغم من هذه القيود التي ظلت تحكم الاقتصاد الجزائري فإن الزيادة في نسبة رأس المال إلى الإنتاج  $Q/k$  استمرت في الارتفاع بشكل غير عادي وغير مفهوم وهذا ما نؤكد من خلال أرقام الجدول التالي:

جدول رقم 42: نسبة رأس المال إلى الإنتاج (capital output ratio) في الجزائر للفترة 1975-1985 .

البيانات/ السنوات	76/75	78/77	80/79	82/81	83	84	85
الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي (%)	44	49.5	41	37	38	35	33
نسبة رأس المال/الإنتاج $K/Q$ (%)	3.5	4.5	5.5	7	8	8	6
نمو الناتج المحلي الفردي (%)	3.5	3.85	1.25	1.55	1.9	2.2	2.3

SOURCE :Mohamed Abdelbasset Cheminguil.Op.cit.Page5 .

تشير أرقام الجدول بوضوح إلى أن التوسع الذي حدث في جانب رأس المال الاستثماري ظل مفعوله ضعيفا على الإنتاج، مما يعني أن الاستثمار من حيث الفعالية ظل يتميز بالكثير من بالضعف وهو ما قد يلاحظ من خلال نسبة نمو الناتج المحلي الخام الفردي التي شهدت اتجاها نحو التراجع في أغلب الفترات. إن هذه الوضعية ازدادت سوءاً وتعقيدا بعد عام 1986، حيث تعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمة عنيفة نتيجة انهيار أسعار النفط. بموجب ذلك عرف الاقتصاد الجزائري انكماشاً في العديد من النشاطات الإنتاجية بسبب التراجع الكبير في الاستثمارات الأمر الذي أدى إلى ركود في الإنتاج ما عدى المحروقات وانخفاض في مستويات الاستهلاك بسبب الارتفاع في الأسعار وتفشي البطالة. إن تردّي الأوضاع على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية استدعى تبني سياسة إصلاحات عميقة ذاتية وأخرى بدعم من الهيئات المالية والنقدية الدولية هدفها إعادة بعث ودعم النمو خلال الفترة الطويلة، إلا أن النتائج على مستوى النمو بقيت بعيدة عن الأهداف وظلت مرودية العناصر تتميز بالكثير من الضعف على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري استعاد نوعاً ما عافيته، إذ شهد بعض التحسن على المستويين المالي والمكر واقتصاد ي. إن التناقض في النتائج المحققة على المستويين الكلي والجزئي ظلت تشكل ميزة الاقتصاد الجزائري ومن ثم المطلوب في ظل هذه الظروف هو إيجاد الآليات الجديدة لإعادة تنشيط الاستثمارات العمومية وخلق الإطار المناسب لتفعيلها وكذا الرفع من فعاليتها وهو الاتجاه الذي ترمي إليه السياسات المعتمدة ابتداء من عام 2000.

إن برامج الإنعاش الاقتصادي بوصفها الإطار الذي تمحورت حوله سياسات الاستثمار العمومي كان من أهدافها استغلال ظرفي مالي باتجاه إعادة بعث النمو من خلال توفير كل الشروط اللوجستية وكذلك البشرية لترقية أداء العديد من الأنشطة، غير أن استجابة القطاع الإنتاجي لم تكن في مستوى الجهود والإمكانات

المسخرة. فالأداء على مستوى العمليات ظل يتميز بالبطء مع تسجيل ضعف في إنتاجية العناصر. فواقع الدول في هذا المجال يؤكد لنا بأن النمو المحقق كان دوماً يتحقق بفعل التراكمات الحاصلة في جانبي رأس المال والعمل، فضلاً عن الاستخدام الأمثل لهذه العناصر وهنا الأبحاث النظرية والتطبيقية تعطي حقائق بخصوص مساهمة مدخلات الإنتاج وحصيلة الفعالية المعبر عنه<sup>1</sup> بإجمالي إنتاجية العناصر إلى النمو في الإنتاج. إن التمرين الحسابي للنمو سيمكننا من تقسيم النمو الحاصل في الإنتاج إلى نمو ناجم عن استعمال رأس المال والتوظيف (العمل) وكذلك إجمالي إنتاجية العناصر. إن الهدف الذي نرجوه من وراء عملية الحساب التي سنجرها هو تسليط الضوء عن اتجاه النمو (الارتفاع والانخفاض) في الجزائر منذ الاستقلال فضلاً عن محاولة الفهم وبالشكل الصحيح الأسباب التي منعت الجزائر من تحقيق معدلات نمو اقتصادي في مستوى تلك التي تحققت في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي بالمقارنة مع الجزائر تمتلك حجم أقل من الموارد.

كما تم تفسيره من قبل **Nablé و Keller** عام 2002 فإنه في الجزائر كما هو الشأن بالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التراكم والإنتاجية كانوا في معظم الفترات في اتجاه معاكس، الملاحظة التي تم التأكد من صحتها حتى في الفترات التي بلغ فيها الاستثمار العمومي ذروته من حيث القيمة. ففي دراسة أجريت عن الجزائر لبحث مسألة الأداء على مستوى النمو باستخدام دالة إنتاج من نوع "كوب دو قلاس"

من الشكل:

$$Y_t = AK^\alpha L^{\alpha-1}$$

حيث  $tY$  تمثل الناتج.

A: مؤشر لمجموع إنتاجية العناصر

K و L يمثلان مخزون كلا من رأس المال والعمل.

الدراسة تبدأ قياس النمو في الجزائر من خلال تقييم النمو الحاصل في الفترة 1962-1999 مع تثبيت سنة

1962 كسنة أساس لانطلاق عمليات القياس على اعتبار أن هذه السنة هي سنة الاستقلال. في غياب

سلاسل زمنية عن التوظيف اعتمدت الدراسة على سلاسل عن إجمالي نمو القوة العاملة مع الإشارة أيضاً إلى أن

رأس المال البشري لم يتم استعماله في حساب نمو الإنتاجية الكلية للعناصر علماً أن العديد من الدراسات تؤكد

<sup>1</sup>Mohamed .Abdelbasset Cheminguil.Op.cit.Page8.



على أهمية هذا العامل في تحديد اتجاهات النمو الاقتصادي، الدراسة توصلت من خلال قياس دالة الإنتاج إلى نتائج حول النمو ومصدره في الجزائر نوردها على النحو التالي:

### 3 - إنتاجية العناصر (العمل و رأس المال):

النتائج التي تم التوصل إليها تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الخام الحقيقي بمعدل 5% سنويا النسبة التي تطلبت زيادة في عنصري العمل ورأس المال بمعدل سنوي يقدر بنحو 2.4% و 4.9% سنويا على التوالي. كما أشارت نتائج القياس إلى أنه من أجل القيمة 0.3 كمرونة لرأس المال فإن معدل نمو إنتاجية عنصر العمل كان في حدود 1.7% سنويا في حين معدل نمو إنتاجية رأس المال لم يتعدى 1.5%<sup>1</sup>.

نفس التمرين يؤكد بأن مساهمة عنصري العمل ورأس المال في النمو قدر بنسبة 34.5% و 29.8% على التوالي. إن التطورات التي أشارت إليها القياسات قد تخفي بعض التغيرات المهمة حدثت في مختلف الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، التي تستدعي منا وقفة لفهم اتجاهات النمو وكذا مصدره. ففي الفترة 1962-1985 وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري أقوى معدلات نمو نلاحظ أن حجم العمل كعنصر متغير عرف اتجاهًا نحو الارتفاع بمعدل سنوي يقدر بـ 2.3% وهو ما سمح بمساهمة في النمو بنسبة 17.6%. نفس الاتجاه عرفه مخزون رأس المال، حيث ارتفع بمعدل 5.9% سنويا مساهما بذلك بنسبة 26.3% من مجموع النمو المحقق، أما النمو السنوي لإنتاجية العناصر فكانت في حدود 1.2% بالنسبة لعنصر العمل و 1.9% بالنسبة لرأس المال. إن نتائج التمرين الحسابي أكدت أن أداء الاقتصاد الوطني على مستوى النمو خلال الفترة 1962-1985 كان أقوى مقارنة بالفترة 1985-1999، السبب في ذلك هو أن استخدام نفس الأحجام من عنصر العمل مع زيادة إضافية في مخزون رأس المال بنسبة 1% مكن الاقتصاد الجزائري من ربح أكثر من نقطتين في النمو وبتعبير آخر بـ (n%) في مدخلات الإنتاج من العناصر المتغيرة كانت تسمح بربح أكبر على مستوى النمو أي بـ (n+m) وهذا يفسر التحسن في نمو الإنتاجية الكلية للعناصر، غير أن هذا التحسن قد يكون استجابة للاستثمارات الضخمة العمومية التي شاهدها المرحلة الأولى من النمو في الجزائر خصوصا في مجال البنيات التحتية. على الرغم من أن هذا التفسير يظل قائما إلا أن البعض يعتقد عكس ذلك من منطلق أن مساهمة رأس المال في متغير النمو بقيت في الجزائر ضعيفة. فرأس المال تميز بمرودية منخفضة وهو ما يفتح التساؤل عن جدوى الاستثمارات الضخمة التي بلغت في وقت من الأوقات المستويات الأعلى في العالم ببلوغها متوسط سنوي يقدر بـ 32% من الناتج المحلي الخام في الفترة 1971-2000 المتوسط الذي

<sup>1</sup>Mohamed .Abdelbasset Cheminguil.Op.cit.Page10-12.

تعدى نسبة 24% لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و 21% لمجموع العالم<sup>1</sup>. كما تدل معطيات صادرة عن صندوق النقد الدولي أن الاستثمارات المرتبطة برأس البشري شهدت هي الأخرى على غرار الاستثمارات المادية ارتفاعا ملحوظا بوتيرة متسارعة، إلا أن الأداء على مستوى المردودية ظل متدنيا إن لم نقل ضعيفا. انه وفي مثل هذه الأوضاع لا يمكن تفسير الأداء المعاكس للاقتصاد الوطني إلا تفسيراً واحداً وهو كون الإنتاجية الكلية للعناصر ظلت في الجزائر في أغلب الفترات سالبة، مما يعكس الضعف الكبير على مستوى فعالية الاستثمارات العمومية التي تم إطلاقها في الجزائر وهو ما تؤكد أرقام الجدول التالي:

جدول رقم 4: الجزائر - التسجيل الرقمي المفسر للنمو (%)  
Algérie – comptabilisation explicative de la croissance (%)

السنوات	إنتاجية كلية للعناصر منخفضة جدا	إنتاجية كلية للعناصر أعلى جدا	الناتج المحلي الخام	رأسمال مادي	العمل	رأسمال بشري منخفض جدا	رأسمال بشري أعلى جدا
70-1965	3.9	5.2	6.4	2.2	0.3	5.0	0.0
75-1970	1.3-	0.2-	5.2	7.1	3.3	9.1	4.1
80-1975	4.6-	3.2-	6.2	10.3	6.8	14.8	9.8
85-1980	2.3-	0.9-	5.2	5.3	3.5	9.0	6.3
90-1985	4.2-	2.6-	0.1	3.0	1.4	8.5	3.5
95-1990	4.3-	2.1-	0.3	1.0	3.5	9.0	4.0
2000-1995	1.8-	0.3	3.1	1.3	4.7	8.7	3.7
2000-1965	2.1-	0.5-	3.8	4.5	3.4	9.5	4.5

Source: FMI Algeria country report 03/69 mars 2003. Selected issues and statistical Appendix.

حسب الجدول يلاحظ أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في الجزائر قد أصبحت سالبة منذ عام 1970 واستمرت على نفس المنوال في كل الفترات الموالية مع تسجيل تحسن طفيف ابتداء من عام 1995. إن النتائج السلبية على هذا النطاق تعكس لنا الاستعمال الغير أمثل لمدخلات الإنتاج التي بحكم وفرتها ظلت تستعمل بطريقة غير دقيقة وعلمية بمعنى أن تقنيات الإنتاج التي وقع الاختيار عليها لم يراعى فيها الشروط المطلوبة، لا

<sup>1</sup>William .C Byrd. Op.cit. Page4.

من حيث الحجم ولا من حيث التكاليف، ومن ثم فإن سوء التقدير كان وراء الأداء البطيء والمتذبذب على مستوى النمو في الجزائر كما تؤكد البيانات الخاصة بنسب نمو الناتج الداخلي الخام المعطاة في الجدول. إن الشيء الذي تجب الإشارة إليه عند بحث مسألة إنتاجية العناصر في الجزائر هو أن الارتفاع الذي حصل في جانب رأس المال المادي بسبب التوسع في نفقات التجهيز قبل سنة 1986 وكذلك ما بعد سنة 2000 لم يكن مفعوله على مستوى النمو كبيرا، بل باستثناء قطاع المحروقات الذي حضي بمعاملة خاصة فإن مساهمة رأس المال المادي في متغير النمو ظلت بعيدة عن التوقعات وهو ما يؤكد الفكرة التي مفادها أنه ليس كل الاستثمارات المادية التي تم إطلاقها في الجزائر بما في ذلك تلك التي ارتبطت بمخططات الإنعاش كانت منتجة وذات مرد ودي. وعليه فإن الكثير من الاستثمارات ذات الصلة بتطوير البنيات التحتية الأساسية وحماية الصناعات المنتمة للقطاع العمومي كانت ولا تزال تتم في ظروف تتميز بتدني مستويات المنافسة وضعف لآزال يراود مسألة تخصيص الموارد.

إن تتبع مسار تطور الاقتصاد الجزائري يعطي أيضا فكرة عن التذبذب الحاصل في إنتاجية العناصر. فبعد عام 1986 وإلى حد الفترة التي تمت فيها الإصلاحات بما في ذلك الإصلاحات التي تمت تحت إشراف الهيئات المالية والنقدية الدولية إنتاجية العناصر سجلت تراجعا ملحوظا تسببت في الكثير من الاختلالات على مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية وكذلك المالية التي ميزها اتساع في حجم المديونية وتراجع في حجم الاستثمارات المرتبطة بالإنتاج. إن إنتاجية رأس المال سجلت انخفاضا بـ 1% مقارنة بالفترة 1962-1985 كما أن معدل النمو السنوي لإنتاجية رأس المال انتقل من 1.9% إلى 0.9% مع تسجيل محاولة للاستدراك من خلال عمليات التصحيح في الفترة 1989-1994، حيث بلغ معدل نمو إنتاجية رأس المال 1.4% سنويا. أما بخصوص إنتاجية عنصر العمل فالملاحظ خلال هذه الفترات أنها لم تتأثر بنفس الشكل. فالمعطيات في هذا الشأن تؤكد بأن الزيادة في حجم العمالة بمعدل 3.2% كانت تسمح بنمو في معدل إنتاجية العمل بـ 2% سنويا وهو ما يؤكد الاستقرار الشبه نسبي في استعمال عنصر العمل كأحد مدخلات الإنتاج<sup>1</sup>. أما بعد عام كانت هي الأكثر تضررا من الإجراءات التصحيحية المفروضة بموجب السياسات التصحيحية. فالعديد من

الشركات العمومية شهدت عملية تسرح جماعي لليد العاملة واتجاه نحو خصوصية هذه الشركات بهدف تحسين أداءها على مستوى الإنتاجية، إلا أن هذه السياسة وإن أدت إلى ارتفاع في معدل نمو إنتاجية العمل بـ 1.1% إلا أن تكلفتها الاجتماعية كانت باهظة حيث عرف سوق العمل اختلالا كبيرا بين العرض والطلب مع اتساع فائض القوة العاملة الغير موظفة الوضع الذي امتدت انعكاساته السلبية إلى فترة ما بعد عام 2000، حيث

<sup>1</sup>Mohamed .Abdelbasset Cheminguil.Op.cit.Page11

أصبحت الحكومة تواجه تحدي كبير يتمثل في ضرورة تحقيق معدل نمو عالي يسمح بامتصاص حجم البطالة المتفشية خاصة لدى الأوساط الشابة. لمعرفة درجة الضعف الذي بلغته إنتاجية العناصر في الجزائر سنقوم بعرض الجدول التالي الذي يعطينا بيانات حول تطور الإنتاجية في الجزائر ومجموعة من البلدان خلال عشرية كاملة من الزمن<sup>1</sup>.

جدول رقم 44: نمو الإنتاجية خلال كل عشر سنوات لمجموعة مختارة من البلدان  
الوحدة: (%)

الترتيب من مجموع 93 بلد	الأداء	1990	1980	1970	1960	البلدان/السنوات
85	2.46-	1.78-	2.66-	0.42-	1.4	الجزائر
66	1.04-	1.20-	0.44-	0.36-	4.59	المغرب
15	0.769	1.02	0.36-	1.45	1.43	تونس
40	0.15	0.45	1.23-	1.34	1.78	مصر
19	0.60	0.36	0.65	0.49	3.05	إسرائيل
62	0.83-	0.55	3.45-	2.30	-	الأردن
51	0.24-	0.84-	1.41	0.53	2.01	تركيا
23	0.48	0.18	2.21	0.96-	1.09	كوريا
33	0.33	0.44	0.02	0.56	0.21	ماليزيا
47	0.07-	0.31-	0.69	0.09-	1.75	فرنسا
42	0.11	0.04-	0.31	0.01	2.66	البرتغال
25	0.45	0.74	1.05	1.31-	0.74	الولايات المتحدة الأمريكية

Source : William .C Byrd. Op.cit.Page5.

<sup>1</sup>William .C. Byrd. Op.cit.Page6.

## 3-1- الإنتاجية الكلية للعناصر:

تعتبر الإنتاجية الكلية للعناصر مؤشر إحصائي يتم حسابه لقياس المساهمة في النمو لعناصر أخرى غير العمل أو رأس المال وعلى هذا الأساس فإن النمو في الإنتاجية الكلية عادة ما يقصد به التطور الحاصل في الجانب الفني أو التكنولوجي " le progrès quetechni " ، غير أن الحقيقة تشير إلى أن الإنتاجية الكلية لا تعكس فقط الفروقات بين الدول في جانب التطور الذي بلغته من حيث استخدام أفضل التكنولوجيات ، بل قد تعكس أيضا فروقات في جوانب غير تكنولوجية تتضمن تغييرات تحصل على مستوى استعمال مدخلات الإنتاج من العناصر المتغيرة العمل ورأس المال ، أضف إلى ذلك التغيرات الحاصلة في الجانب التعليمي ونوعيته وكذلك التغيرات في الفعالية الكلية المتعلقة باستعمال الموارد المخصصة للإنتاج . بالنسبة لمرونة رأس المال فالواضح أنها عرفت في الجزائر تطورات مهمة منذ الاستقلال. ففي الفترة 1962 - 1999 يلاحظ أن مرونة رأس المال كعنصر متغير ارتفعت بنحو 1.8% مساهمة بذلك بشكل إيجابي ومقبول في متغير النمو ، حيث قدرت هذه المساهمة بنحو 35.7%<sup>1</sup> . كما تجب الإشارة أيضا إلى أن مرونة رأس المال بلغت مستوى جيد خلال الفترة التي عرف فيها النمو في الجزائر أعلي مستوياته ، أي الفترة 1962-1985، حيث تم تسجيل ارتفاعا في مرونة رأس المال بحوالي 4% في المتوسط سنويا مما سمح برفع مساهمة رأس المال في متغير النمو إلى حدود 56.1% خلال هذه الفترة التي قد تعتبر فترة ازدهار النمو بكل تحفظ، إذ أن الأداء على هذا النطاق كان يخفي تراجع وانخفاض في معدلات النمو السنوية للإنتاجية الكلية للعناصر. في هذا الصدد تؤكد المعطيات الخاصة بمعدلات النمو السنوية للإنتاجية الكلية للعناصر أنها عرفت تراجعا ملحوظا في الفترات اللاحقة أي في الفترة ما بين 1986-1988 و 1989 - 1994 ، إذ انتقل معدل نمو الإنتاجية الكلية من 3.7% إلى 2.6% كمتوسط ، ومن ثم فإن معدل النمو السنوي لهذا المؤشر بلغ 1.4% مساهمة في متغير النمو الاقتصادي بنحو 42% خلال الفترة 1994-1999 ، وهي الفترة التي شهدت تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي. وبخصوص مرونة رأس المال دائما الدراسة أكدت أن التغير الذي حصل في قيمتها لم يكن يؤثر بشكل كبير على الإنتاجية الإجمالية لعناصر الإنتاج خلال الفترات التي حقق فيها الاقتصاد الجزائري أعلي مستويات النمو ، أي الفترة 1962-1985. هذا الاتجاه يلاحظ أيضا في معظم الفترات الأخرى ، وبتتبع مسار تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الطويلة يتضح بأن النمو قد تحقق بواسطة القوة العاملة في المقام الأول ثم رأس المال في المقام الثاني وهو عكس ما حدث في آسيا مثلا ، حيث نجد أن الإنتاجية الكلية للعناصر مع التراكم الرأسمالي كانتا أهم محددات النمو الاقتصادي العالي وهي نفس الملاحظة تقريبا التي يمكن تسجيلها بالنسبة للبلدان المجاورة .

<sup>1</sup>Mohamed .Abdelbasset Cheminguil.Op.cit.Page12

لقد شهدت الجزائر ابتداء من عام 1995 نتائج أفضل على مستوى الإنتاجية الكلية للعناصر بعد تراجع ارتباط بحالة ركود تسببت في انخفاض مساهمة رأس المال مع تسجيل مستوى سالب للإنتاجية الكلية. فالنمو في الإنتاجية بلغ نحو 1.4% بين عامي 1995 و1999 الذي يرجع الفضل فيه إلى تطبيق الإجراءات الصارمة لبرنامج التصحيح الهيكلي الذي حرص على تخفيض حصة الاستثمارات العمومية من إجمالي الاستثمارات، خصوصا تلك المتعلقة بالنشاطات التي تتميز بغياب التنافسية التي تبقى فيها مساهمة تراكم رأس المال في متغير النمو ضعيفة لا تتجاوز 0.5% . إن هذا الضعف يؤكد أكثر فأكثر بأن مجرد توفر رأس المال لا يكفي لتحقيق مستويات عالية ومستقرة من النمو، بل النمو يتطلب بالإضافة إلى وفرة الموارد ضرورة وجود إطار حقيقي للنمو أي المناخ المناسب للاستثمار والتخصيص الأمثل للموارد على مستوى القطاعات المنتجة، مع العمل على تحسين مردودية العناصر بواسطة التحسينات المستمرة في طرق وأساليب الإنتاج والاستفادة أكثر من التجارب والأخطاء السابقة في مجال إدارة وتسيير الموارد التي تمثل احد مواطن الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني .

إن من المعوقات التي كانت سببا في عدم حدوث نمو مستقر ودائم المديونية الخارجية وهي المشكلة التي ولدت شعورا بالمسؤولية لدى السلطة التي سارعت إلى التسديد المسبق للديون ابتداء من عام 2000 ، مما أدى إلى تراجع في مؤشر المديونية أي نسبة المخزون الجاري للمديونية إلى الناتج المحلي الخام بشكل ملحوظ. إن معالجة ملف المديونية الخارجية بهذه السرعة وبهذا الشكل وإن كان قد حرر الاقتصاد الجزائري من القيود والضغوط الخارجية متيحاً بذلك إمكانية أكبر للتصرف بتحريك آلة الاستثمار والإنتاج ، إلا أن البعض يعتقد بأن الملف كان من الأفضل التفاوض عليه بطريقة أخرى في أطر وتنظيمات إقليمية ودولية لأن ذلك سيعزز من فرص التفاوض و من ثم النجاح في معالجة هذا الملف. إن قيام الجزائر بالتسديد المسبق لمديونياتها قد لا يتناسب لأمع الظرف ولأمع التحديات التي تطرحها المرحلة . ففي هذا الوقت بالذات الجزائر تحتاج أكثر مما مضى إلى مواردها التي يتيحها قطاع النفط مع الحرص على تامين الثروة الوطنية وتنميتها. إن العجلة في إغلاق هذا الملف لا يمكن أن نجد لها تفسيرا سوى تفسيرا سياسيا، بمعنى أن الدولة واجهت مأزقا سياسيا من الداخل بسبب انسداد الوضع وفساد نظام الحكم و التدهور الأمني الخطير وخارجيا بسبب العزلة المفروضة من قبل الأطراف الأجنبية ومن ثم فإن الدولة لم تجد منفذا للخروج من هذا الوضع إلا عن طريق معالجة الملف وهو الحل الذي منح فرصة أكبر للتقارب و تجديد العهود والعلاقات مع الأطراف الأجنبية ذات المصالح المباشرة في الجزائر. كخلاصة يمكن القول أن هذا المشكل الهيكلي الذي أعاق النمو في الجزائر كان يجب عاجلا أم آجلا معالجته ، إلا أن طريقة التعامل معه تبقى محل الكثير من الجدل والنقاش وربما ما قد يتحقق من نتائج في المدى البعيد سيثبت مدى صحة المعالجة من عدمها .

من العناصر الهيكلية الأخرى التي كانت ولا زالت تعيق النمو في الجزائر عدم استقرار الأسعار أي الاتجاهات التضخمية. إن التضخم قد يشكل في مرحلة من المراحل عامل يعيق الاستثمار بسبب انعدام الثقة لدى رجال الأعمال الذين يرون المستقبل بشكل غامض بسبب عدم الاستقرار النقدي الذي تسببه الأسعار. كما أن استمرار وجود التضخم قد يتسبب في إضعاف القدرة على الأداء على المستوى الكلي في المدى الطويل بسبب الأضرار والانعكاسات السلبية التي قد تمس المتغيرات النقدية، فضلا عن كونه قد يساهم في التخفيض في الإنتاجية الكلية للعناصر. إن ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج قد يكون مصدرا للكثير من الأضرار من حملتها المس بخطط الإنتاج التي يتم تعديلها وهو ما قد يتسبب في تراجع الإنتاجية وكذلك تدني في مستويات الإنتاج. إن المستويات العالية للتضخم ستكون تكاليفها باهظة على المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات التي قد تشهد ارتفاعا في الأعباء خصوصا الأجور وعلى الأفراد أيضا الذين يشهدون مزيدا من التراجع والتدهور في قدرتهم الشرائية. كما أن التضخم قد يتسبب في الكثير من التشوهات، فضلا عن كونه يعطي صور مضللة عن وضع الأسعار، مما سيصعب عملية التنبؤ ويدفع المتعاملين إلى بذل وقت و جهد أكبر في تجميع البيانات حول الظاهرة لحماية أنفسهم من الأخطار المحتملة وهذا في حد ذاته يعتبر عائق كبير للنمو. بالنسبة للجزائر وبعد الفترة 1986-1995 عرفت معدلات التضخم منحنى جديد وخطير من خلال اتجاهها التصاعدي الغير مسبوق، إذ انتقلت من 10% عام 1989 إلى ما يفوق 30% عامي 1992 و 1995، الارتفاع الذي يجد تفسيراً له من خلال الوضع المتأزم الذي آل إليه الاقتصاد الوطني وما ترتب عنه من آثار انكماشية، خصوصا على مستوى الإنتاج نتيجة التراجع في عمليات استيراد التجهيزات وقطع الغيار. إن تبني مثل هذه السياسة بكل سلباتها في هذا الوضع الاقتصادي بالذات كانت عبارة عن رد فعل طبيعي ومتوقع بعد التراجع الكبير في العائدات ابتداء من عام 1986. فالوضع وما نتج عنه من ارتفاع في الأسعار استدعى من الدولة التدخل بشكل سريع من خلال تبني سياسات تصحيحية بدأت محتشمة ثم أخذت تبرز بشكل واضح وصارم على الأقل على المستوى النقدي ابتداء من عام 1995، أي مباشرة بعد الشروع في تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي. إن السياسات النقدية التي طبقت في الجزائر تحت إشراف الهيئات المالية والنقدية كان ميزتها الصرامة حيث كان الهدف مزيدا من احتواء التضخم والتحكم في المتغيرات النقدية المتسببة في حدوث هذه الظاهرة كالتحكم في حجم الائتمان وتكلفته وضبط العرض النقدي عند مستوى يتلاءم و معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة. إن هذه التوجهات في السياسة النقدية التي تزامنت مع تطبيق إجراءات انكماشية على مستوى الميزانية، كالتقليص في حجم النفقات العامة ورفع الضغط الضريبي كان لها أثر مباشر على معدلات التضخم التي عرفت خلال هذه المرحلة اتجاهها نحو التراجع بانقحالها من 33% عام 1995 إلى 4% فقط عام 1997 وهو أدنى مستوى عرفه معدل التضخم في الجزائر منذ أزمة 1986.

## 3-2- ضعف في إنتاجية العمل :

على الرغم من التطورات التي شهدتها سوق العمل في الجزائر خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي نتيجة الارتفاع الذي حصل في القوة العاملة وما صاحبها من ارتفاع في إنتاجية العمل ، إلا أن النتائج على مستوى هذه السوق بقيت ضعيفة إذا ما قارناها بتلك التي تحققت في مناطق أخرى من العالم خصوصا بلدان شرق آسيا . إن الأداء المتواضع الذي هو ميزة سوق العمل في الجزائر يظل الوضع القائم على الدوام ، مع تسجيل تراجع كبير في مستويات التوظيف وما رافقها من ضعف على مستوى الإنتاجية بسبب اختلالات مست القطاعات الإنتاجية في مقدمتها قطاع الصناعة . إن النمو الذي حصل في القوى العاملة في الجزائر في الفترات الأولى من عمليات التصنيع لم يكن بمقدوره التأثير بشكل إيجابي على الناتج القومي الحقيقي وهو عكس ما جرى تماما في بلدان شرق آسيا وكذلك بعض الاقتصاديات الناشئة في أوروبا وأمريكا اللاتينية. النمو الحقيقي للناتج المحلي الخام في شرق آسيا مثلا بلغ 7.6% سنويا ما بين 1970-1980، المعدل الذي فاق معدل نمو القوة العاملة بحوالي الضعف خلال نفس الفترة. أما في الجزائر فالنمو الاقتصادي بقي ضعيفا وبعيدا عن التوقعات، فمثلا في فترة التسعينات لم يتجاوز النمو حدود 1.9% ، المعدل الذي بقي أقل من معدل نمو القوى العاملة بحوالي النصف ، مما يؤكد التدهور والتراجع الكبير في إنتاجية العمل خلال هذه الحقبة . إن الجهود الاستثمارية الكبيرة التي قامت به الجزائر ابتداء من عام 2001 كان من بين أهدافه محاولة إعادة بعث نمو قطاعات تكون لها الكلمة الأولى في مجال التوظيف ، كالفلاحة والخدمات والبناء والأشغال العمومية ، القطاعات التي عرفت لأسباب عدة ركود في إنتاجية العمل متسببة في تراجع إنتاجية العمل الكلية. بالنسبة للتوظيف يبقى قطاع الإدارة يحتل المكانة الأولى من حيث مناصب الشغل التي يتم خلقها في الجزائر ، حيث بلغت نسبة الوظائف التي يساهم القطاع في خلقها حوالي 30% من إجمالي الوظائف خلال الفترة 2004 و 2005 و 2006 ، إلا أن النتائج على مستوى الإنتاجية تبقى ضعيفة وهذا بتأكيد أطراف أجنبية من بينها صندوق النقد الدولي الذي أكد في إحدى تقاريره ضعف نمو الإنتاجية في الجزائر مقارنة بنظيرتها لدى أبرز المنافسين . إن هذا الاتجاه أخذ يبرز ابتداء من منتصف الثمانينات وترسخ أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة على الرغم من الجهود الذي بذلته الدولة في مجال التكوين وإعادة تأهيل العنصر البشري بواسطة استثمارات عمومية خصت قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي<sup>1</sup>. إذا كان النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيفا وإنتاجية العمل متناقصة إن لم نقل سالبة فان هذا مرده إلى الركود الحاصل في الاستثمار الإنتاجي خارج المحروقات خلال الفترة الطويلة خاصة في قطاع الصناعة والصناعة المانفكتورية وبالنتيجة تحقيق نموا بطيئا وكذلك ضعفا في القيمة المضافة جاذبة بذلك النمو الاقتصادي العام باتجاه الأسفل. فمنذ ما يقرب من 20 سنة الاستثمار الإنتاجي في الجزائر لم يعرف أي تطور، بل بقي ضعيفا لأسباب عدة، نذكر منها قلة الوسائل

<sup>1</sup> Abdelatif Benachenhou.Op.cit.Page20.



وضعت السياسات المرتبطة بالاستثمار. باستثناء الإمكانيات الاقتصادية العمومية التي تم إنشائها في بدايات فترة التصنيع، البلاد لم تعد تمتلك الهياكل القاعدية الضرورية لإعادة إنعاش وبعث قطاع الصناعة والصناعة المانفكتورية الفرعان اللذان باستطاعتها خلق القيمة المضافة و تحقيق التراكم في مفهومه الرأسمالي والتكنولوجي. إن الملاحظ خلال كل فترات نمو القطاع الصناعي العمومي أن أداءه لم يرقى إلى المستوى المطلوب. إن العديد من الوحدات الصناعية التي تم إنشائها في إطار الاستثمارات العمومية بقيت تعاني من ضعف في إنتاجية العناصر خصوصا إنتاجية العمل بسبب عدم التكيف والتحكم في التكنولوجيا التي تم استخدامها. كما أن هذه الوحدات ظلت تعاني من فائض في العمالة وسوء التسيير والتواجد الغير الأمثل من حيث الموقع وضعف في استخدام الطاقة الإنتاجية، وهي في مجملها عوامل عملت على إضعاف هذه الوحدات التي أصبحت باستثناء البعض منها غير قادرة على المنافسة و مواكبة التحولات الجديدة وبالنهاية تحولت إلى مجرد وعاء يستهلك الثروات عوض خلقها. إن تراجع مؤشرات الإنتاج الصناعي وما تبعه من ركود في الإنتاج و تراجع في التوظيف لم يكن سببه فقط ضعف الأداء الذي قد يفسر بضعف على مستوى إنتاجية العناصر وبالأخص إنتاجية العمل، بل إن التراجع يمكن أن يفسر من خلال الركود في جانب الاستثمارات العمومية، الركود الذي حاولت الدولة أن تغطيه من خلال تنمية محتشمة للاستثمارات الخاصة المحلية منها والأجنبية في مجال التحويل *la transformation* تحديدا.

إن هذا الوضع السيئ ظل قائما في الكثير من الوحدات الصناعية على الرغم من محاولات التصحيح والتطهير المالي التي تمت منذ ما يقرب من 15 سنة. إن عملية الإصلاح التي كان يرجى منها وضع حد للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها القطاع لم تكن لتأتي بالنتائج المرجوة وبقيت من حيث الفعالية ضعيفة، بل الأبعد من ذلك قد توصف بالمحاولات العثية بحكم الموارد المالية الضخمة التي استهلكتها دون أن يكون لها مفعول حقيقي وإيجابي على مستوى النتائج. إن الكثير من الوحدات الصناعية العمومية أصبحت بموجب هذا الظرف مؤسسات فاشلة ومثقلة بالأعباء والديون وفي هذا الصدد تشير المعطيات أن تكاليف المؤسسات الصناعية العمومية بلغت حوالي 35 مليار دولار أمريكي يتم تحملها كليا من قبل الخزينة العمومية هذا من دون احتساب الإجراءات الأخرى المحتملة في المستقبل. كما أن هذه الوحدات ظلت تعاني من فائض في العمالة قدر بحوالي 800000 عامل، مع تدني في مستوى إنتاجية العمل وبالنتيجة حدوث عجز هيكلية يكاد يكون مزمنًا، أضف إلى ذلك قدم تجهيزات الإنتاج الذي ساهم إلى حد ما في استمرار هذا الوضع الغير مقبول.

إن الاستثمارات التي تبنتها الكثير من المؤسسات العمومية لتحديد أصولها الإنتاجية تبقى في نظر المختصين جد متواضعة لا من حيث الكم فقط، بل من حيث الكيف أيضا. الكثير من التجهيزات التي تم اقتنائها يمكن اعتبارها تجهيزات تعدها الزمن " *backward technology* " أي تكنولوجيا لا تتناسب والتغيرات السريعة التي تشهدها الكثير من المؤسسات والشركات في العالم التي أصبحت تتميز بدرجة عالية من التفوق

الفني وهو ماسا عدة ا في إحداث تحسينات مستمرة في الإنتاج من حيث التصميم والجودة ، التحسينات التي يساهم فيها بشكل مباشر التطور الحاصل في إنتاجية العناصر بالأخص إنتاجية العمل التي أصبحت تستجيب لهذه التغييرات بشكل ايجابي بفعل الحوافز المادية و كذا التكوين والمعرفة المكتسبة عن طريق الخبرة والتجربة ، وكلها عوامل تفسر النجاحات التي تحققتها الشركات والمؤسسات الصناعية العملاقة في العالم . إن هذه المؤسسات تعمل باستمرار على اكتساب عناصر القوة التي تسمح بتواجد أفضل في عالم يتميز بالكثير من الانفتاح والمنافسة. كما تجب الإشارة أيضا إلى أن التكنولوجيا التي تم جلبها من قبل الوحدات الصناعية في إطار الاستثمارات العمومية لم تسمح بتطوير الطرق الحديثة للتسيير التي أصبحت تفرزها وتفرضها أيضا عمليات الانفتاح على الأسواق العالمية. فعمليات الانفتاح التي عرفها الاقتصاد الجزائري أصبحت تفرض تحديات جديدة التي يتعين على المؤسسات الصناعية التعامل معها بأكثر واقعية وبالكثير من الفعالية . إن المؤسسات الوطنية أصبح يفرض عليها في إطار التحولات الجديدة التجاوب بشكل أفضل لرغبات وأذواق المستهلكين الذين أصبح لهم ميولا أكثر للسلع المستوردة وهذا يعد تهديدا حقيقيا تواجهه المؤسسات الإنتاجية الجزائرية خصوصا في هذه المرحلة التي تنهيا فيها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة . إن هذه المخاوف وما ترتب عنها من تراجع في أداء القطاع الصناعي العمومي يمكن التماسها من خلال معطيات الجدول التالي<sup>1</sup>:

جدول رقم 45 : مساهمة الصناعات المانفكتورية في القيمة المضافة الإجمالية ( الوحدة : % )

البلد/ السنة	1990	1995	2005
الجزائر	11.4	11.7	7
المغرب	18.4	18.4	16.4
تونس	16.9	18.8	17.8
اسبانيا	17.8	17.4	18.9
تركيا	19.5	20.6	13.3

المصدر : عبد اللطيف بن أشنهو مرجع سابق الصفحة 24.

<sup>1</sup> Abdelatif Benachenhou.Op.cit.Page24.

إن أرقام الجدول تؤكد بوضوح التراجع الكبير في أداء القطاع الصناعي في الجزائر على الرغم من استفادته من دعم في شكل استثمارات في إطار مخطط الإنعاش ودعم النمو والبرامج الاستثمارية الأخرى المكملّة ، الجهود الذي يبقى بعيدا عن تجسيد تطلعات ومتطلبات المستهلكين الجزائريين . الجزائر بالنظر إلى الأرقام المشار إليها في الجدول تفهقت وضعيتها من حيث النتائج المحققة ، إذ أصبحت تحتل ذيل الترتيب من بين مجموعة الدول المغاربية من حيث الناتج الصناعي الفردي و الناتج الفلاحي الفردي والاستهلاك الفردي . كما تؤكد المعطيات التفوق والتحسّن الكبير في إنتاجية العناصر و إنتاجية العمل على في العديد من بلدان الحوض المتوسط بما فيها الدول المغاربية المجاورة تونس والمغرب ، التحسّن الذي قد يفسره التكفل الجيد بالعنصر البشري من قبل الحكومات التي رأت في عمليات التكوين والتأهيل مصدر أساسي للقيمة المضافة. إن التفوق الذي تحقّق لدى هذه البلدان يؤكد أن تحقيق النمو والحفاظة عليه لا يتوقف على الجهود المالي والمادي فحسب، بل يحتاج إلى اهتمام بعوامل أخرى يقف على رأسها العامل البشري.

#### 4- نموا مع وجود فقر وتفاوت في المداخيل .

إن التطورات التي حدثت في عالم الشغل في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية التي كانت امتدادا للنتائج الخطيرة المترتبة عن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي كان من مظاهرها تفاقم ظاهري البطالة والفقر وهي الظواهر التي زادت من معاناة العمال الذين أصبحوا مهددين بالجوع و يعانون من تردّي في أوضاعهم المعيشية. إن الانتشار السريع لظاهرة الفقر في الوسط العمالي قد تكون لها أسباب متعددة من جعلتها التدهور الخطير في القدرة الشرائية ، إلا أن ما أراه هو أبعد من ذلك وأخطر يتمثل في وجود ميل فعلي و اتجاهها نحو تفكير الفئة العاملة مقابل اتجاه آخر أخذ الشكل العكسي يتمثل في غنى ومحاولات جادة لتحسين أوضاع فئات أخرى تنشط في الدائرة الاقتصادية وحتى في الدوائر الأخرى. هذه الفئات التي استطاعت بنفوذها و في ظروف معينة معروفة تاريخيا الاستحواذ على جزء من مقدرات الأمة بما في ذلك جزء معتبر من المداخيل المحققة. إن هذا الوضع المتناقض الذي أخذ يترسخ في الجزائر قد يفسر انطلاقا من هيكل وبنية النمو الاقتصادي في حد ذاته إلى جانب الوضعية المالية العمومية . إن الفروع التي يعتقد انه بإمكانها تحقيق النمو والتطور كالزراعة والبناء والأشغال العمومية ظلت تتميز بضعف في إنتاجيتها ومن ثم توزيعها لأجور متدنية في حين تشهد بعض المؤسسات التابعة للقطاع الخاص في مجال الخدمات و المانفكتورة ديناميكية كبيرة سمحت برفع المردودتي، الوضع الذي انعكس بشكل ايجابي على الأجور . أما بخصوص العمال الأجراء في القطاع الصناعي المانفكتوري العمومي فوضعهم من حيث الأجور لم يكن بأحسن حال ، بل إنهم ظلوا يتحملون الوضع المالي المتردي لمؤسستهم وهو الحال الذي لم يختلف كثيرا بالنسبة لعمال الوظيف العمومي الذين بحكم القيود في جانب الميزانية وتبعيتها لحصيلة المحروقات وحجم التحويلات الاجتماعية ظلت وضعيتهم من حيث الأجور في حالة من التفهقر والتردي بشكل مستمر.

إن تسارع الأحداث مع طبيعة النمو وكيفية توزيعه أنتجت وضعا مختلفا في نظام التعويضات في الجزائر. إن السواد الأعظم من عمال المؤسسات العمومية أصبح يشملهم الفقر بحكم الوضعية المالية الصعبة لمؤسساتهم المهددة بالزوال، كما إن جزءا مهما من العمال الأجراء في القطاع الخاص يعانون نفس الخطر، أي الفقر بسبب الأجور المنخفضة التي توزعها بعض مؤسسات هذا القطاع الذي يبقى يستغل الاحتياطي الكبير من الشباب العاطلين الغير مؤهلين. كما تجدر الإشارة حين التطرق إلى مسألة الأجور في الجزائر إلى أن ما يفوق نصف عدد أجراء الوظيف العمومي يشهدوا اليوم تبعية حقيقية للإمكانيات المتاحة للموازنة العامة و من ثم فإن أحوالهم المعيشية أصبحت رهن التوازنات والاستقرار الحاصل في الميزانية، هذا الاستقرار الذي تلعب فيه الجباية البترولية دورا محوريا. إن الاتجاه نحو تفكير فئة العمال الأجراء قد يساهم بشكل كبير في تدني وضعف فعالية النفقات العامة وكذلك نوعية الخدمات العامة المتحصل عليها من قبل العمال، أضف إلى ذلك الاتجاه نحو إضعاف المؤسسات العمومية في ظرف يتميز بالانفتاح والتنافس وفي المقابل تشهد الساحة تنامي لمظاهر الفساد يأتي على رأسها الفساد المالي والرشوة اللذان يشكلان النقطة السوداء بالنسبة للاقتصاد الوطني في هذه المرحلة. إن وجود مثل هذه الاختلالات واستمرارها في الدائرة الاقتصادية سيظل يشكل عائقا نحو تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، ومن ثم فإن إعادة النظر في نظام التعويضات وربطه بالإصلاحات الشاملة والعميقة في مجال الإدارة والمؤسسات أصبح أمرا لا يمكن التغافل عنه، بل إن التعجيل في تسوية الملف سيكون له أثر وانعكاسا إيجابيا على الفئة العاملة التي سترى في تحسين نظام التعويضات دعما لمصالحها مما قد يدفعها إلى تحسين أداؤها.

إن عدم الحرص الفعلي على تحسين ودعم الإطار المعيشي للكثير من العمال الأجراء قد يكون احد مصادر إضعاف المؤسسات العمومية التي شهدت في وقت من الأوقات نريفا و مغادرة جماعية لأحسن العمال والإطارات من تقنيين ومهندسين باتجاه القطاع الخاص وحتى إلى الخارج بحثا عن امتيازات أحسن. إن عملية الانتقال الجماعي للفئة الشغيلة من ذوي الخبرات والمؤهلات باتجاه الخارج على وجه التحديد لم تأتي من فراغ، بل نابعة من شعورها بالوعي وإدراك الخطر الذي يهددها وهذا كان أحد الأسباب المهمة التي دفعت للهجرة. أما الفئة التي لم تهاجر فإما أنها قبلت بالوضع ورضيت بمصيرها ومن ثم تحملت مخاطر الفقر المتوقعة، وإما أنها انحرفت من حيث السلوك و دخلت في دائرة السوء من خلال عمليات الغش والاختلاس لتعويض ما ينقصها من اجر. إننا نرى أن كلا السلوكيين كانا بلاء على الاقتصاد الجزائري، فلا هجرة العمالة ولا تطويرو سلوكيات منبوذة يمكن قبوله، بل إن الوقت قد حان لإعادة النظر في نظام التعويضات بهدف تثبيت العمالة ودعم استقرارها خصوصا في هذا الوقت بالذات الذي تشهد فيه الجزائر بجموحة مالية غير مسبوقة.

إن الجزائر التي عرفت منذ بداية الألفية الثالثة تحسنا على المستوى المالي لم يكن بمقدورها توظيف الفوائض باتجاه تحسين الأجور، بل إن الاتجاه نحو تفكير العمال الأجراء كان واضحا ومؤثرا على نوعية النفقات. ففي فترة خمسة سنوات تضاعفت نفقات التجهيز ثلاثة مرات ونصف، أي من 400 مليار دينار جزائري سنة 2002 إلى 1000 مليار دينار سنة 2006 لتبلغ 1400 مليار سنة 2007<sup>1</sup>. إن التوسع في نفقات التجهيز ارتبط بشكل مباشر بمخططات الإنعاش والنمو وفي هذا الإطار تم تخصيص مبالغ ضخمة استفادت منها أطراف ارتبط نشاطها بهذه المخططات كهيئة المنظمين وأصحاب المشروعات ومكاتب الدراسات وكلها أطراف استغلت الوضع المالي الاستثنائي باتجاه تعظيم مكاسبها وتحقيق غنى فاحش في ظرف زمني قياسي باستغلالها للكثير من النقائص والانحرافات نذكر منها على وجه الخصوص عمليات إعادة تقييم المشروعات التي كانت سببا في تدفق الكثير من الأموال فضلا عن تواطؤها مع بعض مكاتب الدراسات للاستفادة من الفروقات في عمليات التقييم. إن وجود ظرف مالي بهذه الضخامة كان سببا في اتساع الفجوة بين هذه الفئة وفئة الأجراء، وفي غياب سياسة ناجعة للدخل تعمل على إزالة هذه الفوارق فإن الوضع كان دوما يتجه نحو ترسيخ ظاهري الفقر والحرمان في الأوساط العمالية.

من القطاعات التي استفادت بشكل كبير من التوسع في النفقات العمومية بموجب تنفيذ مخططات الإنعاش هي قطاعات البناء والأشغال العمومية و الري والنقل إلا أن هذه القطاعات على قدر أهمية الموارد التي استفادت منها كانت تعاني من الكثير من النقائص على مستوى الإدارة المكلفة بتسيير وإدارة المشروعات، وهي النقائص التي ارتبطت بقلّة الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية في إدارة المشروعات العامة مما كان سببا في تأخر في عمليات الإنجاز وإعادة تقييم متكررة للمشروعات وما ترتب عنها من استنزاف لأموال عمومية كان من المفروض توظيفها في استخدامات أفضل أو حتى تستفيد منها الفئة العاملة من خلال إعادة تقييم للأجور والرواتب. وفيما يتعلق بحجم الموارد المستفاد بها فإن المعطيات تؤكد بان القطاعات الثلاثة المذكورة استفادت مجتمعها بنحو 70% من مجموع الاستثمارات العمومية المقترحة في مخططات الإنعاش بالنسبة للفترة 2006-2010، بيد أن عمليات متابعة تنفيذ وإنجاز الاستثمارات بقيت دون المستوى المطلوب بسبب ضعف التأطير من قبل الوكالات والمؤسسات المختصة التي تعاني من غياب الإطار الكفاء، مما تسبب في حدوث انحرافات و تأخر في مواعيد الإنجاز وهو ما تؤكد مصادر مستقلة أذكر منها التقرير الذي أعده البنك الدولي من خلال الجريدة التي يصدرها بعنوان "مجلة النفقات العامة" التي أكدت على وجود انحرافات وأخطاء جسيمة على

<sup>1</sup> Abdelatif Benachenhou. Op.cit. Page 27.

مستوى تقدير المشروعات الاستثمارية العمومية، مع التأكيد على الوضع الصعب للإدارات المكلفة بالإنجاز<sup>1</sup>.  
ومما لوحظ أيضا في هذه الفترة الضعف في عمليات المتابعة بسبب عدم توفر المعطيات التفصيلية من الجهات المركزية حول المخطط التكميلي للإنعاش. إن قلة المعلومات التفصيلية جعلت الأهداف المسطرة لا تتحقق سوى جزئيا، كما أن غياب المعلومات قد يكون سببا كافيا وراء ترك عمليات متابعة العديد من المشروعات وهو يشكل وجها من أوجه الضعف التي ارتبطت بتنفيذ مخططات الإنعاش. إن النقائص المشار إليها في التقرير تعبر في حقيقتها عن توجهات واختيارات غير سليمة في مجال سياسة الإنفاق العمومية، إذ أن السلطة عمدت في هذه المرحلة إلى تكثيف الاستثمارات في وجود إمكانيات وقدرات متواضعة للامتصاص على المستوى المحلي. إن العجلة في اختيار الاستثمارات دون دراسة مسبقة لقدرات الاستيعاب يكشف مرة أخرى عن خلل في التقدير نتج عنه الكثير من الانحرافات والأخطاء يتعين تداركها بسرعة حتى لا يمتد أثرها إلى جوانب أخرى قد يصعب فيما بعد التحكم فيها.

وفيما يتعلق بالتكاليف لاحظت المحلة وجود تناقض واضح في هذا الجانب . ففي الوقت الذي نجد فيه التكاليف المدئية (الأولية) لمعظم المشروعات مقدرة بأدنى من مستواها نجد في المقابل التكاليف النهائية مقدرة بأعلى من مستواها الحقيقي، وهذا مما يعزز الاعتقاد بأن ضعف عمليات الامتصاص هو الذي قد تسبب في خطر سوء التقدير، بمعنى تحديد مستوى عالي من التكاليف الخاصة بالمشروعات. إن عمليات التقدير والتوزيع السيئ لمعدل التغطية يضاف إليها الضعف في نوعية الخدمات بين البلديات الفقيرة والمناطق الريفية.

ومما تجدر الإشارة إليه عند التطرق لمسألة النفقات الاستثمارية العمومية هو أن معظم الاستراتيجيات القطاعية اتجهت في إطار المخطط التكميلي للإنعاش إلى التركيز على الاستثمارات في مشروعات ذات الصلة بنشاط البناء والأشغال العامة بالإضافة إلى نشاطات تهدف إلى تطوير البنيات التحتية الأساسية . إن هذه الاختيارات على قدر أهميتها إلا أنها لم تخلو من نقائص، إذ سرعان ما ظهر عجز في الميزانيات المتعلقة بعمليات الصيانة الخاصة بالمشروعات الكبرى وهنا الأمر يتعلق بالطرق والأشغال العمومية .

كخلاصة لما سبق ذكره يمكن القول بأن سياسة الإنفاق العمومي المعتمدة في إطار مخططات الإنعاش على قدر أهميتها من حيث حجم الموارد المخصصة ، وبالنظر إلى التحديات التي رفعتها إلا أن وقعها على حياة

<sup>1</sup> Revue des dépenses publiques 2005-2006. Page 1-2.

ومعيشة السكان لم يكن عند مستوى التطلعات، بل إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للكثير من السكان ظل يتدهور بفعل التراجع الحاصل في أجور ومرتبات العمال والموظفين في الوقت الذي نشهد فيه غنى فاحش لبعض الأطراف ، كالمقاولين و كذلك المستوردين للسلع والمواد التجهيزية التي يحتاجها السوق الجزائري، وبالنتيجة أرى أن التوسع في النفقات العمومية وإن كان له بعض الجوانب الايجابية على المستوى الاقتصادي ، إلا أنه على المستوى الاجتماعي ساهم في إيجاد الظروف التي ساعدت في تعميق الهوة بين مختلف الشرائح في مجال توزيع الفائض الاقتصادي أي الدخل القومي وهو الوضع الذي نكتشفه من أرقام الجدول التالي:

جدول رقم 46 : مداخيل العائلات في الجزائر خلال الفترة 2002-2006. تراجع الأجور الوحدة(%)

البيانات/السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
أجور ورواتب	44.8	43.5	41.4	40.2	38.5
مداخيل العمل المستقلين	44.3	45.4	44.8	52.2	55.3
تحويلات	11.8	11.1	13.8	7.6	6.2
المداخيل المتاحة للعائلات	100	100	100	100	100

Source : Abdelatif Benachenhou .Opcit .Page 29.

إن تحرير التجارة الخارجية على ومباشرة تنفيذ عمليات الخصخصة كان لهما وقعا سيئا على مصالح الطبقة العاملة التي عرفت مداخيلها تتقهقر مقابل الشرائح الأخرى. فالهوة أخذت تتسع شيئا فشيئا بين الشرائح التي يتكون منها القطاع العائلي في الجزائر. كما هو يؤكد الجدول نرى أن مداخيل فئة المستقلين فاقت مداخيل الأجراء في هيكل توزيع مداخيل العائلات مع التأكيد على نموها السريع خصوصا في السنوات الأخيرة بفعل التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني التي سمحت بدخول فئة المستقلين بقوة ومن ثم استحواذها على الجزء الأكبر من المداخيل . كما نلاحظ أيضا تراجع في تحويلات الحكومية في فائدة العائلات ابتداء من سنة 2005 على الرغم من جهود الدولة الرامية إلى دعم القطاع العائلي من خلال المبالغ المخصصة في الميزانية. إن ضعف المداخيل الاسمية التي يحصل عليها القطاع العائلي ساهمت في تردي الأوضاع المعيشية للكثير من العمال الأجراء في الجزائر وهذا تسبب في اتساع دائرة الفقر في الجزائر هذه الظاهرة التي يمكننا الإحاطة بها من خلال تقديم مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بالنواحي الاجتماعية والمعيشية للعائلات في الجزائر . فمثلا بالنسبة لسنة 2005 المؤشرات التي تم الاستدلال بها تؤكد استمرار التوترات على الجبهة الاجتماعية والتي تعكسها بالدرجة الأولى المطالبة برفع الأجور وتحسين الأوضاع المعيشية للكثير من العمال الإجراء. فالبطالة على الرغم من

تراجعها حسب ما تؤكد بعض الأوساط منها المكتب الوطني للإحصاء، إلا أنها تبقى في مستوى عالي بمعدل 15% خلال هذه السنة بفعل عمليات التسريح الجماعي لعدد هائل من العمال وحل عدة مؤسسات عمومية، إلى جانب ضعف في مستوى الاستثمارات الحقيقية الإنتاجية. كما أن الجبهة الاجتماعية توترت بسبب التدهور الخطير في القدرة الشرائية الناتج عن تحرير الأسعار على الرغم من محاولات الدولة التخفيف من آثار هذه السياسة السعرية بواسطة الدعم المقدم للفئات المتضررة عن طريق الشبكة الاجتماعية. لتشخيص دقيق عن واقع الفقر في الجزائر خلال هذه المرحلة يتم الاستعانة ببعض الأرقام الإحصائية الخاصة بالوضع الاجتماعي والتي نوردتها على النحو التالي<sup>1</sup>:

- نسبة الأمية لدى البالغين الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة انتقلت من 34.5% سنة 1998 إلى 23.7% سنة 2005 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية. على الرغم من التراجع الحاصل في هذا المعدل إلا أنه يبقى نسبيا مرتفعا و بذلك فإن الجزائر ستحتاج إلى مضاعفة الجهد والإمكانات لان بقاء المعدل عند مستوى مرتفع قد يعكس وضع تخلف لدى السكان وهو ما قد يعطي صورة مشوهة عن الجهود المبذول في مجال التنمية.

- في سنة 2005 بلغ معدل البطالة 15.2% وأن 2.671 مليون شخص في حالة بطالة و أن 2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع منهم 518 ألف شخص من فئة المحرومين.

- انتشار سريع للكثير من الأمراض المعدية في الأوساط السكانية ذات الكثافة العالية وعودة الكثير من الأمراض ذات العلاقة بالفقر في الأرياف والمناطق النائية وحتى في المدن لكن بمعدل اقل.

- بلوغ عدد الأطفال الذين يموتون عند الولادة 30.4% حالة في كل 1000 ازدياد، أما معدل التمدرس بين 6 سنوات و 24 سنة فبلغ 65% و المدرس الإجباري لدى الأطفال البالغين ستة سنوات فقد بلغ نسبة 96% وهذه كلها مؤشرات عن التنمية البشرية في الجزائر التي تبقى دون المستوى المطلوب خصوصا فيما يتعلق بالمستوى الصحي والمستوى المعيشي للسكان.

- وفيما يخص الاستهلاك العائلي فإن التحقيقات التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء عام 2000 تشير إلى أن نحو 29.6% من الفئة التي شملها التحقيق تستهلك لحم الغنم بمعدل مرة واحدة في كل أسبوعين. كما أن 13.3% يستهلكون لحم البقر بمعدل مرة واحدة كل أربعة أسابيع. و أن 66.7% يستهلكون اللحوم البيضاء

<sup>1</sup> ناصر مراد. تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر. جامعة ساعد دحلبل البلدية ص.6.



بمعدل 1.3 مرة في الأسبوع . كما أفاد التحقيق الصادر عن مكتب الإحصاء أن نحو 56.1% من العينة تستهلك السمك بمعدل مرة واحدة في الأسبوع و67.2% يستهلكون البيض بمعدل مرتين في الأسبوع . انتهى التحقيق إلى أن 71.2% يستهلكون مشتقات الحليب بمعدل 4 أيام في الأسبوع واستهلاك الفواكه والخضار بمعدل 2.5 يوم في الأسبوع.

بناء على ما تم تقديمه من معطيات حول الاستهلاك يتضح الاختلال الكبير الذي حصل في هذا الجانب لدى العائلات، إذ يلاحظ تراجع كبير في استهلاك المنتجات الحيوانية الغنية بالبروتينات وكذلك الألبان ومشتقاتها والفواكه والخضار مقابل ارتفاع في استهلاك العجائن و البقول وهذا ما تسبب في أضرار صحية ورسخ بشكل كبير الفكرة التي أثرناها في بداية مناقشتنا لهذا الموضوع من أن هناك اتجاها نحو التفجير في الجزائر أصبحت معالمه واضحة منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي .

أما بخصوص توزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام انتقل من 1496 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005، إلا أن اتساع الفجوة بين الجزائريين أخذت تتضح يوما بعد يوم من خلال ما تستهلكه مختلف الشرائح وفي هذا الصدد تشير المعطيات الإحصائية أن 10% الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل القومي في حين أن 40% وهم يمثلون السواد الأعظم من السكان يستهلكون 6% فقط من هذا الدخل علما أيضا أن الفئة المتوسطة من السكان أخذت شيئا فشيئا تختفي وتندرج إلى المستويات الدنيا ليشملها الفقر<sup>1</sup>. على الرغم من التأخر الملحوظ في جانب التنمية البشرية ومؤشراتها كما جاء معنا في هذا الجانب من البحث، إلا أن بعض المعطيات الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والتي تبقى محل اختلاف تؤكد بان بعض التحسن طرا على المؤشرات ذات الصلة بمعيشة و حياة السكان من جملتها مؤشر الفقر الذي عرف تحسن معتبر في السنوات الأخيرة كما يتضح في الجدول التالي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> ناصر مراد.مرجع سابق.ص7 .

<sup>2</sup>Conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement ,rapport national sur le développement humain , Alger , 2006,page30.

جدول رقم 47 : تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة 1995 - 2005 الوحدة: (%)

البيان	1995	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60
معدل الأمية	-	33.40	32.80	28.00	23.70
معدل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	13	-	6	3.50	3.50

Source :Conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , Alger , 2006, Page30 .

إن التحسن المشار إليه في الجدول قد يفسره عزم الدولة مكافحة ظاهرة الفقر من خلال إيجاد آليات تعتمد على سياسات التضامن تكون موجهة لصالح الفئات الفقيرة من السكان في شكل دعم مالي في إطار شبكة اجتماعية خصصت لها الدولة موارد مالية من الميزانية . في هذا الخصوص يشير التقرير الوارد عن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي أن المبالغ المخصصة للضمان الاجتماعي بلغت 180.4 مليار دينار جزائري خلال سنة 2001 مقابل 163.5 مليار سنة 2000 أي بنمو قدر بـ 10.3% النسبة التي مثل حسب ذات المصدر ما يقرب من 37% من التحويلات النقدية و 8.6% من الدخل المتاح للعائلات خلال عام 2001 . كما تجدر الإشارة إلى انه على الرغم من الإجراءات التخفيفية وكذا المبالغ التي تم تخصيصها في إطار الضمان الاجتماعي، إلا أن المجلس يرى أن وضعية الصناديق تبقى محل الكثير من الانشغالات حتى ولو أن الرصيد الإجمالي موجب. وحسب المعطيات الصادرة عن وزارة العمل فإن الصندوق الوطني للمعاشات لم يحقق فائضة السنوي إلا بواسطة الموارد التي خصصتها الخزينة العمومية البالغة 43.60 مليار دينار خلال عام 2001 . أما عدد المتقاعدين فيؤكد المجلس الوطني تجاوزه لعدد السكان النشطين و انه من المفروض أن الذي يجب أن يحدث هو ترك فئة المتقاعدين لمناصبها لصالح الفئة العاطلة من السكان إلا أن الملاحظ أن هذه الفئة أصبحت هي الأخرى يشملها الفقر بالنظر إلى ترددي أوضاعها المعيشية مما دفعها إلى العودة مرة ثانية إلى عالم الشغل وتحقيق تراكمات مالية في شكل مداخيل مكتملة كان من المفروض أن يستفيد منها العاطلون عن العمل. إن هذه التطورات تجعلنا نؤكد أن الفقر في الجزائر يشمل شرائح عديدة من السكان بما في ذلك المتقاعدون وهو ما زاد الأمور تعقيدا بالنسبة للجهاز التنفيذي الذي كان عليه أن يجد المخارج للخروج نهائيا من هذه الدائرة التي تهدد الجبهة الاجتماعية. وفيما يتعلق بالنشاط التضامني الذي اعتمد من قبل الدولة للتخفيف من الوضع

الاقتصادي والاجتماعي المتردي للسكان فان الواقع يشير إلى أن هذا النشاط اتخذ أشكالا متنوعة ومتعددة نوردها على النحو التالي<sup>1</sup>:

#### 4-1- نشاطات التضامن الوطني :

و تتجلى من خلال :

- التضامن المدرسي : بحيث قصد دعم التمدرس تمنح للأطفال المحتاجين حصة من الأدوات المدرسية عند كل دخول مدرسي، وكذلك منحة دراسية قدرها 2000 دج للتلميذ المحتاج ، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه المنحة 3 مليون تلميذ سنة 2002 . بالإضافة إلى إجراءات الدعم والمساعدة على الدراسة من خلال توفير المطاعم المدرسية والمدارس الداخلية ونصف الداخلية وضمان الصحة المدرسية .

- المساعدة الموجهة للسكن : تتمثل في مساهمة مالية قصد بناء سكنات تطويرية خاصة في المناطق الريفية، ففي سنة 2001 تم تمويل 5606 سكنا .

- المساعدة الموجهة للفئات المستضعفة: وهي تتعلق بالأشخاص المسنون، المرضى المزمنين والمعوقين، وذلك من خلال التكفل بالعلاج والإقامة في المستشفيات والاستفادة من الأدوية مجانا.

بالإضافة إلى ذلك توجد عمليات منتظمة في إطار التكفل بالمعوزين وأطفال العائلات الفقيرة، وذلك من خلال تنظيم رحلات أثناء العطل، وكذلك في إطار برنامج رمضان الذي يسمح بتوزيع قفة رمضان وتنظيم مطاعم مجانية لصالح العائلات المحرومة .

#### 4-2- الشبكة الاجتماعية.

عبارة على جهاز الدعم الموجه إلى فئات معينة من السكان، وذلك من خلال المنحة الجزافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

- المنحة الجزافية للتضامن :

أنشئت هذه المنحة قصد مكافحة الفقر المطلق للأشخاص الذين لا يمكن إدماجهم في سوق العمل بسبب سنهم المرتفع الذي يتجاوز 60 سنة ، أو حالتهم الصحية المتدهورة خاصة المعوقين ، إلا أنه حسب دراسة أعدت من

<sup>1</sup> Nabila K., Selon le CNES La pauvreté est liée aux effets du programme d'ajustement structurel . Le Jeune Indépendant, 15 décembre 2002. Page1.

طرف المركز الوطني للدراسات التطبيقية والتخطيط CENEAP في سنة 1999 فإن 75% من المستفيدين لا تتوفر فيهم شروط الاستفادة من هذه المنحة، وذلك لغياب جهاز مراقبة فعال والصعوبات التي تواجهها الجماعات المحلية في تحديد الأشخاص المعنيين.

- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة :

منذ سنة 1996 طبق التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة الذي تتكفل به وكالة التنمية الاجتماعية لصالح فئة السكان المحرومين في سن العمل، وحددت قيمة هذه التعويضات بـ 2800 دج للشهر، إلا أن ما لوحظ عن نظام التعويض هذا هو عدم التوافق بين مستوى التعويض وطبيعة النشاطات المنجزة.

#### 4-3- برامج المساعدة على التشغيل:

تعتبر البطالة السبب الرئيسي لتدهور ظروف معيشة الأفراد وبالتالي زيادة حدة الفقر، لذلك تعمل السلطات العمومية على مكافحة البطالة والعمل على إدماج العاطلين عن العمل وتحسين وضعيتهم الاجتماعية من خلال إنشاء أجهزة ووكالات محلية توكل لها المهمة وهي على التوالي:

- الوكالة الوطنية لدعم التشغيل.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية .
- عقود ما قبل التشغيل.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .
- الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات
- المطلب الثاني: النمو و البطالة في الجزائر.

إن من جملة الأهداف التي سطرها سياسات الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2009 تحقيق معدلات عالية وسريعة للنمو تسمح بامتصاص الأعداد الهائلة من اليد العاملة المتوافدة إلى سوق العمل. إن إنجاز هذا الهدف يعتبر غاية كل مجتمع وهو هدف استراتيجي لا يجب التغافل عنه خصوصا إذا علمنا أن الجزائر عرفت مرحلة انتقال ديموغرافي مع توسع عمراني كبير تسبب في حدوث انتقالات للسكان بإعداد هائلة مما نتج عنه ضغوطات حقيقية على سوق العمل. إن اكتساب نقاا إضافية على مستوى النمو يفترض أنها ستسمح بربح المزيد من النقاط على نطاق التوظيف، وهو الاتجاه العام الذي يمكن قبوله من الناحية النظرية ويتطلب التحقق منه تطبيقيا. في هذا الصدد يعتقد أن دراسة الكثافة العمالية أي مرونة العمالة بالنسبة للنتاج الحقيقي هي أداة

مهمة لاختبار أثر النمو الاقتصادي على عملية التوظيف بين فترة زمنية وأخرى. كما أن البحث في هذا المجال قد يعطي تفسيرات قد تكون مقبولة إلى حد ما عن أسباب اختلاف معدلات نمو التوظيف بين المناطق المختلفة داخل النطاق الجغرافي للدولة.

وفيما يتعلق بالأبحاث التطبيقية فإن الاهتمام اتجه نحو دراسة العلاقة العكسية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل التغير في البطالة وهو ما اصطلح عليه في الأدب الاقتصادي بقانون "أوكن **La loi Okun**". في هذا الصدد الدراسات القياسية أعطت نتائج متباينة بين الدول وقبل التعرض إلى الموضوع بالتفصيل أرى من المهم في مرحلة أولى تقديم عرضا تفصيليا عن وضعية عالم الشغل في الجزائر مبرزا التطور الذي حدث في التوظيف وكذلك المؤشرات المرتبطة به.

### 1 - واقع عالم الشغل في الجزائر .

لقد عرف عالم الشغل في الجزائر العديد من التطورات نتيجة التحولات والأحداث التي شهدتها المجتمع الجزائري منذ عهد الثمانينات. فبدء بعملية الانتقال الديموغرافي وما صاحبه من تغييرات في التركيبة السكانية فإرضاء بذلك واقعا ونمطا جديدا في طريقة ونظام عمل سوق العمل، لتليها في وقت لاحق مشاكل أخرى أكثر تعقيدا بعد الأزمة العميقة المتعددة الأبعاد التي دخل فيها الاقتصاد الجزائري ابتداء من عام 1986. فالانكماش الذي مس الاستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة تحديدا كان له وقعا خطيرا على الوضع العمالي، إذ شهدت الكثير من الصناعات توقف عنيف لعمليات التوظيف، مما دفع باتجاه البحث عن حلول انتهت في ظل وضع مالي صعب باعتماد وتطبيق برنامجا للتصحيح الهيكلي لم تكن نتائجه مرضية على مستوى عالم الشغل. إن المأساة الحقيقية في عالم الشغل في الجزائر حدثت في هذه الفترة بالذات التي تميزت بعمليات التوقف والتسريح الجماعي لليد العاملة بأعداد هائلة. بموجب تنفيذ سياسة الإصلاحات الهيكلية والخصوصية التي اعتمدت كإطار عام للإصلاحات. السياسة التي ترتب عن تنفيذها ترك بصمات وآثار غير محمودة تمثلت في تكون احتياطي ضخم من اليد العاملة العاطلة دون القدرة على التحكم في إدارته وتسييره، وهو الإرث الذي ورثته السلطة الجديدة ابتداء من عام 1999 التي كان مفروضا عليها رفع التحدي والاتجاه نحو تبني سياسة تعمل على إعادة بعث النمو عن طريق تنفيذ سياسة تنمية بإحلال المشاريع الكبرى بواسطة استثمارات يتم ضخها في ورشات كبرى تمكن من امتصاص وبسرعة الفائض الحاصل في القوة العاملة للحفاظ على توازن الجبهات في ظرف سياسي وأمني دقيق للغاية.

إن من بين العوامل التي يعتقد أنها ظلت تشكل مصدرا للكثير من الاختلالات في سوق العمل الجزائري

النمو السكاني الذي عرف في الفترة 1999 - 2007 اتجاها نحو الارتفاع ، إذ انتقل عدد السكان من 25 مليون نسمة إلى نحو 33 مليون نسمة آخذا بذلك اتجاها مغايرا لما تم التخطيط له في عهد الثمانينات من إن التخفيض في معدلات النمو السكاني كان يفترض أنه سيخفف الضغط على الحكومة التي وحدت نفسها أمام ملفات معقدة يتوجب علاجها بأسرع ما يمكن حفاظا على التوازنات الاجتماعية وتشمل ملفات السكن والتوظيف وكذلك الملف الخاص بدعم القدرة الشرائية للفئة العاملة . فالدولة أرادت من خلال إجراءات تنظيمية أن تصل إلى ضبط وتيرة النمو السكاني من خلال تبني سياسات تباعد الولادات والتخفيض في معدل الخصوبة حيث تم تسجيل انخفاض في هذا المعدل من 7 عمليات أطفال لكل امرأة في عام 1980 إلى 2.5 طفل في عام 2004 ،متسببا في تراجع معدل النمو السكاني لنفس الفترة من 3.3% إلى 1.5%. على الرغم من هذا التراجع في معدل النمو إلا أن عدد السكان بشكل مطلق بقي مرتفعا مشكلا بذلك مصدر خطر وعدم استقرار اجتماعي واقتصادي يعيق حركة النمو والتطور، فضلا عن الضغوطات و التعقيدات التي أصبح يسببها لسوق العمل على الدوام هذه السوق التي تبقى إمكانياتها من حيث الاستيعاب محدودة وهو ما يستدعي إعادة هيكلتها لتستجيب بشكل مناسب للمتغيرات الجديدة. إن هذه التعقيدات في جانب سوق العمل أخذت تزداد حدة مع التوافد الكبير لطالبي العمل الجدد البالغ عددهم نحو 450000 إلى 500000 الرقم الذي يضاف إلى مخزون البطالة القائم<sup>1</sup>.

من المستجدات التي طبعت سوق العمل في هذه المرحلة هو التغيير الذي مس الفئة التي تطلب التوظيف لأول مرة. فابتداء من عام 2005 عرف السوق دخول مكثف و قوي لفئة للنساء إلى عالم الشغل ، هذا الدخول الذي كانت تحفزه مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها التحسن الكبير في الجانب التربوي والتعليمي في الوسط النسائي وهو ما تؤكدته النتائج المحققة في امتحانات البكالوريا للفترة 2005/2007 التي ميزها التفوق الكبير للإناث على الذكور وهو الاتجاه الذي أخذ يترسخ في الجزائر سنة بعد سنة بفعل الدعم الذي تمنحه الدولة لترقية العنصر النسائي وإدماجه في شتى مناحي الحياة.

إن مساهمة النساء في النمو الحاصل في قوة العمل لا يمكننا الاستهانة به بالنظر إلى ما تشكله هذه الفئة في مجموع العمالة النشطة في الجزائر. فعلى الرغم من بقاء عدد النساء في مجموع السكان ثابتا خلا ل الفترة 1980-2004 ، إلا أن حصتهن من إجمالي قوة العمل ارتفع بشكل ملحوظ لعدة أسباب، نذكر منها

<sup>1</sup>Abderrahmane Mebtoul . Redynamiser La Croissance pour lutter contre le chômage. La nouvelle république 3/02/2008.Page1.

الانخفاض الذي حصل في معدل الخصوبة والتحسين الملحوظ في المستوى التربوي والتعليمي و توفير العديد من الوظائف النسائية ، أضف إلى ذلك توجهات الحكومة الداعمة لأفكار تدعو إلى حرية المرأة وحقها في العمل والتعليم وهو الدعم الذي تحقق نتيجة ضغوطات داخلية وخارجية و اكبت عمليات التغيير والإصلاحات المنشودة<sup>1</sup>.

و بخصوص نتائج سوق العمل في الجزائر ، فإن الواقع والمعطيات تؤكد بأن الذي يحددها ليس هو العرض فقط بل الطلب أيضا . فلمدة طويلة ظل الطلب على العمل يحدده القطاع العام ، إلا أنه منذ الثمانينات وبسبب التخلي عن نظام التخطيط المركزي بدأت الدولة تتراجع تدريجيا عن هذا التوجه في التوظيف بموجب سياسة إصلاحية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي تهدف إلى ترقية القطاع الخاص وإدماجه في حركة التنمية . كما أن الاختيارات الجديدة كان يتوقع منها فتح الأبواب نحو المبادرات الخاصة من خلال خلق فرص حقيقية للاستثمار والتوظيف ، غير أن هذا الاختيار على قدر أهميته إلا أنه على أرض الواقع لم يستطع أن يجسد الأهداف وبقي تأثير نشاط القطاع الخاص على النمو و التوظيف اقل بكثير مما خطط له الذي ربما يعود لعدم وضوح الرؤية بخصوص مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني . إن عدم ترك المبادرة المطلقة للقطاع الخاص في مجال الاستثمار والتوظيف جعل الدولة تستمر في سياساتها المعهودة في التوظيف من خلال النفقات التي تديرها على أساس أن هذه النفقات التي يتيحها الفائض من الصادرات النفطية تبقى على الدوام تمثل المحدد والمحرك الأساسي للتشغيل في الجزائر .

إن بقاء التوظيف من اختصاص الدولة على الرغم من محاولة كسر القاعدة قد نجد له تفسيراً في طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يبقى اقتصاد ريع بامتياز، ومن ثم فإن نشاط التوظيف شأنه شأن بقية الوظائف الحيوية يبقى في حالة تبعية للدولة . فكون الدولة هي راعي مصالح الشعب وبحكم التطورات الخطيرة التي عرفها عالم الشغل خلال العشرية السوداء وشعورا منها بالمسؤولية عن المأساة بادرت الدولة ابتداء من سنة 2001 بدعم نشاط بعض القطاعات البديلة ، كالفلاحة والأشغال العمومية لجرها ودفعها باتجاه تحقيق النمو والمساهمة الفعلية في عمليات التوظيف . إن هذه المهام التي أرادت الدولة تجسيدها من خلال القطاعات المذكورة لم تكن لتتم بدون دعم مالي في شكل استثمارات أدرجتها الدولة ضمن برامج ومخططات الإنعاش . على الرغم من

<sup>1</sup>Kangni .Kpodar .Why has unemployment in Algeria been higher than in MENA and transition countries ?IMF working paper.August2007.Page3.

المخصصات المالية المعتبرة التي استفاد منها قطاعي الفلاحة والأشغال العامة لإعادة بعث نشاطهما إلا أن بعض النقائص بدت واضحة في جانب الإنتاجية على وجه الخصوص، حيث ظل نموها ضعيفا مما انعكس سلبا على أداء هذه القطاعات. إن تذبذب النتائج وضعف الإنتاجية دفعا باتجاه تكريس تبعية القطاعات للدولة التي كان عليها أن تتحمل النتائج وتدعم القطاعات للاستمرار في النشاط، هذا الدعم الذي كان يأخذ شكل نفقات تمنح استثنائيا أو تدرج في أغلفة مالية تخصصها الحكومة للقطاعات في إطار الميزانيات المالية. إن سياسة الإنفاق المعتمدة من قبل الدولة منذ عام 2001 سطرت لها أهداف كبرى يأتي على رأسها تنشيط الطلب و خلق وظائف جديدة قدرت بنحو 850000 وظيفة بين عامي 2001 و2004 ويشمل هذا البنيات التحتية و بالفلاحة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن هذا الرقم وان كانت الحكومة تؤكد اقتراب تحقيقه إلا أن الكثير من الجهات المستقلة تطعن فيه و تؤكد فشل سياسة التوظيف التي تبنتها الدولة في إطار مخططات الإنعاش للفترة 2001-2009 على أساس أن الكثير من الوظائف التي يتم خلقها هي وظائف غير دائمة ومن ثم مساهمتها في امتصاص البطالة في المدى البعيد يبقى أمرا يكاد يكون مستحيلا. إن هذا الاعتقاد يدعمه تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCDE" الصادر عام 2004 الذي يشكك في فعالية سياسات التوظيف التي تضمنها مخطط الإنعاش، مع ملاحظة بعض الخلط والغموض في النتائج في الفترة الطويلة التي يبقى فيها التأثير على متغيرات النمو و التوظيف غير واضح. فالقول بان برامج التوظيف الحكومية كانت تدفع باتجاه تقليص البطالة هو قول يفتقر إلى الكثير من المصدقية بسبب غياب المعلومات الصحيحة

والتفصيلية عن المخطط الذي تبقى عبارة عن محاور عامة لسياسات ليس إلا<sup>1</sup>. مثلا البرنامج المحلي للتشغيل ESIL المخصص من قبل الدولة لمنح الشباب ذوي الكفاءات الضعيفة حد أدنى من المؤهلات والخبرات لم يكن برنامجا واضحا. المؤسسات التي كلفت بهذه العملية منحت لها الدولة مساعدات لتشجيع على توظيف العاطلين، إلا أن هذه المساعدات بقي يشوبها الكثير من الغموض بخصوص معدل الفترة المخصصة لها، أضف إلى ذلك أن معظم البرامج المخصصة للتوظيف في هذا الإطار كانت تكلف 25% إلى نحو 100% أكثر مما تم التخطيط له وهذا يعكس لنا صورة واضحة عن الغموض الذي يميز برامج التوظيف الحكومية.

<sup>1</sup> Kangni .Kpodar.Op.cit.Page7.



## 2- تطور عمليات التوظيف في الجزائر .

لقد عرف التوظيف في الجزائر تطورات هامة في الفترة التي تلت الانتخابات الرئاسية لعام 1999، حيث برزت بعض العوامل الايجابية التي دفعت السلطات الجزائرية باتجاه تبني سياسات على مستوى التوظيف كانت تعد بالكثير من التفاؤل لعل من أهمها هو الانفراج السياسي الذي حدث في الجزائر الذي سمح بإعادة بعث الاستثمار المحلي والأجنبي الذي كان في حالة من الركود والتوقف الشبه تام بسبب تدهور الوضع الأمني والسياسي . كما صحب هذا الانفراج مالي كان السبب فيه ارتفاع في أسعار المحروقات مما شجع على تبني سياسات اقتصادية واعدة في جانب التوظيف ، كما اعتبرت الدولة مخططات الإنعاش المخصص لها مبالغ مالية ضخمة بمثابة المكافئة للشعب الجزائري عن الماسي التي لحقت به طوال عشرية كاملة من الزمن.

إن هذه التطورات الايجابية قد نعتبرها منعرجا ونقطة تحول هامة في السياسة الاقتصادية في الجزائر بالنظر لما أحدثته من تغيرات في شتى النواحي الاقتصادية بما في ذلك جانب التوظيف . وفي هذا الخصوص تؤكد المعطيات أن عدد السكان النشطين في الجزائر خلال العهد الجديد عرف اتجاهها نحو الارتفاع، حيث انتقل العدد من 6 مليون عام 1999 إلى 9.3 مليون عام 2007 بمعدل نمو يقدر بنحو 65.5% وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الجهود الكبير المبذول من طرف الدولة للتخفيف من الضغط الممارس على سوق العمل الذي تحكمه قيود من الصعب فكها والتغلب عليها في غياب الإرادة السياسية الحقيقية لعلاج ملف التوظيف الشائك. وفيما يلي جدول عن تطور عدد السكان النشطين وكذا توزيعهم حسب قطاعات النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>Ministere du travail .Données sur l'emploi et le chômage en Algérie .2008.Page2 .

جدول رقم 48 : تطور عدد السكان النشطين حسب القطاعات للفترة 1999-2007 .

البيانات/السنوات	1994	2004	2005	2007
السكان النشطون	6073000	8046000	8457000	9300000
السكان النشطون في الفلاحة	1185000	1617000	1683000	1852000
السكان النشطون في الصناعة	493000	523000	523000	522000
السكان النشطون في قطاع البناء والأشغال العامة	743000	977000	1050000	1258000
السكان النشطون في التجارة والخدمات .	2477000	2859000	2966000	3143000
أمناء خاصة للتوظيف (الغير رسمي) + آليات الإعانة على التوظيف + العمل (المتزلي)	1175000	2070000	2275000	2525000

**Source:** Ministère du travail. Données sur l'emploi et le chômage en Algérie. 2008. Page2.

حسب الجدول يتضح أن عدد المناصب المشغولة من قبل السكان يتركز بشكل أكثر في النشاطات التي يديرها القطاع الخاص (69% سنة 2006) في الفلاحة والأشغال العمومية على وجه التحديد، وهي القطاعات التي تستقطب عدد هائلا من العمالة بالنظر إلى طبيعة النشاط وأماكن تواجد المشروعات عادة في الشمال بنسبة للأشغال العمومية ، فضلا عن عائد النشاط الذي أصبح مغري وشبه مضمون بفعل الدعم الكبير الممنوح من قبل الدولة لهذه النشاطات . هذا الدعم الذي يندرج في إطار الإستراتيجية القطاعية الجديدة الرامية لجعل هذه النشاطات البديلة الأفضل للمحروقات بحكم المؤهلات التي تملكها التي قد تجعل

منها قطاعات رائدة في مجال التنمية. إلى جانب الفلاحة والأشغال العمومية هناك قطاعات أخرى أصبحت تراهن عليها الدولة أيضا في مجال التوظيف والنمو وهي قطاع الخدمات والتجارة بالإضافة إلى عدد كبير من الأنشطة الخاصة التي تدار بصورة غير رسمية كالأعمال المتزلية التي تهيمن عليها العمالة النسائية التي تتواجد بكثافة في المناطق الريفية من الوطن . أما بخصوص التطور الميكلي للتوظيف في الجزائر فيمكننا عرضه على النحو التالي<sup>1</sup>:

- 08 مليون موظف يتوزعون على النحو التالي :

- الموظفون المستقلون 2.2 مليون.

- 1.5 Fonctionnaires مليون.

- الوظائف الدائمة في القطاع الاقتصادي 1.6 مليون .

- الوظائف المؤقتة في القطاع الاقتصادي 2.7 مليون مع الإشارة إلى أن معدل البطالة يأخذ بعين الاعتبار الدوائر الغير الرسمية.

وفيما يتعلق بالإدارة والخدمات التجارية فيجب التأكيد بأن هذه النشاطات انتشرت بكثافة بموجب تحرير الاقتصاد الوطني ، إلا أن عدد كبير منها يظل غير قادر على خلق القيمة المضافة ومن ثم لعب الأدوار الأولى في التنمية .فالعديد من النشاطات في الدائرة التجارية تهدف إلى تحقيق عوائد تكفي لتغطية الاحتياجات الخاصة فقط بعيدا عن الرؤية الإستراتيجية القائمة على التوسع في النشاط بما يكفل تحقيق الفوائض التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

أما عن الوظيف العمومي في الجزائر فيبقى هو الآخر يستوعب عدد هائل من الموظفين الذي يقدر بنحو

1500000 مع عدم احتساب الموظفين بعقود والموظفون المؤقتين البالغ عددهم 1300000 مع الإشارة إلى

أن عدد موظفي الوظيف العمومي في الجزائر ه و أعلى بكثير من نظيره في البلدان المغاربية المجاورة المغرب وتونس. أما عن توزيع موظفي الوظيف العمومي فيمكننا عرضه على الشكل التالي:

- البلديات 12.6%.

<sup>1</sup>Abderrahmane Mebtoul.Op.cit.Page 1.

- الإدارات المركزية 13.7%.

- خدمات غير مركزة ( Executives de wilaya ) 50.9% وهي تمثل النسبة الأعلى في الوظائف العمومية.

- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري 22.8%.

- التأطير في المنظمات القديمة بما فيها الوظائف العليا للدولة 19.3%.

- الشبكات الوسيطة للتحكم 34.6%.

وبخصوص معدل النشاط الذي يعطى بالصيغة عدد السكان النشطون/ عدد السكان في سن العمل فالمعطيات تؤكد نموه بشكل مستمر، إذ انتقل من 27.6% سنة 1998 إلى 39.8% سنة 2003 ليبلغ 42.5% سنة 2006. وفيما يلي جدولاً يوضح التطورات التي حدثت في مؤشرات التوظيف في الجزائر خلال عامي 2003 و 2006<sup>1</sup>.

جدول رقم 49: تطور مؤشرات التوظيف في الجزائر خلال الفترة 2003-2006 الوحدة (%)

المؤشرات/ السنوات	2003	2006
معدل النشاط	39.8	42.5
معدل التواجد في العمل	21.2	26.8
معدل التوظيف	30.4	37.2

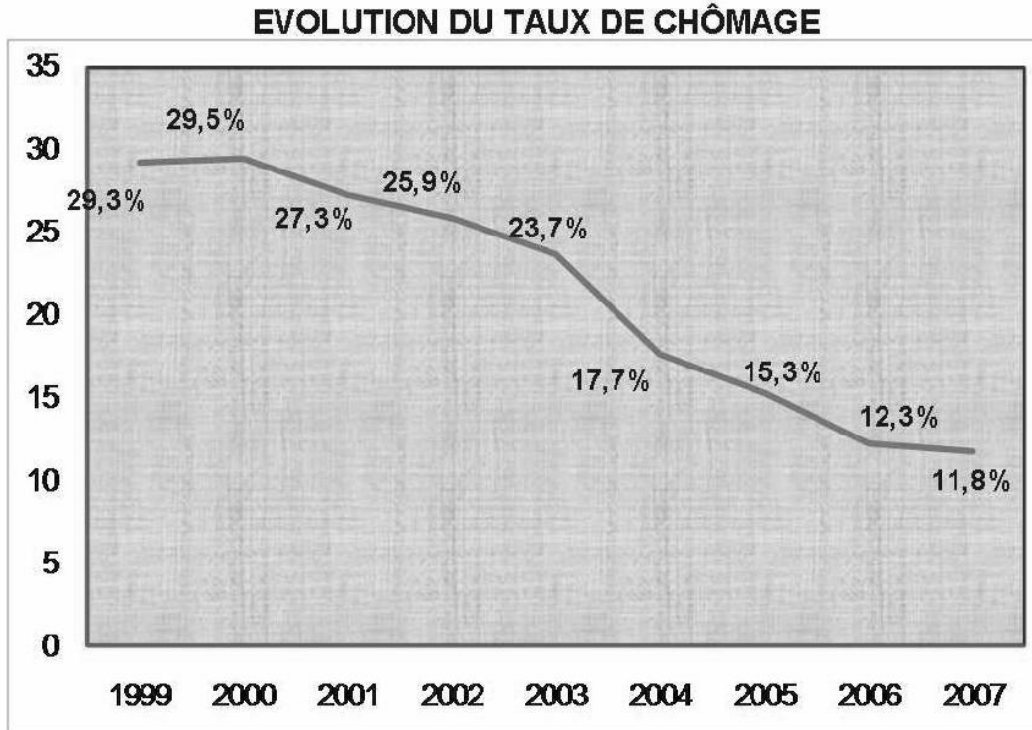
Source:Ministere du travail. Op.cit .Page 04.

إن المؤشرات التي تضمنها الجدول أعلاه والتطور الحاصل فيها تؤكد التحسن الذي طرأ على سوق العمل في الجزائر ابتداء من السنوات الأولى من تطبيق مخططات الإنعاش، وه و ما يدل على الاهتمام الذي توليه الدولة لعالم الشغل الذي يبقى المؤشر الأساسي لنجاح السياسات وكذلك الاستقرار الاجتماعي الذي ظل غائبا

<sup>1</sup>Ministere du travail Opcit. .Page 04.

لعدة سنوات بسبب الاضطرابات الخطيرة التي كادت أن تؤدي إلى انفكاك وزوال كلي للدولة . أما عن البطالة وتطورها في الجزائر فالأرقام الصادرة عن الجهات الرسمية تؤكد التراجع الحاصل فيها (انظر الرس م البياني الموالي)، إلا أن بعض المصادر المستقلة ترى أن الأرقام الصادرة عن الحكومة وكذلك المكتب الوطني للإحصاء هي أرقام مبالغ فيها والسبب قد يعود إلى مفهوم البطالة في الجزائر الذي يبقى يشوبه الكثير من الغموض.

الشكل 7: تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة 1999-2007.



7

**Source:** Ministère du travail . Op.cit. .Page07.

الجزائر شأنها شأن العديد من الدول النامية تتميز بوجود نشاط اقتصادي يديره قطاع موازي غالبا ما يكون خارج الرقابة الحكومية وهو القطاع الذي يستقطب عدد لا يحصى من الوظائف ويوزع حجم معتبر من المداحيل، غير أن هذه النشاطات تتم في الخفاء وفي ظل صعوبة إحصاء هذا النشاط الموازي فإن الأرقام الصادرة عن التطورات في معدل البطالة لا يمكن أن نعتبرها أرقام تمثيلية تتفق مع الواقع الاقتصادي وواقع عالم

<sup>1</sup>Bahri .k.La politique économique en question .Entre chômage et choix d'investissements .Elwatan 21janvier 2008.Page 01.

الشغل في حداته في الجزائر. بخصوص لغة الأرقام فإن الجهات الرسمية تقدم معطيات توحى بنجاح سياسات التوظيف الحكومية، إذ نلاحظ من خلالها التراجع الكبير في معدل البطالة من فترة إلى أخرى. بعد أن كان المعدل مستقرا في حدود 29% سنة 2000 انتقل إلى 12.5% سنة 2005 ثم إلى 11.8% سنة 2007 وهنا تطرح الكثير من التساؤلات عن حقيقة هذه الأرقام وكيفية حدوث هذا التراجع الكبير في المعدل<sup>1</sup>. في هذا الشأن يذهب العديد من الباحثون إلى القول بأن الإحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية في الجزائر تناقض المذاهب والأطروحات الاقتصادية. حسب هؤلاء فإن البطالة في الجزائر لا تتبع الاتجاه الذي يأخذه النمو وهو الاتجاه الذي يؤكد التقرير الصادر عن البنك الدولي لعام 2008 من أن معدل النمو في الجزائر كان في حدود 1.8% سنة 2006 و 3.8% سنة 2007 ويتوقع أن يبلغ 4% في 2008 و 3.8% في 2009 بيد أن هذه الأرقام لا تتناسب مع الاتجاه الذي يأخذه معدل البطالة في الجزائر. بمعنى أن النقاط التي يربحها الاقتصاد الوطني على مستوى النمو لم تتسبب في ربح نقاط مماثلة على مستوى البطالة، وهذا يدل أيضا على أن التوظيف في الجزائر ليس دالة في النمو، بل يتبع متغيرات أخرى يأتي على رأسها العامل السياسي. فتراجع معدل البطالة بهذا الشكل قد يوظف سياسيا لتبرير بعض الإخفاقات وهنا نقول أن لغة الأرقام هي لغة عمياء، قد تخفي وراءها العديد من الحقائق وقد توظف في الكثير من الأحيان لتضليل الرأي العام. وعن الإحصائيات دائما فإن الذي يجب تأكيده بشأنها هو أنها في الجزائر تبقى عاجزة عن تبيان العلاقة بين عدد السكان النشطين وعدد السكان الغير نشطين ومن ثم فإن الذي يهم في هذا الاتجاه هو بحث الأسباب الحقيقية للبطالة في الإطار الاقتصادي - السياسي الذي يبقى خاص بالجزائر<sup>2</sup>. أما صندوق النقد الدولي فهو الآخر يؤكد من خلال التقارير الصادرة عنه ما تذهب إليه المصادر المستقلة الأخرى عن التطور الحاصل في معدل البطالة في الجزائر. ففي تقريره الأخير لعام 2007 يقدم الصندوق معدل 20% كمعدل بطالة في الجزائر، الرقم يفوق الرقم المقدم من قبل الحكومة الجزائرية مع التأكيد على وجود ثنائية أخذت تتنامى بين الوظائف الدائمة التي هي في تراجع والوظائف المؤقتة التي تعرف اتجاهها تصاعديا بفعل توجهات سياسة التوظيف التي تركز على هذا النوع من الوظائف لان هذا التركيز يمنح الحكومة فرصة ربح الوقت في معالجة الملف لكن دون الوصول إلى حلول جذرية. كما يشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى خصائص البطالة في الجزائر التي تمس أكثر الأشخاص ذوي التكوين الضعيف مع تفشيها في السنوات الأخيرة في الأوساط المتعلمة من ذوي الشهادات العليا من خرجي المعاهد والجامعات، وهذا يؤكد لنا بان نظام التكوين والتعليم لا يتكيف مع توجهات سوق العمل وان خلا ما لازال موجودا في هذه العلاقة يستدعي التصحيح بسرعة حتى لا تصبح عملية التكوين عبئ على الدولة فضلا عن كونها قد تتحول إلى عملية عبثية

<sup>1</sup>Bahri .k . Op.cit.Page 01.

<sup>2</sup>Ibid .Page01.

تصرف فيها أموال ضخمة دون أن يكون لها مقابل مادي يعود بالنفع على المجتمع. وبخصوص الأرقام المتعلقة بالبطالة يمكن القول أنه حتى ولو قبلنا بفكرة أن معدل البطالة في الجزائر قد تراجع بشكل محسوس في السنوات الأخيرة نتيجة العدد الهائل من الوظائف التي يتم خلقها والبالغ نحو 500000 وظيفة مؤقتة وموسمية وهي الوظائف التي استحدثت بفعل الأموال الضخمة التي تم ضخها في العديد من الورشات الكبرى في قطاع البناء والبنيات التحتية، إلا أن هذه السياسة تبقى محل انشغال واهتمام الكثير من الأطراف بالنظر إلى مصيرها. وهنا قد يطرح التساؤل حول مصير هذه الوظائف بعد انقضاء عمل هذه الورشات، علما أن نحو 80% من الوظائف المؤقتة لا يمكنها أن تتحول إلى وظائف دائمة بتأكيد الرجل الأول في القطاع وأقصد وزير العمل. وبما أن الوظائف المؤقتة ساهمت في تراجع البطالة خلال هذه الفترة فيمكن أن نجزم بأنه بمجرد اختفاء هذه الوظائف فإن معدلات البطالة ستعود إلى الارتفاع في السنوات المقبلة ويتوقع أن تصل حدود 17% إلى 18%<sup>1</sup>. إن الحكومة بخلقها للوظائف المؤقتة لم تحل المشكلة على اعتبار أن الوظائف الحقيقية هي الوظائف التي ترتبط بالفترة الطويلة ومن ثم فإن الحل في ميدان يبحث عنها على نطاق المؤسسات الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الأداة التي قد تستخدم لإعادة بعث النمو وترقية التوظيف كما يجري الآن في العديد من دول العالم. إن الجزائر التي تعاني من ضعف في خلق الوظائف الدائمة مطالبة في الوقت الراهن بإنشاء ما لا يقل عن 60000 إلى 80000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهي الأرقام التي يتوقع أنها ستسمح بامتصاص البطالة وتضمن خلق الوظائف الدائمة. إن عدد المؤسسات التي يتم خلقها في الوقت الحالي يبقى بعيدا عن هذه الأرقام، حيث لا يتجاوز عدد المؤسسات التي أنشأت في الجزائر 2000 مؤسسة وهو رقم ضعيف بالنظر إلى ما تمتلكه الجزائر من إمكانيات. إن التأخر المسجل في هذا الميدان يجعلنا نعتقد بضرورة تكثيف الجهود من قبل الدولة وكذلك الخواص لتنشيط وتفعيل عمل هذا النوع من المؤسسات بعد أن ثبت بالتجربة فشل المؤسسات الكبرى. إن مما يجب الإشارة إليه عند التطرق لمسألة البطالة في الجزائر هو كونها تبقى تمس فئة الشباب من الجنسين. وفي هذا الشأن تؤكد الأرقام الرسمية بأنه في سنة 2006 مثلا 70% من طالبي التوظيف تقل أعمارهم عن 30 سنة (أنظر الجدول الموالي) وهذا شكل ضغطا كبيرا على الحكومة التي لم تجد طريقا للتعامل مع هذا الملف سوى تطبيق سياسة للتوظيف لم تكن محل قبول لدى فئة الشباب البطالين لكون الحلول المطروحة للتنفيذ تظل حلولا ظرفية وترقيعية تبقى شبح البطالة قائما على الدوام.

<sup>1</sup>Safia .Berkouk.En Algérie le chômage ne dépend pas de la croissance. Le jeune indépendant 23mai 2007.Page 01.

جدول رقم 50: عدد السكان في بطالة في الجزائر حسب الفئة العمرية خلال السنتين 2003 و2006.

%	2006	%	2003	
70.1	869879	72.4	1505297	أقل من 30 سنة
29.9	370962	27.6	572973	أكثر من 30 سنة
<b>100</b>	<b>1240841</b>	<b>100</b>	<b>2078270</b>	المجموع

Source: Ministère du travail. Opcit .Page 08.

كما تجدر الإشارة إلى أن فئة النساء عرفت تحسن ملحوظ في وضعهن المهني باكتساحهن لمختلف الوظائف بما في ذلك الوظائف التي كانت سابقا حكرا للرجال.

إن انتشار البطالة في وسط الشباب من الجنسين أصبح وضعا قائما يشكل ضغطا كبيرا على سوق العمل الذي يتعين عليه إعادة تنظيم وترتيب الأمور باتجاه تحسين مستوى أداءه ، وفي هذا الشأن الأدب الاقتصادي يقترح مجموعتين من العناصر بإمكانها التأثير على كفاءة و أداء سوق العمل . المجموعة الأولى ترتبط بمؤسسات سوق العمل وهي تتعلق بالكيفية التي يضبط بها سوق العمل بالإضافة إلى ضريبة العمل. أما المجموعة الثانية فترتبط بالصدمات الماكرو اقتصادية وهي تتعلق بمجموعة من العناصر تنحصر في النمو الحاصل في الإنتاجية ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وشروط التجارة الخارجية والصدمات الحاصلة في جانب التجارة . بخصوص النوع الأول من العوامل يعتقد الاقتصاديون انه كلما كانت سوق العمل مضبوطة في نظام عملها كلما منح ذلك حماية اكبر للفئة العاملة. إن ضبط عقود التشغيل والأجور وتعويضات البطالة ومنح فرص التفاوض للعمال كلها عناصر توفر الحماية للعمال، إلا أن هذه الحماية على قدر أهميتها بالنسبة للعمال، إلا أنها قد تكون مكلفة مما يرفع من تكلفة العمل في السوق. إن قيام سوق العمل بتوفير الحماية للفئة العاملة يجب ألا يتعدى حدودا معينة تخل بنظام عمل السوق. إن الإفراط في منح الحماية قد يتسبب في ارتفاع تكاليف أخرى غير الأجور تتمثل في التكاليف الإدارية، فضلا عن كونها قد تتسبب في تنامي القوة التفاوضية للعمال مما قد يدفع باتجاه تخفيض عدد مناصب الشغل التي يتم خلقها. إن من بين عناصر المجموعة الثانية التي بإمكانها التأثير على أداء سوق العمل النمو في الإنتاجية ، ففي الأجل القصير يمكن تصور علاقة تبادل بين النمو في الإنتاجية والتوظيف. كلما كانت الإنتاجية في انخفاض كلما كانت المشروعات في حاجة إلى توظيف عدد اكبر من العمال لإنتاج نفس الكمية من الإنتاج وبالنتيجة التخفيض في البطالة. إن هذا المنطق لا يمكن قبوله والعمل به على أساس أن الانخفاض الذي قد يحصل في الإنتاجية قد يتسبب في ارتفاع تكلفة العمل، ملم قد يدفع المشروعات إلى تقليص



الطلب على العمال ، كما أن ضعف الإنتاجية سيقبل من درجة تنافسية الاقتصاد وبالنتيجة تراجع في الأداء والنمو الذي يتبعه ضعف على مستوى التوظيف. وبالنتيجة نقول انه كلما كانت إنتاجية العناصر مرتفعة وسريعة كلما كان ذلك محفزا على التوظيف فتقلص البطالة. وفيما يتعلق بإنتاجية العمل في الجزائر فالملاحظ أنها لا تزال في ادني مستوياتها على الرغم من أنها شهدت بعض التحسن ابتداء من عام 2001. أما إذا قارنا الجزائر ببلدان أخرى كبلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط وبعض بلدان أوروبا الشرقية المنتقلة إلى نظام اقتصاد السوق نجد أن الفوارق من حيث الإنتاجية جد معتبرة ، إذ أنها تظل أقل من المتوسط السائد في هذه البلدان. إن اتجاه الإنتاجية نحو الانخفاض في الجزائر قد يكون سببا يفسر بقاء مستويات البطالة في الجزائر أعلى من تلك السائدة في البلدان المذكورة.

أما عن معدل الفائدة الحقيقي فالثابت عمليا أن ارتفاعه قد يسبب إضرارا على مستوى الاستثمار، إذ أن المستثمرون بارتفاع تكلفة التمويل سيتراجعون عن شراء الأصول والمعدات وهذا قد يكون له مفعولا سيئا على التوظيف. إن الرفع من معدلات الفائدة بسبب تبني سياسات نقدية انكماشية سيحدث بطئ وانخفاضا في مستوى الطلب المحلي هذا فضلا عن أن تبني مثل هذه السياسات قد يتسبب في ارتفاع تكلفة رأس المال وهذا قد يكون من العوامل الكابحة للاستثمار والتوظيف وقد ينتج عن ذلك دخول الاقتصاد في حالة من الركود والبطالة الحادة . إن اتجاه البنوك نحو رفع معدلات الفائدة الحقيقية لن يتوقف تأثيره على جانب الطلب على التوظيف فحسب كما وضحنا ذلك سابقا، بل قد يتعدى الأثر إلى مستوى العرض الذي قد يشهد هو الآخر شيء من الارتفاع وهذا ما قد يزيد من احتمالات حدوث البطالة. أما عن علاقة التضخم بالبطالة فالأبحاث التجريبية حاولت الوقوف على هذه العلاقة منذ منتصف القرن الماضي ، حين وجد فيليبس علاقة تبادل عكسية بين معدل البطالة ومعدل النمو في الأجر الاسمي المسبب للتضخم وسميت هذه العلاقة بمنحنى فيليبس. إن الفكرة الأساسية التي تدور حولها نظرية فيليبس هي أن كل ارتفاع غير متوقع في الأسعار سيعمل على تخفيض الأجر الحقيقي مما يسبب توسع في الطلب على التوظيف بفعل الانخفاض في التكلفة الحقيقية للتوظيف وهذا بدوره سيحرر البطالة نحو الأسفل. بموجب هذه الفكرة فان الاقتصاديات عليها أن تختار بين التضخم والبطالة بمعنى أن مستويات عالية من التضخم سيقابلها مستويات متدنية من البطالة إلا أن الشيء الذي ركز عليه الباحثون هو مدى استقرار هذه العلاقة، إذ سرعان ما حدثت تطورات في الاقتصاد الرأسمالي أدت إلى تغير الرؤية بشأن العلاقة وهذا تؤكد فعليا في السبعينات من القرن الماضي حين شهد الاقتصاد الرأسمالي تجربة التضخم لركودي أي حدوث ارتفاع متزامن لكل من التضخم و البطالة. فالبطالة والتضخم كلاهما أصبح منذ هذا التاريخ يمثل مشكلة بالنسبة للحكومات وان اختيار البطالة على حساب التضخم لم يعد أمرا متاحا حتى في الاقتصاديات التي تتمتع بدرجة عالية من الفعالية من حيث الأداء الاقتصادي خصوصا في هذا الظرف الذي يشهد فيه العالم تقلبات وأزمات في الجانبين المالي والحقيقي من الاقتصاد . فالعالم يشهد اليوم اتجاهات تضخمية بسبب ارتفاع

أسعار المواد الأولية على رأسها أسعار النفط، وهذا مما شكل ضغوطات في جانب الطلب والتوظيف مؤديا بالنتيجة إلى حدوث ركود اقتصادي وبطالة لدى العديد من البلدان والجزائر بحكم ان اقتصادها اقتصاد مفتوح يعتمد بدرجة أولى على المبادلات الخارجية فان ما يجري في العالم سيسري عليها ومن ثم على الحكومة الجزائرية أن تطور من السياسات ما قد يعمل على امتصاص الأثر الناجم عن التقلبات الخارجية ومن ثم جعلها بمثابة صمام الأمان بالنسبة للاقتصاد الوطني الذي يشهد حاليا عودة كلا من التضخم والبطالة .

وفيما يخص شروط التجارة كأحد العناصر الأخرى للصدمات الماكرو اقتصادية، فإن الواقع يشير إلى أنه كلما تحققت للبلد شروطا ايجابية في جانب التجارة كلما تسبب ذلك في تحفيز الطلب المحلي على السلع والخدمات وهذا بالنتيجة سيكون له وقعا ايجابيا على مستوى التوظيف . كما أن التغيرات في شروط التجارة قد يكون لها أثرا على قرارات التوظيف، إلا أن هذا الأثر يبقى غامضا. فعرض العمل قد ينخفض عندما تكون شروط التجارة في صالح البلد بفعل تأثير الثروة، كما أن الارتفاع في الطلب على العمل قد ينتج عنه ارتفاع في الأجور بفعل المنافسة في سوق العمل وهذا ما قد يجعل عرض العمل يتمدد . وبالحصول نقول أن توفر شروطا ايجابية للتجارة قد يكون سببا في حدوث نمو اقتصادي وتوسيع في مستوى التوظيف مما يجر البطالة نحو الأسفل .

وفيما يتعلق بالدراسات التجريبية حول هذه العناصر فان الأبحاث القياسية التي تستعمل نموذج

World economic outlook لسنة 2003 أعطت النتائج التالية<sup>1</sup>:

بخصوص مؤسسات سوق العمل النتائج أشارت إلى أن عناصرها التي سبق عرضها لا تفسر الفروقات في معدلات البطالة بين الجزائر وبلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط وبلدان أوروبا الشرقية المنتقلة . أما العنصر المهم الذي أكدت عليه الدراسة هو العنف الذي حدث في الجزائر والذي قد يكون أحد العناصر المهمة في وجود فروقات بين الجزائر والعينة المختارة. فالعنف أحدث اضطرابا في النشاط الاقتصادي متسببا في انتقالات جماعية للسكان وبالنتيجة تنامي ظاهرة البطالة في الجزائر . من العناصر الأخرى التي أثبتتها الدراسة في هذا الجانب الوضع السياسي الذي تميز بعدم الاستقرار، مما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي بما في ذلك مؤسسات سوق العمل التي عرفت اضطرابات واختلالات تسببت في تنامي ظاهرة البطالة بمستويات مختلفة عن العينة المختارة .

أما عن الصدمات الماكرو اقتصادية فالدراسة أكدت أن العوامل المرتبطة بها كانت تعطي تفسيرات أحسن عن الفروقات في معدلات البطالة بين الجزائر وبقية الدول التي شملتهم العينة، لعل من أهم هذه العناصر إنتاجية

<sup>1</sup>نزار سعد الدين العيسى . مرجع سابق . ص 190 .

العمل التي بلغ نموها في الجزائر حدود 5% تقريبا ، وهي أقل من المتوسط السائد في البلدان التي شملها البحث. أما معدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم فالدراسة أكدت على أنهما عاملين لا يعطيان تفسيراً للفروقات بعكس شروط التجارة التي في حالة كونها في صالح الجزائر وهذا يحدث فقط في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار المحروقات فإن ذلك ساعد في تقليص الفروقات بين الجزائر والمجموعة التي شملتها الدراسة .

### 3- تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر.

تؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد. فتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق. وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثيراً على النمو في الاقتصاد<sup>1</sup>.

إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو وليس لتخفيض نسب البطالة السائدة، التي تعتبر في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرات خارجية. لذا فإن التحليل النظري لظاهرة البطالة، قد يفقد أهميته إذا لم يُؤخذ في عين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع وذلك بالنسبة للسياسات الاقتصادية التي لا تهدف في الغالب إلى تخفيض معدلات البطالة وإنما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

إن محاولة فهم كيفية التأثير على البطالة يجب أن ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو، والاستثمار، ومعدل الأجور ونسبة التضخم. وبما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها وترتبط كلها

بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية، فإن تحليل التغيير ينطلق أساساً من ربط البطالة بالتغير الحاصل في

قدرات الاقتصاد على التغير أي مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس للتغيير الاقتصادي الكمي. ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة في نظر البعض، غير أن التحليل الاقتصادي عن طريق المقاربة القياسية يبين أن العلاقة بين البطالة والنمو تتغير وفق عدة عوامل قد تعتبر في

بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة. ولذلك يبدو أن الربط بين النمو والبطالة غير دقيق لو اعتمدنا التحليل القياسي الخاص بكل اقتصاد. من هذا يمكن استنتاج أن السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو ليست هي نفسها

<sup>1</sup> فرج بن ناوي العتري. العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في بعض البلدان العربية. ص 1 - 2 .

سياسات القضاء على البطالة. حسب المقاربة القياسية فان كل تغير في معدلات النمو سينتج عنه انخفاضاً في معدلات البطالة بنسب متفاوتة تفسر عادة بطبيعة النمو المحقق، كما أن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر بدوره على النمو بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي. على هذا الأساس يعتقد أن الإحاطة الجيدة بالأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أمراً في غاية الأهمية لمعرفة الكيفية التي يتم بها التأثير على البطالة على اعتبار أن الهدف النهائي لكل سياسة اقتصادية تضعها كل دولة هو تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي أي حجم أكبر من السلع والخدمات وليس تخفيض البطالة .

إنه بحكم أهمية هذه العلاقة من الناحيتين النظرية والتطبيقية فإن الباحثين حاولوا الوقوف عليها وقياسها ولعل من أشهر القياسات استخداماً هو التحليل القياسي لأوكن أو ما يعرف بقانون أوكن، حيث يشير هذا القانون إلى إن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما. وحسب هذه المقاربة يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة أن يسجل اقتصاد البلد معدل نمو يفوق الحد الأدنى أو الطبيعي للنمو .

بموجب نموذج الفجوة استطاع البروفيسور أوكن أن يحدد العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج والتغيرات في معدلات البطالة حيث تعبر فجوة الإنتاج عن الفرق بين الناتج الوطني الممكن والناتج الفعلي ويعرف الناتج الممكن بأنه حجم الإنتاج عند استخدام الموارد الإنتاجية استخداماً كاملاً في ظل التكنولوجيا السائدة .

وبحسب قانون أوكن التغير بمقدار 2% في نسبة الناتج الفعلي إلى الناتج الممكن سينتج عنه تغير في معدل البطالة بـ 1%. فإذا كانت نسبة الناتج الممكن إلى الناتج الفعلي تعادل 95% ومعدل البطالة في حدود 5% ثم انخفضت نسبة الناتج الفعلي إلى الناتج الممكن إلى 93% أي حدوث ارتفاع في فجوة الإنتاج بـ 2% من الناتج الممكن فإن معدل البطالة سينتقل من 5% إلى 6% بمعنى أنه كلما زادت فجوة الإنتاج اتساعاً كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في معدلات البطالة<sup>1</sup>. لقد استنتج أوكن أن النمو الاقتصادي الحاصل في الناتج الممكن نتيجة التغيرات التي تحدث في الفترة الطويلة لا بد أن تتبعها زيادات مماثلة في الناتج الفعلي السنوي وهذا سيكون الشرط لضمان مستوى ثابت من البطالة . فإذا ارتفع الناتج الممكن بـ 3% سنوياً بفعل التوسع في الطاقة الإنتاجية بما في ذلك قوة العمل وكان معدل البطالة يعادل 5% فإن الناتج الفعلي في هذه الحالة يجب أن يرتفع بـ 3% أيضاً وعلى العكس من ذلك فإن معدل البطالة يرتفع إلى مستوى يفوق 5% إذا حدث انخفاض في نسبة الناتج الفعلي إلى الناتج الممكن بنسبة 3%.

<sup>1</sup> نزار سعد الدين العيسى. مرجع سابق ص 191.

بحسب التحليل القياسي يرتبط معدل النمو الاقتصادي بمعدل البطالة وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$U=a+b(y-y^*)$$

وهو ما يفترض نسبة بطالة طبيعية  $a$  حددها أو كن في حدود 3% وكذلك تحديد نسبة نمو فعلي  $Y^*$  وبتحديد التغيرات عبر الزمن يمكن تطوير نموذج أو كن من خلال اعتماد التحليل الديناميكي لنحصل على:

$$\Delta U=a'+b\Delta Y+\varepsilon$$

$\Delta U$ : التغير في نسبة البطالة .

$\Delta Y$ : معدل النمو الاقتصادي.

$b$ : المرونة بين النمو والبطالة

$\varepsilon$ : نسبة الخطأ

و تسمح المعاملات  $a'$  و  $b$  بتحديد نسبة النمو الطبيعي أو الفعلي الذي يبدأ عنده معدل البطالة في الانخفاض، فإذا لم يتغير معدل البطالة أي التغير في  $U$  يساوي الصفر فان الناتج الداخلي الخام ينمو بالمعدل الطبيعي أو الفعلي.

$$Y^*=-a'/b$$

وهي نسبة النمو الضرورية للحفاظ على نسبة بطالة دون تغير أي ضمان استقرار في معدل البطالة والنتيجة أن هناك نسبة نمو تضمن فقط بقاء نسبة البطالة كما هي دون تغيير ويبدأ التأثير بين النمو والبطالة عندما يتحقق

معدل نمو أعلى من معدل النمو الطبيعي أو الفعلي وهكذا يتم الربط بين معدل الارتفاع في النمو ومعدل الانخفاض في البطالة ويشير إلى العلاقة بين البطالة والنمو وهو يحدد نسبة تغير البطالة مع كل تغير وحدوي في النمو الاقتصادي ويكون  $b=\Delta U/\Delta Y$ .

و بخصوص نتائج الدراسات التجريبية التي أجريت باستخدام الطريقة القياسية للتأكد من صحة العلاقة العكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فإن النتائج جاءت متباينة. ففي ما يخص البلدان الأوروبية وبالتحديد بلدان الاتحاد الأوروبي نجد أن معامل أو كن المشار إليه في الصيغة أعلاه بالحد  $b$  بالنسبة للعينة المختارة انحصر في حدود

-0.32 و-0.36 في منطقة اليورو وهذا يعني أن هذه البلدان مطالبة بتحقيق معدلات نمو اقتصادي في حدود

<sup>1</sup> مختار فيصل. العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والآثار على السياسات الاقتصادية. المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معسكر. ص7 و8.

3% إذا أرادت تخفيض معدل البطالة بنسبة 1%<sup>1</sup>. على الرغم من أن الدراسات القياسية أكدت توافقها مع التحليل النظري لظاهرة البطالة وعلاقتها بالنمو إلا أن هذا التوافق يظل غير قائم بالنسبة للبلدان العربية بل إنه قد يتعارض مع طبيعة السياسات الاقتصادية في حد ذاتها. ففي البلدان العربية بما في ذلك الجزائر يعتقد أن متغير النمو هو وحده الذي يكفي لتخفيض البطالة ومن ثم تأتي السياسات لتركز على الكيفية التي يمكن بواسطتها تحقيق أعلى النسب للنمو لان ذلك سيسهل عملية علاج مسألة البطالة ومن هنا نقول انه في حالة الدول العربية مشكلة البطالة وكيفية التعامل معها متوقف على نوعية السياسات الاقتصادية التي يقع عليها الاختيار و آليات تنفيذها أضف إلى ذلك درجة فعالية تجسيدها على ارض الواقع، إذ يلاحظ أن الكثير من السياسات المعتمدة في البلدان العربية لا يتم تجسيدها نظرا لكونها تحدد أهدافا لا تتناسب والمعطيات المتاحة على ارض الواقع ومن ثم ستتحول فقط إلى مجرد شعارات تذهب و تأتي بما يتوافق وطبيعة الظرف القائم.

فيما يتعلق بتحليل العلاقة في الجزائر والدول العربية فإن الملاحظات بخصوص اتجاهات البطالة في البلدان العربية تؤكد أن هذه البلدان تبقى تحقق أعلى النسب للبطالة في العالم وهو ما يؤكد كلاً من المنظمة العالمية للشغل والمنظمة العربية للعمل من خلال تقاريرها التي أفضت إلى النتيجة التي مفادها أن مشكلة البطالة في الكثير من البلدان العربية أخذت منحى خطيرا وأصبحت حالة خاصة في العالم بحكم تداعياتها وانعكاساتها الخطيرة على وضع السكان حيث ازداد معها الفقر والحرمان وانتشار الإجرام في ظل فشل شبه تام لكل السياسات الاقتصادية التي تبقى رهن حسابات ومصالح أطراف في الحكم وتعتقد هذه المنظمات أن استثمار ما لا يقل عن 70 مليار دولار ورفع معدلات النمو الاقتصادي إلى حدود 3% إلى 7% وخلق نحو 5 ملايين منصب شغل جديدة هو وحده الذي سيضمن ترتيب الأوضاع بما يسمح تخفيض معدلات البطالة إلى مستوى الحد الطبيعي باستثناء فلسطين والعراق كحالات خاصة نظرا للظروف الغير عادية على ارض الواقع فان غالبية الدول العربية تشهد معدلات بطالة مرتفعة تدعو إلى الشك والحيرة خصوصا بالنسبة للدول الغنية بثرواتها ومواردها الطبيعية كالجزائر مثلا. بلغة الأرقام نجد أن معدل البطالة في الجزائر يبقى هو الأعلى من بين مجموعة الدول النفطية خلال عام 2003، حيث بلغ 23.7% مقابل 17.2% لعمان و 15% بالنسبة للسعودية و 11.6% بالنسبة لقطر.

أما عن العلاقة بين النمو والبطالة فالثابت أنها في حالة البلدان العربية وحتى الغنية منها ظلت دائما علاقة ضعيفة، فما تحقق من نتائج على مستوى النمو لم ينعكس ايجابيا على مستوى التوظيف حتى في الحالات التي تبلغ فيها معدلات النمو مستويات عالية قد تصل إلى حد 6% سنويا وهذا يجعلنا دائما نتساءل عن أسباب عدم

<sup>1</sup> مختاري فيصل. مرجع سابق ص 8.

تأثير النمو على البطالة على الرغم من إن كل الدول العربية تقريبا تشهد النمو لعلاج مسالة البطالة.

بخصوص الجزائر بصفتها دولة تنتج النفط فإن تحليل نسب النمو الاقتصادي ونسب البطالة يكشف عن وجود اتجاهين مختلفين ارتبطا بنمط وطبيعة السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة في كل مرحلة وهو ما يؤكد الجدول التالي:

جدول رقم 51: معدل نمو الناتج المحلي الخام ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2005.

الفترة	الناتج المحلي الخام/ PIB <sup>0</sup>	معدل البطالة % T.C
1990	0.8	19.76
1991	-1.2	-
1992	1.6	-
1993	-2.1	23.15
1994	-0.9	24.36
1995	3.8	-
1996	3.8	27.99
1997	1.1	27.97
1998	5.1	28.02
2000	3.2	29.29
2001	2.6	27.30
2002	4	-
2003	6.8	23.70
2004	4.5	17.7
2005	4.4	15.30

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Data base , et O.N.S September 2004.

الاتجاه الأول يعكس حدوث ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الفترة

1995 - 2000 وهي الفترة التي شهدت تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الذي كان من نتائجه تسريح

عدد هائل من العمال في إطار عمليات إعادة الهيكلة وخصوصة المؤسسات الاقتصادية العمومية مما رفع

احتياطي البطالة إلى مستوى لا يطاق. أما الاتجاه الثاني فيشير إلى حدوث ارتفاع في معدلات النمو مع وجود

انخفاض نسبي في معدلات البطالة خلال الفترة 2002-2005 وهي الفترة التي عرفت تطبيق سياسة الإنعاش و

ما ارتبط بها من برامج تنموية مكملة.

إن وجود اتجاهين متباينين في العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر يجعلنا نتساءل عن حقيقة الإحصائيات المرتبطة بهذه المؤشرات ومدى مصدقتها خصوصا معدل البطالة ومن ثم وفي ظل التضارب في المعطيات نتساءل أيضا عن إمكانية إجراء الدراسة القياسية ومن ثم الوصول إلى إيجاد الارتباط بين النمو والبطالة .

إن دراسة العلاقة باستخدام نموذج لأوكن البسيط للفترة 1990-2005 أفضت إلى النتيجة التي مفادها أن غياب سلسلة زمنية متصلة عن النمو والبطالة بالإضافة إلى عدم وحدة المعايير المستعملة في عمليات قياس العلاقة جعل عملية تحديد معامل أوكن أي الحد  $b$  في الصيغة ومعدل النمو الطبيعي ومعدل البطالة أمرا صعبا ومعقدا<sup>1</sup> .

إن التحليل القياسي لمعدلات النمو والتغيرات في نسب البطالة بين أن معدل النمو الفعلي للاقتصاد الجزائري كان في حدود 5.2% وهي النسبة التي تكفي لإبقاء معدل البطالة ثابت في الجزائر ، بينما التوقعات تشير إلى أن الاقتصاد الجزائري باستطاعته أن يحقق نموا فعليا في حدود 7.6% على فترات متتالية تنخفض فيها البطالة بنسبة 1% وهذا يعاكس تماما واقع وحقيقة الأرقام الإحصائية الحالية. وحسب مصادر مستقلة من ضمنها

صندوق النقد الدولي أن الزيادة التي حدثت في التوظيف في الجزائر في السنوات القليلة الأخيرة لم يكن سببها النمو الاقتصادي الذي تحقق بل الانخفاض في إنتاجية العمل ، هذا الانخفاض الذي أدى بالنتيجة إلى ضعف في النمو ومن ثم لا يمكن أن نتصور وجود علاقة ارتباط بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في حالة الجزائر. إن الاعتقاد بعدم وجود ارتباط أو تأثير جد ضعيف للنمو على التوظيف قد يعود إلى طبيعة النمو في حد ذاته، فكل دولة لها خصوصيتها و الجزائر كدولة نفطية عرف نموها بعض التقلبات بحسب الظروف التي تحكم سوق النفط العالمي. إن هيمنة قطاع المحروقات على بقية القطاعات التي كان من المفروض أنها ستلعب دورا رائدا في مجال النمو بدا واضحا في كل الأوقات. وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريع وهي الخاصية التي تميزه، فإن النمو ظل في الجزائر يتبع أداء نشاط قطاع المحروقات ومن هنا كانت توجهات الدولة نحو تشجيع البترول والغاز على الفلاحة والصناعة. إن تبني مثل هذه الاختيارات في مجال السياسة الاقتصادية خلق وتحت ظروف قاهرة اختلالات قطاعية كبيرة لازال الاقتصاد الوطني يعاني منها إلى غاية الساعة. إن قطاع المحروقات وبالنظر لما اكتسبه من مكانة كلف بمهمة أساسية تتمثل في تحقيق توازن في الميزان التجاري من خلال الحصيلة الضخمة للمحروقات، هذه الحصيلة التي كانت دوما تزود الدولة بالموارد المالية الضرورية و بالموازاة مع هذه التوجهات في السياسة الاقتصادية التي كانت مقبولة على الأقل من قبل الدولة نجد أن بقية

<sup>1</sup> مختاري فيصل. مرجع سابق ص 11 - 12.



القطاعات كان يفترض أنها تتطور وتنمو من خلال أداء اقتصاد المحروقات . إن نتيجة كل هذا هو بقاء الاقتصاد الجزائري في مجموعته والنمو رهن نشاط المحروقات ، كما أن الجزائر لم تفلح في استغلال الثروة النفطية باتجاه خلق نمو عالي ومستقر في بقية القطاعات التي بقي دورها الاقتصادي على مستوى النمو في درجة ثانية. إن قطاع المحروقات الذي كان دوماً يجز النمو في الجزائر كان يستفيد من موارد ضخمة في شكل استثمارات لم تكن على نفس القدر بالنسبة للقطاعات الأخرى غير أن مساهمته في التوظيف لم تكن كبيرة حتى في الأوقات التي كان يحقق فيها معدلات عالية من النمو . بالنظر إلى تمركز نشاطه في الجهة الجنوبية من الوطن بعيداً عن مواطن التمرکز السكاني أي المناطق الشمالية ذات الكثافة السكانية العالية التي يتواجد فيها الاحتياطي الكبير من الباطين ظل تأثير قطاع المحروقات على التوظيف ضعيفاً هذا من جهة ومن جهة ثانية كون القطاع كان ولازال يتميز بدرجة عالية من التطور في الأداء بفعل التحسينات الفنية التي يستخدمها في جانب الإنتاج والتنقيب ، العمليات التي فرضت نمطاً من الطلب على التوظيف يتطلب قادراً كبيراً من التأهيل والكفاءة المهنية لدى عنصر العمل خصوصاً بعد دخول العديد من الشركات النفطية الأجنبية في الجزائر وفرضها نمطاً قاسياً للمنافسة على شركة سونطراك. إن بقاء النمو الاقتصادي الذي تجره المحروقات بنسبة عالية عاجزاً عن علاج مسألة البطالة حتى في الأوقات التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري تحسناً في كافة المؤشرات الماكرو اقتصادية يجعلنا دائماً في حيرة وشك من فدرة الاقتصاد الوطني على تخطي المشكلات ومشكلة البطالة بالذات ومن ثم فندتساءل عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء عدم توظيف هذه المكتسبات في الجانب الماكرو اقتصادي باتجاه دعم النمو والمحافظة على استقراره بما يكفل امتصاص أكبر للبطالة . وهنا نرى ضرورة تبني سياسات في جانب التوظيف تعمل على خلق أكثر عدد من المناصب الدائمة سواء في قطاع المحروقات أو في قطاعات بديلة أصبحت في الوقت الحالي تبدي من المؤشرات توحى بقدرتها على خلق النمو والتوظيف واحتواء مشكلة البطالة المستعصية . إن بداية ظهور إشارات توحى بإمكانية حدوث تحولات في بنية الاقتصاد الوطني تجعلنا نعتقد أن الجزائر عليها اليوم ان تعيد النظر والحسابات بخصوص سياساتها الاستثمارية على أساس أن مشكلة البطالة في الجزائر أصبحت أسبابها معروفة سواء لدى الجهات الرسمية ام العاطلون أنفسهم . فبعد الفشل الذي عرفته الكثير من الاستثمارات في السابق افان الاختيارات في مجال الاستثمار يجب أن تتغير بحيث يتعين تخصيص موارد مالية لقطاعات بديلة يتوقع أن تكون لها الكلمة الأولى في مجال النمو والتوظيف كالفلاحة التي لا تزال مشاركتها في الناتج المحلي الخام ضعيفة لا تتجاوز 13% على أحسن تقدير وقطاع الخدمات والأشغال العمومية وكذلك نشاط الاتصال والإعلام وفي هذا المجال نجد الدول المجاورة بتطويرها للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال استطاعت أن تمتص حجم كبير من البطالة هذا مع لعبها الأدوار الأولى في مجال نمو وعصرنه اقتصادياً.

## المبحث الثالث : آفاق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إن اعتماد إستراتيجية التنمية بإحلال المشاريع الكبرى ابتداء من سنة 2001 مكنت الاقتصاد الوطني من الدخول في ديناميكية جديدة فتحت معها آفاقا حقيقية نحو تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة باستغلال التراكمات الحاصلة في الثروة الوطنية. فموجب التنفيذ الصارم لهذه الإستراتيجية بدأ الاقتصاد الوطني شيئا فشيئا يستعيد عافيته و نموه بعد مرحلة من الركود ، كما تمكن من إعادة بناء نفسه من خلال إعادة تكوين الاحتياطات من النقد الأجنبي التي تجاوزت 148 مليار دولار أمريكي في نهاية 2009 ، فضلا عن استعادة التوازن للمؤشرات الكلية الأساسية الضرورية للإنعاش الاقتصادي<sup>1</sup>. إن إتاحة فرص وعوامل حقيقية للنجاح في هذه المرحلة يتوقع أن تعزز من إمكانيات الجزائر في بناء اقتصاد قوي ومتنوع يستجيب بشكل أفضل لمتطلبات المجتمع ويكفل للجزائر احتلال مكانة تليق بها في الفضاءات الجهوية و الدولية. إن تحقيق تنمية اقتصادية في السنوات المقبلة يظل أمرا ممكنا إذا ما أحسن اختيار الإستراتيجية التنموية ، وفي هذا الشأن تجارب البلدان تؤكد بان النجاح الذي تحقق على المستوى الاقتصادي لم يكن بفعل التوسع في الاستثمارات المادية فحسب، بل يعود إلى ضخ المزيد من الأموال في التكوين والرسملة لتطوير رأس المال البشري من خلال عصرنه مؤسساتية وتسييرية للاقتصاد. إن التنمية التي يتطلع إليها الاقتصاد الوطني في السنوات المقبلة ستطلب مزيدا من الثمين والتطوير للثروة النفطية و ترقية كافة القطاعات الأخرى التي تنشط في الدائرة الاقتصادية والمؤهلة للعب الأدوار الأولى في مجال التنمية، كقطاع الصناعة و الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الفلاحة وقطاعي السياحة والصناعات التقليدية، فضلا عن تهيئة البيئة والإقليم لضمان التنمية المستدامة . إن النهوض بهذه القطاعات بما يكفل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة سيتطلب الاستمرار في نفس السياسة الاستثمارية وهو ما تتجه إليه التوقعات، إذ أن الجزائر تعزز إطلاق مخطط خماسي جديد للفترة 2010-2014 تهدف من خلاله إلى إتمام ما تبقى من الانجازات كما يتوقع أن يسمح المخطط بخلق ورشات جديدة قد تقضي على الكثير من النقائص التي لازالت تعيق حركة النمو والتطور في الجزائر .

## المطلب الأول : تميمين وتطوير نشاط الطاقة والمناجم .

في هذا المجال يتعين على الدولة في السنوات المقبلة استغلال الثروات المتاحة وتتمينها ويتعلق الأمر في المقام الأول بالثروة النفطية بشقيها الغاز والبتروول وكذلك الثروات المنجمية من خلال استكمال الترتيبات القانونية والتنظيمية والمؤسساتية من اجل تفعيل شراكة حقيقية عبر آليات الاستثمار الخاص الوطني و كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر . وبخصوص الاستثمارات فان الشركة الأم سوناطراك توقعت استثمار ما لا يقل عن 30 مليار

<sup>1</sup>Smail Benamra.Les perspectives offertes par le marche algerien,grace au plan quinquennal2010-2014.Forum

économique sur le conseil de coopération du golf et du Maghreb du 20au 21 octobre 2010.Montréal Québec 20.10.2010.Page4.

دولار أمريكي في الفترة ما بين 2007 و2011 في مجال التنقيب والنقل وتطوير الآبار القائمة<sup>1</sup>. كما تراهن شركة سونا طراك أيضا على تطوير نشاطاتها في قطاع البتروكيماويات وزيادة تدخل الدولة في قطاع الطاقة مع فتح رأسمال الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية الذي يمثل أحد البدائل التي تطرحها الحكومة لتطوير هذا النشاط هذا دون أن ننسى التوجهات نحو تحديث المصافي الخاصة بتكرير البترول وإنشاء مصافي جديدة وهي كلها تدابير ترمي إلى النهوض بقطاع الطاقة في الجزائر لما له من أهمية إستراتيجية في المنظومة الاقتصادية الوطنية. وبخصوص الشراكة فان الجزائر في السنوات المقبلة مطالبة بفتح المجال لرأسمال الأجنبي بطريقة مدروسة تهدف إلى استفادة أكثر من خبرة كبرى الشركات العالمية في مجال تطوير الإنتاج وكذلك الكشف والتنقيب مع مواصلة الشراكة مع البلدان العربية والإفريقية بواسطة استثمارات شركة سونطراك التي شرعت فيها في كلا من ليبيا ومالي والنيجر بفضل افتكاكها عقود صفقات مع حكومات هذه الدول، مع توقع أن تمتد استثمارات سونطراك لتضم بلدانا أخرى كموريتانيا ومصر. إن الإستراتيجية التي تعتمدهم الدولة تبنيتها في مجال الطاقة للسنوات المقبلة ستعمل أيضا على فسح المجال لمزيد من الاستثمار في مجال استغلال الطاقات المتجددة على غرار الطاقة النووية والطاقة الشمسية وهي النشاطات التي أصبحت محل اهتمام وانشغال خاص من قبل الدولة على اعتبار أن هذه المصادر الطاقوية تمثل البديل الحقيقي عن الثروة النفطية الزائلة. فالطاقة الشمسية تعتبر المرشح الأقوى لتحل محل البترول بعد نضوبه في إنتاج الكهرباء، كما انه من المتوقع أيضا نجاح ألواح الفوتوفوليك في تحويل أشعة الشمس إلى كهرباء. هذا وتعد الطاقة الحرارية الشمسية تكنولوجيا جديدة وواعدة، إذ أن مواردها عديدة وأثارها على البيئة محدودة. إن الجزائر في هذا الميدان وعلى الرغم من الجهود المبذولة بإقامة المحطات، كمحطة ملوكة بأردار وتوسيع نشاط مركز بوزريعة بإنشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية ووحدة لتطوير تقنية السيليسيوم لازال نصيب الطاقة الشمسية محدودا وغير مستغلا بالشكل المطلوب حتى وان كانت الجزائر اعتمدت قانونا خاصا بالطاقات المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 5% بحلول 2012 و10% بحلول 2020<sup>2</sup>. إن الهدف الذي تنشده الجزائر من تطوير الطاقات المتجددة في المستقبل القريب هو توفير مصادر الطاقة لبعض المناطق المعزولة التي يصعب ربطها بشبكات التوزيع هذا بالإضافة إلى أن هذه المصادر ستسمح بالحفاظ على المخزونات القائمة من مادتي الغاز والبترول مما سيمكن من ادارة الثروة النفطية بكفاءة في مرحلة تعرف فيها الجزائر عمليات استنزاف لثروة البترولية بسبب ارتفاع حجم الإنتاج التصديري. كما أن مجهود الدولة يجب أن يكون موجها نحو تطوير المنشآت الأساسية التي تسمح بعمليات التصدير بالشكل الذي يتماشى مع التطور الحاصل في عمليات الإنتاج. بالإضافة إلى هذه التوجهات فإن

<sup>1</sup> شعب شنوف . رمضاني لعلا. الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في اطار قواعد التنمية المستدامة .بحوث واوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 02-01 ربيع الثاني 1429هـ الموافق لأيام 07-08 افريل 2008. منشورات مخبر الشراكة والاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي. 2008. ص671 .

<sup>2</sup> منظمة الدول المصدرة للبترول. التقرير السنوي الثالث والثلاثون. 2007 ص113 .

شركتي سوناطراك وسونلغاز مطالبتان في هذه المرحلة التي تشهد إطلاق العديد من الورشات بتزويد هذه الأخيرة بمصادر الطاقة الكافية وبأسعار متوازنة لما لذلك كم دور و أهمية في تعزيز ودعم النشاطات الإنتاجية التي تحقيق الرؤية الإستراتيجية التنموية.

### المطلب الثاني: تركيز أكبر للمجهود التنموي خارج قطاع المحروقات.

إن الاقتصاد الوطني في ظل الوضع المالي المريح الذي يشهده أصبح مطالبا في المستقبل بتركيز المجهود التنموي على نشاطات لها من الإمكانيات ما قد يجعلها بديلا حقيقيا للمحروقات على غرار الصناعة والفلاحة والخدمات والسياحة والصناعات التقليدية والاتصال والتكنولوجيات الجديدة . في إطار هذا التوجه يتعين على الجزائر أولا إعادة الاعتبار لقطاع الصناعة باعتباره محور التطور في كل اقتصاديات العالم. فالصناعة تعد النواة الأولى لخلق الثروة وهي النشاط الذي يتميز بالكثير من التنوع ، مما قد يؤهله للعب الأدوار الأولى في مجال النمو والتوظيف. إن تجسيد هذه الرؤية سيتطلب من الدولة بذل الجهود لعصرنة النسيج الاقتصادي الذي ظل يتميز بالتجزؤ، فباستثناء صناعة الطاقة وبعض الصناعات القليلة الأخرى التي أثبتت كفاءتها محليا ودوليا ، الجزائر لا زالت تسجل ضعفا في عدد المؤسسات القادرة على مجابهة المنافسة المحتملة بعد فتح السوق الوطني و الاندماج في الفضاءات الدولية. إن المؤسسة الصناعية في إطار هذه التحولات ستنتظرها مجموعة من التحديات كمجابهة المنافسة القوية للسلع الأجنبية التي تتميز بجودتها وانخفاض أسعارها نسبيا ومواجهة الاحتياجات المعقدة والمتنامية للمستهلكين الذي يستدعي مزيدا من الاستثمارات في معرفة السوق والعملاء، ومجابهة نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات بواسطة تطوير ما يعرف باقتصاديات الحجم ، وهي كلها تحديات تفرضها طبيعة المرحلة و التي تتطلب من الاقتصاد الوطني استدراك التأخر خصوصا في مجال الثقافة التسييرية الذي يتم عبر ثلاثة محاور ، تتمثل في دعم حرفية الوظائف التجارية والإشهار و تكثيف استخدام الجانب التكنولوجي من وسائل إعلام و اتصال لتحسين استجابة المؤسسات الصناعية لمتطلبات الزبائن والاتجاه نحو إقامة وتطوير شركات عملاقة تأخذ المبادرة في مجال النمو والتنمية بواسطة الاستثمارات الضخمة التي تحدثها<sup>1</sup>.

إن تطوير النسيج الاقتصادي في الجزائر لا بد أن يتم بطريقة مدروسة بتشجيع أكبر للفكر والثقافة المقاولاتية و الانتقاء الجيد للفروع الإنتاجية بحيث يكون الهدف إقامة المؤسسات القادرة على فرض تفوقها محليا و جهويا كالقطاعات ذات الاستخدام العالي للتكنولوجيا و المستخدمة لليد العاملة المؤهلة بتكاليف منخفضة الشيء الذي قد يجعلها محل جذب واستقطاب حقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup>Mohssen Toumi et Abdeldjalil Bouzidi.Op.cit .Page16 .

شعورا منها بأهمية قطاع الصناعة في إشكالية التنمية فان الدولة ومن خلال المخطط الخماسي 2010-2014 أولت اهتماما خاصا لنشاط الصناعة والصناعة الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص المزيد من الدعم المالي انطلاقا من أن نشاط هذه الصناعات أصبح يتميز بالكثير من الديناميكية والتنوع، فضلا عن الفعالية الكبيرة التي أبدتها في السنوات القليلة الماضية بالنظر إلى حجم مساهمته في النمو والتوظيف .

إن الدور الذي من المتوقع أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستقبلية يتجلى من خلال مايلي<sup>1</sup>:

-تنويع مصادر الدخل من خلال إنتاج مزيد من السلع البديلة عن الواردات وإمداد المشروعات بما تحتاجه من مدخلات إنتاج، فضلا عن مساهمتها في ترقية النشاط التصديري .

-توفير فرص اكبر للتوظيف .

خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

- إمكانية التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية من خلال مساهمة اكبر في الناتج المحلي الخام وتعبئة المدخرات وزيادة حجم الاستثمارات ودعم القيمة المضافة.

إن تحقيق التنمية الصناعية بواسطة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيتطلب مزيدا من التأهيل لهذه المؤسسات باعتبار التأهيل عاملا من العوامل التي تبقي على النسيج الصناعي وتطوره. إن عملية التأهيل ستشمل أولا العنصر البشري باعتباره المحور الأساسي في عملية التغيير والذي يتم بواسطة الرسكلة والتكوين وتأهيل المؤسسات المالية والمصرفية بتكليفها وتفعيل دورها باتجاه منح الدعم المالي الكافي للمؤسسات مع اعتماد أسلوبا للإقراض يقوم على التامين عن المخاطر والمشاركة في تحمل جزء من المجازفات ، مع السعي إلى تأهيل المحيط الإداري بتبسيط الإجراءات وتخفيف العراقيل التي تعوق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا ما يتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار ، كما يشمل التأهيل أيضا التخفيف من العبء الجبائي الذي غالبا ما تسبب في تراجع الإنتاج لارتفاع تكلفة المنتجات المصنعة الناجم عن إعادة تقييم تكاليف الأموال الثابتة والمواد المستوردة بسبب الانخفاضات في قيمة الدينار<sup>2</sup>.

هذا وإن آفاق تنمية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تركز على مجموعة من النقاط تتلخص في حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية في ظل محاولة الاندماج في الفضاءات الدولية على غرار الانضمام

<sup>1</sup> شريف عياط، محمد قنوم. التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية مجلة جامعة دمشق 12/12 2006، ص136 .

<sup>2</sup> عبد الرحمن بن عنتر . واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية.مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف العدد 1/ 2000، ص157.

إلى المنظمة العالمية للتجارة ، المنظمة التي أصبحت تفرض ترتيبات وقوانين يجب احترامها والتقيدها بها من قبل الأطراف الأخرى، كإجراءات حماية الصناعات الناشئة وكذلك فروع النشاطات المهددة من الإفراط من عمليات الاستيراد. وإجراءات الحماية الرامية إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، فضلا عن إجراءات تمنع بيع المنتجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المعمول بها في البلد الأصلي. بالإضافة إلى حماية المنتج فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مطالبة في المستقبل بتحسين محيطها من بنوك وشركات تأمين وإدارات، فضلا عن تدعيم الفضاءات الوسيطة وهيكل الدعم وترقية نشاط الغرف التجارية والصناعية وكذلك بورصات المناولة والشراكة دون أن ننسى النهوض بوكالات ترقية ودعم متابعة الاستثمارات.

أما النشاط الثاني الذي يتعين تمييزه وترقيته باعتباره مصدرا لتنمية حقيقية في المستقبل فهو النشاط الفلاحي الذي أولته الدولة أهمية خاصة من خلال إطلاقها للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعاد إلى القطاع مكانته بصفته القطاع الذي تؤهله الدولة للعب الأدوار الأولى في مجال النمو والتوظيف بعد قطاع المحروقات. فالقطاع وبعد فترة طويلة من التهميش وفي ظل احتمال نمو فجوة غذائية كبيرة في الجزائر أصبح يحظى بمكانة خاصة من خلال دعمه ماليا ولوجستيا واستفادته من برامج استصلاح باستثمارات معتبرة ، فضلا عن استفادته من إنجازات في إطار مخططات الإنعاش تتمثل في مساكن ريفية جاهزة و سدود و أبار وشق للطرق وتزويد بالكهرباء والغاز وتهيئة السهوب والمناطق الرعوية للنهوض بنشاط تربية المواشي والأغنام. إن الأهداف التي سطرها الحكومة في مجال تأمين الغذاء للسنوات المقبلة في مرحلة يشهد فيها العالم ارتفاعا كبيرا في أسعار المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية سيتطلب مزيدا من التكفل بانشغالات عالم الفلاحة والريف من خلال وضع منظومة قانونية تماشى وتطلعات الفلاحين، مع حل المشاكل العالقة على رأسها مشكلة العقار الفلاحي. إن دعم الدولة لهذا القطاع لا بد أن يتركز حول مسائل مهمة، كمسألة الإرشاد الفلاحي و التأطير بواسطة توفير الإطارات من مهندسين وتقنيين مؤهلين. إلى جانب هذا السياسة الفلاحية يجب أن تتجه نحو مزيد من تشجيع نشاط التربية الحيوانية وتنويعه لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع الحرص على تطوير الأنشطة المكتملة للإنتاج كالتخزين والتبريد والنقل وكذلك قنوات التوزيع لضمان وصول المنتج إلى المستهلك النهائي مع السعي إلى القضاء على الوسطاء المضارين الذين يمثلون النقطة لسوء بالنسبة لهذا النشاط، إذ أن التجربة السابقة تؤكد أن الفلاحين كانوا دوما ضحية هؤلاء الوسطاء .

وقصد رفع مساهمة القطاع الفلاحي في متغير النمو وتمكينه من لعب الأدوار الأولى في التنمية يتعين على الدولة توفير كل الدعم لتشجيع الإنتاج التصديري الذي لازال يقتصر على منتجات محددة، علما أن القطاع بمقدوره تنويع المنتجات التصديرية و بنوعية وجود عالية قد تلقى رواجها في السوق الدولي كزيت الزيتون والعسل

وبعض المنتجات الحيوانية أيضا. وبغرض الحفاظ على البيئة والمحيط وضمان استدامة النمو في الجزائر فان الجهود يجب أن يوجه نحو تطوير نشاط الغابات و تنمية السهوب والمناطق الرعوية، مع الحرص على تعزيز ودعم المحيط الريفي بخلق فرص حقيقية للتوظيف وتوفير الإطار المعيشي اللائق للفلاحين بتزويدهم بالخدمات الأساسية في مقدمتها السكن والصحة والتعليم.

من النشاطات الأخرى التي يجب أن تراهن عليها الدولة في مجال التنمية النشاط السياحي ونشاط الصناعات التقليدية باعتباره مكملا للنشاط السياحي. لجزائر في هذا الميدان تمتلك من المؤهلات ما قد يجعل منها قطبا سياحيا في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا. الجزائر تمتلك الكثير من المقومات للنهوض بالقطاع السياحي كالفضاء الجغرافي المتنوع والموروث التاريخي والثقافي وهي المقومات التي يتوقع أن تسمح بإنشاء صناعة سياحية قادرة على جلب المداخيل والمساهمة في تحقيق تنمية متوازنة. إن دور قطاع السياحة في التنمية تعاضم بشكل ملفت للانتباه لدى جميع دول العالم التي شعرت في وقت من الأوقات بان الاعتماد فقط على الإنتاج المادي كمصدر للدخل القومي أصبح أمرا في غاية الصعوبة . فبعث صناعة سياحية بشكل يضمن استدامتها سيغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة النابضة بما في ذلك الاحتياطات النفطية ، وفي هذا المجال تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا رائدا لما حققته من تطور في مجال الخدمات السياحية وما وصلت إليه في مجال استقطاب أعداد كبيرة ومتزايدة من السياح سنويا. وتشير إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة أن عدد السياح الوافدين على المستوى العالمي يتزايد سنويا وبمعدلات مرتفعة وان التوقعات تشير إلى أن هذه عدد السياح في العالم سيرتفع بشمل محسوس في العشرية القادمة وهو ما تؤكد أرقام الجدول الموالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> نور الدين شارف ونصر الدين بوعمامة. ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية النابضة من اجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر . بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 01-02 ربيع الثاني 1429هـ الموافق لأيام 07-08 أفريل 2008. منشورات مخبر الشراكة والاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي . سطيف. 2008. ص577.

الوحدة :مليون سائح وافد

جدول رقم 53 :توقعات عدد السياح الوافدين في أفق 2020

2020	2010	2001	البلدان /السنوات
1561.1	106.4	688.6	العالم
77.3	47	28.5	إفريقيا
282.3	190.4	119.3	أمريكا
397.2	195.2	114.9	شرق آسيا/ الباسيفيك
717	527.3	400.5	أوروبا
68.5	35.6	19.4	الشرق الأوسط
18.8	10.6	6	جنوب آسيا

المصدر: نور الدين شارف ونصر الدين بوعمامة. ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية النابضة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر. بحوث وأوراق عمل. الملتقى الدولي المعقد خلال الفترة 01-02 ربيع الثاني 1429هـ الموافق لأيام 07-08 افريل 2008. منشورات مخبر الشراكة والاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي. سطيف. 2008. ص 577 .

رغم هذا التزايد الكبير في عدد السياح الوافدين على المستوى العالمي، إلا أن حصة الجزائر ما زالت ضعيفة مقارنة بما وصلت إليه العديد من البلدان بما في ذلك الدول المجاورة وهذا على الرغم مما تتوفر عليه الجزائر من مقومات سياحية قد لا تتواجد لدى هذه البلدان.

شعورا منها بأهمية السياحة كمحور آخر للتنمية في المستقبل سارعت الجزائر إلى وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية يعين توزيع المناطق السياحية عبر الوطن و يحدد نوع النشاط فيها حسب معرفة أولية سابقة لآثاره الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية و البيئية على المستوى المحلي و الجهوي. يشكل المخطط الوطني للتهيئة السياحية مرجعا أساسيا و محتوما لكل مخطط عمراني لتهيئة المناطق السياحية المسجلة و هو يحتوي على قانون تنظيمي داخلي و وثائق معمارية تعدها الإدارة الخاصة بالقطاع السياحي.

أما البرنامج العملي الذي تم التصديق عليه حديثا في أفق 2015 فيرتكز على أربعة محاور هي<sup>1</sup>:

- تغطية العجز في مجال استقبال السياح .
- رفع مستوى الخدمات السياحية إلى المعايير المعمول بها دوليا .

1 نجاة احمد عروة. توظيف الحرف التقليدية في القطاع السياحي في الجزائر. نوفمبر 2000. ص 7.



- التكوين، الترويج و الإعلام كأولويات بالنسبة للقطاع.

إن التنمية السياحية قد تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على تنشيط و رواج العديد من الأنشطة الأخرى ذات الارتباط بصناعة السياحة محدثة توسعا في هذه

النشاطات بفعل الزيادات التي قد تحصل في جانبي الاستثمار و التوظيف. لذلك فان زيادة تخصيص الموارد لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية كالحميات الطبيعية والشواطئ والجزر و المناطق الصحراوية يعتبر أمرا ضروريا لترقية السياحة كما أن تشجيع الشراكة من خلال تفعيل آليات الاستثمار المحلي والأجنبي سيكون عاملا مهما لتنشيط المنتج السياحي الذي بالنتيجة سينعكس ايجابيا على مستوى التوظيف في المناطق التي ظلت تعني من البطالة كالمناطق الجنوبية في الجزائر. إلى جانب تأثيره على الجانب الاقتصادي فان ترقية النشاط السياحي فقد يتسبب في تحسين الإطار المعيشي للسكان كما قد تعمل التنمية السياحية على تحقيق تنمية مستدامة بالمحافظة على البيئة التي تنمو فيها السياحة وذلك عن طريق عمليات التشجير وإقامة المساحات الخضراء والحفاظ على المياه من التلوث. هذا وتجب الإشارة إلى إن الجزائر اعتمدت مخططا توجيهيا للتنمية السياحية تم إعداده على أساس تشخيص شامل يبرز النقائص التي تميز هذا القطاع المولد للثروة وتسعى الحكومة إلى جعل هذا المخطط المرجع الرئيس للسياحة بالجزائر في آفاق 2025 و تراهن الجزائر على استقبال 2.5 مليون سائح في آفاق 2015 وحسب المخطط فان تحقيق هذا الهدف يتطلب استثمارا سياحيا في القطاعين العمومي والخاص يقدر بنحو 2.5 مليار دولار بالنسبة للفترة 2008-2015، أي ما يعادل 315 مليون دولار سنوي ويتوقع أن ينتج عن هذا الاستثمار إيرادات تتراوح بين 1.5 و 2 مليار دولار واستحداث نحو 400000 منصب شغل مباشر وغير مباشر<sup>1</sup>.

كما تمتلك الجزائر قاعدة للصناعات التقليدية في مناطق شتى من الوطن يمكن تطويرها بإنشاء وحدات إنتاجية مصغرة برأسمال صغير وكافي وبتأهيل وتكوين يمكنان من امتصاص أكبر للبطالة. فالسياحة والصناعة التقليدية إلى جانب كونهما مصدران مهمان للمداخيل بالعملة الصعبة سيعملان أيضا على تنشيط قطاع الخدمات بالنظر إلى الطبيعة التكاملية التي تربط بينهما. الخدمات الخاصة بالنقل والإطعام المرافقة للنشاط السياحي لا يمكن الاستغناء عنها، وهي أنشطة يتوقف عليها نجاح أو فشل السياحة في أي بلد. لذا فان الجهود يجب أن يتوجه نحو تطوير نشاط الفنادق وترقية تأطير وكالات الأسفار والترقية السياحية مع توفير الدعاية الكافية لترقية المنتج السياحي.

<sup>1</sup> نور الدين شارف ونصر الدين بوعمامة. مرجع سابق ص 488 .

المطلب الثالث: مزيد من الاستثمارات العمومية في مجال التنمية البشرية وتطوير البنيات التحتية الأساسية.

على الرغم من الأداء الجيد الذي حققه الاقتصاد الوطني على مستوى النمو بتسجيله نسبة نمو قدرها 9% خارج نشاط المحروقات بفضل الأداء الجيد لقطاع الفلاحة بتسجيله مساهمة قدرها 17% من إجمالي النمو الاقتصادي المقدر بـ 2.2% عام 2009 أي بتراجع في النمو يقدر بـ 2 نقطة عن سنة 2008 النمو يظل متواضعا لعلاج المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري المتمثلة خصوصا في البطالة والفقر<sup>1</sup>. إن هذا التراجع الذي يعكس الطبيعة الغير المنتظمة للنمو في الجزائر نتيجة عدم استقرار عوائد الميزانية من المحروقات يبقى يمثل الإشكال الذي يظل يعاني منه الاقتصاد الوطني سنة بعد سنة. إن عودة نمو الطلب العالمي على المنتجات النفطية في سنة 2010 المدعوم ببرنامج استثماري عمومي ضخم للفترة 2010-2014 بمبلغ إجمالي يقدر بـ 212.21 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي يتوقع أن يسمح للجزائر أن تحقق نسبة نمو تعادل 3.9% عام 2011. إن اعتماد الحكومة لبرنامج استثماري بهذا الحجم نابع من رغبتها في تمكين الاقتصاد الوطني من إحداث قفزة نوعية باتجاه تحقيق الرؤية الإستراتيجية التنموية، أي بناء اقتصاد بديل عن المحروقات يفي بكل متطلبات المجتمع خصوصا في هذه المرحلة التي تشهد تدهورا ملحوظا في مستويات المعيشية بسبب التضخم، حيث تشير المعطيات أن الأسعار في الجزائر عرفت وتيرة مرتفعة قدرت بـ 5.7% سنة 2009 الناجمة عن التهب أسعار معظم السلع والمواد الغذائية التي ارتفعت بنحو 20% خلال نفس الفترة والتي يتوقع أن تبقى على نفس المنوال خلال السنوات المقبلة.

أن المخطط الخماسي الجديد الذي تعقد عليه الحكومة الجزائرية الآمال لتحقيق هدف التنمية ينتظر أن تستفيد منه كافة القطاعات مع منح امتياز خاص للمشروعات الهيكلية وكذلك مشروعات القطاع الاقتصادي التي سيكون هدفها الأساسي التقليل من التبعية للمحروقات<sup>1</sup>. إن هذا المخطط الذي يعتبر امتدادا للمخططين السابقين تتلخص محاوره على النحو الآتي:

- تخصيص مبلغ 130 مليار دولار أمريكي لاستكمال ما تبقى من إنجازات في مجال السكة الحديدية والطرق و

<sup>1</sup>Perspectives économiques en Afrique. 09 juin 2010. Page 1.

www.oecd.Library.org.

<sup>2</sup>Ouada Yazid. Algérie. Le plan quinquennal 2010-2014 en chiffre. Mardi 25 mai 2010.

http://ad.yield manager.com.

والمياه<sup>1</sup>.

- رصد مبلغ 156 مليار دولار أمريكي ( 11.534 مليار دينار جزائري) لانطلاق مشروعات جديدة مع أولوية خاصة ممنوحة للمشروعات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية .

إن الأهمية المولاة للتنمية البشرية في هذا التوقيت بالذات نابع من حرص الدولة في استدراك التأخر المسجل في هذا الجانب. فتجربة الدول المتقدمة توحى بان التنمية الاقتصادية ما هي إلا نتاج تراكمات معرفية تحققت بفعل التعلم والتكوين والممارسة الطويلة ، التراكمات التي لم تكن لتتحقق إلا بواسطة استثمارات موجهة للنهوض بالعنصر البشري باعتباره الرهان الحقيقي للدول في مجال التنمية المستقبلية . انطلاقا من هذه القناعة فان الجزائر رصدت في مخططها الخماسي الجديد ما يزيد عن 40% من إجمالي الاستثمارات للتنمية البشرية في مجال التعليم . بمختلف أطواره وتوفير السكن اللائق والتزويد بالمياه الصالحة للشرب و الإمداد بالكهرباء والغاز وتوفير الرعاية الصحية وتوفير كافة الوسائل الترفيهية من قاعات للرياضة ودور لشباب . وفيما يتعلق بالتوقعات في مجال التنمية البشرية كمحور هام في الإستراتيجية التنموية للخمس سنوات القادمة أي حتى آفاق 2014 فنوردها على النحو التالي<sup>1</sup>:

- انجاز 5000 مؤسسة تعليمية للتربية الوطنية .

-توفير 600000 مقعد بيداغوجي جامعي .

-توفير 400000 مقعد إيواء للطلبة عبر الوطن.

- 300 مركزا للتكوين المهني.

وفي المجال الصحي فان المخطط الخماسي يهدف إلى انجاز أكثر من 1500 بنية تحتية أساسية صحية تشمل المستشفيات والمركبات الصحية المتخصصة والمصحات المتعددة الاختصاصات ومؤسسات صحية لفائدة المعوقين .

ولتحسين الإطار المعيشي للسكان المخطط يتوقع تزويد ما لا يقل عن 220000 منزل ريفي بالكهرباء وربط مليون منزل بشبكة الغاز البرنامج الذي سيسمح في النهاية إلى استقرار سكان الريف، مما قد يتيح فرص أكبر لتنمية ريفية حقيقية في المستقبل.

<sup>1</sup>Ouada Yazid.Op.cit.Page1.

<sup>2</sup>Smail Benamra. Op.cit.Page 9-11.

بالإضافة إلى هذه البرامج المخطط تضمن أيضا مشروعات أخرى لفائدة السكان لتحسين الأوضاع الحياتية تخص التزويد وبشكل أفضل بالمياه الصالحة للشرب بانجاز السدود وتحسين أنظمة تحويل المياه وإتمام انجاز محطات تحلية مياه البحر التي لازالت قيد الانجاز. وبهدف النهوض بقطاع الشباب المخطط ينوي انجاز عدد كبير من البنيات التحتية الأساسية الرياضية قد تتجاوز 5000 بنية، تشمل الملاعب وقاعات متعددة النشاطات والمساح ومرآكر الإيواء وبيوت الشباب .

أما المحور الآخر الذي تضمنه المخطط الخماسي 2010-2014 الذي لا يقل أهمية عن المحور السابق فيتعلق بتطوير البنيات التحتية الأساسية وهو النشاط الذي خصص له 40% من إجمالي الاستثمارات العمومية التي رصدتها المخطط وهو ما يؤكد حرص الدولة على تطوير المنشآت القاعدية واستدراك ما فات من تأخر في هذا المجال انطلاقا من أن تطوير هذا المجال يعد حجر الزاوية لكل تنمية. فتطوير شبكة الطريق السيار شرق

غرب وإطلاق مشروعات لانجاز طرقات وطنية جديدة، فضلا عن عصرنة الطرقات القائمة خلال إعادة تلييسها كلها مشروعات ستسمح للاقتصاد الوطني بالدخول في ديناميكية جديدة تعد بالكثير من النجاحات إذا ما أحسن استغلال هذه المرافق. كما تضمن هذا المحور عصرنة الموانئ البحرية وتقوية ودعم المطارات لتسهيل حركة انتقال البضائع والأشخاص، مما قد ينعكس ايجابيا على سير النشاطات الاقتصادية والتجارية على حد سواء.

أما قطاع السكن الذي يبقى محور اهتمام الدولة في هذه المرحلة لما له من أهمية في استقرار الجبهة الاجتماعية فالمخطط يتضمن برنامجا واعداد بصيغ مختلفة يتوقع ان يقضي على كافة التشوهات ومظاهر التخلف، كمناطق الانتشار العشوائي للسكان و انتشار السكنات الهشة والغير لائقة . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف رصد المخطط مبلغ 50 مليار دولار لانجاز 2 مليون وحدة سكنية مع إعادة الاعتبار للنسيج الحضري وتحسينه وهي المشروعات التي في حالة تجسيدها ستتمكن من تحسين الظروف الحياتية للسكان بعد مرحلة من الحرمان . إن الاهتمام بمشاكل السكان بتوفير السكن اللائق بتكلفة منخفضة وتحسين البيئة والمحيط هو ورقة رابحة تراهن عليها الدولة في تحقيق الانسجام بين البنية التحتية والبنية الفوقية مما قد يسمح باندماج ومشاركة أفضل للسكان في المشروع التنموي الذي شرعت الدولة في تنفيذه منذ سنة 2001 .

## خلاصة الفصل:

إن تبني سياسة للتنمية بواسطة إحلال المشاريع الكبرى خلال الفترة 1999 - 2009 يعد التحدي الأكبر للدولة الجزائرية بعد تنفيذ مخطط التصحيح الهيكلي في فترة التسعينات . إن المبالغ الاستثمارية الضخمة التي رصدت في إطار المخططين الخماسيين الأول والثاني وان كانت قد سمحت بمحدث ديناميكية جديدة بانطلاق الورشات الكبرى في مجالات عدة من النشاط ، إلا أنها من حيث النتائج لا تزال بعيدة عن المستوى الذي يحقق الرؤية الإستراتيجية التنموية . إن أكثر ما ميز مرحلة الإنعاش الاقتصادي هو الارتفاع الحاصل في ميزانية التجهيز وهو الاتجاه الذي ينسجم وطبيعة المرحلة التي تتطلب مزيدا من توفير المواد والسلع التجهيزية لإتاحة الفرصة لمؤسسات الأنجاز بتنفيذ البرامج والمخطط بطريقة ميسرة ووفق الشروط والمعايير التي تسمح باحترام مواعيد الأنجاز وضمان مستوى عالي من الجودة على مستوى الأنجاز . إن نجاح أو فشل الاستثمارات العمومية أصبح في هذه الفترة مرتبطا بوجود آليات حكومية للمتابعة والمراقبة تضمن الاستهلاك الجيد للاستثمارات ذلك أن الاستخدام الفعال لآلية المتابعة سيعمل على الحد من عمليات إعادة التقييم وما ترتب عنها من استهلاك للأموال العامة كانت سببا في بروز انحرافات وسوء الاستخدام للموارد . كما طرح البحث في هذا الفصل مسألة حوكمة المشروعات في مجال الأشغال العامة و البني التحتية الأساسية ، حيث ان الكثير من المرافق العامة التي تم استلامها ظلت تعاني من ضعف في تسييرها وصيانتها وبالنتيجة تدهورها مع توقع تراجع في مردوديتها .

إن مخططات الإنعاش التي راهنت عليها الدولة في تحقيق النمو والتنمية استطاعت في ظرف وجيز أن تعيد للاقتصاد الوطني عافيته بعودة التوازن والاستقرار لمعظم المؤشرات . النتائج على المستويين المالي والنقدي كانت إلى حد بعيد مشجعة مع استمرار تحسن الوضع الخارجي وهي النتائج التي عززت من مصداقية الجزائر لدى الأوساط الأجنبية التي أصبحت ترى في السوق الجزائري سوقا جذابا للاستثمارات و فرصة مناسبة لتحقيق نجاحات قد لا تتحقق في الكثير من أنحاء العالم . إن الجزائر التي تحولت إلى ورشة حقيقية بعد اعتماد تنفيذ مخططات الإنعاش أصبحت بحاجة إلى تفعيل شراكة أجنبية بالسماح لشركات الأنجاز الأجنبية بالمساهمة في عمليات الأنجاز مع إعطاءها الأولوية بالنسبة لبعض المشروعات التي لا زالت الجزائر تعاني فيها من ضعف وقلة شركات الأنجاز . إن الهدف الذي تنشده الدولة من وراء هذه الشراكة هو ضمان السير والتنفيذ الحسن للبرامج مع احترام مواعيد الأنجاز التي تبقى النقطة السوداء للكثير من الاستثمارات العمومية .

إن ما استخلصه البحث في هذا الفصل هو أن تحسن أداء الاقتصاد الوطني الذي تبقى أسبابه معروفة لازال غير مقنع بالنظر إلى حجم الإمكانيات التي رصدتها الدولة ، وان عدم انتظام النتائج تبقى سمة من سمات الاقتصاد الجزائري الذي تظل تحكمه عوامل هيكلية لا تزال تعيق حركة نموه وتطوره . أما عن انعكاسات الأداء

الاقتصادي على الإطار المعيشي للسكان فالملاحظ خلال فترة الإنعاش هو ضعف تأثير النمو على رفاهية السكان مع اتجاه واضح نحو التفجير بسبب تراجع في مداخيل العمال الأجراء ونظام التعويضات بشكل عام. كما سجل البحث ضعفا في قدرة الاقتصاد الوطني على خلق التوظيف وأن النمو الذي تحقق في هذه الفترة لا زال تأثيره ضعيفا على التوظيف وهو الاتجاه الذي تؤكدته الدراسة التجريبية القياسية باستخدام قانون أوكن. إن مما انتهى إليه البحث في هذا الفصل هو أن الجزائر مطالبة في المستقبل بتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة عن طريق المزيد من التركيز للمجهود التنموي عبر إستراتيجية تعمل على تهمين الثروة الوطنية وترقيتها و تمنح فرصا حقيقية لتطوير أنشطة إنتاجية خارج المحروقات، مع الاستمرار في سياسة الاستثمارات بواسطة إطلاق مخطط تنموي جديد لآفاق 2014 يمكن الاقتصاد الوطني من استكمال ما تبقى من إنجازات ويفتح الآفاق للنهوض بأنشطة جديدة تعزز من فرص النجاح على المستوى الاقتصادي .

1 . الخلاصة العامة :

بعد ما يزيد عن أربعين سنة من الممارسة للسياسة الاقتصادية الجزائرية لم تجد بعد ضالتها على المستوى الاقتصادي، فالمحروقات تبقى هي المحور، وأن محاولات الخروج من منطق الربيع البترولي وما نتج عنه من ضعف هيكلي لم تنجح حتى في الظروف الجيدة التي أتاحت للاقتصاد الوطني. إن التصنيع كخيار استراتيجي راهنت عليه الدولة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي لتحقيق التنمية وبعد انطلاقة اتسمت بالنجاح بفعل الجهود التنموي الضخم الذي بذل في إطار المخططين الثلاثي والرابعي الأول، الاقتصاد الوطني عرف بعد ذلك تطورات أخرى ميزها تعثر المسار التنموي المرتكز على التصنيع في مهده بشكل عنيف نتيجة تراجع حصيلة المحروقات. فالصناعة الجزائرية شهدت تفككا حقيقيا بموجب عمليات إعادة الهيكلة وأضحى خيار التصنيع خيارا مكلفا للدولة التي كان عليها بحث مصادر خارج المحروقات لتمويل التنمية. إن اللجوء إلى القروض الخارجية و في ظرف اقتصادي متأزم بعد الصدمة النفطية العالمية لعام 1986 الوضع الاقتصادي في الجزائر ازداد صعوبة، مما دفع باتجاه تبني في مرحلة أولى خيار الإصلاحات بكل ما يطرحه هذا الخيار من تعقيدات ليتبع بعد ذلك بسياسة اقتصادية تنموية بواسطة إحلال المشاريع الكبرى عبر تنفيذ مخططين خماسيين للإنعاش الاقتصادي اللذان يعتبران امتدادا لسياسة الإصلاحات الهيكلية التي شرعت الدولة في تنفيذها ابتداء من الثمانينات. إن دراسة مسار تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1967 و 2009 سمح لي بأداء مجموعة من الملاحظات التي من خلالها حاولت أن أجيب عن التساؤلات الواردة في الإشكالية وهي الملاحظات التي أخصها على النحو الآتي:

- أن الجزائر تبنت حلولاً في الجانب الاقتصادي تميزت بالتباطؤ، مع افتقارها للوضوح، فضلا عن كونها حلولاً عجزت عن كسر منطق الربيع البترولي الذي ظل يمثل القاعدة التي تحكم الاقتصاد الوطني . كما أن الحلول التي اعتمدت على غرار التصنيع لم تسمح بتحسيد الرؤية الإستراتيجية التنموية، فضلا عن كونها خيارات مكلفة لم يكن الاقتصاد الوطني في ظل الظروف المالية المتاحة قادرا على تحملها، وبالنتيجة تلاشي هذه الخيارات في بدايتها ومزيدها من التأجيل للمشروع التنموي في الجزائر.

- أن الارتفاعات في حصيلة المحروقات التي كانت تحدث من فترة إلى أخرى وإن كانت قد عززت من الوضع المالي للدولة تبقى ارتفاعات ظرفية مرهونة بأداء سوق النفط العالمي الذي تحكمه متغيرات كثيرة التقلب، كحجم الطلب العالمي على النفط وعمليات المضاربة وهي متغيرات ذات أبعاد وتأثيرات عنيفة على الاقتصاديات النفطية في حالة حدوث صدمات، الأمر الذي يستدعي مزيدها من الحيلة المالية باتخاذ ترتيبات على مستوى الميزانية تضمن السير العادي للاقتصاد الوطني.

- أن العائدات النفطية مهما بلغ مستواها لم يتم الاستفادة منها بالكيفية المطلوبة أي أنها لم تنعكس بصورة

الإيجابية على رفاهية السكان ، مع اتجاه فعلي نحو اكتناز الثروة الوطنية وبالتالي مزيدا من التقشف المفروض على السكان وما سببه من تفشي لمظاهر التخلف والفقر.

## II. نتائج الدراسة:

فيما يخص النتائج المتعلقة بأداء الاقتصاد الوطني في مرحلة الإصلاحات فألخصها على النحو الآتي:

- أن الجيل الأول من الإصلاحات كان حلا مفروضا أملته الظروف الصعبة التي آل إليها الاقتصاد الوطني خصوصا بعد الصدمة البترولية العالمية كما إن الإصلاحات كأداة للتصحيح عجزت عن إعادة تقويم المسار التنموي المتعثر نتيجة تعقيدات ومعوقات حالت دون تنفيذ الإصلاحات بالكيفية المطلوبة. إن هذه المعوقات تتلخص في وجود ظرف مالي قاسي بسبب تضخم المديونية الخارجية ، ووضع استثنائي ميزه جبهة داخلية ملتتهبة .

- الإصلاحات على قدر أهميتها تميزت بالغموض خصوصا ما يتعلق ببرنامج الخوصصة وهذا قد يعزى لأسباب معروفة سياسية واجتماعية ، فضلا عن أن الإصلاحات تميزت بالبطء والتأخر في التنفيذ مع اقتصارها بشكل شبه حصري على المؤسسة الصناعية.

- الإصلاحات التي تمت بواسطة إعادة الهيكلة و اعتماد نظام استقلالية المؤسسات التي كان ينتظر أن تعيد بعث الإنعاش الاقتصادي بعد مرحلة من الركود لم تصل إلى مستوى الأهداف المسطرة ، مع التأكيد على تكلفتها الباهظة بالنسبة للخزينة العمومية.

- أداء قطاع الصناعة بصفته المستفيد الأكبر من الإصلاحات لم يكن مقنعا و أن سوء الأداء يعود إلى وجود العديد من النقائص في مجال الإدارة والتسيير تحديدا حالت دون تحقيق الإقلاع المنشود.

- الجيل الثاني من الإصلاحات الذي نفذته الحكومة تحت إشراف مؤسسات بريتون وودز لم تكن نتائجه هو الآخر بالأفضل. فتنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي في الفترة 1994-1998 جاءت نتائجه متناقضة. ففي الوقت الذي حقق فيه البرنامج نجاحا على المستوى الماكرو اقتصادي بعودة معظم المؤشرات الكلية والمالية إلى وضع التوازن، البرنامج سجل إخفاقا ملحوظا على المستوى الجزئي مع تحقيق أداءات معاكسة لقطاع الصناعة والصناعة المانفكتورية والفلاحة المتأثرة بظاهرة الجفاف.

- أن النتائج الإيجابية التي تحققت على المستوى الكلي وإن عدت في خانة النجاحات بالنسبة للحكومة وكذلك خبراء صندوق النقد الدولي، إلا أن الواقع يؤكد أنها نجاحات تحققت بفعل التحسن في أداء نشاط المحروقات الذي عرف خلال هذه الفترة ارتفاعا في حجم الصادرات ، مما يعني مزيدا من استنزاف الثروة الوطنية.



أما عن الملاحظات المتعلقة بانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الجبهة الاجتماعية فتتلخص على الشكل الآتي:

- أن الإجراءات الانكماشية التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي تسببت في تعقيد الوضع الاجتماعي والمعيشي للسكان ،حيث عرفت الجبهة الاجتماعية تفككا و انهيارا يكاد يكون شبه تام.
- تسجيل تراجع واضح في مستويات المعيشة و تباين في المداخيل بين العمال الأجراء والمستقلين وتغيرات في الأنماط الاستهلاكية للكثير من العائلات وهي الاتجاهات التي تؤكد الأبحاث الإحصائية التي أجريت من قبل المكتب الوطني للإحصاء ومراكز وهيئات أخرى مختصة .
- تنامي ظاهرة البطالة والفقر و انتشار مناطق التواجد العشوائي للسكان مع تراجع ملحوظ في الخدمات العمومية وارتفاع تكاليفها نتيجة تحرير نشاطها كالخدمات الصحية والتعليمية والنقل.
- انكماش في عدد الوظائف الدائمة بموجب عمليات التسريح الجماعي.
- أن الجيل الثاني من الإصلاحات شأنه شأن الجيل الأول فشل في تحقيق الأهداف المسطرة وأن برنامج التصحيح الهيكلي كأحد الخيارات في مجال السياسة الاقتصادية ظل يمثل حلا غير شامل للمعضلة الاقتصادية ومن ثم لا يمكن اعتباره إطارا صحيحا لعلاج المشاكل الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة. كما أن البرنامج لم يؤخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري وهو المعطى الذي قد يفسر جزئيا عدم النجاح التام للبرنامج.
- أما النتائج التي انتهى إليها البحث حول المرحلة الثالثة المعروفة بمرحلة الإنعاش الاقتصادي فلخصها على النحو التالي:
- أن مخططات الإنعاش على الرغم من أهميتها من حيث الوسائل والأهداف إلا أن نتائجها لم تكن على نفس الدرجة من الأهمية.فسرعان ما برزت نقائص على مستوى التنفيذ ارتبطت بفعالية الاستثمارات العمومية وكذا إدارة المشروعات العامة ، أضف إلى ذلك نقائص مرتبطة بحوكمة المشروعات العامة في مجال البناء والأشغال العامة والبنيات التحتية الأساسية.
- افتقار مخططات الإنعاش للتفصيل لكونها وضعت في صورة خطوط عامة لسياسات لا تتضمن توضيحات تفصيلية عن كيفية استهلاك الأموال ،مما تسبب في بروز انحرافات ،إذ سرعان ما لوحظ في بعض السنوات أن جانب من الموارد المخصصة للمشروعات سواء تعلق الأمر بالمشروعات التي أعيد تقييمها أو تلك التي هي قيد الانجاز كان يجهل تماما الكيفية التي استهلكت بها.

- غياب آلية حكومية لتابعة النفقات الاستثمارية العمومية وهي الآلية التي يفترض أن تسند لها مهمة إعداد تقييم دوري لكل مرحلة من مراحل الانجاز لتفادي حدوث الانحرافات ، كما أن وجود هذه الآلية سيمكن من التحكم بشكل أفضل في مواعيد الانجاز التي تظل تشكل النقطة السوداء بالنسبة لشركات الانجاز المحلية .

- ضعف وسائل الانجاز المحلية بسبب ضعف في مجال التكوين المقاولاتي ، مع ملاحظة تباين واضح من حيث الجودة المرتبطة بعمليات الانجاز للشركات المحلية مقارنة بالشركات الأجنبية في مجال الأشغال العامة والبنيات التحتية الأساسية .

وبخصوص نتائج السياسة الاقتصادية في مرحلة الإنعاش الاقتصادي فالبحث انتهى إلى تأكيد ما يلي :

1- فيما يتعلق بالسياسة النقدية الملاحظات تؤكد ما يلي:

- أن النظام النقدي في الجزائر ظل في هذه الفترة يعاني من مشكلة فائض السيولة المتراكم لدى البنوك التجارية وهو المؤشر الذي بقي غير متحكم فيه من قبل السلطة النقدية، مما تطلب المزيد من الحذر والصرامة لتفادي عدم الاستقرار النقدي.

- أما عن الحيلة المالية فالبنوك الجزائرية لازالت تعاني من ضعف في هذا المجال نتيجة لوجود نقائص مرتبطة بعمليات التنبؤ أي ضعف في إمكانيات التنبؤ، مما جعل القرارات المتعلقة بالمعاملات البنكية لا تتم في الوقت المناسب وبالكمية المرغوبة وبالنتيجة توقع مزيد من الخسائر المالية للبنوك الوطنية.

- أما عن الجاميع النقدية فالنتائج تؤكد تحسنها ابتداء من عام 2000 بسبب نمو المعروض النقدي في حين تبقى سرعة التداول النقدي في الجزائر ضعيفة، مما يؤكد انتشار ظاهرة الاكتناز النقدي، وهي ظاهرة تحتاج إلى علاج سريع من خلال تبني سياسة بنكية تعمل على المزيد من التشجيع للمدخرات الخاصة لامتناس فائض السيولة الموجود لدى الأفراد تجنباً لكل اضطراب في النظام النقدي.

2- في جانب السياسة المالية الملاحظات تلخص فيما يلي:

- المؤشرات المالية تؤكد في مجملها حدوث تحسن في الأداء والنتائج سواء في جانب الموارد أو الاستخدامات، وان التحسن ارتبط بشكل شبه مطلق بالأداء الجيد لقطاع المحروقات.

- الميزانية العامة كمؤشر كلاسيكي شأنها شأن الاقتصاد الوطني ظلت من حيث الموارد تابعة لحصيلة المحروقات مع ملاحظة تحس في جانب الجباية العادية بعد الإصلاحات التي شملها النظام الجبائي.

- بقاء الميزانية العامة تابعة إلى مصدر واحد من حيث الموارد وبدرجة عالية، مما يرفع من احتمالات ومخاطر عدم استقرارها حتى ولو اتخذت إجراءات احتياطية من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد .

- تذبذب حصة النفقات من الناتج المحلي الخام، كما أن هيكلها يشير إلى ارتفاع حصة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات لارتباطها بإطلاق الورشات الكبرى بعد عام 2000 وهي الورشات التي تعكس شكل

- وطبيعة التحولات التي تعرفها هذه المرحلة والتي تتطلب مزيدا من التوظيف للثروة الوطنية عبر النفقات الحكومية للوصول إلى مستوى اعلي من الأداء يسمح بتحقيق النمو والتنمية.
- أن النمو الحاصل في جانب الإيرادات فاق النمو في جانب النفقات خلال الفترة 2000-2009 غير أن هذا النمو يظل نموًا ظرفيًا تتحكم فيه عوامل خارجية.
- الوضع المالي الخارجي يؤكد حدوث تحسن في المؤشرات و يشمل بالدرجة الأولى تعزيز احتياطات الصرف التي بلغت مستوى قياسي في هذه الفترة نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، الوضع الذي منح الجزائر مصداقية أكبر لدى الأوساط الأجنبية وفتح المجال لشراكة حقيقية أخذت أثارها الايجابية تبرز يوما بعد يوم من خلال عمليات الانجاز وسرعة تنفيذها وكذا نوعيتها.
- المديونية الخارجية كمكون أساسي للمديونية العمومية شهدت هي الأخرى تراجعاً ملحوظاً مما يؤكد حرص الدولة على تصفية ديونها بانتهاج سياسة التسديد المسبق، السياسة التي تبقى محل جدل لدى بعض الأوساط التي تطالب بمعالجة الملف بكيفية أخرى في إطار من التنسيق الدولي مع بقية الأطراف المدينة .
- تحسن في وضع ميزان المدفوعات بسبب تحسن الوضع المالي (رصيد أكبر من النقد الأجنبي) الناجم عن الفائض الحاصل في الميزان التجاري ، مما عزز من قدرات الدفع وفتح آفاق جديدة للاقتصاد الوطني يتعين استثمارها باتجاه ترميم الثروة الوطنية .
- أما عن النتائج المتعلقة بأداء الاقتصاد الوطني على مستوى متغير النمو فنلخصها على النحو التالي:
- أن مخططات الإنعاش والبرامج المكتملة لها وإن كانت قد استطاعت إدخال بعض الديناميكية في نشاط بعض القطاعات بعد مرحلة من الركود، إلا أن مكانة هذه القطاعات في المنظومة الاقتصادية ودرجة مساهمتها في متغير النمو لا تزال غير مقنعة و دون المستوى المرغوب .
- أن قطاع الصناعة والصناعة المانفكتورية العمومي يظل يسجل تراجعاً في الأداء بتحقيق نمو سالب في الفترة 2001-2006 وهو ما نلتمسه من خلال تسجيله لأضعف نتيجة من حيث القيمة المضافة محتلاً بذلك مرتبة وراء كلا من قطاع الفلاحة وقطاعي الخدمات والأشغال العامة.
- القطاع الخاص تبقى مشاركته في النمو متذبذبة وغير تمثيلية على الرغم من الدعم الذي استفاد منه في إطار التوجهات الجديدة الرامية إلى دمج القطاع بشكل أكبر في حركية النمو.
- القطاع الخاص على الرغم من ثقل وزنه يبقى نشاطه الإنتاجي بعيداً عن تحقيق الرؤية الاستراتيجية التنموية، إذ أن نشاطه لازال غير مقنع وينحصر في بعض الصناعات الخفيفة كالصناعات الغذائية والمشروبات وهو ما لا ترغب فيه الدولة.

- أما عن طبيعة النمو في الجزائر فإن النتائج البحثية توصلت إلى الحقائق الآتية:
- أن النمو تبقى تجره المحروقات بشكل شبه مطلق مع تأكيد التحسن في أداء بعض القطاعات بفعل التوسع في الاستثمارات العمومية وهذا شأن قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.
  - أن النمو في الجزائر يتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار وأن عدم الاستقرار هذا يكاد يكون القاعدة التي يعمل وفقها الاقتصاد الوطني.
  - أن النمو يظل عاجزا عن تغطية الطلب الاجتماعي، مما يؤكد ضعف جودة النمو وتوزيعه.
  - النمو الذي تحقق يعكس ضعف في إنتاجية العناصر والإنتاجية الكلية .
  - التمرين الحسابي للإنتاجية باستخدام دالة من نوع كوب دوغلاس يؤكد أن إنتاجية العناصر كانت في معظم الأوقات تتميز بالتذبذب مع وجود تباين ملحوظ بين إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال.
  - أن النمو على قدر أهميته كهدف للسياسة الاقتصادية ظل توزيعه ضعيفا مما تسبب في انتشار الفقر .ففي هذه الفترة تم تسجيل تفاوت ملحوظ في المداخيل . فلنمو الذي يفترض أن يساهم في تقليص دائرة الفقر وفجوة المداخيل نجد يتوزع بكيفية تغيب فيها العدالة في التوزيع ،مع فرض تقشف قصري على السكان في ظرف مالي ايجابي للغاية .
  - الاتجاه المفرط نحو اكتناز الثروة الوطنية من قبل الحكومة مع ملاحظة سوء توزيع الفوائض بين المجاميع الكبرى كالأستهلاك والاستثمار والادخار وهو الاتجاه المعاكس تماما لما يجري في البلدان الأخرى ذات الدخل المماثل.
  - أن الأطراف التي ساهمت بشكل مباشر في خلق النمو (فئة العمال الأجراء والموظفين والفلاحين) لم تكن استفادتها من نتاج النمو على قدر من المساواة مع الأطراف المستقلة، الأطراف التي بحكم علققتها بتنفيذ البرامج والمخططات التنموية (كالمقاولين وبائعي مواد البناء والمستوردين). استطاعت أن تستحوذ على الجزء الأكبر من الفوائض المحققة، مما أدى بالنتيجة إلى تعميق الفوارق الاجتماعية .
  - أن النمو الذي تحقق استفادت منه أيضا أطراف أجنبية سواء من خلال مباشرة عمليات التسديد المسبق للديون الخارجية أو قيام الحكومة بتوظيف الفوائض في شكل مدخرات لدى البنوك الأجنبية وهو ما يعكس اتجاه نحو مزيد من تصدير الثروة الوطنية واستنزافها.
  - أن الاتجاه نحو المزيد من تصدير الثروة الوطنية تكرر أيضا من خلال الارتفاع الحاصل في الصادرات النفطية التي عرفت ارتفاعا كبيرا من حيث الحجم بهدف رفع الاحتياطات من النقد الأجنبي دون أن يعكس ذلك على رفاهية السكان.

أما عن علاقة النمو بالبطالة في الجزائر باستخدام قانون أوكن فالدراسة القياسية التي اعتمدت عليها أكدت وجود اتجاهين.

- اتجاه يؤكد حدوث ارتفاع متزامن في معدلات النمو والبطالة خلال الفترة 1995-2000 الفترة التي طبق فيها برنامج التصحيح الهيكلي وما نتج عنه من تسريح للعمال. بموجب الشروع في تطبيق عمليات الخصخصة وهو الاتجاه الذي لا يؤكد العلاقة العكسية التي يطرحها قانون أوكن من أن مزيد من النمو الاقتصادي يؤدي إلى تراجع في معدلات البطالة.

- اتجاه ثاني يخص الفترة 2002-2005 يؤكد العلاقة يجد تفسيراً له من خلال تبني الجزائر لسياسة للتنمية بإحلال المشاريع الكبرى التي فتحت آفاقاً للنهوض بقطاعات كانت إلى عهد قريب مهمشة كقطاع الخدمات والاتصال والبناء والأشغال العمومية والفلاحة والمؤسسات الصغيرة مما ساهم في رفع مشاركتها في النمو وفتح الآفاق نحو المزيد من التوظيف (امتصاص البطالة) مع الإشارة إلى أن سياسة التوظيف في الجزائر تبقى محل جدل ونقاش نظراً لقلّة عدد الوظائف الدائمة مقابل الحجم الكبير من الطلب السنوي على التوظيف الذي تشهده سوق العمل.

وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية للاقتصاد الوطني البحث أكد على مجموعة من النقاط يتعين إدراجها في كل إستراتيجية تعتمد عليها الدولة للسنوات المقبلة وتشمل في المقام الأول تهيئة الثروة النقضية وتنميتها بواسطة استثمارات وطنية وتفعيل الشراكة مع أطراف أجنبية في مجال الطاقة والمناجم مع تغليب الطرف الجزائري في كل العقود المعتمدة. الإستراتيجية يجب أن تهم أيضاً في إطار التوجهات الجديدة لسياسة الاستثمار العمومي المعتمدة منذ عام 2001 بتطوير وترقية قطاعات بديلة على غرار الفلاحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والخدمات والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والأشغال العامة وهي المجالات التي بدأت تعطي إشارات توحى بإمكانيات النجاح على مستوى النمو والتوظيف بفعل الدعم المالي واللوجستي الممنوح لها من قبل الدولة في إطار المخططات الخماسية المتتالية. كما أن الإستراتيجية المستقبلية يتعين أن تولي اهتماماً أكبراً للتنمية البشرية لما لهذا المكون من دور في إرساء القواعد لبناء اقتصاد عصري قادر على مواجهة المنافسة المحتملة على المستوى الجهوي والدولي.

بعد عرض خلاصة عن السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر في الفترة 1967 - 2009 والناتج المتمخضة عنها تأتي في نهاية هذا البحث إلى تقديم بعض الاقتراحات التي أراها ذات أهمية في إثراء البحث، فضلا عن كونها قد تكون مصدرا مهما يستلهم منه في صياغة بعض الحلول للمشكلات التي تناولتها في الرسالة. إن هذه الاقتراحات أوردتها على النحو التالي:

- أرى أن التطورات المهمة التي تم تسجيلها إلى غاية اليوم في مجال التثبيت الاقتصادي يجب دعمها والاستمرار فيها لأنها تعد من المكاسب والنجاحات القليلة التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ عهد التصنيع.

- أرى أن النمو في المستقبل هو أمرا ممكنا إذا ما توفرت له الشروط المناسبة، أي مناخ أعمال جذاب ونظام للحوافز يعمل على تشجيع القوة العاملة على بذل المزيد من الجهد لتحسين إنتاجيتها، أضف إلى ذلك ضرورة إيجاد منظومة قانونية تتماشى مع طبيعة التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي.

- أرى ضرورة تهمين وترقية قطاع المحروقات ونشاطه الإنتاجي الخاص بالصناعة النفطية مع تركيز الجهد في مجال الكشف والتنقيب عن البترول و الغاز و تحسين ظروف استغلال الآبار الموجودة والإبقاء على هيمنة الطرف الجزائري على الإنتاج والتصدير. كما أرى أيضا ضرورة الاهتمام أكثر بإنتاج مصادر أخرى للطاقة كالطاقة الشمسية والطاقة النووية التوجه الذي يسمح بتعزيز الحفاظ على الثروة النفطية الناضبة.

- أرى ضرورة علاج وبسرعة للضعف الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني المتمثل في التبعية للمحروقات بتركيز مزيدا من الجهد التنموي في ترقية وتطوير أنشطة إنتاجية بديلة على غرار الفلاحة والصيد البحري والصناعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات وقطاع الاتصال والتكنولوجيات الحديثة. فالطلب الاجتماعي أصبح يشهد تطورا ملحوظا بفعل النمو الديموغرافي، ومن ثم فإن التحديات أضحت كبيرة قد لا تقوى العائدات النفطية بمفردها عن مجابهتها خصوصا أن سوق النفط العالمي أصبح كثير التقلب ويخضع لعمليات المضاربة.

- وفيما يتعلق بالتوجهات الجديدة في السياسة الاقتصادية أرى ضرورة تطبيق سياسات قطاعية للنمو متجددة تسعى إلى تحسين أداء وتنافسية الجهاز الإنتاجي وتهيئته للاندماج بشكل ديناميكي في السوق العالمي بواسطة استغلال الإمكانيات المتاحة، أي النسيج الصناعي القائم وإعادة هيكلة الرصيد الصناعي العمومي، مع فتح المجال نحو الشراكة الهادفة في إطار منظم ومراقب.

- أرى أيضا ضرورة إنشاء شركات عملاقة على غرار الشركات الكبرى العالمية نظرا لما تقدمه من حلول لمشكلكي الاستثمار التوظيف. كما أرى ضرورة توجيه نشاط هذه الشركات نحو النشاط التصديري لفتح آفاق جديدة للنمو والتطور واحتلال مكانة تليق بالاقتصاد الوطني على المستوى الجهوي والدولي.

- أما عن السياسة الفلاحية فأرى انطلاقا من الواقع والناتج ضرورة إعادة الاعتبار لهذا القطاع، خصوصا في

جانب الاستثمار مع منحه الأولوية في البرامج والمخططات على غرار الخطط الوطني للتنمية الفلاحية . كما أرى ضرورة دعم النشاط الفلاحي عن طريق توفير المزيد من التاطير العلمي من قبل مهندسين وتقنيين يكون الهدف منه تطوير المحاصيل الزراعية والبذور والحفاظ على المنتجات والسلالات من الأمراض التي تكون سببا في تراجع الإنتاج وقتله . كما إن القطاع بإمكانه أن يمتص الفائض الكبير في اليد العاملة ويطور أنشطة مكملة لقطاع الصناعة والصناعة التقليدية، فضلا عن كونه مصدرا هاما للتراكم الرأسمالي بتحقيق مزيدا من الفائض السوقى.

- بخصوص القطاع الفلاحي دائما أرى ضرورة الحد من التدخل الحكومي فيما يخص تسيير الهياكل الفلاحية، مع الاتجاه الفعلي نحو دعم وتنظيم نشاط الإنتاج والتسويق وتزويد الفلاحين بالتجهيزات لتحسين قدرات تخزين المحاصيل الزراعية النقطة السوداء بالنسبة للفلاحين الذين يظلوا عرضة للمضارين والوسطاء السماسرة. كما أرى ضرورة حل المشاكل العالقة كمشكلة الهياكل الفلاحية والعقار الفلاحي لما لهما من أهمية في تنمية عالم الريف والفلاحة تحديدا.

- أما عن الإنعاش الاقتصادي بواسطة الطلب الذي تضمنته المخططات الخماسية فأرى ضرورة إتباعه بسياسة في جانب العرض الاتجاه الغائب في السياسة المتبعة في الفترة 2001-2009، حيث أن دعم الأنشطة الإنتاجية الخاصة والعمومية لا يقل أهمية عن الدعم الممنوح من قبل الدولة لتطوير البنيات التحتية الأساسية. - أما عن الاستثمار فأرى ضرورة إصلاح النظام الوطني للاستثمار العمومي من خلال الابتعاد عن سياسة مشروع بمشروع، وفي المقابل تبني سياسة استثمارية قطاعية تمتد على مدار سنوات تكون فيها المشروعات مختارة على أساس استراتيجيات قطاعية . كما أن مسألة حوكمة المشروعات الاستثمارية العمومية في مجال الأشغال العامة والبناء والمنشآت القاعدية يجب أن تولى لها أهمية خاصة لضمان مردود جيد للاستثمارات.

- كما أرى أيضا حتمية استحداث آليات محلية ووطنية لمتابعة تنفيذ الخطط والبرامج التنموية لوضع حد لكل الانحرافات المحتملة، خصوصا أن الجزائر مقبلة على تنفيذ مخططا خماسي ضخم بغلاف مالي يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

-وبخصوص إمكانيات الانجاز أرى ضرورة توجيه الاهتمام لإمكانيات الانجاز المحلية بواسطة التكوين في المجال المقاوالاتي بدلا من الاستعانة بالشركات الأجنبية وما نتج عن ذلك من قلة فرص التشغيل للعمالة المحلية في وقت تعاني فيه الجزائر من فائض في القوة العاملة وتضاعف ظاهرة الهجرة للكوادر والإطارات باتجاه دول أخرى.

- في الجانب المالي أرى ضرورة إصلاح الهياكل المصرفية والمالية من خلال تعديل عميق يركز على فصل النشاطات المصرفية وجعلها محصورة في مجموعة من المؤسسات المتميزة والمستقلة كبنوك الإيداع وبنوك الإقراض وبنوك الأعمال.

- أرى أن النظام البنكي يحتاج إلى مزيد من التحسين للخدمات المصرفية وإتباع سياسة مصرفية تعمل على تشجيع الادخار الخاص لأن ذلك سينشط حركة الاستثمار ويخفف العبء المالي على الخزينة العمومية التي تبقى المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات في الجزائر.

- أما عن النظام التربوي والتعليمي الذي اعتقد أنه كان ولا زال يمثل العامل الحاسم في النمو والتطور الذي بلغته الاقتصاديات المتقدمة، فأرى أن الاهتمام به وترقيته أصبح أكثر من ضرورة. فالإبداع العلمي والتكنولوجي والخبرة والذكاء الصناعي كلها مكونات تمثل رصيد الأمة يتعين المحافظة عليها وتنميتها باستمرار ، مع توظيفها باتجاه إحداث تحسينات دائمة على مستوى الأداء ، التحسينات التي نراها من خلال نوعية وجودة المنتجات المقدمة للمستهلكين وبالنتيجة مزيد من الرفاهية لسكان.



إن موضوع السياسة الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية يعتبر موضوعا واسعا لا يمكن الإحاطة به، مما يتطلب المزيد من التوجه والتركيز البحثي و في هذا الخصوص أرى أن هناك العديد من المسائل ذات الصلة بالموضوع قد تكون أرضية للكثير من الأبحاث المستقبلية اذكر منها :

- السياسة الصناعية الجديدة و التنمية المستدامة في الجزائر .
- السياسة الاستثمارية وأثرها على التشغيل في الجزائر.
- دور الاستثمار المحلي والأجنبي في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية في الجزائر.

في الأخير أقول أن هذا البحث المتواضع ما هو سوى حلقة من سلسلة بحوث ولبنة تضاف إلى صرح المعرفة أرجو تميمها واستثمارها لتطوير حقل المعارف في الجزائر.

# قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية.

1. الكتب.

1. أحمد سيد البواب. عجز الموازنة العامة للدولة والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج الطبعة الأولى. كلية التجارة جامعة عين شمس سنة 2000.
2. أحمد سيد أيوب. برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. محاورها تحليلها، تأثيرها. الطبعة الثانية. كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة. 2002.
3. حامد عبد المجيد دراز. السياسات المالية. الدار الجامعية الإسكندرية 2003/2002.
4. حمدي عبد العظيم. الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة. دار الزهراء القاهرة. 1998.
5. زينب عبد العظيم. صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية. كتاب الأهرام الاقتصادي. العدد 143 أول ديسمبر 1999.
6. سامي خليل. نظرية الاقتصاد الكلي. المفاهيم والنظريات الأساسية. الكويت وكالة الأهرام للتوزيع. 1994.
7. سالم عفيفي حاتم. التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم. الطبعة الثانية. الجزء الثاني. دار المعرفة اللبنانية القاهرة. 1983.
8. عبد المطلب عبد الحميد. السياسات الاقتصادية. تحليل جزئي وكلي. مكتبة زهراء الشرق القاهرة. 1997.
9. عبد المجيد قدي. المدخل إلى السياسات الاقتصادية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 2003.
10. عبد المنعم راضي. مبادئ الاقتصاد. مكتبة عين شمس. 1994.
11. عبد المجيد بوزيدي. تسعينات الاقتصاد الجزائري. حدود السياسات الظرفية. موفم للنشر والتوزيع الجزائر. 1999.

12. عجة الجليلي. التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص. دار الخلدونية. الطبعة الأولى. 2007.

13. فؤاد مرسي. الرأسمالية تجدد نفسها. المجلس الوطني للثقافة والآداب. الكويت. 1990.

14. محمد بلقاسم بهلول. الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. تشریح وضعیة. 1993.

15. محمد عبد العزيز عجمية. محمد علي الليثي. التنمية الاقتصادية مقوماتها ونظرياتها، سياساته 1. مؤسسة الشهاب الإسكندرية. 1994.

16. محمد ناظم حنفي. الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية. 1992.

17. ماري فرانس لبييرتو. صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث. ترجمة هشام متولي. دار طلاس. دمشق. 1993.

18. مايكل أيدجمان. ترجمة محمد إبراهيم منصور. الاقتصاد الكلي. النظرية والسياسة. دار المريخ للنشر. 1999.

19. نزار سعد الدين ألعيسي. مبادئ الاقتصاد الكلي. كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق. كلية

الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة عمان. الأردن. 2001.

20. وليد عبد الحميد العايب. الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية مكتبة حسن العصرية بيروت لبنان. 2010.

## II. أطروحات الدكتوراة.

1. دراوسي مسعود. السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 1990-2004. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. 08 ماي 2006/2005.

2. روابح عبد الباقي. المدىونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. دراسة تحليلية مقارنة. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة. 2005 - 2006.

3. عبد القادر بابا. سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. 2004/2003.

4. عبد المنعم الشحات محمد علي. تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري. دراسة قياسية. دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد. جامعة عين شمس كلية التجارة. قسم الاقتصاد. 2000.

5. علاوة نواري. أثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري. دكتوراه في الاقتصاد. كلية التجارة وإدارة الأعمال. قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية. 2008/ 2007 .

6. لبنى محمد عبد اللطيف احمد. العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في جمهورية مصر العربية. دكتوراه في الاقتصاد. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة 1990.

7. محمد خلة توفيق . دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التطبيق على كل من نيجيريا وموريشيوس. رسالة دكتوراه في الفلسفة معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة. 1997.

8. محمد راتول . سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي تجربة الجزائر . رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر . سنة 2000.

9. محمد نظير بسيوني . دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي. دكتوراه في الفلسفة و الاقتصاد. كلية التجارة جامعة عين شمس. القاهرة . سنة 1986 .

### III. رسائل ماجستير

1. إيمان عطية محمد العطوي . مدى فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الفترة منذ بداية السبعينات وحتى برامج الإصلاح الاقتصادي رسالة . ماجستير في الاقتصاد. كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة. 1997.

2. تلامي فتحي إبراهيم علي رضوان. تقييم برامج التكيف الهيكلي من أجل التنمية الشاملة . رسالة ماجستير في الاقتصاد . كلية التجارة . جامعة عين شمس القاهرة. سنة 2000 .

3. توين علي . النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية . حالة الجزائر 1970 - 2002 . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 2003/2004 .

4. خالد زكي محمد دب. دور السياسة النقدية والمالية في خفض الفجوة الادخارية. دراسة تحليلية منذ 1974. ماجستير في الاقتصاد. كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة . 1999 .

5. رهام حسنين عبد الحكيم. أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة. ماجستير في الاقتصاد. جامعة عين شمس. القاهرة. سنة 2000 .
6. زكرياء دمدوم. الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر. 2002.
7. زغيب شهرزاد. إستراتيجية التصنيع في الجزائر للفترة 1967-1989. رسالة ماجستير في الاقتصاد جامعة الجزائر. 30 جوان. 1992 .
8. زرنوج ياسمينة. إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر. 2007 .
9. عبد الحميد بو الودنين. تسيير مديونية الدول النامية. حالة الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 1994/1993 . جامعة الجزائر .
10. محمد حشماوي. التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر. ماجستير في الاقتصاد . معهد العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر. 1993 .
11. فوزي سمير عزيز. دور الدولة الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة مع الإشارة إلى مصر. ماجستير في الاقتصاد . قسم الاقتصاد . كلية التجارة . جامعة عين شمس . سنة 2000 .
12. مولاي ولد أب. الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا 1985 - 2004 . ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر . 2006/2005 .
13. وفيق أحمد فوزي. تقييم السياسات الاقتصادية في تحليل أنماط الاستهلاك. رسالة ماجستير. كلية التجارة جامعة عين شمس . 1991 .
14. يحيى عدلي حسن احمد. تقدير فعالية السياستين النقدية والمالية في الاقتصاديات الإفريقية خلال الفترة 1975-1990 . ماجستير في الدراسات الإفريقية. قسم الاقتصاد. معهد البحوث والدراسات الإفريقية . جامعة القاهرة . 1998 .

## IV. المجالات والدوريات.

1. الطيب ياسين. النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية. مجلة الباحث العدد 03/2003. جامعة الجزائر.
2. أميمه زكي شانة. أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. العدد الثاني. جامعة عين شمس القاهرة. 1996.
3. البنك الدولي. الاستثمار في البنيات التحتية الاقتصادية في الجزائر. مجلة النفقات العامة. أوت 2007.
4. بوعتروس عبد الحق. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتخفيض العملة في البلاد العربية. حالة الجزائر. بحوث اقتصادية عربية العدد 12 / 1988.
5. بوعتروس عبد الحق. الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية حالة الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري قسنطينة. ربيع 2007.
6. حسن حسن. السياسة الاقتصادية المصرية في الثمانينات. مجلة التمويل والتجارة العدد الاول 1985. كلية التجارة طنطا. مصر.
7. رضوان سليم. دور السياستين المالية والنقدية في التنمية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف. العدد 08/ 2008.
8. شريف عياط. محمد قموم. التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. مجلة جامعة دمشق 12/12 2006.
9. عبد الرحمن بن عنتر. واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف. العدد 1/ 2000.
10. كريم النشايشي والآخرون. الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. دراسة خاصة. ص.ن. 1998.
11. كريم جودي، كمال رضوان باديس. سلسلة بحوث ومناقشات وحلقات عمل. صندوق النقد العربي. أبو ظبي. العدد الثاني من 4 إلى 9 مايو 1996.

12. مايكل أ. أوبادان وبرايث. أوكباري. الأسس النظرية لبرامج الإصلاحات البنوية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. القاهرة. مركز المطبوعات اليونسكو. العدد 120. مايو 1989.

13. محمد راتول. تحولات الاقتصاد الجزائري. برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته. بحوث اقتصادية عربية. العدد 23. ربيع 2003.

14. محمد عبد اللطيف. الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع. مجلة الباحث. جامعة ورقلة. العدد 06/ 2008.

15. مصطفى عبد الله الكفري. الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية. مجلة الحوار والتمدن. العدد 13 و 14. المؤرخة بتاريخ 2004/01/07.

## V. التقارير.

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير الوضعية الاقتصادية للسداسي الأول 1996 .

2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي. الدورة العادية الثانية عشر. نوفمبر 1998.

3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000، مايو 2001 .

4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مشروع تقرير. نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر. الدورة العامة العادية السادسة والعشرون جويلية 2005.

5. عبد الوهاب كيومان. التطور الاقتصادي والنقدي . تقرير صادر عن بنك الجزائر. نوفمبر سنة 2000.

6. منظمة الدول المصدرة للبترو. التقرير السنوي الثالث والثلاثون. 2007 .

## VI . الملتقيات والبحوث

1. المكتب الوطني للإحصاء. بحث حول مستويات المعيشة. 1995 .
2. بن ناصر عيسى. اثر برنامج التكيف والتعديل الهيكلي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر. حالة المؤسسة الفلاحية. الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . سطيف 29-30 أكتوبر 2001 .
3. بوعتروس عبد الحق. سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر . الانجازات والتحديات . الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير سطيف. 29-30 أكتوبر . 2001.
4. حكيمي بوحفص. الإصلاحات الاقتصادية . نتائج وانعكاسات . دراسة حالة الجزائر . الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية . سطيف . 29-30 أكتوبر 2001 .
5. عبد الله بلوناس . برامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري. الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. سطيف. 29-30 أكتوبر 2001 .
6. شعيب شنوف . رمضامي لعلا. الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في اطار قواعد التنمية المستدامة . بحوث وأوراق عمل. الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 01-02 ربيع الثاني 1429هـ الموافق لأيام 07-08 افريل 2008. منشورات مخبر الشراكة والاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي. 2008 .
7. عبو هودة . جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة . ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات . جامعة حسبية بن بوعلي الشلف. 2008/12/12 .
8. مصطفى السعيد . تحرير الاقتصاد المصري ، مضمونه وأولوياته وأصوله. حلقات النقاش بعنوان تحرير الاقتصاد المصري . مركز البحوث والدراسات الإفريقية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة 11 مايو 1991 .
9. نور الدين شارف ونصر الدين بوعمامة . ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية النابضة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر . بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 01-02 ربيع الثاني 1429هـ الموافق لأيام 07-08 افريل 2008. منشورات مخبر الشراكة والاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي . سطيف. 2008.



## VII. مواقع الانترنت

1. حسان صوابر. أهداف الألفية للتنمية. التجربة الجزائرية. الديوان الوطني للإحصاء.

Algerian expérience adapting MDGS-Arabic <http://www.escwa.un.org>

2. شايبي عبد الرحيم. بن بوزيان محمد. شكوري سيدي محمد. الآثار الاقتصادية الكلية الصدمات السياسية المالية في الجزائر. دراسة تطبيقية. جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان .

<http://www.erf.org.eg>

3. زياد رداوي. أهداف برامج التصحيحات الهيكلية في البلدان العربية لاقتصاديات السوق. مقال نشر بتاريخ 3 ديسمبر 2006 .

[http:// www.Furat.Alwehda .gov.sy/ archive .asp?](http://www.Furat.Alwehda.gov.sy/archive.asp?)

4. عبد الوهاب بوكروح. الإصلاحات الاقتصادية قهوي غالي المتزلق على الجليد.

[www:// ba.wahab.2505 maktoub blog.com](http://www.ba.wahab.2505.maktoub.blog.com)

5. لخضر عزي. محمد اليعقوبي. السعيد فكرون. وجهة نظر آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي. الجزائر مثالا.

<http://www.iraqcp.org>.

6. مولود حشمان وعائشة مسلم. اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

[http:// www.hms.koula .net](http://www.hms.koula.net).

7. مختاري فيصل . العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والآثار على السياسات الاقتصادية المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معسكر.

[www.Kantakji.com](http://www.Kantakji.com)

8. نجاة احمد عروة . توظيف الحرف التقليدية في القطاع السياحي في الجزائر . نوفمبر 2000 .

[www.sct.gov.sa](http://www.sct.gov.sa)

## I. Les ouvrages.

1. Abdelmadjid Bouzidi. Les années 90 de l'économie algérienne .Les limites des politiques. ENAG Alger. 1999.
2. Abdelatif Benachenhou. Pour une meilleure croissance. Alpha design .Juin 2008.
3. Abdelouahab Rezig. Algérie. Brezil. Corée du sud. Trois expériences de développement. OPU. 2006.
4. Ammar Belhimer. La dette extérieure de l'Algérie .Alger Marinoor. 1998 .
5. Anne.O.Krueger. Economic liberalization in developing countries .Bazil black well. London .1986.
6. Benbitour Ahmed .L'Algérie au troisième millénaire, défis et potentialités. Alger. Édition Marinoor. 1998.
7. F.Perroux .L'économie du xx siècle. cité par. Elhocine Benissad dans l'économie du développement en Algérie. Deuxième édition. OPU. Alger 1982.
8. Johnson. H. G. Essays in monetary economics. 2<sup>nd</sup> edition. London .George Aelen. 1969.
9. Patrice Poucet .Roland. Portrait.. Macro économie financière. Dalloz gestion finance. Dalloz. 1980.
10. Patrick Villieu .Macro économie et épargne .Editions la découverte .Paris. 1997.
11. Subrata Ghatak. Monetary economics in developing countries. London Mcmillan. 1981.
12. Thomas Mayer. James .S. Duesenbury. Robert. Z. Aliber. Money. Banking and the economy. 1981
13. Vivien Levy. Garboua Bruno Weymuller. Macro économie contemporaine. Economica. Deuxième édition 1981.

## II. Thèse de doctorat.

1. Abdelmadjid Djenane. **Réformes et agriculture en algérie**. Doctorat en sciences économiques .Université de Sétif 1996/1997.

## III. Revues Périodiques

1. Adama Konate. **La trajectoire économique des pays du Maghreb**. Conjoncture économiques. 23. Novembre 2002.
2. Ahmed . **Bouyakoub .L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel**. confluences. méditerranée Automne 1997.
3. Benbitour Ahmed . **Présentation du programme économique et financier soutenu avec par un accord de confirmation avec le FMI** . Journée d'information sur l'accord sur l'accord stand by. Avril 1994.
4. Bernard. Mudho. **Programme d'ajustement structurel et dette extérieure** . Commission des droits de l'homme .Rapport de l'expert indépendant. E/CN.4/23 octobre 2003.
5. George Joffé. **The rôle of violence within the algerian economy** . Article published in the journal of north african studies. 7.1 spring 2002.
6. Hélène Jouklift . **Rente et développement du secteur productif et croissance en algérie**. Document de travail. Document numéro 64. Agence française développement. Juin 2008.
7. Hocine Benissad. **Le plan d'ajustement structurel**. Confluences méditerranées. Automne 1997.
8. - Ivan Martin . **Algeria's political economy 1999-2002. An economic solution to the crisis**. Article published in the journal of north african studies. Vo 18 number 2. Summer 2003.
9. Lhouari Addi. **L'interminable crise algérienne**. Revue relations.. Numéro 680. Centre justice et foi . Novembre 2002.
10. Revue conjoncture. Numéro 68. Algérie. Juillet 2000.

## **IV. Les Rapports**

- 1.** Banque d'Algérie .Rapport 2001.Evolution économique en Algérie .juillet 2002.
- 2.** Banque mondiale .Document du groupe de la Banque mondiale Rapport No. 25828-AL. (2003).
- 3.** Benamra Smail. Les perspectives offertes par le marché algérien, grace au plan quinquennal 2010-2014. Forum économique sur le conseil de coopération du golf et du Maghreb du 20 au 21 octobre 2010. Montréal Québec 2010.
- 4.** CNES. Dossier : Etat économique de la nation. Éléments de synthèse. 2005-2006-2007.
- 5.** Conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement .Rapport national sur le développement humain .Alger 2006.
- 6.** Fond monétaire international . World Economic Outlook. 2010.
- 7.** FMI. Consultation au titre de l'article 4 par pays. Année 2000.
- 8.** FMI Algeria country. Report 03/69 mars 2003. Selected issues and statistical Appendix.
- 9.** IMF Staff Country Report. Statistical appendix 1998/2004/2006/2009.
- 10.** IMF Country Report No: 05/50. (2005).
- 11.** Ministère du travail .Données sur l'emploi et le chômage en Algérie .2008.
- 12.** ONS .Annuaire statistique. Résultats 1996. Edition 1998.
- 13.** Office National Des Statistiques. 2008.
- 14.** Perspectives économiques en Afrique. BAFD/OCDE. 2008.
- 15.** World economic Outlook 2002.

## **V. Les enquêtes**

1. CENEAP. Enquête sur les ménages en Algérie .Mars 1998.
2. PNUD. Etude sur le pouvoir d'achat en Algérie .Juillet 2003.

## **VI. Les Sites Internet**

1. Abderrahmane Mebtoul . Redynamiser La Croissance pour lutter contre le chômage. La nouvelle république 3/02/2008.

<http://www.sira.algerie.com>.

2. African economic outlook.2004/2005.

[www.OECD.Org](http://www.OECD.Org).

3. Ahmed Benbitour . Pays riche peuple pauvre. Lundi 19 novembre 2007.

<http://www.Tunisia Watch.rs /blog .org>.

4. Ahmed Bouyakoub. Croissance économique : Atouts et blocages d'un véritable développement économique de l'Algérie. Ecosphere. Texte numéro 08.

<http://www.cdes oran.org>.

- 5 Ahmed Bouyakoub. Les trois recules de l'économie algérienne. 1983-2003. LE Quotidien d'Oran. 19 mai 2005.

<http://www.algeria .watch.org.fr>.

6. Acc Reports .Algeria investment report.2002.

<http://www.arab.com.consulat.com>.

7. Ambassade d'Algérie en suisse Consolidation et soutien à la croissance économique.

<http://www.ambassade.algerie.ch/économie/relance economique.html>.

8. Bahiri .K .La politique économique en question ,entre chômage et choix d'investissements. El watan 21 janvier 2008.

<http:// www.elwatan .com>.

**9.** Bilan du programme de soutien à la relance économique. Sept 2001 à décem 2003.

[http:// www .cg .gov.dz](http://www.cg.gov.dz)

**10.** CNES. Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel en Algérie.

[www.cnes.dz](http://www.cnes.dz)

**11.** Les grandes lignes du programme complémentaire de soutien à la croissance.2004/2009.

[http:// www.ambassade d 'Algérie. cameroun.org](http://www.ambassade d 'Algérie. cameroun.org)

**12.** La pauvreté en Algérie. Une conséquence des contraintes de l'environnement? Synthèse de Greddaal.

<http://www.greddal.com>.

**13.** Medibtikar.Eu.General Profile of Algeria. Tuesday 6 February 2007.

<http://www.mebtikar.eu/ general-economic. profile of.html>.

**14.** Mohamed Ratoul.Economic reform and political openings.Lessons from algeria.World Policy journal.

<http://www.arab.insight.org>.

**15.** Mohamed Said Musette, Mohamed Arezki Isli, Nacereddine Hamouda. Eléments pour une politique nationale de l'emploi profil des pays.Bureau de l'OIT.Alger.Octobre 2003.

<http://www.ilo.org>

**16.** Mohssen Toumi et Abdeldjallil Bouzidi.Lancer la croissance de l'économie algérienne par la performance de ses entreprises.

<http://www.altanet.org/documents/article transmis.PDF>.

**17.** Mutin George .Le contexte économique et social de la crise algérienne.

<http://www.archives .univ.Lyon 2.fr>.

**18.** Nadji Kaoua.Croissance et non développement en algérie.FSEG.Université de Annaba.

<http://www.haribeyeu.bordeaux4.Fr>.

**19** Ouada Yazid .Algerie .Le plan quinquennal 2010-2014 en chiffre. Mardi 25mai 2010.

[http://ad.yieldmanager.com.](http://ad.yieldmanager.com)

**20** . Perspectives économiques en Afrique 09 juin2010.Page 1.

[www.oecd.Library.org.](http://www.oecd.Library.org)

**21** .Y. Benabdellah.L'économie algérienne entre réforme et ouverture.Quelles priorités?Cread.Alger.

[http:// www.Gate.CNRS.fr](http://www.Gate.CNRS.fr)